

في تنقيح الفتاوى الحامدية

<p>ذي اليد لا تسع (انهم في ايات النسب خمسة (ادى انه في المثل لا بد أن يضر الخ (انما قيل دعوى الذهب بشرط الخ رباني الاستبطاء في الشهادة بالنسب العبد اذا انقضت عليه لا يقبل دعواه الخ (ماع داره ونهره تتركه الاداري بدالتصرف الخ تصرف زمان في ارض الخ (لا تسع دعوى العارية بعد خمس عشرة سنة ماتت أمها فادى ابنه الاخر الامعة لامها الخ (القول الربوي في الصالح لهما الخ اختلاف مع ورنه الزوج في البيت الخ اداميا بالقول لورثة الزوج الخ اخلفا في البيت بعد الطلاق الخ اذا اختلفا في غير مناع البيت الخ اذا كان الامتد كسب على حدة اداميا في عيال أبيه الخ الان اذا كان في عيال الاب الخ ما كسبه الامن يكون له مدار الحكم على ثبوت كونه لا يسه (لو غرس نخلة فهي اذا كان له وأخوه في عائلته اذا انكر الاجارة لم يخلو الخ ليس له طلب الاجار اذا كان المرتبة على بعض الخ (في داره قطعه غير معلومة الخ (القول الدافع لانه أعلم بحجة الدفع (اذا كلن ما يدوم مقرق المرتبة الخ دفع لانه مالا فادانته صدق الخ تركه الدعوى ثلاثا ولا تسع لا تسع الخ قالوا السحاب على ثلاث مرات الخ سقط السهم اذا باع الخ</p>	<p>(ليس له وضع يده على مستأجره الخ يعمل بالتصرف القديم في سنة الخ في سنة بين ارضين عليها اجبار الخ نهر ينحدر على اجاره (للمستكر اسواقه اخرى القضا طر الخ (منع المثول من طلب مسكره على مجرى ماء الخ (اراءه من الدعوى ثم ادعى مالا الخ لا تسع دعواه في شيء من الاجبار يعمل بمقدور الارض بالتصرف تسع الدعوى بعد عشر سنين اختلاف في الصالح للزوجين (اذا قضى عليه بالسكول الخ القول للحي في الصالح لهما الخ التناقص يمنع الدعوى لغيره الخ لا يصح دفع الوارث قبل عيني الاستظهار (اجعوا على ان ادعى دينا على الميت يخلو الخ (لا ينفذ القضاء بالدفع قبل عين الاستظهار الخ القاضي المقلد لا ينفذ حكمه الخ الدعوى على بعض الورثة صحيحة الخ اذا ادعى انه دهم للميت ديه وهرن لا تسع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة (يعمل بالاسبق تاريخا لا قبل البينة على الشراء من العائنه الخ تقدم بينة ذي اليد في دعوى التنازع الخ برهان المشتري على تنازع بائعه كرهان بائعه الخ (اراد البائع اثبات التنازع بعد الاستحقاق الخ وهنا على التنازع ولم يوافق سنة تاريخهما الخ (اذا أقر بشره بالدية تدفع دعواه التنازع لا تسع دعوى الموقوف عليه الخ المستحق لا يملك الدعوى الخ لادانته قبول الشهادة على ادعاء من ذكر اسمه الخ (الدعوى على غير</p>	<p>كتاب الدعوى وطالبه الاراء العام في ضمن عقد فاسد لا يند الدعوى بينة الخارج بان البناء ملكه أولى الخ (ترجى بينة الخارج في دعوى البناء الخ (في اثبات الدابة المفقودة الخ لا تسع الدعوى بعد ٣٦ سنة الخ مهم في عدم سماع الدعوى بعد ثلاثين سنة الخ (باغ ملكه وقرية حاصر الخ في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الخ في سماع دعوى الميراث بعد خمس عشرة سنة الخ ادانته السلطان قضائه حسن سماع دعوى الخ (القاضي وكل عن السلطان (القول قول القاضي في أنه معاد السلطان الخ اذا كان السدعى عليه مقرا تسع الدعوى الخ اذا ادعى في أثناء المدة عمد غير القاضي الخ (شرط الدعوى مجلس القضاء (اذا ادعى عبد القاضي مرارا تسع دعوى العائنه مسافة القصر لا تسع دعوى مشد المسكة الخ تسع دعوى القاصر اذا باع الخ يعمل بوصم يد الساطر في المدة الطويلة الخ لا تسع دعوى الوقف بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة لا تسع دعوى القصاص بعد عشر سنين (اذا أدمع السلطان قاضيها من سماع دعوى الخ (اذا ترك القرية الدعوى خمسة عشرة سنة الخ طلقا ومضى خمس عشرة سنة الخ تصرف في العراض مدة تزيد على خمس وعشرين سنة الخ لا تسع دعوى المراد بعد عشر سنين</p>
---	--	---

اذا اقر بالثمن لادنى ثمنه
في الدعوى اذ فصلت من ارج
يبيع الدعوى دفع المبيع قبل الحكم
(حكم المالك بالتسليم في وجه
والبيع) (المضي عليه لا يبيع
دعوى المالك وان البيع بعد الحكم
لا قبل المزيل في امكن التوقيف
(اذا قال اريدني فلان بعد ما كنت
في وجهه فلي المدعى في وجهه
يكون تعدد الاسم خطأ الاسم لا يضر
(الطلاق في الاسم لا يجمع الدعوى
اذا اثبت بيع البار المسروقة الم
لا تسلم الدعوى بعد ٣٣ سنة
لا يلزم الاثبات في ايمان
بائع حصة الاثبات لا وصاية الم
(ليس للتجارى أخذ رسم
الطاحونة الم (قال المدعى في بيعة
ثابتة الم (ادعت احداهما
الصانع في الم (تسمع دعوى الم
المعاري الم (زاد في مبيع وهو
ما كنت (ليس له استيفاء بعد من مدونه
٤٢ (ادعى ان بعضه قرض وبعضه مال
٤٣ (لهم مطالبتهم باجر نصبتهم الم
لحقهم خسائر النقص الم (تسمع
دعوى البناء بخصتهن بعده ١ سنة
٤٤ (ادعت انها اجبت من زيد الاجنبى
وضع جندوه على حائط جاره الم
لا يلزم هذا دفع غرامات شركها
٤٥ (في دعوى غسل تنازه ذو الم
٤٦ (يقضي بالمدعى ان يثبت سبق الشراء
الابدان يشهدوا انه اشتراها من
فلان الم (له مند مسكة في أرض
٤٧ (في دعوى الحدوث والقدم
القول للمدعى القدم والبيسة. متاخذوث
٤٨ (اتسم الورثة اعيان التركة ثم تنازوا
٤٩ (يكافه أهل حفته ان يشاركهم
لا يجر الم لا يكف الا احضار

والمدعى عليه (من يبيع الموصد
لما حصدت الثمن الم (مخالفة
وارث وعليه من الم (شراء حصة
الجزى العادى عليه (اذا
بعد المثار لا يجمع الدعوى الم
٥١ (اذا اقر الم في وجهه وكل هذا الم
٥٢ (قالا كان لك مبيع فلي قطع الم
٥٣ (حكى الاقرار ومطلبه
٥٤ (اتسموا تركه موقوفهم الم (تعلق
الاقرار بالشرط لا يبيع (اقر في حصة
زوجته بدى الم (اقر بان الم دار
لا تسمع الم (اقر بان الم دار باسم فلانة الم
٥٦ (اذا اقر بان الم فلان الم
٥٧ (يبيع الاقرار بالورث حيث
لا وارث الم (اقر في حصة زوجته
بجميع ما في داره الم (اقر بجميع
ما في يد فلان الم
٥٨ (لا يجر الاقرار بثلث الم
٥٩ (اذا ادعى انه اقر ستمتزا (لا حق له
٦٠ (قبل فلان يشل فيه كل حق الم
٦١ (ليس في البراءة كلمة آدم وجميع
من هذه الكلمة (لا حق له عنده
٦٢ (لا يتناول المصنون (اذا ادعى بعد
الاراء فان اقره نثار الم
٦٣ (لوقال ورثت من ديني بر الم
٦٤ (ليس في معصية بر الم
٦٥ (القبيل يقع على ما في الذمة الم
٦٦ (اقرت جميع عرمان لا يبيع الم
٦٧ (الدين الذي الذمة عمر ولا يجر الم
٦٨ (اذا قال جميع مالي روحي فهو هبة
٦٩ (جميع ما يعرفى أو ما ينسب الى
٧٠ (فلان الم (الاصل ان اضاف المقره
الى ملكه الم (اقرت بجميع ما هو
داخل منزلها لنها الم (في الاقرار
بنصف غلة اللسان أو العبد الم
٧١ (اقر بنصف النصف ثم اخلط له
٧٢ (الاصل والعرع

(اقرت بغير علمها الم (قال
٧٣ (مدعى حصة فلان يكون هذا الم
٧٤ (قال الم (مدعى له في الم (المعاري
٧٥ (اقرت بغير علمها الم (قال
٧٦ (اذا اقره بالارض يجر الم (الارض
٧٧ (اذا اقرت ماؤها وارثها فلان الم
٧٨ (قال ارضك وماؤها فلان الم
٧٩ (قال ارضك ماؤها وماؤها فلان
٨٠ (العقار (قال ارضك ماؤها فلان
٨١ (فلان اقرت ماؤها فلان ماؤها
٨٢ (فلان وارثها فلان اقرت الم
٨٣ (في اذ قال الم الم (الارض الم
٨٤ (اقرت لا يستحق قبله حقل الم
٨٥ (اقر ارضك ماؤها فلان يوزن قيمته
٨٦ (اقر بعض الورثة بالوصية الم
٨٧ (اقر احد الورثة وارث آخر فاجبه
٨٨ (صالح الورث وارث اراء عام الم
٨٩ (البراءة لعامة واما خاصة الم
٩٠ (الاراء لشخص مجهول لا يبيع الم
٩١ (الارث جبرى لا يسقط بالاستقاط
٩٢ (اذ ثابت ان الاقرار في الصلة تنفع
٩٣ (الاستيلاء والاستيلاء اقرار على يد
٩٤ (تعلق الاقرار بالشرط غير صحيح
٩٥ (اذا اقر بحق ثم ادعى انه اقر كاذبا يحلف
٩٦ (اذا اباها للعقار ثم معلوم من أحد الم
٩٧ (اراه من الدين ثم اقر له بطل الم
٩٨ (اقرار الفلوج الم (الطلول صحيح
٩٩ (اقر على نفسه وعلى أخيه وأخوه
١٠٠ (ساكت الم (اقر ثم ادعى العلق
وان خطأ لا يسمع (وهن مبيع قول
المدعى انه مبيع الم (اقر في مرضه
بأرض في يدها ثم اوقف الم (الاقرار
للصغير بالدين صحيح (اقرت بان
جميع ما في منزلها لابها الصغير الم
١٠١ (اقر بربع حصته في الوقف الم
١٠٢ (من علب دين مستغرق لا يبيع

كان ما لا يجرى من الخ (والاشق
 العدل لا يجرى المكاري (والاشق
 العدل من رى المكاري الخ (يضم
 فيما اذا ادعى المصارف الاوقات
 على المالك الخ
 ١١٨ (الحيوان الممنوع من بيعه
 الخ (أجر الارض المشغولة بزراعة
 المستأجر الخ (بحوله عن نسخة
 ال غير هاء سدر الخ (ايقام لهم
 قدر نحاس استعمله زيد (دفع الله
 الصغار الى ما كان له عليه القسح الخ
 ١١٩ (استأجر حافونا للبحارة
 فأنس الخ (اذا قصب الدار من
 المستأجر لا يلزمه أحرة الخ (آخر
 الارض المشغولة بزراعة لا يجوز الخ
 (اذا كانت الاحرة مكثلا أو موروثا
 الخ (جعل أحرة الارض من عليها
 لا يجوز (آخر الناصر من رويته دون
 زيادة الخ (اذا أجزى غير خمس ما استأجر
 (آخر الوقت ولو يكن باعرا عليه الخ
 ١٢٠ (يجوز إيجار المستحق الخ (استأجر
 مجرى الماء مع حقه (يجوز إيجار
 الشرب وبيعة مع الارض
 (آخر المحصل من إيجاره لا يصح
 إيجار التيماري صححه
 ١٢١ (في المقاطعة والالزام (ارادة السفر
 عدوى فسخ الإجارة (اذا استعمل
 سبطوح الوقف بشر الثياب الخ
 (استأجر سبط الثياب عليه الخ
 (يصح الإجارة المصافة
 ١٢٢ (استأجر له صنع له نشا وينعه
 (استأجر من لا يروى رويته الخ
 (أسكنه في دارها شرط ان يعمرها
 الخ (دفع له داره فليس كمنهاو يعمرها
 (فما اذا اشبع مع زوجها على أن يعمر الخ
 ١٢٣ (أقرضه دراهم وسكن في داره
 ١٢٤ (زرع في أرض وقف بدون ادب

صاحب المذبح الخ (اذا زرع أرض
 البصر فلا يجرى الخ (وهي المستأجر
 على أن لا يزرع أو يزرع ويشتد الخ
 ١٢٥ (الصلفي فسخ الإجارة لا يفسخ من
 المستأجر الخ (لا يصح الناصر على
 شراء القيمة بخير المستأجر العرس
 أن لم يضر الخ (اذا مضت المدونة
 عراس فله استيفاء الخ (آخر برقي
 مستأجر استيفاء البناء والعمران
 ١٢٥ (الحشكار واحترام (في اثبات
 مرضه على حاقون الخ
 (اذا أذن المستأجر بالترميم الخ
 (استأجر دار الوقف وهذا الخ
 (اختلف للمؤجر والمستأجر في البناء الخ
 ١٢٧ (استأجر طاحونه ثم آخرها الخ
 (استأجر محرى ماء وغرس عليه الخ
 ١٢٨ (يجب القصاص والافتاء هما هو أنفع
 للوقف (مسألة الارض المشكوك
 (الصلف العراس قبول الزيادة الخ
 (معهم من أحراء المأهق فسد زرع الخ
 (في الإجارة الفاسدة يجب إخراج المثل الخ
 (استأجر جلاس مكا وشرط ما كلفه
 (دفع المذمومة ليرعاها الخ (دفع
 حصانه لرجل لعلفه ورسه الخ
 (استأجر ينال على أن يرمه الخ (دفع
 له ماء لعله بكذا الخ (دفع ثوبا
 ليخطو بحسوه الخ (في مشاركة
 المعاري الخ
 ١٢٩ (اذا أكل القار الررع لا يجب تمام
 الإجارة (اذا أهدم نصف الدار له
 فسخ الإجارة (لا تصح إيجار المساع
 من غير السر له الخ
 ١٣٠ (يجب عليه ما صبح الإجارة الفاسد
 (لا يلزم كرامة فمما قدس على
 الاحداث الخ (تكرار دانه عمل
 ما تكاري به أصحابه (يلزم المستأجر
 تمام آخر المثل (الإجارة الطويلة

باطلة (الأذن والعرض من الأجر
 القاصد في إيجار الدار الخ (يضم
 المقتضى (استأجر عراس من رويته
 (استأجر من لا يجوز (لا يجوز
 الإجارة على استيفاء العرس
 (استأجر البارة أن تنفع بقية
 أو غيره (ليس للمستأجر الأول
 مطالبة بالمستأجر الثاني الخ (ليس
 للمستأجر مطالبة المستأجر الخ
 (استأجر من لا يجرى (اذا
 أذن الناصر للمستأجر بمصاحبه
 مصطفة الخ (اذا ادعى الأخير العمل
 لا يصدى الخ (استأجر من عرفت
 (حافوا العرى فالقوام إلى السبعية
 (استأجر من ثاب من أقوام الخ
 (استأجر من اثنين فتاب أحدهما
 الخ (لا يفسخ بحوب الناصر ولا يصح
 إيجاره الخ (المستحق ليس له أن
 يؤجر الخ (إجارة الوقف أكبر من
 ثلاث سن لا تصح الخ (العقد اذا
 فسد في بعضه فسد كله (فيها
 اذا عسر معام الوقف الخ (في معي
 فوله يجب إخراج المثل في الفاسد الخ
 (فيها اذا فسخت الارض من
 المستأجر (آخره الصعير من أمة
 (أهدم بيت من الدار برفع
 عنه من الآخر حصته (لا يكف
 المؤجر ولا المستأجر بناء ما أهدم
 (استأجر جارا ولم يسم الرأكب الخ
 (وافق معهما على أن يعينه في البيع
 الخ (دفع له ثوبا وقال بعه بعسره الخ
 (له حسن المأخوذ لا يجوز له (يلزم
 المستأجر تمام آخر المثل (لا يصح
 الإخبار بأجرة المثل الخ (لا يصح
 زيادة مادون الحس في الآخر
 (آخر الناصر وفاصص المستأجر
 ١٣٥ (مأكله الخ (اذا أجاز المستأجر

[illegible][illegible]

170 (في دماغ منقش جرحته الخ
 (في أن العقد يتوقف إذا كان له
 محله حاله العمد الخ
 171 * (كتاب العصب ومطالنه) *
 (عصب فرساو أعاها وماتت الخ
 (القول للغاصب في القيمة (عاهه
 العاصب وسلم للمشترى الخ
 172 (ولابد المرص مع العاصب ونقصت
 قيمتها الخ (في نقص المعصوب يند
 العاصب الخ (فيما إذا عرج الجوار
 المعصوب الخ (إذا زال العيب ترجع
 العاصب فيما يصح (عصب جلا
 معه للاسفل الخ (في أو غير من
 في أرض غيره فلا أدبه الخ (في في دار
 امرأته بأمرها فالسألهما 173 (عصب
 حبطه وزرتهما فالزرع له (هضم
 نبت نفسه فاحسبم بما فحاره الخ

(الحكم والكمبرى والمشمس
والخوج ملبان (غار الحبل كلها

في السبعة الخ (يا حاد السمع عبل
الن لو مثلنا الخ (لا سبعة في الماء

المهايات من حيث الزمان الخ
(في المهايات في المأخوذ (في قسمه)

٢١٥ (في مشد المسكة هل رثة النساء
 أولا) (ادامان عن مشد مسكة فيها
 عراس تكون لورثة الخ الاراضي
 السلطنة لا نورث ولا حظ للنساء الخ
 ٢٢٦ (اذا كان في مشد المسكة
 نحران كبيران الخ
 ٢٢٧ (مسائل مهمة متعلقة بمشد مسكة الاراضي
 ٢٢٨ (كتاب الدناغ ومطالمة)
 (مجل دبعة البصري مطالما
 ٢٢٩ (العبد والطحال طاهران
 حلالان) (المكروه تجر عمن الشاة
 سبعة أسماء) (في حكم العبيدة وكيفيتها
 ٢٣٠ (كتاب السرب ومطالمة)
 ٢٣١ (له فرض في الطالع غيره وحل بغداد
 كما كان) (انس له مسع احوال الماء في
 أرضه الخ) (فيما اذا أخرى الماء الى
 أرضه معسدي الى أرض حاره الخ
 اذا اختصموا في الشرب يقسم الخ
 (اذا كان السكر مدعيا يبي على
 قدمه الخ) (في الاحلاف في قدم
 المحرم وحده
 ٢٣٢ (معي لادسحق ماربحا) (حد
 القدم الذي لا يحفظ الاقران وراء

٢١٦ (في القسرين أرض القسرين
 ٢١٧ (في القسرين أرض القسرين
 ٢١٨ (في القسرين أرض القسرين
 ٢١٩ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٠ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢١ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٢ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٣ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٤ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٥ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٦ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٧ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٨ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٢٩ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٠ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣١ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٢ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٣ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٤ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٥ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٦ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٧ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٨ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٣٩ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٠ (في القسرين أرض القسرين

٢٤١ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٢ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٣ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٤ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٥ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٦ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٧ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٨ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٤٩ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٠ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥١ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٢ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٣ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٤ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٥ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٦ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٧ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٨ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٥٩ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٠ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦١ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٢ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٣ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٤ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٥ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٦ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٧ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٨ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٦٩ (في القسرين أرض القسرين
 ٢٧٠ (في القسرين أرض القسرين

هذا الوعد القديم يبق على مذهب
 (لا يخرج شيء من هذا عند الاصل)
 (أما الخ) (وإن شرب أو شرب في أرض)
 (وإن شرب أو شرب في أرض)
 (الشراب يهر أرض) (إذا أخرج بقضي)
 (لا يبق) (أرض) (بينة المدون)
 (والقديم دون الخ) (في خلاف)
 ٢٢٦ (الاعتلاف في ترجيح بين المدون)
 أو القديم الخ (ليس له أن يبي يلبا)
 على ما فهم (وضع الجدوا التصرف)
 جهة فاعلة الخ (صاحب الفائض)
 لا يلبا منه تنكيس وكذا الخ
 (لا تصح اجارة الشرب وحده)
 (يحل الشرب في الدرع سغالا)
 مقصود (لا يجوز مع السر)
 وحده دون أرض (فما إذا سري)
 السرب وحده ثم باع الخ
 (بيع السر بنو حده فاعل الخ)
 ٢٢٨ (إذا كرى الهجر انخاص باذن)
 المعاصي ورجع الخ (كوى الهجر)
 انخاص على أهله (في سلب الهجر)
 انخاص (إذا حاور الكرى مروح)
 الخ (لا وقع مؤنه الكرى معاودة)
 الصوغة الخ (في الطريق الخاص في)
 سكة عبر مائة الخ (في المروى من ممر)
 الشريد ومهر الاوساخ الخ
 ٢٢٩ (ليس لأهالي الاعلى أب يسكروا)
 الهجر على أهالي الاسفل الخ (لا عبر)
 للقدم المحالف للشرع العموم
 ٢٣٠ (مهر مرد في دم مس عمر مملوك لا حد)
 (سؤال في خصوص مهر العاصي)
 ٢٣١ (ما الهجر العظيم حق العامة الخ)
 (في سهم الماء إذا هدم الطالع)
 وأصر بمطال الخواج
 ٢٣٢ (لا يصح من سعي من سرب غيره)
 بغير اذنه (ليس للطعام أن يفعل)
 ما يقلل الماء الخ (لهما مكان)

والعمارة عليهما (كحفظا فتركه)
 على قدر الحاجة (فيما يلزم)
 صاحب الفائض من كلفة العمارة
 (ليس له أن يسوي شرباً أو شرباً)
 أرض له أخرى الخ (في داره يترك)
 فيه أو ما خاله الخ (في أرضه يترك)
 ٢٤٣ (إذا كان في الطالع ثقب مستودع)
 من قديم الخ
 ٢٤٣ (كتاب الدايان ومطالته)
 (ليس للسدان تجسس استحقاق)
 المدون الميب الخ (أخذ بعض ديبه)
 ليس السدان إلا شومسار كته الخ
 (من علمه دون له أن يقدم من أراد)
 ويؤخر من أراد (الدم المشترك)
 إذا مضى أحدهما سأمه ساركة
 الآخره (إذا عني المدون أن)
 مادم من الدين المشترك مع بعينه
 ٢٤٤ القول قول المدون لأنه المالك الخ
 (ما يكون القول فيه للسمدون)
 (القول قول الدافع لأنه أعلم بجهه)
 الدفع (باعه بالمرأحة فوده فالمعروة)
 للمشري الخ
 (إذا دفع المرائحة بلامناعه بحسب)
 من أصل الدس الخ (أحد المرائحة)
 بلامناعه ثم ما الخ (ماتناوله)
 ربما لا حله سرعه ما محض
 (لأما من بالسوع التي يعطها الناس)
 للسر الخ (ورد أمر ما لا تعطي)
 العسرة بأرض من عسرة ونصف الخ
 ٢٤٦ (لا تؤخذ من المرائحة لا يقدر)
 مامعي من الامام (واحد موه على)
 المرائحة السابقة لتلزمهم الثانية
 (لا تؤخذ من المرائحة الا بعدد)
 مامعي من الامام (فهي الدس حل)
 (حاول الاحل بحسرة على العنول)
 (اعطاء الدون كبر مما علمه ورا)
 ٢٤٧ (الرا لا يسقط بالاراء مادام فاعل)

(إذا أخرج من الرهن على السامعة الخ)
 الرهن على (في الرهن لا يفسد)
 الرهن الخ (في الرهن على كذا)
 الرهن (لا يجل لا يجل قبل وفاءه)
 رهن المدون (لا يجل في الرهن)
 الرهن (ما لم يرض فاجل الرهن)
 وارنه الخ (أجل الرهن المهر على)
 الرهن لا يصح (إذا سلب المانع عن)
 البيع ثم رجع عن التمسك به الخ
 (فهي ديب غيره بغير أمره ليس له)
 الرجوع (التمسك لا يرجع على رجه)
 ٢٤٨ (دفع مرصداً جردون أدن المتولي)
 الخ (وحسب مصلوى الرهن رده)
 مصلوا الرهن يرضى بقضي ما مثاله
 (طعن أن علمه ديباً بغير خلافه الخ)
 ٢٤٩ (لا عبرة بالطعن السخطوة) (سبح)
 الدس لا يجوز (في المأمور بدفع الدس)
 (دفع دس غيره بطريق القصاصه الخ)
 (لا يكاف الدان بأحد التركة الخ)
 (للوارث أحد التركة ودفع مثل)
 الدس الخ (رد علمه عمر عند ذواله)
 رده على عرمة الآخر (لا صواب)
 على الناعود ورد على الباقي (صالح)
 الوارث وفي التركة دون على الناس
 (على الدس من عمر من علمه الدس)
 لا يصح (فالوارث ترك حق لا يبطل)
 ٢٥٠ (إذا عني الدس فله طلب الممسك الخ)
 (جعل الديار في الروث أو الذره)
 في الصل الخ (أعطى للمقرض مالا)
 لبعده الخ (أعطى إلى الدان بقعه)
 رابعاً وقال بعده الخ (الاحل حق)
 المدون فله أن يسقطه (فما إذا أباي)
 الدان سامن مال المدون الخ
 ٢٥٠ * (كتاب الرهن ومطالته) *
 ٢٥٠ (المسرحين أدارهن الرهن بلا دن)
 الرهن صممه
 ٢٥١ (الرهن مصوب عند العدي الخ)

الرهن من غير ان يملكه المدين
 المهر من بيع غير مذكور باسم
 القاضى الخ يضمن كل المبيع جعل
 حاتم الرهن بمحضه
 ٢٥٩ (اذا امتنع من بيع الرهن فليكن
 بيعه) (الرهن قبل القبض غير لازم
) (عمل ما اراد الراهن ان المرتهن يضمن
 الرهن) (اذا ادعى المرتهن الرهن
 ولم يدع المصالح) كفل أخاه ورهن
 عبد الله بن دناير الخ (أحمد من
 الاصل وهذا من الكفيل رهن الخ
 ٢٦٠ (رهن المساع فاسد) (فاسد الرهن
 كصحته الخ
 ٢٦١ لا سفل الرهن عوب الراهن والمرتهن
 (ان لم اعطك دليل الى كذا فالرهن
 بيع لك) (رهن الساء فاسد
) (ادامات المرتهن مجهلا يضمن الخ
) (يضمن رهن أرض ومارع
 ٢٦٢ الزرع والسكر والتمر يدخل في
 رهن الارض الخ) (في الراهن ادا مات
 عن صغار وعقب) (للعمامى نصيب
 الوصى اذا كان الوارث عابا) (اذا
 أمر الراهن بالرهون لغيره) (يضمن
 رهن الجند مال من أسبه السهم
 ٢٦٣) (يضمن رهن الوصى مال السهم) (للاب
 رهن ماله عند الصغير يحل الوصى
) (رهن الزرع فاسد معاملة معامله
) (الصح) (اذا كان الرهن المماسد
 ساعا) (فما اذا أتفق المرتهن على
 الرهن بادن الحاكم) (تبرع بعصاء
 دس ع. بره و به رهن
 ٢٦٤) (المرتهن اذا أودع الرهن يضمن
) (في المرتهن اذاره رهن الرهن بادن
) (رهن المرتهن الرهن عند آخر بادن

الرهن من غير ان يملكه المدين
 المهر من بيع غير مذكور باسم
 القاضى الخ يضمن كل المبيع جعل
 حاتم الرهن بمحضه
 ٢٥٩ (اذا امتنع من بيع الرهن فليكن
 بيعه) (الرهن قبل القبض غير لازم
) (عمل ما اراد الراهن ان المرتهن يضمن
 الرهن) (اذا ادعى المرتهن الرهن
 ولم يدع المصالح) كفل أخاه ورهن
 عبد الله بن دناير الخ (أحمد من
 الاصل وهذا من الكفيل رهن الخ
 ٢٦٠ (رهن المساع فاسد) (فاسد الرهن
 كصحته الخ
 ٢٦١ لا سفل الرهن عوب الراهن والمرتهن
 (ان لم اعطك دليل الى كذا فالرهن
 بيع لك) (رهن الساء فاسد
) (ادامات المرتهن مجهلا يضمن الخ
) (يضمن رهن أرض ومارع
 ٢٦٢ الزرع والسكر والتمر يدخل في
 رهن الارض الخ) (في الراهن ادا مات
 عن صغار وعقب) (للعمامى نصيب
 الوصى اذا كان الوارث عابا) (اذا
 أمر الراهن بالرهون لغيره) (يضمن
 رهن الجند مال من أسبه السهم
 ٢٦٣) (يضمن رهن الوصى مال السهم) (للاب
 رهن ماله عند الصغير يحل الوصى
) (رهن الزرع فاسد معاملة معامله
) (الصح) (اذا كان الرهن المماسد
 ساعا) (فما اذا أتفق المرتهن على
 الرهن بادن الحاكم) (تبرع بعصاء
 دس ع. بره و به رهن
 ٢٦٤) (المرتهن اذا أودع الرهن يضمن
) (في المرتهن اذاره رهن الرهن بادن
) (رهن المرتهن الرهن عند آخر بادن

الرهن من غير ان يملكه المدين
 المهر من بيع غير مذكور باسم
 القاضى الخ يضمن كل المبيع جعل
 حاتم الرهن بمحضه
 ٢٥٩ (اذا امتنع من بيع الرهن فليكن
 بيعه) (الرهن قبل القبض غير لازم
) (عمل ما اراد الراهن ان المرتهن يضمن
 الرهن) (اذا ادعى المرتهن الرهن
 ولم يدع المصالح) كفل أخاه ورهن
 عبد الله بن دناير الخ (أحمد من
 الاصل وهذا من الكفيل رهن الخ
 ٢٦٠ (رهن المساع فاسد) (فاسد الرهن
 كصحته الخ
 ٢٦١ لا سفل الرهن عوب الراهن والمرتهن
 (ان لم اعطك دليل الى كذا فالرهن
 بيع لك) (رهن الساء فاسد
) (ادامات المرتهن مجهلا يضمن الخ
) (يضمن رهن أرض ومارع
 ٢٦٢ الزرع والسكر والتمر يدخل في
 رهن الارض الخ) (في الراهن ادا مات
 عن صغار وعقب) (للعمامى نصيب
 الوصى اذا كان الوارث عابا) (اذا
 أمر الراهن بالرهون لغيره) (يضمن
 رهن الجند مال من أسبه السهم
 ٢٦٣) (يضمن رهن الوصى مال السهم) (للاب
 رهن ماله عند الصغير يحل الوصى
) (رهن الزرع فاسد معاملة معامله
) (الصح) (اذا كان الرهن المماسد
 ساعا) (فما اذا أتفق المرتهن على
 الرهن بادن الحاكم) (تبرع بعصاء
 دس ع. بره و به رهن
 ٢٦٤) (المرتهن اذا أودع الرهن يضمن
) (في المرتهن اذاره رهن الرهن بادن
) (رهن المرتهن الرهن عند آخر بادن

٢٧٦ (في عين الراي ربح الدين
 اذا كانت الحياه عند الاحبار
 للمعنى عليه الخ (ربح فهو المخرج
 قبل موته عن الجراحات الخ
 ٢٧٧ (في المفقود من الحياه ان كان في
 حال الصلح الخ (في الفرق بين قوله
 عقيب عن الحياه الخ (اذا عاقب
 بعض الاولياء سقط القصاص
 (الديه يورث ابناء الخ (عقبو
 الاولياء قبل موت المخرج وصح
 (اذا عاقب بعضهم ساق الدين في
 مال القاتل (فيما اذا عاقب الولي عن
 أحد القتلتين الخ
 ٢٧٨ (الارام لا تصح عن الدية بالاكراه
 (الديه من الدون الصغره
 (قطع يده النسر من الرشح عند الخ
 (خيلوف امرأه بالصرب فالص
 حثيثا مشا (صاح على امرأه فالص
 حثيثا (فيما اذا ايممه بسرقة فسكاه
 للمحاكم الخ (بعض الساعي يعرجون
 ٢٧٩ (أحد سكين عمرو وصر بها آخ الخ
 (بعض حكومه عدل في حرج لا يمكن

٢٨٠ (بعض على الجراح النقص والداواه
 (منه يصح على ظهوره فقاتل الخ
 (لا يحتاج الشاهد ان يقول ما من
 حراجه (أشهد أنه قتله بالسيف الخ
 (قال قتل فلانا بالسيف الخ
 ٢٨١ (أشهد وأعلمه بالقتل ما كره حراجه
 الخ (أحرق بعض ثياب بنت أجرة فلا
 صنع أحد الخ (أقر بالقتل خطأ وادعى
 الولي العمد الخ (أجمله لـ قال
 كذا كان مكدوبا الخ (سرح
 سديتم بين خصاصه وقتلت رجلا الخ
 ٢٨٢ (صبر استعماله رجل في عمل ضعف
 الخ (الاسلام غير مانع من افعال
 العصاص (صبر ما حتى ذهب عقله
 بآزمها الدية (أمر رجلين أبا
 يزلوه في البسائم الخ (برق من
 الجرح ثم مضى مداعصاه الخ
 (في طبيب دفع لامرأة دواء فزاد مرضها
 ٢٨٣ (قبل جاعه رجل بالسنوف
 (جرحه حراجه مهلك لا يعس معها الخ
 (صبره أحد هما نعضوا الآخر
 نصف الخ (بحر رجل من يودي
 المسلم (شهر عليه سلاحا ولم
 يمكن دفعه الا بقتله الخ (في القسامه
 ٢٨٣ (في حياه الهائم والحياه عليها
 ومطاله) (وضع سم فارقي وعاء
 فاحد به نثا الخ
 (انقلب دابة سفها فأصابت شأ
 الخ (بعض العائد ما صدمته الدابة
 (بعض الدابة وحلها أو ذبحها الخ
 (انقلب حماره وعص حصا آخر
 لا يصح (ربط حماره خاء آخر
 وربط حماره الخ (اذا جرح الدابة
 فبعضه وحلها الخ (أشهد عليه أن

٢٨٥ (أشهد أنه قتله بالسيف الخ
 (قال قتل فلانا بالسيف الخ
 ٢٨٦ (أشهد وأعلمه بالقتل ما كره حراجه
 الخ (أحرق بعض ثياب بنت أجرة فلا
 صنع أحد الخ (أقر بالقتل خطأ وادعى
 الولي العمد الخ (أجمله لـ قال
 كذا كان مكدوبا الخ (سرح
 سديتم بين خصاصه وقتلت رجلا الخ
 ٢٨٦ (صبر استعماله رجل في عمل ضعف
 الخ (الاسلام غير مانع من افعال
 العصاص (صبر ما حتى ذهب عقله
 بآزمها الدية (أمر رجلين أبا
 يزلوه في البسائم الخ (برق من
 الجرح ثم مضى مداعصاه الخ
 (في طبيب دفع لامرأة دواء فزاد مرضها
 ٢٨٣ (قبل جاعه رجل بالسنوف
 (جرحه حراجه مهلك لا يعس معها الخ
 (صبره أحد هما نعضوا الآخر
 نصف الخ (بحر رجل من يودي
 المسلم (شهر عليه سلاحا ولم
 يمكن دفعه الا بقتله الخ (في القسامه
 ٢٨٣ (في حياه الهائم والحياه عليها
 ومطاله) (وضع سم فارقي وعاء
 فاحد به نثا الخ
 (انقلب دابة سفها فأصابت شأ
 الخ (بعض العائد ما صدمته الدابة
 (بعض الدابة وحلها أو ذبحها الخ
 (انقلب حماره وعص حصا آخر
 لا يصح (ربط حماره خاء آخر
 وربط حماره الخ (اذا جرح الدابة
 فبعضه وحلها الخ (أشهد عليه أن

فيسبب الخشب (وضع أو ساج حاره)
 لطبق حدار حاره الخ (أو أن يحد
 طباق طريق غير نافذ الخ) (لكل
 من أصحاب الدواب المسالك الدواب
 على باب داره الخ) (إذا فعل ما ليس
 من جهة السكنى يصح الخ
 ٢٩٠ (في ساجها المسحوق موضع معدل لعله
 الزايله الخ) (الأصل أن ما كان في
 سكة تادده ويعرف حاله يجعل حديثا
 الخ) (سد الصوت بالسكينة من الضرر
 الساج الخ) (ليس له سد يارى الخار
 (إذا غلظ الصوت ولم يكن الضرر بنا
 لا يمنع) (ليس له سد الصوت بالسكينة
 ٢٩١ (ليس له دفع سابل نطل على صاحبه
 دار الخار الخ) (ليس له معصم
 سابل يسرف الخ) (له منع حاره
 من الصعود إلى السطح الخ
 (جمع الذي من عليه البناء إذا حصل
 ضرر الخ) (جمع من فتح كوة يسرف
 على حاره الخ) (لا فرق بين القدم
 والخداج حب كان الضرر بنا
 (لها أن يبنى حائطاً ملاصقاً لحائط
 الخار) (له أن يحد عرفه بحبب
 حاره الخ) (لا عبره وعنه انه يسد عنه
 الرمح والسهم الخ
 ٢٩٢ (تسد الكوة المسرفة على
 موضع النساء الخ
 (إذا كانت السابل يسرف على
 الأسطح الخ) (له تعاضد سطوحه وان
 سهل الصعود الخ
 ٢٩٣ (له أن يبنى بنائى الخشبه الخ) (له أن
 يبنى في ارض الوقف بنو الخ) (له أن
 يصح في حائطه كوة للصواع الخ
 (في حجر الآتى على السر الخ
 (بأمرهم العاهل بناعاً للسر
 والبعضه الخ) (ما لم يسرك بهما

٢٩٤ (ليس له أن يحد حاره الخ)
 كونه على حدار الخ (حدار تطيب
 حدوع لهما ليس لأحد ههما أن
 يبنى عليه ساج الخ) (حدوع أحدهما
 أكبره لا تحوان يردى حدوعه
 الخ) (فيما إذا تعارضت بنسبه الخ
 ٢٩٥ (لأحد ههما على الحائط عشرة
 حدوع لا تحوان حدوع الخ) (صاحب
 الاتصال والربيع أولى من صاحب
 الحدوع) (له أن يسفل حدوعه
 أن لم يصير بالحائط
 ٢٩٦ (لصاحب الحدوع موضع حدوعه
 والحائط لا تحوان) (في المارعه في
 الحائط) (يكنى الاتصال من حاب
 ٢٩٧ (صاحب اتصال الربيع أولى من
 صاحب الحدوع) (روح من حدوعه
 أسفل على من حدوعه أعلى) (لرب
 مسرفه على بن عمرو ليس لعمر ومعه
 عها) (ذلك اعصاب أشجاره إلى أرض
 الخار الخ) (أشرى منه من سكة أخرى الخ
 ٢٩٨ (ليس له يحول مائه من أعلى الدحله
 (له فتح ما آخر أعلى مائه الأول
 ٢٩٩ (له فتح ما آخر في السارعه) (له فتح
 ما آخر في رفاق مادد كعها كان
 (له سد مائه الخديد وضع القدم إذا فر به
 أهل المحله) (استخرج حانوا من
 داره وضع له ما في طريق عام الخ
 (في السفل والعلو) (إذا بنى صاحب
 العلو السفل نامر العاصي الخ
 ٣ (إذا هدم صاحب السفل سفله بحره
 صاحب العلو الخ) (ليس لدى العلو أن
 يصع حدوا حاد ما الخ) (إذا أحدث
 دوالع أو بناء نصر بالسفل مرم
 (لا يحب لطى سطح السفل على
 واحد ههما) (جمع دوالع من دفع ماد
 ٣٠١ (سطح علوه لرب لا يحصر صاحب

(ليس له أن يحد حاره الخ)
 الدار (لا يجوز أن يسفل الأسطح الخ)
 الدار المشتركة (عزى داره وجهه بلا أنما
 (في العمارة في دار العبر) (فعل بها
 الخار ما أو هه بهمه هدم حدوا
 حاره الخار ما الخار الخ) (عبر لها
 على بغير الحائط المشترك الخ
 ٣٠٢ (في عماره المسرك إذا بنى أحدهما
 (بنى الحائط في عهده شركه بلا أنما
 فاص الخ) (حجر الارض للمعسري
 وبغير حاره فوضع الحائط هدم بهمه
 بهمه فاهدم حدار حاره الخ) (قال
 أنا أصمى لك ما يهدم من يدك
 (إذا أدب لا تحوان كوت على
 حائطه الخ) (أسأ حادوا وكوت هها
 ما ما وعاهها بلا دن الخ) (له مسفل على
 سطح الخار غير السطح الخ
 ٣ (له مسفل على سطح حاره الخ
 (له من يقي نزل أو صاحبه في مساطل الخ
 (له أن يدخل أرض غيره لسطح مهر
 هسه) (قال ما أن يركه يدخل
 و يصلح و ما أن يسهل أب على الخ
 ٤ (يحد حبه ملاصقه لحدار الخار الخ
 (عليه إصلاح بالوعه) (جمع مما
 ضرر بن) (أراد أن يحد في داره
 سباماً) (محررى في أرض قوم قوم
 أو اصهم) (في م الأوساح إذا هدم
 بعصه) (جمع من البنى الموهن سب
 ما كة العلى) (ع من أحداث
 مدوه لا مات الخ
 ٣٠٥ (أحدث داره اسط ٩) (حرر
 الدواب حدار الخار بخواد سرها
 (البناء ما الوحد الصمان عند
 الهدم) (ع من حراء أو حاد
 بالمجرى المسرك) (أحدث داره بالوعه

[illegible]

<p>(الوصية كالتصديق الوصي كالصانع ٣٢١ (لا يقبل تولد الوصي فيما كان كونه الظاهر الخ (فصل في تولد الوصي كونه الظاهر الخ (يقتضي الوصي ان لا يصدق قاصدا (أحق الوصي من ماله يرجع في مال التيمم (إذا أنفق الوصي من ماله وأشبه الخ ٣٢٢ أنفق الوصي المال ثم استعرض وأنفق الخ (هل يشترط الأشهاد للرجوع عما أنفق من ماله ٣٢٣ (مردوا التيمم ما دون وصيته الرجوع (قاله أمرى الوصي بالانفاق وصده الوصي الخ (أراد الوصي الاستدانة على الصعير حار (في أمر الوصي على أولادها (وهي الوصي وصي في التركيب (الولاية في مال الصعير لانه ثم وصيه (وصي الوصي له أن يوصي وهكذا ٣٢٤ (جعل وصيا على أسعته ودانته (سبع العروس من الحفظ بخلاف العقار (أوصى النسيه في سي خاص بكون وصي الخ (الوكيل بعد الكتاب وصي الخ (وصي القاصي يعمل الخصص الخ (جعل وصيا على ثلث ماله صار وصيا عاما ٣٢٥ (في سبع الاب عمار الصعير الخ (إذا كان الاب مسجورا أو مجنونا حار بيعه الخ (لوصي سبع العقار لحاجة النسيه (لأنك الوصي سبع العقار بلا مسوق سري (سبع العقار بلا مسوق ما قبل لافاسد (سبع الوصي بعض فاحس الخ ٣٢٦ (لوصي سبع السكر بلا مسوق (السكر ليس كالعقار (النساء والجمل ليسا من العقار (النساء والجمل من المعول (لا بان نسيه سري له سه ما عاينه الصعير (الصاع حكمه حكم المول (أنام</p>	<p>في خمس أسهم ما عاينه الصعير ٣٢٧ (كأن التيمم حرة وصي يصح سبع لم يخطه شيء هو في غيره (٣٢٨ (أنفق الوصي من ماله مال التيمم (من يقول التيمم سبع مال التيمم الخ (أدعى دينه على ميت له ورثة الخ (ففي الوارث دين الميت ثم ظهر عزم الخ (في صريح سبع الوصي العقار (إذا وصى الوصي أو الوارث من ماله ٣٢٩ (في الميت الخ (في الوصي إذا كمن الميت من مال وصيه الخ (أنفق الوارث في أمام الميت من البركة الخ (كفاه الوارث بأكثر من كفاه الميت الخ (فهما إذا كف أنت الوصي أو الوارث الخ (ما ولاشئ له فكفاه الخاصر الخ ٣٣٠ (كفاه الروحه بلا دن وهو مبرع (قول الوصي معبر في الأمان الخ (لوصي على الميت دين له سبع سي من البركة الخ (الوصي إذا مات معهما لا يصح في مركته (في الاب إذا مات معهما مال أولاده الخ (أما الاب غير مجهول ماله سبعه الخ (لوصي أن نوح التيمم وسائر أمواله ٣٣١ (ليس للوصي أن يعرض مال التيمم لغيره لو رهن الاب أو الوصي مال التيمم الخ (هل للوصي اعارة مال التيمم (لاب اعارة ولد (في إراء الوصي عزم التيمم (سبع الوصي إلى أحل حار ٣٣٢ (لا يصح إقامه وصي على الجمل (في تحقيق مسئلة إقامه الوصي على الجمل (إذا كان الخدم من الأعمال برعه القاصي منه (إذا وصى إلى فاسق محرجه القاصي من الوصيه (في الوصي المحار إذا ادعى دينا له منه الخ ٣٣٣ (ان لم يعرض الوصي على دمه ولم يعر الميت الخ</p>	<p>(الوصي كالتصديق الوصي كالصانع ٣٣٤ (لا يقبل تولد الوصي فيما كان كونه الظاهر الخ (فصل في تولد الوصي كونه الظاهر الخ (يقتضي الوصي ان لا يصدق قاصدا (أحق الوصي من ماله يرجع في مال التيمم (إذا أنفق الوصي من ماله وأشبه الخ ٣٣٥ أنفق الوصي المال ثم استعرض وأنفق الخ (هل يشترط الأشهاد للرجوع عما أنفق من ماله ٣٣٦ (مردوا التيمم ما دون وصيته الرجوع (قاله أمرى الوصي بالانفاق وصده الوصي الخ (أراد الوصي الاستدانة على الصعير حار (في أمر الوصي على أولادها (وهي الوصي وصي في التركيب (الولاية في مال الصعير لانه ثم وصيه (وصي الوصي له أن يوصي وهكذا ٣٣٧ (جعل وصيا على أسعته ودانته (سبع العروس من الحفظ بخلاف العقار (أوصى النسيه في سي خاص بكون وصي الخ (الوكيل بعد الكتاب وصي الخ (وصي القاصي يعمل الخصص الخ (جعل وصيا على ثلث ماله صار وصيا عاما ٣٣٨ (في سبع الاب عمار الصعير الخ (إذا كان الاب مسجورا أو مجنونا حار بيعه الخ (لوصي سبع العقار لحاجة النسيه (لأنك الوصي سبع العقار بلا مسوق سري (سبع العقار بلا مسوق ما قبل لافاسد (سبع الوصي بعض فاحس الخ ٣٣٩ (لوصي سبع السكر بلا مسوق (السكر ليس كالعقار (النساء والجمل ليسا من العقار (النساء والجمل من المعول (لا بان نسيه سري له سه ما عاينه الصعير (الصاع حكمه حكم المول (أنام</p>
--	---	---

(الوصي الذي جعل ثم اوصى الى آخر
 فيها وصايا (وكلي أحد الوصيين
 الاخر جانبا الى اكل
 (الوصي الذي جعل في البيت
 (الوصي الذي جعل في القاموس من
 ابيهم بماله مع البيع
 (وصي الوصي مملو من مال البهية
 بحيث لا (فما بأحد القصاص من
 الاوصياء ويسمونه بحاسه الخ
 (الوصي اذا سافر مال البهية
 والطريق يخوف بعض (للان والحد
 والوصي مع مال الصغر على العمة
 (لوصي حاط النفعة في ماله لو حذر الخ
 (قرار الوصي على المبعثر حائر
 ٣٣٨ (في امر الوصي على المبتدس أو
 عس الخ (طهر للقاضي عسر
 الوصي أصلا الخ (أوصى الى رجل
 أن يعطي دونه الخ (اذا قال في موصيه
 اقص دوني أو هذ وصااي الخ
 (قال سلمت اليك أولادي وقوي
 بأولادهم الخ (الوصي له حصص ودعته
 الموصي (القاضي أن يرض وصا
 عس الواث الخ (القاضي ذلك
 امراض مال التسم الخ
 ٣٣٩ (لن الوصي ان يسعصر مال
 التسم لنفسه (القاضي ذلك الامراض
 الخ (لا يلزم الربح في مال التسم من
 غير عامله الخ (لا يحرم الوصي على
 العتاره (دفع ذراهم لكتابه صل
 الفراع لسمه ذلك
 ٣٣٩ (كتاب الفرائض ومطالنه)*
 (لن التسم العصه للنسب الخ
 ٣٤٥ (الصمغ أن ولد العصه أولى
 بالرحم الخ (الصمغ الصمغ اقوى
 من الصمغ الالبراني
 ٣٤١ (كتب طاهر الرواه حسه (روحه
 واس أح لام وساعصه (روحه

واساح لام واساح آخر لام الخ
 (روحه وأولاد أخ لام وأولاد أخت
 لام (روحه وت أخت شقيقه وت
 أحلام (ت أخت شقيقه وت
 أخت شقيقه (ت أخت شقيقه
 وابن أخ وت أخت لام
 ٣٤٣ (سلانه أولاد أخ لام واس وت
 أخت شقيقه الخ (زوجه واس حال
 شقيق واس وت شاحه شقيقه (اس
 اس عت واس س عه أخرى الخ
 ٣٤٤ (تسم على أول نطن احلف (اس
 حاله وت حال (روح وت واس
 عم سفق الخ
 (اس س عه واس وت حاله شقيقه
 (حال وحاله (اس أخت س عه وت سا
 أخت س عه (روحه هي س عه عصي الخ
 ٣٤٥ (ناب ناب أخت شقيقه وت
 أخت ناب (أربع ناب أخت سفق
 وت أخت س عه (ناب أخت شقيق
 وأربع ناب أخت س عه
 (اس أخت س عه وت س أخت سفق
 (اس اس س أخت وس اس عه الاب
 (اصاف دوى الارحام أرنه
 ٣٤٦ (لارث أحد من الصنف الثاني
 وهالك أحد من الاول
 (س عه لاوس وس اس أخت لام
 (اس اس أخت وعه
 (س عه وس حال (روح واس
 حال سفق الخ (حسن ناب أحواف
 سفق وت س عه الخ
 (سا أخت س عه واس اس س الخ
 ٣٤٧ (روح هو اس اس اس حال
 سفق وت س حاله لام (اس عه
 لاوس وت س حاله لام (روح هو
 اس حال لاوس واس وت حال
 آخر الخ (نابله أس عه حال أحدهم
 روح وت س عه (س اس واس أح

سفق وت س اس (أخت شقيقه واس
 ٣٤٨ (الأخت الشقيقه على سفق
 لا س الخ (الأخت لا سفق
 الشقيق بل محبها (أخت لا س
 حامل من سفق (أخت لا سفق
 البهية لو حذر الجلى في حق الارث
 ٣٤٩ (ما ت من روح وت س وت
 (أب وحده أم أب وحده أم أم
 (اس اس حاله وأقر باب فلا بان عت
 (أقر باب وله عه أو خاله الخ
 (ما ت من أحواف واس اس عه الخ
 (ما ت من روحه حامل وت أخت
 سفق الخ (أخت الروحه أس روحه
 ملكها أمعه معلومه (فما يوفى العمل
 ٣٥٠ (أقر الروح حه أس هذ المباح
 اسراء الروح
 (لا يكون استعنتها عما اسراء
 الروح (ليس على انه ملكها ذلك
 (دفع السقف على روحه ولم يدر
 أم ما مات أولاد ما ت من روحه معقه
 وأخت معقه الخ (المدول لا يورث
 (احلاف الدار ما ع في س أهل
 الكفر الخ (اذا كاتب الام حو
 الاصل فلا ولا عه على ولدها الخ
 (سفل الولاء لا س عه المعنى دوى
 س المعنى وأخته
 ٣٥١ (لامراب لعصه عصه المعنى
 ٣٥١ (مسائل وفوا دس من الخطر
 والا ما حه وعه ذلك ومطالنه)*
 (رحه سدا أنى مسلم الحولا في قدس سره
 ٣٥٢ (ناب حلو ما تحب حلو عه
 فكسند الاولى لاس عه عه
 (ناب س عه الى مسكن في رمضان
 للامام أحد الثاني الخ
 ٣٥٣ (لا يلزم الوفاء بالوعد سرا
 (الحلو بالاحسنه حرام الا في ثلاث
 (نحو البطر الى اعوام

(فهرست المراجع الثاني من الفتاوى الخيرية التي هي من الفتاوى الجامعة)

<p>١ * (كتاب أدب القاضي ومطالبه) *</p> <p>(مطلب في وقف تمت لدى فاضل ر به لامرأة فادعاه رجل ومنع منه ثم ادعاه ابنه هل يمنع من ذلك (مطلب اذا قتل فاضل حكم فاضل قبله ووقع الى الثاني بعد الثالث قوله الاول</p>	<p>ساقى فاضل البكاح ليس للقاضي الحق فيمنعه ولا للمعتق الحق في ان يبيعه</p> <p>(مطلب في امرأ تركها زوجها حاليه من الفرائض والنفقة فردد أمرها الى شافعي فتعني بالفرقة ليس للحق بقصه</p>	<p>(مطلب اذا مات رجل دون ولد تلت بنت يأمر القاضي ببيعها فان لم يمت الوارث يبيعه القاضي الخ</p> <p>(مطلب اذا كان بعض العتق ورثها وبعض سلب كان بيع الملك فبيعه الشفعة ٢٣) (مطلب أرض الخراج والعشر ثلثه لا يجوز بيعها بزوجها وتورث وأما أراضي بيت المال لا يجوز بيعها ولا بيعها (مطلب اذا طلب المالك العتق مع الواقف يحب ذلك</p>
<p>٢ (مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحة لا يجوز رفضه سواء كان معقلا عليه أو مجنونا</p>	<p>(مطلب اذا حكم القاضي ببيع الشفيع لحيات شرط لا يجوز رفضه (مطلب اذا منع السلطان نصابه عن سماع الدعوى بعد جس</p>	<p>(مطلب لا ضمان على السحان اذا هرب المديون من الخس (مطلب في رجل مات في عيلة وله ولد فامر في لده وكل من قاضي بالسدين نصب وصيا (مطلب في تكرار العتق زوجها وكلها مع وجود أنها دفعها لثلاث فزوجها أو هاله فسل الحال حكم الشافعي صحة الكاح بعد حكمه وارهع الخلاف</p>
<p>٣ (مطلب لا بعد الفسخ عتق أسنانه وكذلك غيره</p>	<p>عسره سه لا سمر ذلك (مطلب العتق يخص بالزمان الخ (مطلب اذا ولي لحكم عتقه أي حده حكم غيره يكون محال ولا بعد</p>	<p>٢٤ (مطلب لا ضمان على السحان اذا هرب المديون من الخس (مطلب في رجل مات في عيلة وله ولد فامر في لده وكل من قاضي بالسدين نصب وصيا (مطلب في تكرار العتق زوجها وكلها مع وجود أنها دفعها لثلاث فزوجها أو هاله فسل الحال حكم الشافعي صحة الكاح بعد حكمه وارهع الخلاف</p>
<p>٤ (مطلب غسل القاضي التمس على الادلاس</p>	<p>١٤ (مطلب اذا ولي لحكم عتقه أي حده حكم غيره يكون محال ولا بعد (مطلب البتة الواقعة في زمانها تساده على عمر معتبره</p>	<p>٢٥ (مطلب في التعلد ٢٦) (مطلب الي سبع المدر بادن بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان فاصفا الخ (مطلب ان كان المحرم بالعرف رسولا لب العزل مطاعا او فصولا فلا يمس عداله أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فامرسل له القاضي محصرا ولم يحده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأه من بيها ولو طلب المدعي ذلك</p>
<p>٥ (مطلب لا بعد الفسخ عتق أسنانه وكذلك غيره</p>	<p>١٥ (مطلب البتة الواقعة في زمانها تساده على عمر معتبره (مطلب اذا مات المديون الاحترام بدون ثبانه السي ثلثها سبعة</p>	<p>٢٦ (مطلب في التعلد ٢٦) (مطلب الي سبع المدر بادن بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان فاصفا الخ (مطلب ان كان المحرم بالعرف رسولا لب العزل مطاعا او فصولا فلا يمس عداله أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فامرسل له القاضي محصرا ولم يحده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأه من بيها ولو طلب المدعي ذلك</p>
<p>٦ (مطلب اذا أمكن المديون الاحترام بدون ثبانه السي ثلثها سبعة</p>	<p>١٦ (مطلب اذا مات المديون الاحترام بدون ثبانه السي ثلثها سبعة القاضي وكذلك العتق وبيع كل مالا يباح اليه في الحال</p>	<p>٢٧ (مطلب في التعلد ٢٦) (مطلب الي سبع المدر بادن بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان فاصفا الخ (مطلب ان كان المحرم بالعرف رسولا لب العزل مطاعا او فصولا فلا يمس عداله أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فامرسل له القاضي محصرا ولم يحده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأه من بيها ولو طلب المدعي ذلك</p>
<p>٧ (مطلب بطس السات على المحسوس لا يجوز كمالا يجوز الصرب</p>	<p>١٧ (مطلب في حجر القاضي على المغي ما حيا أو غير ما حيا وفي فوايد بعد الخمر (مطلب في بلاد دخل من عالم رجع اليه المسلمون هل يجوز المهاجرة</p>	<p>٢٨ (مطلب في التعلد ٢٦) (مطلب الي سبع المدر بادن بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان فاصفا الخ (مطلب ان كان المحرم بالعرف رسولا لب العزل مطاعا او فصولا فلا يمس عداله أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فامرسل له القاضي محصرا ولم يحده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأه من بيها ولو طلب المدعي ذلك</p>
<p>٨ (مطلب اذا نصب القاضي أمسا لصسط مال الميت للوارث العات</p>	<p>١٨ (مطلب في بلاد دخل من عالم رجع اليه المسلمون هل يجوز المهاجرة مها (مطلب ادعى على آخر وكاله عن زيد العات</p>	<p>٢٩ (مطلب في التعلد ٢٦) (مطلب الي سبع المدر بادن بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان فاصفا الخ (مطلب ان كان المحرم بالعرف رسولا لب العزل مطاعا او فصولا فلا يمس عداله أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فامرسل له القاضي محصرا ولم يحده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأه من بيها ولو طلب المدعي ذلك</p>
<p>٩ (مطلب اذا نصب القاضي أمسا لصسط مال الميت للوارث العات</p>	<p>١٩ (مطلب في بلاد دخل من عالم رجع اليه المسلمون هل يجوز المهاجرة مها (مطلب ادعى على آخر وكاله عن زيد العات</p>	<p>٣٠ (مطلب في التعلد ٢٦) (مطلب الي سبع المدر بادن بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان فاصفا الخ (مطلب ان كان المحرم بالعرف رسولا لب العزل مطاعا او فصولا فلا يمس عداله أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فامرسل له القاضي محصرا ولم يحده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأه من بيها ولو طلب المدعي ذلك</p>
<p>١٠ (مطلب اذا نصب القاضي أمسا لصسط مال الميت للوارث العات</p>	<p>٢٠ (مطلب في بلاد دخل من عالم رجع اليه المسلمون هل يجوز المهاجرة مها (مطلب ادعى على آخر وكاله عن زيد العات</p>	<p>٣١ (مطلب في التعلد ٢٦) (مطلب الي سبع المدر بادن بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان فاصفا الخ (مطلب ان كان المحرم بالعرف رسولا لب العزل مطاعا او فصولا فلا يمس عداله أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فامرسل له القاضي محصرا ولم يحده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأه من بيها ولو طلب المدعي ذلك</p>
<p>١١ (مطلب اذا نصب القاضي أمسا لصسط مال الميت للوارث العات</p>	<p>٢١ (مطلب في بلاد دخل من عالم رجع اليه المسلمون هل يجوز المهاجرة مها (مطلب ادعى على آخر وكاله عن زيد العات</p>	<p>٣٢ (مطلب في التعلد ٢٦) (مطلب الي سبع المدر بادن بخلاف أم الولد (مطلب اذا عزل السلطان فاصفا الخ (مطلب ان كان المحرم بالعرف رسولا لب العزل مطاعا او فصولا فلا يمس عداله أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فامرسل له القاضي محصرا ولم يحده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأه من بيها ولو طلب المدعي ذلك</p>

من باب العتق ومطالبة
 (مطلب إذا حكم العتق أو وجب
 رجوعه فله ما يستحقه
 * (مطلب على المأخوذ والمطلوب
 * (مطلب على
 (مطلب على المأخوذ والمطلوب
 (مطلب المأخوذ إذا لم يستوف
 الشرط لا يعتق * (مطلب في
 المأخوذ المستوفى للشرط
 (مطلب في مخرج ماله أن دار
 دار المأخوذ حذر أهوله سائر
 مراكبه عليه تسيل على الزقاق فإذا
 أدركه المأخوذ بالعبارة على الأسلوب
 المرفوع مخرج ذلك لا يعتريه
 (مطلب ليس لصاحب المأخوذ أن
 يرفع ماله أو يسفله الخ
 (مطلب الخطأ لا يعتريه ولا يعمل به
 (مطلب حد الكرم
 (مطلب الجاهل
 (مطلب محصر في الشركة
 (مطلب الأمانة لا يجوز المقاصه
 ولا يبيح فيها عن قصص عن المسبوح
 (مطلب محصر في دعوى قتل
 (مطلب العاص محصر على فرائض
 الله والاجتناب واجب فيه
 * (كتاب الشهادات ومطالبة *
 ٦ (مطلب الشهاد على الخرج المحرر لا تصل
 (مطلب شهادة الناع انه ناع مالا
 على غيره ماله وعلى المدعي البينة
 (مطلب شهادة الفرد كالعدم وان
 سم النصاب سأل العاصي عن
 عدائهم سرا وعلمنا طعن الخصم
 أولم طعن (مطلب شهادة السري
 المعاوض غير مضمونه وكذا شهادة
 ٨ شريك العيان والمالك كان
 المسهود به مسركا (مطلب شهادة
 مسامع السداد وصحان الجهاب

والله اعلم بالصواب (مطلب شاهدك)
 الذي لا يشك ولا يحل حاكم ولا
 حاكم منهم كالخمس
 (مطلب انما جميع الشهود يقررون
 ويريد حجة ان تكون الذي فاض
 (مطلب شهادة الا على غير مقبولة
 وفيها ثبت بالسامع (مطلب
 شهادة القروي والاي واثبات
 الصباغ على الدبسة مقبولة تحت
 كذا عدد ولا
 (مطلب شهادة المتعصب غير مقبولة
 (مطلب المدلسا كن الدار لاني
 بيده مناج بيت منها ولا ثبت الملك
 له بالشهادة انه ذود لسبوعها
 (مطلب ادخل مهر العمد دارة
 وطاحوتها بها كفي الساعر
 سمع الدبسة على اقراره بذلك
 وبصم (مطلب الشهاد على الاقرار
 بالعصب معبره (مطلب شهادة
 اليهود على الصاوي وبالعكس
 معصولة (مطلب في اساب شهادة الرور
 (مطلب شهادة فرعي مع أصل
 مقبولة الخ
 (مطلب شهادة من يد منه العداوة
 غير معصولة (مطلب في حسد
 شهادة الرور
 (مطلب الشهادة بالوقف بلا ان
 الواقع بها خلاف والصحيح انه
 لا يدمسه (مطلب في السهاد
 بالناسم بالوقف
 (مطلب في الاساء الى عمل السهادة
 فيها بالناسم (مطلب لو فسروا
 للقاضي اهم تشهدون الناسم
 لا تعمل سهادهم
 (مطلب سهادة الفقه الذي يلقى
 المساكين معصولة في أصل السكاح
 وفي قدر المسمى من المهر

[illegible]

(مطلب نفس في تقسيم الشهرة
الى معتقبة ومكتبة
٥٨ * كتاب الوكلاء ومطالبه *
(مطلب لا يجوز الاذن أن يبيع الله
من وكل الزوج بطلبه وان يبيع
(مطلب أراد الزوج الشغل فقال أو
الباشر بدان تركها من غير ثقة
فقال الزوج الخ (مطلب وكل أهل
نذر رجلين منهم في تعاطي أمور
بلد قسم ثم بعد مدة عرلوهما
فصرقهما بعد العرل عير صرخ
وقولهما فيه تفصيل
٥٩ (مطلب في تحقيق مسئلة الوكيل
بالقبض
٦١ (مطلب لو اسهات الوكيل بالسراء
مال الموكل ثم اسرى بماله يفسد بعد
عليه ويضمن مال الموكل (مطلب
دفعه لزوجها ماصاعا عليه عدو ينفقه
واختلقت في ميرة ما يؤول له
٦٢ (مطلب في مسئلة الوكيل بالقبض
٦٤ (مطلب في ماله وكنت روحها في
قبض ماصع الخ
٦٥ (مطلب لو ادعى الوكيل قبض
الدين القبض والدفع الى الموكل
فصل العرل صدق وبعد لا الاثمة
(مطلب الوكيل بالقبض لا يملك
القبض وكذا لو اطلق الوكلاء
(مطلب وكل وحلا يقبض لها
ما يخصها من الارث ما حرمه معلومه الخ
(مطلب لو أمره ان يصدق به على
معين فالف لا يضمن
٦٦ (مطلب المحسنة لها التوكيل بغير
الحصم وكذا اذا عسر عن الخواص
٦٧ (مطلب لو وكل رجلا في حلق امرائه
فباعها بعد عرله لا يصح
٦٨ (مطلب وكل رجلا يبيع شيئا وقال له
لا يبعه الا بغير فلان (مطلب

الوكيل بوكلاء عامة ذلك كل شيء
الا المطلق الخ
(مطلب الوكيل بالبيع اذا ما
بجلا لئلا يضمن (مطلب اذا كان
الزوج يشترط من فلان بكذا ولا
يعقد علم الا بعد قبض المصنف
(مطلب اذا أمر أحد الاخوة
أخاه أن يزوج له امراة أو يدفع
مهرها عنه قد دفع من ماله مشترك
له الرجوع بقدر حصه
(مطلب وكل من يبيع في شراء عصار
بغيره فاشرا له عنه (مطلب انهم
يقتل احب فامر أخاه ان يدفع مالا
لحاكم الساسه (مطلب اذا عرل
الناظر بعزل وكله حض غلاب
الوقف (مطلب وكل آخر قبض
جهوه وعيلا عماره مما بالخ
(مطلب الوكيل بالبيع لو باع بغير
فاحش منه خلاف (٧٣ مطلب أمر عير
ان يشترى بضاعة بسببه ويضعها
بشترى بها ساقا فعمل ورجع فالرجع
للا تضر (مطلب وكل جاعل حلا
في قبض اسحقا منهم من ناظر الوقف
(مطلب وكل الناظر منه امها في
قبض مهرها من روحها فالقول للام
في دفعه اليها (مطلب لا تحبس الام
في سائرها (مطلب لا يلزم الاب
مهراته الا اذا سمعه
* (كتاب الدعوى ومطالبه) *
(مطلب ما عسر وارث فوضع
وكفه في سب المال
(مطلب ادعى انه صرب مودبه بعضا
وما نضره وادعى الا حرا به مع
بعضه ومات الخ
(مطلب لو باع سائرا بعضا فاره
طالع على البيع والعصم ادعى
المالك لا يسمع دعواه (مطلب اذا

استعار شيئا من ادنى المالك فيه لا يسمع
دعواه (مطلب فلو اشترى بغير
عقار شترى من ادنى من سائر
خسبه لا يسمع دعواه
(مطلب يشترط في دعوى العقار
الرهون حصه الزاين (مطلب وادعى على
المشترى ان البايع أحرأ ورجع
قبل البيع لا يسمع الا بغيره اليابيع
(مطلب تقبل بشترى على الزايدة اذا
اختلف مع زوجها في مقدار المهر
(مطلب اذا أنكر المدي على
الوديعة وشك في أقام المدي بسببه
لا يبرر المدي عليه (مطلب حاصلة
ان اشتد الدعوى بعد الحكم
لا يعمل وان يسهل العن الفاحش
معدمه (مطلب لا تقضى بالحبس والخطأ
ولا تجلب عليه ما يبل على أصل
المال (مطلب لا يعمل بمكوف
الوقف الذي عليه خطوط العصابة الماصين
(مطلب جهنم ان يتأخروا ثم
مات فادعى ورثها العارية فالمدان
على العرف (مطلب ادعى
سامن أعان بركة اسمها أنه عاربه
فالقول للزوج
٨٢ (مطلب لو ي المساح في حمام
الوقف بالادس فالقول في المصدار
الذي صرفه لساظر بلاعس (مطلب في
مساح ارجحه شمله على الادس بالساء
٨٣ (مطلب احكام روحا في سبي
فقال أعطيه لك من وقال له
(مطلب باع لآخر ثوبا فأنكر
السراء وادعى المهر
(مطلب في امرأه ودفق أنوها
أما كن ثم ادعى ان نعهها ودفق
أمها لا يسمع (مطلب في وريه
افسحوا عليه كرم ثم ادعى أحدهم
انه ملكه أنه

[illegible]

فانما يتبعه في دعواه
 (مطلب دعوى التمسك بالمسرة
 لا يسمع) (مطلب اذا وجد المدعي
 عليه تعدد بنات جنس عشرة نسبه
 تجمع الدعوى عليه) (مطلب صاع له
 محدود في ماسايب هو حد نكته)
 مع آخر فادعى الاخر انه اسرا له
 (مطلب اذا باع متعة ثم ادعى انها
 وقف لا يسمع دعواه)
 (مطلب رجل اسيرى من بجاعة
 نصف كرم أرضه سلطانا ثم ادعى
 وقفه لا يسمع) (مطلب وقف النساء
 والسكر من غير أرض الصبح انه لا يصح
 ١١٣ (مطلب ادعى على آخر ان هذا
 المحدود الذي يحبس على حار في وقفي الخ
 ١١٥ (مطلب ادعى على امرأه مدراس
 الدس ودعوه وافهم بنه على امرائها
 بالوديعه يعقل) (مطلب اذا أمر العن
 بحبائه فوجب الدفع لاسرى على
 مولاه) (مطلب مانع عن أحب وعلمه
 ديون وأوسر الاحباب من تركه
 محب بدهاتومر لاحب بوفاء الدس
 (مطلب اذا أراد البورنه دفع الدس
 وابقاء المركة اهتم ذلك
 ١١٦ (التمسك على الافراد بالعبه بمولاه
 ١١٨ (مطلب في رجل أودع صدوقا عند
 رجل وأودع رجلا عند مصاديق
 ووضعها على الاول فاحرق النيب
 ١١٩ (مطلب اذا أراد النابع رد المسرى
 على المشتري مدعيه انه ربه فاسكر
 المسرى كونه هو فالقول للنابع
 (مطلب اذا نبت بكحها في وجهه
 أنها فادعى انها مد كات بالعبه
 رد انطال الحكم الخ
 ١٢٠ (مطلب في سكر ماله ادعى رد
 سكاكها وعمر وادعى سكاكها
 ١٢١ (مطلب ادعى على آخر أنه اسيرى

منه وطلب ما فاجاب بانى تسلمها
 لا وصلها الى ابي
 (مطلب خطبت لابنها بكر او دعب
 ١٢٢ أمته لا يومها لسانها لان بها وبع
 ابي عم يدعيان أن المدفوع ركة
 وادعت الخ (١٢٣) (مطلب اذا رأى
 المائت لثيبه بما عمن من معاوم
 الخ (١٢٤) (مطلب اذا رأى
 لا يسمع (١٢٤) (مطلب أسهد
 على نفسه في محبته له لنس له عند
 ريد حق ثم ادعى عليه فودعه
 لا يسمع دعواه (مطلب في صل مصادفه
 ١٢٦ (مطلب اسماح بن سادع
 أنه ملكها لا يسمع) (مطلب دعوى
 الملك بعد الاسنام والاسمه حار لا يسمع
 ١٢٧ (مطلب في مانع النيب اذا اختلف
 فيه الروحان
 (مطلب لو مضى عليه بالسكول ثم
 ١٢٨ أراد اختلف لا يلقب اليه
 (مطلب اذا ادعى رجل فسر ساقى بد
 ١٢٩ أولاد العباب لا يسمع
 (مطلب اذا مات أحد السركين
 ١٣ فادعى ورثه على الآخر كمل
 عن المسح لا يسمع دعواه (مطلب
 اسعر ص بعض مكلمى العرى
 م لعائن عرو ودعوه لرد الماطع
 فطلب عرو والماع مهم فاحاها الخ
 (مطلب محصر حاصله ان التوكيل
 لا يدخل تحت الحكم
 ١٣٣ (مطلب دفع لانه مالا بحرقه في
 منه واسرى أو ابى بغير ادن أسه وما
 الاب بعد امراره ثم ادعى بعبه البورنه الخ
 (مطلب دعوى الوارب على الودى
 دارا اهما من مركة والد بعد اسهاد
 على نفسه انه الخ منه وبعه
 ١٣٤ (مطلب اذا باع دى الان مع روح
 اسه الموفاه انه قصص ما يحصه وما

مخص أمه فذهب بالاعتم الام من
 الدعوى (مطلب دعوى الارث بعد
 الاستحار والشر لم يقوله
 ١٣٥ (مطلب ادعى على آخر ما من عن
 ماس فادعى المدعى عليه وصول كذا
 منه ثم أقام بينة ان المدعى بالخ
 ١٣٦ (مطلب دعوى الرأه عن الاعيان
 غير مقبولة لان الرأه عنها لا يسمع
 بخلاف الرأه عن دعواتها (مطلب
 ادعى على جماعة من أهل الذمة انما
 مرصا فاسكر واخلاه هم الخا كعدم بنه
 معه ثم ادعى عليهم آخر ان المال الخ
 ١٣٧ (مطلب لو وضع العاصى المدعى
 عن دعواه ثم حب السرع ثم أراد
 المدعى استيفاء عند آخر ان اى مامع
 دفع يسمع وان كات عن الاول لا يسمع
 ١٣٨ (مطلب في حائط من محصين بنارعا
 فيها ولا يسميهما ولا حددهما بنان
 م صل ربه على وجهه النشربك
 ولا ذخره عند علمها فالحائط
 لصاحب الربيع (مطلب سفل
 ام دم وصاحب العلوي يدان الخ
 ١٣٩ (مطلب لو اراد صاحب العساوان
 بنى في علو ساء لا يصير السفل له
 ذلك (مطلب منع من رصاحب
 العلوى صاحب السفل (مطلب
 في دى بد ومارح بنارعا في مسمه
 فادعى دوا الدالخ
 ١٤١ (مطلب ادعى الخارح محدودا على
 دى بد أنه باعه له بالوكالة عن العباب
 فاكروا الدالخ
 ١٤٢ (مطلب صلح بعض البورنه وأسهد
 على نفسه وأمرأه عامام ممان
 والا لا أولاد مدعون الخ
 ١٤٣ (مطلب ان العيب في عبه
 النابع عند فاص واحد ان العسم م
 اقام بنه بذلك عند فاص آخر وبعه

السابع (مطلب في كمال امر على
 مؤلفه أن لا يستحق لها مع غيرها
 والعلمان يسكران وكاله المعر
 (مطلب لا تسمع دعوى روحه الملب
 عهرها على مدونه ومودعه وسريته
 ١٤٥ (مطلب في امرأه لزمها من سرعه
 هل تحلف في سبها لم يحضر مجلس الخ
 ١٤٦ (مطلب اذا احلف المسامحة
 في المجلس وغيره من اقامة الله الخ
 ١٤٧ (مطلب ادعى ساكس الدار ترفع
 ان الحبل الذي فيها ملكه فالقول الخ
 (كتاب الافرار ومطالبه)
 (مطلب امر لا حريان له عنده طحه
 رب طح صاوبوا واسراهمه بعدد
 معاوم لم يعلل بانه اسرى منه مالا الخ
 ١٤٨ (مطلب امر في مرض الموت لعبر
 واربدس محسب (مطلب امر
 بعض اليمن من المعصره فادعى
 المعصر على ورثه انه لم يمس الكل
 فاحسوا عنه ما فراره فطلب عنهم
 ١٤٩ (مطلب الافرار بالارض افرار الخ
 ١٥٠ (مطلب احبار القاهي بالقضاء
 ما طل وكذا الوأ شهداني حكم الخ
 ١٥١ (مطلب امر المرض من الموت
 ما سبها عن ما عهده (مطلب
 افرالو كل بالسراة بعض المسع
 من الوكيل بالسبع مع (مطلب اراء
 المرض من الموت واربعه عشر
 ١٥٢ (مطلب افرار الرجل لواريه في حال
 الصحة صحح
 ١٥٣ (مطلب طالب لا أسحق في مبروكات
 أي حكام ادعى ورثها الخ (مطلب
 افرارها بعض المهر قبل العقد صحح
 بخلاف افرار الوكيل بالسكاح
 ١٥٦ (مطلب لانه من نسب ولدا لأمه
 قول الله في مبروكات
 ١٥٧ (مطلب افرار من زوجها صهرار

ويعتده بغير صحح
 * (كتاب الصلح ومطالبه) * ١٥٩
 (مطلب عاصم على حسنه بلده
 ودفع أحدهما الصلح مالا على ترك
 طلبها له الرجوع بما دفع
 ١٦٠ (مطلب اسعراي التركة بالدين
 مع صحه الصلح بها وكذا القسمه
 (مطلب ليس لاحد المعارض الخ
 ١٦١ (مطلب تسمع دعوى الخ ما قبله
 بلا فصل
 * (كتاب المصاربه ومطالبه) * ١٦٢
 (مطلب القول للمصاربه في هلال
 مال المصاربه
 * (كتاب الودعه ومطالبه) * ١٦٣
 (مطلب اذا قصص الان محل صدق
 اسما الصغر م ما فاراد الرجوع
 في تركه فادعى الورثه الخ
 ١٦٤ (مطلب اذا سرق الودعه والمودع
 يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه
 ١٦٥ (مطلب أد المال لراع أن يوصل
 سائر يد فارسلها الراي الخ
 * (كتاب العارية ومطالبه) * ١٦٦
 (مطلب في الساع في دار وروحه
 * (كتاب الهبة ومطالبه) * ١٦٧
 (مطلب وهب اسما واسمه محدودا
 ١٦٨ (مطلب ليس لواهب الرجوع ان
 رجع بعد دوسه وبعبه
 ١٦٩ (مطلب هذه الا لانه الصغر الخ
 (مطلب ليس لواهب الدين من هو
 عليه أن يرجع
 * (كتاب الاحاره ومطالبه) * ١٧٠
 (مطلب بحسن المو حرج على تسليم
 العين الموحه
 ١٧١ (مطلب مكمل الاطفال مده عسده
 مودتهم م حرجوا من عنده
 ١٧٢ (مطلب دفع ولده لعنه لعنه القرآن
 ولم يد كرامته وسرط له كذا لما

١٨٣ (مطلب شرط لحاله انتبه نصف
 مهرها لاجل ربتها (١٨٤ مطلب زوجة
 يحرق الماء من ثرو يسقي مهر العرله
 سارط على كل رأس مقدار من الخيط
 ١٨٥ (مطلب احاره العسري والا زاهي
 التي في أدي المار عس لنأخذ
 المسأحر من الخراج الحاصل الخ
 ١٨٦ (مطلب اسيرى رجل حاو دأعماله
 ودفعها لسر تكي عمل ليعدها
 مر ما وسط لهما نصف الرجوع
 (مطلب يورث بالبع ويترك آخره
 السالع مادى الولى بلزمه موع الخ
 ١٨٧ (مطلب بعض آخره ما آخره المعرول
 للمعرول لاله (مطلب الافلاس
 عسده تصح به الاحاره والقسول
 للمسأحر في الافلاس
 ١٨٨ (مطلب اسأحر رجل أرض الوفاء
 احاره طوله وعسر من دهاثم مات
 ١٨٩ (مطلب وفع داره على درسه
 فسكسها امرأه من دريه الواف
 مع روحه انعم بمالم الوفاء
 ١٩٠ (مطلب رجل آخر بنا كل شهر
 كذا م باعه لا حرجه كذا المسأحر
 ١٩١ (مطلب آخر المده وفي عليه
 المسر وط له الطراد الوفاء لرجل
 عسر من عسدا كل عسدا لاسس
 وأمر بعض آخره جمع العود الخ
 ١٩٢ (مطلب عس وبالا مال للمكاري
 وربا جعل المكاري نفسه وط
 (مطلب اسراط عفر الاجمال على
 المكاري م سدا للاحاره (مطلب
 اسأحر م ما دباع منه لوى حال
 يومه لاصمان عليه

١٩٤ (مطلب اذا استأجر أرض الوقف	٢٢٤ (مطلب ان زاد عليه فذلك (مطلب	٢٢٤ (مطلب ان كان ثمره في ثلثه او الاقل
ليخرج من فيها ويكون العرس في قعره	اذا استأجر رجل لا يستخلص لها	الكتاب الملاح
او ولو العرف بخلافه	ما يخصها من ارضها او لسايرة	٢٢٥ (مطلب باعته في مرض من مرضها
١٩٥ (مطلب استأجر ذميا ان يجير	نكاحا) صاع او ذكرا بمدة	مكرهة وخلفت انما صاعها
ما لم يخدم من المير بشرط انه يخدمها	٢٢٦ (مطلب استأجر أرض وقفا مدة	٢٢٥ (كتاب الخمر ومطالبة) *
حدث في المير فهو قائم به وكفاله هي	سنتين العرس وانتهت المدة والعرض	٢٢٧ (مطلب الجدة ان يحق بحفظ مال
آخر ذلك (مطلب دفع لا يخرج بيتا	٢٢٨ (مطلب رجل ربي انحصا وصار	الصغيرة اذا كان الاب يسرها
يسكنه ويريه ففعل ثم اخذته	الشخص يخدمه ويخرجه في كنفه المير	٢٢٧ (كتاب المادون ومطالبة) *
١٩٥ (مطلب اذا وقعت الاحارة على حصة	تجارت وطلت وورثته الاجرة من المير	٢٢٨ (كتاب العصب ومطالبة) *
غير معلومة كانت فاسدة	٢٢٩ (مطلب آخر ما حو بال رجل ثم آخرها	اذا استهلك شئ من مهر بنته ثم
(مطلب اذا استأجر بعل ايجل عليه	لا يخرج من قبل انقصا مدة الاولى	ماتت تزوجت من ركنه
ورفعه بعل لاسعاه بحماؤه فذلك	٢٣٠ (مطلب اذا استأجر من شريك حصه	٢٢٩ (مطلب أحد الخلل بغير اذن صاحبه
(مطلب اذا سكن المسأجر ربا	في شجر الرسون المشترك بينهما	وجله مخرج بسبب ذلك
على المدة لا يحب	فالا حارة باطله	٢٣٠ (مطلب من حدى امرأه رجل
١٩٧ (مطلب الاسرام والمعاذعة على	٢٣١ (مطلب استأجر شرطه لجل علال	بحسن حتى ردها أو عوتى في الحسن
ما يحصل من فربه الوقف من حراج	الى محل معلوم وعمل الخ	٢٣٢ (مطلب ليس له ان يحرث من ارض
وعداد بحر وعم لا يجوز (مطلب	٢٣٣ (مطلب بشرط في الاحراج كل من	الوقف الا بقدر حصته
استأجر محصلا الوقف من عله	الكبل ما بشرط السلم (مطلب في امرأه	٢٣٤ (مطلب لاني في حسن المهر قبل
كروم وغير ذلك لا يصح	رهنه بثمانين آح على عشرة	بحسب نصيب الام
١٩٩ (مطلب خمس رجل قرية بيت	فروس فآخر الرتين بادهما الخ	٢٣٥ (مطلب قال ان حلفت استأنا
المال من له ولا سهام ما وولى غيره	٢٣٥ (مدخل الصهر مخرج في استئجار الساحة	فعلى جسور فرسا الوقف الخاص كنه
يرأ اهل القرية ما يدفع اليه	٢٣٦ (باب صمان الاحير ومطالاه) *	٢٣٦ (فصل في السعاه والاعوه ومطالاه
٢٠٠ (مطلب اذا ائتمعا على الزرع	٢٣٧ (مطلب اساحر طرا ارضع ولده الى	٢٣٧ (مطلب دى سعى ندى الى حاكم
بعملهما وبغيرهما وبغيرهما سوره	ان عسى	ساعه دعره
انس لاحدهما ان يأخذ ربا له الخ	٢٣٩ (مطلب اذا اكثري المكاري غيره	٢٣٩ (كتاب السعاه ومطالاه) *
٢٠١ (مطلب آخر ارض عشر من عقدا	فصاع الجبل نصم	٢٤٠ (مطلب أراضى ببال المال لا يجوز
كل عقد بلا ناس ستة وسرطا	٢٤٠ (مطلب اذا ترك المكاري دوايه على	سعه او لاسفغه فيها
الحراج على المسأجر ما ما	أحجابه وسعه او فصاع حل نصم	٢٤١ (مطلب تقسم المسع على رؤس
٢٠٢ (مطلب جاء لهم عطاء في سب	٢٤٢ (مطلب باعني البعائر حلا مكاه مادن	السركاء والمسرى كواحد منهم
المال يحاول به على مري لأحدوه	رب المقر ثم الثاني بالسابع اذن فصاع نور	٢٤٤ (مطلب اذا كانت المحلة غير مائة
من محصلها من رسوم وغير ذلك	٢٤٣ (كتاب الولاء ومطالاه) *	وسبع دار فيها استرل الما لصق
آخر ولو واحد منهم فالا حارة باطله	٢٤٣ (كتاب الاكراه ومطالاه) *	مع الما قبل في الشفعة
٢٠٣ (مطلب اساحر ارض اسيرها من	٢٤٤ (مطلب اذا أكره الحاكم أهل فربه	٢٤٤ (كتاب السعاه ومطالاه) *
صهر مائة ما فاهدم الصهر م	ان كهلوا في مال لرمه من السلطه	٢٤٦ (مطلب أدلوا واحد من اسائه في
(مطلب بفسخ الاحاره وقبل بفسخ	لا يلزمهم (مطلب اذا أكر صاحب الولاه	حساه أن يصر في مبروكه من مال الخ
ما يهدم المكان	رجلا على سبع عماره فالسبع غير مائة	٢٤٧ (مطلب اذا بيع سحر وعلمه عرا مان
٢٠٥ (مطلب اساحر من ماله لجل ندر	والعبره لما في نفس الامر لا لما كتب	سلطانه تبعه

٢٥٠ (مطلب الادماع على الفسحة لا جمع دعوى الدس	(مطلب في الرهن في اسماع وى سماع العامة	٢١١ (فصل في الخاتمة الماتل ومطالبه)
٢٥١ (مطلب غرس أحبد الشريكين و يرد أن يخص بالعراش دون شركته	٢٨٦ (مطلب لور حسل أهل بلدة من بلد منهم واشترطوا عهدها لا يحرون على العود إليها	٢١٣ * (فصل في الخيطات والعظمى وقا ضرر به الخار ومطالبه) *
٢٥٢ (مطلب ادا افسهاتم دعى أحدهما ان اياه وفس عليه كذا وكذا لا سمع	٢٨٨ * (كتاب احكام المواب ومطالبه) *	(مطلب أوا دفع كوة على حاره وى ذلك اطلاق على عورانه وحرته
٢٥٤ (في احكام المفاهم في الحدود ٢٥٤ * (كتاب المزارعة ومطالبه) *	(مطلب ادا أحدا أرضا مواتا ثم رحل عنها لا يسمع حقه منها	٢١٤ (مطلب لنس لأحد الشريكين ادخال الا حاسق في الدار المسيركة
٢٥٥ (مطلب ان يعاقب على ان من كل مهمما نرا و يدا فررع كل واحد منهم ما يدره مستعلا	٢٨٨ (فصل في مسائل السرب ومطالبه)	٢١٨ * (باب حياض الهيمه والحيانه عليها ومطالبه) *
٢٥٦ (مطلب زرعت الروح الارض بلا دن الورية وفهم صغار وكار	٢٨٩ (مطلب في حكم اصلاح الطريق الخاص اذا اجمع اليه	(مطلب جمع به فرسه فأتلف انسانا فان أتلف ما يملك
٢٥٨ (مطلب لنس لأحد ان يرع أرض الوقف أو السلطان من يدين برعها	٢٩١ (مطلب مهر لفرته وفس معها على جهة لنس لاهل فرته وفسه على جهة اخرى أن نسوا منه يجرهم	٢٢ (مطلب نور يطع بعونه رحل فكسرها ٢٢٢ (مطلب في ركب حرب يدره فصل فرس صاحبه
٢٥٩ (مطلب في بيان الكردار الذي يسحق به العرازي الارض	٢٩٢ * (كتاب الصد ومطالبه) *	٢٢٢ * (باب حياض المماول ومطالبه) *
٢٦٢ (مطلب ادا دفع لآخر يوراعلى سد من الخارح فله آخر من النور	٢٩٣ (مطلب الاولى أن لا يأخذ الطر لبلد *) (كتاب الرهن ومطالبه) *	(مطلب ادا ركب عبده فرس العبر *) (باب الفسامة ومطالبه) *
٢٦٣ (مطلب المسافر لجلس الطعام المشرك لا يسحق الاخر	٢٩٤ (مطلب في بيان من يملك نسج الرهن ٢٩٦ (مطلب دعوى الرهن حسب عدم نار يحيا اولى من دعوى السراء	٢٢٢ (في دل وحدي ساطع البحر الملح ٢٣٢ * (كتاب المعامل ومطالبه) *
٢٦٥ (مطلب مرض العاقل فأقام آخر ماده ينفق ماله في الخارح	٢٩٨ (مطلب ادا ادعى الراهن بعض الرهن وادعى ورثه المرهن عدمه	٢٣٣ (امرأة صرحت أخرى فالصحبيا ٢٣٤ * (كتاب الوصايا ومطالبه) *
٢٦٧ * (كتاب المسافاه ومطالبه) *	٢٩٩ (مطلب احاره المرهن من الرهن من الراهن باطله وكذا الرهن ان وقع الاحار قبل فسخ المرهن الرهن	٢٣٦ (مطلب في بيان الاسماء المسوعة لسمع عمار التسم
٢٦٨ (مطلب اسراط عمل رول الاسجار مستد للمسافاه	٣٠١ (العول للمرهن في قيمه الرهن ٣٠١ * (كتاب الحساب ومطالبه) *	٢٤٥ (مطلب لا يصح اقرار الوصى الخ ٣٥ * (كتاب الحن ومطالبه) *
٢٧ (مطلب في رحلين دفع كل مهمما بحر فله لصاحبه لن يوم عليه بالصف	٣٠٣ (مطلب أصابه من رحل سهمي احدى عهدهات عى والده أن استاده حله في فافد هار واه الخ	٢٥٣ (مطلب في حكم سكاح الحسى ادا روح يحى
(مطلب في رحل ساقى آخر في حصه ساعه كتاب كرم	٣٠٥ * (كتاب الدباب ومطالبه) *	٣٥٥ * (مسائل سى) *
٢٧٢ * (كتاب الدماح ومطالبه) *	٣٠٦ (مطلب رحل صرحت آخر حى صرع ٣٠٧ (مطلب رحل صرحت آخر عهدها *) (باب ما يحده الرحل في الطريق ومطالبه) *	٣٥٦ (مطلب في حكم لنس الخ ٣٦١ (مطلب ادا رحل لنس من لده ٣٦٩ * (كتاب الفرائض ومطالبه) *
٢٧٢ * (كتاب الاصح ومطالبه) *	٣٠٨ (مطلب رحل صرحت آخر عهدها ٣٠٩ * (باب ما يحده الرحل في الطريق ومطالبه) *	٣٧١ (مطلب هالك عن بعم لاد وأم واس حال لاد وأم
(كتاب الكراهه والاستحسان ومطالبه) (مطلب ما نسب لافى حقه من حوار لنس المر بعر الما لنس للجد لم يصح عهده	٣١٢ (مطلب في احكام ابى في طريق ٣١٢ * (كتاب) *	٣٧٢ (مطلب ما نسب روح حامل لها بده هرو عن ام وبنات ان

* (الجزء الثاني) *

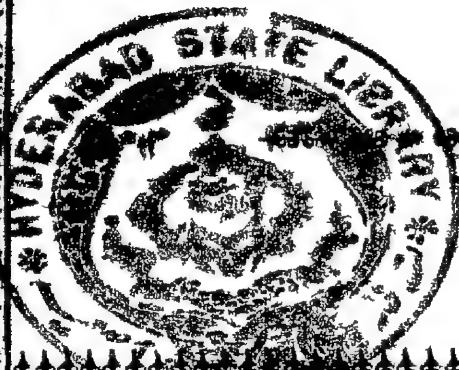
من العسود الدرة في سقم الفتاوى الحامده

تأليف الشيخ الامام العلامة البحر المحرر

الفهامة السيد محمد امين السهر

باسم عايدس بمعاليه

آمين



وبالهامس كتاب الفتاوى الحبرية لرفع البره على مذهب الامام

الاعظم آي حبيب البعمان بفع الله ما جمع الامام

آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أدب القاصي)

(سئل) في وجهه ثلثي

قاص حتى ربه لا مرأه

وحكمه لها حكم مستوفيا

سراطة الشرعية ومع

السدي منها شرعيا

ومات والآن انه يدعي

دعوى ابيه بيمينه ولا

ويشبهه شرعا لانه شرطا

الواقف هل يمنع من

معارضة شرعاً حيث لا بد

لدينا شرعا (احاب) نعم

يبيع سرنا قال الحسام

الشهود في شرح أدب

القاصي ونسعى للقاصي

أن يمدقنا بالعضاء التي

يرفع شتمه ويحكمها وقال

اذ قصي يقول العيص

وحكم بذلك ثم رفع الى قاص

آخر مري خلاف ذلك فانه

يفقد هذه العيصه وعصاها

حتى لو قصي ما طالها

وبعضها ثم رفع الى قاص

آخر قال هذا العاصي

الثالث بعد قضاء الاول

ويطلب قضاء الثاني لان

قضاء الاول كان في موضع

الاحهاد والعضاء في

موضع الاحهاد فاد

بالاجماع وكان الثاني

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الدعوى)

(سئل) في الانراء العام في صم عقد فاسد هل يجمع الدعوى (الخواب) لا يجمع الدعوى به كافي الاشياء معروفا
للبرار به (سئل) فيما اذا اتى خارج على منولى وفي يد يدعي حانوب الوقف بان الساء الموقوفين سا
العائم بأرضها الخارجيه في الوقف له ساءه وكذا في الارض المد كوره وطاله مرفوع يده عن الساء الموقوف
فاحاب المدولى بان الساء لغيره الوقف ساءه هو مال الوقف بعد ان يهدم ساءه الاول الذي كان للخارج
المد كوروا فام كل بسه شرعية على دعواه فهل مدم بسه الخارج (الخواب) حسب الحال ماد كر يقدم بسه
الخارج لانها اكثر اسما على ما عرف كافي خواهر العاصي ولان الساء بعد ادو يسكرر كافي الخلاصه
والبرار به وعبرهما وبسبب الخارج أولى من بسبب يدعي الدعوى الملك المطلق وما كان ساءه يسكرر كافي
الملكي والمجوع والجر والدرر والريعي وعبرها وفي المحط ولو كانت المنازعه في دار وفام واحد منهما
النية اتم اذ ارم بعضيها للمدعي لان الساء يكون مره بعد اخرى ولم يكن في معنى السماح ببعضيها للخارج
اه (أقول) ويقدم هذه المساله بعمها في السهاد في مسائل يعارض النيات ليد كرمها لمخصص
كتاب النسخ عام العدادي وان هذا هو المقصود به وقد صرح في الخبري أول باب ما يدعيه الر حلال أن
دعوى الوقف من فصل دعوى الملك المطلق باء ساء مال الوقف ود كرم ذلك مسائل فراجعها فما اشهر
على الالسيان انه الوقف مقدمه ليس على اطلاقه او هو على خلاف المسمى به (سئل) فيما اذا سرف لرب
دابه معلومه ومو حدها سدر غير وفادها الذي العاصي بعضيها حار به في ملكه نظار بق السراء من بكر
واما فعقت مسه مد كذا واحاب عبور مانه اساءها من رحل سماءه ويخدد دعوى ريد فاسر بد دعواه على
الوجه المد كور بالتمه السراء سبه في وجهه عمرو وحكمه العاصي بعد ما حلف ريد انه ان الدابه المد كوره
لم يحرح عن ملكه بسع ولا منه ولا نوحه من سائر الوحو السراءه وام ما فقه في ملكه الى يوم بارحه
ولم ينف دعواه فهل يكون الحكم المد كور واقعا وموقعه السري (الخواب) نعم (سئل) فيما اذا

كان يندرج يدعوا متصرف فيه تصرف المالك من مدة تدعى بلان سنة بلا معارض ولا مشارع وعمر
 مطلق على تصرفه المدكور ولم يدع بذلك على ريدون من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك
 على ريدون ولا دعوى وادع من بعده ويرك في المدعى لا بالخالف (الجواب) نعم قال في جامع
 المساوي وقال لا يخرجون من أهل المساوي لا تسمع الدعوى بعد ثلاثين سنة إلا أن يكون المدعى
 عائدا أو صبي أو مجنون أو ليس له مولى أو المذني عليه أميرا حائرا يخاف منه كذا في المساوي العتامة وقال في
 البحر عن الشيوخ ترك الدعوى تسلا بأول ثلاثين سنة لم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن
 ترك الدعوى مع الممكن يدل على عدم الحق طاهرا اه وفي الخلاصة ترك الدعوى في أرض زمانا ورجل
 آخر ترى تصرفه ههنا مدعى المدعى ولم يدع الرحل جال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته ودكر في المساوي
 المعروف من الدعوى في دار رجل فلم يحاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه الآن ههنا المدعى ولا
 يتفق فيه وضعا فاقص فان رفع في ناص آخره الثاني بطل قضاء الأول ويجوز المدعى على حقه وكذا المرأة
 إذا لم يحاصم سنين ولم يطالب المهر المفروض كذا في فاصح جامع المساوي من أول كتاب الدعوى لكن
 في حاشي الزا هدى من الدعوى ان الرواية في عدم سماعتها منه بعد ركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة
 والمسئلة ومانحتاج في بقائه الى الاتفاق والمرة الى أن قال لكن أفي المناجرون بذلك فيما بعد ثلاث سنين
 كلها الكومها اوسط الزا وباب الثلاث وحبر الامور اوسطها ولكن كل ما مستو به في ملك الله تعالى اه
 وأرجح الى الجاوي في هذا المحل فان حقه فواجبه وادعى العلامة مع الاسلام ومعنى الامام سدا لله
 اقدى المعنى العام بالمالك العباسية على سوال رفع اليه محاصره في بعض عقاري يدر يد تصرف فيه
 بطريق الملك بالسراة السري من مدة تدعى بلان سنة ونعذموه بصرف فيه ورثته بطريق الارث
 والا ن قام مولى ومف يدان يدعى عليهم بان ذلك العمار من مسعلات الوقف أي بنية تسهله بدعواه
 فهل للمعاصي أن يرفع العقار للوقف من بدالوربه نالك الشهادة أحاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفهرعي
 عنه وفي هذه الصورة اذا سمع المعاصي نالك الشهادة وحكم برفع العقار للوقف من بدالوربه وكتب بذلك حجة
 فهل يقدح حكمه ويعبر بحجة أم لا وما يلزم ذلك المعاصي أحاب لا يقدح حكمه ولا يعبر بحجته ورك كتبه
 عبد الله الفهرعي عنه اه ولا سيما بعد اطلاع على تصرفه بدم كور المدة المبرور قال في دوى
 الولوالحي رحل بصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الارض والمصرف ولم يدع وما ب على ذلك لم يسمع
 بعد ذلك دعوى ولده فسر له على المدعى لا بالخالف ساهد اه والله سبحانه وبغالى الهادى وعلمه
 اعمدى (أقول) والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعد مضي لاس سنة أو بعد بلانه وبلاى
 لا تسمع اذا كان البرك بلا عذر من الاعذار المارة لا ركها هذه المدة مع الممكن يدل على عدم الحق
 طاهرا كالمع من المسوط واذا كان المدعى باطرا او طاعا على تصرف المدعى عليه الى أن مات المدعى عليه
 لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا لو مات المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالحي
 والطاهر أن المولى ليس بقدره ولا بقدر عده مع الاطلاع على التصرف لماد كرهى وبر الانصار وسرحه
 الدار المحاصري مسائل سسى آخر الكتاب باع عقارا أو حيا أو أوبو ما وانه أو امرأته أو غيرها من اثاره
 حاد مر بعد به سم ادعى الان مسلا له لسكه لا تسمع دعواه كذا اطلع في الكبر والملي وحصل سكونه
 كالا فصاح قطعا للبرور والحيل بخلاف الاحصى فان سكوتة ولو حار الا يكون رصا الا اذا سكب الحار وصف
 السمع والسلم وبصرف المسرى فيه رعاو ساء فسد لا تسمع دعواه على ما عاله وى قطعا لا طماع
 العاسده اه وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاحصى ولو حار كفى حاسسه الحار الزملى على المبح وأطال
 في جمعته في مناو به الخير به من كان الدعوى بعد حيا في هذه المسئلة تحترد السكون عدا السمع مانع من
 دعوى العرب ويحويه كالأوجه لا تعسدا ما طلاع على تصرف المسرى كفا طاعه في الكبر والملي وأما

قضاءه بطل الاول
 بخالما الاجماع وبخالفه
 الاجماع بطل الاول فلا
 يجوز الا على المدعى
 القاضي الثالث أن يطالب
 وينقصها وان كان رايه
 بخلاف ذلك ويستعمل
 الامر اسبقا الى الخواص
 التي رفع اليه اه (أقول)
 هذا في المختلف فيه فانك
 بالجمع عليه وانه أعلم
 (سئل) في حكم القاضي
 اذا كان بعد دعوى صحيحة
 مرعته وشهاده مستقيمة
 وبفصل الحال على ذلك
 المسوال هل يلزم ولا يجوز
 نقضه ولا استئناف الدعوى
 أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه
 بعد استئنافه واستئنافه
 شرائطه وأحكامه سواء
 كان مع عايب أو بخلافه
 فيه اختلاف في محل يسوع
 فيه الاجتهاد أما في المتفق
 عليه فظاهر لا تنوع عليه
 الافهام وأما في المختلف
 فيه فلا نه بالعضاء المسوي
 للسرابط ارفع الخلاف
 وبقطع الخصام وهذا مما
 اجمع عليه الامم والحق
 عليه الأئمة ومع ارتفاع
 الخلاف كيف يسوع
 الاستئناف والله أعلم
 (سئل) في رحل أزم بدم
 شرعى ومك في الحسن
 مدعه وظهر المعاصي أنه
 قصر لا على سائل المعاصي
 أن يسقط عليه ما لزم به
 بعد حصول حقه أم لا
 (أجاب) حرم طهر

القاضي انه لا مال له حتى
 سببه غير حضوره
 في الخاتبة واذا سئل
 القاضي عن المحرم بعد
 سنة فاجب بانه مفلس
 وصاحب الدين عاين فان
 القامى بالخدمه كميل
 فليس يخرج من الحسن
 في دفع الوسائل للقاضي ان
 لا يسأل احدا أصلا ولا ينفرد
 بالامراج عنه ولا هو هذا
 اذا لم يكن الحال حال
 مساره اما اذا كان بين
 الطالب والمحرم بان قال
 الطالب انه مؤسر وقال
 المحرم من ايه ليس لا بد من
 اقامة البينة واما مسئلة
 التقييد اذا طلبه الخصم
 وكان معتلا وبطل عنه
 وعن دفعه عماله شي تصرفه
 التي فيه حاصلة ان العرم
 باخذ فصل كسبه والله
 اعلم (سئل) في المحرم
 ندس هو عي مبيع اذا سأل
 عنه القامى فاجب ان أهل
 المعروفه انه معسر هل
 للعاصي اطلاقه واذا اطلقه
 هل يحتاج الى كميل أم لا
 حسب لم يكن الدس بها
 أو عاين ولم يكن الدس من
 مال وفع (أجاب) نعم
 للعاصي اطلاقه لا كميل
 والحال هذه ادر عمال يسر
 له كميل خصوصاً مع
 الاحبار باعساره فسلم
 عدم البطره الى المفسره مع
 كونه داعسره والله سبحانه
 ويعالى يقول وان كان
 دوعسره طاره الى مفسر

دعوى الاحصى ولو حاروا ولا يجرى الكون عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم
 يقصدوه عد ولا موت كما يرى لان ما منع مبيع الدعوى المورث مبيع مبيعة كمال
 الخاوي الزاهدي وغيره فتأمل ثم ان ما في الخلاصه والاولا جلية يدل على ان البيع غير مد بالنسبة الى الاحصى
 ولو جازا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التمسك بالبيع هي الفرق بين العربي
 والاحصى فان العربي لا يسمع دعواه اذا سكنت عند البيع بخلاف الاحصى فانه لا يسمع دعواه اذا اطلع
 على تصرف المشتري ونكث فالتابع لدعواه هو السكوت عن الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع
 والاحل الفرق بينهما هو والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع علم بان هذه المسئلة مجردة في حق اشياء
 رد المختار على الدر المحار ثم رأيت في فرائد المرحوم العلامه العربي صاحب الثور برمانو يدل بوضعه سئل
 عن رجل له بنت في داره مسكنة مدة ثم تدعى بثلاث سنوات وله جار يحابه الرجل المدكور يصرف في البيت
 المورث وهذا ما وعنه اطلع حاره على تصرفه في المدة المد كونه فهل اذا ادعى البنت أو نفعه بعد ما ذكر
 من تصرف الرجل المدكور في البنت هذا ما وناف في المدة المد كونه تسمع دعواه أم لا أجب لا تسمع دعواه
 على ما عاين الصوى اه فانظر كيف أضي غيب جماعها من غير القرينة غير رد التصرف مع عدم سبق البيع
 وندون مصى خمس عسره سنة أو أكثر ثم اعلم ان عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع
 على التصرف ليس ممتنع على بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للعصاة عن سماع الدعوى مع بقاء الحق
 لصاحبه حتى لو أقر به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما بطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه عليهم السلام في مبيع
 التزوير والخلل كما مر فلا بد من ان تصاعدا لاسقاط سماع الزمان ثم رأيت التصريح بما
 قلناه في الخبر فصل دفع الدعوى وليس أنصاف من على المبيع السلطاني كمال المسئلة لا بد من هو حكم
 احكامه اي ان عليه القضاة كما رأيت فاعلم بحر هذه المسئلة فانه من مفردان هذا السكان والجد لله الميم
 الوهاب (سئل) فيما اذا كان له ولدان او معلوم حاربها الا حرمي مال عمرو وزيد ساكن ومصرف
 في بلدنا بطريق الملك مد تدعى على عسرس سنة حتى مات عن أولاد نصر فوالى ذلك بعده بطريق الاربع عنه
 مد تدعى على خمس عسره سنة كل ذلك بلا معارض لهم في ذلك ولا في سبب منه والآن فام تكرر تدعى بلعنه
 اللبس المورس انه كان لاسه المورس من مدته خمس وعشرون سنة ومصب هذه المده وهو بالغ ولم يدع ذلك
 على أولاد بدول على ريدولم يجمع من الدعوى بذلك مانع شرعي والكل في بلده واحدة وأولاد ريد سكرو
 ذلك فهل تكون دعوى تكرر المد كونه غير مسموعه (الجواب) نعم يكون غير مسموعه لله
 السلطاني والحاله هد والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان مدعى حارب معلوم مصرف بها بطريق
 الملك من مد تدعى على عسرس سنة بلا معارض ولا منار حتى هلك عن وره نصر فوالى الحساب المور
 نحو ابني عسره سنة على الوجه المد كور والآن فام تدعى آخر معارض الوره في الحساب المد كوره
 مدعياها كالت لعمه الهالكه عنه من مدته عسرس سنة والوربه سكرو ذلك ومصب هذه المده
 والمدعى المد كور بالغ حاصر معهم في باده واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا مسموعه الدعوى مانع شرعي أصلا
 فهل تكون دعوى المدعى بذلك على الوربه غير مسموعه السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا
 كان لجماعه دار ساكن فيها ومصرف من اطار بن الملك مد تدعى على عسرس سنة بلا معارض لهم
 والآن فام رجل تدعى عليهم محصيه في الدار وهم سكرو ومصب هذه المده ولم يدع ذلك بالمانع شرعي
 والكل معصون ببلد واحد فهل يكون دعواه غير مسموعه السلطاني (الجواب) نعم لا يسمع الانامر
 سلطاني حسب حصص السلطان نصره الله تعالى العضاء بذلك وأمر بعدم سماعها (افول) مع مضي مامر عن
 الخلاصه والاولا الخ كفا روبا ما بعد عدم السماع مع الاطلاع على التصرف ساء ورعا ويحويهم ما ندون
 مع سلطاني لكن مع وجود مانع السلطاني لاسه الحكم أصلا لو سمع العاصي الماوع هدد الدعوى

ليكونه معروف ولا عن سماعتها بخلاف ما اذا لم يوجد المبع المذكور وقد يقال ان كلامهم السابق فيما عني
 سماع الدعوى بعد عدم صحة الدعوى ومع اتمام صحة الدعوى شرط صحة القضاء الظاهر انه لا مدح حكمه
 انصاوا لم يكن مجموعا من جهة السلطان الذي ولاه القضاء فامل (سئل) فيما لو مبع السلطان من نصرة
 قضائه في جمع ولا يه أن لا سمعه والدعوى مضي ما عا جس عسره سه من غير مانع شرعي سوى الوقت ومال
 اليقيم والعائب اذا ادعى أحد بعد هذه المدة ولم يعمه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس
 له سماعتها ولا يندح حكمه (الجواب) نعم كما أفتي بذلك كثيرا من العلماء المحققين منهم والوالدوا المبع
 والعلامة الحد والمصنفان من محكم والمدقق الحسيني والسبع محمد العري التمر ناشي وحواله بظما
 صوريه
 لا غالب القاضي سماع خصوصه * للعسرل فيها وهو أمر مشهور
 ومحمد العري قال حوايه * ربحوا انواب من العري والمصدر
 وأجاب كذلك السبع أحمد العامري الذي الشافعي بالشام والشيخ محمد المقي الجسلي والسبع أسعد المني
 المالكي (سئل) في رجل ريد الدعوى على ريد غيراته أمه المتوفاه من أكثر من خمس عسره سه وورد
 بمحمد ومصنف هذه المدة من بلوغه رشدا ولم يدع بذلك ولا سمعه مانع شرعي وهما معصيان في بلد واحد فهل
 يكون دعواه بذلك غير مسموعه للمبع السلطاني (الجواب) نعم والقضاء يجوز تخصيصه وبعبارة الزمان
 والمكان واستثناء بعض الخصومات كفي الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا سمع
 ١ ويحب عليه جماعها شاء وفيها الحق لا يسقط بعدم الزمان فدا وأوصاها أوحا بعد كذا في لعان
 الخوهره وقال بحسبها العاصل السبب إذا جد الجوى بعد هذا المثل نور من أسدي سمع الاسلام
 بحى أصدى السهر بالمعاري أن السلاطين الا أن ما روى فصاها في جميع ولا ما هم أن لا سمعوا دعوى
 بعدم مضي خمس عسره سه سوى الوقت والارب اه ومعصي ما أفتي به العلامة الخبر الرمي أن الارب
 عر مسني فانه سئل فيما اذا عذب الدعوى لعنه المذمى عليه ثم وحدث بعد خمس عسره سه هل يسمع
 بعدها أولا أجاب نعم يسمع لان السلطان نصرة الله تعالى فيما سهر عنه ايه استدعي من المبع ثلاث مسال من
 الدعاوى يسمع بعد المدة المذ كور مال التيم والوهو العايب ومن المقرر أن البرك لا ساي من العايب
 له أو عليه لعدم باني الخواص منه بالعنه والعلة حشبه البرور ولا تاتى بالعه الدعوى عليه فلا فرق فيه من
 عنه المذمى والمذمى عليه اه كلام الخبر الرمي فهذا يدل على عدم سماع دعوى الارب بعد هذه المدة لعدم
 ذكرها في المستنبات من المبع وهو خلاف ما بعدم عن الجوى وقد كتب أحمد أصدى المهمنداري على
 بلانه أسله فانه يسمع دعوى الارب ولا يسمعها طول المدة وأما ما أفتي به العلامة أن السعد أصدى وصاحب
 التيب كما قبل ادرى فدهه صوريه ٢ * (ميرانه معاني الى التمس بل بعد سرى ترك أوليان دعوى لا أمر
 اسماع اولورمي الخواص اولور عدر قوي اولين) * فدها كما ترى بالعدر وهداي سائر الدعاوى
 وكتب أحمد أصدى المهمنداري على سوال آخره لا يسمع وصوره فمن ترك دعواها الارث على ريد
 بعد بلوغها خمس عسره سه بلا عدو فهل يكون دعواها المذ كور عليه غير مسموعه الا بالامر سلطاني أجاب
 يكون دعواها المذ كور عليه غير مسموعه الا بالامر سلطاني والخاله هذه اه ٣ (اوس نس بل بعد عدو رمي
 ترك أوليان ميرانه معلق دعوى بلا امر اسماع اولورمي الخواص حصم حتى باني اندو كنه معرف دكل
 ايسه اولين اوس السعد اصدى) أقول وقد صرح العلاني قبل باب الحكم باستثناء الوقت والارث ووجود
 العدو السري ثم قال وانه افي المعنى أن السعد اه وعليه فسمع دعوى الارب لكن بعل سمع مسامحا
 التلبا على عن ماوى على اصدى معنى الزوم عدم سماعتها وصوره (اوس نس س بلا عدو ترك أوليان
 ميرانه دعواي بلا امر مسموعه اولورمي الخواص اولين اه وعل مله سمع مسامحا السامحا عن دواي
 د الله اصدى فدها صطرب كلامهم كما ترى في مساله الارث والظاهر انه ناره وور امر مع استثناءها وبار

والله أعلم (سئل) فيما اذا
 كان مقر المدون والافلاسه
 ظهروا وكان يسه بلا عا
 هو مال هل القاضي أن
 يسأل عنه عا حلا ويقتل
 التمس على افلاسه ويقتل
 شمله محضه فدهه سه أم لا
 واذا قلتم له ذلك في يسأل
 عنه وهل بشرط في هذا القضا
 السهاده أم لا وهل يفرض
 الحال من حال المداوعة
 وعدمها وهل بعدم وسرا
 عمال بله منه أم لا (أجاب)
 نعم للقاضي ذلك قال في
 ارفع الوسائل بعدد ك
 الحسن والاحسان في
 مده هذا اذا كان أمره
 ١ قوله ويحب عليه سماعتها
 أي يحب على السلطان لانه
 اذا كان لا يصح سماع
 القاضي لها لكونه مجموعا
 يحب على السلطان سماعتها
 لا لا يصح حق المذمى
 وفي بعض نسخ الاستثناء
 ويحب عليه عدم سماعتها
 فالصحيح حد يعود على
 القاضي المسموع اه منه
 ٢ نعم بها الدعوى المتعلقه
 بالمراتب اذا ترك بعد
 سرى خمس سه فهل
 يسمع بلا أمر عال الخواص
 يسمع اذا كان العدو و ما
 اه منه
 ٣ نعم بها اذا ترك دعوى
 الارث بلا عدو سرى خمس
 عشر سه فهل لا يسمع
 الخواص نعم لا يسمع الا اذا
 اعترف الخصم بالحق اه

في الدعوى من كل اهل
الدار كان من طاهر السالك
القاضي من عباد الله
التي تعلق الاصل من
وكل من يملك حقه
وانما السالك عن غيره من
جرائره واذا كان من اهل
سوق فليس العاقل دون
العاقل فاذا قالوا لا يعرفه
بالا كفي ولا يشترط في هذا
لحق الشهادة قال هذا
ادام حكمي في الحال من اذاعة
واما اذا كانت متعارفة من
الطالب والمدعى بان قال
الطالب انه مؤسر وقال
المدعى انه معسر لا يثبت
اقامة البينة فان شهد
شاهدان انه معسر حلي
ببينة ولا يكون هذه
شهاد على النسي فان
الامسار بعد السار امر
حادث فيكون سهاد بامر
حادث لا بالنسي بل على هذا
الشيخ حسام الدين السعدي
وجه الله تعالى والمسئلة
شبهه ولا تعد مؤسرا بما
لا بد له منه وقد نبهوا على
كل الخرج فلا تعد بئانه
التي لا تدفع ما ويرك له
دست وقيل دسان وكذلك
مهره الذي لا تملكه وفس
على ذلك والله اعلم (سئل)
فيما اذا امسح المدعي عن
وفاء الدين حتى يحس في
حس العاصي والحال ان
له ما لا تملكه الوفاء منه الا انه
مهر ومعت في بئانه في
الحس وامساعه من الوفاء
دهلي والحال هه لادان ان

بدونه وانني هاتين قدمنا به في باب الرد والغير وهو انما امر السلطان بئانه لغيره فان
السلطان وولي غيرهما الثاني ان امر حدي لغيري على بئانه ما جرى من اهل الحقة الاول وهو ان
قاضي الجوزي في كل امة القاضي بالصلح بين الناس مع السلطان بئانه عن سماع ما جرى
عليه من عشر سنة من الدعوى على بئانه ان لا يملك لا يستقر ذلك الا ان اطلق السماع
المعروف بعد المنع جاز وكذلك الورث غير هو اطلق له ذلك بغيره على اطلاقه في سماع كل دعوى وكذلك الوفاء
السلطان وولي سلطان غيره في ما يشاء من اطلاقه فان لا يملك لا يستقر بين الناس جاز له سماع كل
دعوى اذا اتى المدعي بشرائطها الشرعية المعروفة عند الفقهاء والحاصل ان القاضي وكل من السلطان
والوكيل يستعينان في الخصم فيكون قد اخصص له خصص واذا علم نعم والقضاء بخصص بالزمان والمكان
والحوادث والاخصاص اذا اختلف المستدعي والمدعى عليه في الميعاد والاطلاق فالمرجع هو القاضي لان
وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق بالمتدعيين به فاذا قال سبني السلطان عن سماعه لا يمارع
في ذلك واذا قال اطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت الحكم عليه بالبيع بالبينة الشرعية بعد الحكم
عليه لخصمه فثبت بطلان الحكم لانه ليس قاضيه سماعه عنه حكمه حكم الرعية في ذلك واذا اناه خبر بالبيع
من عدل او كتاب او رسول عمل به كما يعمل بالمشاهدة من السلطان ومن علم انه وكيل عنه وعلم احكام الوكيل
اسم ح مسائل كثيرة معلوم من الحديث وهان عليه الامر واستشفاه الحال والله تعالى اعلم اه كلام
السلامه ميراث وهو كلام رصين من وحيد فاذا كان سلطان وما بئانه الله تعالى هي كل فاص
ولاه عن سماع دعوى الميراث المذكور او غيرها انصاعا من عشر سنة لمهم ذلك ولا بعد حكمهم اذا
حالفوا وكذلك الوفاء العوض دون العوض بئانه من سماعه وانما يدون الهي فاقضاء مطلق فصح حكمهم في
جميع الدعوى ولو بعد هذه المدة لم يصح عليها لاث ولا يوثق بسببه عند لا يسمع الدعوى كما مر من
المسوط فان قلت قد صرحوا بان العاصي لا يسمع دعوى السلطان او جلعته كما مر في كتاب القضاء وعالوه
بان الخليفة يسمع من المسلمين في تعذيب القضاء والمسلمون على حالهم فلا يسمع من العاصي دعوى لئان نعي
السلطان فهذا يدل على ان العاصي يسمع دعوى موليه على حاله فاذا كان موليه سماعه عن سبي سبي منه بعد
موليه فليهدا مسلم في نفس ذلك القاضي الذي سبي عن سبي موليه وليس كلامه واما الكلام
في فاص آخر ولا السلطان الا حرم يسمع من شيء هذا القاضي الحد لا يكون منه هي السلطان
الساني لانه ليس موصو بان حقه على ان السلطان الواحد اذ هي فاص او اطلق لقصاص آخر لم يكن
العاصي الا حرم منها هي سلطانه للعاصي الاول فان قلت قد ذكر العلامة الجوزي في حواشي الاشياء انه
قد علم من عادتهم نعي سلاطين بني عثمان نصرهم الرعي انه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله
واحد امره بامساعه اه فلي الذي يظهر لي ان كونه مأمورا بامساعه من قبله معناه ان يعرضه ما عاوه ونسي
على قانونه الذي رتبوا بامر عاوه وانه هي عمام واعيه ولا يلزم ذلك ان يصرفه ما موزر
او مهي من غير دولته لهم ولنه غير معنده نسي من ذلك وانما يلزم منه ان اذولى فاصها بقوله وليس كذا
او اماله عن كذا حتى يكون حار على قانون من له كما سهر عنه انه حتى تولى القاضي بامره في مسوره
ما تسمع اصح الاقوال من مذهب ابي حنيفة كعادته من السلاطين الماصن فلذا الوحكم القاضي بخلاف
الاصح لا بعد حكمه ولو لا امره بذلك ليعدوا حالف قانون من قبله بل لو امره بامر مخالف لقانون من قبله
فالظاهر يعود له ولم اوسع حجب وافق قانون السمع العوام فهدا ما ظهر لهم في السمع وقوى كل ذي
علم علم (سئل) فيما اذا ادعى احوار بدعيه بخصم من دار ائمن المتوفى من خمس عشر سنة وهو
معرى بان الدار محلقة لهم عن انهم فهل يسمع الدعوى (الجواب) نعم اذا كان المدعي عليه معرا يسمع
الدعوى عليه ولو طالب المدة اكثر من خمس عشر سنة كما في ذلك العلامة ان السجود العمادي وصورته

(سئل) اني قيل معذاري ترك اولئان دعوى شتمهم مقرأوا الحق استماع اولئوروى الجواب اولئوراه (سئل)
 فيها اذا ترك يدعوا على عمرو بحق له مدة خمس عشرة سنة ولم يدع على يدع عليه بذلك عبد القاصى بل طأله
 بذلك من ارادى محمد بن محاسن العشاء ويريد بذلك الدعوى عليه بذلك متعلا بأنه مات ترك الدعوى في المدة
 المبرورة فهل يسمع دعواه أم لا (الجواب) قال في المخرج من كتاب الدعوى وشروطها أى شرط حوار
 الدعوى محاسن القاصى فلا تصح الدعوى في محاسن غيره حتى لا تجب على المدعى عليه حوايه اهـ ومنه
 في الدرر وقال في البحر ومما يحل القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا لا يبدى الحاكم اهـ ومضى
 هذه البقوله المعتمده أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بعلاه ماى ما ترك في المدة المبرورة لعدم شرط
 الدعوى وهو كونهما عند القاصى فافهم وليكن على ذلك ما كانه وذكرنا السؤال على ان صريح موى سمع
 الاسلام على احدى انه اذا ادعى عند القاصى من اراد ولم يقبل القاصى الدعوى ومضى المدة المبرورة يسمع
 دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المبرورة الدعوى عند القاصى وصورة فتواه (وذكر عمرو
 انه بمقدار فقهه متعلق دعواى اولئله يذهر انكى أوح سنده مكره مبلغ موى قاصى حضوره
 دعوى ادون لكن دعوى الرى فصل اولئو فمرو حمله او نى سبه مورا نلسه حالار ندمبلغ موى
 عمرو دعوى انلسه مورا نى سبه مورا نى نلسه دعواه مورا نى نلسه دعواه مورا نى نلسه دعواه مورا نى نلسه
 فادراولوى الجواب اولئار (سئل) فيما اذا مات رجل عن اس حاصرى ببلده وعن اولاده غيره عانس
 مسافه العصر وحلف تركه في ببلده وصح الحاصر يد علمها كها بلا وحده سعى ومضى ذلك مدهار عن
 سبه ومات الا نى عن اولادو تركه سندهم م حصار حويه و يريدون الدعوى على اولادهم عما حصصهم
 من تركه أنهم بالوجه الاسرى فهل يسوع للاخوه العانس ذلك (الجواب) نعم يسوع لهم ذلك حيث
 سمعهم من الدعوى مانع شرعى وهو العسه (سئل) فيما اذا كان يدور بدو أحبه عمر ومشهد مسكنى أرض
 وقف سلطنة يروعا على كل سبه ويدفعان ما عليها لجهة الوقف ومضى ذلك مدهار يد على ثلاثى سنة بلا
 معارض حتى مات عمرو والا نى فامأ أحب يد معارضه وتعارض اس أحبه في مشهد الارض المبرورة مدعنه
 أب لها نصه اربع نى أسه والكلى في ربه وأخذته فهل لاسمع دعواها والحاله هذه (الجواب) نعم لاسمع
 (سئل) فيما اذا ولد الورثة الدعوى على رندى لمورثهم الموى مدسع عسره سبه وكان منهم فاصر بلغ
 الا نى وسنداد يد الدعوى على رندى مدسدر ما حصصه من الدس فهل يسوع له ذلك دون النالعين للمنع
 السلطانى (الجواب) نعم (سئل) فى ساء حواى ساء حواى وقف أهلى فامأ مالو حده السرى فى ارض وقف
 برمح كره وطار وقف الساء واصعب ندهم عليه ومصر فوف فله الوقف ويدفعون بحاكر الارض
 وهى أحرملها للمولى على وقف العرم مده رند على سبه الى الا نى الامعارض ولا معارض لهم فى
 ذلك والا نى فام مولى وقف البر يكاف باطر الوقف الاهلى اطهار حه احسكار واحرام سسهد لجهة الوقف
 الاهلى بذلك فكيف الحكم (الجواب) يعمل بوضع ببطار الوقف الاهلى المد كور بعد موى فى الساء
 المد كور لجهة الوقف المبرور ولا يكاف الناظر المرفوم الى ماد كور بعد مضى المدة المرفومه الا نوحه سعى
 ادلا نى عسى من يدأ حد الا نى ماب معروف وقال المولى فى جواب سؤال آخر يعمل بوضع السدولا
 يكاف الى اطهار كتاب احرام وادى وقد نقل علما أن اقصى ما استدله على الملك الدود كرجده العشاء
 السراح الجاوى انه لا يجوز للسلطان يكاف الناس الى اب ما نديهم بالنسبه ولو كفهم ذلك لما نى ملكى
 يدأ حد وقالوا انصا اب النصف المدد المطاولة دلسل الاستحقاق طاهرا وقد قال الامام أنو يوسف فى
 كتاب الخراج كما فعله العلامة اس محم فى اساهه انه لا يرعى من يدأ حد الا نى ماب معروف كنه
 القمير محمد العمادى المقى بدمسى السام وكب حواى ككذلك الشخ أجد العاصى المقى السامدى
 والسبع عند القادر العالى الخملى (سئل) فى رجل سده دار يلقى الصراعى صرفها من مده رند على

سئل القاصى فى ما سئل
 باب العانس عما يلحق
 عليه الامر بعد تنازل منها
 الطعام أم لا وهل القاصى
 أن يسع ماله فى وقاعدته
 أم لا (أجاب) أما عند أى
 حقيقة فتوى مدحسه فى أن
 يسع بنفسه وأما بعدهما
 فيسع القاصى ذلك عليه
 وروى الذين يقولهما
 بفتح كفى الاحشيار وعبره
 ويسع العشاء كما يسع
 المهور على الصحيح كما
 صححه الشيخ فاسم قالوا
 وعلى قولهما يرك له دست
 من باب الة وبيع الباقي
 وادأ أمكه الاحبراء بدون
 النياب الى عا ساه والعقار
 الذى يسكنه يدعه القاصى
 وروى عن عه الدس أو
 بعصه وسبى له ما هو ذوره
 قالوا وسع مالا يصحاح
 السه فى الحال حتى يجمع
 الدى الصنف والمطمع
 فى الساء والخاصل أن
 القاصى نص باطراء سعى
 له أن سطر لاسم دس كما
 سطر لاسم دس مع ما كان
 أنظر له وأما بطرس النياب
 فقد ذكر فى خواهر
 الصاوى ان بعض العشاء
 فعلاه قال وجهه الله تعالى
 لا يجوز ذلك كالا يجوز
 الصرى لانه رباة على
 الحسن وفى البحر قاله
 الامام الارسانى وقال
 القاصى الراى فيه الى
 القاصى والحاصل أنه ليس
 عده لاسه اساه الله أعلم

(سئل) عن رجل مات عليه دين لا شيء باقراره وهو في عسر عذر أن له مالا في بلاد الأندلس التي هي دار الحرب ولا وصول له إليه هل يعد مؤسرا له فيؤبد حنسه أم لا
جوابه على شبهة أن مؤسرا إما في صولة إليه أو نظر ومال آخر عليه (أجاب) لا يعد مؤسرا بذلك وبحل شبهة في الخلاصة والبرائة وكثير من الكتب واللفظ للكاتب المذکورين فإن كان المحسوس من مال سلة أخرى تطلقه بكفيل وفي البحر وظاهر كلامهم أن القاصي لا يحسن المدون إذا علم أنه له مالا عاوي أتبع الوسيل ذكر في هذا أنه قال وأداني الحق عبد القاصي وطلب صاحب الحق حنسه عن علم لم يحل بحنسه وأمره دفع ماعله وهذا إذا ثبت الحق باقراره أما إذا ثبت بالنسبة حنسه كما ثبت له والله أعلم (سئل) في أمي العاصي الذي نصه لصط مال الميراث العاصي والعاصر هل حكمه حكم العاصي فيما عدا ما أسماه صاحب الأشيا حتى في بقى الميراث أم لا (أجاب) المراد ما لا من الميراث كورال الذي لا ينفعه العهد الذي قاله العاصي جعله له من ماله مع هذا الشيء الذي نصه لصط مال فقط فانه لا مال له والميراث بالعهد

ثلاث وثلاثين سنة لا معارض ولا آت فام باقر وقت يدعي حوزان احد معناني الواقف وهو السيد مكران
 وهما في بلدة واحدة ولم يجمع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسبغ الدعوى في البلد كقول بعض الفقهاء ان
 (الجواب) نعم فانهم عن الخرج جامع الفقهاء (سئل) ان رجل يدعي على آخر انه يملك مزرعة من حوزة
 على عشرين سنة ولم يجمع مانع شرعي فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) اذا ثبت دعوى الخصم
 لا يصدر شرعي عشرين سنة فلا تسبغ دعواه كما في ذلك المولى شيخ الاسلام على ائمة في معنى السلطة
 العلة كما هو مستور في فتاويه الشهيرة (سئل) فيما لو منع السلطان نصر الله تعالى فاصى ببلده مع
 سماع دعوى من المعلقة توجب كذا الا في اسلامبول فهل يعمل معه (الجواب) نعم (سئل) الرخص
 فيمن ادعى على آخر بدار وقف اقامته بالارث وكان قد صفى على رتبة هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو
 قريب الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة (اجاب) لا تسبغ دعواه بدون امر شريف وعلى تقدير
 ورود الامر بالسماع والى يقتضيه المصلحة يجمع ايضا حيث وقف الواقف وسلم وقر به حاصر يعلم كذا
 مانع وهو حاصر يعلم قطعاً لا طماع الغاشدة اهـ (سئل) في امر امة طمهاار وحما من مدة يدعى عشرين
 سنة من مات عن وريته وورثه من يدعي ان لها بنت متهمه مؤخره اذها والورثة يسكرون ذلك ولم يجمعها من
 الدعوى بذلك مانع وهما في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة لله في السلطاني
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له يدعي عراس كرم معلوم حار في ملكهما وقام في ارض وقف
 بالوجه الشرعي وهما واضعان بهما عليه ومتصرفان به ويدعيا ما على ارضه لجهة الوقف المر نور من مده
 يدعى خمس وعشرين سنة نظري الاثر عن والدهما كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه
 والا آت فام باقر يدعي حصه في العراس والكل في بلدة واحدة ولم يدع عليهما من ولا منهما من الدعوى
 بذلك مانع شرعي وهما يسكرون ذلك فهل لا تسبغ دعوى المرأة المر نور من مده وذلك وعرض من معارضتهما
 (الجواب) نعم (سئل) في ملك حاصل فامه ان ردا عمر في دار كذا الخا به في وقف كذا وفي نواحيه من
 نظار الوقف عماره مروره باذنه من ذلك مبلغا قدره كذا واذنه في وجهه النظر المذكور
 لدى حاكم شرعي بعد اعراضهم بالاذن واسكارهم للعمير والعدا المصروف في معنى ذلك مده يدعى
 عشرين سنة و يرد يد الدعوى على النظر بالمبلغ مستند الاصل المر نور فهل لا تسبغ دعواه حاصلا لم يدع
 قبل ذلك ولا مع من الدعوى مانع شرعي للمع السلطاني أم لا (الجواب) نعم لا تسبغ دعواه حسب الخال
 على هذا السؤال للمع السلطاني والله تعالى اعلم (سئل) في ارض من الاصفى فصل بينهما مهر صغير
 تسعين مائتي نسق عرهما حار به احدهما في وقف يد والآخر في وقف وعبر و كل منهما حاملة لعراس فام
 مها ومحاضي المهر من جهة كل ارض منهما وكل من نظار الوقف من مصرف في ارض وقفه وعراسها فوضع
 باقر وقف يده على حافة المهر وعراسها الى في جهة الارض الثانية راعاها مع الارض وقف وهو يدولم
 له وله ولان فيله من نظار وقفه وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلاً ولا بطر وقف عمرو بيه عادله يسعد
 بحر بان ذلك في وقف عمرو وأنه باسح لارضه وأنه ومن قبله من النظره مصرف في ذلك لجهة وقف عمرو وهل
 اذا اقامها يعمل ورفع يد باقر وقف يد ذلك (الجواب) نعم (سئل) في نسائين كل منهما حار في وقف
 أهلي فصل بينهما حجري ماء نسق ارض النسائين وعبرهما ونظار احدثهما واهبهم ومن مصرف
 في مساحي من الخمس وفي العراس العام منهما من قدم الزمان واحدا بعد واحد الى الا لجهة الوقف
 بلا معارض ولا منازع وفيما في المساه الى جهة النسائين الا حوضا قدم فاصل بين المساه والنسائين
 والا آت يدعي باطر المسان الا حراً المساه باعه لنسائه مع العراس العام فام ملا يكوها في جهة
 وكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولان فيله وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلاً ولم يصدف الا حراً فهل
 يعمل بوضع اليد والصرف بعد سوتهما (الجواب) نعم يعمل بوضع اليد والصرف من قدم الزمان بالوجه

ما لم يأت في الشريعة من الاستحقاق والرد عند العيب وغير ذلك فحكمه حكم القاضي في عدم ثبوت العهد والادراك له ولو لم يمتد
 لا يمتنع التماس من تقلد العصاة وحكم أمية حكمه في ذلك في الذم وغيره ولو باع القاضي أو أمية عند العزماء وأخذ المال فصاعداً يستحق
 العبد لم يضمن اه قال في الجرائد النافع للمشتري لأن القاضي قائم مقام الخليفة وهو لا يضمن إلا ما يضمنه القاضي على القاضي وأما
 القاضي كالقاضي ثم قال وأما المؤلف رحمه الله تعالى إلى أن العبد لو صاعقه قبل التسليم إلى المشتري لم يضمنه كذا ذكره الشارح وإلى أن
 أمية لو مال يعب ومضت الثمن ومضت العزم مضى بلائس وهذه الحقايق القامى كذا (٩) في شرح النخس ثم قال يعب في قوله

المس والسكول أي في
 مختلف المجدرة بعد موته على
 هذا المستحق ليس بالبيعة
 والاميل قوله في البيوع
 والسكول ويحده الله أعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته
 التي عنده بكاحها وكبها
 ولم يكن لباق السكاح بدون
 مهر المثل بعد السكول فما
 والاصابة ثلاث طلقات
 مفرقات فادعي وكبها على
 الزوج المدكور ومهر المثل
 وهو كدار باده على المسمى
 لدى حاكم سابع المذهب
 لفساد السكاح بسبب كونه
 بعير ولي شرعي واطلاقه
 بذلك وسأل سواه عن ذلك
 وسئل فاجاب بالاعتراف
 بكونه بعير ولي وبدون مهر
 المثل وانه صحيح على مذهب
 أي حنفية وانه لا يلزمه
 سوى المسمى لبعثه على
 المذهب المدكور ولم يكن
 حكم ببعثه ما حكم شرعي
 صحه وسأل كل من
 المداء من من الخا كم
 السافعي ان يحكم بما رآه في
 ذلك فاستحار الله تعالى
 وحكم بطلان السكاح

الشرعي ولا عبرة بالتعليق المدكور بحيث كان الحال ماد كروا المسئلة ثم أورد من الملتقى من كان الشرب
 (سئل) في مسأله من أرضين أحدهما أرفع من الأخرى وعلى المسألة أشجار لا يعرف عارسها فالقول لمن
 من أو ما بالارضتين (الجواب) فإن في الخافيه في فصل المعامله مسأله من أرضين أحدهما أرفع من الأخرى
 وعلى المسألة أشجار لا يعرف عارسها قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى
 بدون المسأله ولا يحتاج في أمساك الماء إلى المسأله كل القول في المسأله قول صاحب الارض العلوية مع مسأله واداء
 كان القول في المسأله قوله كاستأجار له ما لم يعم الا حرا لئلا يوان كات الارض السفلى بمباح في
 أمساك الماء إلى المسأله كات المسأله وما علمها من الأشجار بينهما اه وميله في البراري في كات العسمة
 في نوع بعض العسمة فصل عماد كروا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب طلع باله انساب وعرسها
 ورواها فهي العارس بالعسمة مهر بينهما ادعيا استجاره بالنسبة في صفه ان علم العارس وهي له والا فان كان
 في موضع خاص لأحدهما فالمالك وان في مشترك بينهما راز به من المزارعه (سئل) في قطعة أرض حاربه
 في وعب أهلي وبمسكر لجهه رعب ربالو حه السري ولوقف البرده مماءه ساطل في الارض المرتورة بحري
 وهما الماء لوقف البرد صعب ماوها الاصل فاستأجر المولى لجهه وعب البر من مال الوقف لجهه الوقف بحري ماء
 وأراد أن يحريه وبصم في الساطل المرتورة للقط والمصلحة في ذلك معارضه ما طر الوقف الاهلي في ذلك
 بدون وجهه سري فهل ليس له المعارضه وجميع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم فاسارية بها
 تركه ماء بحري الهامس نص تركه حمام ووقف واصعون بدهم ومن ملهم من ملاك العاساره علمها وعلى
 الماء المرتور وبحريه ومصرفون في ذلك من مدور يدعي عانس سبه بلامعارض والا فام مولى وقف
 الحمام بكنههم دفع حكر عن الماء وبحريه الوقف بدون وجهه سري ولم يسوله ولا من ملهم من المولى أحدى
 من ذلك وليس بده مستند سري فهل يجب كان الامر كذا كروا الملاك ذلك الاوجه سري (الجواب)
 نعم (سئل) فيما اذا كانت هذ وصا على ابها النعم فأرأب عه النعم عن الدعاوى بطريق الاصله عن
 بعثها وكان لا يتم جهون واعيان عند عه بور بدامه الدعوى ثم اعلى عنه بطريق الوصا عليه وأحدها له
 منها بالوصا عليه بعد السوف فهل يسوع لها ذلك (الجواب) نعم او ان راحل عن الدعاوى ثم ادعى
 عليه ما لا نالو كاله او الوصا به بغير راز به من الدعوى (سئل) فيما اذا ساقى بدعير اعلى عراسه المعلوم بده
 معلومه مسافاه سري بما يصمد المسافاه فقام عرو يدعى حصه معلومه في العراس المرتور المساقى عليه
 فهل تكون دعوى عرو والمالكه في من الاشجار بعد ذلك عبر مسموعه (الجواب) لا ذلك بعد
 المسافاه المدكور اه في ذلك السمع الخاوي وأجاب في ضمن سوال بقوله اساح الارض وساقى على جمع
 الاشجار لا يسمع دعوا المالكه في من الاشجار بعد ذلك للشاخص الخ اه وأقضى بمثل العلامة الشيخ
 ا يجعل معنى دمشق سابقا كاهو مسطور في هامس فبانه (سئل) في ربيع مررعه معاروم جاري ووقف تر
 بعد من العيله قطعة أرض حاربه في وعب أهلي بوحها ما طرها من جماعة ومجدها طارها من السهمال

(٢ - (مناوي حامده) - ناني) ووجوب مهر المثل بالوطع وطلان الطلقات الثلاث حكما مسموفا سرائطه
 السريه فهل يفصل حكم القاهي السافعي بذلك و يلزمه مهر المثل ويحل له ان يعبد بكاحه علمها من غير تحليل وادارفع ذلك الى حاكم حتى
 يحصيه ولا يحل له بعصه أم لا (أجاب) نعم بعد حكمه بذلك وبحب على من رفع اليه من العصاه امصاوه لانه محبده وفي كبر من الكس
 ومها العده ومجموع التوارل للقاهي ان يعب للسافعي ان سطل كاحا بعد سهاد السعوه والخصي أن يفعل ذلك وهي مسئله الحكم على
 خلاف مذهبه وهو كذا في سكاح الاولى لوطعها الا نام برؤحها قبل المحلل اذا حكم ببعصه أو لا يعب الطلاق احدا يقول محمد وفيها لو يعب الى

شأنه بعد من هذا الحكم لا يظهر أن التكاثر الأول حرام أو أنه مشروط في صدر الأمر إذا قضى القاضي ووقع حكمه القاضي أو خرج عليه مضافاً لأن يكون مخالفاً لكاتب أو الشبه أو الإجماع وهذه المسائل الشهيرة والقول فيها كثيراً والله أعلم (سئل) في معسر لا مال المهر قد سكاحه على أن يله معسر لهما بام بغير ما وعدهما قبل الدخول في المهر وعدم القسوة واليسار هل إذا صرح الخياكم الشافعي سكاحه منسب ذلك يعد ولا يقدّر فاض على إبطال صحته لئلا يفسد أم لا (أجاب) نعم بشرط ولا يشترط حكمه في فتاوى هارثي إهداه (١٠) سئل عن امرأة ادعت بعد فاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسمع

حكمها بذلك وأقامت به على ذلك وحكم به ما حكم في ذلك فسمع عنها أهل بيوت الحنفية أن روحها وإذا حضر الأول ما حكمه أجاب إذا أقامت به عند القاضي أن الروح على صحتها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسمع التكاثر وهو يرى ذلك فسمع عند الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عند ما وادى من رآه ما دأبهم من لم يره يأنفذ على القول بغيره يسوع الحنفية أن روحها من العبر بعد انصاع العده وأدب حصر الروح وأقام به على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا يعمل به في المسئلة الأولى ويحب بالانصاع فلا يتطل بالانصاع وقوله بعد انصاع عدها في المدخول بها أمّا عسر المدخول بها فلا عدّ عليها ومثل هذا عمل بقوله تعالى وابعوا الله الذي يسألون به والارحام والله أعلم (سئل) فيما لو قضى سافعي

بالمروعة المدكور عن أن يسولي وقدر ربع المروعة ومن قبله من المتولين يسألون قسم الربع من رابعه ومتصرفون فيه من الربع المدكور إلى محل معلوم في الارض من قدم الزمان إلى الآن بلا معارض والا تلام بأمر الارض تعارض في ذلك مدعى أن حد أرضه السماوي وراء المحل المروعة من المروعة داخلها وهو قطع أرض مسماة في جميع اجازات أرضه والحال أن التصرف لعدم المولى على ربع المروعة في حدها إلى المحل المروعة واحد من قسم الربع كذا كروم يسبق لتظار وقف الارض وصع بد ولا تصرف شرعي بما مدعيه من الحد المدكور المجاور للمحل المروعة هل يعمل بصرف المتولين على اربع المروعة كور ولا يلة عت لمرد دعوى الا حرجت الحال ماد كز (الحواب) حيث كان المتولين واضي أنفسهم وصبر من ربع المروعة المدكور على الوجه المروعة من قديم الزمان إلى الآن يعمل بوضع بدتهم وتصرفهم بعد شوية شرعاً لا وصع السد والصرف جهة فاعملوا يلتفت لمرد دعوى باطر وقف الارض المدكور ولا عبرة بغيره حيث لم يسبق له وضع بد ولا تصرف ذلك (سئل) فيما إذا مات رجل عن ابن وجس نائب وحلف تركه وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو مقرر بذلك من بد السلب المدعوى عليه حصصين فهل تسمع دعواه وتوقع بدته عن حصصين (الحواب) تسمع دعواه عن حصصه بذلك حيث كان معاً بذلك ووقع بدته عن حصصين (سئل) في رجل مات عن روحه وعن أولادها عن من غيرها اختلفوا معها في شيء من صالح الروح عن فلي القول من الفريقين (الحواب) القول في ذلك للروح مع غيرها في السور من باب التحالف وان مات احدهما واختلف واره مع الخي في المسكل الصالح لهما فالقول فيه للحي (سئل) فيما إذا ادعى مدعى عمرو لدى القاضي مبلغ من معلوم وطالبه فاحاب عمرو ما أصل المبلغ كذا واره دفع له كذا وكذا وادعى قدر الدس فطلب من عمرو ابان ما ادعاه فلم يثبت وطلب من المدعي على عدم قبضه ما كرو طلب منه الممن مراراً مسكول ولم يحلف بشيء الخا كمن معارضه عمر ونسب المبلغ المدعى به فهل يكون المبلغ واقعاً ومعه السري (الحواب) نعم قضى عليه بالسكول ثم أراد أن يحلف لا يلف اليه والعصاة ما ص على حاله سو من الدعوى ومثله في الدرر وعبره منى حكم القاضي على المدعى عليه بالحق عند السكول لم يسمع بعد ذلك عس لان الحكم بالسكول عبره الحكم بأمراره والقاضي اذا سمع امرار المدعى عليه بالحق لم يلف بعد ذلك الى اكاره كذلك اذا حكم بسكوله سرح أدب القاضي للعصاف من مات السكول عن الممن (سئل) في رجل مات عن اولادها عن وعن روحه عن كل مهماسا كنه في بد فيه امسعه على حده فاحلف احدها والاولاد مع الاخرى في مباع السب التي هي فيه والامسعه مما صلح للروح هل كونه القول لهما بينهما في ذلك حسب لانبه للنايين (الحواب) اذا مات احد الروح واحلف واره مع الخي مهماسا مباع السب الصالح لهما فالقول للحي مهماسا في ذلك حسب لانبه للنايين لان العر للد كذا في الدنا مع غيره (سئل) فيما إذا مات رجل عن روحه واربسة مع عصاة وحلف تركه فادع الروح مبلغاً من الدراهم بدمه المم واربسة بالنسبة السري على القاضي في وجهه وكل عام

المدفع على عاتق المدعى الصروره اليه من نحو طلاق هل يعدم لا (أجاب) نعم بقضي مات اظهر الراي عن أصحابنا وعليه القوي كفي الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في امرأة عاتق عنها زوجها مدعى ان ابنه وعسر من سب بلا نفقة ولا مال له حاصري المهر وقب امرها الى الناب السافعي وطلب منه فسمع سكاحه من روحها فحكم بفسخ سكاحه على الوجه المعر في مده فهل علمها عند السافعي وعلى مدعها فهل هي عند طلاق او موت وهل القاضي الحي يعرض لما صدر من الناب السافعي منه شأ أو مع من حسب لم يراجع اليه فيه حجاب (أجاب) فما اضطرب كلام علماء سافعي مسلمة الحكم على العاتق وله رأيهم

وإنما لم يثبت ولم يثبت عليهم أصل قوي ظاهر انتهى عليه الفروع لا اضطرار ولا استحالة الذي ينبغي أن يتأمل ويتأمل ولا يلحق الخرج
والضروور أن تفتح الحقور أن هذا الذي الثالث باحتياط محمد أحمد الساس على صحة احتجاده وعلمه ورده ورده وهو محمد بن ادريس
السافعي رضي الله عنه ومن قال في حوزا الحكم على العاتب سله فاعلم ذلك وعلم ملحق النساء من الضرر والمصلحة بعينه أو واجهن كمشكلة
هذه المرأه على المعنى وإن كان جميعاً أن بقي عوار الفسخ الصادر من العاصي وإن كان بائناً من حكمه حكم الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا
شك لأنه حكم بفسخ السكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس بحكم محسوب العاتب وليس لعاص (١١) من العصاة بقصه أي بقض حكم التائب

السافعي والله أعلم (سئل)
في امرأه على عهله وحملها
ور كها حاله من القراض
والنفقة والكسوة والمعاش
وأدبها الصرور وإن والحس
لعدم النفقة والكسوة
والسكن ولا يتسملها
الاستدانة ولا تستطيع
مشقة الكسوة والمهانة
فربعت أمرها إلى العاصي
السافعي وصلى بالفرقة
على فاعده مذهبه مسموحاً
لسراطة هل بعد فضاؤه
ولا تجسور بقصه وإبطاله
لمواضعه مذهبه ورده على
محل الصرر ومواضعه أم لا
(أجاب) نعم بفسخ السكاح
الصروره والخرج وقد أجبني
به من يعتد به من علماءنا لما
رأى من واصل الختم عما
يلحقها من المسقاة والصرر
وعدم تسر الاستدانة في
ربما الذي قل منه عمل الخير
فلا يجوز والحال هذه
العرض له ما يطال لمساى
إبطاله من الأصرار وسوء
الحال والله أعلم (سئل)
فما إذا حكم العاصي بفسخ

ثابت الوكالة عن الأصحاب م صدق لها الوكيل المبرور على ذلك وأقر به والا تن يدعى الوكيل بالوكالة أن
الزوج كالب إرأب دمة الروح من المبلغ قبل تصدده وأمراره فهل حسب صدق وأمرأب الدين باقي في
البركة لا تسمع دعواه المبروره (الحوار) نعم لا تسمع دعواه المد كورده بعد أمراره المبرور بالسافص كما صرح
بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الأئمة وفي القصة الساقص مع الدعوى لعينه كما عده له فسخ
من أمر لعينه فكل لا تلك أن مدعيه لعينه لا تلك أن مدعيه لعينه نو كاله أو وصانه من وصى أمر به له ثم
ادعاه للصغر لا تسمع (سئل) وإذا ما بر مدعى ورثته وتركه بحسب أئمتهم فادعى عمرود سله بدينه من المدعى
على بعض الورثة لدى ما كتم شرعى وأقام ساهدين شهدا له بذلك لدى الحاكم المذ كور حكمه بذلك وأمر
المدعى عليه بدفع الدين لعمرود من البر كره مدفع له بعضه من غير تحلف بمجرو من الاستظهار بمحصر وارث
آخر وادعى على عمرود أن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالمدفع لكونه أحدهم من أهل
يكون المدفع المد كور غير واقع موقعه الشرعى لعدم الاستحلاف ولا بدفع الدين المد كور من الاستحلاف
الشرعى (الحوار) نعم لما في الخلاصة والبراه وكثير من المعبران اب العاصي سحلف الطالب حتى قال في
الخلاصة عن أدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن من ادعى دماعي المسحلف من غير
طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دليل من المدعون ولا من أحد أدا اليك عنه ولا قصه خاص ولا إرأته
ولا سأسأله ولا أحلف بذلك ولا نسي منه على أحد ولا عندك له ولا نسي منه رهن اه وعلاه الصدر الشهيد
باب اليمن نسب للوارث ههنا وأما هي للبر كره لانه قد يكون له عمر م آخر أو موصى له فالخوف في هداى تركه
المسحلف على القاصى الاحتياط في ذلك وقال فله ولا بدفع له شأ حتى تسحلف اه ٣ فاجعوا على تحلفه
ود كروا به لا بدفع اليه المسحلفي تسحلف ولم يفعل ذلك لم تسسوف الدعوى مرابطها حتى بعد حكمه
بالدفع والعاصي مأمور بالحكم بأصح الأقوال من مذهب الامام الاعظم أى حسبته العثمان رحمه الله
وعلى فاداحكم بعد الأصح لا بفسخ حكمه لانه معرول عنه لان الوليه ٣ حصصه فكيف وقد أجمعوا على
التحلف وأما ما قيل ان العصاة يعزى الضعف فالمراد خاص له ملكه الاجتهاد وأما الملقه فانه متى خالف
معتمد مذهبه لا يفسد حكمه وبعض وهو المختار للمعزى كما سطره المرأسى في صاواه وأما دعواه على
بعض الورثه صححه ادفعه الورثه يكون جميعاً عن المسحلف كما صرح بذلك عمر واحد من علماءنا
الاعلام ورح الله تعالى روحهم بدار السلام * (تمه) * قال في الحر ولم أر حكم من ادعى انه دفع للمسحلف
دنه وبرهن هل تحلف ونسعى أن يحلف احتساطا اه قال العلامة العزى المرأسى (أقول) نسعى أن
لا يردد في التحلف أحد من قولهم المدعون بعضى بامثالها لا باعنا ما واد كان كذلك فهو قد ادعى على
المسحلف اه وقال العلامة الحر الرملى في حاشيته على الحر (أقول) قد يقال ان المسحلف في مسئله مدعى
الدين على المسحلف الاحتياط لهم شهدوا واستحقوا الحال وقد استوفى في ما طى الامر وأما في مسئله دفع
الدين فقد شهدوا على حصصه الدفع فادعى الاحتمال المد كور فكيف يقال نسعى أن لا يردد في التحلف

الشفيع عن السبعة تسعوطها تحلف سطر سطر من سروطها السريعة المعروفة والعلماء هل ببعض حكمه بالاموجب شرعى
أم لا (أجاب) كما سجد الحكم الى دليل شرعى ووافى قولاً صحاحى المذهب بعد ولا بعض ومسلله العصاة في المجهود في معالومه وهى أنه
إذا كان محمداً هدوا لم يكن محمداً وعلم محل الخلاف فكذلك الأصح ما لم يسرط عليه السلطان أن يحكم بالصح من مذهب أى حسبته ترجمه
اليه تعالى فاداسرطه لا بعد من أحكامه الأما واقى الصح لانه معرول عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فمما
في قوله حصصه أى ان توليه العصاة في زماننا محصوره بالحكم بالأصح المد كور لا شراط السلطان بصر الله تعالى ذلك على جميع وصانه اه ميمه

لو كان من السطانات لشانه من سماع ما يقضى عليه من عشرة عشر من الدعوى هل يستقر ذلك أم لا (الجواب) لا يستقر ذلك أبدا بل إذا أطلق السماع لغيره من بعد المبع حار وكذا لو أطلق في غيره من غير ما أطلق في الدعوى لا يسمع كل دعوى وكذا لو مات الباطلان وولد بعده غيره فمضى ولم يسمع به بل أطلق ما لا يثبت له القضية بين الناس حازله سماع كل دعوى إذا أتى المدعي بشرائطها السبعة المقررة عند القضاة أو الحاصل أن القاضي وكل من السطانات والوكيل يسبقه بالتصرف من موكله فإذا حصص له حصص وأدغم به ثم وافقها فخص من الزمان والمكان والحوادث (١٣) والاشخاص وإذا اختلف المدعي والمدعى عليه في المبع والاطلاق والمراجع هو القاضي لأن

صامل اه (أقول) وكلام الرمي هو الأوجه كالأحقى على من تسمه (سئل) في امرأة تركت دعواها الأرض من أسبعا على أحيماء مديس وثلاثين سنة لا مانع سري وهو مبتكر لذلك فهل لا تسمع دعواها الآن (الجواب) نعم قال الباقرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد سبع وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعي عائنا أو وصدا أو مجوبا وليس له ما ولي أو المدعي عليه أمر بأثر الخاف منه كذا في جامع الفتاوى بقا عن الماوي العلاء (سئل) في خارج وفي مدعي بورتبارة عليه كل مدعي شرعة من آخر ونازع الخاف أسبق على العمل بالأسبق بارتبعا (الجواب) نعم كافي التبرار والجلالة وتوابعهما وان في يد أحدهما ما يقضي الخارج إلا إذا أرحا ونازع أحدهما ما أسبق في مدعته وان برهن خارجا على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد عردي بدأ برهن خارجا على ملك مؤرخ وذو مدعي ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق بالخروج إلا أن يصر من دعوى الرحان وعمله أفي السبع حبر الدس من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة ولو كان في يد أحدهما ما يقضي الخارج إلا إذا أرحا ونازع ذي المدعي أسبق في مدعته على أنه وفي المبع ثم أعلم أن البينة على السراء لا تقبل حتى تشهدوا أنه اشتراه من فلان وهو يملكها كافي الحزم عزالي حواه الاكل (أقول) هذا في الشرائع من العائت في بوز العيني في آخر الفصل السادس من المتسوط لا يعمل بینه السراء من العائت إلا بالشهادة بأحد السلاء إما أن ياتعيا بيقولوا باع وهو يملكه وإما أن ياتعيا بيقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان وإما بغيره ما يقولوا اشتراه من فلان ومعه اه ثم رمل ماوي العاصي طهر الدس ادعي اننا وره من أنه وادعي آخر شراء من الميت وشهوده شهدوا بان المبع باعه ولم يقولوا باعه وهو عندك فالو كانت الدار في يد مدعي السراء أو مدعي الأرب فالشهادة حائرة لاسماع على محرداله عا لا تقبل إذا لم يكن الدار في يد المسري أو الوارث أو مالو كانت الشهادة بالسبع كسهادة سبع ومالك اه (سئل) في رجل أسرى من ريد قرضه ما علمه من معلوم والآل فام عمر والخارج بذعها من الرجل بالسباح ويريد المسري إقامه البينة على عمر والمدعي المرور بها سباح فمرس باعه فهل يرج ربه المسري أم بالسباح فمرس باعه على عمر والخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو مدعي السباح وذو السد أولى وهو الصحيح خلافا لعنسي بان سرح الملبى من باب دعوى الرحان وعمله أفي السبع حبر الدس بقا عن الماوي الحزم وعمله في البحر (أقول) ولا بد من السهادة بالملك على ما ذكره في البحر من حواه الاكل حسب قال لو أقام البينة أن هذه الدابة بحب عنده أو سرح هذا البوب عنده أو أن هذا الولد ولديه أمه ولم يشهدوا بالملك فانه لا يصح له قال وكذا لو شهدوا بالمهاج أمه لا هم إنما شهدوا بالنسب اه وبه أفتي العلامة محمد التاجي كافي صاواه م أعلم ان قولهم ان الدار في يد المدعي في دعوى السباح معند ما إذا لم يدع الخارج علمه فعلا ما لو ادعى عليه ان عصبه مني أو أودعه عندك أو آخريه منك فادعي دوا السباح ورم الخارج عليه كما حرم به في البحر والبلع وسراج الهداه وعبرهم كما أوضحه فيما علمه على الدراخمار منه لذلك (سئل) في رجل

وحسب سماع الدعوى وعنده خاص به لا يتعلق البتة عيسى نه فإذا قال معنى السطانات عن سماعه لا يسمع في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت الحكم عليه المبع بالنسبة للشرعية بعد الحكم عليه فخصه فثبت بطلان الحكم لأنه ليس قاصبا مما سمع منه حكمه حكم الرعية في ذلك وإذا أتاها حبرنا لمع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السطانات ومن علم أنه وكل عصبه وعلم أحكام الوكيل اسرح مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهناك عليه الأمر وانكشف له الحال والله أعلم (سئل) في قاص ولده الباطل ولانه أعلم من بعض أقالم مما لكة الاسلامية فاشري منه رجل حكومه بعض نواحي ذلك الا فلم في مده معصية تملع معي فهل يكون أحكام ذلك الرجل في تلك المواحي أصالة أم بانه أم لا

يكون من هذا الفصل ولا من هذا الفصل لأن هذا النسب حسن ما سماع وسري كيف لا وقد نص ذلك الترام اسري وفائع عمر معهود في ارمه عمر معلومه على ان ما سحصل من الدراهم من الواقع التي سماع يكون محصولا للعاصي وهذا المحصول يكون من قبل الرسو فلا يصح نواه والخال هده ولا بعد فضا أو يكون من قبل الآخرة بطريقه الواقع والاصحاب فهو واحد ذلك المبلغ إذا كان أحرا لم يحسب حور الفقهاء اذ لم يكن له معرفي من المال ولكن هذا الاحد قبل العمل وعلى عمل العرفان هذا العرف لا يرفع للعاصي باخره عمله بل عرصه من سانه العاصي السطاط على الناس وأحد أمواهم بها الحكومة فلد البوصي بدفع مبلغ من ماله للعاصي وقد قال رسول

الله على الله عليه وسلم ما والله لا يولى على هذا العمل من ماله ولا من حرص عليه فادع ذلك قول يجب على ولى الامر الحج من يعطى ذلك الامور
 وورث مثل ذلك المولى والثابت عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلية تحت قوله سبحانه وتعالى واحدا حد الله شيئا الذين اوتوا الكتاب
 ليقتلن الناس ولا يكرهوه الدين على حرمه ما ذكره العرض الى السلطات ايد الله تعالى به الدين فانه اذا حصل من بعض وكلا السلطان مصادرة
 في اموال المسلمين فانهم يعومون عليه ويرجوه ويعرضون له السلطان فلا يفعل ذلك في حق من يصدر منه مقتضى الدين وتجاوز
 بالشريع المحمدى فانجده حكومة المبرع سر كالحصل حطام الدنيا وسواها للسلطان على (١٣) الزعماء اولى فان سكن العلماء وحق الناس

وعاشهم عن مثل ذلك المتكبر
 هل يكونون تاركين الامر
 بالمعروف والنهي عن
 المنكر فاعلموا انهم
 مخلصون بحسب السكوت في
 من هذه الاذهان الكبرى
 والتدليس العظمى أم لا
 (أجاب) هذه المسئلة تجعل
 محلهما صحا وهما ان
 تشيع القول على ما فيه
 ولكن هنا كلام مختصر الى
 الغاية وفيه ان سأل الله
 تعالى في شأن هذه المسئلة
 الكفاية اعلم انه قد صرح
 في البرار به وكثير من
 الكتب بأن السكاك قد اذ
 سر الجفر عليه اقر باؤه
 الدراهم كهم واوكد الوفا
 مبارك اذ وعلى هذا اذا احدث
 أحد المكس والصراط
 مقاطعه فعلا او امدار لناد
 ووقع سراي الخديفة
 واقعه وهي أن واحدا فاطم
 على مال معلوم احدهما
 اعى الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فصرنا على ما به
 طسولنا بوفاء وبادوا
 مبارك بالماطعة الاحساب

اشترى من عجزه له يد مشي بهن معلوم واستجها مستحق في بلده أخرى بدعوى التنازع وحكم له ما يرجع
 مطالب التي من ما عجزه اذ ان يرهى انما تحت عنده ومداثعه والمسجون غائب وكذا الله فهل يشترط
 حصره المسجون لقول هذه التهمة حتى يمد على الحكم السابق أم لا وهل يسرط حصره الملعنة انصا (الجواب)
 مقتضى ما أقر به الخبر الرأى كإهمد كور في فتاواه من الاستحقاق مواد في العبادية عدم اسرط
 حضور المسجون في العبادية وهذا القول اظهر واسه ومعنى ما في البرار به عدم القول بالاحضور
 المستحق حال وهو الاظهر والاسه وما في الخلاصة بمعنى اسرط حصره الملعنة انصا فامل ولا تجعل هذا
 ما ظهر للبعد الصعب (أقول) وقدما الكلام على ذلك في باب الاستحقاق فراجع (سئل) في ذي
 يدو حارح رها على سباح حل ولم يوافق سسبه بارحهما فهل يقضى به لى (أجاب) نعم والمسئلة
 في السوي من دعوى الرحلى (سئل) في ذي يد على معر هي سباح معر به يجب عنده وله به على ذلك اذا غاها
 حارح بالمال المطلق وأقام كل سنة على دعواه فهل يصح بيده يدى الد (الجواب) نعم اداء السباح فانه يصح
 سسبه يدى المد وكذا ادعى دالدا التنازع والا حرم لك ما طاقوا هذا الم نور حان أراضى لصاحب
 السد انصا الا اذا كان من الداه بحال الموقوف صاحب الدوا والى الحارح فسد بعضى الحارح
 عماديه من الفصل الثامن وعام الفروع فهاومله في السوي روعير (سئل) في رجل ادعى على آخر
 السباح فقال المدعى عليه انك اقررت بانك اسيرت هذه الداه من فلا فهل يكون دعوى المدعى ان
 اقام التهمة أم لا (الجواب) نعم يكون دعوا كما صرح به في العماد به في الفصل السابع في التناقص في
 التنازع (سئل) فيما اذا مات مدعى ورثه وخطف دارا وضع بعضهم على ما طاعه روجه الموقوف بعدد
 مرابها ما فائس لى فاص حبلى أن المتوفى وقفها على أولاده الاربعهم على أولادهم ثم الخ والحال
 أن المدعى عليه ليس باطرا على الوقف ولا مادونه بالمدعى بذلك من العاصى العام وان السهود لم يكر
 اسم حد الوافع الموقوف في السهادة بل ذكر واسمه واسم أنه فقط وهو من لا يعرف مما ذكره واصاعه
 الى بشارته فيها عذره ولم يعرف بالاحماله ثم راعوا لى فاصى القضاء فالى حكم الحبلى المد كور وحكم
 بحر بان الداروى مال ورثه ريد حكما رعا مسوقا سراطه وكتب بذلك حقه سرعته فهل يعمل بمضمونها
 والحال هذه (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لو ادعاه نادى العاصى يصح وفاه بغير ادبه
 فمصر ويايان والا صح انه لا يصح لان له حقاى الملعنة لا غير فلا يكون حقاى سى آخر ولو كان الموقوف عليه
 جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن العاصى لا يصح رواه واحد ومسحق على الوقف لا يملك دعوى
 على الوقف وانما ملكه المتوفى ولو كان الوقف على رجل معين قبل بحور أن يكون هو المتوفى بغير اطلاق
 العاصى ويصح بانه لا يصح لان حقه الاحد لا تصرف في الوقف ولو عصب الوقف احد ليس لاحد من
 الموقوف عليهم حصومه بل اذن العاصى جامع العصولى في الفصل الثالث عشر وماله في العماد به في
 الفصل العاشر والبرار به من آخر الفصل الخامس من الوقف في الدر المختار الموقوف عليه الملعنة او السكى

وكان امام الخامع فامنع من الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام احدا من هذه المسئلة انتهى وان لا يرى فراقا من مقاطعة
 الاحساب ومقاطعة المصاعل ان كلامهم على الاصل طاعة اقامها واحدا على المسلمين فعلى المقاطعة على القضاء على المقاطعة على الاحساب
 ولا يسأل عن حوار بغير نسل عن كفر مستحله ومتعاطيه وان كان طاهرا انصاعا بحاف الاعلى عانى تاسم لافعه واسه ولسجها السج محمد
 اس سراج الدس الخاوى كلام في الحصول المحمد للناس من كانه الختم والتخلاب فيه ان دعوى المستمسك به لا يصح لان الدعوى لا بد
 وان يكون بحسب ناسه معلوم الخس والعذر وهذا المدعى ليس حقا له ان كان في معاناه الحكم لا يجوز احده لاسى الباب ولا من المسئلة

وان كان على كونه السكون والخرج بعد ما لم يفسد من المشقة فهو السبب لطلب الله غير ما ذكره من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما اختلف من جهة قواعد الفقه ولا شبهة ان أخذ القصاص فاطمة ان كان مسجدا فهو كافي بلا شبهة فكيف تعد احكام الكافران كان غير مستحل له فهو ومن بولي القصاص بالرشوة سوا ذلك كثيرا بل قالوا فاطمة من أخذ القصاص برشوة فلهما في ذلك الصاعه كذا في لا يفتد حكمه قال في الخلاصة ربه يفتي اذا الامام لو قلد برشوة أحد هاهو أو قوموه وهو عالم به لم يحرم تعليده كعصائه برشوة ولا شبهة انصافا أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع (١٤) معاطي ذلك ومعاقبه باخذ العقاب لانه من الامور المحلة لهذا الدن المسى ويجب على كل من له

قدرة على اعلمه ان يعلم ذلك لانه من مهمات الدين ولا خلاص له في السكون واذا علم الامام صلواته تعالى وأصلح به ذلك حازله ان يرى في عقوبتهم الى العمل ليرجوا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والباراة الموقفة وما أقرب هذه المسئلة من مسئلة السعاة والاخوة وفسد فالوا قتها وفساد الملك بسبب السعاة والاخوة اتوا بانها يباب فائهم وأبى السعد أبو شعاع بكفرهم وهؤلاء أسد ساداتهم بلاسل ولا ارباب وقد أسد بعض سمه الله تعالى في طائفة العصاة قد يقول أعسا لا يكره القتلان هو آمن من الظلم كيف الاسلامه منه وهو يعصمها يعطى معاطفه عمال يوحد و يقول أحد على كذا كذا من أس أجعه اذا لا أحد و يقول هذا أسرع طبع المصطفى من دأهول الحكم لا ينفذ

لأعلاك الا حازه ولا الدعوى لو عصب منه الوصف الانواء أو اذن فاص ولو الوصف على رجل معين على ما علمه الفتوى عباد به لان جهة في العلة لا العيب اه ولا بد لقبول الشهادة على العائب من دكر اسمه واسم أبيه وحده أو اسمه واسم أمه والصاعه اذا كان معروفاً ما بان لا يكون في بلدته شر لئلا في ذلك الصاعه كذا في الدور والنو بر وغيرهما (سئل) في صبر ما من عن أم وثلاث احوال شه عات وحلف ركة فادى احوال على وكيل يفتي الصغير أم ما تاتنا من اس عم له وطالبها ما بقدر ما حصصها من ركة فادى كبر الوكيل يسجد لها وأتيا شاهد من شهدا في وجه الوكيل المزموع اهما ما بان عن الصبر ولم يدكر في شهادتهما المأمورة انهما لا يورين أولاد أولاد لم يركا قبل الحكم ولم يكن التركة في يد العقبين المزموعين ولم يتركوا باجتماعهما في اسباب النسب فهل يكون المومن المدكور غير صحيح (الحوار) نعم وفي الاسماء من كتاب القصاص الدعوى على عسردي اليسد لا يسمع الا في دعوى العصب في الميعول وأما في الدور والعار فلا يرى كفاي المصيبة اه والخصم في اباب النسب حصة الوارب والوصى والموصى له والعرق المص أو على الميت ترار به من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أن تصد دعوى الملك لا تصح على عسردي اليد اه باحصار وفي الحاشية رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت بسرط لجهه دعواه أن يفسر و يقول هو عمه لانه وأمه وأولاديه وأولادهم وسرط أن يقول وهو وارث مولد وارثه غيره عباد به من أواخر الفصل السادس وفي القساوى الرحمة سئل في رجل يدعى على وصى صغار أنه اس اس عم الميت هل تقبل بسمه على مجرد هذه الدعوى اذا قامها أولا الحوار لا قبل بسمه على مجرد هذه الدعوى لا يصح من القصاص بالنسب وانما قبل بسرط أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى لسوء العموم فالى العر بعد سطر الكلام وحاصل ما يقعها أن السهود اذا شهدوا بنسب فان العاصى لا يعملهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والاس اه وأن بنسب السهود بالنسب والمندى لسوء العموم حتى يلعن الى أب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارثه غيره كما صرح به فاصحان ولا بد ان يكون الاب الواحد الملبى السمع وفاق العاصى بالاسم والنسب بالاب والحد اذا الخصام فهو العر فذلك عبد الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعلمه العصى فادالم لوحد سرط من هذه السروط لا مل النسب ولا يصح القصاصها وينبى الاحباط في السهوادة بالنسب سمي في هذا الزمان ومن المعلوم أن روى الامر نصره الله تعالى ما ولى القصاص الى الحكموا بالسهوادة ان ركاه ولا يصح الا نسبه عرمر كاه كاه هو طاهر والحاله هسده والله تعالى أعلم فادوى السمع عبد الرحيم من فصل دعوى النسب (قال المؤلف) قلت هذا مافض لما ذكر في الظاهر به والعمادة وعبرهما من أنه سرط د كرا الحد الذى المال به وقد مصل له في الظاهر نعم لا ولم يدكر اسم أى الحد ولا اسم حده لكن ابنى الامام أو السعدو باسراط د كرا لا كراه الشمعى في مناو به وأطس أب الرحيمى اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب السور وعبره اذا كانت الدعوى على نائب سرط د كراهه وحده وان حكم بدور د كرا الحد بدونه ط أن الدعوى على الحد الذى المصاليه والحال أن الدعوى على الميت

فلن احال القصة القوم جميعه * في كفرهم بالله يحق الماحد وابنه سبحانه وتعالى يظهر الدن من كل دنس الذى و يظهره و يوبنه بانه العالمين العالمين آمن آمن بآرب العالمين (سئل) فيما اذا ولى السلطان فاصباح هذا الحكم في بلد معصيه عذبه أى حصة رحمه الله تعالى في حكم عذبه اس أى لى في قصصه محال عذبه أى حصة ومصاصه ان يفتد حكمه بها أم لا (اجاب) لا بعد لان السلطان اعماولا الحكم عذبه أى حصة فلا علك المحال عذبه فيكون معروفا بالنسبه الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدر وعبره وسواء كان العاصى عالما أو جاهلا عذبه أو معصيا أو عامدا أو قاصدا أو غير ذلك العاصى فاطمة بان القصاص يحصى بالزمان والمكان والحد والاسما فاداحصه السلطان

زمان أو مكان أو حادثة أو شخص شخص من ذلك لأن ولاية القاضي إنما هي مستفادة من السلطان فلا يتعد قضاءه في حكمة دولة
 ثم يفتى في الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا يتبع عليه لا خلاف فيه أما الخلاف فيما إذا أطلق له وحكم بخلاف
 مذهبه وهي المسئلة التي أكثر علماءنا من ذكرها وسأب الخلاف والتفصيل وأخلف فيها الافتاء والبرحم والاصح والتصح وقال
 رأنا السؤال بهذا النمط * سادى هلو الهد العلط وان العياض فامس على * راع الى رفته فدنسط فابادوى العلم قد اجعوا *
 على أن صاحبه قد حلف فهل مؤمن يتواشى الحراء * و يعلم معنى الورى بالشطط (١٥) لندرى بعض الذى واقع *

عليهم ويرفع هذا السخط
 وسرع الرسول صان ولا
 بهن عن ان لولى حطة
 ولله فى خلقه من انشاء
 وى علمه عز مالم يحيط
 فاهم والله أعلم (سئل) فى
 الساعد الواقعة فى رمانا
 سهاد ساهدى على ماى
 الصلعة الخصم هل هى
 معبره برعاً أم لا (اجاب)
 قال فى الحرى شرح قوله
 وادفع السحك حاكم
 أمصاه معنى قوله أمصاه حكم
 معصاه بعد دعوى صحته
 من حسم على حسم وكذا
 قال فى الراربه وان أرادوا
 أن يتواحكم الخلفه على
 الاصل لا يتم بعد حسم
 دعوى صحته على حسم
 حاصر فامسه اليه كالأو
 ارادوا انساب قضاء فاص
 آخر انبى فالخاضل أن
 الحكم المرفوع لا يثبت
 يكون فى حادثة وحده
 صحته كما صرح به العمادى
 فى الفصول والسرارى فى
 الفواوى قال وهما سرت
 لطاد العصاة فى المختبرات
 وهو ان يصير حادثة بحرى

الذى يطلبون ارضه فيه (سئل) فى سارية شترها رجل من سيدها شىء معلوم مضى سدها ونسبها المسرى
 منه وذهب الى ميرله متفاده لرى والسبع والتسلم ساكتا واستخدمها المسرى بحوسب سن والآن
 أراد بهما فترغب أم حازره الاصل ولا يسه لها فهل لا يعمل ولها فى ذلك (الجواب) نعم لا يقبل ذكر الامام
 رشيد الدين فى فتاواه من الباب التاسع العبد اذا انقاد للسبع لا يعمل قوله انى حر الاصل بدون سبه وبمسير
 الانقاد للتسلم الى المسرى يعنى اذا سلمه الى المسرى ولا تأنى ويسكت أما السكوب عند السبع لا يكون
 اعتدادا للسبع لان السبع لا يقوم به بل هو حذام العابد وقد ذكرنا فى أحكام السكوب ان العبد اذا سب وهو
 حاصر فسكت قال بعد العلم بالسبع أنا حر لا يعمل عبادية فى الفصل الاربعين ولو قال العبد أنا حر الاصل
 فالقول قوله بحكم الاصل ما لم ينسب منه ما دلل لرى وبعده لا يعمل قوله لا يراهان براربه من الحادى عشر
 من الدعوى (سئل) فى رجل يصرف فى داره معلومة زمانا بصرف المالك فى أملا كهم من غير معارعه فى
 ذلك ولا يضى من سبه ما عاها من ردى عرومى للصرف المدكوراً كثر من عشرين سبه
 والرجل حل من سب مطلع على الصرف المدكور وهو ورثته من بعد ولم يدعوا سبه من الدار والكل فى لده
 واحده ولم ينعهم من الدعوى مانع سرعى فام الا توربه بردون الدعوى سبه من الدار فهل يكون
 دعواهم بذلك غير مسموعه (الجواب) نعم لا يسمع دعواهم فى ذلك ويترك الدار فى ذلك الصرف وطعنا
 لا طماع العاصه لان السكوب كالأصاح قطع اللرب والرجل والمسله فى كبر من المعابر كالسور
 والكبر والملتقى فى مسائل سب آخر الكناك والبرار بهما والواحدة وعما بهما حل بصرف رمانا فى أرض
 ورجل آخر رأى الأرض والصرف ولم يدع وما على ذلك لم يسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك فى يد
 المنصرف لان الحال شاهد اه لا سيما بعد صدور المانع السلطاني عن مباع الدعوى بعد حسم سبه
 والمسئله فى فواوى الانعوى مفصلة وكذا فى الخبر فى كتاب الدعوى فى عده أسله (سئل) فى امرأ
 ماتت عن روح وأم وأب فاص وحلفت بركة فام الام الا تدينى ما لها أمعه معلوم فى البركه
 دفعها لانبها على سبل العار به من مده بردى على حسم سبه وهما فى لده واحده ولم ينعها من الدعوى
 مانع سرعى والروح يسكر دعواها فهل يكون دعواها غير مسموعه للمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل)
 فيما إذا كان يده هذا مع ماله بصره فدهما من مده سب الامعاص ولها أم ماتت عنها وعن ابى أح
 سبى بعارصاها فى الامعه وندعها انهما لهما وهى يسكر ويدعى أن الامعه لها فهل القول قولها فى ذلك
 وعلى اى أحدها الا انساب (الجواب) نعم (سئل) فى فروى اخلف مع روحه فى نهر وباحها فى سبه
 ولا يسه لها فهل يكون القول له فى ذلك بسمه (الجواب) نعم لان الموائى مما يصلح لهما كفى البحر والمخ
 والقول له فى الصالح لهما (سئل) فيما إذا اخلف وربه الروح مع الروح فى أمعه السب الصالحه للروح
 وقط كالا ساور الذهب وعبرها وما يصلح لهما كالعود وعبرها القول لى فى الفربى (الجواب) القول
 للروح فى ذلك بسمه واحاب المولى عن سؤال آخر ان القول قولها فى الرق لانه مما يصلح لهما كفى

من يدى العاصى من حسم على حسم حتى لو فاب هذا السرت لا بعد العصاه لانه يدوى انبى قال ولا يدينى امصا البانى لحكم الاول من
 دعوى أنصا كما سمعتم بفسل عن الراربه فاصى لده حكم على رجل بمال وسجل م مات العاصى وم له عرله وأحصر المدعى المحكوم عليه
 عند فاص آخر ورضى على قضاء الاول احبته البانى على اذا المال ان كان الحكم الاول صحها انبى فانظر الى قوله واحصر المدعى المحكوم
 عليه ففهم اسرط احصر المدعى عليه لخصه العصاه لانه قال ولو شهدوا أن فاصا فى قضاء البلد وهى هذا المال لا يحكم به قال فى البحر
 اذا علم ذلك طهر أن الساعد الواقعة فى رمانا سعادى لصدور رها لا دعوى وحاده وانما هم صاحب الواقعة به سبه على حكم العاصى

الاول من اختلاف العاصي الثاني انه لا حكم الا بالبرهان والبرهان لا يثبت الا بالبرهان والبرهان لا يثبت الا بالبرهان
البرهان هو ان يكون من جسم على جسم فغير وقد قيل الشئ فاسم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المذموم على شرط في
الخصم في فتاوى فاسم انما هو في الخصم عند البرهان من الخصم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المذموم على شرط في
فتاوى فاسم انما هو في الخصم عند البرهان من الخصم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المذموم على شرط في
فتاوى فاسم انما هو في الخصم عند البرهان من الخصم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المذموم على شرط في

البرهان (سئل) فيما اذا ماتت هند عن روح وان من ماله روح من روحه وبنته مهر او تر كاد ان كانا
ساكنين في الخلف ان يمتدح الروح وتحتو منها فها هما يتبعان ان نصيب للروح المتوفى الروح وروايت
هند تدعى ان كامل الدار اول الله هند ولا يمتدح في القول في ذلك لورثه الروح مع الميراث (الجواب) نعم وان
ما انا خلاف ورثته ما لعول قول لورثه الروح في قول ابي حنيفة ومحمد كافي لاسباب الحكم ومثله في الخبرية
فقاله (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وادخلها في بيت ساسا كسبي فيها وله بنته شهيد بانه يبيت
في ملكها فهل يقضى ببينتها (الجواب) البتة لا روح بميتة كافي الخبر الا ان يقم البينة فيقضى ببينتها لانهما
خارجا فالتى لاسباب الحكم من الاول واما اذا اخلها بعد طلاقها فلا ما واسبابا لعول قول الروح لانها
صارب اجنبية بالطلاق فرالت بدها هذا اذا اخلها قبل الطلاق او بعده وادامتها لعول قول زوجته الروح
في قول ابي حنيفة ومحمد وعبدان يوسف القول قول لورثه المرأة الى قدر حمار ملها وفي الثاني القول قول
ورثة الروح لان الوارث يوم مقام المورث صار كالمورث في اخلها بنفسها واما ما في حال تمام النكاح
ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها الخ اه اقول وقال في الخبر تحت قول الكبرولة
فيما يصلح لهما سئل كلام المولى يعني صاحب الكبر ما اذا ماتت المرأة في ليلة الراف وهو خلاف المعارف
في الفرس ويحواه ولها قال في حواه الاكمل لومات المرأة في ليلتها التي راف اليه في نية لا يستحسن ان
يجعل مباح الفرس وحلى النساء وما يسبق من للروح والطافس والقماقم والاباوي والصبياد بق
والفرس والخدم واللحف للنساء وكذا ما يحرم ملها الا ان يكون الرجل معروفا بنكاحه حسن منها اه فكذلك
اذا اخلها حال الحياة فيما يصلح لهما فالقول له الا اذا كان الاحلاف ليله الراف فالقول لها الخربان العرف
عالم من ان الفرس وما كرم الصادق والخدم باي يده المرأة و يسعى اعماذه للصوى الا ان يوجد
نص في حكمه ليله الراف عن الامام بخلافه منسج اه كلام الحر لمصا (سئل) في رجل مروح
بامرأة وسد هما عتار واصعب يدهما عليه من صر من من قدم الزمان بلامعارض لهما في ذلك حتى مات
الرجل عن ام مهور في العتار والروح من ماله كور وعن سب من روح احراب ملها
فام الا ان لا تدعى ان العتار ملك لايه واللبان له لا مهور لايه لكل منهما فهل يكون القول للابن المورث
في ذلك بمس (الجواب) حسب لايه من القول للابن في ذلك بمس وورث البان كور من ماله وادخلها
والمسألة في الخبر يعني لاسباب الحكم (أقول) لم يبق في السؤال العقار المذموم كور ما هو والحكم المذموم كور
اعما هو في متاع البان قال في الكبر وان اخلها في متاع البان قال لكل واحد منهما فيما
اصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في الخراب القول له في اع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد
الروح والقول في الدعاوى لصاحب المتخلف ما يخصه لانه يعارضه طاهر أقوى منه اه وقال في
الخبر ايضا و مراده من المانع هاما كان في البان ولو دهما أو فسه كما سئل في المسك اه والمراد
بالمسك الصالح لهما و منه قوله بعده وما يصلح لهما الفرس والامعة والاواني والرقص والميرل والعقار

الخصم المذموم على شرط في
لا يثبت الا بالبرهان
البرهان هو ان يكون من جسم على جسم فغير وقد قيل الشئ فاسم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المذموم على شرط في
الخصم في فتاوى فاسم انما هو في الخصم عند البرهان من الخصم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المذموم على شرط في
فتاوى فاسم انما هو في الخصم عند البرهان من الخصم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المذموم على شرط في
فتاوى فاسم انما هو في الخصم عند البرهان من الخصم في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم المذموم على شرط في

البرهان وفي المحطام العاصي لعول خلفاه وكذا امر البان بخلاف موب الخلفه اذا عول العاصي قبل لعول بانه والمواصي
وادامات لا والى على أنه لا لعول العاصي لانه ما بعن السلاطان والعامه ولعول باب العاصي لا لعول العاصي وفي الاسماء
والبطار بعدد كره لانه من القول فالحكم من ذلك احلاف المسامح في عول البان رل العاصي ومو به وقول البراري اله وى على أنه
لا لعول العاصي بل على ان الصوى على انه لا لعول بمو به بالاولى لكن على بانه ما بالسلطان فدل على ان الوا لا تدرعون
لعول العاصي و منه لانهم ثواب العاصي من كل وجه وهو كولو كل مع الموكل ولا يفهم احد الا ان بانه ما بالسلطان ولهذا قال العلامة

العرس واثبات العاصي في زمانه يعزل بقرانه وحقه فانه لا يثبت من كل وجه انبهي فهو كالوكل كحل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكب
عاصي القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد وعبد الله بن ثابت السلطان وفي التنازع ما بين العاصي أنما هو رسول من السلطان في نصب القواب
انتهى وفي وصف العسة لومات العاصي أو عزل بني من يصبه على حاله ثم ردهم بنى فيما انبهي كلام الاسماء فقوله لكن جعل في المعراج الخ وقد لما
قاله اس العرس وكما لا يرد كلامه وقد قال أنفع الوسائل بغلائر الدواعي ولو استجاب العاصي بأذن الامام ثم مات العاصي لا يعزل خلفه
لانه نائب الامام في الخصمة لا نائب العاصي ولا يعزل عيوب الخليفة أيضا كجلا يعزل العاصي (١٧) ولا تملك العاصي عزل الخليفة لانه نائب

الامام فلا يعزل يعزله
كالوكل كحل فانه لا تملك عزل
الوكل الثاني انبهي يعي
باليوكل الثاني الذي وكنه
الاول بأذن الموكل لانه صار
في الحقيقة وكلا من الموكل
لا من الوكل الاول وقد
عزلوا عديم عزل العاصي
عوى الخليفة بان الخليفة
باعت عن المسلمين في ملته
للعصاة والمسلمون على حالهم
فلا يعزل العاصي عوى
النائب يعي السلطان الذي
هو نائب عن المسلمين فاني
بعبه قول اس العرس انهم
نواب العاصي من كل وجه
مع صريح كلامهم فاطمه
بانه في الخصمة نائب عن
السلطان حيث أدناه
بالاستحلاف ومع قوله في
المعراج كونه كوكب فاصي
العصاة هو مذهب الشافعي
وأحمد واما ما بين نائب
السلطان وما يعي قول
صاحب الاسماء ولا يثبت
أحد الا أنه نائب
السلطان مع تصريح جهانه
العلماء انه اذا كان العاصي
مادونه بالاستحلاف فهو
في الخصمة نائب السلطان

والمواي واليهود كذا في الكافي وبه علم أن نائب الروح الابن يكون لهائنه وعراه في حراية الا كحل
الى الامام الاعظم اه كلام الحرود كفي الحر انصاؤه اذا اختلف الروحان في غير متاع النيب وكان في
أندهم ما فهم ما كالاختصاص بينهم بنهما اه وبه علم أن العمارا دالم بكونا كس فيه لم يذحل في
مسمي متاع النيب لان الكلام في متاع النيب فقط وقد علمت نفس من متاع النيب عما كان في النيب لكن
كتب فيما عاصيه على الحر أن الاول بعينه بالنيب وعما كان فيه لما بعد من أن الاحد سلاف في نفس
النيب كذلك يعلم ان قول الحر واذا اختلف الروحان في غير متاع النيب المراد به ما كان حار حاص
سكاهما في نفس بنهما في نفس العماري السؤال عما كانا كس فيه فليس امل (سئل) في ان
كبره عيال وكسب ما أتوه بعينه وعن ورثه تدعون أن ما حصله من كسبه محتاج عن أنفسهم و يردون
ادعاه في البر كه فهل يجب كان له كسب مستعمل بحسن عا أنسا من كسبه وليس للورثه مما سمي
في ذلك ولا ادعاه في البر كه (الحواف) نعم (سئل) في رجل ساكن في نيب أنه في حله عياله وصعهم
معهده بعينه معاطي اموره ولا يعرف للاس مال سائق فاجمع مال كسبه و يرد أن يخص به يردون
وجهه سرعى فهل جمع ما حصله بكسبه مال لانه ولا يبي له فيه (الحواف) نعم جمع ما حصله بكسبه مال لانه
لا يبي له فجمع ما كان من حله عياله والمعين له في اموره وأخواله وصعهم ما معه ولا يعرف للاس
مال سائق لان الاس اذا كان في عيال الابن يكون معسالة فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصه
والترار به ويجمع الصاوي وأقضى بذلك الخبر الرمي اذا سارع الرجل مع ربه الجسه وهم في دار انهم كاهم في
عياله فعلى السون المتاع معا والاب يدعيه لنفسه فان المتاع يكون للاب وليس للنائب التي عليهم لا غير
الخ من القول بان في كتاب الدعوى (أقول) وفي الصاوي الخبر به سئل في اس كبردى روجه وعيال
له كسب مستعمل حصل بسببه اموالا وما هل هي لوالده حاصه أم بعينه بن ورثه أحاب هي للاس بعينه
بن ورثه على فراص الله تعالى حيث كان له كسب مستعمل بعينه وأما قول علماء أن اب واس بكسبان
في صعبه واحد ولم يكن لهما بنى م اجمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الاس في عياله فهو مسروط
كما تعلم من عباراتهم مسروط مهاب اتحاد الصب معه وعدم مال سائق لهما وكون الاس في عيال أنه فاذا عدم
واحد مهاب لا يكون كسب الاس للاب واطر الى ما عا لوانه المسألة من قولهم لان الاس اذا كان في عيال
الاب يكون معسالة فيما يصنع فدار الحكم على بنوب كونه معسالة فيه فاعلم ذلك اه واحاب الخبر الرمي
عن سوال آخر بقوله حيث كان من حله عياله والمعين له في اموره وأخواله فجمع ما حصله كد وبعبه
فهو مال خاص لا لا يبي له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجمع له بالنكسب حله اموال لانه في ذلك لانه معين
حتى لو عرس بعبه في هذه الحالة فهي لانه نص عليه علماء وارجعهم الله تعالى فلا تحرى ذارث عنه كونه
ليس من مير و كانه اه وأحاب انصاع سوال آخر بقوله ان بن كوانه وأخوه عا له عليه وأمرهم
في جمع ما بعينه الا وهوهم معسول له فمالا كله والعول قوله فيما لانه بعينه وليس الله فالخرا امامه

(٣ - (صاوي حامده) - ماى) اللهم الا اذا صرح السلطان بعزل النواب بعونه او عزله بان قال في مسوره اذ امب
او عزلت بعد عزل خلفاء فاتهم بعزل يعزله لاب العصا والعزل منه بقتل العلق ومصاص حوائه انصاا العصاة بعزل الخصص
بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا تملك نصب العصا وعزلهم الا السلطان او من أدن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا
يساعد العصاة والعزل الاسم والله أعلم (سئل) في معصت يرفع المسلمين بالمقوى وغيرها بالعول الصحيحه من الكسب الممده باحاراف مسامحه
الدين علموه العلم والعمل به ولم يعلم فوجهه كونه ما اهل للعاصي او عزله ان يحصى عليه وعنه عن رفع المسلمين بالمقوى أم لا يحوز له ذلك وهل

(أجاب) دعوى الوكالة على العايب مجردة عن دعوى من أدعى على المدعى عليه لا يصح وبمسألة الدعوى على العايب مشهورة وفي غالب كتب المذهب كونه واجب التصحيح والإقامة فهاهي مجمع الفتاوى المتفق أنه لو قضى على العايب لا يسعد عليه القسوى وإنه في كثير من الكتب وفي الرأى أن هذا القضاء على العايب يتوقف على إصاءه قاصاً حراً صحيحاً وبعده الحق أن إصاءه في شرح الهداية وقال بعضهم لا يسعدوا إصاءه ألب قاص لا يسطروا إلى هدم مذهب أصحابنا هذا وفي الخلاصة والترز به والعبارة للرازي في السالحي من كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكل العايب من الدس أو العيان برهن على الوكالة والمسال (١٩) صلت وإن أفترع المدعى عليه بالوكالة

واكر المبال لا يصير حصماً ولا تفصل الدية على المال لأنه لم يثبت كونه حصماً ما قرار المطالبون لأنه ليس بحصة في حق الطالب وأب أقر بالمال وأكر الوكالة لا يستجلب على الوكالة لأن الخلاف يربط على الدعوى الصحيحة ولم يوجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصاف أنه يخلف على الوكالة والاول أصح ولو أكر السكك فهو كاتكر الوكالة وحدها اه وقوله كاتكر الوكالة وحدها أي في الاستحلاف وحرمان الخلاف فانظر إلى قوله لأن الخلاف يربط على الدعوى الصحيحة لم يوجد هذا مع دعوى مص دس أو عن وكفى مسلماً المجرده عن دعوى أحدهما فالواجب على أهل الديانة القضاء والافاء بعدم بغداد القضاء المذكور لكونه وسيلة إلى إيلاف مال العايب وقد مرجح العلماء فاطمه فوجون النظر إلى العايب حسنة السواط على إيلاف ماله

تكون العول فيه للمالك (سئل) في دار معاملة جار به في وقف والموقوف على الوقف بمصر فوف بها وأصعق بينهم علمها وتوهموا ويتصنون آخرتها لجهة الوقف من مده يرد على حبس سببه بلامعارض والآن قام بأمر وقف أهلي يدعي أنها حاربه في الوقت الإلهي مسنداً في ذلك لجرده كرهاي كتاب الوقف الألهي ولم يثبت له وضع بدولاً تصرف فيها لجهة وقفه ومصب هذه المدة ولم يدع بلامانع شرعي والجسج في بدله واحدة فهل تكون دعواه غير مشروعة (الجاب) نعم قال في المسروط تولد الدعوى ثلاثاً ثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن تولد الدعوى يدل على عدم الحق طاهراً اه ولا عسرة فمجرد كرهاي كتاب الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الحاشية وحل في مده صعبه فصار حل وادعى أنها وقف وأحضر مكانه خطوط العدول والقضاء المناصب وطلب من القاضي القضاء بذلك الأصل قالوا ليس للقاضي أن يعصى بذلك الأصل لأن القاضي إنما يعصى ما يخبره الخلفاء والامراء وما الأصل فلا يصلح حمله لأن الخطأ نشأ الخطأ اه (أقول) انظر الموقن من مافي الحاشية وما في دفع العد من قولهم بذلك مطاع السوء المحمولة رايه ومصارفه ما كان عليه في دوا من القضاء اه وفي الخصاف لو صار قاصاً على ياد فوجي دون القاضي الذي قبله د كروفي في أدنى الامعاء وحدها رسوما في دنوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اه ويحوى في الاستعاف وفي الرأى والمثل في آخر الكتاب في مسائل سي قالوا الكتاب على ثلاث مراتب: مسند من رسوم وهو أن يكون معموياً أي مصدر بال عنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما حربه العادة بهذا كالتقلي فليزم حقه * ومسند من رسوم كالكاهة على الحدران وأوران الاستحار أو على الكاهة لا على الو جه المعتاد فلا يكون حقه إلا إصمام شئ آخر له كالبه والاسهاد عليه والاملاء على العر حى بكه لا الكاهة فلا يكون الحربة ويحوى هذه الاشياء من جهة الحجه وصل الاملاء بلا اسهاد لا يكون حقه والاول أظهر وعمر مسند كالكاهة على الهواه والمساء وهو عبره كلام غير مشهور ولا نسب به من الأحكام وإن بوي اه وماله في الهداية وما في فاصحان وحاصله أن الاول صريح والباقي كاهه والسالب لعموم سن فاري الهداية عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر خطأ بذلك وأكر المدعى عليه هل يحلفه القاضي أم لا بالنسب خطه أم على عدم الاستحسان أو بسبب كسبه فاحاب اذا كتب على رسم الصكوك وتجدد خطه يخلف على أنه ليس بخطه لأنه أنكر الكاهة أو بسبب كسبه القاضي فادا كتب وقال أهل الحربة هم أو احد الرمه الحى وان اعترف به خطه وأكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر به قصه وقصه له وان لم يحلف لا يصح له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يارمه المال وهو أن يكتب يقول فلان س فلان الفلاني في دمه لفلان س فلان الفلاني كذا كذا فهو أقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عسره وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب أقراره على الرسم المتعارف بخصمه الشهود فهو معتبر ومنع من ساهد كاهه أن يسهد عليه اذا خذ اذ عرف الساهدا كتب أقراره على ما أسهدوا به خطه من غير أن يساهدوا كاهه فلا يحكم بذلك وسئل عن أنكر المسطور

بالأفعال والدعوى الباطلة والله أعلم (سئل) من أسلم مولد دار الملك بما صور به فيما اذا وكل ندعوا وكاله تقدمه محصوره فص دس في دمه بكر وكهله العاطس يومه في بدله أخرى وكتب الو كاله في مك وب قاضي بلد إلى قاضي بدله بكر وكه له وأمر بدوكه أنه لا يدعى بغير الو كاله المقدمه فالجواب نعم وكه وكه مكسوب القاضي وأقام بدله وادعى ما وكاله عامه عن بدف بكر بكر ذلك فابست عمر والوكاله العامة في وجه بكر وجهه القاضي فهل يكون دعوى عمر وبخلاف أمره وكه بدف ولا وحكم القاضي في سبب الو كاله العامة صححوا وبافدا في ذلك وفي هذه الصورة بد في الو كاله العامة ليدعى عمر والوكاله وحج الكهمل من الكهاله وأمر دمه بكر من بعض الدس المر نور له

وقد نص من يكون مقدار أو قسط الباقي إلى سائر عديده وأمرهم بالسير على ما يروى في النسخ القليلة على كذا غير وأمرهم بدمية كقوله
 من كل حق لم يدهلها وحكم القاصي مع أن لا يدهل على ذكر غير الذي وكذا به غير وقيل ضمن غير وما أتاه من دم المدعيين بعده
 بعد حكم القاصي في ذلك أم لا (أجاب) دعوى الوكالة المحرمة من شخص غائب من غير حصة لا تصح فأما دعوى المدعي كونه مدعيها
 وكلاهما عامتين بدوا بكار بكونه أي كونه وكلاهما عامة بما لا يدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المدعي كونه في الخلاصة والمعارية واللعنة
 لها أدعى أنه وكيل الغائب بقصص (٢) الدين أو العين أو برهن على الوكالة والمال قبلت وإن أقر بالوكالة وأسكر المال لا يصح حصة

هل يخلف أنه ما كتب عليه أمر على عدم الاستحسان فأجاب بخلافه على عدم الاستحسان خاصة أهـ والخاطيل
 أنه اضطرب كلامهم في مسئلة العمل بالخط ولعله مدني على التخيلاف الزاوية أو أن فيه قولين كما يشعر به
 التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه وفي الخبر عن الرازي في المصلحة إذا كتب أقرار من يدى الشهود ولم يقل
 شيئا لا يكون أقرارا فلا يخفى الشبهة أنه ولو كان مصدرا من سواه وان لم يكتب على وجه الرسالة على ما عليه
 العامة لأن الكتابة قد تكون للحرية الخ فأما إذا علم ثبنا على عدم العمل بالخط وفي سهاداب النور
 وإذا كان من الخط من مساهمة ظاهر لا يحكم عليه بالمبالغة فالسارحة هو الصحيح ما به وإن أقر فارق
 الهداية بخلافه ولا يقول عليه وإنما يقول على هذا الصحيح لأن فاصحة من أحل من بعده على صحابه
 الخ وأما العلامة البري إلى أن ولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكسوف الوصف الذي عليه خطوط القضاة
 الماصين الخ يمدى به ما رحد القاصي في أيدي القضاة الماصين وله رسوم في دوايرهم ونسبهم إليه
 ما قدمناه من الاستعاضة من أن ذلك استحسان واستثنى أنصاف الأسا ساعلماني فاصحة والمعارية
 وغيرهما حظ السمسار والساع والصراف وحرم به في الحر وكذا في الوهبية وجميعه من الصحة وكذا
 السرميلاني في سرجهما وأبى به التمراسي صاحب السور وروى العلامة البري إلى غالب الكتب قال حتى
 المحسني حسب قال وأما حظ الساع والصراف والسمسار فهو حقه وإن لم يكن معنوا بظاهر ابن الناس وكذلك
 ما كتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حقه لعرف أهـ وفي حرايه الأكل صراف كتب على نفسه مال
 معلوم وحظه معلوم من العار وأهل البلد من ما جاء غيرم يطلب المال من الوربه وعرض حظ المنب
 بحقه عرف الناس حظه حكم بذلك في ركة ان باب حظه وقد حرم العادة من الناس مثله حقه أهـ ما قاله
 البري ثم قال بعده قال العلامة العي والساع على العادة الظاهرة واجب فعل هذا إذا قال الساع وحديث
 ماد كاري يحكي أو كتب في ماد كاري سدى ان لعلا على ألف درهم كان هذا أقرارا لماله (طاب)
 و براد أن العمل في الجمعية إنما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأمره في الدار المحاصري
 باب كتاب القاصي إلى القاصي حسب قال وفي الأشيا لا يعمل بالخط إلا في مسئلة كتاب الامان و يلحق به
 التراتب ودفع ساع وصراف وسمسار الخ وكتب فيما علمه على الدار المحاصري ملاحق سحبا المحقق حقه الله
 العلي الساجي في سرجه على الاستعاضة ما نصه من مثل الراية السلطانية الدار الخافى المعروف بالظهور
 السلطانية فانه يعمل به وللعلامة السمع علاء الدس الحصكي سارح السور والملي رساله في ذلك حاصلها
 بعد أن يعمل ما فهم من انه يعمل بكتاب الامان وعمل حرم من الصحة واسم وهما بالعمل بدفع الصراف
 والساع والسمسار لعله أمس الروي وكما حرم به الرازي والسر حسي وفاضل وان هدد العله في الدار
 السلطانية أولى كما عرفت من ساهدا حوال أهلها حتى يعلها الا لا تحررا ولا الامان السلطان ثم بعدا صف
 الخم العفر على فعل ما فهم من غير ساهل براده أو مصلح تعرض على المعنى لذلك فصيح حظه علمها ثم بعدا صف
 على المولى لحفظها المسمى بدفع أمسي فكيف علمها بعدا اصولها إلى أمكسها المحفوظة بالحكم فالامان

ولا تعجل اليه على المبال
 لانه لم يثبت كونه خصما
 ما أقر المطالب لانه ليس
 يحق في حق الطالب أن
 أقر بالمال وأسكر الوكالة
 لا يستخلف على الوكالة لأن
 الخلف يرتب على الدعوى
 الصحة ولم يوجد لعدم
 سبب الوكالة وإن أسكر
 الكل فهو كاسكار الوكالة
 وحدها انتهى فتقوله لأن
 الخلف يرتب على الدعوى
 الصحة ولم يوجد دليل على
 عدم صحة الدعوى في مسلسلا
 بالاولى فافهم ومن صرح
 بأن التوكيل لا يدخل
 تحت الحكم صاحب جامع
 المصنوعين في الفصل الخامس
 في معصاة الغائب أمرا
 للماوى الصغرى وفي معنى
 الحكم للطمرانسي في
 الفصل الأول من القسم
 الثالث من الركن السادس
 من الباب الخامس من القسم
 الاول من الدعوى الصحة
 أن مدعى منام معلوما على
 محصم حاصري محاسن الحكم
 دعوى سلم الخصم أمرا
 من الامور قال وانما مرطبا

كون الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى أنه وكيل فلا وأسكر فلا لا تسمع هذه الدعوى لانه بعد عذر لا رم عكس عرله في الحال الرمز و
 فلاته هذه الدعوى فاندما انتهى (افول) بعلله نعم كراما ولا وهو ظاهر في الموكل ولو كاتب الدعوى على غير الموكل فالسرطه ذكر
 أمر صور الحكم و فافهم وحسب فلما انه لا يصح الدعوى ولا الحكم لا يصح سى مما فعله الوكيل لانه وساع على الغائب يعرطم في سرط
 وسدد إلى دليل ادعيا وارجعهم أنه تعالى لا يسمعون بالقول يحوار العضاء على الغائب ولو أمضاء الف قاص ادلو سحوا به والتوصل الناس
 إلى أموال الغائبين على هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه العائدة واحد ودر نعه للباطل وطمر بته موصلة إلى أموال الغائبين لا سيما

في هذه الزمان الخالف زمان الأوائل فان السلف كانوا اقواما صالحين مؤمنين منهم من التزوا والنكاح والاموال والتدليس قالوا احب علي
أفضل القضاة والامناء الا ان الدعوى نحو هذه الصلوات المبركة والمخالات المصرة لعناد الله تعالى هذا واما السؤال عن ضمان غير وجوب
عقوبات كل شيء ابلغه ماسرة فعليه فهو ضامن له ومع الضمان يلزمه التعرير والهوان لا ريب كانه المعصية الموحمة لعصب الدين واما ما لم
تسبب حكم القاضي ولا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب البراء وعبد الله تعالى بجميع الخصوم والله اعلم (سئل) في رجل اقام عند القاضي
ما شهد من سبأ أنه وكل عن ولده العاصي في بيع محدود وباعه فاكرب الو كاله هل العول (٢١) قولها مجملها ولا يعيها السهاده المذكورة

فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله اعلم (سئل) في وارث لم يجد خلفه وورثه سوى ذل وروحته المبت طلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول ان يسع حصتي الذار وارضى ذلك هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس والحال هذه والله اعلم (سئل) في كرم مشترك بين جماعة منهم ببيع ما عطفهم من حصصهم مائة أرسا وعمراسا من حصص وكتب بذلك صل لدى القاضي تلعب الصغيرة وطلب الاخذ بالسبعة فور ما بعها فحكم القاضي لها بذلك مسرى السراطين وكتب وحلا في سبع ما احسبه بالسبعة لرحلين فباعها وكتب به صل لدى القاضي فادعى المسرى الاول المأخوذ منه بالسبعة على أحد المشتريين لدى فاض ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض حراجهما فسرط وقف خارج عن

والشور وروعهما من الدعوى فالى المنقر بر وتعمل السنة لو أقامها المدعى بعد عن المدعى على سنة عند العامة وهو الصحيح اهـ (سئل) فيما اذا ادعى رجل عروما لا فاقاب بالانكار فابى بالثبوت بما بينه وبينه القاضى به ثم ادعى عروما بغيره فهل يقبل رهاقه (الجواب) نعم يقبل قال في الثبوت برهان المدعى على آخره لا يقال ما كان للثبوت على شيء قط فليس من المدعى على المدعى عليه على القضاة ان يبعثوا الاراء ولو بعد القضاء فقل رهاقه والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا أمر بدين من غير مبيع معلوم من الدراهم وثبت امره المذكور لدى القاضي بالسنة الشريفة وكتب عليه ذلك ثم قام الدين يدعى ابعاء بعض المبلغ المرور قبل الامرار فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم في الامور من المناقص عن الباقي عسر من الاسر وسببه وان ادعى الا بقاء قبل الامرار لا يقبل (سئل) فيما اذا ادعى جماعة على رند مبيع معلوم من الدراهم يستحقه مورثهم فلا يعرف به ثم بعد أيام رند منه على دفعة المبلغ المورثه قبل موته او يحلف على ذلك فهل يقبل يستوفى يحلف (الجواب) نعم يقبل بيمينه ويحلف على حراجه المفتن لو ادعى الا بقاء بعد الامرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وان تصرفا عن المجلس ثم ادعا وأقام اليه على الا بقاء بعد الامرار قبل لعدم التناقض ويحوى جامع المصولين والاساءه والخير وغيرها ولو ادعى الا بقاء قبل امره لا ميل كفاي المصولين ومثله في ما سوى الامر ما شئ من الدعوى مفصلا وفي المحسوس الدعوى

لو ادعى دساعليه فأمر * ثم ادعى الا بقاء بعدد الخبر * لم يسمع دعواه للمناقض الاد ادعى بدفع عارض * كالم يقول كان دفعي بعد أن * أمر برت بعد ربه من الرمن أو دفعه بعد المقر * عن مجلسي بعد ذلك صدق (أقول) هذه العول داله على أن الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول اليه كفاي جواب السؤال الذي قبله (سئل) فيما اذا باع رجل داره المعلومه ن ابيه بالنالعه وبلغها من روجه بعمانا ما شرعا من معلوم من الدراهم أراها ماعه اراء شرعا في محضه وحوار أمره السري ثم ما بدع من ذكر وعن من كنه مسعفه بالدين وبسبب السبع والاراء المذكور ان بالنسبة الشرعا سواء شرعا في وجهه عر م المبت فهل يكون الا بقاء شرعا صحيحا (الجواب) نعم اذا ادعى دساعليه ميب محصره واربه ود كر الوارث ان الميب قد كان ماع هذا العين في حانه من فلان كان دفعه صحيحا حتى لو اقام الله على ذلك بدفع دعوى المدعى بخط رهاقه في الدعوى من فصل المهر فاب (سئل) فيما اذا ادعى المدعيون الاتصال فاسكر المدعى ولا يسهله فطلب منه فعال المدعى اجعل حق في الحميم بمعنى احصر حتى ثم استعصى فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك في رما سا كما صرح بذلك في السور وعبر من الدعوى (سئل) فيما اذا اشترى من من عمو مملوكا بالعمان معلوم وسيله المسرى ونوع عسده أماما ان المملوك بر بدأ بدعى على سنده ودينان عبر اعنقه حين كان مملوكا في وقت كداوله منه سرعه على ذلك فهل يقبل (الجواب) نعم ولو ماع عبدا ودفعه الى

فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله اعلم (سئل) في وارث لم يجد خلفه وورثه سوى ذل وروحته المبت طلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول ان يسع حصتي الذار وارضى ذلك هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس والحال هذه والله اعلم (سئل) في كرم مشترك بين جماعة منهم ببيع ما عطفهم من حصصهم مائة أرسا وعمراسا من حصص وكتب بذلك صل لدى القاضي تلعب الصغيرة وطلب الاخذ بالسبعة فور ما بعها فحكم القاضي لها بذلك مسرى السراطين وكتب وحلا في سبع ما احسبه بالسبعة لرحلين فباعها وكتب به صل لدى القاضي فادعى المسرى الاول المأخوذ منه بالسبعة على أحد المشتريين لدى فاض ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض حراجهما فسرط وقف خارج عن

المسح وذلك لموجب لطلان السع الصادر بعد الاخذ بها وساله الحكم فحكم بطلانها وطلان السع الصادر بعدها الشري معمد اعلى كون الارض حراجه ودفها فراط واحد موقوف فهل حب كان اعتماده في الحكم على عدم صحه سح الارض الحراجه وان هذا فراطا وفعما بعض سرعاً أم لا (أجاب) نعم بعض والحال هذه ما جاع علما ساعلى ان الارض الحراجه سة لم يوكه لاهلها بخور سها ووقتها وسكون مراعى المبت ونوحه بالسبعة والموت والسروح والفاوى فاطه قد صرحوا ببعها احدثها بالسبعة وكذلك صرحوا بان العسل الذي يبعه مال ونوعه وبيع اذ اسع الملك وبعه بالسبعة واذ اسع الوفاه لا يبعه منه سلطان يبعه واذ اسع بخور واهلها لا يبعه منه بالخر او بغيره

الشعيرة التي اذا كان بعض العتار وفاقوا بعضه كان يبيع المالك بوحده الشعيرة اذا كان طالب الاخذ الشعيرة ما يستشفع به كسركه في
 المسح وفي حق المسح أو حوا أو ما الوقت فلا يتوجد منه ما أحدهما أو في النار حادثة في فصل احباء الموان من ثبات الشرب وأرض الخراج
 مما لو كره وكذلك أرض العشر بتحور سعتها وانما يكون ميرا ما كسار أملا كره كأي صاوي لعتابه انتهى وأما الاراضي التي لا تحوز
 بيعها ولا وقفها فهي أراضى بلب المال فاهم والله أعلم (وسئل) عنه أنصا صورية في كرومهم ما يربط وبيع والباقي ملك بين جماعة فبهم
 يفتة باع بعضهم ما علكه أرضا وعراسا الرجل الذي قاص فلبع اليهم وطلب الاخذ بالشعيرة (٢٣) دور الذي العاصي فكم لهم ما هم تأت

ما أحدهم مهران رحلت
 الذي قاص ثان وحكم بعه
 بيعها الواقع بعد حكم العاصي
 الأول بالشعيرة ثم ادعى
 المشتري المأخوذ منه
 بالشعيرة على أحد المشتريين
 مهادي قاص ثالث بطلان
 الاخذ بالشعيرة تسببا
 أراضى الكروم حراجه
 وان فراط الوصف تبع حقه
 السع في المال والاخذ به
 بالشعيرة لسبوعه فكم
 العاصي المدكور بطلان
 الشعيرة اعماذا على ذلك
 وبعض الحكم السابق ورد
 المسح على المشتري الأول
 هل يصح للحكم المتقدم
 تسبما كرجح واقع في
 محله أم لا (أحان) حث
 كان الحكم المربور تسب
 الاسناد الى كون الارض
 حراجه وان مهادي طا
 وقفها وغير صحيح ادق
 السعفة يبنى على صحة
 السع والارض الخراجه
 ملك لا صحابها يحوز لهم
 سعتها ووقفها يكون ميرا
 ويؤخذ بالشعيرة ما حياج
 علمائنا وكذلك السع الحصة

المشتري ووقف عنه ووقفه المشتري وذهب به الى منزله والعندسا كتب وهو ممن يعبر عن نفسه بهذا افراد
 منه بالرق لانه انما السع والسلم ولا يشهد ذلك شرعا الا في الرقيق فلا تصدق في دعوى الحر به بعد ذلك لانه
 يسقى في بعض ما من حجه الآب يقوم له سنة على ذلك فيثبت تسلم والسفوف لا يمنع ذلك ثم قال أطلق
 الحر به فثبت الاصله والعارضة لظواهر العلق فان الولد يملك صبر من دار الى دار وبتفرد المولى
 بالاعيان الخ بحر الرائي من الاستحقاق ومثله في الدرر وتتمام فروع المسئلة في الخادى عشر من الزرار به
 في دعوى الرق والحر به (سئل) في رجل اسلم من آخره ما يدهم ادعى أن ذلك العن له فهل لا يسمع دعواه
 (الجواب) نعم لا يسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه السري (سئل) فيما اذا أقر مدعى بصفته وسلامه به
 لم يتق نسحق ولا نسحق حب بل عمر وحما مظلما من سائر الحقوق السريعة وأراد منه اراء عاملا من كل حق
 ودعوى شرعية فام ريد الا أن يرد أن مدعى على عمرو سئ سابق على تاريخ الافراد والاراء العام
 و يحكمه عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كأي الخاصة والبرار به والعمادة وعبر ذلك من
 الكتب المعبر به وفي العلامة الخاوي والسر بلالي رساله في ذلك سماها تبصير الاحكام في حكم الافراد
 والاراء الخاص والعام وأحان فاري الهداه اذ لم يثبت المقر بالبراءة أن تاريخ ما ادعى به متأخر من تاريخ
 البراءة فالقول قول المكرم مع عهده والله تعالى أعلم وأجاب عن المكاس اذ أسهده أنه لا نسحق على ريد مكس
 كذا وكذا ولا كذا ولا غيره ثم ادعى عليه ما لا يثبت بقوله ولا غيره فقال المكاس أردب ولا غيره من المكوس
 خاصة بأب القول قول المدعى مع عهده أن الذي ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك من المكس لانه هو
 المحمل والمرئ والله تعالى أعلم من باب القضاة وصوره فتوى الخاوي ما نصه فمن أراء عاملا له دعوى شئ
 سابق أم لا لأحان حسب أراء عاملا شمل على الافراد بأنه لا نسحق عليه حماه معا ولا استحفا ولا دعوى ليس
 له الدعوى سئ سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما ادعى بلفظ الافراد بعدم الاستحقاق
 على وجه المبني بل وقع بلفظ الاراء عن المال أو عفا في دمه فانه لا يدخل فيه الاراء عن الاعيان الا ان يكون
 بلفظ الاراء عن الدعوى كما سأل عن الفصول بعلان فاصحاح والبرار به والخلاصة قال في البرار به
 في نوع في المساومة وي العدة أراء عن الدعوى ثم ادعى ما لا يارب ان كان موب مؤزته قبل الاراء صح
 وبطل الدعوى وان لم يعلم بموب مؤزته ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر في الاراء عن الدعوى
 ولم يدكر كل منهما حوايا السرط الذي ذكره بقوله وان لم يعلم بموب مؤزته فكاتب وصله ببعضه ان
 السرط ان يكون موب المورث سابقا عن الاراء سواء علم الميرى بالموت أو لم يعلم لئلا يرد كصاحب
 البرار به بعد ذلك ما كثر من كتراس في الرابع عشر في دعوى الاراء والصلح حوايا السرط ولم يجعل اداه
 السرط وصله حسب قال أراء عن الدعوى ثم ادعى عليه اراء عن أنه ان كان ما أتوه قبل الاراء لا يصح
 الدعوى وان كان لا تعلم وبه وقف الاراء تصح فعد أي بقوله تصح الذي هو حوايا السرط ولم يجعل الاداه
 وصلا كما بعدم عن البرار به والخلاصة وقال في الفصل السابع من العمادة ما نصه وفي دعوى صاوي

الساعة المماو كره مطلقا حوايا سواء كان الباقي مماو كأ ووقفها ووجد بالشعيرة ما حياج الكل سواء فلما نفعه وقف المساع ام لا اذا السع وقع
 على الحصة المماو كره لا على الوقف ولا قابل بعدم صحة حصه المالك حتى يبيع الشعيرة فها ولو طلب المالك الة فتمتع الوادف أو فتمتع
 الى العسمة واذا باع المالك قبل العسمة ملكه حوا والسعوع بان كما كان ولا نصرا سدا ولا نفعه في صحة بيعه على قول الكل أما على قول أنى
 يوسف فليكونه فائلا بعه وقف المساع وأما على قول محمد فليكونه بغيره لعدم صحة وقف المساع من أصله وأما معه فمجمع على صحه وهو المحجب
 من الحكم ببعض الحكم السابق ورد المسح على المشتري الأول ولو صرح بالسعوع لما ردها هو الحكم السابق لا ينعى باللاحق مع بغير شروطه

لا بد من العلم بان الاستدلال المذكور في كتابكم السابق والحال في هذا الموضع لا يرد عليه الا الحق القاطن والامر به او منع من امتناعه وانما العلم (سئل) في امر استحسانها القاصي يدس لرجل مهر بس من السخى هل يفتي السخى ما علمها من الدين رب الدين ام لا (اجاب) لا يصح استحسان لعدم موجب العلم ان ليس هتاما او حصة من يدس عن مسهلته او عمل كاحوه او عقد كسبح وويل بعض غايات استحسان القاصي تجلي رجلا من المسكون حصة القاصي يدس عليه فارب الدين ان يقابل السخى باحصار لا واحة فيه بسبب العلم ان لابد من ذلك عند التصرف في الخط والجله من (٢٤) غير حط ما ربه معطاله الاحصار لا يمانده المحيوس الا واحة له صباه له شرعا فافهم والله اعلم

فاصحابنا يفتي الروايات على ان المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا حصومته لي و سلمه يصح حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك الا في حق حلد بعد البراءة ولو قال رب من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبي له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان ر سامه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يتبعه وقال في دعوى فارئ الهند انه سئل اذا فر شخص انه لا تسحق على فلان حقا ولا يمسا بالله تعالى لما صدى من الزمان والى بار يجه ثم ادعى المعر بدعوى ما صبه وطلب عليه هل يجب احباب لا يسمع دعواه عليه ولا يبي عليه لا يبي بعد صحة الدعوى وقال في المنسوط كما فعله عنه في العري صلح الزويه ونصه قال في المنسوط ويدخل في قوله لا حولي قبل فلان كل عن اوديس وكل كذاله او حباه او احاره او حيس فان ادعى الطالب قبل ذلك حتما لم يقبل منه عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة لا يه سدا الا مطا اسعاد البراءة على العموم وكذا اذا قال لا ملك لي في هذا العين كافي الحرأ صاعن المنسوط فادطر الى هذه البعول عن هذه الكتب المعبره خصوصاً ما فعله في العماديه عن فاصحابنا بعوله وفدا يفتي الروايات على ما ذكره ولا شك على ذلك البعول المعبره ما ذكره في العنقه في باب ما سطل الدعوى بعوله لومات عن ورته ومسموا البر كه منهم وأمرأ كل منهم صاحبه من جمع الدعواي ثم ادعى أحد الزويه ارباعا من اب يصح دعواه لاب هذا ما في لفافه مناه عن الراويه واخلاصه من انه اذا وقع البراءة عن الدعواي ثم ادعى ما لا بالارث فان كان قد علم عوب المورث صح وبطل الدعوى فاحلصه انه لا يسمع الدعوى ولو ادعى ارباحه علم عوب المورث قبل البراء نعم يصرح كلام الهسه بعولنا ولا اذا وقع البراءة على وجه العموم وكاتب مشمله على الافرار بانه لا تسحق عليه حقا مطالع الخ لا من هذا من باب الاحرار وما في الصمن باب الانسا وهو الاراء وكذا ما ذكره في الفه وعبرها بعواهم وصي المب اذ ادفع ما كان في يده من ركه المب الى ولدا له بوا شهد الولد على نفسه انه قبض بركه والده ولم يبي له منها قبل ولا كثيرا لا اسو فاهم ادعى في يد الوصي سوا وقال هذا من ركه والدي واقام بده فبطل بده بانه لا يمكن أن يكون جوابه انه لم يحصل الافرار على العموم المطلق بل انما عجم في ركه والده حسب قال لم يبي له منها أي من البر كه ولم باب العموم مطالع الخ لا قال فاصحابنا وعبر في الوصيه أسه الدم على نفسه انه قبض من الوصي ركه والده الخ ولم نعم بل حصص في ركه والده هذا ما طهر لي وقد جعل في الاسا والبطار لا يسمي ذلك مستبني من الاراء العام حسب قال لا يسمع الدعوى بعد الاراء العام الا صحاب الدول ثم قال وما اذا ارأ الوارث الوصي ارباعا ما وقد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا الاراء العام بان يكون العموم مطالع الامن حقه البر كه ولا عبرها لا يحاح الى جعلها من المستنبات لانه يسكل على جعلها من المستنبات ما يندم عن الرايه والخلاصه في أول هذا الكلام من أنه لا يسمع الدعوى ولو كاتب بالارث حسب علم عوب المورث الا ان يحص المسله المستنباه عسله الوصي دون الوارث بامل (فقط) وذلك كله حسب لم يكن البراءة والافرار بعد دعوى سي خاص ولم نعم بان بعولاً دعوى كاتب أو ما بعد ذلك لما ذكره في الرايه انصا بعد كلامه السابق بعوله وفي المسه ادعى عليه دعواي معسمة صالحه وأمر أنه لا دعوى له عما ثم ادعى

(سئل) في رجل ماني غير يديه بما حقه معسمة وله ابن قاصري ببلدته فصب قاصي التاجه التي مات فيها الرجل المسد كور وصيا على ابنه الميرور وصب قاصي البلده التي فيها القاصير وصيا أيضا فاي الوصيه بعد ماني الا سحر والحال أن كلامي القاصي من ماني من قبل السيلطان في محل ولا يبي يختص بمادون الا سحر (اجاب) أما نصب قاصي البلد التي فيها القاصير وصيا فلا كلام في حقه وأما البلد الاخرى فسرط حقه نصب القاصي وجود البركه أو بعضها فها قال لم يكن ماني ركه لا يصح نصبه قال في السار حاسر امر المحيط واد انصب القاصي وصافي ركه الا ينام والا ينام ولا يبي له ولم يكن البر كه في ولا يبي له او كاتب البر كه في ولا يبي له الا سام لم يكونواي ولا يبي له أو كان بعض البر كه في ولا يبي حتى عن السحر الامام سمس الاعه انه قال يصح النصب على كل حال

و نصير الوصي وصافي ح سح البر كه اء ما كاتب البر كه وقال القاصي الامام ركن الاسلام على السعدى ما كان من عليه البر كه في ولا يبي نصير وصافيه وما لا ولاه وسرط حقه نصب القاصي الوصي أن يكون ذلك صوصا عليه في مسور من السيلطان صرح به في جامع العصولي وعبره والله أعلم (سئل) في بكر بالعهافه وكب رجلا من رجحها من رجل فر رجحها مع وجود أنها الصالح للولايه ودخل بها وطلعا بالافرجه والاب هل المحلل فيكم السافعي بحه السكاح الثاني هل بعدو ربيع الخلاف ولا يجوز لاحد منه ام لا (اجاب) لا ادع العلم ان المعصاة المحضات اذ اصدومن راء ما واد اذ اذ من لا راء لا يجوز ان يظهروا في العالي لا لا جهاد ما لم

صالح الكتاب والسياسة المشهورة والاجماع وهذا السلك مما هو محل الاستشهاد وصرح كثير من علماء انساب الشكاح الاول بطلانها لا با وبعثه
الحنفي الى شافعي ليعتد بهما في الفصل و بحكم العصبان لم يحد الا من والمامور شيئا وهذا الحكم لا يظهر ان الشكاح الاول حرام او فيه
شبهة قد صرح بذلك في جامع الفصول و امر الامم لماب القعدة للمشايخ وما وى النسي والله اعلم (سئل) في العرب والترك والاندلس
يقبضون السكالات لاجل الاصطفا و حرامه السوء و حفظ المواشي فبلغ في اوائهم هل اذا علم بانها عند الائمة الثلاثة أي حنيفه و الشافعي
و أحمد بحس ما أصابه بهما أو سئل أصاب له دها و بحامه سورها وعند الامام مالك كل (٢٥) ذلك طاهر وكذلك شبه ما كتبت أو

عليه حجة أخرى سمع رجل امرأته على الدعوى الأولى الاداعيم وقال أية دعوى كاتب أو ما بعد ذلك وبما
بدلت على أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله أنه دعوى كاتب ماد كره في الرأى أنه أخص في الصلح في نوع
فيما يشترط مقصده ما نصه ادعى دينا أو عيالا على آخر وصالحه على بدل وكتبت ذلك وسعه الصلح ودكرها
صالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصوصية بوجه من الوجوه ثم جاء
المدعى بدعى عليه بعد الصلح بدعى آخرى بان كاتب المدعىة مثلاً امرأه ادعت داراً أخرى الحال كذا كذا
ثم سأل المرأة تطلب من المدعى عليه ما بالمهر لا سمح لأن المرأة عن الدعوى ذكر ما طلعها أي عامه حديث
قال ولا خصوصية بوجه من الوجوه ولا مانع من أن يدعى واحد وصالح عنه وعن جميع الدعاوى ما لم فإن
المراد بالعموم أن ما يشي رأى على قوله لا دعوى له حسب قال ولا خصوصية بوجه من الوجوه فانه جعل ذلك
معددا للعموم لانه يفيد معنى أنه دعوى كاتب وعاد كراهه ادفع ما سوه من السافص من كلامهم لأن
المصرح بعدم سماع الدعوى بعد الامراء العام المطلق هم المصرحون بسماها بعد امراء الوارث وعبره
لكس في محال محققه فاولا هذا الذي ذكرناه لكاتب السافص واقعا من كلامهم أجمعين (أقول) وسأى
في كتاب الامراء العام الكلام على سبله دعوى الوارث سأى البركة بعد الامراء الاستعفاء (سئل) فيما
إذا أقر مدعى محقه وسلامه لدى سبه سرعه انه لاحق له قبل عرو من الحقوق السريعة مطلقا أم أراد الآ
الدعوى على عرو وكفاله سابعه على الامراء المر بوجوه لا سمح دعوى يزيد ذلك (الجواب) نعم يدخل في
الامراء العام المدكور التكفاله كافي المنسوط والخلاصة والحر كما بسطه السر بن لالى رحمه الله تعالى في رسالته
تبع الاحكام في حكم الامراء والامراء الخاص والعام وعمله أفضى السبع حبر الدس ما فاعل المنسوط (سئل)
فيما اذا ناعز بدعيه البالغ من عرو وبعانا ما شرعنا من معلوم من الدراهم والرقى معاد الرق والسبع فام
السابع الآ مدعى عسقى الرقى قبل سبه له والرقى لم يدعه فهل دعوى العبد شرط في العن العارض
(الجواب) نعم والعدد ادعى حربه الاصل سم العن العارض يسمع والسافص لا يمنع الصحة وفي حربه
الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعيان المنسدة تشترط الدعوى عند أى حقه وعندهما ليس بشرط
وأجمعوا على أن دعوى الامه ليس بشرط خلاصه من الفصل الحادى عشر في دعوى العن وفي الاسماء من
الدعوى يعمل السهاده حده بدون الدعوى في طلاق المرأة وعن الامه والوقف وهلال رمضان الى ان قال
ولانه سئل في عتق العبد بدون الدعوى خلافا لهما واحله واعلى قوله في الحره الاصله والمعبد لا اه
بجمله والمعبد لا أى لا مل السهاده على الصحيح كفى العماده يرى وقال الجوى بحج قوله والمعبد لا
(أقول) يعمل صاحب العماده عن ماوى رسم الدس ان الخلاف اعما هو في السهاده العامة على العن
من حجه المولى ولا خلاف انه اذا شهد انه حر الاصل اما يعمل بدون الدعوى لاهما سبهاده بحر به أمه دهمى
سهاده بحر به الفرح م يعمل عن صاحب المخط انه حكى في سرجه للجامع الصغير أن الصحيح اسراط الدعوى
في ذلك عند الامام كمال العن العارض وأن السافص لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة السهاده فيها اه وفي

في خمسة من الوجوه ثم مات
 لا يبقى له وراثه في كثير
 من الكتب وقد مضى
 غالب عليا بنا سواد قضاء
 القاضي اذا قضى بحرازه
 يجب كان من وراءه
 فصل في عهديه والتعاضد في
 مثل ربيع الخلاف بخلاف
 القضاء شيخ أم الولد فان
 الموصي على أنه لا يشهد
 والله أعلم (مثل) فيما اذا
 عزل مولانا السلطان فاضا
 أو باطرا على الوفاء أو
 مدرسا أو صاحب وطنه
 يعزل بالعزل هل يعزل
 بوصول العلم اليه أو بمجرد
 عزل السلطان له قبل وصول
 العلم اليه (احاب) يعزل
 عند وصول العلم اليه كما
 صرحوا به في عزل الوكيل
 والقاضي والموصي في
 مواضع متعددة فالوايثب
 العزل بالمسافهه أو بكاشه
 له كما بعزله أو بارساله
 رسولا عدلا أو بعزله حوا
 أو عيدا صعبا أو كبرا اذا
 قاله الرسول أو سأل السلطان
 لا يعزل عزله ولو احمره
 فصولي لادن من أحد سطري

الفصل

بالاحسان والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن بيته لاجل مصالحه ومصرور بأنه ادعى رجل ادى فاص دنا او عسا أو س أم الاسماء فارسل العامي له بمحض افعس عليه فلم يجد هـ لجل للعاصي ان يحرج امرأته واولاد من داره ويحتملها من غير طلب المدعي ذلك منه أو يطلبها بالحكم في ذلك (اجاب) ليس له ذلك لعدم وجوده مع الفعس لاجمال العذر ومع احتماله عسغ الاصرار به وسواء طاب المدعي ذلك
٧ هكذا ناص بالاصل

الله والاولى الى القاضي الزاهد راعي القضاة العدل الذي لا يورثه الا في الكرم والبر الذي عليه مسجود امامه وقيل في هذه
 الذي يطلب من القاضي ان يشرح امراته واولاده من داره ويحتملها لاجلها القاضي الى ذلك وهو في الحاشية فان تعذر على القاضي احتجازه
 كتب الى الوالي في احتجازه فان قال الوالي لا اطعمه وسال المذنب من القاضي سبيل الثبات والحكم عليه فالقاضي لا يجيبه الى ذلك الا ان ياتي
 شاهدين انه في ماله وكذا صرح في مجموعهم بزيادة بقلع الحيط والمثله كثيرة اليهود في كتب علماءنا من اجل السحر وانظم ان ثبت
 اشاعته فلا عذر اما اذا كان امساعه بعد فلا قابل به والحال فيه والله اعلم * (كتاب القاضي (٢٧) الى القاضي) * (سئل) هل لما ثبت

قاضي القدس بالرجل ان
 يكتب لثابت القاضي
 بدمشق السام نقل الشهادة
 ليحكم بها أم لا (أجاب)
 حيث ثبت أن السلطان
 نصره الله تعالى يفتو عن
 لقضائه الاستبانه ثبت صحة
 الكتاب بذلك اذ شرط كتاب
 القاضي من قاص مولد من
 قبل الامام كمال اقامه الجمع
 وعند القسوس بذلك
 كاتب ولانه النائب مسند
 لادن السلطان فوجد
 السرط قال في شرحه و
 الانصاري بحث كتابه قاضي
 ريسان الى قاضي مصر
 (اقول) الظاهر ان
 الخلاف بينهم في هذه المسئلة
 مبني على الخلاف في ان
 المصر هل هي مرط لبلاد
 العضاء ام لا فكونا على
 ظاهر الرواية انه سرط
 وعسر رواه النوادر انه
 ليس سرط وبه يعني كافي
 البراهين واء على هذا انه
 مقوله من قاضي ريسان
 الى قاضي مصر اوريسان
 اه على أنه في الحقيقة

الفصل السابع من الفصول لو أقام المذنب عليه بيعة أب المذنب آخر فسمى لي عمل في الكرم يكون دعي
 ويكون اقرار من المذنب انه ليس ملكه اه وفي العماد من السابح لو أقام المذنب عليه بيعة أب المذنب
 آخر فسمى لي عمل في الكرم يكون دعي فاعا يكون اقرار من المذنب انه ليس ملكه وكذا لو أقام به أب
 المذنب اسما فسمى هذه الدار أو أحد هذه الارض من ارضه يكون دعي اه وفي الدرر والمساقاة احاره معنى
 كالخراطة (سئل) فيما اذا كان يدينه عمر ومبلغ دراهم دس شرعى معلوم ولعمرو وبنيه بكر دس أنصار يريد
 زيدا أحد دس عمرو من بكر دس وكاله عن عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الحوار) نعم وفي الاصل لو
 أقام البيعة على مدون مدونه لا صل ولا تلك أحد الدس منه خلاصه من الفصل الرابع في دعوى الدس ومثله
 في البراري من الفصل المرفوع (سئل) في امر أقام عن أب وروح واس صغير منه دس الاب معها أمعه
 من أمعه ما دون ادن الروح وبلغ الامعة فهل يصح الاب حصه الروح والاس (الحوار) نعم والمثله في
 الخير به من الدعوى (سئل) في أحد الورثه اذا شهد عليه قبل قسمه البركه المسئلة على اعدان معلومه به
 بركه حصه من الارث وأسقطه وأراد منه بنيه الورثه مهاور بذلك مطا حصه من الارث فهل له ذلك
 (الحوار) الارث حبرى لا تسقط بالاسقاط وقد أقي به العلامة الرملي كما هو محروفي من ارضه من الارث فلا
 من الفصول وعبره فراجع ان سب (سئل) فيما اذا كان له دخل عند عمرو على سبيل الامانة ومال يريد
 لعمرو وأراد ان يخل فهل يكون الاتراء المرفوع صحيح (الحوار) الاتراء عن الاعيان لا يجوز كافي
 مسددر السر بعه من الصل ومثله في العهس ساني والعلاني والبراري به من الدعوى وقد حقه السر ساني في
 رساله تنصح الاحكام والبري في حاشية الاشهاد في القول في الدس وفي لساب الحكم من الفصل السادس في
 الادرار ما نصه وفي المدع الاتراء عن الاعيان لا يصح اه وعام اله وادفعه (سئل) في دار مسئلة على وب
 ومساكن وساحه سماو به لادريان ل يدفها سوب ولعمرو ومهايت واحد فهل يكون الساحة بينهما
 نصي (الحوار) نعم ودو سب من دار كدي سوب في حق صاحبها فهي بينهما نصي سو من دعوى
 الرحاس (اقول) وهذا خلاف السر اذا سار عواصفه فانه قدر الارض كافي السو برافعه ذكر
 الاراضي بكثر الحاحه السه فقدر بقدر الاراضي بخلاف الانبعاث بالساحه فانه لا يتخلف ما خلاف
 الاملاك كما روي الطراي كذا في شرح الكبرار يلقي والخاص انه اذا وقع اختلاف أصحاب الموب
 في ساحه الدار ولا يمتنع تقسم الساحة على عدد رؤسهم من كاله سب من ملك الدار يساوي من كاله منها
 عشر سوب مسالان انبعاث صاحب البت بالساحه كانبعاث صاحب العشرة فكثره سوب احدهما
 لا يسلم اسحقا في الساحة أكبر من الآخر خلاف ما لو اختلفوا في سوب الاراضي ولا يمتنع فانه يقسم
 السوب بينهم على قدر الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احصاح صاحب الاراضي المتعدد الى السوب أكبر
 من احصاح غيره فمقسم بينهم على قدر اراضهم فلما بالظاهر ان الظاهر ان كل أرض لها سوب تخصها
 والذي يظهر في معنى المصر انه ان هذا كله عدم ظهور الحال كالجو كاتب دار مسئلة على عشر

كاته كتب قاضي القدس الى قاضي دمشق كل فام مقام مسئلة كاحر حوا في بحث الاستبانه فظهر حوارا الكتاب من نائب القاضي
 المذكور الى نائب القاهي المروزي والله اعلم * (باب الحكم) * (سئل) في العيس اذا جعل سب وس وجهه يحكمين فاحلو سبمه
 ومض هل لهم أن يعرفوا به ما اذا اطلب ام لا (أجاب) نعم نص الحكم في مسئلة العيس لانه ليس يتعد ولا فودولاده على العاقلة ولهم
 أن يعرفوا بطلب الروح والله اعلم * (باب حلال المحاصر والسجلات) * (سئل) في محصر حاصله حصر فلان سمح المغاربه ود كر الحاكم
 أنه يساخر المغاربه بسبب المسخرة وان سمح المغاربه المد كور كان المحلة هاهه فلان وفلان بلاءه بهماهم والعصى ما بينهم ومصر نوه

المحصر في ما كتب من غير حضور الخصمين (٢٨) عظم العاصي وما جرى من ممان الامرار والاسكار من المدي عاصه أو السكول منه والحكم بالبينه
 المحصر في ما كتب من غير حضور الخصمين (٢٨) عظم العاصي وما جرى من ممان الامرار والاسكار من المدي عاصه أو السكول منه والحكم بالبينه
 المحصر في ما كتب من غير حضور الخصمين (٢٨) عظم العاصي وما جرى من ممان الامرار والاسكار من المدي عاصه أو السكول منه والحكم بالبينه

موجب مثلاً لو اقدم بها بيت واحد ولا حرسه وتمازعا في ساحتها جعل الساحة بينهما نصفين لتساويهما في
 الخلع كما قلنا فلو باع الا حرمه التسعة من تسعة حال لكل وحصل بينهما كان نصف الساحة للمدعي
 كان البايع مضمماً تسعة منهم وسبق النصف السري بالاول لانه قد ثبت ملكه لهذا المصنف قبل البيع
 فلا رول منه شيء تسعة سريه وكذا لو باع السري بالاول ما عيب البيت عن عشرين ولا مثلاً لا يقتل
 المهم الا ما كان يملكه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه المزارع كل واحد مائة من
 وربة تكون الساحة على قدر ارب كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي بهذا
 ما ظهر لي بهما ولم اراه مقولاً في محاول لكن العواقد بعدد ما لله تعالى أعلم (سئل) في المستأجر هل
 يصلح خصم في امان الملك المطلق في العين المساحرة أولاً (الجواب) لا يصلح خصم في ذلك لما في الثقة
 المستأجر لا ينتص خصم في امان الملك المطلق ولا في امان الاحاره عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه
 وقال في جامع الفصول المستأجر لا يكون خصم للمدعي الاحاره والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون الا
 على مالك العين بخلاف المسري لانه مالك العين اه وصححه السرخسي ومال الطواوسي والبردوي الى
 أن المسأجر الذي ينتص خصم للمسأجر الاول ما صححه السرخسي وهو موقوف طهر الدين كذا في شرح
 النظم الوهابي ومثل عن الصغري أن المسري لا يكون خصم للمسأجر والمرهين وبخالفه ما في الرازيه
 من قوله وفي رواية العامي آخر ما عاوى سلم تسمع دعوى المسأجر على المسري وان كان الا حرمه عا
 لان المسري يدعي الملك لنفسه فكان خصم لكل من يدعي حقه وكذا الرهن اذا أحده الراهن وما عا
 فانه من محاصم الساري وان عا الراهن لما قلنا اه لكن هل بعد ما توافق ما عن الصغري حيث قال
 وفي الدرر ناع من آخره افا دعي بالأن البائع كان آخره أو رهنه البيع لا يفسل حتى يحصر البايع
 فادحصر ووهن عليه الا قبل فليسا لعدالة وي مع ملخصاً من باب دفع الاحاره (أقول) والحاصل
 انه وقع الخلاف في سبب الاول أن المسأجر من عا هل يصلح خصم للمدعي عليه انه أسأجر العين من
 المالك قبله او اربها واسراها والباي أن المسري من عا هل يصلح خصم للمدعي عليه انه أسأجر
 العين او اربها من المالك قبل السراو سعي في الاول اعتمد عدم السماع لظهور عا وهي ان الدعوى
 لا تكون الا على مالك العين اي والمسأجر مالاً فعه ولا سيما وقد صححه السرخسي وسعي في البايع اعتمد
 السماع لان المسري يدعي الملك لنفسه وهذا امر عن جامع الفصولي ثم رأيت العلاني في الدرر المحار
 عا عن سرح الوهابي السري لا يفسل حتى يحصر عا (سئل) هل يسرط حصرة الراهن والمرهين في دعوى الرهن
 ام لا (الجواب) قد وقع في هذه المسألة اصطراط واحلاف حواي ساني جامع الفصولي يسرط
 وما في الخاتمة لا يسرط وعارها والوهن رخل عند اسان عا وسلم ثم ابرعه من يده بغير اديه وما عا
 وسلم ثم عا المرهين وادعي الرهن واراد ان يسرطه من المسري واقام البينة على الرهن فلبت بنيه وان
 كان الراهن عاوا واحداً من يد المسري وتسلم الى المرهين لما قلنا اه وقد نص السرخسي فاسم

المسدي على وجه رفع
 الاشهاد وأن الدعوى هما
 من المدعي وأن الامرار أو
 الاسكار أو السكول من
 المدعي عليه وأن الحكم
 بالنسبة فكيف سمي محصراً
 ولا طرف من اطراف
 القصة الحكيمه موجود
 فيه وقد قال ابن العرس في
 الفواكه الدرريه
 اطراف كل وجه حكمه
 سب يلوح بعدها الحق
 حكم ويحكم به وله وجه
 كرم له وحاكم وطريق
 فلا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم ما لله وما الله
 راجعون والله أعلم (سئل)
 سئل محصر كيف حاصله حصر
 فلان وذكر للمعاكم أن
 داره القلايه اهدم حدارها
 وسكسرت المنار بالي
 كانت مركبه عليه وطلب
 التمسك لاعاده المنار
 على الاسلوب حصل
 الوهوف على الحدار المهدم
 والمنار بال ثلاثة المركبه
 على الحدار المدكور فاد
 هو بالنسبة المسروحه فاد
 الخاصكم المدكور له

في
 بهما وداره وحطاطها واعاد المنار بال على الرفاق العرا لافد على الاسلوب العدم اذ ما يحصره اهدا حاصل
 المحصر فهل مجرد ذلك ينت قدم المنار بال وحواي سئل ما هي الرفاق العرا لافد أم لا وهل مجرد الادس من الحماكم المدكور حكم على
 اهل الرفاق بعينه سرعه بوجههم أو افرار أو سكول منهم بل مجرد بوجه حدارهم ومنار بال مسكسره مطروحه عليه ام لا (اجاب)
 لا بد بذلك فدم المنار بال وحواي سئل ما هي الرفاق المدكور مجرد الادس من غير سبب حق السبيل لاعتباره ولا لانه من هه
 بعوم على اهل الخله بوجههم أو افرارهم أو سكولهم عند طلب المنار كسار العصابا السرعه والحدار الحكيمه ولا لانه من هه رقه

بما هو مذهبهم ومبارك بسم الله تعالى ولا يفعل ذلك ويثبت كان هذا هو الكشف في هذه الصورة هو هو ووجهه سواء والله أعلم (سئل) في محله
 حاصله الذي راجع على حار وحدوث مبارك من كنه على طهقه حادته برى ما هو في الزمان المستر لنوطا لستوها فاحاط بانها كاتب قد عا
 على انوار هدمه وحديثه وأحدث على ظهره الطهقه وتعل المنار ب التي كانت قد عا على الانوار ووضعها على الطهقه وشهد له جماعة قد عا
 المنار ب التي كانت على الانوار مع نائب العاصي المدعي من المعروض له لكونها كانت قد عا على الانوار وأنها جاهل بالمع والاعاء كل
 مهم ما صادف محله السري المصوص عليه في كتب الخصة أم لا (أجاب) لم يصادف المصوص (٢٩) عليه في كتب الخصة بل هو مصاصم لنا

فيها قد صرح في الخلاصة
 ومنه في البرانية في كتاب
 الخيطان لو أراد أن يجعل
 برابا أطول من مبراه أو
 أعرض أو يسيل ماء سطح
 في ذلك المبراب ليس له ذلك
 وكذلك لو أراد أن يجعله من
 موضعه أو رفعه أو يسهله
 لم يكن له ذلك وفي الخاتمة
 ما هو صرح في معناه من ذلك
 وذلك لانه بصرف في المسرك
 بعد ادب السر بل هذا مع
 كون الماء كلما كان شاهقا
 كان أسد وفعوا أن بعدر ما
 فتسرع انساوه وكنبر
 انتشاره ويحمر من الارض
 ما لا يحمر المستهل فمعها
 سرعوا وليس له أن تسيل ماء
 طهقه الخاديه في الزمان
 المشرك ما جاع علما ا
 فها على سر كانه وان اب
 ورم مبارك الانوار لان
 سطح الانوار غير سطح
 الطهقه وقد علمت بصرح
 الفصل عدم حوار العقل
 فكل من المبع والانعالم
 صادف محله بل يصادم
 ما صرح به هو لاء الانطال
 وما بعد الحق الا الصلال وما

في المصحح على أن فاصحان من أهل البرحم لكن في فاصحان في فصل دعوى المبعول انه يشترط
 حصريه وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الحبر الزملي في فتاواه والله تعالى التوفيق
 (سئل) في أرض حار به في مبارك من مصرفها ووجه من فله من المبارك وواضعون السند علمها من
 قد عا الزمان لخصه المبارك المور والآن قام بمباري آخر برى الدعوى على ريدانها حار به في مبارك
 مدون ادب من السطاطان أخر الله تعالى أنصاره ولم يسأل له تصرف ولا وضع يد على ذلك أصلا فهل بقي عدم
 على قدمه وليس له الدعوى بذلك على ريد (الجواب) نعم اذا المبارك لا يكون خصما مدعي عليه أو مدعي
 هو على غيره لانه ليس له في عين الارض ملك ولا شبهة للتعسوع الدعوى عليه أولا كما في ذلك العلامة
 الخاوي والخبر الزملي وجهما الله تعالى (سئل) في رعم من به يده فطعه أرض عو حوب وراءه سلطانا
 ودفع سلطانا بصرف ما هو ومن فله من الرعيما لخصه الرعامه المرفومه قام باطروفت أهلى مدعي عليه أنها
 حار به في وقعه مدون ادب من السطاطان أخر الله تعالى أنصاره فهل والحاله هذه لا ينصب الرعم خصما في ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل له عمارات معلومه ما عاها في خصمه من روجه من معلوم فمات عنها وعن
 اس ادعي علم ما ربه من العمارات فاستب في وجهه السراء المور بالنسبة السريعة لى حاكم سري حكم
 بخصه السبع ومع المدعي المور من ذلك ثم قام الاس الاب يدعي انه اشترى العمارات المذكورة من والده
 فسل سرائها بغير سوابق فهل لا يعمل دعواه المور (الجواب) نعم لا يسمع في المحط وفي الشاوي
 ولو ادعى دارا شرعا من أنه ثم ادعاها مبرا أعنه يسمع ولو ادعى أولا نسب الارث ثم السراء لا تعمل وبنسب
 السافص كذا في الفصل السابع من العماديه وفي جامع الفصول من العاصري دارا شرعا من أنه ثم
 ادعاها ارامنه يسمع لا مكان بوقعه بان يقول اشترى من عو حوب عن اماته فوريه طاهر ولو ادعى أولا الارث
 ثم ادعى السراء لا يعمل للسافص ويعد بوقعه اه (سئل) فيما دنا بعدد العصافى لده ووقع حصومه
 من مداعس وكل منهما يطلب فاصا فهل الخاوي ذلك للمدعي عليه أم لا (الجواب) العروة في ذلك للمدعي
 عليه كما هو المعتمد من قول محمد رحمه الله تعالى فان طلب فاصا فاصا حتى ان طلبه كفى فادى البرماني
 وضاوي الخاوي والخبر الزملي وعنده أمي الشعا جعل فعال العروة لعاصي المدعي عليه على ما علمه
 القوي كتبه فصر به اسمعيل المقي فضاء السام ومن حطه المعهود عليه والمستله في البحر وسرح السور
 للعلاني من اول كتاب الدعوى وبصوره دعوى الخاوي سل هل الخبر للمدعي أم للمدعي عليه أحاب بعضهم
 ما الخبر للمدعي عليه وأجاب على ذلك السؤال السبع على المذهب في غايه الذي وقع عليه اذا كان فاصا
 في مصر كل منهما في محله على حده فوقع الحصومه من رجل أحدهما في محله والاخر في محله أخرى
 والعروة لعاصي محله المدعي عليه كتب لذلك السبع ماضوره فدأ طلق صاحب البراره أن القوي على
 أن الخبر للمدعي عليه ونصه في المصر فاصا ووقع الدعوى من رجل أحاد كل أن يذهب الى واحد
 منهما والعروة لعاصي المدعي عبد الباني وعند محمد لعاصي المدعي عليه وعليه القوي اه وعما به بعضهم

للصروالأن رال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في محصر من حاصله ما حصر ولا المولى الخاص على جانب من الوفاء القلاني ود كر
 لباست الحكم أنه أتم عليه سولسه ومض عليه وساول وطهقه منه وارسال ما نبي للمولى عليه الكسبر أو عدم يعرض المولى الكسبر ما حره
 معلومه دفعها له وهي عاومه وبذفعها لعلامه السري بضم المدفوع فامرء الحما كم يدفع ذلك ما بالاعلان المد كور بطر عاومه المحول
 ما على القره فدفعه أحوه بما الزام من الحما كم المد كور لكونه وكلا وكسلا عه في ذلك هذا حاصل ما في المحصر من فهل هو واقع موقعه
 السري المواقى لعواهد المذهب المحرر المرى أم لا (أجاب) ليس ماد كروا الحال هذه واقع موقعه السري ولا موافق لعواهد المذهب المحرر

المراد بالاجارة ان تكون الاجارة من المولى الكبير وقت صحة اذنة لكونها انكساراً لان كان الاول قد ثبت دعوى المدعى بالاجارة
 دفع الاجارة للمدعى في الة قد لا يقع اذنته وان كان الثاني قد ثبت اجارة المدعى بالاجارة في غير الصحة السابقة اجارة المثل
 لا ينبغي باجتماع اعتبار ان اقلها الباطل الكبير بالمصطفى في عقد الاجارة وحلها فلا بالتولى الخاص بطلان الاجارة بالاجارة المذمومة
 كانه كانه السابقونه بغير المولى الكبير كولو كبل عنه والعرض للموكل لا للموكل في بيع الاعيان والمنافع فبما الساخر بالدفع اليه باجتماع
 اعتبارا وقد اجعت المتون والشرع (٣) والفتاوى على ان الحرف فيما يشبهه كبل الى نفسه كالبسج والاجارة تتعلق بالو كبل

ولو كان في البلدة فاصان كل واحد منهما على حدة فوقع الخصومة بين رجلين احدثهما من محله
 والاخر من محله اخرى والمدعى يريد ان يخاصمه الى قاضي محله والاخر يرى ان ذلك يختلف فيما لو يثبت
 ويحمد والصحيح ان العزم ملك للمدعى عليه اه والله تعالى اعلم (اقول) قد بينا في كتاب القضاء صريحاً في هذه
 المسئلة بما حاصله ان المراد من قولهم فاصان كل واحد منهما على حدة انه قد امر كل منهما بالحكم على
 اهل محله فقط فهما العبرة للمدعى عليه اما اذا كان كل منهما مازوا بالحكم على كل من حضر عنده
 فيسعى العوييل على قول أبي يوسف من ان العبرة للمدعى الجاهل ما قدمه من اوجه (سئل) فيما اذا ادعى زيد
 على عمرو بان له دمه من اعداء من الدواهم فابكر عمر ودعواه ثم ان زيدا اثبت مدعاه وحكم الحاكم
 واخبر بدمه المروم ثم ادعى عمرو انك كاذب ومطل في دعواه فادعى انك امرت بقتل الذي
 بدمه عمر ويذكره والا ثابته اقراره المروم واسر داذ المبلغ المدعى كور بالوجه السري فهل له ذلك
 (الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى بالنسبة ثم قال المدعى كتب كاذبا فبما اذنت
 بطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المعصية به ليس ملكي لا يبطال القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن
 ملكي وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضروره في الحال ان يتناوله من الاصل بخلاف
 قوله لم يكن ملكي من العاشر من قضاء البارحاه من علي ول المدعى انما مطل في الدعوى او شهوى
 كدنه او ليس في علة شيء صح الدفع در من آخر الدعوى ومسله في العمدانه ادعى رجل مالا او عاقل
 المدعى عليه انك امرت في حال حواري اقرارك ان لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك وانك بذلك بالدمه سمع
 وتسد دفع دعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه نسب بعد الامرار لكن الاصل ان الموحد والمسقط اذا
 يعارضنا بجعل المسقط آخر الال السقوط يكون بعد الوحد سواء اتصل القضاء بالاول ولم يصل بمسألة
 من او اخر السابع (سئل) فيما اذا مات مدعى ورثه بالعين وحلف خصم من دار وصديق الورثة ان يبعه الدار
 لفلان وفلانه ثم ظهر وصي من مورثهم المروم اسرى بعه الدار من ورثه فلان وفلانه في حال صغر المصدف
 وانه حتى علمهم ذلك فهل يكون الساقص في محل الحفاء عفو ولا يجمع محبة الدعوى (الجواب) نعم اسرى
 دارا لانه الصغر من بعهه واسه على ذلك وكرا لا ولم يعلم بما صنع الابن ان الابن باع تلك الدار من رجل
 وسلبها له ثم ان الاس اسأخر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الابن فادعى الدار على المشتري الى المشتري
 في الدفع اليه مساقص لان الاستحار اعتراف ان الدار ليست ملك هذه المسئلة صارت وادفعه العويي وقد
 اختلفت احواله المص في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح دعوا وان نسب الساقص فيه الا ان هذا تناقض فيما
 طر به طريق الحفاء والساقص في مسله لا يجمع محبة الدعوى وماوى عطاء الله اصدى عن التارحاه ما اندوب
 بعد عا الدس لو برهن على اراء الدان والمطلعه بعد ادعاء بدل الخلع لو برهن على طلاق الروح فصل الخلع
 بفصل والخامع في الكل حفاء الحال وكذلك الورثة اذا فاسموا مع الموصي له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصي
 بصل لا بفراد الموصي بالرجوع ابروى عن التارحاه قال في الكرم الاستحقاق الساقص بجمع دعوى

فبما الساقص والمباخر
 ومنه من القس والاجر
 والرجوع عند الاستحقاق
 والخصومة في العيب وغير
 ذلك فكيف يصح الاجارة
 وقد اوصها الى من له ولانه
 فبما هاهنا ولا يثبت كون
 المدعى في المولى الكبير
 عاوقته بعينه لعدم تعيين
 الموقوف في اليهود وان عيب
 فبما يصح ما لم يقع
 طلبه عليه ومثل هذا لا يقع
 عن تصور بل عن محض
 مورو حفا كان المحضرا
 من هذه الصفة المسروحة فهما
 باطلان احصا اذ لا وجه
 للزمان والله اعلم (سئل)
 في صورته محضر مصدق
 السجل لمصلحة ببالدى
 مولد حلافه مولانا
 القاصى فلان تسهاده فلان
 اس فلان وفلان من فلان
 اللدس عرفهما القاصى
 وفصل سهادهم ما بعد
 البركة معهما لعلانه
 من فلان واهل اسحق في
 وبع وفصل حلالها لها
 فلان من فلان اسفل لها
 عن والدها فلانه من فلان

الواقع وان الحرمه المد كوره والده فلانه من فلان الواقع المروم مواسر عا وحكم فوجد ذلك حكما مسولا به بعد عدم الملك
 دعوى من فلان بوجه فلان من فلان مساسر المعصرة العلاءه المحله العلاءه الحارة في الوقف ومطالبة بمرس واحد من آخر المعصرة
 استحقاقه في الوقف واعترف المساسر بالاجر وأنها في دمه واسكاره استحقاق المدعى المد كور وسؤال وحوار اعداد سري في ذلك واعنه ار
 ما وحباء ماره سراع ذلك بعد اطلاع الحاكم المد كور على داف الوصف المد كور المصد في السجل فوجد بها اسم الحرمه المد كوره حده
 المدعى في ربيع وقف حده لانه الواقع المد كور اسفل ذلك عن والدها من الواقع فلما كان الحال على هذا الموال ونسب مصموم ذلك تسهاده

المستأجر الذي كورن أمر مستأجر المصرة يدفع الثمن المعروف من الأجرة المدعى المد كورن مثل ذلك المستأجر المد كورن أم لا
فرضنا جري ذلك في أربع كذا هل هذه الدعوى الصادرة على مستأجر المصرة المد كورن بحجة فكون المحضر المد كورن صحيحا أم لا فلا
يكون صحيحا وهل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفء التي هي خطوط مقوشة في السجل بعد رهان أم لا (أجاب) لا يصح الدعوى على مستأجر
المصرة ما جماع علماءنا وجههم الله تعالى لا سيما مع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسألة من مسائل محضة كتاب الدعوى وأطبقت التوزن
والسروج والعصاوى على أنه إذا أمر المدعى أن عليه مستأجر لا تسمع عليه الدعوى ولا (٣١) قبل الشهادة عليه لعدم صلاحه شخصيا

المالك لا الحر وهو السب والطلاق قال في الحر لا يساها على الخفاء فيعذر في التناقص لان السب ينسب إلى علي
العالى والطلاق والحرية يفرق بينهما الروح والمولى إلى أن قال وليس المراد حصر ما يعني فيه التناقص بل
المراد أنهما كانا مبنيا على الخفاء فانه يعني فيه التناقص من ذلك ما في الظاهر به اسرى دار الامه الصغير من
ذهب إلى آخر ما عديم (سئل) في حواشي مصنفه وفي ملصقة تار صها ان السبعات صاعها من ورثه انجسها
مع باطرها هذا تعويب انما لك موثرهم وناؤه والباطر يسكر فهل العول للباطر (الجواب) حيث كانت في
الارض ملصقة قال في قول الباطر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخبير الرمي عن هذه المسئلة بعوله لا شعبة
أن العول قول الباطر لا قول المساحر الخ ما عرفت في فوائده من الدعوى (سئل) بما حصله ان امرأه ادعت
على ورثه بطلانها فبأن لها بعدد حملها عشرة فاقام الورثه بدعي على انه حين طلقها جرى بينهما ورثه اراء عام
وأن كلامهما أمر بانه لم يولد له عند الا حرق مع العا ولسوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعيه أن ولد المرثور
أمر بعد ذلك الا راء والامراء بأن الخلى المدكورة هذه المدعيه على طرفي الامانه فهل يسمع هذه الدعوى
بعد الامراء المدكورة (الجواب) نعم يسمع قال في الاشياء من البرار به ان الا راء العام اعماع ادالم يقر بأن
العن للمدعي فاب أمر بعده ما العن للمدعي سلمها الله ولا تمتع الا راءه وبه حرم السر سلا في رساله يسمع
الاحكام في حكم الا راء العام (سئل) فيما اذا ادعى عمر وعذر معلوم من الخطه وعذر ذلك فبرهن
ر بدعي دعواه وصح له بذلك فبرهن عمر وعلى انه فصا ذلك فهل يعمل برهان عمر وعلى ذلك أم لا (الجواب)
نعم يعمل قال في النسو برور سرخه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعي عليه ما كان له على شيء فبرهن
المدعي على انه عليه ألف وبرهن المدعي عليه على القضاة أي الابعاء والاراء ولو بعد القضاء أي الحكم
بالمال فبرهان لا مكان التوفيق اه ادعى عليه سرخه أو فرصا أو ودعيه أو عار به أو قص مال بطر في
الوكاله فاسكر ثم اعرف وادعى الرد أحاب فاري الهداه اذا حدى هذه الصور من ادعى الرد لا يعمل الا
لا به ما لحود شرح عن أن يكون أمسا اه (سئل) في دى بدعي دارسا كن فيها بطر في الاحاره من ر بد
العاب ادعى عليه خارج أن الدار له مال مطلق فهل اذا برهن دوا السد أن ردا العا ب آخر هامة سدفع حصومه المدعي الا اذا
الخصومه ام لا (الجواب) نعم اذا برهن دوا السد أن ردا العا ب آخر هامة سدفع حصومه المدعي الا اذا
كان معروفا بالخل والنسبه شهره بمحمسه الدعوى والله تعالى أعلم قال دوا السد هذا السى أو دعيه فلا
العاب أو أعارسه أو آخريه أو رهينه أو عصمه منه وبرهن على ذلك ان دفع حصومه المدعي وقال ابو يوسف
رحمته الله فمن عرف بالخل لا سدفع به وبه لوحد ملق (سئل) فيما اذا برهن ر بدعي الرهن من عمرو
العائب ولم يعرف بالخل وعن الرهن فاعرف بالشهود يعرف العائب باسمه ونسبه فهل يدفع عنه خصومه
المدعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى رجل على آخر أنه اساحر منه سقه محقق مكن إلى السام
عاً كاه ومسر به ولم يعاول مع على آخرها وطالبه بماله وحجسه وعسر من فرسا آخره مسلها فاحاب به
اساحرها منه بماله وحجسه وعسر من فرسا ودفع له مهاجسه وسعين فرسا ودفع باده لرجل بدعي محمد اعا

فإنه لو كان له ما ذهب إليه الخالف في كل هذه الزعمات فكيف كانت تلك الدعوى وقوله ثم حشر رجلاً من السابقين وأقر أنه الذي بلغه ما
المنصور فلا وزن لما ظهر وليس الحاكم الشرعي إنما باع الدين الرطل عشرة أواق وهذا باطل كذا هو الأمر إن يمدد غيرهما أنهم ما يارهم ما
التعريض لم يعري من أين ظهر وتبين وهذا مال الشرع ولم يحرم الخالف قبلي بقصد رجحة الدعوى باتيان جميع شرائعها لا يسوغ له
الحكم بحلف المشتريين ما لم يحرم الخالف حسبما أطلق الحديث لانه مخالف الحديث السريفي اذا اختلف المتبايعان في الحلف أو زاد أو لم يكن في
الحديث دلالة على وجوب المعري مع مجرد حلف المدعي مع أنه محتمل الكذب مع أن علمه بما (٣٣) صرحوا ما لا يصح في مسأله الخلف

ما يثبت في المحضر كذا من ذلك ولا يشهد بالمدعى عليه في محضره ما يثبت في محضره كذا على مال السرقة كان آخر ما جرى به
كل حساب المدعى عليه من مال السرقة كذا في محضره ما يثبت في محضره كذا على مال السرقة كان آخر ما جرى به
وإنما يثبت في المحضر كذا من ذلك ولا يشهد بالمدعى عليه في محضره ما يثبت في محضره كذا على مال السرقة كان آخر ما جرى به
فجرش فالزم بذلك الزاماً من غير ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح حال من الخلل والفساد أم هو غير صحيح أو يحتاج إلى
ما فيه وأحمد وأحمد وأحمد وأحمد (٣٤) انصاح وفتح جواب (أجاب) حلل هذا المحضر أو صرح من أن يدكر ودل على المال المدعى به

الرابع ولو باع صبيعه ثم ادعى أمه أو وصيه عليه وعلى أولاده لا يسمع دعواه إلا بعد أن يثبت على السبع
أقراره وإن أراد تعجيل المدعى عليه له ذلك وإن أقام البينة على ذلك لعل ويسل لا يقبل وهو
أصوب وأحوط لأنه ما قام بالبينة أن الصبيعه وبني عليه يدعي فساد السبع وحمل البينة ولا يسمع للتناقض
ذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة رجل باع عبداً ثم ادعى أنه وقف أحلف المسامحة فيه والصحيح أنه
لا يسمع وقول الرابح وهو أصوب أي للبائع الصريح ما يسمع ثم دعوى الوفاء وقوله وأحوط لما في
سماعها من الأصرار بالناس باحتيال أهل الحسب والنجدة في بيع الوقف وأطهار النافع أنه ملك ثم إعطاه
عليه يدعواؤه الزامه بأخره لمدة وضع يده عليه ورعا يسمع من أصعاف عنه فيجب عدم قبول حسم المائدة
الفساد والله تعالى أعلم اهـ وأقضى فإرى الهداية فيما إذا باع داراً ثم ادعى أنه وقفها هل السبع أو وقفها
موزنه بأنه أحلف فيه قبل لا يسمع دعواه ولا يسمع له سافض في دعواه لأن سعة ذلك على أهم ملكه وله
بمعها ودعوى الوفاء ٣ منه أو من غيره سافض وقيل يسمع السنة لأن الوقف حق الله تعالى فلا يسترط فيه
الدعوى فتسمع البينة لأنها ليست بحسنة والله أعلم وأجاب الميراثي صاحب السور برهونه أحلف مسامحة
في ذلك قال بعضهم تعمل لأن الشهادة على الوقف معنوية من غير دعوى وهو المحذور في الخلاصة والبراه به
وبه ما حدوا عمداً في دفع العذر بأنه إن ادعى وقفاً غير مسجل لا يسمع وإن ادعى وقفاً محكوماً به ومعه عمل والله
أعلم وأجاب أن المسامحة خلاف في ذلك والمحذور العول (أقول) وانظر ما كتبناه على هذه المسئلة في أول
الكتاب الثاني من الوقف (سئل) في أمر أمهات عن روح وعن أخ وأحب شعبين وحلف تركه ثم مات
الروح عن أن أحلف مع ورثة الروح في مباح البيع الصالح للروح ولا يسمع لهم فالقول لمن من الميراث
(الجواب) إذا أحلف الروح في مباح البيع الصالح للروح فهو للروح ولله وما نصلى النساء فهو للمرأة
بمهما ما نصلى لها فهو للروح بيمينه وهذا قول الإمام الأعظم والهدام المتقدم السابق في حجة الإجماع
وعليه في ذلك إلا عمداً قال الإمام الاستحبابي والفتح قول أي حليفه رحمه الله تعالى وأعمده النسبي
والمحمدي وغيرهما وسب عليه أصحاب المذاهب الموصوفة للمذهب الصحيح المعنوي بالبرحمة وإدماها
الروحان فاحلف ورثتها فالقول قول ورثة الروح عند أي حصة وتخرجهم الله تعالى في الصالح له
ولهما لأن الوارث يقوم مقام المورث وصار كالورث إذا أحلفا بما بينهما من أحضان في حال قيام السكاح
ولو كان كذلك كان على ما ذكره فذلك لعدمهما كذا في لسان الحكم وإدعى بذلك العلامة الهمام
محرر مذهب العثمان الحر الرملي عليه رحمه الرحمن والله سبحانه المستعان (سئل) فيما إذا وكل
زيد النولي على وقف وكسلا في الدعوى على عمرو والمولى على وقف آخر وكل عمرو وكسلا آخر لا سماعها
في صراو كلاً من مجلس السرعة فبطلت دعواهما ما لوجه السرعة فامر بذلك أن يدعى عدم صحة
الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل يسمع ويستمع دعوى وكل المدعى على وكل المدعى عليه (الجواب) نعم
وليس في منع سماعها بطل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمه الله تعالى وادعى السبع

تقرر من أن مال السرقة في
يد السرقة أماته وأن النقد
يقضي في الأمانات والسرقات
والعصوب والمصارف وأن
قبض الأمانة لا يوجب عن
قبض الضمان وأن شهادة
الشاهد لا تقبل على
السبب لأعلى الحكم وإن
الشهادة المترتبة على
الدعوى العائدة فاسده
وأن الشهادة نسبت حساب
حرى من السداعين غير
صحيحة كالدعوى نسبت
ذلك لأن الحساب لا يصلح
سبباً لحوب المال كما هو
مصرح به في كتب من
المكتب فادع على أن مال
مسلسل سرقة أماته في يد السرقة
فلا يحلوا ما أن يكون مد
تصرف في ذواتهم السرقة
بسرقة الأعيان ودعواها
عنها أولاً لا تكون فإن كان
قد تصرف فيها لا يصلح
دعوى عنها بعده لأنه قد
صرفها ما هو ما دون له به
من قبل سرقة فكيف
يصح دعوى عنها وإن لم
يكن قد تصرف فيها فهي
أمانة في يده والواجب ردّها

بعدمها إن ساءل السرقة فكيف يصح الدعوى بها والشهاد عليها ما هي ذمته وقوله بانه صرح خطه في داخل ربي استعمل
بب المدعى وما ساءل ما يسمع فساداً فاصد ذلك من رأس المال الذي سلمه وبأخره كذا فاولا الأمانة لا تحوز المعاصصة بها وبأداء صها
لا يوجب عن قصص عن المدعى السامع في ذمته المدعى كما هو معروف مسطور وفي غالب كتب المذهب مسطور ولا يسمع المدعى عن غيره من الواجب
فيها ردّها نعم احتج قال بعض أعيان المدعى في مثل ذلك أن يطالب المدعى عليه أولاً بأحصار المال الذي ادعى مدعى المدعى عليها كسائر
بقوله منه أو من غيره مدعى بالوقف لا بدعوى أي دعوا أهم وقوفه من جهة أو من جهة غيره سافض اهـ منه

الكتاب والجمهور على حكم الترمذي ما وجدوا في الأصل من الأصول الساتية وإن كانت المسدودة محتملة على رأس وأن كانت الساتية
أما السيل من قديم الزمان شهادة شهره معه مفعولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرياس وأبى ذلك بغير المأخذ وبكيفية التصرف فيه
كأن كرايتلا فهل هذا المحضر صحيح مع عدمه شرعاً أم لا (أجاب) هذا المحضر فمطل من وجوده مع عدمه ما أتى به كرفيه الخارج من
دي اليد وذكر ذلك لا بد منه كما صرح (٢٨) في الأشهاد والنظائر أجمعين سكتكث ومها فوله وما الثابت عوجب حقه سابقه وانما قد

كلامه كعادته مفرغ ومثله
الحجة لا تقوم ومثله قوله
الشاهد له ذلك كتاب الوقف
التورخ المصل السفيد على
العداد وكان الوقف حطى
كاعد وقد صوا على أن
الحط لا يعمل به فلا يعمل
بما وب الوقف الذي عليه
حطوط العصابة للمصنفين
لأن العاصي لا يقضى إلا
ما حقه وهي البينة أو الأقرار
أو السكول وأنت على نعم
أبه إذا لم تعلم والبدن
الخارج فالعاصي لا يدري
المدعى من المدعى عليه وإذا
لم يعلم ذلك لا يدري البينة
على من مسمما ودعوى
الوقف كدعوى الملك
كما صرح به في جامع الفصول
وعبره وصرح في الخبر
مواضع معتدده أنه لا يعمل
بالسناد الواقعة في رماسا
لعدم استيفائها السراط
الحكمة وهي كونه أحادية
وقع فيها راع من حصم على
حصم واستوفيت أطرافها
النسب إلى نص عليها
العرص في الفواكه المدونة
قوله

اطراف كل قصه حكمه * سب ايوخ بعد هذا الحق حكم ومحكومه وله وعكوم عليه وحكم وطريق القاضي
ومهاد عوى الو كلى على مصطفى بان محمد بن محمود فلاح الخديس أزال الفاصل بينهما بعد طريق سري وان بان احداهما موجود
وهو الا تم مسدود وان احد افسدى الباطر الذى هو الموكل يعارض الموكلين فليس سري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فان
كان كذلك فكيف يصح قوله في آخر واي دال بعد الباطر وان كان داند كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو صادر عن غير فعل ومن
حينس الوجه الذى قوله فيه وان را ابراهيم ايضا كتاب الوقف من السجل فوجدته كذا وكذا وليس الموجوده سوى خط وى ورا لى من

في الشرع في شيء أو منقاد له فذلك انكشاف البين والامور ما كشف ليس له طلب الدلالة لها كما ولا يصح الحكم منه ومنه قوله في خصم
الراحم والحرمة فلا تفرأ عنها فلا تفرأ وان الباب للوجود الآن بحسبه في ما في هذا بالهديان أشبه اذا لم يدر كونه وقب فلا تفرأ على الجهة
الغالب لا كون الباب للحسبه كما لا يحق وهذه الايام لا هم أن تكون الماء ولا وقع وان كانت للاختصاص فهو غير المدعى ومثله قوله وان
الحد المتعارف عنه الذي هو سر في حسبه في ما في سر في حسبه السارده كان حدا فاصلا بين الحيفين بالعرب من الاصول الى آخره اذهني
شهادة ما به حدا فاصل فلا اسباب منه ولا نبي للمدعى هذا مع كون العرب مجهول المعدل وقوله وان (٣٩) باب الحسبه السارده ازيل شهادة

بارالسه لاسى مما ساد عنه
 المدعى وقوله ثم وصى الحاكم
 المدكور الطاهر ان مراده
 به الكشف المدكور
 بدلاله وقوله بعدده وعاد
 الحاكم الكشف واخرج
 الحاكم الموما اليه في وجه
 المدعى المدكور من
 احبارا مرعا حكا له حال
 لاسم على المدعى بحال وقوله
 وحضر من يدى الحاكم
 الحاج سري الدين س اراهيم
 وسعد على وجهه ما بان
 الحد الفاصل بين المجلسين
 الحدار الذي كان بالمجلس
 بالعرب من الاصول وان
 البان المسدود لحينه
 حراس وان باب السار به
 اوله السبل من قدم الزمان
 سهاد سرعه لاسب كذلك
 اذ لا يعلو لها بالمسارعه فيه
 وهو كونه حار باي وصف
 فلا س فلا على الحفه
 الفاصله لى سهاد مانه
 الفاصل بين الحنه بين هسى
 آحينه عن المسارعه فيه كما
 لا يحق على دفعه الى غير
 ذلك من وحو الخلل الى

القاصي اه وفي الخلاصة فان مسبب الضرورة يعني بان الرأي الى القاصي فلو عطفه القاصي بالطلاق
 فيسكن وصفي بالمبال لا يبعد فضاؤه اه فالحصن من هذا كله ان القاصي ان يحاطه بالطلاق والعناق عند
 الخاج الخصم وانه يعني بخوار ذلك ان مسبب الضرورة ولكن ليس له ان يعصى بالسكول عساه ولو عصى به
 لا يبعد فضاؤه وعن هذا قال صاحب العنايه ولكنهم قالوا ان سبيل عن العنن به لا يعصى عليه بالسكول لانه
 سبيل عما هو مهمي عساه سرعا ولو عصى به لم يبعد فضاؤه اه لكن فيه اسكال لان فائده الخلف العشاء
 بالسكول فاذا لم يحتر العشاء بالسكول عباد كركف يحوز الخلف به ولعله مفرع على قول الاكبر من انه
 لا يخلف مـ بما اذا اعتار بسكوله واما من قال بالخلف مـ ما يعتبر بسكوله ويعصى به لان الخلف مـ بما
 يعصد لئلا يحوز الم بعض بالسكول فلا ينبغي الاشغال به وكلام العشاء فصلان العلماء العظام نصان
 عن اللعوك اسرار لدالي في الحر والمخ اه (سئل) فيما اذا بطل المولى لعراس الوفاء والتمه واعادته
 والدعوى الصحيحة والسفاهة المستعمه بالحاذيه السرعة بوجهه السري في وجهه المولى ومصب مدهم
 بعدها ادعى وكل عن المولى المربور على ردانه بطل العراس المار كوز بعينه بعدما بطل فله كما تقدم وبعد
 انفصال الدعوى بالطريق السري فكيف الحكم (الحواب) ينكر بالطلوع والنسب به بعد ثبوت فاعه
 واعادته أولا مستحيل وقد صرح في الحر ان من شروط الدعوى كون المدعي مما يحتمل الثبوت بدعوى
 ما مستحيل ووجوده باطل اه والدعوى متى فصلت بالوجه السري لا ينقص ولا ينعاد كما صرح بذلك في
 كتب علمائنا رحمهم الله تعالى (سئل) فيما اذا كان له بدميلع دس معلوم من الدراهم بدمه غير ودهم قد
 السفر وله وجه فاذن لعمره وان يدفع لهما من الدس ما يحتمل من المصنوع وسافر يدفع غير ولها سأم من الدس
 ثم حصر ردوا دعي عمرو دفع قدر معلوم من الدس وكذب ردوا الزوجه في ذلك واعبر فان وصول قدر دون
 ما دعيه عمرو وهل لا يعمل قول غير والاسنه (الحواب) نعم لا يعمل الا بدهم ب كان المال دسائي دمه
 والله اعلم المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذباه فان كاتب امانه فالحول له وان كان صمويا كالعصب والدس
 لا كما في صاوي فاري الهدا به ومن الباني ما اذا ادن الموح للمساحر بالدعوى من الاخر فلا ينسب اليه
 من امانات الاسماء (سئل) في الدعوى اذا فصلت مره بالوجه السري مستوفيه سرا طها السره فهل
 لا ينقص ولا ينعاد (الحواب) نعم لا تنقص ولا ينعاد (اقول) لس هذا على اطلاقه بل هذا حسب لم رد
 المدعي على ما صدر منه أولا أمالو حاء دفع صحح أو حاء منه بعد عه فاهمنا سمع دعواه كما أوضحه العلامة
 الحر الزملي في أو احر كتاب الدعوى من فباواه حسب قال في حواب سوال ما نصه سطر في دعوى المدعي ان
 كان اى ما مع دفع أقام عليه بنيه سمع و يعمل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من المعرض له لعدم بنيه
 فامب منه على حصمه سم اى ما سمع وان لم تكن كذلك لا سمع دعواه ب لم رد على ما صدر منه والا وهو
 معصود العلماء في قولهم لا ينسب الدعوى فال مساحي كتهم كالدحره وعبرها كما نص
 الدفع بصم دفع الدفع وكذا بصم دفع دفع الدفع وما زاد عليه بصم وهو المحار وكما نصم قبل اقامه البنيه بصم

هي اظهر من أن يدكر وما رى هذا المحصر الا محصر هدايا من غير يعقل على الناس والله اعلم * (كتاب الشهادات) * (سئل) فما اذا شهد السهو ود على رجل بالخروج المحر دهل يعقل مهم على سئل الشهادة السريعة أم لا يعقل (اجاب) لا بل مهم على سئل الشهادة السريعة كما في به سماع الاسلام ان السهو د العمادى رحمه الله تعالى وانعم بما في والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع دابة وسلمها للمسرى ثم ادعاهما انسان وسهله البائع وقال نعم مالا أمالك وهي لهذا المدعى هل يعقل شهادته والحال هدا أم لا (اجاب) لا بل شاهد البائع يكون المسمع ملك المدعى كفى التراز به والحائس به غيرهما فلا ينصب الى قوله نعم مالا امالك وعلى مدعى الدابة له والله اعلم (سئل) في

الشاهد القوي على عدم صحة ما لا يجرى في قول الشاهد من لا يجرى في القاضي السوال عن عدالة السراة لا يجرى
 على الحكم لا (أجاب) شهادة الواحد كالتعميم وإن كانت الشهادة فلا بد من العدول لا يقتصر الحكم على ظاهر عدالة المسلم بل لا بد
 أن يسأل عنها سراة ولا يتيسر في جميع الحقوق وسائر الخواص بل من الحكم أول ما يجرى على ما عليه القنوي لأن الزمان زمان الفساد والله أعلم
 (سئل) في شهادة السراة بتركه ما لا يجرى في قول الشاهد من لا يجرى في القاضي السوال عن عدالة السراة لا يجرى
 (أجاب) نعم المصنف شهادة السراة بتركه ما لا يجرى في قول الشاهد من لا يجرى في القاضي السوال عن عدالة السراة لا يجرى

بعد ما كان يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الدحيه برهن الخارج على سماع حكمه ثم برهن
 ذو اليد على الشك في حكمه به اهـ فإذا كان هذا في شبهة ولها اعتبار وحكمها يوسع بعد هذا دعوى
 المحكوم عليه وبطلان القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل شبهة ذي اليد فيما ألحق بالماء المطلق وأن حكم
 القاضي به بظاهر اليد المعينة له عن الشك في كسبه بيمينه غير مبنية لأن دعواه على اليد ولا حاجة للحكم به إذا
 القضاء للمدعي عليه بعد عدم بطلان الخارج ومما تركه لا قضاء استعجاب فيقول أن أعاد الخصم الدعوى ولا
 يستعمل دعواه الأولى لا تمنع دعواه الأولى حيث لم يجرى شبهة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أو لا لعدم
 إتمامها أي في تكرار بعض منه وقد منع مما سبق فلا يلتزم به ولا يسمع منه أصلا اهـ كلام الحر
 الرمي رحمه الله تعالى وفي البرازية انقضى عليه لا يسمع دعواه بعد جبهه الأمان برهن على ابطال القضاء
 ما أتى ذار الأثر برهن وصفي ثم أتى المصنف عليه الشراء من مورث المدعي أو ادعى الخارج الشراء
 من فلان برهن المدعي عليه على شرائه من فلان أو من المدعي ٢ فله أو يقضي عليه بالاداء فيرهن على
 ساجها عنه اهـ وهذا أيضا أن قولهم يصح الدفع بعد الحكم مبيد إذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي
 بعيدا أيضا إذا لم تكن التوقيف لما في جامع المصنوع من فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم
 في بعض المواضع لا يعمل نحو أن برهن بعد الحكم أن المدعي أقر قسلا الدعوى أنه لا حق له في الدار
 لا تبطل الحكم لحوار التوقف بان سراجها فلم يملكه في ذلك الزمان ثم صحت مسده الخراج وقت الحكم
 فملكه فلما أحصل هذا لم تبطل الحكم الخارج بسبب ولو برهن فصل الحكم يصل ولا يحكم إذا الشك بدفع
 الحكم ولا رفعه اهـ لكن سعى أن يكون هذا مبيعا على القول بان أمكان التوقيف كاف أم على
 القول بأنه لا بد من التوقف بالفعل فلا يستدع كرو وهدد كروا القول في مسائل السافص
 والذي أحساره في جامع المصنوع وقال به الأصوب عسدي وأمره في نور العيس اهـ ان كان السافص
 طاهرا والتوقف حيا لا يكفي أمكان التوقف ولا يكفي الامكان ثم أتدع مسئلة في الجامع وهي لو أقر أنه
 له ملك فادعوا ملكه السراة منهم برهن على الشراء منه فلا يرفع فصل لا مكان التوقف بان يشتر به
 بعد اقراره ولا بد منه على العبد منهم بهذا الملك للحال اهـ وأعلم أنهم قد كروا في محصة الدعوى أن
 الخارج لو ادعى الملك المطلق على ذي الدوم بدع والندان فلا بالعائب أو دعه عنه أو ادعى ولكن لم يجرى
 حتى وصي للخارج لم يسمع دعوى ذي اليد بعد ذلك لا بداع ولا برهانه عليه قال في الخراج هذا محال
 لغواهم ان الدفع بعد الحكم صحيح إلا ان يخص من الكافي اهـ وأجاب في نور العيس بان هذا الموضع لعلة
 مبنى على معاني المحار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وعامة دعواه على الحر فاعلم هذه القوائد
 القرائد (سئل) فيما إذا كان على رجل امة فصل الله من أجد وطبقة في وقف ومسد اسمها في راعه الوطبة
 السند أجد من أجد فادعى فصل الله المروور على مولى الوطبة وانكرها راعا له وهذا مبي في البراءة
 السند أجد فهي لرجل آخر فصل الله بان له اسمي احدهما السند أجدو الثاني فصل الله ويرد

في المستند هي مقولة كما
 هو مذهب المولى والنسب
 والقنوي والله أعلم (سئل)
 في شهادة وقعت مخالفة
 للدعوى ثم أعيدت الدعوى
 والشهادة على وقتها هل
 تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل
 قال في الخبر والبرازية لو
 وقعت المخالفين الدعوى
 والشهادة ثم أعادوا الدعوى
 والشهادة وانقضت قبل والله
 أعلم (سئل) في رجل من
 أعوان حكام ساسرمانتا
 هل تفصل شهادته أم لا
 فكونه لا يصدق عن الخراج
 ولا يباين أن اكتسب
 المال (أجاب) لا يعمل
 شهادته والرجال هذه والله
 أعلم (سئل) في شهادة
 مشاح البلاد هل نه ل أم لا
 (أجاب) لا نه ل وقد صرح
 في الخبر عار بالفتح العذر
 ان سهادتهم وشهادة
 المعرفين في المال والعرفاء
 في جميع الأصناف وصحان
 الخواص لا يعمل (وأقول)
 لا سأل أنهم وسعة مردودون
 الشهادة لما شاهدو برى
 من احوالهم مما لا تكاد

وصف والله أعلم (سئل) في سهادته مساح العري وحباه الخلاب والعرفاء هل هي مقولة أم لا (أجاب) هي غير مقولة كما
 صرح به في الخبر عار بالفتح العذر والله أعلم (سئل) في شهادة الذرور وعلى المسلمين (أجاب) لا يعمل ادهم كما هو بلا حكار وقد أتى بعض
 العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا يعمل داخلكهم ولا ماضي كهم كالحوس بل هم سرهم من أصحاب ما هل عهم والله أعلم (سئل) في رجل برزح
 سابعه من ولها وعد علمها عددا راعا ودفع صداها عمامه فلما أراد التحول لم ادعى رجل امة صالح بأنه عد على الال المد كوره
 قوله فله معنى يسراه اهـ منه قوله على العبد منهم أي الذي لم يورج اهـ منه

هذا قبل هذا وأقام بينه وكتب بذلك بخطي فامني الزمالة والشفقة بالذكورة وبحث عن شهادتهم غير أنكم حصصه جمع من المسلمين
وغيرهم حتى أذينا في شهادته سافهل حيث رجوعوا عن الشهادة وطهر كدبهم تكون المرأة الرجل الذي عقد عليه وادع الصدقات وبنهض
الملك لأنه لم يصادف محلا لم كمال الحال (أجاب) لأنه من حكم الحاكم رجوع الشهود ويلمهم التبرير والجرأة عليهم في اليوم الشهود
وشروط الرجوع عن الشهادة الذي تبرع عليه أحكام الرجوع أن تكون عند فاض فلا اعتبار به عدية ولو كان الغير شرطاً والتبرير
لازم لهم على كل حال لا تركابهم المعصية وهي موعدة التبرير بولاء على الرجوع المشهود (٤١) له لعدم سران رجوعهم عليه والله

الثاني ما دعا به عليه السريه فهل له ذلك ويجوز تعدد الاسماء (الاجواب) نعم له ذلك ويجوز تعدد الاسماء
شرعا وعرفا قال في المتنازع عليه في الخامس عشر من الدعوى اعطى الاسم لانه لا يصح لغيره ان يكون له اسم
وفي صورته السائل عن الفتاوى الرشديه ادعى علي رجل هو محمد بن علي بن عبد الله بن طهر بن اسم جدته اجد
لا يعطى الدعوى لغيره ان يكون لغيره اسمان وفي البراءة في السادس عشر من الاستحقاق اسرى حازه
اسمها حرة الذرة واستحققت بذلك الاسم وعند اعادة التسري الرجوع بالثمن قال استحققت مني حازة بها
قضية الباب نص الدعوى ان قال استحققت علي الحازة التي اسرى بها مني والاعطى في الاسم لانه لا يعطى
الدعوى بعد ما عرفت بذلك التعريف ولانه يجوز ان لها اسمين اه فحصل ان له اسمين أو ان اسمه اجد
وله فصل الله والله أعلم وفي الخبرية من العسر والحرج سئل في رجل يدعوه الناس محمد بن علي والجميع
محمد وعلمه تبارعوا به سلطانا وبالمكسوف فيها اسمها الجميع محمد لا محمد بن علي لوجوب ذلك في تبارعه أم لا
الاجواب لا لوجوب ذلك في تعدد الاسماء حاشا ترسوا عروفا والمسمى واحدا فاداني معصية مسدودا كما في اسماء
الامر ما هو نافذ ولا يسد ذلك عمل ذلك في السريه لان العرض هو العلم وهو حاصل بأحد الاسمين كما هو
ظاهر (سئل) فيما اذا كان لزيد العائنه دار من هويه من قبله عند عمر بن زيد بن سري باني لعمر بن زيد بن
مسعود الدار بن معاوية فبعضه الميراث عن دسه هو عن مملها بعد ثوب الدار والرهن المد كور بن الذي فاض
شافعي حكم بغيره السبع وأحارده مواجعا مذهبه مسسوقا شرعا فلهما أثنى معص سافعي بغيره السبع والثبوت ثم
باع الميراث في الدار من بكره وتصرف بكره بالدار منه بن مدعي خمس عشرة سنة حتى ما بر يدعي ان عارض بكره
في المدح وبراءة معص الذي حاكم حتى مع الاس من معارضه بكره في الدار وكتب بكل من السبع والسبوت
والمعصه ومضامده والا آثم فام الاس معارضه بكره في المدح بدون وجه شرعي فهل يجمع الاس من
المعارضه في ذلك (الاجواب) نعم حسب الحال ماد كرم (سئل) في عمار معلوم حارفي حقه ووفى بالمولود علي
الوفى واصعور بندهم عليه ومضامون فله حقه ووفى التمس منه بن مدعي أن يعين سه بلامعارض لهم في
ذلك ولا في شيء منه فادعي مولوي ووفى برأ حرم علي وكل الوفاء الاول الذي باني بحكمه عماران العمار
المد كور في الوفاء الا حرم وحكم باني المحكمه لهما الوفاء الا حرم بالعمار المر نور سهادة بنه سهاد
علي خلاف المشهور والنوا من كون العمار حارفي حقه الوفاء الاول ويعذر بالمد المر نوره بنصره
المدعي بالعمار مدته أربع سنين ثم ادعى وكيل سري عن مولوي الوفاء الاول الذي باني فاضى العضاء علي
مولوي الوفاء الا حرم بالالحكم المر نور صدر سهادة السته علي خلاف المشهور والنوا وأن الدعوى بعد
من ور المد المر نور بلامانع عسر مسرعه أو ما بدعوا المر نوره ومع نائب فاضى العضاء المولى المر نور
وحقه ووفى من معارضه الوفاء الاول في العمار المد كور وحكمه لهما الوفاء الاول مسسوقا شرعا
وكتب به حقه سرعه فهل يعمل بمضمون ما عدسونه بالوجه السري (الاجواب) نعم لان الدعوى لا تسمع
بعد ثلاث ولا في سه كما صرح به في البحر عن المسبوط ولان المسبه علي خلاف المشهور والنوا لا تسمع

أو يولد وليس بها شيء ليس من الأسماء التي تحمل بالزواج فقط من العدة التي تصحها الدعوى كالتقوى والبر والحياء فان العدة
 قول شهادته اذا كان عدلا وبالله الحاسون والدلائل والعمامة على قول شهادة الإعراف والقروى اذا كان عدلا اه فان العدة للعدا
 وهذا الذي يجب أن يقول عليه يعني به فانه يرى كثيرا من أرباب الصاعبات الدنسة عندهم من الدس والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوهم
 وأصحاب المناصب ودوى المراتب قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاهم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على جسد من طاعة
 وبين الشهود نصف طاهر منهم أناروا (٤٣) فيه ذهب فيها النطق وامهم سلوا حرم سسد ما الخليل عليه الصلاة والسلام للادب

وطهر واحد بالبار ودونهم
 فانوا صوابا في المدونة وان
 فصدعهم جميعا في العصابة
 وانهم من المدينة هل
 قيل شهادتهم أم لا (أجاب)
 لا يقبل هذه الشهادة
 قولها شيء على الدعوى
 الصبي هو أي هي بها وعلى
 تقديره فالتعصب موجب
 لردّها وعدم سماعها في
 الخلاصة والبراه من أدب
 القامى أصل الشهادة
 لا يعمل عند التعصب
 والخروج أولى في الحرم
 الشهادة وعلى هذا كل
 معص لا يعمل سهادته
 وفي معنى الأحكام من مواع
 قول الشهادة فالوجه
 العصبية وهو أن بعض
 الرجل الرجل لانه من بي
 فلا أن ومن مسئلة كذا
 والوجه في لك طاهر وهو
 أن يكال المحرم في الحديث
 ليس مناس دعا إلى عصية
 أو فالي عصية وهو موجب
 للعصق ولا شهادة لم يكنه
 والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى على آخر أنه

ولا يقبل (سئل) فيما اذا كان لدا سحقا معلوم في وقف أهلي فبات لا عن تركه وله ولد من
 الاستحقاق أنه بشرط الواقع مقام عمو ويدي ديثاله بدت بدو تكلف ولده دفعه من السحقا
 استحقاقه بعد موت أبيه فهل لا يلزم الإيد ذلك (الحواب) نعم لا يلزمه ذلك (سئل) فيما اذا كان لدا
 خصه معلوم في طاحونه أو ناعن أبيهم سماعها عنهم بدون وصاية عليهم ولا وجه شرعي من يذو تصرف فيها
 ويد واستتري منفعها مائة حتى بلغ الاتمام وتسدون ويردون الدعوى مع أعلى المشتري ووقع بدعها
 ومطالبة باخرة مثلها في المدة المرورة بعد ثوب ماد كثر بالوجه السري فهل يسوق عنهم ذلك (الحواب) نعم
 (سئل) في طاحونه مشر كه من جهات وقف ومري حارتي في واحد آخر من وقصر فها بالوجه السري
 قامب الاثن امرأه وصح على أولادها الا نام تكلف الا حوس ولا وجه شرعي دفع مبلغ من المراهم لخصه
 الا نام وسمي ذلك رسم بارعة أم سسد الا نام بمارا بموجب راءة محررة واحدة في معلوم في كل سنة
 يسموه رسم من أرباب أما كن ومرسوم من جهة الاما كن اسم الطاحونه المرورة وأن الا نام سحقوق
 المبلغ لسمارهم رسم على الطاحونه والحال انه لم يسبق للاحوس ولا لهما واحد فها فها دفع سئ
 للمرا ولا ولد أولادها ولا يعرف من السماريين الساعين عليه فهل ليس لها ذلك (الحواب) نعم ليس لها
 مطالبة الا حوس بذلك والمساخر ليس بحصص لسماع هذه الدعوى فلا يسمع دعواها علم بذلك والله أعلم
 (سئل) فيما اذا قال المدعى لى به ما سعى المصرمه سمر وطلب من خصمه فهل يتلف ويعمل المنسبة اذا
 حصر (الحواب) نعم (سئل) في امرأه دحبال الجمام ثم حرج منه وادعت على الجمامة انها كانت
 دفع لها قبل دخولها رارا والجمامة تسكر ذلك وكلف المرأه انساب دعواها بالوجه السري فهل يكلف
 الى ذلك ولا يعرف محرر دعواها (الحواب) نعم (سئل) في امرأه مات عن روح وبنت وأب وأم
 وخطب تركه اعها الروح بحصور الاب والام بن من قصه فقامب الام يدعي ان لها في البر كه أمه معه
 دفعها لخاص المحرم على سئل العار به والام قصره والعرف في يادهم لم يشرك ولها منه عاذله على ذلك
 و رعم الروح أن سكوتها من السع رصامها مانع من دعوى العار به فهل له لسمها ولا عرف رعم الروح
 (الحواب) نعم يعمل منها دعوى العار به ووجهها السري حسب كان الحال ماد كروا أما سكوتها من
 السع فلا يكون رصا في الاسماء من فاعده لا ينسب الى ساك قول ولورأى المال رخلا مع ماعه
 وهو حاضر ساك لا يكون رصاعدا (سئل) فيما اذا كان لدا لعا بدس بدمه عمو وقام بكر تكلف
 عمو دفع الدس المرورة بدون وكالة عن العا ولا حواله ولا وجه سري راعما ان له دسا على العا وبأن
 له احده واسد ماعه من دسه الذي بدمه عمو فهل ليس لمكر ذلك (الحواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في جماعة
 أقروا على أنفسهم بمال لردوا شهدوا بذلك بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال فرص و بعضه ما
 عليهم وأقاموا نية على ذلك فهل يسمع دعواهم ويعمل بينهم (الحواب) نعم يسمع دعواهم فالي
 السو رافر عمال في صلوا شهدوا علمه م ادعى أن بعض هذا المال فرص و بعضه ماعا فان أقام على ذلك

و عسر من فرسا ولب فرس
 فاكتر المدعى على ما في سهاد من شهد احدهما بلانه وبلا من فرسا وسهد الآخر بلانه وعسر من فرسا هل ل سهادهما
 مع المحالقة المذكور ام لا لاسم مع اطلاق المدعى والساهد من العروس مع وعها (أجاب) لا عمل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 فيما اذا شهد ساهد على طام لا حرا حدماله وسهد المسهود له لساهده عمله هل يعمل سهادته وان كانا من فر به واحد أو وحده واحد
 يعمل سهادته بعض فافله اعص على قطاع الطر بن أم لا (أجاب) نعم ل سهادته ولا يسمع من ذلك سهادته الا حله او لا بها في العلماءوه
 مرادف النون والسرو ح والفتاوى على ذلك قال في الهداية واداسهد رخلا لرحا بن على مبدس الف درهم وسهد الآخر الاولين عبا

الشهادتين هما شهادة على ما في الكتاب وما في الأنبياء والشرايع في مسأله النون في طرف الدليل والزام الحاشي في دين الحب قصار
 في أعين هذا الفر يقاب في حال حياته وفي طرف الخائف الآخر بخلاف الشهادة في حال الحياة لأن الدس في ذمة الخبيث بقائه ذمته في ماله فلا
 في حق السر كره وهذا هو الامام وصاحبه على حوار الدس في الخبيث ومثل ما دعوى على الخبيث فوجب قبولها والله أعلم (سئل) في دار سند آخر
 وشي ويبدأ حرم مصباح بنب مهاهل يكون الدلسا كن أم للذي سنده مصباح بنب مهاهل بنب الملك لمن بيده المصباح في البيت اذا شهد
 في دار من نوصح الدس عليه أم لا (أجاب) الدليل له السكى لأن بده مصباح بنب مهاولا (٤٣) ثبت الملك في البيت شهادة ساهدين بانه
 دو بدعله ادلس من لازم

وضوح الدس الملك لا ماسوعة
 مداس سعاره ونداس سعاد
 ويداستجاره وندار هان وند
 عصص وندماك وغير ذلك
 فلا يحكم القاضي بالشهادة
 بمجرد وضع الدوايه أعلم
 (سئل) في رجل ادعى على
 آخر أنه يبعدي على مهره
 الفلاس وأدخلها في داره
 بلا ديه وخرج على فرسه
 للطاحونه فبعها للمهره
 فأدخلها للطاحونه فوعدت
 في الساعره وهلك وأقام
 ديه ما فراره بذلك هل يسمع
 و يضمن أم لا (أجاب) نعم
 يسمع و يضمن أما الصبيان
 فعد صرحوا ما من أحد
 جازعته فسمع خمس فأكله
 الدب ان سافه أو تعرض
 له نسي صبي واللا وهدا
 فدعبرص لها بالادخال في
 الموضع فصرر عليه
 الصبيان وأما قول الدس
 فعد من ح في جامع الفصول
 وكسر من الكتب بانه لو
 ادعى العصب فسهدا على
 اقراره به يعمل والله أعلم
 (سئل) فيما اذا شهدا
 الموكله أن امه وكتب هذا

أجاب اه (سئل) في معصمه دس معده للاستعلال مسير كه سر يد وأخيه عمر ونصفي فابا يدعن
 ثم فوضع عمرو أخوه يده على جميع المعصر واسموى معفتها كلها مده بلا حازه ولا أخوه لخصه أولاد
 بضمه حتى مات عن وره وركمو وبدأ أولاد بالرجوع في تركه عمرو وأخوه مل حصصهم في المعصره عن
 المده المبرورة بعد موت ماد كرهل يسوع لهم ذلك (الحواب) نعم لهم ذلك (اقول) انما يسوع لهم
 الرجوع ان كانوا صغار في مده استعفاء عنهم السر بل منعه المعصره المسير كملنا بصرر أن صافع العصب
 غير مصونه عند ما لا في ثلاث وهي أن يكون وقفا أو مال ينم أو معد الاستعلال لكن المعد لا في علل انما
 تضمن معصمه اذ لم يكن ساو بل ملك أو عهد فلو سكه ساو بل ملك لا يضمن لما مله المؤلف في العصب عن
 الأصول العماديه ونصه بنب أو حابو بنب سر يكن سكه أحد هما لا يحب عليه الا حابو كان معدا
 للاستعلال لانه سكن ساو بل الملك اه في مسلسا بحث كان الاولاد والعين في المده المذكوره لا يحب
 لهم شيء على السر بل لان سكه كات ساو بل الملك وان كانوا صغار اقلهم الاخر من حب كونه مال النسم
 لان حب كونه معد الا في علل بل ذكر في الدر المختار عن القس أن المعد للاستعلال اذا سكه السر بل
 لا يضمن ولو لم يكن لكن المعتمد الاول كما حوز به في رد المحتار على الدر المختار في ماله (سئل) في جماعة
 لهم سنان ادعى عليهم مدع وولعهم حسرا بنب الدعوى عمره أحد ههم بعد ما قال له النافون ادفع
 ذلك ومهما عرفت فعلى سنان دفعه وردد الرجوع عليهم بغير حصصهم بالوجه السري فهل له ذلك
 (الحواب) نعم (سئل) في رجل مات عن امر وسلف بالعن وحاب دار ووضع الاس المر نور بده علمه مده جس
 عشره سبه فطلب السان حصص من مها فامنع من سلبها لهم مع علل ان دعواهن تعدم وروا المبرورة
 لا يسمع مع اقراره بأن الدار بحلقه لهم عن أنهم فهل يسمع دعواهن بذلك (الحواب) نعم يسمع (سئل) في
 بكر بالعه طهر ما حبل وسئل عنه فقال من ردور بدس كر ولم تصدقها على ذلك هل القول قوله في ذلك
 ولا تصدق في حقه (الحواب) نعم لا تصدق في حقه مجرد قولها (سئل) فيما اذا ركب ريد على حاد طار محدود
 وعارصه الحار في ذلك فدفع له ريد مسلعا من الدراهم لبقى الحدوع ثم هدم الحار الحاد ط وسقط الحدوع
 وسمع ريدا من اعادها وردد بالرجوع عما مالمع وأخذه منه فهل له ذلك (الحواب) نعم له الرجوع به
 (سئل) فيما اذا كان له دوا من أحبا العات دار مسير كه بنبها نصفي في محله كذا وردد على المحله
 غرامات متعلقه بقط الاملا و يكاف أهل المحله هذا في دفع ما على نصب العات في الدار من العرامات
 بدون وجه سري فهل ينعون بذلك (الحواب) نعم لان ما كان من العرامات لقط الاملا فهي على
 الاملا بحسب املاكهم (سئل) فيما اذا ادعى ريد على عمرو والاصل عن نفسه والوكيل عن والده بانه من
 الحار في مال المدعي والمبطل اليه ما امراء من مده تسع سبي من فلاب بنب كذا جسع البعل الحاصر وأنه
 مهب مده في موضع كذا ووجده الا أن المدعي علمه وموكله وطالبه سلمه اليه فاحاب عمرو ونوصح بده
 و بده موكله على البعل المر نور لخر بانه في ملكهما معصه ان المدعي علمه وشعبه بكر اكا ما مده من مده

في ص حقه فها من فلاب وفي خصوصه هل يعمل شهادته أم لا (أجاب) لا يعمل شهادته كما صرح به الترابي وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة
 اليهود على النصارى وعكسه هل يعمل أم لا (أجاب) نعم يعمل كما صرح به غير واحد من علماء ساو الله أعلم (سئل) في شهادة الزور التي عدلت
 الاسراله بانه تعالى نص حد بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال انما الناس عدلت شهادة الزور والاسراله بانه تعالى بالافواه تعالى
 فاحسن الرخص من الاواب راحنو اقول الزور قد صرحوا بانها لا تنب بالنسبة مع علل بانها من باب النفي واقرار الساهد على نفسه بانه شهد
 زورا من أندر ما يكون وامراره للناس من اعظم فليزم سد باب سلبها وتحترى العوام الدس هم كالا نعام عابها فبصر وعاد الله تعالى بها هل لها

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يثبت القليل مما يؤدى الى حسم مادة التوراة وانكم الاصول التي هي من العلم الحكيم (الكتاب) من
 الرابى رحمه الله تعالى في شرح التكميل انه اذا اقام القضي عليه اليه انهم جازعوا عند فاض آخره الذي كان قضي بالحق قبل بيته لا يذهب
 رجوعا محضوا كقولهم ان ركن الرجوع ان يقول رجعت عما شهدت به أو شهدت بوجهها شهدت بشرطه ان يكون في مجلس القاهى فيه
 ظهر آيه اذا اقام الدية عند العاصي بامه ما لا عند فاض آخر شهدت بوجهها شهدت بشرطه ان يكون في مجلس القاهى فيه
 بيته ويضفى عليه عوجبه كاهو صرح (٤٤) كلام الربى وهو طريق الى اثباته بالنسبة لكنه راجع الى امر الشاهد اذا ثبت بالبيته

سبع سنين وجمعا شهر وأربعة أيام من رجل اسمه كذا يسمى كذا ثم بعد من بدأ حبه بكرم ما بكر واهصر
 اذنه فيسبى في أمه الموكلة بالزور ثم بعد المدي عليه وأمه الموكلة بالزور ثم بعد المدي عليه وأمه الموكلة بالزور
 ملكه ما الذي ما كسر على حكم لها به بعد حلهما على ذلك المين الشرى عوجبه شرعية بتاريخ كذا
 وأمرها من يده وتسلمتها وأسكر حريته في ذلك المدي المور وأسكر المدي مضمون الخجه قبل البيته
 بيته المدي أو بيته المدي عتسه واداعاها بامه ما كسر (الكتاب) بقضى المدي المور كورين ثبت مسبق
 الشراء كفى الملقى والخلصه والزار به والتور وبها بارة وان يورن حارج على ذلك مؤرخ أو مؤرخ
 مؤرخ من واحد أو حارج على ذلك مؤرخ وورن على ذلك مؤرخ أقدم والتاريخ حتى هو في القم ما كسر ثم
 اعلم ان البيته على الشراء لا تعمل حتى يشهدوا به استراهما من فلا وهو عليها كفى العزم على ما كسر
 الاكل والله سبحانه أعلم أقول لما في الخ قدما الكلام عليه في هذا الباب فلا عن زور العن مراحه (سئل)
 فيما اذا كان لم يثبت مسك في أرض وقف سلخه مدفع الارض لعمر ولر رعاه رولفسه ودفع ما عليها
 للوقف وعبره فروعها عروى علة سن ودفع ما عليها لجهة الوقف وعبره والا تبا مريد بطالب عبرا حرة
 الارض راعيا أنه يستحق أن يخرجه في المدة المور زورة فهل لا يسحب ذلك (الكتاب) نعم لاستحق ذلك (سئل)
 في امرأه يدعى قدم مهر ياريد من مائة سنة وثلاث لها منه على ذلك ورسل يدعى الحدوث من اثني عشر سنة
 وله بيته بذلك فاي السنين تعدم (الكتاب) اذا تعاوضت بيته الحدوث والقدم في الراوية والخلصه بيته
 العدم أولى وفي رجع السنين للعداى عن العتسه بيته الحدوث أولى وذكر العللى في شرح المدي أن
 بيته القدم أولى في السناء وبيته الحدوث أولى في الكسب اه وقال في الخاوى الراهدى كسيف في
 طريق اعلمه فرعم عبره أنه محدث ورعم صاحبه أنه قدم وأقاما البيته فالسنة بيته من يدعى أنه محدث لأنها
 سبب ولاه العنص ثم رعم لكاب آخر العول في هذا قول المدي بالقدم لكونه ممسكا بالاصل اه وفي
 رساله الخ والسبب أن الاصل في رجع السنة على ما ذكر في الاصول انما هو كونهما منسبه خلاف الظاهر
 اذا النسبه انما سبب لا ما من أمر حاد والبيته لبيته على ما كان اه فعلى هذا بيته الحدوث بعدم والله
 اعلم (أقول) وحاصل ما في الخاوى أن بيته الحدوث أولى لانها امرأه اعرصا وهو خلاف الاصل اذا الاصل
 عدم العروص وهذا موافق للاصل المقرر في الفروع والاصول من أن النسبه لا سبب خلاف الظاهر لان
 الظاهر لا يحتاج الى النسبه ولذا حب عدمه بيته يكون العول المدي العدم وظاهر كلام المؤلف رجع
 هذا على ما في الراوية والخلصه وهو ظاهر لموافقه للعواعد كما قدمناه في كتاب السهادان وقد سألنا
 ما في شرح الملبى حكاه لعول معارص لا جمع بين العولن اذا فرق على ما قدمناه من الكسب والسناء
 وقد سألنا انصافا لا بالناسي المسله وان المؤلف أفاد أن ذلك كله مسلم بوجهات أو حافا قدم الاصل وبارحا كما
 حرمه أصحاب المدون وعبرهم والله اعلم (سئل) فيما اذا مات ردى وره بالعن وحلف بركه مسهلة على
 دون له بدم جاعه مع لومى وعلى آء ان معلومه انفسهم الوره الاعيان وبعث الدون بدم الجاعه

كالنات عتسا فكان
 القاضى بهذه البيته عاى
 بعد راعها بة هادة الزور
 ففهم ذلك والله أعلم (سئل)
 في رجل باع حصه في فرس
 مشتركة لرجل وسأله
 هل يقضى بسلامها أم لا
 وهل اذا أكرهت من البائع
 البيع والتسلم وشهدت
 شهودا بالبيع والتسلم بكنى
 في وجوب الصجاب أم لا
 وهل ينكف الشهود الى
 بيان لون الداه واجم
 المنسرى أم لا كفسوب
 وهل اذا سألهم العاصي
 عن لوم ما قالوا لا يدري
 لومها رد شهادتهم بذلك
 أم لا (أجاب) نعم يقضى
 السر بك بالبيع والتسلم
 للمنسرى حسب سلم يعر
 أدب الشر بك ولا ينكف
 الشهود لبيان لون الداه
 ولا لاس المنسرى لعدم
 الخاجة الى ذلك اذا دخل
 لذلك فيما يتعلق بالصجاب
 ولا يرد سهادته الشهود اذا
 قالوا لا يعرف لون الداه في
 جامع العصول العاصي لو
 سأل الشهود قبل الدعوى
 عن لون الداه فقالوا كذا

ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون فهل لاه سال عما لا ينكف السهادتاه فاسود كره وركه ومخرج منه مسائل لم
 كثره اه والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد رجلان على سهاد رجل واحد في عروصه فودع ساهدا أصلى وأما بالنسب على أصلها هل
 للعاصي ان يحكم للمسهوده أم لا وهل يسرط في صحها أن يكون الساهد الاصلى به راعى محل السهادته منه السر أم لا (أجاب)
 مسله السهاد على السهاد افردين ما منس على كتب المعهاه ولخص العول فيها انها هل فيما لا يسقط بالنسبه وانما على كل أصل
 فرعان ولو شهد واحد أصلى وآ حوا فرعان على سهادة اصل عبره حار والاسهادان يقول اشهد على سهادى الى أسهد أن الامر كذا وكذا اذا

[illegible]

لم يقطعها الورثة عنه قط ولا استوفوها ولا شأ منها وكما بالافقسام هذه مصيبة الاراء العام بينهم بان كل واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقا مع الاقال من البر كنه ولا من غيرهما فهل تكون الدون المد كوزة لمسح الورثة على حسب حصصهم على الفر نصه الشرعي ولا تدخل في الاراء المد كوز (الاجواب) نعم (سئل) في رجل يجرى بمصر والشمس تسخن حذقه ويسخن وجهه وهو ممن الجرمه ويكلمه أهل حرمه أب يكون شر نكاحهم في ذلك حره الارضه ولا وجهه سرى فهل ينعوب من سكيله ذلك ولا ينعوب على ذلك (الاجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم دعوى على امرئ يدعي المانع يكفون في هذا الحصار منه فلا كفاله مساله ولا وجهه سرى فهل لا يلزم الا بذلك (الاجواب) نعم لا يلزمه احصار واداه الا وجهه سرى (سئل) فيما اذا كان رجل مملوع من الدراهم مرصدا لها على حرام وقف مصر وفي تعميره الضرورى بالوجه السرى وبحكم نصه فندفع ذلك لهموا حلال من مالهما ياد منولى الوقف والقاضى ليكون لهم امر صداعلى الوقف وحكم لهم ما استحقاقه ما دل على الوقف ومصت مده والا نريد الادعاء المد كوزا ان الرجوع على العاين سطر المانع المدفوع واحده من مماندون وجهه سرى فهل ليس لهم ذلك (الاجواب) نعم ليس لهم ذلك الا بوجهه سرى (سئل) فيما اذا ما بر بدلا عن وارث طاهر وحلف بركه فادعى عجزه وسافر كذا من الدراهم له بدمه ولم يأخذه من ريد بعد ما نصب القاضى وصا للشيخ الدعوى المد كوزه وأقام بصره بيمه عادله شهد له بقطر دعواه الموزة في وجه الوصى المد كوز وحلف على ذلك الحلف الشرعى بعد عجزه الوصى لذلك وحكم له القاضى بذلك وندعوا واحدا ذلك من البر كنه فهل يسوغ له ذلك (الاجواب) نعم (سئل) بما حاصله أن ورثة زيد الموقوف ادعوا على جماعة جسمه أبقار معاوين بأهم صر بواحد من وأصاب احدهما مهر بذا المد كوز في حاصره الهى وخرحت من السرى وصر بوه ألقا سكين في صدره فمات من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من صر به من الجماعة وحاوا اساهدين شهدا كذلك وأهم حالا بعلبان من صر به منهم وعلبان ايه مان من الصرب الحاصل من بن الجسه أبقار المد كوز من فكيف الحكم (الاجواب) شرط صحة الدعوى العلم بالمذعى عليه ونعمه ليسب الحكم عليه فيعلم الصارب ولم يعنى لا يسمع الدعوى على جميع الصارب بن كذا فى بذلك الخبر الرملى وصور ما أبقى به في جماعة بصر بون بالمدن حول مطهر أصاب بصدقه وجهه صر قصصه ولم يعلم الصارب من الحكم أحاب حسب لم يعلم الصارب ولم يعنى لا يسمع الدعوى على جميع الصارب بن حسب لا يصور الصرب منهم بأجمعهم لان ذلك محال والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا ادعى هند على وكيل بصر وجهها بان لها بدمه بعلها والد الموكلة مبلغا من الدراهم قدر كذا وانه مان والمبلغ مان في دمه ومهره وحلف على ذلك بعد اسكار الوكيل المد كوز وحكم لها بذلك بلع الموكلة أن المدعىه أروأ بدمه بعلها الموزى مرض مونه اراء عاتما من كل حق ودعوى وطلب ولها بيمه عادله بذلك فهل اذا أقامها يسمع ويمنع المدعىه من دعواها الموزة أم لا (الاجواب) قال في السور ومن ادعى على آخره لا فقال ما كان له على سى قط بصره المدعى على ألف وصر المدعى عليه على العشاء أى الا بقاء والاراء ولو

على ان يصدقوا بان شهادة من لم قال ومن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقول قدام شاهد الزور حتى يرضى
الله له البارز واه اس ماحدا والحاكم وقال جميع الاساد ورواه الطبراني في الاوسط والقطيعي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لصبر
عند اقترابها وجعل اذ نام من هول يوم الصيام وما يتكلم به شاهد الزور ولا تغار قدماء على الاربع حتى يقتدى به في البارز والاحاديث الواردة في
تحقيق شهادة الزور وشماوه من حكمها كثير وكلام العلماء في ذلك فاطلع لوبن الهاشمي عليها العشر من المائتين يصعب رب العالمين اعاد الله تعالى
والسليم من عصبه آمين (سئل) (٤٦) في الشهادة بالوقف بلا سبب واقعه هل تقبل أم لا واداه قال السهود سمعنا به وقف ولم يلقطنا بالشهاد

هل يثبت الوقف بذلك أم لا
(جواب) أما الشهادة بالوقف
بلا سبب واقعه فبعضها خلاف
في كونه أكثر يقيناً قبل
تقبل وجب لا وقبل بالتفصيل
ان يدعى قبل ولا لا قال
في البرازية شهدوا أنه وقف
ولم يثبت الوقف بقول قال
الامام طهر الدين هذا اذا
كان الوقف مدنياً وقبل لا بد
من سبب الواقف على كل
حال وهو الصحيح اه وأما
اداه قال السهود سمعنا به
وقف ولم يلقطنا بالشهادة
فلا سبب الوقف بذلك لا يعلم
فيه خلافاً عند علماءنا والله
أعلم (سئل) في جماعة
شهدوا بوقف فالتى تشهد
بالسمع لا يسمعها من
السمع ان الحكم العلاء
وقف وسمع ذلك لم يسموا
الجهة الموقوفة عليها فهل
تل هذه الشهادة والحالة
هذه أم لا (أجاب) لعلم
أولاً أن سلسلة الشهادة
بالوقف بالسمع أصلاً
وشرطاً لم يدكر في طاهر
الرواية وما قام بها المسامح
على الموت كجلى الخلاصة

*** (كتاب الامرار) ***

بعد المصافق قبل برهانه اه ادعى عليه ائمة صافاً كبر ما لا مالك على شئ قط فبرهن الطالب على الدين
والمطوف على الامعاء والاراء بعمل لا يمكن التوفيق ولو زاد ولا أثر قبل لا يسمع لعدم امكان التوفيق ومن
القدوري يسمع انصالحا وارسد وروا الايعاء والاراء من بعض وكلاهما كما يكون للاشراف وان قال ليس لك
عدي ودعيه يسمع دعوى الرد والهالة الوصوح التوفيق لانه يمكن أن يقول ليس للعدي ودعيه لاني
رددها أو هكذا كتب فعلي هذا في مسئلة الدين التي ذكرها عن الخلع الصغير سفي أبي يعقل الخواب ويقال
اب قال ليس لك على يسمع دعوى الايعاء ولو قال ما استندت عليك لعدم امكان التوفيق برأيه في الخامس
عشر من كتاب الدعوى

(سئل) في جماعة افسدوا امر كه موزنهم على القرصة السريعة وأمر كل منهم أنه لم يبق يسحق فمسل
الا حرجهم ما علم سائر الحقوق الشرعية افرار اسر عاصد منهم في محهم وحوار أمرهم السري لدى
منه شرعية ومضت مدة فهل يكون الامرار المبرور صحيحاً يعمل به بعد ثبوته سرعاً ولا يسمع دعوى أحدهم
على الآخر سبي سائق على الامرار المبرور (الجواب) نعم (أقول) سيأتي كلام طويل على هذه المسئلة
(سئل) في رجل قال لآخره ان اخرج من عدي فالتى يرى من الدين الذي في علسه وريد الات
اخره فهل لا يصح بغير الاراء بالشرط (الجواب) نعم لا يصح قال في التكرير قبل الصرف ما نطل بالشرط
الماسد ولا يصح تعلقه بالشرط السبع والقسمة الى أن قال والاراء من الدين اه ومثله في الموب والصروح
(سئل) في رجل أقر له حصة مملعة دس معلوم لها منه افرار اسر عاصد منهم في محهم وحوار أمرهم السري
لدى منه شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثه غير هاهل فهل يعمل باقرار المبرور بعد ثبوته سرعاً (الجواب)
نعم يعمل به حسب كل في الصحة (سئل) فيما اذا اسرى ريدداً من ملا كهانين معلوم من الدراهم
دفعه لهم وكسب بذلك صلح م أقر في محهم لدى منه سرعته انه اسرى المسح المبرور لاجل فله وألهم من
مالها وان اسمه في الصلح المبرور عار به لاجله معهما ذلك وصدمه أحسنه على ذلك فهل يعمل باقراره المبرور
(الجواب) نعم (سئل) في رجل أقر في محهم وحوار أمرهم السري المملع ودره كداس الدراهم
المكسب باسمه بدمه فلا يصح صلح فله وان اسمه في صلح الدين عار به فهل يكون اقراره المذكور
صححاً (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اسدان ريدمن أسه مملعة معلوم من الدراهم فمضت موهو حلا
الى أحل معلوم من حل الاحل ودفع ريد المملع لاسه والات فام أحل ريد بكافة دفع بطر الماع راعما ان الاب
فدا افران المد كور الذي له للاج فهل يكون فص الاب صححاً (الجواب) نعم يكون فص الاب
صححاً وليس للاج مطالبه بذلك قال الدين الذي في على فلا لعلان أو لود دعيه التي عند فلا هي لعلان
فهو اقرار له وحق المص للمعرو ولكن لو سلم الى المعر له يرى خلاصه لكتبه بخلاف الامر أنه ان اصاب
لنفسه كان همه فسلم السلم ولدا قال في الخاوى المدسي ولولم يسلطه على اله ص فان قال وامي في كتاب

واختلف المسامح فيها احتلافاً بطول ذكره كما هو دأبهم في اغلب مسائل الوقف فذكر سائر محهم بعبر
برحمة قال في الخاصة والخلاصة والبرار به ولو قالوا شهدنا بذلك لا يسمع من الناس لانه ل شهدهم وفي التخرى شرح قوله وان سمر للعاصي
أنه يسهله بالسمع لا الخ هذا هو الصحيح قال ومعنى التفسير ان يقولوا شهدنا بالاناس يسمع من الناس وقد سبى مسكنى رجة الموب والوقف
فهو صل فمما ولو سمر للعاصي أنه احسنه من سوبه واسد في العمادى في حصوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الخاصة والخلاصة والبرار به
وكثير من المكسب وفي عابه السان قال السمع الامام طهر الدين اذ لم يكن الوقف مدعياً لانتد ك الوقف واداه شهدوا على ان هذه الصعة

في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا في الفريضة شهادة في وقت لم يبق الوقت لتقبل قال
 في تمام ظهر الدرس هذا اذا كان الوقت قد مضى فيلزم ان يكون في كل حال وهو الصحيح اه وفي جامع المصنفين لود كذا الوقت
 في المصنفين تعين لود في دعوى ان الفقر اعرفه لود صرحنا بسماع بعض اذ الساهر بما يكون سنة عشرين سنة وثاني في الوقت ما به سنة
 في المصنفين العاصي انه يشهد بسماع هذا الفرق بين سكوب رافضاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع اه وهو ميل الى القول القاري بين
 القدم وغيره والحاصل ان المسئلة وقع فيها اختلاف كثير ونسبى ان لا يعدل عن كلام فاصحاح (٤٧) الذي قدمناه في صدور الكلام والله

أعلم (سئل) في الشهادة على
 الوفاء بالناسم هل يشترط
 في قبولها بقادم الوفاء وما
 حد البعادم وهل يشترط
 أن يقول الشاهد سمعت
 من فلان وفلان سمع من
 فلان الى أن يصل الى من
 يشهد بالنسبة على الوفاء أم
 يكفي قطعه بالشهاد بناء
 على ما سهر بعده من
 احكام البقاء من غير بيان
 من سمع منهم (اجاب)
 أطلق أصحاب المسنون في
 قبولها قال في الكبر ولا
 يشهد بحكم نعمة الا في
 النسب والموت والكناح
 والدخول وولاه العاصي
 وأصل الوفاء ومثله في المحار
 وسوا الا انصار وفي الهداية
 واما الوفاء فالصحيح انه
 يعمل الشهادة بالناسم في
 أصله دون سرانطه لاب أصله
 هو الذي يسهر والكل من
 هؤلاء أطلق فعم المقام
 وغير فان علوا ذلك
 عند السهود وبقاء الاوراي
 فكان هو المات للحكم فلما
 انما هو لا يفي الحكم بعلمه

الدين عار به صح وان لم يعلمه لم يصح قال المصنف وهو المذ كور في عامه المعروف بخلاف العلاءه مما قبل عند
 القوي علا في على السو من الافراد والدي مره قوله عند قول الناس جميع ما لي أو ما أملكه له هب
 لا امر او فلا بد انما الله من التسماع بخلاف الافراد والاصل انه متى أضاف المعرفة الى ملكه كان هب اه
 فالحصن من هذا ان حص الميراث كور في السؤال المر نور صحيح لان ولانه القصه له على ما في الخلاصة
 ان صح افرازه وعلى ما تقدم افرازه باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هو هب وأما غلب الدرس ممن ليس
 عليه الدرس باطل الا أن سلطه على نفسه ولم يسلطه على غيره فيكون الدرس باصالة وولاه حص
 د يسه له لا يعرفه والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة أقرت في صحبا من هذا ان اس سمعها عصه لأم
 وأن ولم يكن لها وارث معروف وماتت على افرازها المذ كور عن ركه فهل ربهار بذال المر نور (الحوار)
 حسب لم يكن لها وارث معروف ولو تعدا ربهار بذال المعرفة والمسئلة في كان الافراد من الملبى (سئل) في
 امرأة أو أرب روحها من مؤخر صدقها المعلوم الذي علم في صحبا حوارا أمرها السري الذي يشه شرة
 وقيل ذلك ما هو تصادق على ذلك والا أن ربه الدعي بذلك عليه فهل لا يسمع (الحوار) نعم يكون
 دعواها غير مسموعة بعد سوب ماد كرا لوجه السري (سئل) فيما اذا قرر في حال صحبه وحوار أمره
 السري الذي يشه سره ان جميع ما كان داخل داره المعلوم ملك لروحه فلا يلاحق له معها في ذلك ويصدق
 بذلك والا أن ما ربه الروح وعين أخت نعار صها في جميع الامعة الموحوده في الدار المر نور وفي
 الافراد المرفوع فهل هذا الافراز صحيح (الحوار) نعم ما في يد من دليل أو كثير من عند أو غير أو في حاوي
 صح لانه عام لا يجوز راره ود كور في الجامع وحل قال ما في يد من دليل أو كثيرا عند أو غير لفلان صح
 افرازه لانه عام وليس يجوز في حصر المعرفة وأراد أن بأحد سائما في يده واحلف في عند في يده ان كان
 في يده يوم الافراز ولم يكن كان القول قول المعرفة وكذا لو قال جميع ما في حاوي حاصه من الافراز وسئل
 الحاوي في من أسهد على نفسه جماعة من جميع ما علمه الكائن بحله كذا من الامعة ملك لروحه فلا يلاحق له
 نسخته دونه ودون كل واحد ولم يحط علم السهود وسم يحمل الشهادة بجميع ذلك ولا يسي منه فهل اذا
 ادعى الروح أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على وره الروح وفام الجماعة المذ كور وسم يسمدون
 لها اول فام مقامها بجميع ما ذكر على الروح المر نور بما أسود هب به تعين شهادتهم بذلك ولا يكون
 شهادتهم مجهول فاحال الشهاد صحبه لأم على سئل العموم لانها شهادة بجميع ما في الميراث والعموم
 من سئل المعلوم لأم سئل المجهول فلا يكون شهادته مجهول قال في الفريضة فمسل نوع فيما يكون حوايا
 مانصه ما في يد من دليل وكثير من دوعره وما في حاوي صح لانه عام لا يجوز راره وكذا في فاصحاح اه
 (أقول) نعم لو أنكرت وره الروح أن هذه الامعة كانت في الميراث يوم الافراز كان القول لهم لهما هب
 مقامه وكان على الروح ما بذال كما علم من سائر من الخاصة (سئل) فيما اذا ادعى ربه على عروا في
 بذال كذا من الدراهم فمصادق عروا في رأى من العرض المر نور فادعى ربه ان الافراز المر نور صدر

غيرها كما صرح به أصحاب الاصول ان انشاء العلة لا توجب انشاء الحكم عند تعددها واما المقام فقال أهل اللغة قدم السي
 ما لصم فماد هو قدم وقدم ما بعد الناس فماد لا يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل رعا صر
 الشهاد عند بعض العلماء وان كان رده بعض المجمعين كاس الهمام وقطعه بالشهادة كاف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادته
 بالنساع وقسروا فلين يشهد بالنساع لا بما يسمعون من الناس ومع ذلك طهروا من سماعهم في هذا الشهاد رأهم فصدوا بذلك صرر وحل
 معلوم وانما فعله في هذه الشهادة معمولة أم لا وما يبرهن عليهم بسبب ما سرح (اجاب) هي عسمة قوله كما صرح به في الحاخة والخلاصة

لا قبل والله أعلم (سئل) فيما لو رآه القاضي سهاد من رجل ثم شهد بعد في ذلك الواقعة هل يجوز له أن يخاص أو يخاص أو لا الواقعة إذا
 والسبب الردعه أم لا (أجاب) أن كان رآه السهادة تعبر به هي عدم العدالة بل كان لعدم المواضع أو لمعنى لا فوجب الحلف في عدم الشهادة
 عدم الأثبات ما هو شرط العول من الالفاظ يجوز قولها إذا أي ما هو شرط ما كان له في الدس أو لم يردعه لا يجوز قبولها من صرح بذلك
 أسد بالاعلامه شيخ الاسلام السج محمد بن سراج الدس الخاوي رآه أعلم (سئل) في محذره بحدوه عن وفاه عترف من محذره بحدوه بحدوه بحدوه
 محصورة فهو أقرب بأه من قض مهرها من روحها المسمى ويحذره هل إذا شهدت السهود (٤٩) الخاضعون للشرع على فلا بد من

فلا من المساهير الاعيان
 المعرف من أهلها أقرب
 محصورة تباكدا يجوز ذلك أم لا
 (أجاب) قال علياؤنا في
 بحمل السهاد على المبيعه
 احوال بعضهم سهل ووسع
 في ذلك وقال نصح وان لم
 يستمر عن وجهها عند
 الهمر وهو قال نصح
 الواحد كافي المركب
 والمبرحم والاسان احوط
 على الخلاف الذي عرف
 في باب المسئلة وإلى هذا
 القول مال السج حواجر
 راد كذا بقوله في السارحانه
 وبعضهم شرط فيه جماعة
 لا واطون على الكذب
 وهو قول الامام وبعضهم
 شرط رجلا أو رجلا
 وأمرأى قال في الخاوي
 وهو القول المعتمد عليه وقال
 بعضهم وعليه الصوى وهذا
 كله بعد المون أي وب
 المرا المسهود عليها أما إذا
 كانت حده واسارا السهود
 الها وقالوا هل تسهد عليها
 ونعدها فليت سهادها
 ولو قالوا حكمها بالسهادة على
 فلا بد من فلا بد ولكن

دخيرة عصب عما خاله مالكم من كل حق هو له فله قال أحمد بن الحنبل يقع على ما هو واجب في الدمه
 لأعين فأنه كذا في القيسه همد به من الساب الثالث أن يجمع عرمان لا يصح الادانص على قوم
 مخصوصين وقال القيسه وعنه يانه يصح رآه من الاقرار (سئل) فيما إذا اقررت بحدوه وحوار
 أمره الشري أن الدس الذي في دمه عبر ولا يكره أن يجمع في ذلك الدس عار به وبصادق على ذلك تصادقا
 شرعا الذي يبيحه شرعه فهل يكون الاقرار بالمرور صحيحا (الحواب) نعم وما عدا ذلك الدس من غير من هو عليه
 فمما سئل في شرح المجمع وغيره وروى في الخاوي العديسي عما إذا لم تسلطه عليه أما إذا سلطه عليه صح وكذا
 أن قال الدس الذي في على رده فهو لعمرو ولم تسلطه على النصف ولكن قال واسمى في كتاب الدس عار به
 صح ولم يعل هذا لم يصح فبأنه التمراني من الاقرار من سوال (سئل) في رجل قال لروحه وهما
 في الخصمه ان جيع مالي سوى الامعه التي على يدي لروحي فلا بد المروره ثم مات الروح حبه المرور
 فسل السلام فهل تكون الهدية المروره غير صحيحه (الحواب) نعم قال جيع مالي أو ما ملكه
 له أي لم يدهو هـ لا اقرار وإذا كان كذلك فلا بد من السلام لانه من عمامها ولو كان اقرارا لم يصح
 الى ذلك قال في الخاوي من أو ابل كتاب الاقرار وحل قال جيع ما يعرفني أو جيع ما نسب الي
 فهو لعملا قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جيع مالي أو جيع ما ملكه لعملا فهو
 هـ لا يجوز الا بالسلام ولا يصح على ذلك ولو قال جيع مالي سي لعملا كان اقرارا اهـ والاصل في ذلك انه
 ان أضاف المهر الى ملكه كان هـ لانه فصله الاضافه سأل في حله على الاقرار الذي هو واحد ولا انشاء
 فيكون هـ بشرط فيه ما شرط في الهبة ولا يسكل على هذا جيع مالي في فاه اقرار كما تقدم لان الاضافه
 هـ ما اضافه نسبه لا اضافه ملك الخ مع العفار من الاقرار ونعم مروع المسئلة فيها وهـ في الدرر (سئل)
 في امرأه أقرب في سبها ان جيع ما هو داخل ميرلها لانيها الصغر وقبل أن يده ذلك وصدها من مرصت ومات
 عنها ما ورثه آخر من فهل يكون الاقرار بالمرور صحيحا (الحواب) نعم يصح هذا الاقرار فضاء والله
 أعلم رحل قال في صحيحه جيع ما هو داخل ميرلي لامرأى هـ هـ من ما صح اقراره فضاء فان علم المراه نسب
 من أسباب الملك من سب أو هـ كان له ذلك وان سب الاقرار لا يملك حابه من فصل فيما يكون اقرارا
 رحل أقر في سـ وكما علقه ان جيع ما هو داخل ميرله لامرأه غير ما عليه من ان سب ما رحل ورجل
 اسما فادعي الاس ان ذلك تركه أنه قال والما سب الصغار ان علم المراه ان جيع ما فاه الروح كان لها
 من سب أو هـ كان لها أن تبع ذلك عن الاس بحكم اقرار الروح وان علم ابه لم يكن سب ولا هـ لا يصح ملكا
 لها من الاقرار حابه من المجل المرور (سئل) فيما إذا اقررت بحدوه وحوار أمره الشري اقرارا
 سرعا الذي يبيحه شرعه ان أحسنه فلا بد من سب الاضافه كذا من الخطه المرور وعنه في سبها كذا
 ولس ان كذا وهـ ل ذلك من عمره يومها البارده وصدها أحد على ذلك وفله منه فهل يكون الاقرار
 صحيحا (الحواب) نعم رحل قال لعملا نصف على هذا النسيان أو قال نصف على هذا العبد حار اقراره بالعله

(٧ - (ماوي حامديه) - ماوي) لا بدري هل هي هذه المدعي علمها بهام لا يصح سهادهم وكن على المدعي اقامه الله ان
 هذه هي التي هوها وسها كذا في السارحانه تصاويعها من قولها اما إذا كانت حبه الخ لعلم الحكم في المسئلة ولعملا حاصله أن
 السهود الدس يودون السهادة عليها فالوايعر فها فليت ولا حاحه الى ي غيره وان قالوا لا يعرف اسم ابلايه سب فلا بد من سبها السهادة
 عليها فليت ايضا لكن يحتاج المدعي الى اقامه الله ما ملك بعد ما انظر الى كتاب الصاوي طهر ل ذلك والله أعلم (سئل) في العا له الواحد
 ما ساج واسأج وعم واسعم وافع الاملاك منهم صله وساعدتهم بعضهم الدعاوي مسهورة هل ل سهاد بعضهم من الاو هل

في الشهادة بالوقوف في زمن الولاية فلا يجوز فيها ما يشترط في غيرها من جهات لا (أجاب) لا قبل كما خرج في الخبر
 الأول بقوله في حوزة الفتاوى إذا خصص الشهود والمدعي علمه بشئ أن كانوا عدولا أو لا أو شيعي حله على ما إذا لم يساعدوا المدعي في الخصومة
 ولم يكثر ذلك منهم نومة فأهـ كلامه في الثانية بقوله ولا يعمل شهادة المدعي والمسدع والمسدع المدعي قبل الرد أهـ وهذه شهادة فعل الرد
 وقد صرحوا بأن شهادة الأحرار والمكذبة لا تثبت ولا تقبل وقصره أي الملبس في الخلاصة بالمدعي يأكل مع عياله في بيته وليس له أحرار خاصة وأما
 الأخير فإن كان صاحب الشئ والافتقار (٥٠) ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلته واحد من أحرار ويحجوه بالاولى والله أعلم (سئل) فما لو ادعى غلب

الخاصة من كتاب الاموال العله كل ما يحصل من ربيع أرض أو كرائها أو آخره علام أو يحول ذلك معرب
 وسئل قاضي الهداية رحمه الله تعالى عن شخص أقر أن يرد في هذا العصب المرووع المصب وعلى المقر القيام
 بحاله إلى عين التكرار في السنة الثانية أضاف القصب وبقي قصب آخر ادعى رد نصفه بمصبي الاقرار
 السابق فقال المقر أعيا كان اقرارا في القصب الاول خاصة فأجاب يستحق المقر له الأصل والفرع (سئل) في
 جماعة أمروا في محتهم بأن لا تلتزم لهم مع قلائه وولاه الاثنين في ثلثي عرا من الستين المعظم المشتمل على
 أشجار وما كذا ورتوب من حرجن الأشهاد وأب ذلك أنهم ما اقرارا بمقتضى ما حصل يكون الاقرار المربور
 صحيحا ويكون ذلك الاقرار غير صالح (الجواب) نعم ولو أقر بغير علمه بغير كان له الشجرة بغيره نهاية
 من فصل فبما يكون اقرارا لشيء أو نسيته ومنه في شرح الملتقى للعلائي من حصل فبما يدخل في البيع بها
 (سئل) في امرأه أقرب ربع أمته معلومة لشقيقته في محضا وحوا أو امرها السري أقرارا شرعا أم لا
 ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المربور صحيحا (الجواب) نعم وصح اقرار المأدبون بعين يده والمسلم
 بغيره ونصف دار مساعته والاعتبار في الحائنه كرمي المبيع وحل قال لعل نصف هذه المسكن
 أو قال نصف هذه المسكن دار امرأه بالعله ولو قال نصف دار ي هذه أو نصف دار ي هذا أو نصف ستان
 هذا لا يجوز ولا يلزم منه الاقرار في فلو ان أضاف المال إلى شئ أو لسان قال فبما يكون
 سه على كل حال وإن لم يصغ إلى نفسه بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا ود كرمي المتي وحل قال
 دار ي هذا لو ادى الأصغر يكون ما لا لامها هه فاد لم بين الاولاد كان ما لا دار فاد هذا الاصغر
 من أولاد ي فهو اقرارا وهي لانه من أصغرهم لانه لم يصغ الدار إلى نفسه وكذا لو قال فلان دار ي هذه لفلان
 كان هه ولو قال فلان هذه الدار لفلان يكون اقرارا أهـ (سئل) فما إذا أقر بدارا مرعيا خمسة
 وجوار امره السري ان لاحق له مع روحه هه في جميع ساء الخاوب المعلو ولا في جميع ما حوزة الخاوب
 من المماس المعلوم وان ذلك كما ما كها ماف هل صح الاقرار المربور (الجواب) نعم (سئل) فما إذا
 كان ردا وصاعده على حذبه معلومه مشتملة على عرا من فادى عليه ما طر و ف أهلى بان الحذبه أرضا
 وعرا ساجار به في الوقف المربور وبذلك باله السرى بالذى العاصي فاعرب بربان أرض الحنسه
 حاره في الوقف المربور وان عرا ساجار باله فهل يدخل العرا ساء كاله للمعزله (الجواب) حسب
 اقرار أرض الحنسه حاره في الوقف تكون كاله الوقف المعزله ولا تصدق الما لال العرا ساء مانع للأرض
 والله أعلم وهما أصلا * احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا يمنع صحه الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض
 ما حصل بح الاقرار لا يصح * والثاني ان اقرارا بالانسان على نفسه حاره وعلى غيره لا يجوز اقرارا بهذا
 في قول اذا قال اعهد الدار وأرضها لفلان كان الساء والأرض للمعزله لانه لما قال ساء هذه الدار لم يعد
 ادعى اعسبه فلما قال وأرضها لفلان بعد جعل معرا باله ساء للمعزله ساء الاقرار بالأرض لان الساء مع
 للأرض الا ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحه الاقرار ٦ وان قال لي وساؤه لفلان كاتب الأرض له وساؤها

معادهم وشهود الشئ تأه
 دفع المدعي عليه من
 الدراهم مجهولة العا
 لا تعرفه كهي فهل ثبت
 الذي يعمده الشهادة أم لا
 (أجاب) لا ثبت ذلك إجماعا
 قطعا ولا يوجب خلاصتها
 الحائنه والخالصة والبراز به
 وغيره ادعى على ورثة ميت
 مالا وأحضر شاهدين
 فشهد أن المولى أحد من
 هذا المدي مديلا وه
 دراهم ولم يعلم كم ورد
 الدراهم فالوا ان علم
 الشاهد ان به كان في الصر
 دراهم حرر وهما شهدون
 بمسار ما بين عيدهم
 فها من الدراهم فالوا و شعي
 أن تعلموا بحود الاحتمال
 انها تكون مؤه فاد علموا
 ذلك حازر شهادتهم انهي
 لانه في حل الاقدام على
 الشهادة بالمقدار بعد تنص
 ما فيها من المقدار والحدوث
 لا في قول الشهاد بالمجهول
 والحكم بما لم يثبت لذلك
 ادلائس العلم بالحكمومه
 لحكم به والله أعلم (سئل)
 في وقف حاصل كانه الساء

بعدد كالموقوف اسالوا في الدعوى حسن من اسعمل من محمد من حرص ووقفه هذا على نفسه وعلى روحه فلا نه سب فلا
 سم على أولادهم الد كور والاباب منهم على العرا ساء السرى ثم من بعدهم على أولاد الد كور دون أولاد الاما ثم من بعدهم على أولاد ه
 سم على أولاد أولادهم سم اسالهم الد كور ثم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى مصورا صرف منه بالاسعال من ساجار ساء الد كور
 في سراج على السبق الاول من الاصل الاول أهـ ٥ قوله الا ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحه الاقرار الماسان قال الا ان
 الادعى ل الاقرار لا يمنع صحه الاقرار أهـ ٦ بربع على ال في الاول من الاصل الاول أيضا أهـ

في كتابه في اصول الدين وهو اصل الوقت لا محذور في ذلك لا يحق في نفسه ان يكون في طلب الله وخرج في صفاته
 ووجهه في الله اعلم (سئل) في شهادة الاعيان في السب هل هي مقبولة أم لا (أجاب) اختيار صاحب الخلاصة القول وعزاه الى الصانع
 من غير حكاية خلاف كانه في الجرح ووجهه أن ما طرقة السماع غير مقنن الى الرتبة وقد صرح العلامة بنعوت ما شافى حاشيته
 لسرح الوفاة لوصف القاضي شهادة الاعيان في السب طرقة السماع الذي هو محل الكلام وحكم ما يصح حكمه لانه لا يثبت فيه حجة
 قال مالك تغسل سهادته مطلقا كالصبر وصرح مهادي الكتب والله اعلم (سئل) في سهادته (٥٣) الاعيان وقول بعض أصحاب المنزلة انهم

سمع من الدعوى لما في الله ط قال لا بد لي على أحد ثم ادعى على رجل دين باصح الاحمال وحوته بعد الامرار
 وفيه أيضا وقول الرجل هو يرى في سعادته عدة اختار عن ثوب التزاه لا اقتناء وفي العمادة قال دوالد
 ليس هدا الى أوليس ملكي أولا حق لي فيه أو محمود ولا مبالغ له حينئذ ثم ادعاه اجد يقال دوالد هو
 قال قوله لان الامرار مجهول باطل والتشاكض انما يسمع اذا بصين ابطال الحق على أحد اه ومثله في البعض
 وخوابة المقتضى وفي الخلاصة لاحق لي فيه بدخل فيه كل من ودين وكفاله واحار وحبانه وحد اه وفي
 الاصل فلا يدعي اربا ولا كفاله نفس أو مال ولا دينا أو مصادرة أو سرقة أو وبعه أو ممرانا أو دا أو دارا أو
 شامس الاسماء حاد ما بعد البراءة اه وهذا علم الفرق بين امرأ ل أولا حق لي ملك و بين نصيب ركة
 موري أو كل من لي عليه دين فهو يرى عولم يحاطب بمعا و علم تطلان فتوى بعض أهل زماننا بان اراء
 الوارب واربا اراء عاملا يجمع من دعوى سبي من البركة وأما ما رده البراءة اي السابعة فأصلها معروا الى
 الخط و مع ذلك لم يصد اراءها بكونه لمعنى أولا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك فان كان المراد معاني
 البراءة اجماع الصلح المذكور في ا و والسبوح في مسئلة الخراج مع البراءة العامة لمعنى فلا يصح أن
 يقال فيه لارواه فيه كق وقول فاصحان انهم الروايات على انه لا يسمع الدعوى بعده الا في سبي حادث
 واب كان المراد به الصلح والارواه قوله نصيب ركة موري ولم يبق في فها حوالا الاسس وفيه فلا يصح قوله
 لارواه فيه أنه انما يصدق منه من النصوص على صحة دعواه بعده وانصب الروايات على صحة دعوى ذي اليد
 المبرر بأن لا مانع في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من اراء البراءة الاراء المعنى فهو مناس
 لما في الله ط عن المنسوط والاصل والجامع الكبير ومسهور العناوي المعجده كالحاشية والخلاصة فقدم ما فيها
 وأما ما في الاسماء والحر عن العينة افرى الروحان وأمرأ كل صاحبه من جمع الدعاوى والارواح أعين
 فانه لا يبرأ المرأه منها وله الدعوى لان اراءها انما تصرف الى الدون لا الاعيان اه فمحمول على حصوله
 نصيبه خاصة كقوله أمرأه من جمع الدعاوى مما في علمها فخص بالدون بعضا لكونه معه انما في علمها
 و او يده النعال ولو بني على ظاهره فلا يعدل عن كلام المنسوط والمحيط وكافي الحاكم المصريح بعموم
 البراءة لكل من أمرأه عاتقا وفي العينة ولو أمرأه بعد الصلح عن جمع دعاؤه وحصولاته صح وان لم يحكم
 نصيبه الصلح اه وفي الخاوي الخصري اراءه من جمع دعاؤه وحصولاته صح اه وفي جامع الفصولين
 أراءه عن جمع الدعاوى فادعى على ما لا يارب فلو مات موريه قبل ابراءه لا يسمع دعواه وان لم يعلم هو موري
 موريه عند ابراءه اه ومثله في الخلاصة والبراءة هذا خلاصة ما حرره السمرقاني في رسالته المذكورة وقد
 من المولى تعالى على عبده الخصم عند الوصول الى هذا المحل بغير بر رساله فيها اعلام الاعمال أحكام
 الاراء العام وقد قدمنا عبارات معارضة ودفع ما فيها من المناقضة والذي تحرر لي في هذه الرسالة
 في خصوص مسئلتنا ان الاس ادا شهد على نفسه انه قص من وصيه جمع بر كموالده ولم يبق له مهاتل
 ولا كبر الا اسوفا هم ادعى دارا في الدعوى وقال هذه ركة والذي تركها مبرا مالي ولم أقصها فهو على

حاربه عبد أي يوسف هل
 هو على اطلاعه أم هو مريد
 عما اذا تحملها نصرا واداءها
 أعني وما يحسرى فيه
 السماع وهل الاقرار بما
 يحسرى فيه السماع وهل
 للقاضي أن يحكم بحسبه
 سهادته على الاقرار راعيا
 أنه قول أي يوسف مع أن
 السلطان نصر الله تعالى
 انما فدل القضاء بالحكم باصح
 أقوال أي جميعه رجا الله
 تعالى ان يكون القضاء
 بخصص بالحوادث والزمان
 والمكان الا خاص ام لا
 (أجاب) المذهب الصحيح
 المعنى به الذي مست عليه
 أصحاب المنون الموضوعه
 لعل الصحيح من المذهب
 الذي هو ظاهر الروايه أن
 سهادته الاعيان لا يصح مطلقا
 سواء كان نصيرا أو غير
 الحمل وأعني وف الاداء
 أو وفهما أو كان نصيرا
 وفهما أو غيرهما فدل القضاء
 وسواء كان فيما طرقة نفسه
 السماع أولا هدا هو
 المذهب الذي لا يعدل عنه
 الى غير وما سواء روايات

خارجة عن ظاهر الروايه وما خرج عن ظاهر الروايه وهو من حو عن علمه ما فررو في الاصول من عدم امكان صدور قولين بحكمه من
 متساويين من محمدين والرجوع عنه لم يبق قول له كذا كرهه وحسب علم ان القول هو الذي يورد عا المنون فهو المعتمد المعمول به اذ صرحوا
 بأنه اذا تعارض ما في المنون والضاوي فالمعتمد ما في المنون وكذا قدم ما في السروح على ما في الضاوي والمقرر انضاء زمانه لا يعني و يعمل
 الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما او قول أحدهما او غيرها الا لضرورة كس له المراجعة وان صرح المساج بان القوي على
 قولهما لانه صاحب المذهب والامام المعتمد اذا طالب حذام فصدها * فان القول ما قال حذام وأما قول بعض أصحاب المنون انهم

الشهادة الدعوى أو بين شاهد من لا يعرف ما لا يدري من هو الكاذب منهم الشهادة أو الشاهدان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة
 الراعي أصاب ببقرة كانت في ياقوتة فسرقت هل تعمل إذا انضم اليه آخرون لا (أجاب) الراعي كالمودع عند أي حصة شهادة المودع بالمالك
 المودع مقبولة فإدام بصل الشهادة ووجدت العدالة حكم المدعي بالمدعي والله أعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه من باب الدنيا هل
 تعمل أم لا تعمل (أجاب) لا تعمل شهادة العدو على عدوه من باب الدنيا فالعلامة يعقوب بن أساف حاسنه على صدر الأسير يقول لا يصح القصاصي أن
 يحكم بشهادته على من يعاديه لأنه ليس بمجهد فيه اه والله أعلم (سئل) في سماعه منهم وبن (٥٥) شخص عداؤه مدني ومو تعصب طاهر

هل يقبل شهادتهم عليه
 يعيشه أو حضره أم لا
 (أجاب) لا تعمل شهادتهم
 عليه لأنه مطلقا ولا على
 غيره حيث كانت قسقا
 لأن القسوق لا يعرف أو أما
 قولهم نسمع الأحبار بكونه
 شر أو نرى الناس يمدونه
 ونسأله أي حاد كان
 المحرمون عدوا ولا أروم ورس
 ولا عداؤه وبندهم ولا
 تعصب إماما كان بنده
 وبندهم عداؤه وبنوة
 وتعصب لأئمة العسقي
 فرد شهادتهم بخصوصه
 قال في الحر الزاني في سرخ
 قوله والعدوان كاذب
 عداؤه دنونه بندها
 حسنه لم أرها العبر يعني
 اس وهذا الأول والذي
 بعده كلام صاحب العنة
 والمنسوط إنا إذا فلما ان
 العداؤه فادحه في الشهادة
 يكون فادحه في حق جميع
 الناس لا في حق العدو فقط
 وهو الذي يعصيه الخعة
 فان العسقي لا يعرف حتى
 يكون فاسقا في حق
 شخص عدلا في حق آخر

فجميع دعواه له منه ولغيره لو كاله أو وصاية للتخاصس سرح السور للعلاقي من الإقرار (أقول) كتبها
 فيما علقته على شرح النور بما قصه قال في الشر بلائكة كوت هذه الأشياء إقرار بعدم الملك للمناسر معق
 عليه وأما كونها إقرار بالملك الذي اليد فغير رواية الخامع بعد المال الذي السدوع على روايه
 الزباد لا وهو الصحيح كذا في الصعري وفي جامع القصولين صحيح روايه أفاد الملك فاختلف الصحيح
 الزوايس وسئل على عدم إقراره مال المدعي عليه حوازي دعوى المقر بها العبر اه وقيل السامحاني عن
 الأعرابي أن لا يعمل على الصحيح ما في الزباد وانه طاهر الرواية اه (طلب) جيعي به ليرحمه بكونه طاهر
 الرواية وإن اختلف الصحيح (سئل) فيما إذا طار رجل لجامه ان طلق روحه يكن لها عدى كذا من
 الدراهم ويرد لا تنطلمها فهل إذا طلقها لا يلزمه دفع المال (الجواب) نعم لأن نفي الإقرار بالشرط
 عبر صحيح كذا في المنوب والحر (سئل) في مساحر سنان أترأ مؤخره من دس له عليه على ان يؤخر
 السنان مده أخرى مستعده ثم امسح المؤخر من الحار و يريد المساحر مطالبة بنده فهل له ذلك (الجواب)
 نعم في الكبير من مسائل مسورة من السور فيما نطلم بالشرط الفاسد ولا يصح بعلعه بالشرط الى ان قال
 والأبراء عن الدس أي لانه غلبت من وجهه حتى يرتد إلى دس كان به في الاسقاط وكون معتبرا بالملك
 فلا يجوز بعلعه ونسبى ما إذا علقه بكان كعوله ان كانت الشمس طالعه فابى عن الدس لقولهم
 ان يعلق به بحرا الح مبر (سئل) في دمه ها كتب عن روح وبنده مبر أع وأحب سقيف دمنين
 وحلف بركه فاقرا الاح والاحب انهما فاصصا الروح ما حصهما بالار من أحبهما الهالك كما تم ادعيا
 انهما كانا كاذبين في الامرار المور وأهم عالم بصصا آمن بركتها فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا
 كاذبين في امرهما (الجواب) نعم أمقر رجل دس أو غيره لم قال كتب كاذبا فاما أمقر حلف المقر له على
 أن المقر ما كان كاذبا فاما أمقر به وليس بمطل فيما ندعاه عليه كبر من سبي الفرائص فافاد أن امراره
 بالذس وغيره كالار الحكم منه سواء وعجمه في الملقى بعوله ولو أمقر بحن اه وسئل فاري الهداه عن
 رجل اشترى شاة وأمر برونه عند اليهود ثم بعده صه ادعى انه لم يكن رآه وأراد ردّه فاحل إذا ادعى
 المشتري بعد امراره برونه المسع ابى أمقر بذلك ولم أكن رأيت المسع وكذبه الساع حلف الساع أن
 امراره بذلك كان بعد الزوبه والمعرفة فان حلف لم ينعى الى انكار المشتري وان سئل فالمشترى الرد اه
 وأجاب أنصا بذلك في الخبره بحوا بطما (سئل) فيما إذا ناعب هسدر بع دارها من ريد من معلوم
 أمقر بعصه منه ماب عن ورثه طلبوا حيا من بدار مورهم همدالم يكن كاذبه في امرها فهل
 يحل الورثه الى ذلك ويحلف رد كذا (الجواب) نعم (أقول) قال في صدر السر بعوه من المسائل
 الكبير الوقوع انه أمرم ادعى انه كاذب في امراره فعمدا في حسنه ومجدر جهما الله تعالى لا نلف الى
 قوله لكن يبقى على قول أني توسع جهما الله تعالى ان المقر له يحلف ان المقر له يكن كاذبا وكذا لو ادعى وارث
 المقر بعد البعض لا نلف الى قوله لان حق الورثه لم يكن باسافي من الإقرار والاصح الحلف لان الورثه

اه ووجدني فذكرت على حاسنه فيما عسر من الزمان (أقول) بل الطاهر من كلامهم أن عدم الصلوا عما هو للهجه لا للفسق ونوده
 ما نأى به عن اس السكال وما صرح به يعقوب بن أساف وكبر من علماء ان شهاد العدو على عدوه لا تعمل فالبعد كونه على عدوه نبي ما عدا
 وهذا هو المسادر للإفهام فحصل من ذلك ان شهاده العدو على عدوه لا تعمل وان كان عدلا في معنى الحكم في مواع قول الشهاد
 ومنه العصة وهو أن بعض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من اه كذا وصرح يعقوب بن أساف حاسنه بعدم بقاء دعاء القصاصي
 وشهاده العدو على عدوه والمسألة وارده في السك بوالله أعلم (سئل) في شهادة العنسي على النسا في الإدما هل يلزم له ما يشاهد فيها

من المصنفين الذين لا يثبتون في معنى الحكم بغير ما ليس من قول الشبهة العينية بل من قول الرجل لا يثبت من قول
 قلت من قبله كذا اهـ وفي الترتيب الثاني من قول الشبهة كذا كذا باري والرد وان كان جازي والاصل والعين بالاسم
 بالثبوت في معنى الحكم بغير ما ليس من قول الشبهة العينية بل من قول الشبهة كذا كذا باري والرد وان كان جازي والاصل والعين بالاسم
 والعداوة بينهم ظاهر وكذلك في معنى الحكم بغير ما ليس من قول الشبهة العينية بل من قول الشبهة كذا كذا باري والرد وان كان جازي والاصل والعين بالاسم
 وصرح المصنف في الثاني من قول الشبهة كذا كذا باري والرد وان كان جازي والاصل والعين بالاسم (٥١)

اذعوا امر الوافر المعرفه يلزمه فاذا انكر بسحاب اهـ وفي الثاني من قول الشبهة كذا كذا باري والرد وان كان جازي والاصل والعين بالاسم
 انما من وكثرة الادلة والاشانك وهو يقتضيه والمضى لا يقتضيه العين ان كان ما قد افاض الله به اهـ والله
 به الي اعلم (سئل) فيما اذا كان لا يثبت من قول الشبهة كذا كذا باري والرد وان كان جازي والاصل والعين بالاسم
 اراء عاتما سر عاتما قول من ردتهم اقرار بنبأ المبلغ المروي لها هل يكون الاقرار المروي بها عاتما ولا يعود بعد
 سعيه بالابراء (الجواب) نعم اقرار بالدين بعد الابراء لا يثبت من قول الشبهة كذا كذا باري والرد وان كان جازي والاصل والعين بالاسم
 وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد ان ابراء ما قال الاقرار صحيح ويردفع ما اقر به من العين
 لا يمكن تحدد الملك فها هو اقراره واصح الكلام على طريق الاقضاء والعين قابلة لذلك بخلاف
 الدين لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا اقراره السر بل في رسالته تتبع الاحكام (سئل) في المداويج
 اذ اني كذلك أكثر من حسن سواب ولا ترد اد كل يوم ولا يعبر حاله فاعرفه لبعض ورثته بنفسه وندس
 معلوم من الذي يسهل مرعيه فهل يصح اقراره المروي وهو غيره الصحيح في ذلك (الجواب) نعم وتقدم بقلها في
 السوء (سئل) فيما اذا اقررتي بعتبة ياب عليه وفي نفسه ودمه أسد عمو ومبلغا ما لو ما من الدراهم لكر
 وكان عمو حاهرا معصية في مجلس الاقرار سا كظام بكر الا ان يطالب عمو ما لمبلغ المد كور راعماله يلزمه
 فسكونه فهل للسنة المطالبة ولا عموه (الجواب) نعم الاقرار بجهه فاهمه يقتصر على الامر وحده دون
 غيره (سئل) فيما اذا اقررتي بعتبة ياب عليه وفي نفسه ودمه أسد عمو ومبلغا ما لو ما من الدراهم لكر
 تكون دعوا غير معصية (الجواب) نعم بواحد ما قراره المد كور في هذه الحالة واذا اقرتني ثم ادعى
 الخطا لم يعمل كافي الحاشية الا اذا اقر بالطلاق ساعلي ما اقرتني به المعنى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي
 جامع الفصولين والعينه اسما من كتاب الاقرار يعني لا يقع دنا به وبه صريح في العينة مع آخر الامر ومثله
 في العلاء (سئل) فيما اذا اقرتني على قول المدعي انه مطلق في الدعوى فهل يصح الدفع المروي (الجواب)
 نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وعمر في فصل الاستسراة سل كتاب الاقرار (سئل) فيما اذا اقر
 وحصل في مرض موبه نارض في بدها موقف كعب الحكم (الجواب) ان اقرتني من قبل نفسه
 من البت كمر اص بقر بعض عده وبقر ناه تصدق به على فلا وان اقرتني من جهه غيره فان صدقه
 ذلك العبر أو ورثته جازي الشكل وان اقرتني من جهه موبه أو من جهه موبه من البت كمر اص بقر بعض عده وبقر ناه تصدق به على فلا وان اقرتني من جهه غيره فان صدقه
 (سئل) في رجل اقرتني بعتبة ياب عليه وفي نفسه ودمه أسد عمو ومبلغا ما لو ما من الدراهم لكر
 آخر فهل يصح اقرار (الجواب) نعم قال في السو بواحد ما قراره المد كور في هذه الحالة واذا اقرتني ثم ادعى
 حقه كالاقرار (سئل) في امر اقرتني بعتبة ياب عليه وفي نفسه ودمه أسد عمو ومبلغا ما لو ما من الدراهم لكر
 وصدها ممرص ومات عمو ما وعورته آخر فهل يكون الاقرار المروي (الجواب) نعم هذا
 الاقرار قضاء كما صرح به في الحاشية (سئل) فيما اذا كان له مدحه معلومة في ربيع ودم حده فلا فاه
 ردتني بعتبة ياب عليه وفي نفسه ودمه أسد عمو ومبلغا ما لو ما من الدراهم لكر

وهو الشهادة لا يصح قضاء
 قال في كتاب النكاح في
 الاقرار الا يحتاج ان شهادة
 العدو ولعمري جازي عكس
 شهادة الاصل لفرعه اهـ
 وهذا يقول على ان لم تقبل
 الشهادة لا المسق اهـ فقد
 تعلم مما هو رآه عدم نقاد
 الغطاء شهادة العدو على
 عدوه والله اعلم (سئل) في
 ميت ورثته جميعهم كاشهد
 ورجال منهم بلدع عيا في
 البركة ناه ما لم يكن هل يصل
 شهادتهم اهـ لا (جواب)
 نعم بل لو سعد على جميعهم
 والله اعلم (سئل) في رجلين
 وارثين شهدا الوارث آخر
 بعين هل يصل شهادتهم اهـ لا
 وتصدق على النعمه اهـ لا
 (أجاب) نعم تصل والله اعلم
 (سئل) في شهادة اهل المحلة
 بوقع علمها هل يصل اهـ لا
 (أجاب) نعم يصل قال في
 الحرق وفي وقف الظاهر به
 بعد اد كمر مثله وقف
 المدرسه وشهادة اهله
 وشهاد اهل المحلة في وقف
 على المحلة مانعه وكذلك
 الشهادة على وقف مكنت

وللساذه في المكنت لا يصل ودل به في هذا المسال كها وهو الصحيح اهـ وهكذا يصح القول
 في التراب به في المكنت وشهاد اهل المحلة بوقع المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه مدرسه كذا وهم من اهل لالمدرسه وشهادة
 على وقف المسجد الحاج وكذا أساء السبل ادا شهدا ووقف على أساء السبل الخ فالمعبد له ول في الشكل والله اعلم (سئل) في شهاد اهل
 النهر في الاراضى ارض في مزارعهم للوقف هل يصل اهـ لا (أجاب) صرح في الحاوي الراهدى بان سبها أهل الارض لو كل الرء
 والسج هو الرء والعامل لا يملك لخالهم ومناهم حوافهم وكذلك شهادة المزارع عن لرب الارض واحبابهم والمعمد عدم الم ول اسناد

الزمان واليوم وقد قيل عن حجم الاعتناء الجارى انه كان يقول قيل يترجع عنه وقال لا تقبل الفساد الزمان والله اعلم (سئل) في الشهادة النسب
علاوا كمال أو غيره اذا اتى الشهود واشتهر عند الشهل بقول أم لا وهل محل الشاهد اذا أخبره عدلان به الشهادة اعتمادا على اخبارهما أم لا
(أجاب) أنجع أصحاب المتن على ان الشاهد أن شهد في النسب والموب والسكاح والدخول وولاية العاصي وأجل الوقف وإن لم يعان قالوا
الآ ترى أنا شهد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعمود الخلفاء الراشدين وأب عليا نروح فاطمه ودخل م إوان شريحنا كان فاضيا إذا أخبره
بهم من يشوبه وهن في الخلاصة أنه لا بد في النسب والسكاح من اخبار عدلين بخلاف الموب ويصح (٥٧) في الطهر به أن الموت كبيره واحتقان

فهل يكون ربح الخصة المربور للمقرله مادام المقرح حيا المده المربوره (الحوار) يصح الامر والمذكور والمستله في الخصاص (أقول) وبسبب الكلام عليهم في كتاب الوقف (سئل) في دعي هلك عن ورثه وتركه مستعمر فمدون عليه لجامعه معلوم وله دس على دعي مثله ربحهم أن الهالك أراهم الدس المربور في مرض مريب الهالك فهل يكون الاراء غير سائر (الحوار) نعم كافي ثوب الانصار والحدود والخلصه (سئل) فيما اذا كان لا تمام مبلغ معلوم من الدراهم يدميه عنهم وله سهم أم وصى عليهم من قبل القاضي فارت عهم عن المبلغ المذكور والحال أن المبلغ لم يجب بعد الام فهل يكون الاراء غير صحيح (الحوار) يجب كان المبلغ المذكور غير واجب بعد الام الوصى المربوره فارتها غير صحيح واما الامامه له الوكيل بالقبض وهو لا علمه ولانه ترفع عن حصى الصغير فلا يتصور كافي أدب الاوصاء وغيره

*** (باب اعرار المریض) ***

(سئل) في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في حكمه وسلامه سبعة ما سارع بما يشي معلوم من الدراهم ثم أقر في مرض موته ما سلفه أكره من المسبى الذي تسعة وأوصى بما في العنق بأن يدفع لدا سبعة و ما فصل تسعة عليه ومات عن وارث ولادى عليه ولا مال له سوى ذلك فهل يكون امرأه ما سلفه العنق من عريضة سبعة حائز (الحواف) نعم (أقول) ويأتى بعمل المسئلة في سبعة (سئل) فيما إذا كان لامرأة بدمية زوجها ثم لم يلحقها معلوم من الدراهم تسعة وسبعة ومهر معلوم موحل فماتت في مرض موته بقض الدين والمهر المذكورين ثم ماتت عسوة ورثته لم يحضرها الاقرار المورث فهل يكون الاقرار المورث غير حار (الحواف) نعم ولو المهر نص دين على وارثه وعريضة لم يحضرها عسوة وحسب الدين في حكمه أو لا على المهر نص دين أو لا من نصه أقرب نص مهرها فلو ماتت وهي زوجه أو معتقده لم يحضرها والابان طلقها فصل دخولها جامع للعولين (س) في من نصه مرض الموت أو أن نصه روحها من دين لها منه ومن موخر بعدد ما المعلوم لها عليه وما من مرضها المذكور عه وعنه اس ونس من عهده لم يحضرها الا المذكور كور فهل يكون الراء عسوة حار (الحواف) نعم قال في السو را اراده مدنيه وهو مدنيون غير حار أي لا يجوز ان كان أحدهما وان كان وارثا فلا يجوز له طلقا سواء كان المرض مدنيا أو لا اللهم اه مرض امرأه وارثه من دين له عليه أصلا أو كماله نفل وكذا امرأه بدمية وحسبها له على غيره وحار ارثه الاحصى من دين له عليه الا أن يكون الوارث كقبلا عه فلا يجوز ادعاء امرأه ولو كان الاحصى هو الكفيل عن الوارث حار ارثه من السلب ولم يحضرها بدمية نص من نصه ادعاء الكفيل فصولي وفيه عن الجامع أنه رأى أمرا فلا ينافي مع ما من دين لم يحضرها ادعاء الساء للجمال وكذا الحكاية بخلاف امرأه بدمية نص ادعاء الساء فيما لا ينافي به ومن أن امرأه لو ارثته لم يحضرها كايه ولا ادعاء الاحصى يجوز حكاية من كل ماله واسداء من دينه اه وما عزاه الى الجامع بعه في الساء اذ صا وقال في نور العين وموله ادعاء الساء للجمال بحال المساء آ بعام موله وحار ارثه الاحصى اللهم الا أن يحص عدم العدة على الاساء بغير كون فلا وارثا وبصور كون الوارث

(٨ - (نادي حاميده) - باي) مع من الناس يقولون انه اس فلان اه والحاصل من كلامهم ان السهره

كذلك في الخلاصة من آثار المؤلفين في بيان قوة من شئ إلى عدم اعتبار عدد دور كونه في الجوهر والكن في الخلاصة في النكاح والنسب
 لا بد أن يكون عدلان بخلاف الموت اه كلام المحرر والله اعلم * (كتاب الوكالة) (سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته إلى محل
 طائفة فهل لا ينهاه عن ذلك أم لا وهل إذا منع من عليها بعروجه شرعي تغزو وهل على الأخ الوكيل ما حذفت عليها أم لا (أجاب) قد كثرت في
 كلام عليا ثانيا الوكيل بفعل الزوجة وخوار سواء كان أحاد أو أحياء أو بصراط الوكيل بالنقل كطلب الموكل ولا يجوز لأحد منعه عنه وعن غيره
 بصرا غيا مرسكا بعصبه لاحد جهام مقدر (هـ) واد الركب مثل ذلك تعذر ولا قاتل مؤلعة الا في مثل ذلك اذ ليس في فعله موصية بل

كتملا لفلان الاحبي في اطلاق كلامه بطر أو يصرح في صحة اراء المرص أحسن من دمه عليه
 روايتان من ان قوله بخلاف اقراره بعض الخ بحالهما في الخلاصة من قوله لا يصدق في قصص التي لا يصدق
 الثالث فاعلم في هذه المسئلة ان راسي أو أحد ما في الكائن سهو والطاهر أن هذا أصح مما في الخلاصة والله
 أعلم (أقول) يؤيد ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم مرص او عن فافر في مرصه
 بعينه ثم ما يصدق وعنده لو باع في مرصه أو أقرص فاب ولا مال له سواء وعلمه من وجه في مرصه أو
 أقرصه بعينه ولو لم يكن من علمه يصدق لا لوعلمه من الخ م ان الذي يظهر لي في الجواب عن مسئلة الاقرار
 البار أن الاقرار نافذ من ثبات المال اذ لا يخفى انه يبرع بلا عوض وقد صرح حواش ترفع المرص من الثالث
 فعوله فيما مر وارجا اراء الاحبي أي من البت وقوله اذ لا عاك اسما له لئلا أي من كل ماله وهذا الجواب
 أحسن مما تقدم ثم رأيت ذلك صرحا به في الجوهر وبحث قال وان قال المرص قد كتب أرباب فلا مانع
 ليس الذي علمه في صحتي لم يحمله لا عاك الراء في الحال فاذا أسد هذا إلى برمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله
 حكمها ووجودها في الحال فكأن من الثالث اه والله الجسد كنه بحال نقوله فيما مر والا حسي بحور
 حكاية من كل ماله وأبدا من يده وسند كفي جواب السؤال الثاني تمام الكلام على ذلك * ثم اعلم
 أنهم عدد كرواها عمارا بظاهرها مسافص مهامها ومهاما في الخلاصة ان المرص اذا أقر ما سنهاه
 من الصحة في المرص يصح سواء كان عليه من صحة أولا اه وميله في الولو الخ فيه هذا أيضا بحالها في المسامح من
 قوله لا يصدق في قصص التي لا يصدق البت وميله في الخلاصة أنصا وأقر به ص له كان في المرص
 صدق من البت وبحالهما في الخامة لو باع المرص عدا من أعدان ماله من احبي ثم أقر ما سنهاه التي
 صح من جمع ماله اه ومهاما في الخلاصة أيضا من قوله ولو أقر ما سنهاه من أقرصه في مرصه لا يصح لو
 علمه من صحة والا حاز اه فعوله والا حاز يفتي أن يصدق من كل المال لامن البت فقط قال في نور العي
 ولعل في هذه المسئلة أنصاروا من أو أحد فوله سهو والله أعلم اه وقد علم قوله البار الطاهر أن هذا أي
 يصدق من كل المال أصح ولكن فيه بعض المسامحة السامح وفي البراع فان اقر المرص
 ما سنهاه من وجه في حال الصحة يصح سواء كان عليه من الصحة أولا وان أقر ما سنهاه من وجه في حاله
 المرص فان وجه بلا عمار هو مال لا يصدق في حق عرما الصحة ويصدق في حقهم سيما وجه بلا عمار ليس
 بمال اه وطاهر اطلاقه انه يصدق ويصدق من كل الر كنه وهو صريح المحط و يظهر لي العمل بما في
 الخلاصة فيما سنهاه اه كلام السامح ومن حطه علم وأراد بالهبة ما اذا قام من سندها على أن
 مراده اصرار الورثة أو العرما واه كاد في ذلك الاقرار ويؤيده ما في حاشية السري عن السامح
 أسهدت المراه سهودا على نفسها لانيها وألحها بذلك اصرار الروح أو أسهدت الرجل سهودا على نفسه
 عمال لبعض الاولاد بده اصرار ما في الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يعملوا السهاده الخ ولا
 يخفى أن المراد الاسهاد في حال الصحة اذ لا يقر في المرص الوارث غير صح أصلا ولو شهد السهاده في ب

ذلك منه طاعة من طاعة
 الله تعالى حيث قصد قضاء
 حاجته أحبه المسلم وأحبه
 سؤاله فيما لا يعصيه فيه
 والتوهم لحصول ما أخذ
 عليه أو أم في ذلك ما يقع في
 الجهل والله أعلم (سئل)
 فيما لو أراد الروح السفر
 بهال وكل روحه الذي هو
 والدها أت يرد بالسفر
 وتبقى روحه بلا بقعه ولا
 منفق شرعي فقال بحاله
 ان ساعها ساس ويركها
 بلا بقعه ولا منفق شرعي لكن
 آحي وكذا عني في طسلا فها
 ان أرا أبي من مهرها المؤخر
 لها وأسهد عابه بذلك فعاب
 الروح منه بده على المدة
 التي عساه فهل اذا أرا به
 من مهرها المؤخر وطلق
 أحوه الوكيل بعدم صي مده
 أ كمر ماعها يصح الطلاق
 أم لا (أجاب) نعم يصح
 الطلاق المفوض للأخ لانه
 لو كسل شخص فلم يصدق
 بالمجلس ولا نسوه غلب
 حكمه حكم الوكيل والله
 أعلم (سئل) فيما اذا وكل
 أهالي باده وحل من مهم في

نعاطي سائر أمور المدهم من قصص وصرف واحد واعطاء وغير ذلك وأهم رصوا ما قالوها وأفعالها
 وكبت بذلك صحة مرصه فيصرف الوكيلان المرفوعان على الوجه المرسوم ثم بعدم صي مده سبر اسهد علمهم أهل البلد المرفوعه امهم
 عرلوا الوكيل المرفوع من الوكيل المرفوعه فهل يكون تصرف الوكيل المرفوع من بعد العرل غير صحيح ولا نه مرفوعه ما في مع ماصرفاه
 في قوله اذ لا يخفى قال في الجوهر واعلم ان برعان المرص بعين من البت كالهبة والع في والده والمجاهة فملا بها وسد والا تراهم
 الذين واسنهاه ذلك اه

بل لا ينفك من البيان والاحكام ما كتم بانه لا يلزم الوكيل ان يقوم في جميع ما تصرف فيه بعد عن اهل البيت فمن ثمة لا يكون حكمه عسرا
 صحيح ولا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيل المربورين بعد علمه ما بالمرل غير صحيح احكاما أو ائاما اعتبارا فلو لم يبعد العلم بالمرل فان
 كان في عقد لا يملك ان استشفاه في الحال لا يعمل فلولهما كالتابع والايقل حيث كان ذلك ادفع الصمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلية
 سفسر ع عليها أحكام الوكيل وقد سئل عنها سجع الاسلام الشيخ علي بن عام المحدثي شارح الشكر المنطوق وفعال هذا السؤال حسن وقد كان
 يحتاج في خاطري كثيرا أن أجمع في بحر بركلا ما رجع اسكالا ونوضح ما أمكن الوقت (٥٩) الآن نصوص عن كمال الحميني ثم ذكر

القاعدة المذكورة أعلاه
 وصرح عليها فابالبا على
 معالهم والعصا لافوا لهم
 بشدة أن الوكيل بعد العمل
 يعمل قوله في بعض المواضع
 دون بعض وذكر ما خاصه
 انه ان كان راجعا إلى ما سمي
 الصمان عن نفسه يقتل
 كالوكل بعض الودعة
 وبما تحكى سمي الصمان
 عن نفسه فصدق به
 والوكل بعض الدرس
 بوح الصمان على الموكل
 وهو صمان مثل المعوض
 فلا يصدق اه وهذه
 القاعدة طاهر والعرب
 عليها سهل فاصرفا ان
 كان لبي الصمان عسما
 فعل باليمين وان كان بوح
 الصمان على الموكل لا يعمل
 فافهم والله اعلم (سئل)
 فيما اذا وكل روحه في
 قص مال فقصه ودفعه لها
 ثم مات فهل يعمل قوله بمسه
 في دفع ذلك أم لا (أجاب)
 ان كان الموكل فيه قص
 ودفعه وتحوها من الامان
 فالقول قوله بمسه في القص
 والدفع لها وان كان قص

سوء والشهود عدم الشهادة فاما اذا قصد الممر الاصرار لانه حور منسبي للعاصي عدم سماع تلك الدعوى
 حسب علم ذلك أو فامباله عليه فريضة طاهر ومسله مالو أقر المرن بعض دونه من الاحصى لكن هذا امر له
 قد يكون نظري في الاراء والوصة منسبي بعدا من البت لان اراء الاحصى حار بخلاف الوارث هذا عانه
 ما يحور في هذا المقام وناي في ريبه من كلام والله تعالى أعلم (سئل) في مرض من مرض الموت
 أقر لاحصى بمرض معلوم لم يعلم ملكه لها في مرضه ولم يكن عليه من الصحة ومات من ورثه وبركه فهل
 يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسئلة في الحرمة من عليه من الصحة وأقر في مرضه لاحصى بمرض
 أو عسى في يده مصمونه أو غير مصمونه أو أماله بان قال مصاوبه أو أماله أو ودعه أو عصا بعدد من الصحة
 عبادته عن في يده حل فأقر من حل ولم يكن بينهما سجع ولا سب من أساس الملك قال السجع الامام أو
 بكر محمد من الفصل صح اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان اراد المقر هذا الاقرار ملكا قال لا يملكه لان
 الاقرار احوار وليس يملك حاسبه اقراره بمرض لاحصى باق من كل ماله بما وعبر رضى الله عنه ولو عسى
 فكذلك اذا علم ملكه لها في مرضه فبعد ما يملك كذا المصنف في معر فليحفظ علان على السور
 وعما روى عن المصنف لصاحب السور هكذا قال في الاصل اذا أقر المرن في مرضه اقرارا فانه يحور وان
 أحاط ذلك بماله وان أقر الوارث فهو باطل الا أن تصدقه الورثة وهكذا في عامة الكتب المعبر من محضرات
 الجامع الكبير وهو ليس بها لكن في الفصول العمانية ان اقرار المرن للوارث لا يحور حكاية ولا استدعاء
 وامراره للاحق يحور حكاية من جميع المال واستدعاء من بثل المال اه فلب وهو محال لما أطلعه
 المشايخ فحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بان يقال المراد بالاستدعاء ما يكون صورة صور اقرار
 وهو في الحقيقة استدعاء يملك بان تعلم بوجه من الوجه أن ذلك الذي اقر به ماله وانما قصد احوار في
 صور الاقرار حتى لا يكون في ذلك منه طاهره على المقر له كما يقع لبعض انه يصدق على فغير مقرر من
 الناس واذا حلاله وهنه منه أولا لا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم انما في الجله بوجهما وأما
 الحكاية فهي على خمسة الافراد وهذا الفرق أحاط بعض علماء عهدنا من المحققين فلب وبما
 تشهد لصحة ما ذكرنا من العرب ما صرح به صاحب العسة في فصل اقرار المرن بمرضه وعنايه أقر الصحح بعد في
 بدأ به لعل من ماله الاب والاس مرض فانه يعتبر بمرضه من بثل المال لان اقرار مرن من أن
 يحور الاس أولا فمطلوب من أن يحور الاب ولا يصح فصار كالامرا المند في المرض قال فهذا كالمصنف
 على ان المرن يص اذ أقر بمرضه لاحصى فاعنا يص اقراره من جميع المال ان لم يكن ملكه اناها
 حال مرضه مع ما يحصى أمكن جعل اقراره اقرارا فاعنا يص اقراره في حال مرضه فقراره لا يصح الا من بثل
 المال قال رواه حسن من حب المعنى اه فلب قد حسبه بكونه من حب المعنى لاس حسب الرواية
 بخالف ما أطلعه في محضرات الجامع الكبير فكان اقرار المرن بمرضه وعنايه مطلقا وان أحاط بماله
 والله سبحانه أعلم اه كلام من المعنى لصاحب السور (اقول) حاصل هذا الكلام ان اقرار المرن

دس وأقر بمرضه بالمرض واكرب الدفع فكذلك القول قوله بمسه في الدفع وان اكرب القص والدفع لا يعمل قوله الابن واذالم نعم
 بمرضه حب الورثة بحسبها منه على المرن ولا يرجع المدون على الروح لان قوله في راء نفسه مع ل لا في انجاب الصمان على الميت والزوج
 فيما يحور بوح في دمه الروح منه بل دنها على العر لم يضر ان المدون بعض ما بالها وقد عرل عن الوكالة عومها فهو لا يملك استشفاف
 قوله بعض علماء عهدنا الخ هو الامة سجع الاسلام على المقدسي فان هذا الجواب له أحاط به على سوال من امر ما في صاحب السور كذا له
 الخبر الملى في حاسبه الفصول من اه منه

المشتركة على ما كان الحال في ذلك الوقت من كل نوع من أنواعه في الأول من تلك الأقسام في الثاني من قسمه أصحاب المصالح عامها
وهذا المسألة قد رأت فيها أقسام وانقسامات فيها أقسام وقد ذكر بعض معاصرينا في كتابها ما يحتاج إلى النظر في ما تقدمت به من معنى
الوقت لا بالتقصير فقال كان يجب بحاطري كثيرا أن أجمع في خبر بها كذا ما يرسل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يصيق عن كمال
التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته وقفت لغيره على الوجه الأم وأتلفت على كل فرع منها من حيث في أجهل وقت كنت على حوائج بعض
الكسب ما حصله على أولئك الوكيل (٢٠) نقض الذين يصبرون ما بعد من خبره في طلبه أحكام المودع وان من أخصر من ذلك

لا أحصى صحيح وان أساطير بكل ما له كد مشروط بما لا يعلم به انكناة غلب في الموضع كما إذا علم أن ما أنقذ به
الغالب في ما كان في حرمه كافي الصورة والذ كونه وان أقراره ما به ذلك ولا أن الاحصى دليل على انه ابتدأه فليكن كما
يجمع كثيرا في ما ينبغي أن المرفوض من بالشيء لغيره أمرار الوارد فإذا علم ذلك بقدر ثلث ماله وهو معنى قول
المصنف في العبادية وإقدا من ثلث ماله لكن أنت تشير بأن المعتقد أن الأقرار انحصار لا غلب وان المخرجه نفى
إذا لم يبق له إلا المرفوض لا يحل له أحد ما به إلا إذا كان قد علم ذلك فخر يسع أوجه وان كان يحكم ما به
ملكه بناء على ظاهر الأمر وان الأقرضاد في أقراره فعلى هذا إذا علمنا أن هذا المرفوض في أقراره ما به
فبما به ابتدأه فليكن كما لا يحل له إلا إذا كان قد علم ذلك فخر يسع أوجه وان كان يحكم ما به
بالكل فلا وجه لتخصيص ما قد من ذلك لا ما يجب صدق في أقراره في ظاهر الشرع ولم يقاد من كل ماله
وان أساطير فلذا أطلق أصحاب المذنب والتمسح ما دام الأمر الاحصى من كل المال ليس بمبدأ كره في
الفتنة من الحسن لأن حيف المعنى ولا من خست الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق ٣ اللهم
الآن يحمل الأقرار المرفوض على التواضع في الموضع وصية كسبه شرط فيها التسليم وان كان حكمها حكم
الوصية كما صرحوا به وفي مثل التنوير من كتاب الأقرار قال جميع مالي أو ما ملكه من ماله لا أقرار فلا بد من
التسليم قال شارحه والاصل أنه متى أضاف المقر به إلى ملكه كان هبة ثم رجع عن المخرج أمر لا سرع من ولم
يصع لك من المعلوم الك من الناس أنه ملكه فهل يكون أقرارا أو غلبا ينشئ الذي يبرأ في حقه سراهما
المملك اه فعلى هذا قولهم الأقرار انحصار لا غلب اعما هو جيب لم يصع المقر به إلى ملكه أو لم يكن معلوما ما به
ملكه والاصل الثاني من كلامهم وكتبهما فمما عله على السر وعن وصا بالنهاية ما به وفي الاصل
إذا قال في وصية سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس دارى فإقرار لانه في الاول جعل
سدس دارى جميعها مضاف الى هبة واعما يكون ذلك بعد المملك وفي الثاني جعل دارى سدس دارى بغيره طرفا لالسدس
الذى سمها لفلان واعما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مالا كالاعلان فليس ذلك فيكون
أقرارا أمالو كان انشاء لا يكون طرفا لفلان الدار كما هه فلا يكون المعنى طرفا لبعض وعلى هذا إذا قال له ألف
درهم من مالي فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو أقرار اه فعلى هذا يمكن
جعل ما ذكره في الوصية جيب كان المذنب في ذكر الوصية فلا شرط التسليم والاحل على الهمة والشرط
التسليم كما علم وهذا كله أنصاف ما عله ما عله الى نفسه كقوله دارى او عدى لفلان بخلاف قوله هذه
الدار أو العدى لفلان ولم يكن معلوما الناس ما به مال المقر به حينئذ لا يمكن جله على المملك نظر بن الهمة أو
الوصية لانه يكون مجرد أقرار وهو انحصار لا غلب كما في المذنب والتمسح لكن هذا الأمر يظهر لك أن ما ذكره
في معنى المعنى عن الصلة لا يمكن جله على المملك لان أقراره وهو صحيح بعد في بدايته ما به لفلان أقرار مجرد
فانه ليس به ما شرط لجعله ملكا هه او وصية لانه اعما علم ملكه في مرفوضه عند موت أمه والشرط كونه
ملكه وصف الأقرار واصله الى نفسه حتى يمكن جعله ملكا نظر بن الهمة أو الوصية لا يقال يصع أقراره وان

استأنافه بقل قوله وما لا فلا
وان الوكيل معقول بغير
الوكيل وان من حكمه أمر
لا يمكن استأنافه ان كان
فيه أصحاب المصالح على
المعنى لا بقل قوله على ذلك
الغير ولا يقبل من حكم
أمر الملك استأنافه بقل
وان كان فيه أصحاب المصالح
على العسر فإذا علم ذلك
ما علم أهمي تمت قصص
الوكيل من المذنب بيمينه
أو صدق الورثة له فيه
قائلة قوله في الدعع بيمينه
لانه مودع بعد العنص
وإذ لم تمت العنص لا يقبل
قوله في أصحاب المصالح على
أما في قوله في راءه
بيمينه ويرجع الورثة على
العسر ولا يرجع العسر
عليه لانه لا ملك استأناف
العنص لغيره بالموت ووصية
للمن العسر م ثابت فهو
بالنسبة الى مودع فأمثل
ذلك واعسمه فانه مودع ولو
أراد الوكيل بيمينه الورثة
على بن العلم بالعنص والدفع
أو أراد المذنب ذلك فله ذلك
ولو صمو المذنب بعد

الحلف وأراد ان يحلف الوكيل على الدفع للموكل الطاهر ان له ذلك لما عزم من أن الوكيل بالعنص حصم ومن ان المال في
يده ماله وكل من ادعى انصال الامانة الى مسجعهما القول قوله وأن كل من و ل قوله فعليه المين قوله في حق راءه بيمينه معقول وان لم يهل
في حق أصحاب المصالح على عسر وانصا كل من امر بنى بيمينه فانه يحلف اذ هو انكره الى عذر ذلك من الصواب والوعا وعدول المذنب له
أحد المالين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي الورثة والذي دفعه للورثة اذا عادوا الى صدق الوكيل بسره وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر
من المرفوض اذا وهب في مرفوض المرفوض ولم يسلم حتى مات فطالب الهبة لان الهبة في مرفوض المرفوض في معنى الوصية ولو اخرجته اه منه

شرط (أجاب) لا يلزم ذلك حيث لا يثبت لهم السفر ولا يكونوا كمن لا يشترط له السفر فإذا عديم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) فما ضرته فيما إذا أقدمتهم من أهل العطاء المعروفين إلا أن يساهمة إذا قالوا الجماعة من كبرائهم أن كانوا لا يسفروا فادفعوا على من يده الحل والعقد لمعلم المال فلا كل أو كبروا ومن يدفعه كمن يده عدم كاتبتهم أنهم لا يلزمهم ما دفعوا لتقصدهم الدفع نكاحهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل إذا تبين كاتبتهم للسفر وما منع عنهم السفر إلا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (٦٢) (أجاب) لا سلب أن المعنى إنما يقتضي عباله السائل بهي وإذا ثبت وجود الشرط للرجوع

لا سلب الرجوع قالوا
ادفع السؤال يسع مال
ما عهذو المال خار بلا مراً
سبع أنه ان كان محمداً فلا
أجد يقول بأنه صح السفر
والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لا حرم لمعلم العروش
وأمره أن يسري متهما
وأمر من المحلوج ومهما سبي
عنده من اليمن يدفعه له
فاسرى يسعه فباطل
عما تبين وأمره وسبي
فرضا كل مظار بمائة
وبلائس فمسا كما أمره وسلم
الأمور الأما المحلوج بعد
أن أحضر به فاسعلا
وقال لا أحسنه إلا ما سبي
وسلائس الضطار ومات
وطالب الوكيل ورسمه ما
يكملوا له اليمن من ركه
فأبوا وقالوا لا يسعه إلا ما
قال المسهل لهم ذلك أم لا
والمروا يدفع اليمن الذي
اسراهه كما أمره (أجاب)
يلزم ورثته دفع اليمن الذي
اسراهه كما أمره من ركه
ولا غير بقوله لا أحسنه
الإمامين وبلائس فمسا ولا
يعول ورثته حسب أمره

الهمة فيه وإن بعد الدحول قال الإمام طهر الدين وقيل حرب العاد مع نفسه أفضل فمضى معاد من المهر
فلا يحكم بذلك القدر إذ لم تعبر به بالعصم والصحة أنه يصدق إلى تمام مهر سبها وان كان الظاهر أنها
اسودت سيانم قال في الزارة أقربيه لا مراً أنه التي ماتت عن ولد بقدر مهر لها وله ورثة أحرم يدفعوه في
ذلك قال القاضي الإمام لا يصح إقراره ولا ناقض هبدا ما تقدم لأن العالين هبدا بعد موتها أسبعا ورثها أو
وصيها المهر بخلاف الأول اه (سئل) فيما إذا مات امرأة عن زوج وبنت صغيرة وعن أولاد ثلاثة
آخر عن زوج وأخوات فلهما مبلغ من معلوم بينهم بدخما ما ثلث من الأولاد المرزور من جد
لأن يدعي أن المرأة أقرب في حتمها أن الدين المرزور ولا ولادها الآخر من وأن أسبها في أصل الدين عار به ولا
ببسته على الأقارب في الصحة والزوج يسكر ذلك ويدعي أن الإقرار كافي في مرض موافق فهل يكون القول
الزوج يمتنع في ذلك أم لا (الجواب) البسته على مدعي صدور ذلك في الصحة والعول لمن يدعيه في المرض
ببسته إذا حدث بصف إلى أقرب أوقاه كما في به الخير الرملي في كتاب السوع من صاواه حسب أجاب ما
البسته على مدعي السبع في الصحة والتوليل يدعي في المرض ببسته إذا حدث بصف إلى أقرب أوقاه والله
أعلم (سئل) في من بسته باعت أمته معلومة لها من أحصى بها ما بشرعنا من معلوم من الدراهم هو عن
مثلها أقرب في مرضها المرزور ما سبعا عهدها من المسرى ولم يكن عليها من أصلها فهل يصح ذلك (الجواب)
نعم (أقول) قدما اختلاف العوار في صحة الإقرار به من الن هل بعد من البت أو من الكل وأن الذي
في الخاصة بقاذه من الكل ويسد في السؤال بقوله من المل ادلو كان فيه محاباه بعد من البت وبقوله ولم
يكن عليها من ما قدمنا من أنه لو أقر ما سبعا عهدها من وحاله في المرض بسلامة مال لا يصدق في حق
عمر ماء الصحة (سئل) في امرأه أقرب حال بسلامة الخاص أن لعلن الاحصى بدخما معلوما من الدراهم
لدى بسته شرعنا ما تبين من مرضها المرزور فهل يكون الإقرار المرزور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة في إقرار
الخاصة والأبوي وجميع العاه (سئل) في رجل باع في مرض موته حصه معلومة من عراض معلوم من
سر بكنهه فيه الاحبيد عن عهده من معلوم معلوم وفيه محاباه وعنده من محيط بركه فهل يعال للسري بكنهه
أن يبايعه أو يفسخا السبع (الجواب) قال في العمادة من أول باب السبع ما تبينه المرض الذي
عنده من محط عماله إذا باع عيانه من أسبها ما له من أحصى بستر لا يصح المحاباه عند الكل أحارب الورثة
أولم يحروا و يعال للمسرى أن سب مبلغ عام العهده وأن سب ما دفع السبع وأن لم يكن عليه من محور
أن كاتب المحاباه بعد البت اه فصل عماد كرا الحواب وقد أفي العلامة السبع حبر الدين في هبده
المسئلة في موضع من السوع (سئل) في مرض من مرض الموت باع فيه لا سبعا عهده وأمر ما سبعا
اليمن فهل يكون السبع والإقرار المرزوران غير صحيحين إلا أن يحبر الورثة (الجواب) نعم (أقول) أطلق
عدم حوار سب المرض من وارده فمسل ما لو كان المل بلا محاباه ولو لم يكن عليه من بخلاف الاحصى
كما آتقا قال في الماوى الخبر من كتاب الإقرار وأما السبع فلا يحور قال في جامع المصنوع أن أعطاها

بالسراء بماسه ولا أن أطلق له السراء والله أعلم (سئل) في الوكيل بعض الدين إذا مات موكله
فقال فبسته في حابه ودفعه له فصدقه الورثة في الوكيل وأسكر والدفع للمسب هل يقبل قوله ببسته أم لا (أجاب) نعم يعمل قوله بسته حسب
صدقه الورثة في النص وهذه المسئلة رتب فيها أقدام واصلت فيها أقوام مع قرب ما حدها وسهولة مصدها هو علم واجتمع فعمل قال في
اللولو الحنبه في الفصل الرابع من كتاب الوكيل كاله ولو وكل بعض ودفعه ما مالم وكل فقال الوكيل فبسته وأسكرت الورثة أو قال
دفعه إلى مصدق ولو كان دنا لم يصدق لأن الوكيل في الموضع حكى أمر الاعاب أسبهاه لكن من حكى أمر الاعاب أسبهاه ما دفعه كان فبسته

أما ان الغنم على العنق يصدق وان كان فيه نقي العنق من نفسه صدق والوكيل يقض الودعة فيما يخص نقي الغنم من نفسه صدق
والوكيل يقض الدين فيما يخص نقي الغنم من نفسه صدق والوكيل يقض الودعة فيما يخص نقي الغنم من نفسه صدق
يقض الدين من نفسه صدق والوكيل يقض الودعة فيما يخص نقي الغنم من نفسه صدق
ولا الوكيل يقض الدين من نفسه صدق والوكيل يقض الودعة فيما يخص نقي الغنم من نفسه صدق
ورددهم الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما ان الوكيل امر (٦٣) بالنسبة له ان يبدئه ففعله فلم يصدق
في امره كولو كمل اذا قال

بعد العزل قد كنت تعلم
يصدق كذلك هذا في باب
الودعة امر بالنسبة له ان
يبدئه ففعله فلم يصدق
على القبض الا ان المودع
امر منه وقد امر الدفع الى
من جعل له الدفع اليه فان
لم يصدقه لم يعمره فيجعل
كالمسئد اليه في يده ولو
لف في يده لم يضمن كذلك
هذا والمسئد مدكور في
العمادة وجامع الفصول
وكثير من الكتب وقد فهم
بعض الناس من كلامهم
انه لا فرق بين ان يصدقه
الورثة في اليه ص أو يصدقه
في مسأله الدين وليس كذلك
ل انما يصدق في صورته
انكارهم اليه ص اما اذا
صدق فلا سأل انه يصدق
في الدفع انكاره بيمينه
لان يدينه موكله وهو امر
ادعى انصال الامانة الى
اهله اذ اعترفوا به
ولا سأل ان ضمانه مسل
المعصوص يصح به من
الوكيل ان يدينه ولا
سأل ذلك الى من الموكل

يتناقص مهر مملوكم بغير ادائهم من الوارث لم يتغير في المص ولو بقي المثل الا اذا اثار واربه اه ود كرى
الذرا المختار في باب بيع العضو انه شوقه ببيع المص من واربه على اقرارهم اه وفي نور العنق من
الحاجة لا تصح اقرار مرضى من ماب فيه بعض دينه من واربه ولا من كفيل واربه ولو كمل في صحة وكذا لو اقر
به من احبى تبرع عن واربه ١ وكل رجل لا يبيع شي من ثمنه من وارث موكله واقر بعض الناس من
واربه او اقر ان وكله بعض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المص هو الوكيل وموكله صحيح فامر الوكيل
انه بعض الثمن من المشتري أي الذي هو وارث الموكل ويخلف الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث
الوكيل والموكل والوكيل من نصان فامر الوكيل به بعض الثمن ٢ لا يصدق اذ مرصه بكني لطلان اقراره
لواربه بالقبض فصرصهما أولى * من نص عليه من يحيط فامر بعض ودعه أو عازره أو مضار به كاب
له عند واربه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المص وكذبه المورث يعمل قول الوارث
اه (سئل) فيما اذا اقر مرضى حال مرضه ان لاحق له مع روحه وأولاده مهابي جميع البدار من الكائنات
في محل كذا وانهم يستحقون ذلك دونه من وجه صحيح سري وان لاحق له مع نفسه من جهار وباس وأوان
وصنى ولحم وفس وأهم السحق ذلك دونه وانه لا يسحق قبل روحه وأولاده جميعا مطلقا وكتب بذلك حقه
شرعيه فهل يعمل بها بعد موت مضموم او يكون الاقرار صحيحا (الحواف) نعم والاقرار المصدق بالحق صحيح
بافسواء كان في الصحة أو في المرض على ما عليه المأثور من أهل المذهب والله أعلم كسبه الفقه على
العمادة المففى بدمشق الشام الحواف ما به المرحوم الوالد احاب روح الله تعالى روحه في عرفات الحجاب
وأوسع عليه سبحانه العفوان كسبه الفقه بدمشق الشام (أقول) هذا الحواف عبر
محررونى اطلاله نظركما سطره قد (سئل) في مرض من مرض الموت اقرضه انه لا يسحق عند روحه همد
حفا وان أراد منها من كل حق سري وماب منها من ورثه عبرها وله بحبها اعيان ربه بدمها من
والورثه لم يحسروا الاقراره هل يكون غير صحيح (الحواف) نعم مرض له على واربه من فانه لم يحسروا
ولو قال لم يكن لي علسل سى ماب حار اقرار قضاء لادناه ولو قال مرضه ليس لي على روحى صدق
لان اعمدا حافا للشايع لان سب المهر وهو السكاح معطوع به بخلاف المسئلة الاولى لحواف لا يكون
عليه من جامع الفصول من همة المص وفيه مرض انرا واربه من دس له أصلا وكعاله بطل وكذا اقرار
به بصره واحسب له على غيره حار اقراره الاحبى من دس له عليه الا ان يكون الوارث كفلا عنه فلا يجوز ادعاء
ببراعه ولو كان الاحبى هو الكفيل عن الوارث حار اقراره من السلب ولم يحسروا اقراره بعض سى منه ٣ اد
فيه راءه الكفيل اه وقال في الحواف العبد سى واذا اراد المص مرض الموت ان يصح اقراره للعمر فانه
يعول ليس لي علسه دس ولو قال اقراره عن الدس لا يصح ٤ ويرفع يده مطالبه الدس لا مطالبه الا سحر
اه وقال في السار حاشيه معر بالى العيون من ماب اقرار المص ادعى على رجل مال او نفسه أو نراه لا يجوز
رأيه ان كان عليه دس وكذا لو اقر الوارث لا يجوز سواء كان عليه دس أو لا ولو أنه قال لم يكن لي على هذا

١ قوله وكل رجل لا يبيع شي من ثمنه من وارث موكله واقر بعض الناس من
لا يقال ان اقراره هالنس اقرارا سى من ماله لواربه لان المال للموكل لا يبيع له الا ما يبيع له من ماله
على انه قد يبيع بعض المدكور موب فصدق الموكل ان وكله بعض الثمن ماب بخلاف اخذه الموكل من البركه في بى آخر الامر
اقرار الواربه بماله هذا الاعتبار هذا ما ظهر في ضمانه اه منه ٣ قوله اذ يصدقه براءه الكفيل كذا رأى في جامع الفصول تأمل اه منه
٤ قوله لا يصح أى من كل ماله بل يصح من الدس كما قد ياه عن الخويرة ولا يصح ان كان عا دس حتى طامه كما يابى بعد في عياره اه ٥

بأنه أقر أن يشهد الوكيل في الدعوى على من يرضى من أقصاه من الشيء أن يكون له كذا كذا من الشيء كذا كذا
 عن قصة الصبيان فاتهم والله أعلم (سئل) في الدعوى عليه وكان رويها من قبله ما قصه بها حاله من غير ما كان
 يشهد فيها من ما قصه فادعى دفعها له حال حياته هل يقبل قوله أي حجة عليه مدعى دفعه على القبض وأشكر المدعى أم لا يقبل إلا بقية (أجاب)
 لا يشهد في قبول قوله بل لا يسمع منه في الدعوى ولو وكل قبضه ودية ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأذكرت الورثة
 أو قال دفعه الله صدق اه وفي جامع (٦٤) المصنفون وكييل قبض ودية أو عارية من قبل موت موكله فلا يقبل في حياته ودفعه

إلى الموكل صدق اه ولا
 سئل أن المال في يد الوصي
 أجماع حكمه حكم الوصي
 بعد ما أجاز الشبهة في مسئلة
 الوكيل بعض الدين إذا
 قال قصه في حياته الخ وقد
 سئل عن مسئلة الدين هل
 الآب أو أجنبي له إذا صدق
 الورثة في القبض وكذا في
 في الدفع قاله قول مولانا
 لأنه ما القبض صار أمينا وقد
 تصدق به فانه بعض في حال
 تلك القصة فهاهنا وجود
 التعديل الحكمي بالموكل
 فكيف لا يعمل قوله مع
 تصديقهم في مسئلة الدين
 وإجمالا ل قوله إذا أكرروا
 القبض والدفع وقد راب
 أهدام كثير من في هذه
 المسئلة وأخطأ جماعة من
 المتأخرين حتى من صدق
 المصنف وأما مسألة الوكيل
 في بعض الأمانة فلا يسمع
 فيها وهي واقعة الحال كما
 نص في في هذا السؤال
 والله أعلم (سئل) في الوكيل
 بعض الدين إذا ادعى بعد
 غيره القبض والدفع ولم
 يصدقه الموكل فهاهنا

المطلوب أي ومات حار اقراره في القضاء الخ مع من مات اقرارا المرنض وبعبارة السارح العلائق مع المرنض
 وأما قوله وهو مدعون غير حار لا يجوز أن كان احتسابا أو كان وارثا فلا يجوز مطالبا سواء كان المرنض
 مدعيا أو لا اللهم وحله صحة أن يقول لاحق لي عليه كما فاده بقوله وقوله لم تكن لي على هذا المطلوب أي
 سئل الوارث وغيره صحح قضاء لادناه في رفع به مطالبة الدين لا الآخرة حاوي الأمر ولا يصح على الصحيح
 برأيه أي لظهور أنه عليه عالب الخ انتهت عبارة العلائق (أقول) حاصل هذه القول أن أراء المرنض لو أقرته
 غير صحح ولو لم يكن عليه دين وكذا أقراره ولا يصدق الورثة إلا إذا كان مصدرا بالنسبة كونه لم يكن لي عليه
 شيء فإنه يصح قضاء فلا يسمع دعوى به الورثة عليه لكن هذا حاصل بالدين كما قاله العلامة البرقي في حاشيته
 الأشياء يجب حال عند قول الأشياء وهي الخلة في أراء المرنض واره (أقول) هذا إذا كان على الوارث دين
 لأخيه وفي الأول الخلة من الخلل ولو قال لم يكن لي عليه دين ثم مات لم يعمل به الورثة على ذلك ومضى اقراره في
 القضاء ومما يبينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان الدين على الوارث لا يجوز براءه اه ويسعى إلى الورثة
 لو ادعوا كذب المرنض يكون لهم تحليف المرنض على قول أبي يوسف المتفق به من أن المقر لو ادعى الكذب
 في اقراره له تحليف المقر وكذا الوادعي ورثته المقر كافي متى الموت ثم اعلم أن صاحب الأشياء استدل من
 مسئلة الأقرار المصدر بالنسبة جوابا لما يقع كثيرا أن التمس في مرض موثما بقرآن الامتعة العلابية ملك أمها
 لاحق لها فهاهنا قال وقد أحب فهاهنا أراءنا الصحة ولا يسمع دعوى روجها من قال أن هذا الأمر أو مباحثه قوله
 لاحق لي منه فصحح وليس من قبل الأقرار بالعين للوارث لأنه فيما إذا قال هذا العلاب فليسلم وراجع المدعول
 اه وافرعه على ذلك السمع محمد العري في مع الغار وكذلك العلائق في الدر المختار والمحجب منه مع قول شيخه الخبير
 الرملي في حاشيته على الاسماء كل ما أتى به من الشواهد لا يسهله مع نصر محقق ما أقر المرنض بعين
 به لو أقره لا يصح ولا سئل أن الامتعة التي بيد الميت وملكها فهاهنا طاهر بالسداد أو ألت هي ملك أي لاحق لي
 فهاهنا أراء بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه أي ويجوز من صور
 التي ليست بالنسبة له بالأصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيم قال رد حاله في ذلك علماء
 عصره وتصروا أموا بعدم الصحة ومهم والدسحما الشيخ أمين الدين من عند العالي وبعد هذا الحب والخبر
 رأيت سمع سمعنا سمع الاسلام السمع علما المقدسي رد على المؤلف أي صاحب الاسماء كلامه وكذلك الشيخ
 محمد العري على هامس نسخة الاسماء والطاوع وقد طهر الحق واصبح وثقه الجد والماله اه كلام الخبر الرملي
 وسعد السند الجوى في حاشيته الاسماء وكذلك رد عليه العلامة حوى رأيه كإراءه مع ولا عنه في دامن يستحي
 الأشياء ورد عليه أيضا العلامة البرقي وقال بعض كلامه وعلمه ولا يصح الاستدلال لمع ولا فاص بما أتى به
 من صحة الأقرار للوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زمانه لأن الخاص والعام معلوم أن المرنض مالك
 لجميع ما حو به دار لاحق فيه للمقر له بوجه من الوجوه وأما قصد حرمان ما في الورثة فأي حجة بعد هذه الجهة
 بأعماذ الله اه وكذا رد عليه العلامة السمع اسم عمل الخليل معنى دمسق الشام ما يباحث سئل في

الحكم في هذه الصور إذا أقام المدعون على أن الوكيل قد أقر ما به فمض منه حتى كان وكذا هل يندفع عنه الخصومة أقر
 أم لا (أجاب) صرح في البحر وغيره انه يعمل قول الوكيل في العاص والهلال في يده والدفع إلى موكله في حق براءه المدعول ولكن قبل العزل وأما
 بعد العزل فلا يعمل قوله لأنه حينئذ حكم الأمر لا ملكه الحال كما صرحوا به في مسئلة السمع لو قال الموكل يسمع عده ألو كذا وقد أخرجنا عن
 الو كاله فقال مدعيه اسلم لم يصدق لانه حكى امر الا ملكه الحال ما به الحال وأما فامه الله من المدعول بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل له
 لا يعمل به عنه الدين سهالا فهو دفع صحح من المدعول وكون القول قول الوكيل به في الدفع لانه أمين بعد سبب صحة حاله وكذا

والقول قوله لا يمتنع ادعى اتصال الامانة الى صاحبها قبل قوله لا يمتنع حيث ثبت العزل له قبل عزله والله اعلم (مثل) في رجل ادعى بالوكالة
عن ابن عمه على آخر ان يذم ما وكله كذا من القروش دفع له كذا منها أو نفي له بذمته كذا منها وطالبه به فأنكر الوكيل وأعرف بالذم فطالب
بمعاذاتها فاتهم شاهد من شهدا بأنه وكله بخلاف المبلغ هل بذلك تلك العيص منه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بوجههم الله تعالى بأن وكيل
الخصوصية والتقصي لا يملك بعض الدين في متوجههم وسلم وسروهم فالى الهداية الموصى أنه لا يملك له ص لظهور الحماية في الوكيل لا وقد نؤخذ
على الخصوص منه من لم يؤمن على المال ولا يحصر المصفي عليه يدفع المال حشمة أو كله وخوف (٦٥) حشمة فيه فلا يلزم بدفعه على ما هو المقتضى
به والحال هذه لا سيما وبها

نص في السؤال من أطلق
المسدي دعوى الوكالة
ومخالفة للشهادة بأنه وكله
بمخالص المبلغ ولم تطابق
الشهادة الدعوى وهو من جهة
المرود عندهم رحيم الله
تعالى والله أعلم (مثل) في
امرأه وكلت رجلا في بعض
ما حصرها بالارث الشرعي من
روحها بحر مسمى فدفعه
والآن ينكر اتصال ما
حصرها عن مع من دفع الاحر
المسمى بالحكم (أجاب)
الوكيل أمين والعول قوله
بالحسن ودفع ما قبض لها
والمعول له من الاحرار لم
عليها حيث كان العمل
معلوما وان لم يكن كذلك
فله احرار المثل لا يحاور المسمى
لرصاه به والله أعلم (مثل)
في رجل وكله جماعة في بعض
صره صدق من دون
السلطان فصرم ان الوكيل
فصرها وأنى ما المجلس السريع
السريع ووضعها في يدى
المولى حاكم الوصية وعندها
وسلمها له كاحربه العادة
ثم ان العاصى صررها على

أخرى من صمدان لاحق له في الامانة المعلومه مع بنيه وملكه فيها ظاهر فأجاب بان الامر باطل على ما عهده
الحقيقة ولو صدر ما لنفى خلافا للاشهاد وقد أنكر وأعله اه وكذا رد عليه سمح شيئا الساجى وغيره
والحاصل كبرأيه من قولنا من العلامة حوى راده أن الامانة كما في يد البنت فهو امرأه بالنسبة للوارث
بلا شبهة وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الجمهور الى المصدم وصرح به أنصاف حاسد على المص
وأطلق في الرد على الاشهاد فان قلت ذكرى المذموم المختار عن الاشهاد ان امرأه للوارث موقوف الا في ثلاث منها
اقراره بالامانة كلها الخ وقول البنت هذا الشيء لا يامر بالامانة مضمع وان كان في يدها فذلك المزداد يصح
اقراره بقض الامانة التي له عند وازنه لان صاحب الامانة لا يملك من المصم عن المصم الخ جامع أن الاقرار للوارث
موقوف الا في ثلاث لو أمر باللاف وديته المعروفة وأمر بعض ما كان عند ودعيه أو بقض ما مضى للوارث
بالوكالة من مدونه سم قال في الاشهاد وينبغي أن يلحق بالنسبة اقراره بالامانة كلها ولو مال الشركة أو
العارية والمعى في الشكل انه ليس فيما يشار اليه بعض اه يعنى أن الودعي قوله أو امر بعض ما كان عنده
ودعيه غير مدبل يعنى أن يلحق بالامانة كلها فيكون اقراره بقضها كقراره بعض الودعيه ولو ندها
البحث ما قد ساء عن نور العيني من قوله من نص عليه من خطا في بعض ودعيه أو عارته أو مضاربه كأنه
عند وازنه صح امرأه لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مدونه المصم وكذبه المورث يعمل قول الوارث اه بعد
سئل عنه ليس المراد اقراره بالامانة عند وازنه بل المراد ما قبله من ذلك فاني رأيت من يحطى في ذلك مع
أن القول بمصرحه بأن امرأه لوارثه يعنى غير صحيح كما مر من ان ما ذكر في الاشهاد من استثناء المسألة البالية
الظاهر أنه ينبغي عنه بالنسبة لان المصم اذا كان له دين على أحسن فوكل المصم وازنه بعض الدين
المذكور فصره صار ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا أمر بعضه منه فعدأقر له بعض ما كان له امانة عنده
لان المال في يد الوكيل امانة بآمل وودد ذكرى جامع العصولى صورته المسألة الاولى من المسائل الثلاث فقال
صورته أودع أياه ألف درهم في مرض الاب وأوصيه عند السهو فليأخضره الموت افر ما هلا كه صدق اد
لوسكب ومات ولا يدري ما صنع كاتب في ماله فاذا أمر باللاف فاولى اه وقوله عند السهو قد صدق لكون
الودعيه معروفة بغير اقراره وله اذنى الاشهاد بقوله المعروفة دل على انه لو أقر ما هلاك ودعيه لوارثه
ولانه على الايداع لانه ل قوله وبه يعلم ما في عبارة السور وسرحهم الخلل حيث قال بخلاف اقراره له أى
لوارثه بوجه مسهل كانه حار وصورته ان يقول كاتب عندي ودعيه لهذا الوارث فاسهل كنه حوهره
اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره ما سهلا ودعيه معروفة فانه حار فاعلم هذه الحجة راب المقيدة
والموافق اه رده (سئل) في مرض من مرض الموت قال فله ثمن على هذا المطاوب سى ثم مات عن
ورثه فهل يصح ذلك (الجواب) اذا قال لم يكن لي على هذا المطاوب شئ ثم مات حار الاقرار في العشاء ولا
به ل من ورثه بنيه على هذا المطاوب بذلك وبما ساء وبس الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصه من الفصل
الثالث من الاقرار وماله في البراءة والسور (سئل) في مرض من مرض الموت أقر بدين له للاحد

(٩ - (ماوى جامده) - ماوى) مسكتها عوج الدفر المقيد بالمثل المحفوظه عن العاصى استحقاق بعض الموكلى بدينه
العليه فهو اعلى الوكيل لعينهم ووضع امانه بحسب ما يعوفا العاصى أما بالاطر العام وهذا المبلغ عليه حصام بن فلان وفلان وهو بحسب
مدى امانه حتى بان الحصان فهل والحاله هذه يصح الوكيل او لا يصحان عليه (اجاب) لا وجه لصحان الوكيل والحال ما ذكر وكف يصح
وقد حارب العادة بنسائها للمولى فعلى بعد رجحه الوكيله بعضها يكون التسليم لها وما فيه من الوكيل بذلك وبالأدب دلاله كما هو
ظاهر واعلم انما على بعد رجحه الوكيله لان المتصدق عليه لا يصح تركه باحد الصدقة وصرحوا فاطمه بان الوكيل باحد المباح باطل وصرحوا

أموال تسمع اه وبه في الاشياء من كتاب الامرار بالحرف وعلى قوله تسمع بقوله لكونه مبهما في هذا
 الامرار الخ وفي الفتاوى الزحيمه سئل عن رجل كان يبيع ويشتري ويبيع على قتل ربه ولا يستحق
 عنده قصه ولا دها ولا دينا ولا له ام مرض ومات هل تسمع دعوى وارثه او وصيه على ربه المالك كور سئى
 أولا احب لا تسمع دعوى وارثه او الوصى شي كان قبل الامرار ولو كان في مرض مونه كجاء الرابرة
 والاشياء وغيرهما والله اعلم

* (كتاب الصلح) *

(سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوس شقيقين وحلف عتار تحت يد الاخوس وصالحا لروحه
 عن حصصها من العتار وأخرها من ذلك مبلغ معلوم من الدراهم دفعها لهما مع موصدا فيهما المعلوم لها على
 وله بعض دون على الناس لم يسرط لاحد وصدر من الروضة والاخوس ابراء عام من الطرفين لدى نفسه
 سرعه فهل يكون كل من الصلح والخارج والامراء صحيحا (الحواب) نعم وذكر بمس الاسلام الخارج لا يصح
 اذا كان على المبتدس أى يظهره من الدين لان حكم السرعه أن يكون الدين على جميع الورثة برأيه من
 السادس في صلح الاب والوصى وفيها من الخلل المرفوع قال قلت للساني ما قولك في ما بين ابني ودون له
 وعلمه وأرضي صالحا احدهما الا حرم على مبلغ معلوم على ان ابراءهم الى كاتب لانهم يبيعون على حالها
 والذي على انهم هو له صام وهو كذا درهما قال الصلح حار وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل اه في
 المسئلة المعنى ماله دس (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دس معلوم القدر دمه وطلب منه
 وكل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المرفوع فهل يكون ابراءه ماله المال المرفوع (الحواب) نعم
 كجاء الاشياء والصلح وطلب الصلح والامراء عن الدعوى لا يكون ابراءا بالدعوى بخلاف طلب الصلح
 والامراء عن المال سو را لانصار من كتاب الصلح (سئل) فيما اذا كان لورثة رجل دس مور وباهم عنه
 بدمه يدفع من بعضهم قدر ابراءه ويد الباني مسارة العايش فيه فهل لهم ذلك (الحواب) اذا حصل
 احدهم ساء منه ساركة الا حرمه ان شاء أو اوسع العزم كجاء السو بر من الصلح (سئل) فيما اذا كان
 لرجل مبلغ دس معلوم من الدراهم بدمه عروضا لخاله على بعض معلوم من الدراهم المرفوع صلحا برعا عن
 اقراره وراض ومن بكر عرا في ذلك عند رده صما باسرعا مصلحا من الجسوع وردد بدمطالسه بذكر
 الصام عما كفل به عرا فهل له ذلك (الحواب) نعم قال في السو وروى عنه العلائي الصلح الواقع على بعض
 خمس ماله عليه من دس أو عصب أحد لبعض حصه وحط لنفسه لا معاوضة الا ما وجد في دفع الصلح بالا
 اشراط قص بده عن الف حال على ماله حاله او على ألف موحله وعن ألف حاد على ماله روف ولا يصح
 عن دراهم على دنانير موحله لعدم الجنس فكان صرفا لم يحرسنه اه والمسئلة في المنون وهما قد صالحا على
 بعض خمس ماله عصب وأما حصه صمما بدل الصلح فادكر في السو بر من الصلح بقوله وكل ردي عرا بالصلح
 عن دم عدا وعلى بعض دس q ندعه على آخر من مكمل أو مور و لم يبدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل

الصلح لان المراه لاحق لها في الطلاق اه والخلع طلاق باس والله اعلم (سئل) فيما اذا حرق عاد الجوارا يعب بعضهم الى بعض وصاعه
 يدعهاو يعب بعضهم ن يحاروه بعد امار من المكار به محب اسهر دال بينهم اسهارا ساعا فمهم و باع الم عوثة الى الصاعه المععونه
 في مدينه وأرسل مع من احاروه معهم لبايعها على دفعات متعددة حسب ما يسر له وانكر المعوثة اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول
 باع اليه بينهم وان لم يعلم فاعصل ذلك لاطول المدة أم لا بدله من البسه (أجاب) القول قوله بحسب ادله به مع من يحار ورا امبالا انه أين
 q قوله ندعه على آخر هكذا عمار اله وروى عنه والصلح ان يقال يدعه عليه آخر لبايع قوله لرم بده الموكل اه منه

المستحق وليس القامى ولا المستحق من ثمنه الى المزارع كور والله اعلم (سئل) لرجل دس ولا يجوز ان يبيع في ماله من ثمنه بطريق
 فامسك المأمور ذراهم الا تمسكها ووجود الزيف في بعضها واذا ذراهم الكهن من عنده واشهاد انه يشتري للذ تمرو باع الا تمسكها فاعله هل
 للمأمور خمس الصانين عنه لاستنفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لامن المصنف دفع الصانين للذ تمسكها من المأمور أم لا هل ذلك وعليه حفظه
 حتى يادله المأمور ندفعه وان دفعه له يعر ادان المأمور للمأمور ان يكافه حتى يستوفي حقه أم لا (أجاب) نعم له خمس الصانين عنه
 لاستنفاء عنه فصدح عيا أو بان وكل السراعه خمس منه لاستنفاء العاين سواء اذا (٦٧) للنابع أم لا وليس لامن المصنف ان يدفع
 الصانين منه كور للموكل
 المذكور وان كان هو المالك
 ادالو كسل عسره المانع
 منه وخمس المبيع الى ان
 يسوفى اليه فكيف يجوز
 للامس تسليمه لغير من سلم
 اليه وهو الموكل وان جعل
 ذلك كان فيه معصيا
 وطلب برقه وتسليمه
 له حتى حاسبه الى اسبغاه
 حقه والله اعلم (سئل) عن
 وكيل باع دس لوكله
 آخر سايعر ادله هل يصح
 ولا يقبل قوله عليه اذ هو
 انكر (أجاب) نعم يصح
 ولا يقبل قوله عليه اذ هو
 كل مهمما موكله والحال
 همد والله اعلم (سئل) في
 رجل وكل آخرى خلص
 روحه فخلعها لوكله بعد
 عزل الموكل له هل والحاله
 هذه يصح الخلص ونس أم لا
 (أجاب) لا يصح خلص
 الوكيل بدمه عزل الموكل له
 فلا يس منه قال الر بلي
 قال بعض المسامح اذا وكل
 الروح وك لا يطلاق روحه
 ماله اسهام عا لا عا عرله
 وليس نسي له عسره في

لم يطل أمارة الخالة بعد بل أرسلت مع من ذكر وقد ذكر الزاهد في امره ليكن خوارق عاده كما ان الحسنات التي يبعثون
الكرايم الى من يبيعها لهم في السدوي يبعث باثمانها اليهم بدمن ساعدوا براءه امساهاذا نعت النافع عن الكرايم بدل شخص طه امسا
واثق بالله الرسول لا يصح الناع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال اساذنار جه الله بعالي وبه احدثا ما وعيرى اه وقد عرفت
نقولهم المعروف عرفا كالسرور شرط والعادة محكمة والعرف فاص الى غير ذلك من كلامهم والله اعلم (سئل) في رجل وكل رجلا
تعامل دائته بالمراحمه اذا حل الدس عليه (٦٨) سراء الاساءه على وجه الخيله المعهوده في مداهل يبعث بكتابه وبعد فعل الوكيل عليه

سهر الا ان يصحبه الوكيل واحد يصحبه الخ وقد اوصحه صدر السر بعه والمسئله في الدرر وعبرها والله
اعلم (سئل) فيما اذا كان له مبلغ دس معلوم من الدراهم بدمه غير وفصله غير وعين المبلغ المذكور
على معسدر معلوم من الخطه والسعر موحل ذلك المقدار على غير والي أحل معلوم واقربا قبل القبض
فهو بطل الصلح (الحواف) نعم كما مر في الدرر ووصول العمادى وغيرهما قال في التزايه ثم الصلح
ان كان عن دعوى في حدود على أحد التقديس أو الكيل أو الورى كالنير والحد لا يشترط قبض بل
الصلح في المجلس اه وفي سبي الفرائض من التبرير قبض بدل الصلح شرط ان كان دينيدين والا اه
وفي الدرر أساء كتاب الصلح صالح عن كونه على عشر مدرهم فان قبض أي العشرة في المجلس صح أي
الصلح لما عرفت ان الصلح في صورته اختلاف الجنس في معنى السع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس
والا فلا أي وان لم يقبض العسر فلا يصح الصلح لانه حشيد يكون بيع الدس بالدس وهو باطل وان قبض
نفسه ويبقى حصة صفر فاصح في النصف فقط لو حوذا المصحح في ذلك العذر كذا العكس يعني لو صالح عن عسر
عليه على مكمل أو موزون فان قبض في المجلس حاز والا فلا لما عرفت اه وفي العماديه من الفصل التاسع
والعشرين عن صاوي رسد الدس اذا كان الذي يصالح على مكمل أو موزون مشار اليه في المجلس أو في
البيت يصح ولا يطل بالمعام عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجب الاقراء عن دس بدس ولو كان المكمل
أو الموزون يعبر عنه بطل بالاقران عن دس بدس اه ثم قال في العماديه ود كرا الاستروسى رحمه الله
د الى رأيت في اصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رجسهم الله تعالى اذا وجب له رجل على آخر دس
فصالحه من ذلك على حسن غيره يعبر عنه ولم يقبض حتى اقبضه فمجرد ذلك الاي حصه له وهي أن المرأة اذا
صالح من الدراهم على كذا ما من الدق يعبر عنه حاروا لم يقبض اه ما في العماديه (سئل) فيما
اذا اقررت دينا في دمه لغيره ومبلغ دس معلوم من الدراهم بطر مال شركة عسان بدما ثم صالح وندعبر على
مبلغ من الدما بدس معلوم أقل من المبلغ المرنور ولم يقبض غير وبدل الصلح هل الطريق من المجلس فهل يكون
الصلح المرنور باطلا (الحواف) حب صالحه عن دراهم على دنا مرنور حله يكون غير صحيح والمسئله في الملبى
(سئل) فيما اذا مات رجل عن أولاد بالعين وفاسر وحلف فلاحه بأعيان البالعوب ووصى العاصرين من
ردين معلوم معصوص ثم باع العاصرين رسدس وادعوا أن في عن حصصهم عسا فاحشا وصالحهم المسرى
عن ذلك ببيع من الدراهم في نصهم ويرد احوهم البالعوب مساركهم في المبلغ بدون وجه سري فهل
لهم ذلك (الحواف) نعم صالح عن عن مسركه من نصيبه يخص المصالح بدل الصلح وليس لسركه أن
يساركه بخلاف الصلح عن الدس المسرك وان أراد المصالح أن يخص بالبدل فله انصافا لانه له أن
يه العر مودرد وهو بربه عن دسه هرا اذا كان البدل من خلاف حسن البدل منه والا فلا
الا حاصص حاوى الزاهدى وماله في سرح اس المال وفي الحاشيه من فصل الصلح عن دعوى العقار حلال
ادعيا رصا ودارا في مدرحل وقلاهى لمار وماها من انسا بعد الذي بدو فصالحه أحدهما عن حصصه

أم لا (أجاب) نعم يصح
ويعد فعل الوكيل عليه
لانه يوكيل سراء الاساءه
مراحمه وهو حار والوكيل
مطالبه الموكل والله اعلم
(سئل) في رجل وكل وكيل
في بيع شئ وقال له لا تبعه
الا فبصر فلان فباعه بغير
محصره هل يجوز ذلك عليه
أم لا (أجاب) لا يجوز كما
صرح به في الحاشيه بقوله
ولو وكله بالبيع وماله عن
البيع الاستهود والا
محصره فلان لا يملك البيع
بغير حضور السهود وبغير
محصره فلان اه وه لفي
البراهن وكما مر من الكتب
ومعنى محصر فلان محصوره
أو على يده أو بعرضه وما
أسعدك والله أعلم (سئل)
في الوكيل العام هل يصح
أم لا (أجاب) قد وصح
السحرين الدس لها رساله
مسئله حاصلها أنهما يصح
وعلى الوكيل فيما كل سى
الا الطلاق والعاق والهبة
والصدقه على المعقوبه وتلك
البروع ولو تطلعه للمعوم
فصول فاصحاح ساول

الساعات والا كبه فملاك أن بوجه امره بعد آخرى فارح اليها سب والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخرى بعمردا ورجل امر
من قبل آخرى بالانها على اهل بيته وصرف الوكيل من ماله في بعمرهد الدار ألف درهم وأبقى المامور من ماله على اهل بيت الآخر
درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المرفوع ولم يصدق كل من الموكل والا آخرى الوكيل والمأمور على وجه ما صرفه لصدقاها على
نصف ما أدته اصرفه فهل يصح ان يقول لها في جميع ما ادتها صرفه أو أحد كل منهما ما صرفه وهو ألف درهم أو لا بدس بنون الزاده ما
وهل في هذا فرق بين ان يكون الانها والصرف من مال الموكل والا آخرى ان يكون الانها والصرف من مال الوكيل والمأ ورام لا (أجاب)

والنظر فرأى الأول وهو
 ما اذا اراد الرجوع لـ
 فوله اجماعا ورأى في
 الوجه الثاني قولين فذهب
 جعل القول للآخر وقوله
 عن نوادرهم عن محمد قال
 دفع دراهم لسطعها على
 أهله كل شهر كذا فعلى
 أذهب كذا وقال الموكل
 كذا دون ما قال الوكيل القول
 قول الدافع ولا يـ هذا
 الوصي اهـ (اقول) كان
 وجهه أن الوكيل بالانفاق
 وكل ما لـ السرايع والوكيل
 ما لـ السرايع على الموكل
 من مال ما وجب على المالك كما
 صرحوا به في كتاب المصارفة
 فهو مدد بما عليه فلا يعمل
 والقول الثاني بقول فوله
 لانه وان كان كذلك
 انه يدفع النواهي له من
 الانفاق امين يخص لانه لم
 يجب عليه وفي الدفع شيء
 فالقول قوله وهذا الذي
 يجب ان يقول عليه وآله
 أعلم (سئل) في وكل السبع
 اذ اصاب محبـ الا لمن نعد
 فذهب هل يصح ام لا وهل
 ما قول ورأى انه دفعه في

على ما فيه درهم فأراد الاسم الآخر أن يسأله في المسألة لم يكن له أن يسأله لأن الصلح معاوضة في ربح المديعي
فدعي المديعي في ربح المديعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يستلزم للشرط الحق الشرط بالسند وعن
أبي يوسف في رواه للشرط أن يشترط في المسألة أنه على أن في مسئلة المدعى البائع لا يسمع في الرد
القائض بدون الثمن فكيف يشترط البائع من ادعواهم مسبوقة في العن القاض (سئل) فيما إذا
صالح أحد الورثة وأخر أترافا ما تم طهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل يسمع دعوى الوارث المشهور
على نفسه حصصه (الحوار) نعم والمسألة في من التمتع من الصلح وبه أفتي الخبر الرمي أقول في المسئلة
كلام طو بل قدمنا بعضه في كتاب الدعوى وكتاب الأقرار فراجع (سئل) في امر أم مات عن روح واس و بنت
من غيره وحلف تركه مسئلة على دراهم فصد حصص عرا سب وعبر هامان الاسم والبصالح الخالو زوج عن
التركة على مبلغ معلوم من الفضة الموروثة أقل من حصص من الفضة فهل يكون الصلح المورث عبر حار (الحوار)
نعم وفي محصر القدوري إذا كانت التركة بين ورثة فاحر حوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه والتركة عهارة أو
عروض حار فليلا كان ما أعطوه أو كبر أو ان كانت التركة فصد وعبرها فاصالحوه على فصد حار كان ما أعطوه
أكبر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل للمثل والباقي بماله غيره من الأحماس ويسرطه من ما ياراع الفضة
وان كان ما أعطوه مثل نصيبه من الفضة أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فصد فاعطوه دهما ودهما فاعطوه
فصد حار سواء كان ما أعطوه قليلا وكثيرا إلا أن الفضة شرط في المجلس وان كانت دهما وفصد وعبر ذلك
فصالحوه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكبر من نصيبه من ذلك المجلس حار وان كان مثل نصيبه أو أقل
لا يجوز خلاصه من الفصل السادس من الصلح (سئل) فيما إذا أسأله بدين غير وداه ليحمل عليها جلا
معلوم من الأمتعة من دمشق إلى مدينته كذا الجاهه سرعه وجعل عبر والجل المورث عليها في أساء الطر بن
فقد الجمل من عبر بعض مدينته ان عبر اصالحه عن ذلك مبلغ معلوم من الدراهم دفعه ليد تم وحد الجمل
المدكور عند كبره وريد الا أن دفع المبلغ المورث ليعبر واحد الجمل المدكور نكر بعد المبوب
السرعي فهل له ذلك (الحوار) نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طاب فاهي طرابلس العقل في المسئلة
فكيف اليه أمها الطالب ليعمل هذه العوى أعلم ان المسئلة منه على صلح الاحر وهو غيره المودع عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك عبر صحيح قال في الاسما الصلح عقد برفع
الرباع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك الا رباعا فاداطهر المودع عند آخر رد الدل ويكون
الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسرداد وقال في الرباعه من الصلح ادعى على انسان ما لا واصلحه على مال
ثم بان الحق على انسان آخر رد البذل اه وقال في حار المساوي في الصلح ادعى ما لا واصلحه ثم طهر أن
لا شيء عليه بطل الصلح اه وفي حاسمه الاشياء للبري من الصلح ما صدق في الفضة وطهر أن المدعى مطالب في
دعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاسماء أن ادعى ما لا فاكبر فاصلحه ثم طهر بعده ان لاسي عاه
بطل الصلح كفي العمادية من العاسر اه وبه قول هذه المسئلة كبره فقد طهر لبنا من هذه العوى المعبر

حمايه بلائيه أم لا (أجاب) نعم نعم ولا يعمل قول ورثته انه دفعه في حمايه بلا رهان لانه محبوس عن مجهل موقوف تركه ايمان ولان
 الحر وروح من عهد به عن ايمان والله أعلم (سئل) في رجل اسبرى لمخاض وكنل محض بعه والمسرير على الموكل دس هل يقع المقاصه
 وليس لالوكل مطالبه بالي أم لا (أجاب) نعم يقع المقاصه عن الموكل فمع على الوكل مطالبه بالمسرير قال في جامع الفصولين في السابع
 والعشرين ولو كان للمسرير دس على موكل المسح بصر فصاصا بالي وكذا في الخافه وكثير من الكتب سر وحاوفاوى والله أعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر باب مرقح ائنه الصبر ومن دلاب تكذا بشرط أن لا يعذب سكا حها عليه حتى يعصف الا صف منه حسنه المثل قال في الوكيل

والله اعلم بالصواب فان رزقها من الله تعالى ولا ينبغي ان يكون له رزق من غيره ولا ينبغي ان يكون له رزق من غيره
 قال في الخوارق الراشد في رزقها من الله تعالى ولا ينبغي ان يكون له رزق من غيره ولا ينبغي ان يكون له رزق من غيره
 لا يصير وكلنا بالملكاح فلا بد ان يكون له رزق من الله تعالى ولا ينبغي ان يكون له رزق من غيره ولا ينبغي ان يكون له رزق من غيره
 يستقرص منه مالا ويسري له منه نصاعه وأوقع السامع مع المرسل حسنا وكتب له المرسل به أنه يني له عندما آخر كل حساب من ثمن النصاعة
 كذا سمعته من دوا المصنف والآث التاجر (٧) طالب المدون هل له عليه طلب أم لا (أجاب) ليس له على المدون طلب اد هو سهر ومعه

ومن كان كذلك لا طلب عليه في الخلاصة امرأ اشترت سهواً وفالت كسب رسول وروحي الملك ولا عن لك على وقال السامع انما يعت مسك والهي عليه قال قول قولها وعلى السامع الله ومثله في البراريه وحاشع الفتوى للكركي وفي الخاتبة في آخر كتاب السوع امرأه اسيرت شيأ من رجل ثم احلها فقلت المرأة كسب رسول وروحي اليك وكان السبع على وجه الرسالة وليس على النبي وقال السامع لابل نعمها من ولي عليه النبي كان القول في ذلك قول المرأة والله لا مانع ولا كسري كسب انما العمده وهذا صريح في واقع الحال اذ قول السامع كسب رسول صاحب المصنف السامع على لك على كقول الروحه كسب رسول وروحي الخ فالقول قوله لا سيما مع انعائه الحساب معه في ذلك وكابه السد كره وفيها الباني وقد كل حساب من المصح

أن لا حرج الرخوع في البذل الذي دفعه والممسحاً حراً أحدهما من هو عده نوحه السري لان للاسباب احدهما له أيها وحده كلفه ومعلوم لا يحمله أحد فادفع المسأ حراً لا حرجه مبلغه الذي دفعه له كلفه ومعلوم المعقول وأراد أحد حمله لعلمه بنفسه الصلح الذي جرى بينهما فأي مانع يمنع منه وهذا نعم الله تعالى على هذا العمد العبر أي ما أقمت في مسئلة الأبعدت في المعقول كما أي بذلك أمور ومسؤل وإذا جرى الصلح بين المذاعس وكتب الصلح فيه أراء كل واحد منهما ما صحبه عن الدعوى ثم ظهر أن الصلح وقع باطلا دعوى الأئمة فأراد المذعي أن يدعي ما ادعى لا يصح دعواه إلا بأراء السابق والخيار أن تسمع لأن هذا إراء في صحت صلح فاسد فلا يعمل بمجمع العساوي

*** (كتاب المصاربه) ***

(سئل) عمن إذا اشترى المضارب مملوكاً من مال المصاربه ثم أعقبه مدون أدب المال ثم علم رب المال بالعقب فردّه ولم يحرمه فهل لا يصح العقب أم لا (الجواب) لا يصح العقب (سئل) في مصارب مملوك ثم وجد مال المصاربه فيما حلف به هل عادد ساقى تركته (الجواب) نعم اذ مات المصارب ولم يبق أمر المصاربه لم يرد ذلك في تركته والله أعلم في شرح الوهباسه مات المصارب ولم يوجد مال المصاربه فيما حلف به عادد ساقى تركته عا في أو آخر المصاربه اذ مات المصارب وادعى ورثته انه دفع المال والرخم هل يعمل منهم أحاب فاري الهدايه بأن المصارب اذ مات ولم يبق له مال في تركته ولا يعمل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الا نسيه بشهادته رده الى المال أو يشهد بأن المصارب حاله لم يرد المال والرخم الى المال اه (سئل) فيما اذ مات المصارب وعادد ساقى تركته وكان مال المصاربه معروفاً فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصصه الرخ (الجواب) نعم كما صرح بذلك فاصحاب والدخسره والرهاسه (سئل) فيما اذ هلك شيء من مال المصاربه فهل يصرف الهالك الى الرخ (الجواب) نعم وما أي كل شيء هلك من مال المصاربه من الرخ أي فحصل منه لانه نافع ورأس المال أصل فصرف الهالك الى السامع كما في العسوق في الركاه شرح الكبر للعبسي وهي مسئلة الملبون (سئل) في المصاربه اذ اعتدب بعد ما عمل المصارب فها مده فهل له أن يحمله لا يراد على المسروط (الجواب) نعم قال في السور واحاره فاسدها فسدت فلارخ حمله له أن يحمل عمله مطلقاً لا يرد على المسروط (أقول) قوله مطلقاً معناه ربح أولاً وهذا ظاهر الروايه وفي روايه انه اذ لم يربح لا أخرجه وقوله لا يرد على المسروط هذا قول أبي يوسف وهو المخار وعادد ساقى تركته عمله بالعامانح ويحل الخلاف ما اذ اربح والا فأحو المل بالعامانح لانه لا يمكن مدد صف الرخ المدوم وعمامه في الهساقى (سئل) فيما اذ اسامر ريد نصاعه فاصدا الخار وفي اساء الطريق دفعها العمرو ود كرا ذلك على س ل السر كمل عا طي عمرو سعا في محل كذا ويحل كذا ويكون الرخ الحاصل بينهما من بعد ما ذكره فها ولم ينع نصاعها ما عا في المجلس المد كورس وحسرها واسرها نصاع عمرها ورده على بعض النصاعه الساسه

الفلاني كذا وكذا النفس النصاعه فهو امرأه به رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في أخوس امر المد كوره أحدهما الآخر أن روجه امرأه وبعض المهر عنه ففعل وقصاه من مال مسرله هل له الرخوع بحصه منه أم لا (أجاب) نعم له الرخوع اد المهر في الكسب المعه من امرأه به نصاعه ربه ربحه وان لم يسرط الرخوع والله أعلم (سئل) في رطلين حصصا الخمس السريع السريه واسهأ أحدهما على نفسه اصالة وعلى أخويه وكاله وسهله جماعه نصاعه اخويه أهم وكاله في الاسهاد على ان الدار التي في القرية الغلابه لاحل لهم فيها لى مال لا لا حواصر معه بالخامس السريع فلما علم اخويه بما فعل أسكروا وكال احبهم في ذلك هل يصح الحكم عليهم

فأجابوا له (أجاب) القول قول الاخوة العائنين عن مجلس الشريعة الشريفين انهم لو كانوا العائنين في ذلك هو واقداب صاحب
الاشياء والبطان وفساد الحكم بالمال المردى بسبب عدم ذكره البتة او المذبح عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء ان الوكالة لا تدخل
تحت الحكم وبأنه لا يسمع الدعوى فكيف يحكم على الاخوة العائنين باشتداد أحهم عليهم في جهة عنهم هذا القائل به والخال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل وكل ابنه المالك في شراء عمار بعينه فاسترا له نفسه ود كوفي صل السامع من ماله وما بهل يكون العقاب مراعى الاب للموكل
أو عن الاب (أجاب) يكون مراعى الاب حسب عن العمار لانه لو وكله ويبيع (٧١) السرا لالاب واب عنه لنفسه قال في السكر

المدكور وامتنع من دونهما في بدو وجهه شرعى فهل رفع يد عن البعض المذكور من البضاعة المرفوعة الثانية وله آخر مثله على رد (الخطاب) نعم أما عديم بعقادهما شركة فلما في الملتقى من الشركة ولا يصح معاوضته ولا اعتبار الأمانه اراهم أو الدائره أو المأوس المتفق عند مجدد والمز والبقرة ان تعامل الناس بها ولا يتحاشا ان تعرض الأمان يتبع عرضه من قبل عرض الا حرم بعقد الشركة اهـ ومثله في التور وغيره وأما شرطها في شركة العقد الاحتياج والتمويل كجاء في السور ولم تكن من عروسي مطلب الادراهم ولا دباير ولا عروض ولا غيرها في تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا يجوز عمل في الشركة لانه لا يعمل سائا لسيئته الا لو يقع بعينه لمعنه فلا يستحق كجاء في حوايه في الاحاره ولا شركة فاسد في هذه الخاديه أيضا لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود العاسده تعامل معاملة الصحيح والريح في الشركة العاسده بقدر المال وان شرط الفصل لان الريح فيها مانع للمالك فيه در بعده كجاء في الحر لعدم المال مهم مانع من أحدهما وأما آخر المثل فلجهاله الآخر وهذا ما ظهر ليه من بعض الوحو في هذه المسئله والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (أقول) والخاص أن هذه مضاربه فاسده يجب فيها الآخر قال في الولوالجه ومالا يجوز فيه المضاربه بحاله فيه آخر المثل لانه لم يعمل له بمحافل اسعى لعمله عوضا وادالم يستحق الميسرط كماله فله عمله والريح من المار وكذا لو لم يربح له آخر ممل عمله لان المضاربه متى فسدت صار احاره والاخرى الاحاره العاسده متى عمل يستحق آخر المثل حصل الريح من عمله أولم يحصل اهـ (سئل) فيما اذا دفع رد لعمر ونصاعه على سبيل المضاربه وقال لعمر ونصاعه ما هو تحت تكون الريح بينهما سالبه فباعها وحسرها فهل يكون المضاربه المربور غير صحيحه ولعمر ونصاعه (الخطاب) نعم قال في شرح الملتقى فيفسد بالعروض ولكن ان دفع عرضا وقال لعمر ونصاعه ما عمل في عمله مضاربه أو قال اقص ما لي على فلان واعمل به مضاربه حارب لانه اصابها الى اليأس اهـ (أقول) وفي الخامسة حل دفع لآخر عرضا وقال لعمر ونصاعه ما عمل في عمله مضاربه نصف الريح فباع احدا البعس ونصرف باليمن حارب المضاربه لانه اصابها الى اليأس لا الى العروض وان مانع العروض بمكمل أو موزون حار له والمضاربه فاسده في قول أي حقيقه وقال صاحبنا لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربه بعد أي = فله لاه مضاربه مضافه الى العروض (سئل) في المضاربه مضاربه مطلقه اذا سرق أو موب منه مال المضاربه واو عرق بحر ان لا يتقدمه ولا يصير في الحفظ فهل لاصحاب عليه (الخطاب) نعم لاصحاب عليه والحاله هذه ملك المضاربه المطلقه الى لم = دعيان أو زمان أو نوع البيع ولو فاسدا بعد ونسبته معارفه والشراء والتوكيل مهم ما والسفر برا وبحرا والانصاع علاني على السور والاول قول المضاربه في دعوى الهلاك والصناع في المضاربه العاسده مع عيه هكذا كرمي ظاهر الزوايه وجعل المال في يده امانه كجاء في المضاربه الصحيحه ودكر الطحاوي فيه احتلافا وقال لاصحاب عليه في قول أي حقيقه وعندهما نصين كجاء في الاحتر المسئل اذ هلك المال في هذه القولين عن الداع (سئل) فيما اذا قال رب المال أقرضك وقال المردوع الهلال دفعه على سبيل المضاربه فهل يعمل به

أو قال بعد ذلك من عند صاحبكم أم هو قول الوكيل أم ليس من الذي ينبغي المطالبة به ولو كان محتج من المطالبة به من قبله
 فبني من ثمن البيع هل تسقط المطالبة بالوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله أنه لم ينقص فله أم لا (أجاب) لا تنسخ المطالبة بالوكيل بدينه على
 الوكيل له خمسة أضع والعول قوله في عدم فسخ البيع من المشتري ولا يجمع بعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 أودع آجره من ماله لا وأدفعه لافهل (٧٢) إذا دفع ساء على ربه لم يكن البيع له هل له الرجوع عنه أم لا (أجاب) نعم إذا عاهد من ماله
 دفع البيع من ماله أم لا وأدفعه لافهل

المال على العرض (الجواب) العول قول مدعي المصار به لا يرب المال بدعي عليه الصمان بعد ما يقع على
 أنه أحد المال مادية والتمسك بالمال كأي الخاصه وعبرها (سئل) فيما إذا حصل ربح في مال المصار به
 بقائه المصارب مع رب المال بينهما نصفين وبعت المصار به ثم هلك بعض مال المصاربه قبل أن يقصر رب المال
 شيئا منه فكيف الحكم (الجواب) يبرأ إذا ربح ليأخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو للمصارب ونصف
 لم يضمن كذا في الثوب والدور وصرة الصاوي وعبرها (سئل) في المصارب مضاربة صحته إذا سافر
 بمال المصاربه فهل يكون طعمه وسرايه وكسوته وركوبه في مالها (الجواب) إذا سافر المضارب بمصاربه
 صحته وطعامه وشرايه وكسوته وركوبه في مال المصاربه بالمعروف وكذا إن نوى الإقامة بمصر ولم يحدد دارا
 كذا كره العلائي عن ابن مالك أما إذا عمل في مصر ولده دارا فله في ماله (أقول) وأحد
 المالك ودرما أنفق المصارب من رأس المال إن كان غير ربح فإن استوفاه وفصل شيء من ماله وان لم يظهر
 ربح فلا شيء عليه كذا في من السور وأحبر بالصححة عن الفاسدة لا به فيها أحبر فلا ينفقه كمن تصح
 ووكل وشرب كافي وفي الأحبار خلافه علائي وبعدم في السرقة عن الخبر الزملي أن وجوب السرقة
 في مال السرقة استحسانا فتكون العمل عليه لا بالنسبة مما استثنى وبني ما سافر المصارب بماله وماله أو
 بمال لرجل فانه يقع بالحصة كذا كره العلائي أنصاع المجمع (سئل) فيما إذا سكر السمر بمال
 المصاربه فسرق فادعى ما دون له بالسكرار وادعى الآخر الهبة عن السكرار فكيف الحكم (الجواب)
 إذا ادعى رب المال البعد والمصارب الاطلاق والعول للمصارب مع عهده ما لم يعمد رب المال به على البعد
 كذا أحي فاري الهداية (سئل) فيما إذا دفع رب المصروف ماله فمصاربه لشريه ما عساه وهاك
 مال المصاربه بدون عهده ولا يصرفه العول قول المصارب في الهلاك مع عهده (الجواب) نعم كأي
 بذلك الخبر الزملي وفي صاوي الانعروى عن وجوب السرقة في الهلاك مع عهده (سئل) فيما إذا دفع رب المصروف ماله فمصاربه لشريه ما عساه وهاك
 (سئل) في مال المصاربه البعد إذا مات رب المال بعد ما سكرى به المصارب عروضا فهل يعزل عوتوب
 المال ونسخ العروص البعد المال ولا تلك المسافر بها لانتهاء العهد (الجواب) نعم ومنعزل عنه إن
 علم به والا فلا فاعلم بالعزل ولو حكما كقول المالك ولو حكما والمال عروضا ما عساه لا يصرف في عهدها سرح
 السور والعلائي ولا يعزل من ذلك لئلا يهتك الربح ولا يظهر إلا بالبعد بانه حق البيع لظهور ذلك
 عسى وعوتوب المال يعزل علم أولا فلا تلك السراء المسدأ وذلك بيع المشتري لبعد المال ولا تلك
 المسافر لانتهاء العهد بخلاف الذي عساه مع ما عساه العقد رار به (سئل) فيما إذا حصر المصارب فهل يكون
 الخسران على رب المال (الجواب) نعم وسئل فاري الهداية عن سرك طلب من سرقة أو من العامل
 في المصاربه حساب ما عساه وما صرفه وما لا علم حسابا وانما عساه وصرفه وبني هذا القدر هل يلزم بعمل
 المحاسبه أجاب العول قول السر يلزم المصارب في مقدار الربح والخسران مع عهده ولا يلزم أن يدكر الأمر
 مفصلا والعول قوله في الصانع والرد إلى السرك اه من كتاب السرقة رد كرمي كتاب العشاء سئل

ليكون المال الذي على
 المشتري له لم يجر ورجع
 الوكيل عما دفع كأي جامع
 المقتولين وغيره والله أعلم
 (سئل) في وكيل عن نائب
 بيع عقاره أمره ببيع
 الأواء ببيع ذلك العهدة
 لشخص من توابعه فباعه
 شوقا على نفسه أو ماله من
 ذلك الشخص بماله فباعه
 بضع العهدة أو ثلثها هل
 يجوز هذا البيع أم لا يجوز
 لكره مكرها ما أصر الخاكم
 المدكور ولكونه مال من
 العادش وهل إذا كتب
 في صل السادة أنه لا عسى
 فهو وكان الواقع خلاصه هل
 يعتبر في الصل أو ما هو
 الواقع في نفس الأمر
 (أجاب) صرح الفقهاء
 بأن أمر السلطان اكراه
 وإن لم موعدة وأمره به لا
 إلا أن يعلم بدلالة الحال
 أنه لو لم يثقل أمره عليه أو
 يقطع يد أو نصره صرما
 يحلف على نفسه أو يناف
 عصى رالحاكم المدكور
 داخل في اسم السلطان
 له ولهم في كتاب الأكراه
 وسرطه قدر المكره على

أما ما هدده سلطانا أو صاوي العا ومن السلطان الخه وقد رذلك ولله والوالى اه فادع على ذلك فمجرد من المدكور إذا
 اكراه وإن لم يوعده المأمور وبعدم الرضا للعلم بدلالة الحال ما عساه عند المسامحة ولذا كل الخصم أو السلطان وعهده سواء في أسراط
 ذلك هذا وأما نسخ الوكيل بالعن العادش فهي مسئلة خلافه من الإمام وصاحبه ههنا هو لا يعدم الحوار وهو وفي الرار به وفي
 به ولهما في مسئلة بيع الوكيل بما عساه وبأي كان بعه في الحر فمطاعا طر عن كون الوكيل مكرها فوصى بعدم حوار على دولهما
 قوله مما ساء في أي في دولهم العمل على الاستحسان إلى مسال اه

فإن الودع يقع الودعة إلى ثلاث فادعى الودع الثلاث فأنكره القول قول الودع في برائة القرض والقول قول الودع في عدم القرض ولا شبهة أن الورثة يأتون عن الميت فالقول قولهم يمتنعهم على ذوي العلقه من الميت ولا عبرة لدعوى القرض بالبدنة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في محصره والاستيعاب في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقه والله أعلم (سئل) في رجل أرسل إلى آخر فزده قماش مصري وفي داخلها أربعون عرساً ليسع القماش وسري عنه وبالرهن سائماً معلومة له بما أرسلها إلى مصر فباع غالب القماش وبقي عبده القليل وما من غير يحمله بل من الورثة (٧٤) غايه النسي والعاده فبما ساءمها ان يبيع بآزده من محل وآزده من مؤجل إلى أجل من رب

كما حارب به عادة جميع الحار
فقال لورثته الميت مطالبه
المشترين عند حلول الأجل
أم لا وهل أدانم بقدر ما على
الاستيفاء منهم فممنون
الآن أم لا (أجاب) نعم لهم
مطالبته المشترين بالقبض
الذي تقرر بمناشره الميت
في ذمتهم لأن حقوق العبد
المشروع عائدة إلى الوكيل
فتورث عنه ولا ضمان
عليهم فيما يوفى عليهم
والحال هذه والله أعلم
(سئل) فيما إذا وكلت
السكر البالعة هافى وض
مهرها ومضيه هل يكون
القول قولها في اتصالها بها
أم لا وهل إذا نسب لها على
أمرها من محسن فيه أم لا
(أجاب) نعم القول قول
الأم في اتصال ما وصه إلى
أنها حب صدقها في
اله من زوجها وكذبها
في الاتصال بها لأنها
تدعي اتصال الأمارة إلى
صاحبها ولا شبهة إلا التحسن
في دنيا لاطلاق المسود
والسروج والفاوى على أنه
لا تحسن أصل في دس فرعه

المصارف فيما يعطى من مال المصاربه إلى سلطان طمع في أخذه عصا وكذا الوصي لأهم ما صدق الاصلاح اذ
اعطاء البعض لبعض الكل حار وأصله فلع الخصم عليه السلام لوح السعيه فحاجة طالع بأخذ كل
سفيه صاحبة عصا فأسهم بالووقع في بيته حتى في فصول الودع إلى اجتمعي لا يصح برأيه وصي من مال اليتيم
على حار وهو يخاف انه ان لم يبرع المال من يده فبر مال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المصارف
إذا من مال قال أبو بكر الأسكاف ليس بهذا أقول وأجابوا بما هو قول محمد بن سلمة وهو استحسان وصي
العصبة أي البيت أنه كان يجوز ولا وصية المصانعة في أموال اليتيم وأجيبوا بأن سلمة موافق لقول أبي
يوسف وبه يفتي واليه الأسوة في كتاب الله تعالى أما السعيه الخ حائسه من فصل تصرفات الوصي في مال
اليتيم ذكراً للمناخ أحد وأما القول خلاصه في الفصل الثامن من كتاب الوصايا
* (كتاب الودعة) *

(سئل) فيما إذا ودع زيد بدينه عمر والحال أنه ممتعة معلومة وهم ما في طريق الخ السر بعب ووصالي دمسق
وظلمها منه فأمرها ثم ادعى أنها صاعب من الأمر فهل يكون صامناً للساقص (الجواب) نعم وفي العيون إذا
طلب المالك الودعة فقال أطلبها عداها صاعبها عداها فقال الودع صاعب الودع يسأل المودع مع صاعب
من الأمر أو بعده قال من الأمر في يلزمه الصمان للساقص لأن قوله أطلبها عداها أمر أم صاعبها
فإذا قال صاعب كان تناصوا وان قال صاعب بعد الأمر لا يصح لأنه لا تناقص خلاصه من الفصل الرابع
ومنه في البرار به وأفي مثله الخبر الرمي (سئل) في منه حرها كب الحر بردارها خارج المدسه في تحله غير
أمنه دفع لها رد حرها لسكره على أن لا تسكره في دارها بل تسكره في دار ابنها الكاسية في تحله أمنه داخل
المدسه أخط من دارها فالصاعب أمره وكرهه في دارها مع عدم المانع من الدسوق من دارها فهل حب
كان الأمر كذا كره يكون البعد منه صاعب فيه الحر برل (الجواب) نعم قال في الملبى وإن أمر
تحتها في داره في غير صاعبها وفي سرح الجمع الملبى أمره أي المالك المودع بالحفظ في سرح
داره فحفظ في سرح حرها مساو له يصح بخلاف المحال في الدار يعني لو أمره بالحفظ في داره فحفظها في
دار أخرى يصح لأن ما يحفظ في الحر عداها فالبعد اه والمسلمة إلى الودع وعمره أنها (سئل)
فما إذا دفع زيد لعمر والمساقر بحر أو دفعه لدهمها لسكره ولا لا سله كذا فوضعها غير ودخل سرحه
أمنه له وسار في سعيه حصه فاحترق السعيه وسعر كاهها معناه الهلاك فأمرها ببيعها فبمسهم إلى العوارب
وكذلك عمر ولم يسعه عداها ولم تكن أحد الودع معه ولا نقلها لسعيه أخرى فهل يك مع السب وماده
من غير عدولا مصر في الحفظ فهل حب كان الأمر كذا كره لا ضمان على عمر والودع (الجواب) نعم
لا ضمان عليه بخلاف ما إذا عكس من الحفظ بصلها منه إلى مكان آخر فبر كها فانه نصر صامناً كجاء
العمادة والدحر الرهاسه وجامع السواى * بذب بعه من البافوره ورل الراعى اعها فهو في سعه
من ذلك ولا ضمان عليه فيما تب الاجماع ان كل الراعى حاصوا ان كان مسير كاه كذا عدداً في حصه

والله أعلم (سئل) في رجل روجه أوفوه بالوكاله عنه وما بال الروح لاعت تركه مما بال الاب الروح عن اس وركه هل وء دهما

يطالب هذا الاس بغير روجه احسه في تركه الاب أم لا حسب لم يكن الاب صامناً (أجاب) المقر ان الاب لا يطالب بغير روجه انه إذا ما سرعه
السكاح بولانه أو وكاله إذا صممه فلا يطالب وارثه والحال هذه والله أعلم * (كتاب الدعوى) * (سئل) في امرأه ادعى وارثها على ان
روحها المود في فلان بعد مضي عشرين سنة فبما صل مهرها فافترقه ما على بقائه بدمه ما فاحترق العدول بامها الرأى ورجعها في حال صحت
فهل وفاه امرأه كجاء هل يسمع دعواه عليه الإبراء لكونه حتى علمه أم لا (أجاب) يسمع دعواه لانه محل الخفاء كجاء طاهر والله أعلم (سئل)

في دفعه من المدة التي تسمى يوم الحرام في كل سنة من السنين التي هي في السنة الأولى من الهجرة
 من كاديه خط ليست واحدة من الثلاث المدة كوزات كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل أتى على أخيه ضرباً مبروراً فمضاهى
 بضربه وأقام على ذلك سنة فقام الآخر بدفعه بضربه ومو به خفف أنه لا يضربه هل يد الملوب بضربه أولى بالقول أم بنية العبد
 منه أولى (أجاب) بنية العبد منه أولى بالقبول كما صرح به في الخلاصة والحاشية والبراز به وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) وما لو باع شيئاً
 وبعض أقاربه تطلع على بيعه وقصه (٧٦) ونصرف المبرور منه زماناً أدى فسله كاهل تسع دعواه أم لا (أجاب) قال كثير من علمائنا

في البر والخمار لا يصح مودع المودع فصح في الأول فقط أن هلك بعد مفاقه وإن ضلها لا ضمان (سئل)
 فيما إذا أودع زرعاً في يد غيره ومقدار معلوم من الشعير وسيله غيره ثم دفعه ليكره لا أحسن ولا أذنب
 وأسلمه ليكره وضمن زيد غير ممل الشعير جيب المنزل موجود ويريد غيري والآن بضمن بكره على ما مضى
 بعد موت ما ذكره الموضع الشرعي قول له ذلك (الحوار) نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعه إلى الأجنبي
 ولو دفعها فله كذا في يد الباقي قبل أن يفارق الأول الثاني ولا ضمان على واحد منهما بالاختلاف وإن هلك
 بعد المفاقه فالأول ضامن بالاختلاف أما الثاني فعلى قوله أنه لا ضمان على واحد منهما بل ضمان على كل واحد منهما إذا
 كان الدفع إلى الأجنبي بلا عذر فإن كان بعد ذلك لا ضمان على المودع عند تسليمه إذا أجبر به فثبت المودع
 وأخرجهما من ساعته ودفعها في منزل حاره ولا ضمان استحقا نادحسب رده كرهتم الأئمة الخواص إذا وقع
 في بيت المودع حريقاً قال أمكنه أن يباولها بعض من في عياله فباولها أجنبياً يصح وإن كان لا يحدتها
 من المودع إلى الأجنبي لا يصح يود كرهتم الإسلام الحر بقا إذا كان غالياً وقد أحاط بمنزل المودع فباول
 الوديعه حاره لا تضمن استحقا وإن لم تكن أحاط بمنزله من في العائله لا بشرط هذا الشرط في
 العوي تتأخر حاشية في الفصل الثاني من الوديعه وفي شرح الطحاوي وعددها صاحب الوديعه بالخيار
 أن شاء من المودع الأول وإن شاء من المودع الثاني فإن من الأول لا يرجع على الباقي وإن من
 الثاني يرجع عما من على الأول ولو أسهلها الباقي من بالاجماع وأجوعاً على أن مودع العاصم
 يصح إذا هلك الوديعه في يده والمقصود بفسده بالخيار أن يصح العاصم ولا يرجع على
 المودع عما من ومن أن يصح المودع ويرجع عما من على العاصم من المصل المبرور * (أقول)
 والخاصل أن المودع لو دفع الوديعه إلى أجنبي بلا عذر فالمالك أن يصح فقط بالرجوع على الثاني
 إذا أسهلها وعندها له أن يصح أو أساءه فإن من الباقي يرجع على الأول وأجوعاً على ذلك
 في العاصم مع مودعه فالمالك يصح أي سأل لكن إن من الباقي يرجع على الأول عما من إن لم يعلم أنها
 عصت كأي الفهسي عن العمادة (سئل) في امرأة ادعت أنها أودعت عده هذا مع ما علم من طلبها
 بها فاحاب هداها بعد تسليمها الأمانة أودعها عند أبيها بذلك العائنه فوثقت من البلد بلا دن المدة سه وأن
 أنها المدة كوردها العمر والخادم المسكر لذلك فهل حثت دفع هذا المدة المبرور له لا بها لادان بلزمها
 ضمان ذلك (الحوار) قال فاصحاح المودع أن يدفع الوديعه إلى من كان في عياله إذا لم يكن المودع
 السهمها بحافه سه على الوديعه وقال أنصاف فصل فيما يصح الوديعه وكذا الوديعه المرأة الوديعه
 إلى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع إذا دفع الوديعه إلى من يقول المودع لا يصح أه فعلى هذا إذا
 كان أنها في عياله ولم يكن معها بلزمها الممن أنها دفعها لانه المدة كور وسئل المودع العاصم
 ما إذا سمع وتجعل كأنه نفس المودع ويحرق الحكم السريء فمضى ماوى هو بداره وصور المسائل
 عن الفصولي ألقها في عيال المودع من الملق صعباً أو كسراً لا المودع أه المودع إذا قال

إذا باع شخص عقاراً أو
 حراً أو أوبى أو عوداً
 وقصه المبرور وتصرف
 فيه تصرف المالك وبعض
 أقاربه تطلع على ذلك ثم
 ادعى أو ادعى بعضه أنه
 ملكه لا تسع دعواه وإن
 ذلك أقبر أو منه بانه ملك
 البايع قطعاً لا طماع
 القاصم بؤس الباب الترد
 والتلفس وبه قطع كثير من
 أصحاب اللون والشروح
 والقباوي والله أعلم (سئل)
 في رجل رحل من قريته إلى
 قرية أخرى عن بيت كانه
 هو والله يسكنه فاستعاره
 رجل من عمه الراحل ليس
 فيه فاعاره ثم رجع الراحل
 وطلب السكنى في بيته فادعاه
 المستعير أنه ملكه المارث
 عن أه فهل تسع الاستعارة
 عن هذه الدعوى ويرجع
 بده عسره ويعاد الراحل
 عليه كما كان أم لا (أجاب)
 نعم تسع الاستعارة عن هذه
 الدعوى فسه في جامع
 الفصول الاستعارة من
 المدعى عليه أو من غيره تسع
 من دعوى المالك لنفسه

ولغيره أه وماله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل وأصع بده على عمار مدريد على سس
 سه والآن يدعي رحلاً من أقاربه حصه في ذلك والحال أنهم جميعاً سله الدعوى المدة المدة كوزة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسع
 دعواهما لو ردد الأمر السلطاني بعدم سماع كل دعوى مضي عليها سس عسر سه أم تسع (أجاب) لا تسع دعواهما والحال هذه فقد ثبت
 عند العلماء لا حلا الكون مهم أن العشاء حصص بالزمان والمكان والاشخاص والحوادث فالسلطان إذا سمع عن سماع الدعوى بعد
 مضي سس عسر سه استمع على العشاء بما عايناه ولو صوابها مع ذلك لا ينفذ لأنهم معروفون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل

[illegible]

ذهبت الوديعه الى ابي وانكر الالم ثم مات الالم فووت الالم مال اسم كان هجاب الوديعه في تركه الالم
 جانيه في فصل فيما بعد بضيق الوديعه (سئل) فيها اذا وقع في فعله لرحل ليوسلاو يسلمه الى ابي
 زيه بدمشق في علامه قد اواس الرية على وجه الاستعمال في الحبل ومات بسبب الصمبل فهل يلزمهما قيمه
 (الجواب) نعم هلك الوديعه حاله الاستعمال يصح حاقه الى اهدى اودع عند دخل طبعه فوضع المودع
 الطلق على رأس الحب موقعه ان كان الوضع على وجه الاستعمال يصح والا لا وطرق معرفته لئلا ينظر
 ان كان في الحب شيء نحو الماء والدميق مما يعطى رأس الحب لاجله كان استعماله وان كان الحب حافا او
 كان فيه شيء لا يعطى رأس الحب لاجله لم يكن استعماله لاجره من فعل ما يكون مصعده للوديعه وما لا يكون
 (سئل) فيما اذا وقع في فعله لم يعطى لغيره لم يكن له كسر فله فله ثم مات بكر عن وريه طالعوا وندا
 بالملع فها هو يدطالب عمره وعمره يدعى اذاله لسكر فهل يصل قوله بجمعه في راعه بعينه (الجواب) نعم
 (سئل) فيما اذا كان لم يسلع من بدمه وعمره ومات في دوله ورحل واثبت لغيره وان دفع لها من الدس
 ما يتحاجه من المعقه في عينه فادعى عمره ودفع قدره معلوم من الدين وكده في دوله ورحل واثبت واعبرها
 بوصول قدره وريه فهل لا يصل قول عمره والا يسه (الجواب) نعم لا يصل قوله الا يسه حسب كان المال
 دس في دمه (سئل) فيما اذا اودع في جدره ورحل حاله فله وسواء منه ادى بدمه سرعه ثم مات عمره عن
 تركه هل رد الوديعه بمجمل الوديعه ولم يودع في تركه ولم تعرفها الوديعه فهل يكون صامتي تركه (الجواب)
 نعم (سئل) فيما اذا اودع في جدره وسلمه معلوم من الدراهم وسلمه عمره ومات عمره عن وريه
 تركه ولم يتركه الدراهم فادعى في دوله وعمره فما فعل الوارث انما علم بالوديعه المر بوريه وهي كذا
 تركه وقد هلك وانكر بذلك فهل يصح الوارث في ذلك (الجواب) نعم في حاله الخلاصه قال الوارث انا
 علم الوديعه وانكر الطالب ان يفسر الوديعه وقال الوديعه كذا وانما علمها وقد هلك صدق هذا وما لو كان
 الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق قوله فعليه الجب الا في مسائل لنسب هذه منها (سئل) في مودع
 مات عن وريه وتركه ولم يودع الوديعه في تركه والوديعه يعلمها ويعرفها وصدقهم صاحبها على المعرفه
 هل لا يسمي (الجواب) نعم حسب الحال ماد كرا صمالي في الركعة كما صرح بذلك في البراره والمخ
 الا يروى لو مات المودع بمجملها من بدمه ادا مات ولم يعلم حال الوديعه اما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم
 به يعرف مات لم يصح ولو قال الوارث ما علمها وانكر الطالب لفسرها بان قال كذا وكذا وقد
 لك صدق لكونه اعده كذا في العتده وفي الذبحه قال رها مات بمجملها وقال وريه المودع كانت فاعه
 يعرفه وقد هلك لعدم بدمه صدق رها هو الصحيح اذ الوديعه صار في يد يابي الركعة في الطاهر فلا يصدق
 ريه جامع الفضولي (أقول) يمكن التوفيق بينهما بان الوارث يصدق ادا فسرها وقال هي كذا وكذا
 بمجرد قوله كانت فاعه ومعروفه فليست امل هذا في حاسه السيد الجوى على الاساءه سئل العلامة عمر
 في عمل الوارث المر بصدى وريه بالخارج لعل صمها دراهم لا أعرف قدرها بان لم يودع فاحاب

في هذا الخبر رفته مع اجتماعه ليس له نظير والله أعلم (سئل) في رجل رهن عنده من درهمين مائة من رهن الرهن والآخر
 يدعى زوجته أنه ملكها وأنه رهنه عنده بعد رهنها هل تسمع دعواها في رهنه زوجها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواها فنه رهنها لا تسمع
 دعوى الرهن جسر الرهن والرهن وفا كما قاله في جامع الأصول وغيره والله أعلم (سئل) في صاحب مصله بالظر بن العام حاربه في
 رهنه براسه رجل بفضله بينهما (٧٨) من باظره لاساءه بها فنه أهل الظرف في مدعين الثمان حله الظرف في فشهدت سنة سرعه انها

وقب على التواليد كوراني
 الخا كيم السري وحكم
 بغير بانها في الوهب بعد
 دعوى حكمه وشهادة
 مسعته هل يفيد حكمه
 حيث صدر على وجهه المعتبر
 شرعاً لا (أجاب) نعم يفيد
 حكمه ويحكم وهو لو ان
 سهودا شهدوا الثمان
 الظرف في وسهدها حروب
 انهم وقف بالشهادة العائنه
 على الوهب أولى لانه انحص
 قال في المناوي العباسه
 ولو شهدوا على نعمه صله
 بالمسجد انها سهو وسهد
 آحرون انهم الظرف في
 بالمسجد أولى لانه انحص
 ويحكم ذلك سجدا اه
 والله أعلم (سئل) في امرأه
 اختلفت مع زوجها حال
 قيام السكاح وبعد الدخول
 في معدا والمهر ولها منه هل
 تعمل سهوا على الراده أم لا
 (أجاب) نعم هل والحال
 هد والله أعلم (سئل) في
 رجل ادعى بالوكالة عن احد
 أولياء دم عبد لذي ناب
 حكم مبلد لحكم بالصحة من
 مذهب أنى حسبه على بلانه

بان هذا من الجهيل لقوله في الدائع هو أن عوت قبل البيان ولم تعرف الامانه نعمها اه وفيه تأمل اه
 كلام الجوى ولستظر ما وجه التأمل (سئل) فيما اذا أودع عند شخصه مائة من قرضا
 ثم ماتت عند محله عن ورثه فوجدت نصف الدراهم وبعد نصفها هل لها أحد الوجود والرجوع في البركة
 مثل المفقود (الجواب) نعم والذي يحرم من كلامهم أن المودع ان خصي بالوديعة في مرض موته ثم مات
 ولم يوجد ولا صميا في تركته وان لم يوص فلا يحل لها أن يعرفها الورثه أولا فان عرفها وصدها فم صاحبها
 على المعرفة ولم يوجد لا صميا في تركته وان لم يعرفها وصدها فم لا يحل لها أن تكون موحدة أولا فان
 كاتب موحده وثبت امها ودينه اما سنه أو امرأه الورثه أحدها صاحبها ولا شوهم انه في هذه الحالة مات
 محله وصار في ساقسار له أصحاب الدروب صاحبها لا هذا عند عدم وجودها أما عدم قيامها فلا شل أن
 صاحبها أحق ما فان لم يوجد عند من في الر كبر صاحبها كسار عزماء العتق وان وجد بعضها وقد
 بعضها قال كل ما من محله لا أحد صاحبها المودع ورجع بالمفقود في الر كبر لا أحد المودع فقط وان
 مات وصار في ساقسار كاتب من دواب الامال وحب مثلها والا فم صاحبها على سبب حفظ هذا الخبر رواه
 سبحانه وتعالى أعلم بفعل من صاوى التمرائى وأجاب فأرى الهداه عن سؤاله اذا أقام
 المودع بنيه على الاداع وقد مات المودع محله المودع ولم يدكرها في وصته ولا ذكرها لوالثرتة وصميا
 في تركته فان أقام بنيه على فميا أحد من تركته وان لم تكن له بنيه على فميا والعول فميا قول الورثه
 مع فميا ولا بفعل قول الورثه ان مورثهم ردها لانه لم يهم فميا فلا يرؤن تحرقه فميا من عرسه
 على ان مورثهم ردها اه وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مالكه أو أنه
 تلف منه وأقاموا بنيه على انه قال ذلك في حياته بفعل بنيه وكذلك ان أقاموا بنيه على موته كان المال
 المذكور فاما وان مورثهم قال هذا المال لعلى عدى ودينه أو فرض أو وصيه لعلى بنظر بن الو كاله
 أو الرسالة لادفعه اليه فادفعوه اليه ولو كنه صاع بعد ذلك من عند مالصميا عليهم ولا في تركته اه (أقول)
 وفي قوله أو فرض بنظر ان حل على أن الميب اسعصر صيه لانه دخل في ملكه وصار مطلا لانه له واذا هلك
 هلك عليه بعد مضمه لا أن يحل على أن المالك كان اسعصره وصيه بعد الميب امانه فليأمل هذا وفي
 حاشية الاساءه للبري عن ميه المعنى مانصه وارث المودع بعد موته اذا قال صاع في يدهم فان كان هذا
 في عماله حين كان مودعا لصدوق وان لم يكن في عماله لا اه (سئل) فيما اذا أودع ردها عند عمر وحبيب
 فيها أمعه م ادعى ردها فيها كذا من الامعه وطلبه منه فقال عمر ولا أدري ما كان فيها فكيف الحكم
 (الجواب) لا صميا عليه ولا عن حتى يدعى عليه انه دفعها وصيه فاحسب بحلف فان حلف رى وان سكل
 صميا فان في جامع الأصول أودعه كسافه را هم لم يربط عليه م ادعى الر نأه أو أودعه رسله أشياء
 م ادعى انه كان فيه قدوم ذهب اه وقال المودع لا أدري ما كان فيه نرأ لا عن حتى يدعى عليه الحنايه
 عند ربه الو حلف والا صميا اه وفيه في العماده والحاشيه وقد اوضح المساله البرائى في صاويه من

انهم قبلوا أنا الموكل دنا فافكر وا فام ساهدا على افرام معس منهم أم صاملا نصر بن سكين م
 اصر ساهدا آخر شهد على فالرم الباب المذ كور السهو وعلهم ما ندب طانها م موجب الفصل المذ كور عـ معس نواعس أنواعها م
 انام صماها فهل يصح هذا الا لرام أم لا يصح لكونه خطا محال لاجاع المذهب صادرا من قبله الحكم مذهب أي حسمه العما
 (أجاب) لا يصح هذا الا لرام لما سرع بعد انما الاعلام في ما ما تقدم من الاحكام بان العصا يخصص بالخوادب والرمان والا فخاص والمكاد
 و العاصي مذهب مذهب أي حسمه العما فان يكون العاصي معروفا بالنسبه لاساعده فلا تصادف بحل فصاها اذا هو حال ما حسمه

من ذلك ما ذكره في كتابه الثاني من كورنثيان لا يباح المذهب وليس موافقاً لقول صحيح ولا معذور مع نصهم في كتابه الثاني
 في كتاب البصائر بحالمة المذهب من رعم أنه المذهب جاهلانه وليس له مذهب غير ما هذا بطريق إلى الولوالدية والتجار حايته وغيرهما يظهر لك
 ذلك مع كون الأمر فيه واحتمال شمر راحة العقبة والله أعلم (سئل) في صلح حاصله أذعر مدعي عمرو أنه أسلم في ثلاث وحسن حور بنانا لمسة
 وطالبه فاسكر ذلك وكرانه كعل بكر اعسده في الرب المتدعي وأن بكر ادفعه جميعه فاعبر بكر بدخول البعض وأن بكر البعض فطلب
 من عمرو اسباب ذلك وكرانه لا بسنة فالزم بقية الرب وبالرجوع على بكر فهل هذا الألام (٧٩) صحيح ونكفي في دعوى السلم عما ذكر

أم عسر صحيح لعدم كـ
 شروطه ولعدم سبب المدعي
 وهو أصالة عمرو فيه مع عدم
 قصد تزييد له على الكفاية
 ولكون زده هو المكاف
 بالنسبة على السلم لأنه مدع
 لا عمرو ولأنه مدعي عليه ولم
 يدكره بل الكفاية بادن
 المكفول عنه أو يعبر عنه
 لسبب معلق الرجوع
 وعدمه ولم يدكره بل
 الواصل أنه من عمرو أو
 من بكر ولم يدكر في الدعوى
 رأس مال السلم ما هو وما
 مصادره وعبر ذلك عما هو
 طاهر وبالسلم (أجاب)
 الألام المدكور عسر صحيح
 والحال هذه لعدم سريان
 صحة دعوى السلم فإلى
 جامع الفصولين في الفصل
 السادس ويدكر في السلم
 بيان سريان من اعلام
 حسن رأس المال وعسر
 ويدكر نوعه وصفه وقدر
 ما لوريلو ورسا وبعاده في
 المجلس حتى يصح ادائي
 حقيقه وجهه الله ولا كفي
 بقوله نسب سلم صحيح

الوديعه (سئل) فيما إذا أحرز مدالو كاله عن أسه الماطر على وقف حده فلا يسبب الوقف من عمرو مد
 معلومه بأجره معلومه فصها الوكيل من عمرو ولم يدفعها إلا بسبب حاجي ما عن وزنه وتر كنه ولم يسبب الآخر ولم
 توجد فهل يصحها في ركنه (الجواب) نعم لأن الوكيل إذا ما لم يحل مال موكله يصح له ما أحله يجب
 قولهم الامانات بعلب مصمومة بالموت عن تجهيل الا في مسائل لنسب هذه منها (سئل) في الوديعه اذ لم
 من دار المودع بالثقة والعهد والعتق من جماعة ذوي سوكه مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حرر مسلها
 وهبل لا يصحها المودع (الجواب) نعم لأنه مكروه والمودع إذا كرهه لا يلزمه كره الحبر الرمي في أول
 الوديعه من فاديه ولأنه أمين والقول قوله يمس ولا يمسها لا تصح بالهلاك مطلقاً كقبي السور (سئل) في
 الخد أي الاب اذا ما لم يحل المال اسه اسه السهم فهل لا يصح في ركنه (الجواب) دكر السهم حسن
 السرسلاد في حاشية الدرر وسرح الوهب اسه أن الخداد امان محله لا تصح وبعله عنه في الدر المختار وعبره
 الى سرح الجامع الوحبر (سئل) في فاصر من سبب الدم خطهار حل دعي من أنها فاحاه الى ذلك وبه
 عند أنها سبب فوهب الروح الخاطب لها في كل سبب معلوم ما من الدراهم ومضها أنها الوالي السري
 عليها ثم هلك أنها عاها وعن وزنه غير ما محله للمال المدكور فهل يكون عسر ما من له في ركنه (الجواب)
 حيث لم يسبب ولم يخطه عماله لا تصح في ركنه والمسئله في سرح السور والعلاق وحققها العلامة الرمي في
 فاديه من الوديعه في ركنها شئت (اقول) قد اضطرب كلام العلامة الرمي في هذه المسئله حسب أفعى
 أولاً في أن بعض مهر بنه الصبغ وعمره وما لم يحل عدم الصمات حسب قال ود نصوا على أن الامانات بعلب
 مصمومة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا ما لم يحل المال اسه وقد دكرها في الاسماء عن جامع
 الفصولين وفي الفصول العمداده والوصي اذا ما لم يحل لا تصح وإذا حاطه عماله تصح والاب اذا ما لم
 محله لا تصح وقبل لا تصح اه قبحر وأن في المسئله فوالذي يظهر ان حجه عدم الصمات لأن الاب
 أقوى من سبه من الوصي فإذا لم تصح الوصي فإب لا تصح الاب أولى وقد فعل في الوصي أنصاف قول بالصمات
 وادعصر على عدم الصمات في الاب كثر من العلماء فادعصر ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع على هذا الراج
 في محله أن لها الخ اه ما قاله الرمي لمخصاً أي في سوال آخر عقشه بطرس والاول بانه صار دسا
 لها كما صرح به في جامع الصاوي وهو ظاهر كلام الحاشية وجامع الفصولين اما كلام الحاشية فليعدم اسبساء
 الاب في مسله الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا بد من الأمر بالمسبي وصح الاب عونه محله
 وقبل لا كونه في مساهه بصغره التبرص ولا سبب في بلاد فابا كبر الماس خصوصاً من بني الفلاحه
 نأ يكون مهوور مولاهم ولو هو واعن ذلك لا يسهون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والسلطان والعاصي
 والوصي الصمات بالموت عن تجهيل لا عدمه في هولا مثلاً وقف عن الولانه نسب الصمات اه كلام
 الرمي لمخصاً فإب يرى كنه مسمى أولاً على عدم صمات الاب ورجحه عكس ما سمسرا الى الفرق بين
 الاب والوصي بأن عدم صمات الوصي لا يسوق عن الولانه أي اذا علم انه تصح يلزم منه أن لا رضى أحد

مرعى على المختار اذ السلم سريان كثره لا ينع عليها الا الخواص ومسله في البرارنه والخالصه وغيرهما من كتب المذهب ولم يدكر في الأصل
 المدكور رأس المال وكان الواجب طلب السبه من مدعي السلم على عمرو أصالة اذا عر اهاه الكفاية وذلك غير المدعي اذا المدعي الاصاله عليه لا
 الكفاية له ولم يصدق عليها ولا يدعي الا من الصدق ود كرهه الرجوع على بكر ولم يسبب ادبه بل ولم يسبب اصل الكفاية فكيف يحكم له
 رجوعه عليه والحال هذه ولم يدكر يحمل بيان الا بها ولا يندمه لصحه الدعوى المدكور عسر راعن البراع كأي جامع الفصولين وعسر والخالص
 أن كبر الشروط التي لا يندمها لصحه الدعوى المدكور عسر مدكور فلا تصحوا الم تصح لا تصح الا لام المدكور لانه من سبب عليها والحال

فان الله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر درهمين وديناراً فوجدتهما في جيبه فادعى عليه في الدينار والدينارين
 كذب المدعي ولم يقر المدعى (اجاب) القسوى على عدم بقره ولا يظن كذبه فادعى عليه في الدينار والدينارين حيث الظاهر والله اعلم
 فالسراير والله اعلم (سئل) في مصنفهم احوال من تصدقوا بالدينار والدينارين مع اقرانهم ما يدعي الشفعة من اقرانهم لم يكن له
 والتاخر سكره في القول بالباطل (اجاب) لا شبهة ان القول بالباطل لا يوجب الشفعة كما علم من مسئلة الكاس بالاولى وهي كاس
 في رجل رجل وعلى شفعة بطله يقول (٨٠) الذي هي على شفته هي في واقعها صاحب المنزل هي صاحب المنزل فبالله المصير بالوجه

الوجه والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على رجلين مالاً وكانا عن
 ووجه على آخر من المحدثين
 القسوى الذي يملكه
 مؤلفي الارث عشر اشياء
 اشترى له وابيها
 اشترى من وملكه بالسر
 فاطل ان الشراء كان
 من فاش ولم ينفذ فذكر
 الوجه العين بنوعه فطالب
 القاسي من مدعيه البينة
 فاداهما توجه فحكم القاسي
 ببيع البيع لذلك فهل اذا
 ادعى الوكيل مسأله فالحالها
 على المدعي عليه سمع دعواه
 أم لا (اجاب) لا سمع
 دعواه باجتماع علمها ولا
 تعمل بنية ادم المصريح
 به عديم حوازا منساف
 الدعوى بعد انصافها على
 الوجه السري بحكم القاسي
 وعانه امره ان يقدم بنية على
 ان البيع كان عمل العينة
 وقد صرحوا عند تعارض
 البين في ذلك ان يسه
 العس اولى بالقول لان
 معيار ناده العلم به فلا فائدة
 في استئنافها باسلاف لا يحور
 سماعها والله اعلم (سئل)

باب نصير ومساخون قاضى الصبيان وكذا الباطل والقاضى يحل الابان ولا سحر به لا احبار به فلا
 يلزم الحدود في السبب بينهما واثبت خبر بان يجهل الوصى مال اليهم تقصير به تقصير به لا يلزم منه
 الحدود لان كونه على اب عامه والاوصاف والقضاة في زماننا يتكلمون على تحصيل الولاءه فصدامهم الى اكل
 اموال الناس الامن وقتلته ثمان قتل ما هم من ابي يارب المحذور وجه شذوذا الوجه اليسرى به بين الاب
 والوصى وحيث كان المصريح به عدم الصبيان في الوصى والقاضي مع ما علم من حاله ما يكون عدم
 الصبيان في الاولى لم يثبت ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله الحق كما هو رأينا في ذلك في دور
 القسوى حيث قال في احوال العمل بالسادس والعشرين من ضمن الابن لو مات بمهلا فقل لا كونه في قوله الحقير
 الظاهر ان القول الثاني اصح اذ الاب ليس ادى حال من الوصى بل هو اولى حال من الوصى منبهي اتحادهما
 حكمهما نعم ان كان الاب من باب كل مهور البنت كالابن لاجل الاعراب والقول بصدمة ادا ما بمهلا
 ظاهر لانه عاين من اول الامر لانه انما يرضى بالمرء لا يستعقبه في التجرى بل على هذا التفصيل والله
 تعالى اعلم (سئل) في باخر وقت اهل استدلال بقار الوصف المورع مبلغ معلوم من الدراهم فوجهه اسرى
 من ما بمهلا للمال المورع هل يكون صبا في تركته (الحواب) نعم ضمن كما صرح بذلك في الاشياء من
 الحاسه والمسئلة في الدراهم من الوديعه (سئل) فيما اذا دفع رد لعمره ودرهم معلوم وامره مدفعها الى بكر
 الذي له على الدافع من من المأمور ما بمهلا لم يصح من الدراهم المورع هل يكون دساق تركته
 (الحواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع رد بعد عمره ودرهم مدفعها لمصره في حقه ثم فعتت منه دون تعد
 ولا يصح في الخط فدل كونه عمره صامس (الحواب) نعم قال في العمادة وكذا اذا دفعها في حقه
 وحصر مجلس الفسق فسرف منه لا يصح وهكذا كرى العدة اه (سئل) في رجل ادعى على آخر
 حوخته وأدله ببيعها فوضعها الا حرق حايوبه وهي حرق مثلها فسرقت من الخاوب بدون تعد منه ولا تصير
 في الخط فدل لا صمان عليه (الحواب) نعم سرق من حرق مثلها لا يعتد ولا تقصر ولا وجهه فوجب صمانه
 لا صمان عليه ويجهل قوله بنيه وفي الامروى من الوديعه سوى فام من حايوبه الى الصلاه وفي حايوبه
 ودائع فصاع شئ منها لا صمان عليه لانه عمره صامس لاني حايوبه لان حايوبه لا يحفظ الا ان يكون هذا ادعا
 من الخيران فمال ليس للمودع ان يودع لك هذا مودع لم يصح واقعا في الوديعه فوله ليس للمودع ان
 يودع الحد كرا الصد والسهم ما دل على الصمان لسأمل عند القسوى فصول من الباب والثلاثين وفي
 البراره فام من حايوبه الى الصلاه ووجه ودائع الباس وصاع لا صمان وان أحلس على بانه اساله صعبا
 فصاع ان كان الصبي د على الخط ويحفظ لا يصح والا يصح اه وقال فسله والحاصل ان العبر للعرف
 حتى لو رله الخاوب مضوحا وعلق السكه على بانه وام في النهار من يصنع وفي الليل اصاعه وفي
 حواررم لا يعتد اصاعه اه وم واللساه اه (أقول) الذي يظهر من مسأله الخاوب عدم الصمان سواء
 أحلس صبا أو لا حسب حرق عرف أهل السوق لانه عمره مودع قد ادل تركها في حرقها مع ماله بعد خطها

في رجل ادعى على آخر مالاً واحصره به هل يصح عليه بذلك أم لا واذا طالت عنه على الخط
 والحكم بحلف أم لا (اجاب) لا يصح بالخط والحكم ولا يحلف عليها كما صرح به في الحاسه واعلم انه لا يعتد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل
 بتكوير الوصف الذي عليه حطرط العصا الماص لان القاصي لا يصح الا بالخط وهي الاله والافرار أو اقول كذا في اقرار الحاسه فلهي
 الاسا ومها لو احصر المدعي خط اقرار المدعي عليه لا يحلف به ما كتب وانما يحلف على أصل المال كذا في مصاع الحاسه اه ولا سلب ان الخط
 أعم من أن يكون بالعلم أو بالظان الذي هو الحكم فاهم والله اعلم (سئل) في رجل له ممرى كرم آخر وهو اختلف معه في دوره قرب الكرم ربه

في رجل ادعى على آخر مالاً واحصره به هل يصح عليه بذلك أم لا واذا طالت عنه على الخط
 والحكم بحلف أم لا (اجاب) لا يصح بالخط والحكم ولا يحلف عليها كما صرح به في الحاسه واعلم انه لا يعتد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل
 بتكوير الوصف الذي عليه حطرط العصا الماص لان القاصي لا يصح الا بالخط وهي الاله والافرار أو اقول كذا في اقرار الحاسه فلهي
 الاسا ومها لو احصر المدعي خط اقرار المدعي عليه لا يحلف به ما كتب وانما يحلف على أصل المال كذا في مصاع الحاسه اه ولا سلب ان الخط
 أعم من أن يكون بالعلم أو بالظان الذي هو الحكم فاهم والله اعلم (سئل) في رجل له ممرى كرم آخر وهو اختلف معه في دوره قرب الكرم ربه

في الدار التي فيها صاحب الكرم قد بقي على له لو كان رجل طريق في دار رجل فادخل صاحب الدار وان يتي في ساحة الدار وانما يقطع به طريق
 في ذلك ويتبع أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الا انعام فكذلك يقول في رجل له طريق في كرم وحصل ان اراد صاحب الكرم أن
 يفرس في أرض الكرم ما يقطع به طريق به لم يكن له ذلك ويتبع أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الا انعام ولا يشك أن النص على ذلك
 في الدار نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي بصيرة والله أعلم (سئل) في أم جهرت أمها بمحار (٨١) ودعته لها من مائة الام وادعى بقسمة

وربها على البت بالخيار
 آية عاربه وادعى هي آية
 ملك والام من يدع ذلك
 ملكا لا عاربه هل القول
 قولها أم قول بقسمة الورثة
 (أيضا) الخبار للصوي
 أنه ان كان العرف مسمرا
 أن الام يدع ذلك الخبار
 ملكا لا عاربه ثم يقول
 بقسمة الورثة انه عاربه
 والقول قول البت في ذلك
 لأن الطاهر ساهل لها والخال
 هذه والمنطور واليه العرف
 وقد صرح بذلك غير واحد
 من علماءنا والله أعلم (سئل)
 في رجل ماسر وجسه عن
 أسباب لها مصر فدها
 ويدعى أمها في بعضها أمها
 لها كاتب دفعه عاربه
 والروح يسكر كونه ذلك
 للام هل القول قول الروح
 بنسبه وعلى الام البنه ام
 على العكس (أجاب) القول
 قول الروح بنسبه على أبي
 العلم والبنه على الام والله
 أعلم (سئل) في امرأه
 مات منها غلب ما في يده
 روحها من المصاع والامعة
 مدعها بها كاتب عاربه

بما يحيط به ماله ولقد انقل في جامع القصول بعد ما سئل من امرأه الى صاوي القاضي طهر الدين انه يبرأ
 على كل حال لانه ركبا في الحر فلم يصح اه وفي جامع القصول انما يدخل الحمام ويضع دراهم الوردة
 مع سانه من يدى الباني قال ج يعنى فاصحاب من لا بداع المودع وقال جط يعنى صاحب المحط
 لا لانه ايداع ضمني وانما يعنى المودع بايداع قصدي اه وفيه في صمان الاحرار المشترك والخاص برأى
 للحدية حر به عاذهم أن البقار اذا أدخل السرح في السبك ترسل كل عرصة في سكرها ولا تسلمها اليه
 ففعل الراعي كذلك فصاعت بشره فصل يبرأ اذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يعتد ذلك خلافا برأ اه
 والطاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا يعنى واحدا لان ذلك اذا كان معروفا لا يعتد خلافا لانه يكون
 مأدومانه عاذه وودعنا بحوذه التسليم في كتاب الو كاله وهو مال أو رسل الو كمل بالبيع التي الى الموكل مع
 المكاري ويحرم عاذه وما يحرم به العاذه فانه لا نص فيه وفي الخبر الرمي (وأقول) أنصافي هما مشتهد كرها
 فيما علمه على الدار الخبار في حاده وفيه في رمانا وسلمانا ما هو في رجل أودع عند رجل صر من السال
 عاله التي موضعها المودع في اصطبل داره فصر من الاصطبل هل يصحها أولا والحوار منى على معرفه
 المراد بالحرر في البراربه ولو قال وضعها من يدى ويحب ونسبها فصاعب نصين ولو قال وضعها من يدى
 داري والمشتهر بحالها انما لا يحط في عرصه الدار كعرصة العبد نصين ولو كاتب مما عذر صحتها حصالة
 لان نص اه وسيله في الخلاص والفصولين وغيرهما وطاهره انه يجب حرر كل سبي في حرر مثله لكن ذكر
 العلاني في الدار الخبار من كتاب السرقه أن طاهر المذهب أن كل ما كان حرر النوع فهو حرر لكل الانواع
 ويقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل اه والطاهر أن ما ذكره من طاهر المذهب خاص في حرر السرقه دون
 الودعة لان المعبر في طاع السارق له بالحرر وذلك لا ينافي باعسار الخمران والمعبر في صمان المودع
 العبدى والعصرى الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره الحصنة فخرج وكاتب روحه عاذه أمسه نصين مع
 انه لو سرقها سارق يقطع لان الدار حرر وانما صمها بالعصرى الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب
 مفتوح ولم يكن في الدار احد من عاذه أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وعاب عنها نصين مع أنه
 لا يقطع سارقها ولو اعترى في الودعة الحر المعبرى السرقه لم أن لا نصين في هذه المسائل ويحرمها فلم
 محالها ما أطعموا عاذه في هذا الباب من أن المدا على العصرى الحفظ ومعلوم أن وضع الودعة فيما
 لا يوضع فيه أمساها بقصرى الحفظ كالموضع عاذه البراربه المار وغيرهما فالمراد بالحرر هنا حرر كل
 سبي بحسبه وان كان المراد به في السرقه خلاصه ولا نفاس أحد الناس على الاحرار بل مع أن النسل
 الصريح بحالها كما علمت وبه طهر حوائد الحاديه المذكوره والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أودع ريد
 عند عمر وودعه معلومه امها فصاعب من عند عمر و وحدث عند بكر و ريد عمر والمودع أن يحاصم
 ويدعى بذلك وناحدها من بكر فهل له ذلك ويصلح حصما (الحوار) نعم وقد أجاز الخاوي بقوله لم أفت
 على المسئلة في محالها لكن بعل في البحر الرابع عن الولو الخبر حل البعط لقطه فصاعب منه م وحدها في بد

(١١) - (صاوي حامدته) - ما في (عندها وابع سام من كرها بعد مودعت معها من المصاع والامعة في الحكم) (أجاب) القول
 قول الروح في أمها تركه مطلقا في أمها ملكا فيما يصلح له خاصة وفيما هو مسيرك الصلاحية وفيما هو خاص بالنساء في انه تركه بنسبه ولا يبعد
 به عنها في حصه الزوج اعترض ورده نصين حصه الروح فيما دونه معهما من ان ينفقه والانس عليها طامه لحسه كما هو صرح كلام العلماء
 في الخبار والله أعلم (سئل) في امرأه مات في يده روحها الذي به أسبابها صمها أمها وصر أمها على البت وبعلا جميع ما فيه وسلمناه
 لاحبا لها وطالب الروح منه ما فرضه الله تعالى له من أمها المذكر كور فادعى الاح امها كاتب عاربه سدها في الحكم (أجاب) القول

فإنه لو كان معناه المسمى بالمدعى على المذنب مع الذوق منه ومعنى المدعى على المذنب هو المدعى على المذنب
لا يعلم أنه المدعى على المذنب على المذنب (سئل) فماذا كان في التلخيص فأميناك فوقت انحصار من المدعىين والمدعى
الخاص من المدعى عليه في المدعى عليه (أجاب) الخبر المدعى عليه عند محمد وعليه القوي قال في الجرح وهو الطلاق
شامل لما إذا أراد المدعى فاسي محله المدعى عليه وأراد المدعى عليه فاسي محله المدعى وما إذا تعدد العصاة في المذهب إلا بعثة وكثروا كما في
العاهر فأراد المدعى ساقعاً ملاً والمدعى (٨٢) عليه ما لا يكمل له كوما من محله ما فإن الخبر المدعى عليه وهذا هو الطاهر وبه أفتيت

صارا اه كلام المحر
 (أقول) وهذا نص به أيضا
 صارا اكسبره والله أعلم
 (سئل) فماذا ينبغي مستأجر
 الجاه وقت من ماله شاء
 بالان نائب الحكم المحاسب
 بالانقضاء من الاجرة وانحلت
 مع ما روي مقدار ذلك هل
 القول قول المدين أم نعم
 قول الباطر وإذا كان
 القول قول الباطر هل
 يكون مع الجاه أم بعرض
 (أجاب) لا يكون القول
 قول المستأجر بالإجماع
 لأنه دعي بذلك ساعة
 لو دفع القول قول الباطر
 للاعس لأنه حصم في حق
 جماع السلة في حق الجاه
 لأن إقراره على الوفاء لا يصح
 وإذا كان المسأجر مدينا
 يعمل بمحرم وعواذ ما لم
 يؤثرها بالنسبة كما هو ظاهر
 والله أعلم (سئل) في
 مسأجر جامد أرزجه
 شمله على الادب بالنساء
 سويه وحكم العاصي به
 يرضى على الحكم المسوي
 صراطه سريعا هل يعمل
 أم لا (أجاب) نعم

ورحل فلاحصومه بهو من ذلك الرجل قرن بهو من الوديعه اه فوجد من هذا ان المودع له ذلك والثاني
أعلم اه وقتل المستله في لعطه السور وعراها العلى الى المحسى والوارث لم قال لكن في السراح الوهاج
والصمخ أن له الخصومه لان بهو أحق اه نعى للملحط الخصومه أيضا في الخامسة من كتاب المظهر رجل
اللقطة وقطعة وصاحب منه فوجد هاق ندع به ولا خصومه بهو من ذلك الرجل فوجد خلاف الوديعه
الوديعه يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لان في اللقطة الثاني كالأول في ولاية أحد اللقطة وليس الثاني
كالأول في الثاني السد على الوديعه اه (سئل) فيما إذا كان الوديعه عند عمر وموكلر يدكر في
طلبها من عمر وتسلمها له فطلبها الوكيل من عمر وقلم سلمها له وسلمها على عمر فطلبها على تسليمها حق
هناك عند عمر فطلبها لا أن يصح عمر فيها بعد ثبوت ما ذكره عمر فطلبها ذلك (الجواب) حيث
طلبها الوكيل تسليمها على عمر والى النقا به وشرحها للعلامة العهستاني فان حله أى أمسكها
المودع بعد طلب عمر ولو حكا كالموكل على ما في المصمرا الخ اه ولو كان الذى طلب وكيل المالك
بعض المقررى عن القاعده وكذا في شرح التتوي بالعلى لكن في الشيخ ومدا نفسه لانه في موضع رقه
عن الخمس انه لو طلبها بوكالة أو رسوله فطلبها لا يصح وفي الخامسة رجل أودع عند أساء وودعه
وفال في السر من أحركه بعلامه كذا وكذا فادفع اليه الوديعه فصار رجل ومن ذلك العلامة فلم يصدره
المودع حتى هلك الوديعه قال أو القاسم لانه ما من على المودع اه لكن في الخلاصه المسالك اذا طلب
الوديعه فقال المودع لا تمسكى أن أحضرها الساعة فمر كها وذهب ان تركها عن رضاها كذا لا يصح لانه
لما ذهب بعد أساء الوديعه وان كان من غير رضاها ولو كان الذى طلب الوديعه وكيل المالك اه
لانه ليس له أساء الوديعه خلاف المسالك اه وهذا صريح في أنه يصح بعدم الدفع الى وكيل المالك كما
لا يخفى وفي الفصول العماده ورسول المودع اذا طلب الوديعه فقال لا ادفع الا الذى جاءهم ولم يدفع الى
الرسول حتى هلك يصح رد كرى مساوى القاضى طهر الدس هذه المسئلة وأجاب بحكم الدس انه يصح رد
نظر بدليل أن المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل بعض الوديعه فانه قالى الوكيل لانه لم يدفع الوديعه
له ولو كان لعامل ان يقر من الوكيل والرسول لان الرسول يطلق على أساء المرسل ولا كذلك الوكيل
لأنى انه لو عمل الوكيل قبل علم الوكيل بالعلل لا يصح ولو رجوع عن الرساله قبل علم الرسول بالرجوع يصح
كذا في مساواه اه حرم الانواع فال العلامة حبر الدس الرملى بعد ما قبل هذه العبارة عن المصحح حاسبه
لحرم انصه أقول طاهر ما علمه في الفصول العماده معر بالى القاضى طهر الدس انه لا يصح فى مسأله
لو كان كها ومفعول عن الخمس فهو مخالف لما في الخلاصه كما هو ظاهر وبراءى الى التوفيق من
لعل ليس بان يحمل ما في الخلاصه على ما اذا صدق الوكيل أساء الوديعه عند المودع بعدم دفع له في وقت
حرأى به لانه ليس له أساء الوديعه وما فى مساوى القاضى طهر الدس والخمس على ما اذا دفع لودى
الى المودع بنفسه واستبعاها على الادعاء الاول وبذلك قال فى حواه لا ادفع الا الذى جاءهم ما فى الخلاصه ما

تعمد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطالب من اسباب فادأى الرهاى يدفع للذى * وقد تورب دعواه بالرهان هو
 وحديث سند ما به ما طبق * روى عنه كل دى عرفان * والخواب عن السؤال وعمره * ادداله فاعده من الاركان
 وقد قاله الرملى حبر الدس لا * حرم اما من الاحسان والله أعلم (سئل) فى رجل دفع لزوجته مائة دينار او مائة درهم
 فوفاه بضم الح فعد مائة انما لمع عن الوكل ولم يحد له اذاع حديث لعدم قدره الوكل على انسابه بحال المالك وع ارجاع
 الفصول لانه لا غالب الاداعه من لم يدفع م قدر الدفع لعصها اه

و هو صريح في ان الوكيل تركها وذهب عن رضا بعد قول المودع لا يمكنني ان احصرها الساعة أي وادفعها لك في غير هذه الساعة فادفعه بعد انشا الانداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا الذي حاصمها فانه استيعاء الانداع الاول لان استيعاء انداع فيامل ولم يمن تعرض لهذا الموقف والله تعالى الموقى اه كلام الخير الرملي وفي التتار حاشيته من الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل رجلا ببيع ودينه فحصر من المودع فانه يبيع الوكيل بعد اتمام وطالبه بالدفع اليه فاصبح هم هلك بهل يصح فقال نعم لان الانابه السابعة بالمعاشرة فوق السابعة بالبيع ولو ثبت الوكيل بالبيع فاصبح من الدفع اليه بعد الطلب يصح فلهما أولى قبل له وهل يصح في الحال من الوكيل تحصر منه من الوكيل في حال عينه فصدقه في الوكيل في حال عينه فقال نعم هكذا يصح عليه في الجامع وغيره من الكتب أباه ان يصح من الدفع اليه اه فالخلاف انه اذا منعها عن الرسول لا يصح على ظاهر الرواية كما يفعله في الحرص الخلاصة واما اذا منعها عن الوكيل فصح اختلاف في الخلاصة والمعادنه والوحي والبارحانية والحاوي الراهدى والمصبرات انه يصح واحضاره صاحب المحر وسعه العلائق في ربحه فتعين المصرا الى ما عليه الا كبر خصوصاً والمصبراب سرح العدورى والسروج مقدمه في مسائلها مع المودع الوديعه من الوكيل على ما لم يفعل له لا ادفعها الا الى الذي حاصمها حتى يكون استيعاء الانداع الاول وقد جمع هذه العقول رجاء الوهاب من الملك الوهاب ولا حل قطع السبل والارباب (أقول) ماد كره المؤلف من ان المودع لا يصح منعها عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر المختار ايضا وبه يظهر ان ماد كره في الفصول العماديه من الفرق المتقدم من الوكيل والرسول مسمى على خلاف ظاهر الرواية كما تبينه في نور العيون ثم اعلم ان اراء السارحانية المقدمة باعتبار تصديقي مسئلة الوكيل وذلك ان المودع انما يصح مانع عن الوكيل اذا كان توكله ما بالنا المعاشرة أو بالبيع اما اذا كان صدق المودع فانه لا يصح وكذا لا يصح لو كذبه بالاولى وانظر هل يحرى هذا الفصل في مسئلة الرسول انما هو مضمون ما مر من قوله لا يصح على من له العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلك الوديعه لا ضمان انه لو صدقه يصح فخالف مسئلة الوكيل الا ان يقال ان قوله فلم يصدقه ليس فسادا احترازا فلا مفهوم له وهذا ان جعل على اية رسول وكذا ان جعل على اية وكل بخلاف ماد كرهنا من الفصل وفي حاشيته جامع الفصول للحر الرملي وهل يصح هذا الوكيل ولا يصح المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل مجهولا لا يصح بالدفع قال الراهدى في حاشيته وامر ابيه بفصل لو كانا بعد ذلك الا ان كان لا يمكن لاحد من الناس اسماع كلامهما فالدفع الى حاشية العلامة بلار مائة ولا ضمان صحيح لانه عند ذلك كالمصرح بالوكاله لو احدث بعبه وهو الخافى سلك العلامة واما اسماعه ذلك من حتى فادروا ان كانا بعد ذلك يمكن فيه أحد من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك أو يمكن عكس فيه لاحد اسماع اتفاقهما على ذلك حقه وهما لا يربانه فالوكاله ما طاله والدفع مضمون اه ههنا ما نه الرملي (طلب) كبر اما منع أن المال بعد اتفاقه مع المودع على ذلك نعمت رحلتنا بالعلامة فصح آخرفه من الاول وبحر المودع ان العلامة

المسمى الذي قام عليه
المدعى الهبة على مدعى
السبع المسمى لا سكاوه امره
لأنه لم يرد له لم يكن له
يستعملها وان أقام كل
مهمما بنه على ما يدعى
فيه البائع مقدمه لان
السبع أقوى لكونه أسرع
بغداد من الهبة لانها لا تصح
الا بالعص والبيع يصح
بدونه والله أعلم (سئل) في
أهل قره عليا عوارض
سلطانته يدعى بعضهم
له بعض في دعوها لمن يساؤلها
ويسهر الا حرا سمع
سرعاً أم لا (أجاب) ان حوا
معا وشهدوا بالسهادة ما طاله
الهبة صرح به الراهدى
قال لانهم اذا حاصمها
كان ذلك بمعنى المعاوضة
فصاحس الهبة وقره والله
أعلم (سئل) في سائر أمرد
كرهه من هو في خدمه
لمعى هو أعلم بسأله وحقه فيه
فخرج من عند فاهمه أنه
عبد الى سنة وكسرى في حال
عينه وأحدثه كذا مبلغا
بما هو فامامه عليه بان

عرصه بذلك استيعاؤه واستعرا في يد على ما سواه هل يسمع العاصى والحال هذه عليه دعواه وعلل سبها من هو منه بخدمته وأكاه
وسره من طعامه ومرفقه والحال انه معروف بحب العلم الخواص ولكم فسخ الحجاب (أجاب) قد سبق لسبح الاسلام أنى السعود العمادى
رجحه الله تعالى في مسئلة ذلك فهو يانه يحرم عن العاصى سماع مثل هذه الدعوى مع الايمان بل هذه الخلية معهود فبما ينس الحكره
واحدا فافهم فبما ينس الناس مسهر ومن لفظه رجه الله تعالى فيها لا بد للحكام أن لا يصعدوا الى امثال هذه الدعوى بل يعروا المدعى ويحجروه
عن التعرض لبل ذلك العمر المحدث وعلله فى سبها المرحوم مولانا السبح محمد بن عبد الله البرماني صاحب نويرانصار لا ينسار ذلك في

اهـ وقال البعري عن سرح الطحاوي الاصيل اب كل سوط يهيدا عساره ويكن للمودع مراعا به فهو
 معبر وكل سوط لا يقصد عساره ولا يكتفى مراعا به فهو لغو اهـ (سئل) فيما اذا أودع برصد عمره وحجرا
 في طريق الخج فاحسده عمره ووضع تحت رأسه حفظا له وثام ثم انسه فلم يجد به سوط لا صمما عليه في ذلك
 (الجواب) نعم ولو نام ووضع الودع تحت رأسه أو حسه فصاعدا لا يصح وكذلك ان وضعها بين يديه وهو
 الصبح والسهمال الامام السرخسي قالوا واما لا يجب الصممان في الفصل الثاني اذا نام فاعدا اما اذا نام
 مصطحيا يصح وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا صممان نام فاعدا أو مصطحيا كذا ذكره
 في الذخيرة ود كرمي العدة ولو نام واصفا حشيه على الارض فصاعدا الودع يصح وان نام فاعدا لا يصح
 وفي السفر لا يصح في الوجهين عماده من الفصل ٣٢ (سئل) فيما اذا أودع برصد عمره وودعه
 وسلمها منه ثم حارحل أحس وأخذ الودع والمودع براه ولم تمكنه دفعه ومعه حوفا من ضرره فهل لا صممان
 عليه (الجواب) نعم وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الودع منه أحس والمودع براه فسكت قال أنو القاسم الصغار
 صممان ان أمكنه دفعه أما لو لم تمكنه دفعه من ضرره وعاره لم يصح البعري (سئل) فيما اذا دفع رند
 لعمره وصدر بحاس ليبيعه فعرصه على السبع فلم يسره أحد فودعه عمره وعلى رند ثم حارحل رند وودعه له من عمره
 فهل به ل قول بعري ونعمه (الجواب) نعم لانه أمين والقول للأمين مع اليقين الا اذا كذبه الطاهر كما عاوه
 وفي الاساء كل امين ادعى انصال الامانة الى مسجعه فاسئل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر
 ومثله في تبو الانصار المودع اذا ادعى رد الودع فاعول قوله ولو أقام البينة على ذلك فلبس عيسى على
 الهداية من كتاب العصب في فصل ومن عصب عسا ادعى رد الودع فاعولا كها وما من هل أن يحلف لا يحلف
 واره نص عليه في الجامع الكبير واره من القصاص (سئل) فيما اذا أودع برصد عمره وألا حسن
 فوضعها بعري في حانوته ثم أحدهما بكر لسطر الها وحولهما من موضعهما دون ادن منهما ثم طاله بعري
 ثم حارحل ردهما الى محلهما واره بعري ويكر ان ردهما الى محلهما فهل يصح بذكر ومهما لم يرد
 (الجواب) نعم أما أولا فلما صرح به الامام الخليل فاصحان في العصب حل ركب دابة وحل بعراده ثم رل
 بمائب قال يصح في ر واه الاصل وعن أي يوسف اياه لا يصح وعنه اياه يصح قال الناطق الصمخ اياه على
 قول أي حنيفة لا يصح حتى يحول عن موضعها اهـ ثم ذكر في موضع آخر حرمه قالوا الصمخ من مدحه اياه
 لا يصح الا بالحو بل وفي موضع آخر انصاع الحويل لا يبرأ عن الصممان واليه مال القصة اهـ وأما
 ما بنا فلانه من عدم أول الامر عند البهائم عراده سرى وفي العمادة من أو احر حانه الدوا من
 مسئله لان عصب الميعول لا يصح بدون الفعل اهـ (سئل) فيما اذا كان رفق وودعه عند رند فوضعها
 رند لو كمل سرعى عن سدا الرفق من مات السند وعن الرفق وطلب الودع منه من رند فهل لنس له طلمها منه
 والذم المذ كور حار (الجواب) نعم في الحانبه آخر مكان المأدون العبد اذا أودع عدا انسا سا لا عال
 المولى احسد الودع كان العدماد ونا ومجورا فلو أن المودع دفع الودع لعدائي مولاه ان لم يكن على العبد من

لا يحسب وكان امام الجامع فامتنع عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة اهـ وعذا بعد الاجماع على حرمة
 ذلك فكيف يسمع الدعوى به والاجماع معقد على عدم حواره ولو ادعى عليه من يسمع دعواه عليه وهو المأجود منه المال فالقول قول المحتسب
 لانه مبكر والمأجود منه المال المدعى واما المماطع المذ كور فلا يسمع دعواه اجماع المسلمين والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر اياه تعدي
 على فرسه وركه في المرقى وهلكت وأحاط أنه لم يعد عليها ولم يركها وانحدر آه في المرقى واراد ان (١٨٥) يركها للاحاه عرسه فلم يركها
 صلاحا لكونه فهل حوانه
 هذا هو حب الصمان أم لا
 (أجاب) هذا الخوان
 لا يوجب حب الصمان اذا الرؤية
 والارادة في هذا الباب
 لا يعتبران والله اعلم (سئل)
 في رجل بنت عليه اعراف
 ماله بعدى على فرس فلان
 لمذع وركه ليعراده والزمه
 العاصي لصمان فمبها هل
 القول قول المقرى معدا
 فمبها فلان كان او كبرا
 وعلى المقر له البينة على
 دعواه الر ماد ام لا (أجاب)
 القول قول المقرى معدا
 للمعدى بنمسه وعلى المقر
 له البينة على الر باده الى
 مدعها وهذا ما جاع علماءنا
 والله اعلم (سئل) في رجل
 بنى في ارض برعم شخص
 أمها ملكه وهو ساك
 فهل اذا ثبت ان ملكه
 يكون الساء للباي أم سكونه
 يكون ادماو كون الساء
 للمالك (أجاب) لا يسب
 لساك قول الا في مسائل
 لنسب هدمها فالسواء
 للباي ولا مالك الرقع الا
 أن يصر بالارض فله

ملكه بنمسه معا ووا الحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه سافر عمار وحجها فوارا من بعضا في عام سببه خاف الهلاك فاعفل عند
 أهلها وبر كب نسا صغره فطمعه لها منه عند أهلها فأتى على أهلها انكم فرم من روجي و بها وما ب نسب دال فعلمكم دنها هل
 يسمع دعواه مدال أم لا (أجاب) لا يسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه مال واسه دلك ثم بعد الاقرار ادعى
 ان بعض هذا المال فرص وبعضه ماعله هل اذا أقام على ذلك بينة فهل ام لا وادام نعم البينة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم يصل دعواه
 ونسمع بنمسه ولا نسمع الاقرار السابق كفى الاسماء على العصب حتى قال وقد أفت أحد من الاولي بان السهود اذا شهدوا بان العصب

لا يملكه وانما هو فعل فوايد وحقه فهل اهـ وحيث تقدم على الرأى البينة على الطالب المدين لانه ادعى عليه في امره
 انكر تخلف والله اعلم (سئل) في سرقة متارح فيها ربح ودو يد كل يدعى الشرع فهل اذا اراد ان يبيع يدعى المدعى سبق تخرج بنبذة أم يبيعه بالخارج
 المتأخره الخارج (أجاب) نعم بالاسبق ما ربحوا الحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل ادعى لى فاص اس فلاس المتسوقى فكان كذا
 متارح كذا والله واه لا وارث له غيره وسهد عدلان بذلك وحكم بحقه لى خصم بطرعه الشري فادى الاس لى فاص اس على من يبدد شي
 من البركه كذا فاسكر نفسه فام (٨٦) ساهد من سهد ان فاصى لى كذا فاسهد باعلى حكمه ان هذا الرجل اس فلاس ووارثه لا وارث له غيره

فهل يفسل ذلك وتعمل
 وارثا أم لا (أجاب) نعم قبل
 ذلك وتعمل وارثا في جامع
 الفصولين وغيره ولو ادعى انه
 وارث فلاس آت وسهدا
 ان فاصى لى كذا فاسهدا
 على حكمه ان هذا الرجل
 وارث فلاس البت لا وارث
 له غيره وتعمل وارثا وقد
 ذكرنا مسيل هذا فيما لو
 شهدا ان فاصيا من الغصاه
 أسهدا انه قضى لى ادعى
 هدا نألف أو يحق من
 الحقوق او فالاسهدا ان
 قام من الغصاه حكمه
 عليه به أو سهد ان فاصى
 الكوفه فعلة الى غير ذلك
 وعيد سميه الفاصى رد كر
 نفسه لاحلاف في قول من
 ذلك والله اعلم (سئل) في
 رجل ادعى عليه ربحه
 مهرها المحلل وهو مهره
 وصهر طاهر وطاسه فامسج
 لذلك هل للعاصى ان يسأل
 من حبرانه عن عسرته
 عاجلا ويحلى سنبله أم لا
 (أجاب) نعم للعاصى ذلك
 والحال هدا كما فعله
 الطرسوسى في أنفع الوسائل

حاز اهـ (أقول) حاصله انه ليس العولى أن يذهب من المودع غير اول دفعها المودع برضاه الى المولى صح تطير
 الموكل ليس له أن يذهب من المودع الى المشرى ولو دفع اليه المشرى يبرأ من الجرح من الخلاء ومنه ومنه ومنه ومنه
 لا يكون طلبا الى المولى ليس له قرض ودفعه بمسده مأدوا كان أو مخمورا لم يضمن ويظهر انه من كسبه
 لا حمالا به مال العبرود بعد فاذا ظهر انه للعبد بالبسه فمستد يا جد اهـ (سئل) فيما اذا أودع ربحه عند عمرو
 صندوقا مقفلا فيه أصبعاته فوصعه عمرو في بيت من داره خرو له فدخل على الصندوق وأخذ بعض الامعة
 بدون تعديس عمرو ولا بصير فهل لاصممان عليه (الحواب) نعم قال في جامع الفصولين في الدخيره أسهدا
 الفارة وقد عرف المودع ثقب الفارة فلو أعلم ربحا بصف الفارة يرى لاولو يعلمه بعد ما علم ولم يسده وفي العبد
 كابت شيئا من المصروف وروا الوديعه عات وخاف المودع عاهه الفساد رجعها الى القاصى لى بها ولم يرفع
 ولم يرفع ذلك لم يضمن اهـ وفي الظاهر به الانسان اذا اسودع عبده ما يبيع فيه السوسى رمان الصف
 فلم يرد لها ما لى ربحى وقع فيه السوسى فسد لا يضمن اهـ في المصداق في الوهبه
 وتارة تسر المصروف في ما يضمن * يصح وقرض العار بالاكس يور
 اذ لم يسد القصب من بعد علمه * ولم يعلم المسالك ما هى بمصر
 (سئل) فيما اذا كان لى بدالعائب ودفعه عند عمرو فادى له ربحا راساها لى مع رجل آمن بعمد علمه
 ففعل ذلك فخرج على الرسول مطاع الطربى فهو العاقلة والامانه بالمهر والعلمه ولم يكن دفعهم ويرد ربح
 ان يصمها عمرا فهل حسب كل الامر كذلك لاصممان على عمرو (الحواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع
 ربحه عند عمرو فاقب العبد من عند عمرو بدون عزمه ولا مصرى حفظه فهل لاصممان عليه
 (الحواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع ربحه لعمرو وجارا على سنبل الامانه فربط عمرو بمسك مع دانه اخرى
 على سطا مهره بعد ما حلل آخر حى غامع نصره ربحه فى الحفظ حتى سقط الجارى المهر فهل يضمن
 عمرو ومعه لصاحبه (الحواب) لا مصرى الحفظ وعنه عن نصره يضمن فمعه اصاحه

* (كتاب العار به) *

(سئل) في رجل اسعار نورامى آخر اسعاره مطلقه لحرث علمه فبالعبده في حاله اسعماله من غير عبده
 ولا وجه بعضى صممانه فهل لاصممان عليه (الحواب) نعم ولو هلك الذاب العار به في يد المسعر فان
 كان العبد مطلقا يضمن سواء هلك في حال الاسعمال أو في غيره عاده من صممان المسعر (سئل)
 فيما اذا اسعار ربحه من عمرو وجار البركه الى ربحه معسدا اسعاره مطلقه لعمرو رعاى المهر به ثم بعد فباعه
 بعد الجار لصاحبه فركه للمهر به وهل فباعه من الحصاد مبهه الاعراب مع عبده حبر لاهل المهر به بالعلمه
 والمهر بدون بعد ربحه ولا مصرى الحفظ ولم يرد على دفعهم ولا على ردهمهم ورعهم صاحبه أو ربحا
 بعمه يضمن ان سطر عليه صممانه فهل لاصممان على ربحه ولو صدر السطر (الحواب) نعم قال في ودعه
 الو رواسراط الصممان على الامن باطل به بهى اهـ وفي العماده قال أبو جعفر السطر وعبر

والله اعلم (سئل) في رجل باع مهره لاسان فادعاها آخر فام المشرى بيه على المدعى انه باعها لى باعه هل يفسل بمساره ام لا السطر
 (أجاب) نعم يعمل بيه المشرى على انه باع المدعى لى مع والله اعلم (سئل) في محله فسميت ربحه فادى رجل على واحد منهم بمساره فادى
 بها فام لا آسرا هل بعد الحكم فمضى بالعباد أم لا (أجاب) لا بعد فمضى بالعباد واعا بعد على الحاضر فمضى بكفى
 باع الى صولس الراذع والله اعلم (سئل) في امره ادعى عليه ربحها بعد الدخول اهلها من مهرها الاى شرط ينجى له لاهل يسمع دعواها
 أو دعوى من يزوجها امهاى ذلك ويصلى لاهله ام لا يصلى لاهلها بفسها (أجاب) لا بفسها لا يسمع دعواها فمضى شرط ينجى له

في كل ذي من المال المطلق والاربعين من هذا المبلغ يبيته (اجاب) سنة الخارج مقدمه وكذلك لو كان دعوى المالك سب السرايه
والخارج مقدمه لا بد والاربعين من هذا المبلغ مقدمه والاربعين من هذا المبلغ مقدمه (سئل) في رجل عصب ثورا مدعيه له ثاج بعينه ودوا ليدعي انه يساخ
بقرة ثاجه لاذ اقام كل سنة على دعواه من المقبول من المشتين (اجاب) المقبول منه مدعي السباح من بعينه ثاجه السباح يده عليه صريح به في
الجزء وجامع الفصولين وكثير من الكتب (٨٨) والله اعلم (سئل) في ذي يدو خارج تازعاني بقرة ودوا ليدعي شراءه والخارج يدعي ملكا

والمدعي يراه فسكب قال أو العاشر الصغار حتى ان أمكبه دفعه أمالوم عكسه معه لحرف من ضرره وعار به لم
يصح (سئل) في رجل بنى عماله له عصبه مصر في دار أبيه ماذبه ثم مات أبو عنه وعن ورثه غيره فهل يكون
القصر لأمه أو يكون للمستعير (الجواب) نعم كما صرح بذلك في حاشية الاشياء من الوهب عند قوله كل
من بنى في أرض غيره بامر الله فهو ملكها الخ ومثله العصبه كغيره كره في الفصول العصبه
والفصولين وغيره وعياره الخشي بعد قوله ويكون كالمستعير في كتاب قلعة معني شاء (سئل) في قطعة أرض
مير به أدن المتكلم عليها إلى بدآن بني عليها ما ولم ين بعد ويريد انك كالم عليها إلى الرجوع عن الادن المعلوم
ومعه من السباع فهل له ذلك (الجواب) نعم في صاوي السبع اجمعين الخائف سئل فيما اذا أدن باطن ووجب
لر بدآن يعرض في أرض الوهب عراسا ولم يعرض بعد ويريد الماطر الرجوع عن الادن المعلوم ومعه ويد من
العرايس فهل له ذلك الجواب نعم له ذلك قبل العرس (سئل) في ذي حمار سرقه له في دار حاره عمرو والذبي
ماده ثم باع بمسرو داره من بكر الذبي وطالب بفسكه الاثر رفع السرقات والحال انه لم يسطر وحب السبع
بعاء السرقات فهل له ذلك (الجواب) نعم رجل اسدأ داره في وضع حدوده على حائط الخار أو في
حجر سرقات محب داره فادس له في ذلك ففعل ثم ان الخار باع داره فطلب المسري رفع الحدود والسرقات كان
له ذلك الا اذا سطر في السبع ذلك ففسد لا يكون للمشتري ذلك حاشية من بان ما دخل في السبع من غير ذكر
ومثله في البرار به من العصبه والاشياء من العار به وراجع حاشية السيد أجد (أقول) وكذا لو مات الاذن
فاورثته رفع السباع على ملكهم وان أدن له مورثهم كما في أوّل كتاب العار به من الخبره ولا يظهرهما بشرط
بعائه لان الارث حري لا بعد بالسرط بخلاف مسئلة السبع ورأيت بخط شيخ مساعدا الساجاني والوارث
في هذا مير له المشتري الا ان للوارث ان يامر برفع السباع على كل حال كما في الهندية ومعه يعلم ان من أدن
لاحد ورثته سباع محمل في داره ثم مات فلما في ورثته مطالبه برفعها لم ينع العصبه ولم يصرح في معصمه وفي
جامع الفصول اسعار دارا في فيها لأمر المالك أو قال له ان يفسك ثم باع الدار بمحفوظها ثم الساعي
هدم بناه وادفرت في الرذ بعد الطلب مع المكن منه صهي اه (سئل) فيما اذا اس عارر بدم من عمرو
دانه الى مكان معلوم وقال له عمرو وادفرت الى المكان المر نوراعدها مع من شئت فبعها ثم يدعي بدم من لئس
في عماله فهل يكفي في الطريق من غير بعد ولا يقصر فهل يكون ردعير صام (الجواب) نعم اسعار دانه
للمحمل الى مكان كذا وقال له المالك ان يعها مطالعها معها على بدم من لئس في عماله فهل يكفي في الطريق لم يصح
حاوي الراهدى وفي الحر بدالره في رجل حاء الى المسعر وقال اني اسعير الدانه الى ع ذلك من دلاب
ما نكها وامرني ان اقصها من صدقه ودفعتها له فهل يكفي عنده ثم أكر المعسر ان يكون أمره بذلك
فالمسعر صام ولا يرجع على الذي قصها منه لانه صدقه فان كان قد كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه
وسطر عليه الصمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سب للصمان اذا ادعى المسعر انه فعله بادن المعير
وهو يتحد يصح المسعر الا ان يعوم له سنة على الادن عباد به (سئل) فيما اذا اس عارر بدم من روجه

مطلقا و رهن عليها وحكم
لهما و عليها فهل يبيع
دعوى ذي السب بعد ذلك
على ملك مطلق أو سب
غير الشراء (اجاب) لا يبيع
والله اعلم (سئل) في رجل
ضاع له حبل مقصود به
وسم وعاب عنه بامام وعت
السعر عليه فسمع انه بالخجل
الفلاني قضى الله فلما رآه
استمعه بباب الشجر علسه
فقال ما هو جلي في غير محل
البراع ثم يسه يعلم انه جله
هسل اذا ادعاه و اقام عليه
عادلين شهد له به فسمع
دعواه و سئل سنة أم لا
(اجاب) في المسئلة للاصحاب
كلام حاصله احب لاف
واضطراب و يدعي المفصل
و حال ان لم يكن هناك
دعوى و راع وامر أنه لئس
له سم ادعاه لنفسه فهل وان
كان حال الدعوى والبرع
لا تعمل وبذلك وفي جامع
الفصولين بموله و يابح
في ان الخلاف واقع فيما لو
امر المدعي قبل البراع واما
لو قاله مع وجود البراع سعي
ان سطل دعوا وفا على

عكس ذي الدم قال هذا ما ورد على الخاطر الفارسي يحقق هذا المرام على حسب ما افصاه الوهب والمعام والجندية
ملهم الصواب ومسهل الصعاب اه والله اعلم (سئل) في امرأه كاتب يسأل قدر ما معلوم من وحب حدها منه سبب من اس الى
وهو الم من حسدني ثم سلبت ما عن ذلك فعالت بنفسه عن اس اس الوافد واقامت على ذلك سنة هل يعمل رد بها ولا بعد هذا سافصا (اجاب)
نعم يعمل بنسبها ولا بعد هذا ما فاصمها في البرار به من السافص يعني فيما يحري منه الخاء والله اعلم (سئل) في رجل اسرى عصب كرم من هو
واضع يده على الكرم بين معلوم فادعى يحص بعدمصى سبه على مسري العصب ان الكرم كرمه كان اس سره من بايع الع موان الع مبرل

فان صاحب الحق العبد والمهر جمع هذه المآلات من ايراد منه فبالبيع وهو المالك كروية على من يدرى العبد أم لا (أجاب) ليس له حق في
مجموعه والحالة هذه اذ ظلمه الثمن اعادة جملتها وهي كالوكالة السابقة والطلب فيها المأثر السبع لعل الحق في ذلك المالك والمالك يتبع
المتابع فاذ اتبعه فلا محال وان يعرف له المالك فحسب عليه دفع ما قصده السيد وما ان يسكر فيكون الزهرا على المذني واليمن على المذني عليه اما
زهرا الاول فله صرح في جامع العصولي واكثر كتب المذهب بان طلب الثمن ودفعه حازة لسبع العصولي وأما زهرا الثاني فلما
فيه هو أكثر كتب المذهب بان الاجارة الاحقه كالوكالة السابعة وأما الثالث فلما في أكثر (١٨٩) المبوب والشروح من أن المطالبة بالثمن

أرض الزرع عها فروعها حطه بعد ما خرثها وأدبها برزحها وبسب الزرع ويريد ألا ترفع يده عنها وأحدها منه
قبل أن يحصد الزرع فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في السور وإذا استغزها الزرع عها لم يوحده
منه قبل أن يحصد الزرع وعها أولا اه ومثله في الدرر (سئل) فيما إذا استغز يد من عرو وجار الحمله
فمنه ولا يعبر من غيره فعمله ثم أعلاه من بكر فعمله بكر ومات عسده ويرد عرو ويصير يد من حمة الجار
بالوجه السري فهل له ذلك (الجواب) نعم ويصير لبعض الأول من استغزها للحمل فعمله ثم أعلاه قال
في السور وشرجه للعائى ومن استغز دابة أو أسأ حرها مطلقا لا تصيد بحمل ما شاء ويعبر له أى العمل
وركب عملا بالاطلاق وإنما فعل أولان من أراد وصى بغيره أن يعطى حتى لو ألس أو أركب غيره لم يركب
بمعنائه بعده وهو الصحيح كفى اه والى الله تعالى فى الخلاصة ولو قال لا يدفع لغيرك فدفع فله من
مطلقا ومنه فى البراره (سئل) فى مسعر يورد بحمد مدعى الأمان من دابة ودل يدون أدن من صاحبه
وصاحبه سكر الأمان من حياته ولا ينسب للمسعر على دعواه فكيف الحكم (الجواب) حسب كان
لا رضى حياته لا يصح الدامع بالدمق قسمه وإن احتلفا فقال المالك كات حياته رضى وقال الدامع لا رضى
فالنسب على الدامع والمضى على المالك وإذا عجز عن النسب وحلف المالك صدى الدامع منه يوم الدين والعول
له فى قدر الصمة بنسبه وإذا ادعى المالك ما دعه بما يقول الدامع فعليه البيه وإياه أعلم والمسئله فى الخير من
صمان الأحرار مصدره فى حرث والجامع بينهما الأمان لأن الأحرار من والمستعير من (سئل) فى رجل
استعار من آخر مائة وسلمها ودخل دارا وأنها فى السكة وعينها من بصر حتى صاعب فهل يصح قيمتها
لصاحبها (الجواب) نعم يصح قال مؤيد رده فى صمان المستعير إذا دخل المستعير بسببه وترك الدابة
المستعار فى السكة فله كك يصح سواها بطها أولم يوطأه لانه لما عينها من بصر فعددها حتى إذا دخل
المسجد أو البيت والدابة لا تعب عن بصره لا يحب الصمان وعليه الصوى فصول اه (سئل) فيما إذا
استعار يد من عرو وجلال لحمل عليه قدر ما عول من الحطه فعمله ردمه وعلم أن الجمل لا ينطق ذلك فله
الجمل بسبب ذلك ويرد عرو وأن يصحبه كل وجهه بعد سوب ذلك بالوجه السرى فهل له ذلك (الجواب) نعم
استعارها لحمل عليها عسره محاسب طه فعملها جسده عسره محسوبا فله كك قال علم أن هذ الدابة لا ينطق
جل هذا القدر يصح كل فمبالا وهذا استملاك وإن علم أنها تنطق صدى بلس منها ويرى الصمان
على قدر المأدود منه وغير المأدود منه بخلاف ما إذا استعار نور الطحن به عسره محاسب حطه فطحن أحد
عسره فله يصح جميع العمل لانه لما طحن عسره محاسب فقد انتهى الدن فعد ذلك استعمل الدابة بغير
أدن مال كها فبصر عاصبا بخلاف الجمل لأن جل الكل عليها وحسده واحد وهو البصر فأدود وفى
البصر محاسب فبورع الصمان بمأدبه (سئل) فى العار به الموقفه إذا أمسكها بعد الوف مع أمكان الرد
وهل كنت هل يصح (الجواب) نعم العار به لوموقفه أمسكها بعد الوف مع أمكان الرد صدى وإن لم يستعملها
بعد الوف هو المحار وسواه يوفى نساء ودلاله حتى إن من استعاره وما لكسر خطا فكسر فأمسك صدى

فإنما لا يخرج من شاعر يرجع المسئلة الى مسئلة العاصب وعاصب العاصب ولا من يدكر شيء من المروع ساهدا على ما ذكره فقول قال
في جامع الفصول في الفصل الثالث وأمر العماوي بسد الدار فغضب فاجهر من علمه آخرا به فغضب له ثم أن المعصوم منه وهن على عاصبه
أن العن ملسكي لانه ل تنس ادعوى الملك المطلق لاصح الاعلى دى اا ولاكن لو ادعى على غيره دى الدال فغضب في تسمع في حق الصمان
ألا ترى ان دعواه على العاصب الاول يصح ولو كانت العن في يد عاصب العاصب ولو وهن (٩١) المعصوم منه على القصي له أن هذا الحق

الإدنى وقبل لآله أمانه وليس للآمين أن يودع أسدا أو يحمل الأعره لانه مادون ذلك لا طلاق الادب
 بالانفعاع من الغير وصحح هذا القول في الهامه كما علم في التتارخا هم هذا كما اذا هال المسعارة على
 سلمه الى مال كساما امالو هلك بعده فلا كلام في عدم الصمان وميله ما في السؤال فانه قد سلم الدايه الى
 عمده المالك المادون له بذلك ولا حاجة الى مساءله في عدم الصمان على القول ان المستعيره أن نوع كما لا يخفى
 فافهم (سئل) في المعبر اذا طلب العار به من المسعير من ارافضه حتى هلك في يده ولم يكن عاجزا عن
 الدفع بعد الطلب فهل يصيبها (الحوادث) نعم نصين حسب الحال ما ذكر
 * (كتاب الهمة) *

الصمان نسب البد الطائفة المر له لند المال الحقيقه والحكمه فالحقيقه مثل فعل العاصب والحكمه مثل فعل عاصب العاصب بحال ما اذا اسما كروا ند العصب مثل المنع كحق وحرر في محله والكلام فيه بطول والله أعلم (سئل) في ما لا وارث له في الظاهر وعليه دون لاس فهل دعواهم على وكل نسب المال أم ينصب العاصي وصا دعي عليه أم لا (أجاب) وقد رفع مثل هـ بد السؤال لاسا دما سمع الاسلام السمع محمد بن السمع سراج الدين الخاوي فاجاب بقوله المصروف عليه أنه لو لم يكن لأب وارث فاعمدع للدين على المصوب العاصي وصا لدعوى اه قال وظاهر هـ هذا أن وكل نسب المال ليس بمصم اولو لم يكن له كونه جسمه الما لا يحال الى نصب العاصي

من شهد ما يقرأ في الامم من قوله وقمن فماتت وشهد الا حرموا الشجر والسم والخنزير وكل اهل بيت من اهل بيت الله والاشهاد والاعمال
منهم (الحاج) ثم قيل شهد ما قال في جامع القسوس ان في شجر او شهد اسد عمامه والا حرموا اقره قيل له وقال في الترابيه وفي
الانبياء شهد اعلى البيع باليمان التي ان شهد اهل بيت النبي وكذا الذي احدهم او كمال الاسماء والاشهاد في قبول مثل هذه الشهادة
التي كبر ولا ما قال في فضل النبي (الحاج) فلا حاجة الى بيانه والاحوال عند الله اعلم (الحاج) في ان كبر في زوجه وعال له كسب مستقل
في كبر ولا ما قال في فضل النبي (الحاج) فلا حاجة الى بيانه والاحوال عند الله اعلم (الحاج) في ان كبر في زوجه وعال له كسب مستقل

حرم من الواهب قال في جامع الفصولين راجع العارضي النفعي ثم اذا هلك ثبت الرجوع الواهب فيه
 فاستدعى راجع حرم من ماد الفاسد ومعه ربه على ما مر فاذا كانت مصرية فالقيمة بعد الهلاك كانت
 مستحقة الرد قبل الهلاك اهـ وكما يكون الواهب الرجوع فيها يكون لازمه بعدم ربه ان يكونها مستحقة الرد
 وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين ولو رثه غيره لانه مستحق الرد ومضى بالهلاك
 ثم ان من المقرر ان المصاعف يخص فاداري السيلطان فاضا اليقضي عذهب أي حيفه لا يبعد فصاؤه عذهب
 غيره لانه معروف له بغيره فالحق فيه بالرخصة نص على ذلك على ما راجعهم الله تعالى اهـ ما في الخبر به
 وبه اتفق في الخاتمة انصاوا الناحية وبه حرم في الخواهر والجوهرية نقله عنه عن المنع بالعين المحمودة لو
 ما عهده الموهوب له لا يصح وفي نور العيون عن الوصية الهبة الفاسدة ومعه ربه بالهبة ولا يست المالك فيها الا
 بعد اداء العوض نص عليه محمد بن المنصور وهو قول أبي يوسف اذ الهبة تتعلق بعدم معاوضه اهـ وقد كرر
 قبله ان هبة المساعف مما قسم لا بعد المالك عند أبي حنيفة اهـ وفي الفهري لا بعد المالك وهو المحار كأي
 المسهرات وهذا مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح اهـ ثبت علمك انه طاهر الزاوية وأنه نص عليه محمد
 وأنه قول أبي حنيفة طهر أنه الذي عليه العمل وان صرح أن المعنى به حلاله لانه اذا اختلف الصحيح
 لا يعدل عن طاهر الزاوية على انه على القول الآخر ترك يكون ملكا حاشا كما صرحوا به ويكون موهوبا عليه
 كما مر فلم يجد مع الموهوب له فاعتم ذلك وانما كبر التعلل في هذه المسئلة لكثر وقوعها وعدم بسسه
 أكبر الناس الروم الصبيان على قول الكل ورا حادعو ما عساه في العبد اهـ ما ذكره فيما علقته على
 البر المحاروم اعلم ان السويع انما مع وف العوض لا وف العبد ولو هب مساعف قسم وف العوض وسلم
 خارجي ولو هب نصف دار شاعا ولم سلم حتى وهب النصف الآخر وسلم لكل حاز كأي جامع الفصولين
 وغير (سل) فيما اذا كان له حصه معلومة في طاحونه وانه عده واس وجبر وآ لا ولا حقه وكس
 معلومان لا يمل العسمة ذلك ووهب ماد كرم انسه بالعين هبة شرعية مستحقة على الاكحاف والعبول
 والنسلم والنسلم وفرع لهم ما عن مسد مسكه في أراضى وفه معلومة ومصدر ذلك في صحبه الذي يسميه شرعية
 وصدره ولي الوهب على الفراغ وأخاذه وما ر بدع انسه المد كورس وعن وره غيره ما يرجعون أن
 الهبة صدرت في مرض الموت ولهم بئيه على ذلك ولان من بئيه يستهوان ذلك في الصحة فهل يكون الهبة
 والفراع صحبه وای البئيه بعدم (الحواف) يصح هبه مساعف لا يحتمل العسمة كذا في الملحق ثبت
 كانت الهبة المد كوره كما ذكرته في صحبه وكذا الفراغ المد كورادا كانا في الصحة وبئيه الصحة بعدم كما
 ذكر فاصحان عما صرح رجل ما وبه مالا فادعي بعض الورثه عنه من أعصاب البركه أن المورث وهبه منه
 في صحبه ومعه ربه الورثه فالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة في المرض وان
 اقاموا البئيه فالبئيه بمن يدعي الهبة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير اهـ (سل) فيما اذا وهب
 امرا من أولادها حصه من راع طاحونه هل يصح أم لا كذا ورد صور الدعوى سنة ١١٤٥ (الحواف)

حصل بنيه أمه الأوامر
 قبل في لوالده خاصة ثم
 تقسم بين ورثته (أخاه)
 هي الأم تقسم بين ورثته
 على فرائض الله تعالى حيث
 كان له كسب مستقل بنفسه
 ولما قول علياً تأبوا
 بكسبان في صفة واحدة
 ولم يكن لهما شيء ثم اجمع
 لهما مال يكون كمالاً
 إذا كان الأم في عبالة
 فهو مشروط كما يعلم من
 إرهم لشرط مهابتها
 الصبيحة وعدم مال سابق
 لهما وكون الأم في ال
 أمه فإذا عدم واحد منهما
 لا يكون كسب الأم للاب
 وانظر إلى ما علواه المسألة
 من قولهم لا الأم إذا
 كان في ال الاب يكون
 مع ماله فمما نص مع هذا
 الحكم على سبب كونه
 له فله فاعلم ذلك والله اعلم
 (سئل) في رجل مات
 ابن كبير وأمه صغير
 لاهن تركه فهاهما المال
 وسأني خدمته ومن
 عائلته مع أمه المقارب
 في السن وحصلوا

في السن وحصلوا جميعا
ما اكتسبوا العمل ما لا يمكن لهم مال واحده وادى الكبر بدفعه كله لنفسه واحم كالوا معسله
ما العمل واسه يدعى ربه عمله واحوا بدعيان لسه تعلمها وان اسه لاصه له معهما لكونه معسا والد في الحكم في ذلك (أحاث) ان
كون اسه واحوا ربه غايه عما هو امرهم في كل ما فعلوه اليه وهم معسولون له فمال كانه والعول قوله فيما لديه بنمسه وادى الله فالحرا امامه
و بنمته وان لم يكونوا احد الوصف بل كان كل مسعلا بنفسه واسر كوا في الاعمال فهو بن الاربعه سوه بلا اسكان وان كان اسه فقط
هو المعس والاحوه الثلاثه ما معسوم مسعولون فهو بنهم بلا ما معس والحكم دائر مع عليه باجماع اهل الدس الحاملين لحكمه وادى اعلم (سبل)

(الحب) تكون مراعاة الأب الذي هو في عاله أذى للأب ولو غرسها الآس المذكوّر قال علماء تافى الآس والآب الذين يكتبون جميع حال كتب الآب الآس به تمجيداً له حيث كان في عياله ألا ترى أنه إذا غرس نخلة لتكون للآب صرح به في الخلاصة والبراه ومجمع الفتاوى وغيرهما من الكتب فمسمّى على رضى الله تعالى نصفاً للعارس ونصفاً لآل أبيه حب لا وارثه غيرهما والله أعلم (مثل) في رجل سأل كني بيت أسه وفي جده عاله نعمة يتعاطى أمور ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون (٩٣) ما بين يديه وما يوجد عنده ملك كالأبيه

أما هذه المسألة فبما لا تكمل القصة فهي محجة كما صرح به في المعبران لكن في هذه المسئلة وهذه السبابة
 دون الارض لا تصح الادا اسلطة الواهب على نفسه قال في الدور وكذا يجوز هذه السابعة دون العرصه اذا أدن
 الواهب في نفسه وهذه أرض مزارع دون الرزق أو يحل فيها عرويه أي دون المزارع أو امره أي
 الواهب الموهوبه بالخصاد والحداد في الرزق والحداد في المزارع لا يمنع العوار الاستعمال على المولى فاذا أدن المولى
 في المقص والخصاد والحداد وفعل الموهوبه رآل المانع فحار الله اه وتقبله في المانع منها وأمره وفي
 جامع المناوي ولو وهب رزقاً أرض أو عرناً شجر أو حلة سم أو ساعد أو رأود مزارعاً وحل أو هبها
 من صرة وأمره بالخصاد والحداد والعلع والنقص والكل فعل صحيح استحساناً ولو لم يادن وفعل
 في المجلس أو في غيره ممن اه وفي السابعة في الفصل الثاني من الهبة وأداؤه له يصح في حائط أو
 طرقي أو جام وساطه فهو حار اه وأفي حثت في المرحوم عماد الدس عن سؤال رزق الله وصورة فيما
 اذا كان له يد عماره فاعنه أرض العبره لا بد العماره المورور له وحده ولم يادن أهانه من العمار فهل
 يكون المليل غير صحيح ام لا الخواب نعم يكون المليل غير صحيح كتبه القبر عماد الدس عني عنه فله طرقي
 مستثناه لسلطه على نفسه ام لا فعند ذلك يظهر الخواب والله اعلم بالصواب قال في المناوي الهبة من
 الهبة ومنها أن يكون الموهوب بمقتضى صاحبه لا يثبت الملك للموهوبه بل المقص وأن يكون مقسوماً اذا
 كان مما يحمل القسمة وأن يكون مبراعاً عن الموهوب ولا يكون مصلواً ولا مسعولاً عن الموهوب
 حتى لو وهب أرضاً مزارعاً أو الواهب دون الرزق أو عرناً أو حلة أو سم أو ساعد أو رأود مزارعاً أو حلة أو
 دون الهبة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو طرفة فادها مزارعاً أو الواهب كذا في الهبة اه وعلى هذا
 فعول التراز به وهب السباء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا أدن له الواهب في نفسه كما هو
 صريح الدور وجامع المناوي كما تقدم لكن أفي مقفى الروم على ان يدعى بعض اطلاق التراز به
 بالخواب من غير قيد كفي ماواه الركبه السهيه والله اعلم (أقول) وما في التراز به بل مثله في نور العن
 عن الهبة ومثله في التارحانه عن الذبح حب قال هبه ما عود الارض حاره قال وفي المناوي
 عن محمد بن وهب بل حل محله وهي فاعه لا يكون فاصالها حتى يقطعها ويسلمها اه هذا والموافق
 للمصنف ما من عن الدور لعول الكبر وعنه يصح في محور مسوم ومساع لا يسم قال في المحرر والمحرر لان
 المصل كاله على السحر لا يجوز هبه اه ومثله ما من عن الفتاوى الهبته ويظهر في اا وقبى من
 كلامهم بان من قال كاله لا يصح الادا اسلطة الواهب على نفسه معناه لا تتم ولا تلك الادا أدن له الواهب
 بالمعنى وبه عه لانه بعد الهبة صار محوراً مسلماً من قال يصح ولم يبعد ذلك أراد أنه يصح العود وان لم يهد
 الملك و يدل على ما قلنا ما في المحرر حب قال وعماد كرهنا علم أن قوله يصح في محور مقسوم معناه انها تلك
 هذه السروط لأن العه موقوفه على القسمة لانه لو وهب سابعاً بعسم يصح الهبة من غير ملك ولهذا الوقفه
 مقسوماً ملكه ولو كان شرطاً للصحة لاحص الى تحديد العبد كما لا يخفى اه كلام المحرر وسير الى ذلك

لا يكون رصا بخلاف سكون الخازن البيع والنسليم ونصرف المشتري فيه رغاو ما عجب تسعة ودعواه على ما علمه القوي وطعنا لا طمع
الماستد اه كلام التاروي وعماني القسم من كتاب الدعوى في باب ما يطل دعوى المدعي باع ارضا وسلمها الى المشتري ونصرف فيها مائة
رغاو ما عوار سا كتم الا ان يدعي انها ملكه لا يسمع دعواه ان كان حاصرا وفي البيع والنسليم وسا كازن تصرف المشتري فعل له
فالزم بصرفها المشتري ولكن كان سا كازن البيع والنسليم فالان سقط دعوى الخازن بهذا العذر بخلاف ما حار الماحرون فيما
اذا باع وسلم وولده اورد حقه حاصره سا كتم تسعة بهذا العذر ودعواه اه والمعروض على حجاب حصره ولا با وسد ما بعد اهداء

الشيء زمانا فلهذا لا ينبغي ان يشار اليه في القوم والاطراف من حيث ان وجهه من جهة الاخرى
في طالع وهو يصرف المشتري زمانا فلهذا لا ينبغي ان يشار اليه في القوم والاطراف من حيث ان وجهه من جهة الاخرى
لازلم لمحاذاة الحجاب (أما) قال في شرح توبه الانصار المسمى مع العطار في مسائل سي في احوال كتاب باع عقارا أو حيا أو باؤوا
وامرأه حاصر بعلمه ثم ادعى الابن انه (٩٤) ملكه لا تسع دعواه بخلاف الاجبي ولو جاز الادا بصرف المشتري فيه ررعا وباء فلا تسع

دعواه اه فقوله الادا
تصرف فيه المشتري الخ
استمع من قوله بخلاف
الاجبي ولو جاز فهو صريح
في مساوهم كما أي الخار
والاجبي في الحكم وبه
أي سمع الاسلام بهما
الذي أجد الخالي المصري
وهي في تناو في كتاب
السوم وبهم المساوي
بهما في الحكم من عماره
الاساء فانه بعد ان ذكر
مسئله العرب وانروحه
قال الخامس والعشرون
وأ تسع عرسا أو دارا
فصرف المشتري زمانا وهو
ساكت بسعط دعوا اه
فمر له رآه الصبر فيه راجع
لغيره ر ب والروحه وهو
سامل للعار فان مسئله
العرب والروحه هي
الزابع والعشرون واعها
الخامس والعشرون فهي
برها ولا ر ب في مساوهم
في الحكم لا سرا كهما في
العله واما عمار العار به
واله فلا دلالة فلهما على
العرف فهما في الحكم اما
ه ار لزار و وجب قوله

ما قدمنا نفعنا التنازح به حبيب قال في هذه المسألة ما حائرة ثم قال في هذه المسألة القائمة لا يكون فانه اجبي
يقطعها وبسائها فان قوله حائرة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون فاصلا لا يلزم منه عدم الخوازا فلا ساق في
الكل من فاعلم هذا التحديق فانه بالقبول حصص وبالله التوفيق هذا ذكر المؤلف في موضع آخر جواب
حد حده السابق وأدعى ما قدمه عن البرور وطابع الدناوي ثم قال لكن بسكل على هـ ادول البرور لان
المنايع للحوار الاشتغال تلك المولى ولم يكن السعاستغولا تلك المولى بل تلك غيره يعني في صورته مسئله حد
حد عماره الذي علم يكن ما عارض الخوار كله هو صريح عماره السمار به المتقدمة وليس هو من استعمال
الموهون تلك عماره الواهب قال في المع واشتغال الموهون تلك عماره الواهب هل عمع عام الهمة كـ صاحب
المعطى في الباب الاول عن هبة الر مادان به لا عمع الى آ حرما د كـ وهما بلاء عن العمادة فامل ولا يجل في
القبوى اه ماد كـ المؤلف (وأقول) هذا اعراض منه على ما اجاب به حد حد لان العماره فاعلم في
أرض العبر لا في أرض الواهب وقد قال في التزرا المنابع للحوار الاشتغال تلك المولى يعني الواهب ومقصود
دليل حوار هبة العماره المذكورة لعدم المنابع المذكور وفي جامع العصولي وقد صرح في ر مادان
فاصبح ان الاستعمال تلك عماره الموهون به عمع صفة الهمة سواء كان ملك الواهب او غيره لكن الهمة اما
عمع اذا كان الاستعمال عماره في يد الواهب او في يد عماره الموهون له أما اذا كان المنابع في يد الموهون له
نصف اعار به او غير ذلك فلا تسع فطهران الاصل ان الهمة اذا كانت مسعولة تلك الواهب أو تلك
عبر الموهون له عمع الهمة الم يكن في يد الموهون له اه ما في العصولي وان حصر بان ما في الدرر
وما في المع وهو ما عا اه عن العصولي اعما هو فاما اذا كانت الهمة مشعولة كهمه دار فها مناع للواهب
اولا حمى ومسئله هبة العمار دون الارض ليست من مسئله المسعول لان العماره غير مسعولة
بالارض بل هي قائمه عليها مصلحه م الا يقال ان كتب كذلك فهي من مسئله هبة الساعل وقد قال في
جامع العصولي يحور هبة الساعل لا المسعول لانا قول المراد بالساعل الذي يحور هبة عماره المصل كما اذا
وهب ماعا في داره او حواله بل يصر بحكمه بأنه لا يحور هبة السحر دون الارض حتى يطلع وسلم كما
قدمنا عن السارحاه والعمار من هذا العمل و يدل له ما مر في عماره الصاوي الهبة عن الهبة من قوله
ولا يكون مصلدا ولا مسعولا عبر الموهون فعلم ان المنابع كونه مصلدا ومسعولا عبر لا عبر لاساعلا وأن المراد
بالساعل عبر المصل والارم كـ المصل مانعا وغير مانع وهو كلام مدافع ورأى في حاشية العصولي للبحر
الزملي ما نصه قوله يحور هبة الساعل اقول ليس هذا على اطلاقه فان الزرع والسحر في الارض ساعل لها
لا مسعول ومع ذلك لا يحور هبة لاصالهها اه فقد صرح بان المنابع هو الاتصال وان كان ساعلا لم كتب
الزملي على قول العصولي وقد صرح في ر مادان فاصحان الى آ حرما د كـ مما ذكر السوال عنه في رحله
سحر او ررح أو بناء في ارض ملك او معار أو بحد كره لا تحراوم معونه وهما في الارض بسده لا يحور
اله وان كان ساعلا لا الارض لا مسعولا ولا يدل ما في الر مادان على حوارها لانهم صرحوا ان المنابع في ملكه

الانصال
وهما يحل في الاجبي فان سكويه وبه التسلم ولو جاز الا يكون رصا مساوي الاجبي والخار في هذا الحكم وقوله الانصال
بخلاف سكوب الخار وبه التسلم وبصرف المشتري منه رعا وباء فانه انساب هذا الحكم للعار وهو لا يفي الحكم بمساعدته كما يعرف
ما عا به سالك في العار مسئلكا بر مالح فان حصر ان يقول بعد قوله ولو جاز الادا بصرف المشتري ررعا وباء كها عمار سو را لاصا
واما عمار العماره في اول الامر وصعها في الخار ولا ما في حصر والذي يسد مساوهم ماد كـ الخوازا واليوب مع العطار والخار المحاورو
فوب انما ارل ود كـ الخار لا دفع توهم الخافه بالعر ب مع دخوله في مسمى الاجبي فان المراده بخلاف الروحه والعرب كها هو طاهر وقد كـ

الذي حصل ان من اذى خلاف الناصر لكونه طرعا في ربه فعليه البينة ومن شهد له الطاهر بوضع اليد في حرمه والقول
قوله فيمنع وهذا هو الاصل الذي تبنى عليه الدعوى وتترتب عليه السلب والايان والبقية لا يحق عليه من كان اليمن في حابه ومن البينة
عليه بعد ان سطر البطر العجيج والله اعلم (سئل) في اراضي بيت المال التي يقطعها الساسي بطر عطاءه في الدوان هل ينصب الساسي فيها
حصصا لدعي وفيها ملكا أو وفعلا أو لا ينصب حصصا لكون يدع عليها ليست بملك (أجاب) لا ينصب حصصا لكونها ملكا أو وفعلا لعدم
ملكه لها لان السلطان ما جعل له فيها الاخراج الذي كان يحمل لبيت المال ولا ملك له (٩٧) في رقبها وذلك لا يجوز منه ولا يصح منه

وفيها ولا تصرف فيها على
يجزها من مال بيت المال
ولا يورث عنه والسلطان
ان يحرقها الى غيره
فمنه عليها اذ امله ويرجع
الى محبة كتاب الدعوى
السهره وهي دوائر في كتب
علمنا وانظر الى كلام
الشيخ هان الدين أحمد
اس القصب والى كلام
الشيخ فاسم من فطويعا والى
كلام الشيخ من من يحرق
رسائلهم الموصوعه في
الاقطاعات فانه صريح في
المسئله من راجع كلامهم
وكلام علماءنا جدها في محبة
كتاب الدعوى ان يقع عنه
السك ووقع في المسئله على
البعض والله اعلم (سئل)
في مولى على وقف يدعى على
رحل اساهي انه يصمم
بعض اراض من اراضي
الوقف بغير طريق شرعي
ورفع امره الى حاكم السرع
السرير وطالب من حاسبه
الكسف على ذلك والبطر
في حدودها ووجب شرط
الوافي المخلد بده فبدن
من حاسبه بانما الكسف

في الهدايه انصار عليها متى امكن المتوب وقد علم ان صحة الهبة في صورة السؤال من وجهين أحدهما
كون الاثوان المخلقة مما لا يشتمل عليه ما لا ينصب ولا يصح ولو من عيبين ثانيهما كون الموقوف لهم اذ فقير
وهبه واحدا من فقير من يصح ولو كانت مما ينصب لهما صدقة كما صرحوا به من ان الهبة للفقير صدقة
والصدقة على العبي هبة ووجه صحيح اذا كانت لغير من ماض حوايه من ان الصدقة مرادها وجه الله
تعالى وهو واحد لا شوع والاقصد صرحوا في المتوب انصافا بالصدقة كالهبة لا يصح في مسامح يقسم أي
بأن يصدق بفضله على واحد والحاصل انه لو وهب داره مثلا الى محتمل القسمين عمن لا يصح للشوع
خلافها لهما ولو اصدق على فقير من يصح انما مال امر ولو وهب نصفها لواحد وتصدق به على فقير واحد لم
يصح لتحقيق الشوع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لرداس وسب ولاسه اس صغيرا على
مير عمره عسر سواب فوجه حقه داراله وأمنعه معلومه في حرص موبه هبه سر عنه مسمله على الاتحاب
والصول والتسلم والتسلم وأمر أن يندسه للصغير سافرده كداس الدراهم وماب من مرصه المد كور عن
د كرو حلف تركه يحرق الهبة واللع المعربة من بلها وليس عليه دس أصلا فهل يكون الهبة والامرار
صحيحة (الجواب) نعم أما الهبة لاس الا من الصغير العاقل فلما في السور من الهبة ومن يصح لو عمره
التحصل ولو مع وجود أنه لانه في النافع المحض كالبائع اه وماله في الدرر وأما الامرار للصغير المرور
فلما في السور وسرجه للعلاني من الامرار وأما الامرار للصرح فانه صحيح وان من المقر سنا غير صالح منه
حقيقه كالامرار أصا ومن مسخ لان هذا المقر يحمل لسور الدين للصغير في الجملة اساه اه (أقول) بقصده
في السؤال خروج المعربة من التمسع لارم لان الامرار لغير الوارث باق من جميع المال كما مر في مانه مع
ما فيه من المباح (سئل) في امر أه وهبت في صحتها أمنعه معلومه من بيت ابها الصغيره وسلب الامعه
لاني الصغيره وصل الهبة بالمحاب ومول سر عن لدي بده سر عنه م ماب المرأة عن امها المد كور وعن
روح برعم أن الهبة عسر صحيحة فهل صحب الهبة المد كوره (الجواب) نعم وقد فعل المولى عمارا على
سئل الاسطر اذ في مسئله ما اذا قص هبه الصغيره عر اساه أو وصيه فليد كرها لها على وجه الحر
لكونها تقع كبر او قد صار واقع العسوى في رما ساهال في الهدايه وفيما وهب للصغيره بحور قص روحها
لها نه الراف لغو نص الاب أمورها البه دلاله بخلاف ما قبل الراف وتلكه ع حصر الاب بخلاف الام
وكل من يعولها عر هاجب لا تملك كون الانعمون الاب او عسبه مفعلة في الصبح اه وماله في الجوهره
وبه حرم في البدائع وقال بعض مسامحا بحور لهم أنصا أن يعصوا للصغير اذا كان في عيالهم كالروح وعسبه
احتر رأى صاحب الهدايه بقوله في الصحيح عاه الساب ولو كان الصبي في عيال الحد أو الاح أو العلم أو الام
فوهبه له هبه بعض الهبة من كل الصغيره في عياله والاب حاصر اختلف المسامح فيه قال بعضهم لا يجوز
والصحيح هو الخوار كماله من الروح وأوال الصغير حاصر وكذا لو كان الصغير في عيال أحسن كان للذدي
حق العنص حاسبه وادا كان الصغير في عيال الحد أو الاح أو الام أو الاحسن والاب حاصر بعض من في

(١٣ - (فناوي حامدته) - اي) على ذلك توجه الاساهي المصرب في الارص قد كرا الاساهي أن الكسف والحد
لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجه المدبر دار ومرا د الامساع من ذلك فهل يصدر الدعوى في وجهه والكسف والحد بدم لا (أجاب)
بحد الكسف والحد بدم وع مطلقا اذ عر داع دعوى ربه الوصف لاهما مجرد اطلاع وامامه الدعوى في ذلك في الساسي الذي هو
المعاطع للارص بطر عطاءه في الدوان لا يصلح حصصا لانه ليس بمالك للارص بل انما جعل له الاجراع الذي كان يحمل لبيت المال وانما لا يجوز
وهبه لها ولا تصرف فيها بغيرها من مال بيت المال ولا يورث عنه والسلطان أن يحرقها الى غيره فمنه عليها اذ امله ويرجع الى محبة

عن الإمام المشرقي فيمنها نتاج ما مده في الذي ولو أقام به مال المطلق أو النتاج لكونه خارجا عن ذلك المانع إذا أقام بوجه المشرقي منه
فإنه بذلك يتدفع (أحاب) المبيحة في النتاج لدى التدو أو أقام الخارج به على المانع وورث المشرقي على مباح يائنه كورثان بائعة ومده المشرقي
عن المانع ما أقامه المانع السبعة ذلك عنه والله أعلم (سل) في رجل باع عارا ثم تلاخ فظهرت حاملته فادعى المانع المد كبر الرجل منه فالحكم
(أحاب) سلطان ولده لافل من سبه أشهر من وقت المسح ثبت بسبه منه وتصرأ ولده وبطل المسح السابق واسترداه ورجع المشرقي
بالمسح وبارمه العفر وهو مهر النثل أن كان المشرقي رطها أو يبيت عليه ذلك نحو امرأه إذا لبحوا (٩٩) وطع في دار الإسلام من مهر أو عتق

أحكام المرضي وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات سئل الهنديان الهندي في مرض الموت وان كانت
وصفه ليكنها هبة مفعلة فمقتضى القصد ولم يوجد (سئل) فيما إذا كان لامرأة نصف طاحوية ثمانية
دار ربحي فأنه للعصمة مشتملة على تحرير ومكاتب الدواب وإذا قسم لا يتبدل المفعلة وتبصر طاحويين
مستعالم ما على السواء فوهب ذلك في عصمها والتمساوية فهل يكون الهندي المد كوزة غير صحيحة
(الجواب) هبة المشاع من شريك أو من أحسن إن أحملت العصمة لا تحوز وإن لم تحتمل تحوز كما صرح به
في الدخيرة وفي الخلاصة في أول العصمة عن الأصل لا يقسم الجاهل والخائض والاب الصغير والد كان
الصغير وهذا إذا كان محالاً لو قسم لا يبي لكل واحد بعد العصمة موضع يعمل فيه فإن كان محالاً بقي بقسم
أه ومثل في البراريه وحوايه الصاوي تحت كتاب الطاحوية المد كوزة لا يتبدل معها بالعصمة وتبقى
مستعالمها بعدها فالهندي المد كوز غير صحيحة (أقول) هذا إذا كان المرء المد كوزة وهب المصنف
المد كوز من ولدها معاً أمالو وهب الربع من أحدهما وهب الربع الثاني من الآخر يصح الهنديان
ربع الطاحوية المد كوزة لا تحتمل العصمة وهذه حيلة صحيحة الهندي في هذه المسئلة (سئل) فيما إذا قال
الواهب سرتي لي عوضها وقال الوهاب له لم أسرت فهل يكون العول للموهوب له مع بقاء (الجواب)
نعم كما صرح به في العول لمن أو أحواله (سئل) فيما إذا وهب ربحاً من أرض وجاز من
عمره والأحسنى وسئل ذلك على أن يهب ذلك من شيء بعد موته وذلك يخرج من ثلثه ما هل يصح الهندي وسئل
السرط (الجواب) حيث كتب الهندي يخرج من ثلثه ما هل يصح السرط قال في الدر المختار
من أول كتاب الهندي وحكمها أنها لا تسقط بالسقوط العاشرة هبة عسدي إن يعينه يصح وسئل السرط
(سئل) فيما إذا وهب ربحاً من أرضه هبة سرعه فلعنه وسقاها مائة شهر حتى يمت ويتردد
الآن الرجوع هبة المد كوزة فهل لنسب ذلك (الجواب) نعم ويصح الرجوع بخلاف رباحه منضاه
أرادها الزيادة في نفس الموهوب نسبي لو حب الزيادة في العمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيرها
سرح المجمع لا ينسب ملك وقال الامام الخليل فاصحاب في ضاوية من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب سدا
صغيراً قسب وصار ربحاً ولو بالارحح الواهب فيه لأن الزيادة في الدين تبع الرجوع وإن كان كتب بعض
العصمة وكذا لو كان يحيا قسبي أو كان فيها خمس لا يرجع (سئل) فيما إذا وهب ربحاً من دلام ولده أممعه
معلومة في عصمة ما عدا ما عدا ورثه نطالومها بالامعة الموروثة فهل لهم ذلك واله المد كوزة غير صحيحة
(الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا يصح هبة المولى لأم الوالد ولو في مرضه ولا يعلل
وصفه إلا أنه لا يعلل محذوراً أمالاً أو حتى لها بعد موته يصح لغيرها موهبة فيسلم لها كافي أه وفي الوصايا الهبة
لام ولده والافراد بالنسب داخل بخلاف الوصية لأمها مضافة إلى ما بعد الموت لا يباحره في تلك الحالة براه
فصل السادس في تصرف الوصي (سئل) فيما إذا كان له حصه معلومة في ترس فوهبها في عصمة لعمره
هبة سرعه مع وله مسلمة بادن من السر كاهها وعرض عمره بادن من السر كاهها وعرض عمره بادن من السر كاهها وعرض عمره بادن

القدح من السجدة ولم يعرف كل من المتصادق ذلك وسافر على ذلك مدة من السجدة وانقصت هذه الاجار
 والمسافة فاسر بالطر الأرض المذكورة من البنية للبدء الاولى وساقى على ذلك جمعه أى جميع اشجار القبط
 فهل تصادق الناظر معهم على ذلك مع عدم معرفته وتقدره لماد كرجح أم لا الخراب الاشارة غير صحيحة لان
 استخار الارض للشعوية بالاشجار لا يجوز الا اذا كان في الارض أوى وسطها وكان شجرين صغيرين
 والمسافة غير صحيحة أيضاً حيث لم يعد الاستخار الى وقعت المسافة عليها والبصاق من الناظر أيضاً غير صحيح
 لانه امر اراد على الوقف واقرا للناظر على الوقف غير صحيح وأما ما يفعله الآن من الاحارة ثم المسافة فلا يصح
 على مذهب الحنفية أما لو قدم المسافة ثم أوجرت الارض من المساقى فحوز كفاي البراريه من الاجاره في أول
 ورقة لان الاستخار صار له استحقاقاً فلم تكن الارض مسعولة بغير حق المساحي وهل يلزم من مسح الاحاره
 قس المسافة قد تكلم عليه قارئ الهداية من الاخر يجوز وفيه وبكم بعدد على المسافة بوجه آخر
 مراجع المجلس اه (أقول) وثقل في الدر المنهاج في أول كتاب الاحاره عن مصنف السو برماضه وأما فساد
 ما مع كثير من أحد كرم الوقف أو اليهم مسافة قساً حراً أو به الخال من الاشجار يمنع كثير وساقى على
 استخاره سهم من ألف سهم فخط طاهر في الاحاره في المسافة ففاده فساد المسافة بالاولى لان كلامهما
 عقد على حده اه وكنت هاهنا حاسني رد المناظر عن ماوى الخاوي أب ال مصنف في الاحاره على
 ساق الارض لا بعد الصحة حيث تقدم عقد الاحاره على عقد المسافة أما اذا تقدم عقد المسافة تسري وطه
 كتاب الاحاره صححه كما صرح به في البراريه واد افسد صارب الاخر غير صحيحه لجهة الوقف والمصحح
 اما هو البره فقط وحب فساد المسافة لكونه بحرئ بسير لجهة الوقف كان للعامل أحرم عمل
 وهذا بالنسبة الى الوقف وأما مسافة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كالأحر يدون أحر المثل اه لمخصان
 لو حكم ساقى صححه ذلك حيث كتاب الاحاره واجبه بمسافة الارض وعنه المهر تصح كل من المسافة والاحاره
 وساقى سوال في ذلك (سئل) في قطعه أرض سلخمار به في وقف وفي مسد مسكنين بدنانير بدلائل ولد
 أصلاً وفي واحة الارض على المسافة أشجار بعضها في ربح الوقف المر نور والعض ملاب بدنانير بدنانير بدنانير
 الوقف المر نور دفعها مراراً للبر وبعارصه في ذلك وره بدليل الناظر ذلك وعمجوب من معارصه في ذلك
 (الحواف) نعم وبها ما تقدم عن الحافيه (سئل) في اجاره الدار من موخرها هل تكون غير حاره (الحواف)
 نعم اذا حرم الموخر لا يجوز وطلب الاولى وقال الخاوي لا يجوز بالنسبة ولا تنطلي الاولى لان الثانية فاسدة
 فلا ربح للصحة وهو الصحيح راره للمساح حان بوحس من موخره ومنه أى من موخره لا أى لا بوحره لان
 الاحار تملك المصلحة والمساحي حق المصلحة فام مقام المؤخر يلزم عليه المالك هكذا اعلاه بعض الشراح
 وفي خلاصه الفتاوى قال في البوارل المساح حاداً آخر المساح حرم الا لا يجوز وطلب الاحاره الاولى
 وقال سمس الامه الخاوي لا يجوز بالنسبة ولا تنطلي الاولى لان الثاني فاسد فلا ربح للصحة وهو الاصح اه مع
 في مسائل سسي وهى في البحر عن الجوهر ما تحالاه (أقول) ووفى في الدر المنهاج من ماى الجوهر وما

دعواها والخال هذه والله اعلم
له وحارمي ملكه ووطئ تصرفه
الحدود العلى سر كبر يدحق
أهله بحله وانه لا مطلق لهما
منه سنة وعداسر عما وه

دعواها والخال هذه والله اعلم (س ل) في صلته مع سرعي حاصله اسرى دلائله من دلائل دعائها ما هو
له وحازي ملكه وطاقت تصرفه وحياربه السرعه وبده واصعه الى احيى صدور هذا السبع وذلك مع الخصه الشاعه وفقرها كذا في
الحمد والعالى سر كهر يدكنى الباقى من مهي وصدف أحب النابع لانه والدماع على صحة السبع المد كور على حكمه الم نور وصد من
أهله بحله وانه لا ماعين لهم في ذلك فوجه من الوجهه اصله واعد المسيره الى الجاع برؤ السبع البعاداء الباهم طير الى المسطور بعد
منه سمه وعدا سرعماوه ص المسيره السبع ونصرف منه مدده من واعادته الى النابع بعد دفع طير الى الم نور والآن الاحت وانها

المذكور بالبرهان في الموضع المذكور في الارض من ذلك السامع هل تسمع دعواهما أم لا (أجاب) حيث صرح بأنه يتسمع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الأصل وحضرنا وصداقنا كما ذكر فيه لا تسمع دعواهما عليه إذ فيه صرح الاعتراف من مماناته بأع ملكه ودعواهما الملك فيه بعد مناصرة مماناته لا تسمع كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل يروح صهره من أبيها على مهر مسمى بعينه محمل وبعنه مؤجل وأقر الأب بقصد المحمل في حال صهر الزوجه كما هو مكتوب بكتاب الزوجه ودخل الزوج على الزوجه وصحى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجه وبعد هذه من موته ادعى الزوجه على الزوج المحمل المهرود كرب أنه لم يصل الهامشي منه فهل بعد (١٠٣) الدخول ولو بعها وتسليمها فبها للزوج وموت أبيها المهر بقصد محمل مهرها حال صهرها ولو لم يسه الشريعة عليها ومضى السنين الغلبه على ذلك تسمع دعواها على الزوج محمل مهرها أم لا (أجاب) صرح علماؤنا الماخرون وأولاء الدي هو من الكسبه السادسة وكسره من أصرايه بأن الزوج إذا يروحسه أي دخل بها جمع ممانته ما حرم العاد لتحمله وتكون العول قول الزوج في ذلك قال في الحايه من الوصايا قال الفقيه أو لا يثري رحمه الله تعالى إذا كان الزوج يبيعها فانه يجمع ممانته مقدار ما حرم العاد للعاد تحمله وتكون العول في محمل ذلك القدر وقال في من يسو بر لا نصار فان سلب نفسهها ووقع الاختلاف في الخالص أي حاله الحيا وحاله الممات لا يحكم بمهر المثل لا نعلم ان المرأه لا تسلم بنفسها من غير أن تتحلل من مهرها سا عا د بل يقال لها لا بد

في سله عبادته بطركا أو صحه فمما لفته عليه وكنت فيسهان الاظهر ما ذكره منس الاثم لاد كره من العله ولتسمع فاصحابه وقوله في المصيراب وعليه القسوى وكتب أبا صامه صوى التثار حايه اساحرا ولو كمل بالاحكام من المستأجر لا يجوز لانه صار آخر وميسا حرا وطال العاصي يبيع الدين كتب أبي به ثم رجعت وأفتى بالخوار (أقول) يظهر من هذا حكم مولى الوقف لو أسا حرا لو وقف من آخره وقد وقع فيسه بعض الفصلاء وقال لم أره بأمل اه (سئل) فيما إذا كان له يد دار حاره في ملكها فأتجر بها من رجل مده سنه ما حرم معاونه حاره ثم لحقتها من باب بالنسبه ولا مال لها غير الدار وردها يبيع الدار ووفاء الدين من عهدها قبل عام السنه فهل لها ذلك وتسمع الاحاره (الخوان) نعم والمسئله في السوي ورواها في الاحبار والاصل فيه انه متى تحقق عجز العاقد عن المص في موجب العبد لا يصير للمعه وهو لم يرض به تكون عذرا فيفسخ به الاحاره دفعا للصر اه واذا أراد العاصي بيع الاحار لاجل الدين اجلوا منه قال بعضهم يبيع الدار فيفسخه فيفسخ الاحاره وقال بعضهم يفسخ الاحاره ولا يفسخ هذا إذا كان الدين طاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار أقر بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة يفسخ الاقرار ويفسخ العاصي الاحار بينهما ما أقر بالدين وقال صاحبنا لا يفسخ اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها هذه والثالثه المراه إذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبها الزوج صح اقرارها وتكون للعرم أن يحسنها بالدين والثالثه المحسوس بالدين إذا أقره من ماله لرجل يسويه أو لمعص ورويه عند أبي حنيفة يفسخ اقراره حسبى عصى العاصي بعسرته ويحرمه من الخنس فاصحاب من فصل ما تنص به الاحاره بنى اه إذا اعترض منى من الاعذار هل يفسخ بنفسها أو يحجج الى التسمع وهل يحجج فيه الى فسخ العاصي أو التراضي خلاف طويل ذكره أعاسر وحاو صاوى فله ارجح ذلك في الدائع وغيرها (أقول) والذي حرمه في حاسنى رد الخمار يفسخ ما وقع به بعض المسامح وهو أن العذران كان طاهرا لم يحجج الى العاصي والا كالدس الباب ما أقره بحجج اليه لغير العذر طاهرا بالنسبه وقال فاصحاب والمحمولى العول بالنسبه هو الاصح وقواه السمع سرف الدين العرى بان فيه اعمال الرواس مع مناسبه في التوريع فسعى اعتماده وفي يفسخ العلامة فاسم ما يفسخه فاصحاب عدم على ما يفسخه غيره لانه فيه النفس اه (سئل) في صلص مصهوبه اسما حرا يذمه له لنفسه من غير المولى على وجه يكرر على مسند كذا فاحرمها هو حازي الوقف وذلك جميع النسيان الكائن بغيره كذا المده ثلاث سواب ناجر معلومه ولم ينسب على عراس النسيان ولم يدكر المولى من أى جهة تولى الوقف فهل يكون الاحاره عر صحه (الخوان) نعم ولو جهن الاول حيث كانت الاستحار في وسط الارض ولم ينسبها اليها المالى الحاسر رجل اسما حرا صا دها استحار في وسط الارض لا يجوز الاحار اه والباقي لعدم ذكر المولى من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الباطر اذا أحرار نصرف بصرفا آخر وكتب في الأصل آخر وهو مولى على هذا الوقف ولم يدكر أنه مولى من أى جهة فالوا يكون فاسده وفي المحسه والمولى لو وقع آخر * لفسكه في صكه ماد كرا

أن يعرى عما تحلب والافصا على ما لمعارف قال في سرحه دكره في المحط قال مسامحا واهره عليه السار حوا قال مولانا بنى بحره بعد بعه لما ذكرناه ولا يحق ارجحه فيما اذا ادعى الروح اتصال سى الهام المولى بدع فلا تسعي ذلك اه والمسئله مشهوره وفي غالب الكتب مذ كروه وسب ذلك من المسأخرين رواهم فساد الزمان وقطع سافه البر وروا الهان والله أعلم (سئل) في امرأه ماله عا فله طلب مهرها من زوجها فقال الروح دفع الى أسل حاله صغر لسوا لآب مسب واهام بسبه على اقرار الالب بالصلص حال صغرها لآل على الصص بعنه فهل هذا الاقرار كافرا لآب بعد بلوغها له ففسخ حال الصغر ولا يصح عليها أم كالتسبه على فص الالب بعنه في حال الصغر (أجاب) لا يصح علمه اذهى الات باعه

(مسئل) قدامت شرک کتب
تلاوه اخوانان احمد هم
وعلمهم من مسخر قاتل کتب
فازم شرعاً من ذلك بیع
سجده قباها الوصی عوبه
لاخوه ووفی بمهما کان
علیه باخر الحاکم السری
والزائم موافق بقضی
السرع وأحکامه ووات
الاح الثاني فاع وزارته نصفه
الموروث له وحلصت الدار
للباب ونصرف قباها بته
تربد علی عشرین سه وبلغ
اس الاول وأشهد حال باوعه
انه لا سحق فها ورا اعمه
من کل دعوی وخطم
وسکوی اراء عامما حارما
فاطعاً بما ومان العم
الزور عن صعباً اسمه هه
انه وصعبه ووروجه وکان
فل موبه أسکن اس احد
المشهد بساواسمه به سا کما
بعد موبه فادعی علیه الوصی
علی هه الله باخره مله للنم
المرور فاکسر بیع باب
أسه المقدم سرجه فاند
الوصی بالنامه السرع
وأکرهه باخره الم سل له بعد
احکم بعه السع ولر ومه

من أي وجه تولى الواهب ما حوز واداك حيث يلي
(أقول) الظاهر أن هذا الثاني حصل في الصلاة من العقد بل العقد صحيح سببه كان العاقد في نفسه
ولا به محذوران بل قد كرهتها لهم من الواقع أو من فلاب القاصي لأن الصكوك اشترطوا فيها أشياء كثيرة
من زيادة الساب والوضع والاشارة إلى هذا الذي على هذا الذي عليه وبعد ذلك مما يعلم في محله وفي
الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصي أو المتولي من جهة الحاكم فالأوثق أن يكتب
في الصكوك والشهادات وهو الوصي من جهة الحاكم ولا به نصب الوصي والتولية لا به لواقصر على قوله وهو
الوصي من جهة الحاكم كما يكون من جاز كما ليس له ولاية نصب الوصي فإن العاصي لا تلك نصب الوصي
والمتولي إلا إذا كان كرامة كرامة في الأوقاف ولا يتم منه وصا عليه في مشوره فصار كرامة كرامة العاصي
فانه لا يبدأ بذكر أو أن فلاب القاصي ما دون الأمانة كحرارة هذا الوهم أه قال في الحر بعد به في
كتاب الوقف هذه العارة ولا شأ في قول الساطع جعلت قاضي القضاء كالتصديق على هذه الأسيا في
التشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة استقلال القاضي أه ولا يخفى أن قاضي دمشق ومصر ونحوهما
من المدن العظمى يسمى قاضي القضاء في زماننا مع نصب الوصي والمتولي وإن لم ينص له عليه في مشوره
فأداعلم قوله المتولي من جهة أحد هؤلاء القضاة مع إجماره وثقة تصرفاته والتبصير على كونه تولى من
جهة قاضي كذا إنما هو لمادة الاستدلال بالصك كما أفاده قوله فالأوثق أن يكتب الخ فيصح تصرفه وإن لم
يكتب ذلك نعم أدار مع تصرفه إلى فاص بحكم تعدد ذلك التصرف إذا ثبت عنده كالأحواد أو أملا ثم أنكر
الاتجار وأثبت حصمه فانه يحكم بشوب الاتجار لا نصحه فانه لا يحكم بصحة ما لم يثبت عنده صحه فلوليه كالأموال
و حل دار أو وضعها أو آخرها يحكم القاصي بنفس السع أو الوصف أو الاتجار أما الحكم بصحة ذلك فاعلم أن يكون
لعدم شوب ملكه لذلك أو بانه عن المال كما مر في كتاب العصاة من ما يرى فإرى الهداية تحت سبل هل
تسبب في صحة حكم الحاكم كونه أو يبيع أو أحاره ثوب ملك الواف أو البائع أو المؤجر وحاربه أم لا
أجاب أنما يحكم بالصحة إذا ثبت أنه مالك لما وصفه أو أنه له الاتجار أو السع لما عاها أملاك أو بانه وكذا
في الوصف وإن لم يثبت في ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوصف والأحاره والسع أه فاعلم هذا الحر
المفرد (سئل) فيما إذا كان الجماعة تماريه مرة ومرا ع حاربه في تمارهم وأطاعهم نحو حب بوايه
سلطانهم يندهم فاحر وادك جميعه بل بدو عر ولده ستة معلومه أحاره لارمه للراعه الشوبه والصفيه
أحاره معلومه من الدراهم وصد ذلك لدى فاص شافعي حكم بصحة الأحاره وإن صدق لعبه الزراع وكاتب
أطاعا ومن ربحان نصه في حكم السع وحكم السع ما وافعه ما مدبه مسر فاسر اطة بعد الدعوى الصحه
والسهادة المسعومه في شوب الاحار بل وكبت بذلك حقه أي معنى مذهبه بالعمل معه وما وأبعد حكمه ما كم
حقي وكبت بذلك حقه أخرى هل يعمل معهم أو الخس المر بوس بعد بويه سر عا (الحوار) نعم (سئل)
في محرم ما عا مع حقه المعلوم من الماعى وقف أهلى وفي أسنة اروا خشكار وند من باطر الوقف مسده

معارف

وكتب بجميع ذلك سرى فطلب استبحار الباقى فله ذلك ما ادعى أن سمع باب أنه كان

بأطلا لكونه كان العن الخامس فقامت به إله بعمه المثل فحكم القاضي بعهده البيع وبغاده ومعهم بعد مده استئناف الدعوى بالعن
الخاص لدى الخا كم فسمع دعواه وأطل البيع بأخبار العما وحبته بالعن من عشر أن ياوا لم يطل السهاده هل يصح إبطاله بعد وجود
ما عدم شرحه أم لا (أجاب) لا يصح بفسخ الحكم الأول لأنه بعد ما كده ما الحكم السابق لا يفسخ ولا يحول فهد صرح علما وأبى دعوى الرخلى
بما كاح أمر أمه لو برهن أحدهم ما وهى إله به ثم برهن الآخر لا عمل كافي السراة إذا دعاه من فلا و برهن علما ر حكمه به ثم ادعى سراة من

فان ايسار ربح لا يقبل لنا كدوى في فتاوى شيخنا الشهاب الخليل رحمه الله تعالى سئل في مرقوف استدلال وحكم به يعني بعد شوب
 مسوغاته لديه واقببت بانه هذا الحكم بانه ذور يسمع لم تعطل بسبب من الاستبان المتأصل لذلك وحكم حاكم عودته بعد تقديم دعوى شرعية
 سدرت من مدعى شرعى ادى الحاكما والى الاستدلال الاول وحكم بعوده لجهة الوقف ليصرف في مصادره على حكم شرط واقفه هل يلغى مقتضى
 ما شرح أم لا أحال لابي الاستدلال الثاني اولاً ان القضاء يصان عن الاعلاء ما يمكن اذا السدة السابعة قد ربح بالتصال القضاء مما يشهد
 له ما ذكره لو شهد بانه يعمل ويذوق الضرر بحكمه وحكم الحاكما هم ثم شهدت أخرى بصله (١٠٥) يوم الحبر بالكوفة لا تسمع لان الاول

برحت بالتصال القضاء هم
 اه قال الربيع في حقه ذلك
 لانه لما حكم بانه قتل عكاً صار
 ذلك حكماً بانه لم يقتل في
 غيره اذا قتل شخص واحد
 في مكانين لا يصوراه في
 مسئلتنا كذلك لا يصور
 سبع واحد مثل القصة
 وعن فاحش للساني هدام
 الحكم بمسرد احاد
 المتأخره مع أن الاتيان بلغة
 السهاده ركن لا يدمر هو
 أن يقول الشاهد أسهد
 بكذا ومع هدم الاراء العام
 بعوله لاحق لى ولادعوى
 فسله ومع بدم الاستحار
 وهو امر ربه بانه ملك
 الموحروا به لا ملك له بانه
 الزوايا فكيف يخصص
 الحكم السابق مع هذه
 الامور ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم (أقول)
 بحالفاص ماله المام
 بالفقہ بقضى والقضاء حسام
 ادسله جهلا بعد فسكولا
 رضى به حاسبى الاله امام
 ودقاه الرملى حبر الدس لا
 ولاب نه يوم الحرا أقدام
 (سئل) فيما وادى خالد

معاومة باجره معلومه فاسير يدعى أنباء مدة الإجارة فهل تصحح الإجارة بموته (الحواب) نعم قال شهاب
 وجهم الله تعالى الإجارة تصحح بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تصحح بموته
 كالاب والوصي والوكيل والمتولي في الوقف اه وعلمه في فتاوى ابن الشلي وفي فتاوى ابن حبيب سئل
 عن شخص استأجر عماراً أو آخراً من آخرون مات في أثناء المدة فهل تصحح الإجارة أحاب تصحح الإجارة
 الاولى والناسه اه ومثله في فتاوى ابن الشلي وفي فتاوى النهر ماشى سئل عن رجل استأجر نسبه
 مصغه من مولى بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل اذا رغب القضاء الى حاكم حتى
 له أن يحكم بانفساحها بموت المستأجر وهل اذا كان الحاكما السابق حكمه موحس به هذه الإجارة يكون
 حكمه بالموحس مانعاً للحقني بانفساحها احاب نعم القاضي الحقني أن يحكم بانفساحها بموت المستأجر
 المدكور ولا يمنع من ذلك حكم الشافعي بالموحس على ما حرر السمع بدر الدس من العرس في الفتاوى
 المدر به وان كان في سبب القضاء الكافي ما يخالفه فانه قال ان الحكم من الشافعي بالصحة لا يمنع الحقني
 من ابطالها بالموت وان كان بالموحس عنه من ذلك لان من موحسها الدوام والاستمرار للوارث لكن ينبغي
 التحويل على ما في الفتاوى المدر به لظهور وجهه والله أعلم اه (سئل) عن شخص استأجر عماراً
 آخرها ثم مات فهل تصحح الإجارة (أجاب) اذا انقضت الإجارة الاولى انقضت بالناسه على الصحيح قال
 العلامة محمد بن عبد الله العري وفي المصبرات المستأجر اذا آخرون غيره أو دفع الى غيره مراراً ثم اب
 المستأجر الاول سمح العقد فهل ينفسخ العقد الثاني احل المباح فيه والصحيح انه ينفسخ وهذا أعم من
 صور الاستفتاء فاهام موصوفة فيها اذا انقضت بموت المستأجر الاول وعاد به فهل ماد انقضت له أو
 غيره والله أعلم كاردوني وقده عن فتاوى ابن حبيب سئل عن آخراً من آخرون معاومة بأجره معلومه
 وسلمه المسأجر وآخراً من آخرون معاومة بأجره معلومه وان الموحس الاول والمسأجر منه بعد الإجارة هل التعادل
 صحيح مطلق للاختار بالناسه أم لا احاب نعم التعادل صحيح وينفسخ الاول والناسه والله تعالى أعلم (أقول)
 ووجهه أن الإجارة سبع المباح وهي يحدث شفا فاما ما حركك منعه كل يوم يومه فهو ما مضى على ملك
 المالك وضع التعادل بنسبته المسأجر لانه لم يملك المسأجره واذا انقضت بالملك له لم يبق له حق فيما يحدث
 من المباح في كل يوم يومه فانفسخ الإجارة بالناسه لانه لم يملك المسأجره على الاول والله أعلم (سئل) فيما اذا
 اسأجر يدعوا وهما دمشق السام الى عمرو وعال يدعى دوايه من مديسه حص الى دمه سبق باجره
 معلومه جعلها له ودها الى حص وسرع يدعى قضاء مصلحه له فها ذهب عمرو ورجع لمسبق ولم يحمل
 العيال ولم يعلم باحساره وطلال بر بدا بالآخر ادى جعله له فهل لا يلزم ريدادك (الحواب) نعم
 لا يلزم والله أعلم ومن استأجر رجلاً لحيته بعينه فوجد بعضهم ودمان فأتى من يقيه آخراً بحساره لو كانوا
 معلومين أي بالعدك في العرهاني والافكه كفى الدرر والنور وعبرهما في العهسان فان جهلوا فسد
 ولزم آخر المثل ثم بعل عن الكرماني عن الهندواني ان المعاون لو كاتب مؤنه بعضهم ككاهم فله كاه لان

(١٤ - (فتاوى حامدته) - ناي) على تكرأه واضع يده على العمار الغلابي بعد ربح لكونه ملكاً من أملاك موري
 فاحاب بكران وضع يدى عليه لكونه ملكاً من أملاك والذى يلعنه بالارث عنه فدفع خالد بن موري اسراهم ووصل بسوع سرى وأثرر
 من يده فله بذلك يدفع بكران السبع وقع بعض فاحس وهو غير صحيح ووجهه منه ربحه تسهده بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم يطالب حالداً
 بالناسه موحس الخلة المدكور فمع القاضي بكران وضع يده على العمار وكسب بذلك فله سماع هذا الدفع من بكر
 أم لا (أجاب) لا يسوع مع القاضي عن هذه الدعوى لان دعوى العن المباحس لا قابل بعدم صحها بل لو أقامها للمدعى وأقام المدعى عاها

بأنه من العنق من بين العنق لأن البنية بدت من يدى خلاف الظاهر والعنق على من يدى الظاهر والأصل وقوع البيع على العنق
 والقول قول من يدعى العنق والبيع على من يدعى كونه العنق الفاضل يسوع لقاص آخر من يدعى العنق الفاضل وأبطال يسوع عقار البسم
 بذلك بل المبرح به في كتب على أنماطة عدم جواز بيع عقار البسم لغرضه مروة البنية أو حرفة نظام مختلف عليه أو يسوع أصعب فبنيته أو
 له من على الميت لا ولاءه إلا منه وكان في التركة وفيه بسمه لا تعادله إلا منه أو عاينه لا يرد على مؤسسه أو حشي عليه العصال فإذا ادعى البسم
 أن الوصية باعته لا واحد من هذه وهو (١٠٦) لا يجوز منهم العاصي بذلك بعد ما عهده وإن لم يدع العنق والله أعلم (سئل) في أمر أعمات

ص عقار قتل ع قسما من
 الإجماع بل ينقل العيال لا يقطع المساجد حتى لو ذهب ولم ينقل أحد منهم لم يسو حيا أه منه سرح
 المتلقي للعلاق من الأمانة (سئل) في رجل استأجر من آخر حيا لا معلومة لضمها إلى بلد كذا ثم بدله ترك
 الذهاب إلى تلك البلدة رأى طهره فهل له فسخ الأمانة (الجواب) نعم ويداعك مكرى دانه من سفر طاه عذر
 لا به لومصى على موجب العقد لم يصر ورا لا بحمال كون قصده سعر الخج وفتنه أو طاب عر عمله
 فخصر أو العجزة فافتر وهو بالمدع من بدله أى طهره فمعا أى عذر الأول مسعه عن ذلك كذا في العيانة مع
 من فسخ الأمانة (سئل) في مولى وقف أهلى أسكن دار الوصف رجلان لا آخر ولا أحرار وسكن الرجل منه دهل
 على الساكن آخر المثل بعد السون (الجواب) نعم وفي العناوى مولى الوقف إذا سكن رجلان دار الوقف
 بعد أحد كره لاله لاشي على الساكن وغامه المسأخرى على أن عليه آخر التسل سواء كانت معدة
 للاستعمال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الطلبة وقطعا لا طعاما الفاسدة وعليه الصوى وكذا الرجل
 إذا سكن دار الوقف بعد أمر الواقف وتغير أمر القيم كان عليه آخر المثل بالعامل مع عبادته من الفصل العاشر
 وماله في الفصول (سئل) في مولى آخر أرض الوقف لعن المزارع بالزراعة ولا وحه شرعى فهل يكون
 أماره عبر حاره (الجواب) نعم كفى الخبر به من المزارعة قال في التبراره من الأحرار في بمر نعان على
 الأحرار الطويلة ماضه لا يجوز أماره الأرض بالزراعة (سئل) في دار يملوكه لجناحه سكنها بعضهم بعد
 ماله أحرار واحده النافس بأحره معلومة ثم انقضت مد الأحرار ونعواسا كسب يدون أحرار والموخرين
 بطالبوهم بأحره حصصهم فهل يلزم الساكنين أحر حصصه النافس (الجواب) نعم سكن داره بغيره لا يحب
 الأحرار إذا ما صاهون الدار بالآخر وسكن بعد لانه تكون التراما أو كانت معدة للاستعمال بزاره (سئل)
 في أمر الواقف مع رجل على أن يحملها في فريدهم على حمل ونعوم عما كذا أو مشير بها من دمشق إلى مكة
 وحملها على ذلك كله معلومة ما من الدواهم فدفعه فاركها وفام بما كلفها ومسر بها حتى مات فسئل
 وصولها إلى المدسة المتقوره عن ورثه يردون بحاسه الرجل على أحره ممل ركون المورثه إلى مكان موها
 فندما كلفها ومسر بها ما طالس عمارا على ذلك فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بحرى ما معلوم
 بحرى دسه المانع فاص مطهر وصف حار في الوقف الموروثي أحسكار حجه وقف آخر مد معلومه بأحره
 الممل والآن يعطل أصل المحرى قبل دخوله للمطهره وانقطع حرانه وصرف متولى وقف المطهر في نعمه
 معلومة معلوما ونكاف باطر الوقف الآخر أن يدفع له بعض المبلغ راجعا به يلزمه ذلك من مال الوقف فهل
 لا يلزم الوقف الآخر من ذلك سى (الجواب) نعم وعماره الدار المساحر ونظها ما وأصلاح المزارع وما كان
 من ساع على رب الدار سور من فسخ الأحرار (سئل) في جماعة أساحر وأراضى فربه موقوفه من مولى
 وقف مد معلومه بأحر كذلك لبرعها فصل ماؤها المعلوم لها بحسب انه لا ينصل الهائل يذهب في بحراه
 ويردون محاصره المولى لفسخ العاصي العقد فهل لهم ذلك (الجواب) نعم رجل أساحر صار رعاها قبل
 ماؤها وانقطع فله أن يحاصره الآخر حتى يفسخ العاصي العقد بينهما دخرة من الفصل الحامس عشر

ص عقار قتل ع قسما من
 شقيقها روح بنتها المتوفية
 وأظهر ابن الشقيق حصة
 ما قرأها له في صحبه الملك
 من أملاكه وأظهر روح
 المبتدحه مقبلة البارح
 داما وهت منها المورثه
 وحجة الأحرار ثلث مصمومها
 لدى فاض شرعى بخصمه
 حصم شرعى بدعه أرباع
 مقتضى حده وشهودها
 موجودون والأحرار حاله
 عن الحكم ومن السهود
 فهل يعمل بها أو يحكم
 بموجبها فمعداها أم يعمل
 بحجة الأحرار بالناس بالسهود
 الأحرار (أجاب) يعمل
 بحجة الأحرار حسب
 ما لزمها ولا غير مجرد الخطأ
 والكاعد بلاسان بعد
 صرحوا فاطمه بانه لا يعمل
 على مجرد الخطأ ولا يعمل به
 بل هو خارج عن صحيح
 الشرع السرير والعاصي
 لا نصي إلا إحدى حجة
 وهي النسبه والأقرار
 والنكول هذا سرع مجد
 سند ولد عدا لا الرسم
 الورى من أى كان كان

والغير لما هو الواقع لانا كتب بالخط من الوقاع ادم بص عليه السار ع ولا اعتمد امام باوع بسند فسه الى نص (سئل)
 فاطم وحسب ادعى انه ملكه وهدي اقر به نصم دعوا وسمع النسبه على اقرارها ونصى له بالملك ولا غير بحجة الهبة من عرسه ولسهود
 علمها حه وهوان كتبنا بما وهبها وكتب باوع سانب لمافد منها من عدم اعتبار مجرد الخطأ هذا وود قال في جامع الفصول في الفصل
 الاربعين في حال الماصر والسجلان بعد ان رمز (م) النسبه عرض على محصر كتب فيه ملكه ملكا محصوا لم يسأله ملكه بعوض ولا عود
 قال احب أنه لا يصح الدعوى من رمز (طعم) لسروط الحياكم ا كني في مثل هذا بعوله وهب له هبة محصه ومبصها ولكن ما فاد (م)

هو أقرب إلى الاحسان والله أعلم (سئل) فيما إذا أدى رجل من أهل بيروان شاة فلاذ في وجهه عجمي أو ثوبه كانت دفعته كذا أو ثوبه ما كان
 من ثوبه أو حلف بعد الخلق من ادعى عليه ما كان بغيره أو زوج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ الذي لا يشبهه ما تشق وهو بدنه ما هل تسع
 هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسع لأن الحق لا يسوي من أس كمالا يخصهم مع أس نوحه واحد صرح به في الرأيه وكون المبلغ
 منه يستوفي منه ساق كونه بدنه ما يسوي من ركنها عنه فهو مضاف فلا تسع سرعا والله أعلم (سئل) في مدوني وحل دفع أحد ههما
 لمعاليه وادعى الدافع أنه نظير ما في مدني المدونين إلا أن حوا فلا أدلى في دفعه لك وقال الدافع (١٧) هو نظير ما في مدني أم فهل العول قول

الدافع في ذلك أم الدافع
 وإذا علم العول قول الدافع
 في ذلك يمسسه هل يبرأ ذلك
 المدونين إلا أن أم لا
 (أجاب) نعم العول قول
 الدافع في ذلك بلا شبهة أدهو
 مما والعول قول المالك
 في جهة التملك في جامع
 الفصولين وأما دعوى
 رسل الدس شري من دلال
 شأ دفع العسر ذراهم
 و يقول هي من التمس وقال
 الدلال دفع إلى الدلالة
 صدق الدافع نعم لأنه
 المالك في الاساءة والمطار
 العول للمالك في جهة
 التملك ولو كان عليه دنان
 من حسن واحد دفع ساء
 فالعول للدافع اه وفي
 جامع الفصولين أن صار
 رجل ما دأدس بلار صا من
 عليه صاع اه فلا سئل
 في راء المدونين إلا أن
 المدفوع عنه والخال هذه
 والله أعلم (سئل) فيما إذا
 اساحر بدم عجمي
 المتكلم على وقف جهه معينه
 من جهه افلام الوقف هذه

(سئل) في رجل اساحر رصا بشارته من أرضها للزراعة فزرعها وكاتب نسق عاء المطر فاقطع المطر
 ونس الزرع فهل سقط الآخر (الجواب) نعم وفي صاوى العظمى اساحر أرضا فاقطع الماء فان كانت
 الأرض نسق عاء المطر فاقطع المطر أيضا فلا أثر عليه لأنه لم يتمكن من الاستفعا م ادخيره في ١٥ اساحر
 أرضا للزراعة فزرعها وكاتب نسق المطر فلم يطرأ ولم يحد الماء للنسق فينس الزرع سقط الآخر اساحرها
 بشرها ولا يراى به من نوع احاره الأرض ومثله أفتى العلامة المير تاسي بأفاد ذلك نص الحاشي وأفتى به قاري
 الهذاه أيضا (سئل) في رجل اساحر رجي ماء مذمه لومه ماحره معلومه وسلبها من موحها م طعى
 الحاء وراد ما دفعه عنه عن التمكن من الاستفعا على الوجه المصود بعض المده فهل لا يلزمه الآخر عن بعض
 المده المبروره (الجواب) نعم والمسئله في الخبر به من الاحاره (سئل) في رجل اساحر أرض وقف
 باطر ليرعها مده معلومه فزرعها أصاب الزرع آفة سبها به وهلكها الزرع ولم يس بعد هلاكه مده
 يتمكن الرجل فيها من اعاد ما هلك فهل لا يلزمه أحرق تلك المده (الجواب) لا أثر على المساحر فيما بقي من
 المده بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعاد زرع مثله أو دونه في الصر كما صرح بذلك في لسان الحكام
 والمخط وغيرهما (سئل) في رجل اساحر ماله معلومه وأراد فسخ الاحاره في المد راعيا رجلا
 راد في الآخر وان له قول الراده وفسخ الاحاره فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وان راد على المساحر
 فان في ملك لم تقبل مطالبه كالموكل وحصل وهو شامل لماله بعمومه اساء من الاحاره وبقله العلاء عنه
 أيضا (سئل) فيما إذا مات الموكل الموكل لا يفسخ الاحاره مده (الجواب) نعم لا يفسخ الاحاره
 بموت الموكل كفي العاوى والسو بوعرها ومطل الاحاره بموت الآخر والمساحر عند اخلافه الساعى
 ولا يطل بموت الموكل ولا بموت الاب والوصى ولا مالموع الصبي وسطل بموت الموكل حاشه من أوائل
 كتاب الاحاره وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفصاح فيما إذا مات باطر وقف اساحر عمال الوقف لجهة الوقف
 بما راب وقف آخر (سئل) فيما إذا حرب عاده اهل موضع أن الراى اذا أدخل المواسي في سكك القرية
 أرسل كل سا في سكه صاحبها ففعل الراى ذلك ولا بعد ذلك خلا فاعدهم فصاعب ساء هل أن يصل إلى
 صاحبها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي الدحر أهل موضع حرب العاد منهم ان الدعار اذا دخل
 السرح في السكك أرسل كل قري في سكه صاحبها ففعل الراى كذلك فصاعب ساء هل أن يصل إلى
 صاحبها لا ضمان عليه لأن المعروف كالسروط كذا قال ابو نصر الدونى وقال بعضهم اذا لم بعد ذلك
 خلا فالا ضمان عياده من ضمان الراى (سئل) في ركة ماعى مدرسه فيها فاضل محس كرمجراهما
 مع جسع ما ينقص من الماء إلى دار من معلومين موحب تحج احسكارا ب سرعه فاحدث مولى المدرسه
 فأنصا لسا وأحكر مجراه بعد ريل الماء لعمر وندون ادن ولا وجهه سرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) في عمارات حاره في وقف بتر وفي نواحر رند من مولى الوقف مده معلومه ماحره معلومه هي دون
 آخر المبل بعض فاحس ظاهر شهديه الحس والمعاينه وأهل المطر والذرايه من القاب العدول وادن

معلومه ماحره معينه جسع الاحره معوض عجمي والمو حرا لور ويحصره سهود الصل ومعاينهم لخصه منه ونس مضمون الصل المرفوم
 لدى فاضل حقي في وجهه وكل سرعى عن عجمي والمو حرا لور مضمون من عجمي ووتكف وور به بد المساحر ان يحلف لهم التمس السرى أن جسع
 مبلغ الاحاره مضمون عجمي وورهم منه فهل لهم ذلك مع وجود الصل الذي حرى العنص بمصورهم ومعاينهم ام لا (أجاب) قال العلامة الفقيه
 السمر من س يحكم في بحره ولم أر حكم من ادعى انه دفع للمبدسه وورهم هل يحلف وينبى أن يحلف احساطا اه قال العلامة العرى
 أقول سعى أن لا يرد في الحلف أحد من قولهم الدون بعضى باسمها لا باعتبار ما إذا كان كذلك فهو دأدى حقا على الميت اه والله

والله المتوفى بالصواب
 وروى أصحاب الصغرى بندي
 دقهها تحت أمها عشرين
 سنة ومضى جس عشرة سنة
 على دعواها عليه عند بلوغها
 ولا يسمع للأمر الساطعي
 وهي سكر مصى المدة
 المدة كورهل القول قولها
 فسرع لها الدعوى أم
 قول الوصى فلا تسوغ لها
 الدعوى وهل يقبل من
 الوصى بيه على نازح يوم
 موت الأم أم لا (أجاب)
 القول قولها ما تعذر أن
 الحاد يضاف إلى أقرب
 أو فانه وسوغ دعواها
 والحال هدمه ولا يعمل
 البس على نازح الموت
 والحال هذه إذا تعذر أن
 يوم الموت لا يدخل تحت
 القضاء بخلاف يوم العمل
 كما نص عليه في العمادة
 والطهر به والولول الحية
 والبرار به وعبرها من
 الكتب والله أعلم (سئل)
 عن امرأ كان لها زوجان
 أحوان ومات معها وعن
 اسم منها من غيرها وروى
 جميع ما يصلح للروح من

الموتى المرزوق بالمتأخر معتمداً على العقارات من العمر فمن ماله وهو ما يصرفه في كل
 له على رعيه المأخوذ وصدر الاستحجار والأذن الذي قاض خشي فمهرز في العقارات وصرف عليها ما
 معلوم مع أن في الوقف المرزوق بالأحار لا يمكن صرف ذلك ماله في غير الاستحجار والأذن وبعد هذا
 واتفق المستأجر بالمأخوذ المذكور في مدة ثم بولي الوقف رجل آخر ورى بمطالبة المستأجر بمسألة آخره المثل
 في مدة استماعه فهل له ذلك (الجواب) نعم المثل في المرزوق بمطالبة المستأجر بذلك لقساد الأحار فيكون له
 فاحس لما في الشئ روي عنه متولى أرض الوقف آخرها غير آخر المثل يلزم مستأجرها عام آخر المثل
 وفي الحراج أحار الوقف لا يجوز إلا ما حرم المثل أو أكثره وفي هذه الصورة إذا رعى المستأجر المرزوق
 له خمس عين المأخوذ لا يستعاض عنه صده على فرض صحة الصرف المرزوق وأن المبلغ المرزوق على عين
 المأخوذ لا على جهة الوقف وأراد المتولى بحجاسة المستأجر بمسألة آخر المثل ومساقتة من المبلغ الذي صرفه
 المستأجر المرزوق فهل له ذلك الجواب نعم للمولى ذلك بعد ثبوت المرزوق المرزوق ولا عبرة بمهرز للمستأجر
 المدة كور حسب الحال ما ذكر (أقول) حيث كانت الأحار بدون آخر المثل تكون فاسدة فيفسد ما في
 صحتها من الأدب بالعمارة كما مر في كتاب الوقف على ما روى الشيخ اسمعيل وسيأتي سؤال وجواب عن حد
 المؤلف أن الأدب بالعراس باطل إذا قصدت الأحار وعالقه المؤلف فيما سألنا الشئ إذا نزل نزل ما في
 صحتها من الأدب في أوائل كتاب الأحار من المناوي الخبر به ما يحالقه كما سدره (سئل) في رعي
 ماء حار به في نواحر رجل من أصحابها فاقطع ما وها في أسامه الأحار وروى الرجل فصح الأحار بالوجه
 السري فهل له ذلك (الجواب) نعم ويصح الأحار أي للمستأجر ولا نه الفصح لاها يصح لاجتماع
 الانماع بوجه آخر بخلاف السرط والرو به ويعتد بعبق الفصح به كحراج الدار وانقطاع ماء الرعي
 وانقطاع ماء الأرض لأن كلاهما فوب الفصح فبب حصار الفصح ولو انقطع ماء الرعي ه واللب مما يبيع
 به لغير الطحن فعليه من الآخر حصه لانه في شئ من المعهود عليه فإذا استوفاه لم يصبه حصه راعي (أقول)
 كتب في قول باب فصح الأحار من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه فاولم يفسح حتى عاد الماء لرمه
 وروى عنه من الآخر بحسبه قبل حساب انام الانقطاع وقبل بعد حصه ما انقطع من الماء والاول
 أصبح لأن طاهر الزوايه سبده فانه قال في الاصل الماء إذا انقطع الشهر كله ولم يفسحها المستأجر حتى مضى
 الشهر فلا حرج عليه في ذلك ولو كاتب مفعه السكى معهودا علمه مع مفعه الطحن وحب بعدد ما يحص مفعه
 السكى كذا في التارخا ومعه أنه لا يحب آخر رب الرعي صالحا لغير الطحن كالسكى ما لم يكن
 معهودا عليها وعلى السارحا عنه عن العدوى ان كان السب مع به لغير الطحن فعليه من الآخر
 حصه اه وتحوه ما في الرابي ما مل اه ما كتبه فعلم ان ما رعى الرابي من أن عليه من الآخر
 حصه اي حصه رب الرعي متى على ان مفعه السكى معهودا علمه مع مفعه الطحن بغير به السبيل وعليه
 يحمل كلام العدوى والافهو بخلاف رواه الاصل الذي هو من كتب طاهر الزوايه فبب ذلك وكتب

ملكها ووصى الامام يدعى اربا واما بدمه واما في المرح مهمما (أجاب) المرح بيه الوصى لام انما الحارح معي فيها
 و بيه المرأ بيه ذاب البدل انعارها والله أعلم (سئل) في دى حماته على وقف سافر لحي ماله ببلده فادعى عليه لى فاص رجل كان مسوله
 عليه بيه وعزل انه صرف في ه كذا من ماله راداعا حصل من الوقف و امرود في حاشية بمضى بامضاء فاص بالزاده وطالده بدمع ما فصح
 بالحاشية أنه بظهر مضره راداعا لى العاصي المداعى لانه عن ذلك فاحاب بانه حاب لادرايه له بهذا الحساب ولادن له في مال الوقف بمضاء
 ه قوله والنسب الخ اي نسب الرعي بان كان عكس الانماع به للسكى اول رعا الدوا بمللا اه منه

ولا يعرف ولم يكن وكذا في سماعه وفي مصدره على الوقف وقاية أمره ما مورر في حق ما على مستقبل الوقف ومراعاة علم بلانث القاضى الى
 كلامه وحكم الزامه وامر بدفع ما جازى ما دعا به من على ما في دفتر المحاسبة المسمى غير ناظر لشر وط الاستدانة على الوقف فهل هذا
 الإلزام صحيح أم غير صحيح (أجاب) هذا الزام غير صحيح لاطلاق علمنا على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره كالا كاز وغلة دار قال في
 جامع الفصولين والمأذون بالاستعلال ليس عمول والمتولى من على المصرف في الوقف ولد المبحر الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا
 غلة دار الوقف وعلة الوقف وعبر الوقف اذا ثبت انه أكار أو غلة دار ومثله في لسان الحكام (١٠٩) لاس السخنة وعبره ولا لا يجوز الناظر
 أن يستدس على الوقف

لنظم به المستعدين وانما
 الاستدانة لعمارة الوقف
 ماذن القاضى على الصحيح
 فاد اجبر من ماله قدرا
 رابعا على المستعدين مطلقا
 أو على العماره التي لا بد
 منها لعمارة له من القاضى
 فهو مبرع ليس له الرجوع
 به كما صرح به علماء ابا فاطمة
 ادكس الوقف دمه صالحة
 لعمارة الدار الاداء الحاج
 الى العمارة فأجاز الاستدانة
 ماذن القاضى للصورة
 استحسانا وحيث طلبنا الحائى
 ليس بحكم فالحكم
 عليه بدفع ما مضى غير

وهذا أيضا أن الإنقطاع غير مدنى في التنازحانية أو صاوا إذا استقصى الملقاق فاحسبوا حق القسح والادلا
 قال القدوري إذا صار بطحن أقل من النصف فهو حاس وفي واجبات الساطع لو بطحن على النصف له
 المصح وهذه تعاليف رواه القدوري ولو لم يرد حتى بطحن كابر صامه وليس له الرد بغيره ما بهى السارحانية
 اه (سئل) في رجل سكن في دار ميثر كنيته وبن أيدام مدة معلومة بلا احوار ولا آخر فهل يلزمه آخره مثل
 حصه الاثام في المدة المبرورة (الحوار) نعم والمستله في صاوى البئر ناشئ من الشركة ومثله في شرح التمر
 وكذا في صاوى الكازروى في رجل يروح أم يمين وسكن في دارهما (سئل) في يمين استعملهما
 مريه ماني أعمال سقى لادان الحاكم ولا احوار وكان يطعمهما ويسقيهما ويعطيهما بعض الاحيان دراهم
 وذلك قدر آخره مسلما ثم بلغا وظلما منه آخره مثلها فهل ليس له ما ذلك حيث الحال ماد كز (الحوار) نعم
 يتم لأمله ولا أم أيضا استعمله أمر ماؤه مدي في أعمال شى بلا دن الحاكم ولا احوار له طلب آخر المثل بعد
 الملوغ ان كان ما تعطونه من الكسوة والكفاهة لاساوى آخر المثل راره في نوع المبررات من الاحوار
 ومثله أقبى الخبر الرملى (سئل) في حان معلوم حار في وقف أهلى وفي لواحر ردى من ناظرى وقفه مده ثلاث
 سنوات ولم يحكم كما حكم بعضه الاحوار في حاديه المدهم رادر حل في أساء المدهم بمثلت آخره فهل يؤخر من رادر
 من غير عرض على ريد له اسداد احواره (الحوار) نعم ولم يردى الا وفاق على ثلاث في الصاع وعلى سبى
 غيرها ولو آخرها المتولى أكر لم تصح الاحوار وتصح في كل المدة لان المدهم افسد في بعضه مدي كله
 صاوى فارى الهداية ووجه المصنف على ما في أصح الوسائل الخ علانى من الاحوار وان كاتب العن وفاقا
 فان كانت الاحوار فاسده آخرها الناظر بلا عرض على الأول اذ لا حق له اسما من الاحوار (سئل) فيما اذا
 آخر ردى الناظر دار الوقف من عمر ومدة سبى ما حو معلومه م رادر حل في آخرها رادة مدهم هي مقدار
 الخمس فهل يؤخر من الرحل (الحوار) نعرض الرادة على المسأ حواف مثلها مهاد الا ان يؤخر من الرحل
 (أقول) وقع في الحاوى القدسى اسماء بعض عبد الرادة الفاحسه ود كرى وقف البحر أن الدرهم في
 العشرة بعماس الناس فيه تحلاف الدرهم اى فعماراد فاحسه ولهذا قال المؤلف في السؤال هى
 مقدار الخمس ومثله في الخبر به يمكن نقل البى وعبره عن الحاوى الحى يرى أن الرباد الفاحسه قدر
 المصنف فامل (سئل) في دار جاره في وقف أهلى آخرها الناظر من ردمته سبى ما حو معلومه م رادر حل
 في أساء السبى في آخرها رادة مدهم هي آخره مثلها م رادة فهل نعرض الرادة على ريدان منها فهو
 الاحق بها والا آخرها من الآخر (الحوار) نعم (أقول) هذا مسمى على أصح النسخ من أن الناظر له
 فصح الاحوار نال راد العارضة في أساء المدة كما حرره في رد المصار ٨ ثم ان المسادوس عبار الاساء المارة
 آ بها أن العرض على المسأ حراف الا في الاحوار الصالحة خاص بالوقف اما المال لواء حراف مثلا من رجل ثم
 انصب المده فله احوارها من غير لال له عدم احوارها اصلا بخلاف الموقف الموقوف لعملة فانه لا دن احواره فاحاره
 من غير المسأ حراف الاول نعم الا ان راد عليه آخرى الا حو ولم يعل الاول الرادة فهو حو من الآخر هذا

هو الرادة بحسب مثلها الاول رال السبب المسوع مع بقاء مده الا حراف فكون الاول أحق من غيره وكذلك يكون الاول أحق اذا انصب
 مده احواره وكان له في الارض عماره أو عراس وضعه بحق أو كان له فيها مسد مسكه ورصى باستحار الارض باحوارها فانه أحق من غيره
 دوعا للصروع الخامس كما أنى به الخبر الرملى وعبره وهو مسئلة الارض المح كره الى نص عليها الخصاص كما نقله في الخبر واما مما سوى
 ذلك فالمو حر الابتاع مني أراد بعد انبها المده خلافا لما ساع على ألسنة الناس في هذا الزمان من أن الاول أحق اكويه هذا الدرهم هذا على
 عمومها خطأ ظاهر ومن أراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى ذلك الرسالة فاحها مافيه الجهالة والجسد لله رب العالمين اه منه

بما هو عليه من جميع علته ان الحكم على عرصة غير معتبر في شئ من شأنه كان الرضا في الرضا من جهة
 الوقت ما طرأ بعد ذلك وبما هو عليه من جميع علته ان الحكم على عرصة غير معتبر في شئ من شأنه كان الرضا في الرضا من جهة
 وظهوره الذي من الحكم على الاوقاف من الكذب والخيانة والاعيان الناطقة وبسبب الخوف من الله تعالى سميت رما تبال مشاكتا
 اسعير من الناطق لصالح الوصف فهو على نفسه وقال بعض مشاكتا لا يصدق الناطق في رما تبالها هو مساهد اه وفي جامع المعقولين في احكام
 لو كذا من امر (عمر) وكلل احارة الدار (١١٠) وفي بعض العباد ادى بعض السكان انه على الاخرة لو كاهو برهى توقف ولا يحكم شخص آخر

ما ظهر ك تأمل في لو كانت محكمة ومثبت المدقة حرها ما طرأ الوصف من آخر قبل العرض على الاول
 وطلمه الاول هل له فسخ الاحارة لكونه أحق بمعنى انه لا يصح ايجارها لغيره أم لا لكونه معنى كونه أحق به
 أولى وان العرض عليه غير واجب وأجمل أنه صرح بمقتضى كلامهم فتأمل (سئل) في مروي عن ميريه من عبادته
 آخرها المعقوص له أمرها من رجل مده معلومة باخرة معلومة من الدراهم هي دون آخره مثلها في نفس فاحش ثم
 راد رجل آخر في آخرتها زيادة معتبره بمقتضى الأجرة الموقوفة هي آخره مثلها ويريد التكلم في طلبها لئلا يحارها
 منه ما حار المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قد تقرر أن أراضى برب المال بثلث مالها الأرض الوصف خبره
 من العسر والجراح وفيها والخاصل انه يجب من اعاء مصلحه برب المال كما يحسب اعاء مال التمس وما ورد فيه
 عبر خاف على قصيه وفيها انصار الامام الاعظم في مال برب المال ماله والى ان يتم وفيها ايضا التمساري احرارها
 سرعان آخر المثل كما صرح به العلامة فاسم في مساواة كذا أرض الوصف اه لكن في هذه الصورة بوجرها
 التمساري من راد بالزيادة المروية من عرض على الاول اذا الاحارة الاولى فاسد لكونها بعض فاحش وفي
 الفاسدة تو حرم عرض كما تقدم بقله وفي الخبر به انصاف الدعوى ان اراضى برب المال حرب على
 رفضها أحكام الوصف الموقوفة اه (أقول) معصية هذا أن اراضى برب المال لا تو حراً كسب من يلاب
 سب كراضى الوصف والتمس وبه يدفع ما في مساوى الكارروى عن مساوى المرشدى من قوله واما كون
 اراضى برب المال هل بوجده طوله أو قصر فلم أحكم من مرجح ذلك لكن لم يحدوها بالمدقة القصيرة كما
 معاول ذلك في الاوقاف وأرض التمس واطلاهم بعضى حوار الاحارة مطلقا فلب المد أو كبر وأيضاً
 اساعهم في حوار الصرف للامام في السع والافطاعات بمد حوار ذلك اه وقد اسدرد عليه المولى
 بقوله من رأي في حاشيته البحر للبحر الرولى من كتاب الاحار بحق قول المات ولا يردى الاوقاف على يلاب
 سب الى ان قال ما نصه وأقول انصا ومنع عمار التمس عمار برب المال فامل اه (سئل) في أما كن
 معدة للاسغلال مسيركة من هدى وجماعه سدهم بان الاما كن بوجرها وناحدون جميع آخرها
 لا يفسدهم بلا ولا كاله عن هدى حصها ولا احارة مهال ولا وجهه سعى ومعنى ذلك المد والا ان يذهب
 مطالهم باخر نصها واسرداد ذلك مما مضى ومن الآخر هل لهذا (الجواب) نعم العاصب اذا آخر
 ما ما مضى مضى من مال الوصف او يتم أو معد للاسغلال فعلى المساحر المسمى لا آخر المثل ولا يلزم العاصب
 آخر المثل انما يرد ما مضى اساه من العصب وماله في العلاءى (أقول) أصل المسألة في العصبه وعماها ولو
 عصب دار معد للاسغلال أو وفوقه او ليم وآحرها وسكها المساحر برب المسمى لا آخر المثل فله
 وهل يلزم العاصب الاخرى له الدار فكسب لا ولكن رد ما مضى على المالك وهو الاول ثم سئل أليزم المسمى
 للمالك أم للعاصب فعلى العاصف ولا تطالبه بل رده على المالك وعن أى يوسف يصدق به اه ما في العصبه
 وفيه مخالفة لما في به المواظ فانه جعل المسمى للعاصف يعنى العاصب وان رده على المالك أولى لكن كتب
 في رد المختار ما نصه بعد سون عمار العصبه المد كونه قال العلامة الدرر الصواب ان هذا مفرع على قول

حتى يحصر العاصب اه
 وأجمل ان ما في (عمر) سبى
 على الرواية السابقة أى
 حشعه التي رواها الحسن
 اه وهى صاعدة لان
 الو كمل بعض العله وكل
 بعض الدس والخلاف فيه
 من الامام وصاحبه مشهور
 فامل والله أعلم (سئل)
 في جماعه نصرت بالنسب
 حول مطهر اصاب سده
 وجهه صعبه فصفه ولا يعلم
 الصارب في الحكم (احاب)
 حب لم يعلم الصارب ولم
 يعنى لا يسمع الدعوى على
 جميع الصارب من حب
 لا بصور الصارب منهم
 ما جمعهم لان ذلك محال والله
 أعلم (سئل) في دعوى
 النسب المحردة عن حق
 للمدعى او دفع صرعه
 هل يسمع شرعاً أم لا (احاب)
 لا يسمع لان الدعوى قول
 معقول بصدقه طلب حتى
 سل عنه أو دفعه عن حق
 غير ودعوى النسب المحرد
 عن ذلك ليس فيه ذلك وبه
 يعلم عدم جماع دعوى
 عدا الا تراف انه سرف

أولئس يسر بوابه أعلم (سئل) فيما اذا عدى الدعوى له المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة
 اه هل يسمع بعدها أم لا (احاب) نعم يسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اسهر عنه انه اسدى مع الميع ثلاث مسائل من الدعوى يسمع
 بعد المد المذكور مال التمس والوقف والعاب ومن المقرر ان البر لا يابى من العاصب له او عليه لعدم اى الجواب منه بالعصبه والعله حسه
 البر وبولا اى بالعصبه لا عوى عليه ولا فرق بين المدعى والمدعى عليه والله أعلم (سئل) في رجل اذنى لى آخر لى باب الحكم اه
 صاع له صدوق منه اسبابه واسباب لاهله وولده مكوبه بغيره وقد وجد المدعى عليه ذرا من الاسباب الى كاسبه وطالته باحصارها

فأخبرني وسألني عن هذه المسألة فإجابته أنه إذا كان يملك كذا من الشيء من سوق الساقط على يد فلان الدال فكذلك المذني لا يملك ما دفعه فإقامته ما تهاذوا المذني كانت مع الأسباب التي بداخل الصدوق فإثر نسائها المذني وسأله أحضار ما تهاذوا حصرة وسأله من أين وصلت لك الفأحان به أشراها من صار جي فكلمه بالثابت استبان سره من الصبار حتى بالجنة السرعه فاستعمله فامهله ومضت أيام المهله ولم يأت بها فالرمة دفع جميع الأسباب التي أدعى أنها كانت في الصدوق من جعلها الدرايا وجميع فتمها وحب اعتراه فسمع الدرايا المذني عليه التي وحدث معه الدرايا المذني كوره وسلم ما به سرها من الصار حتى فهل الألام صحيح (111) سرعاً أم لا (أجاب) الألام يدفع جميع الأسباب التي كانت في الصدوق أو فتم استنب مصاحبها للدرايا أو يحاورها مبادي للمذهب يحكماتها فهو غير صحيح لعدم موافقه لقول ضعيف تخافه عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في وره حري بينهم صلح و رأى كل الآخر عن دعوى نظري الدعوى على وجه الاستعارة ظهر فساد الدرايا وأراد كل مدع أن يعود إلى دعواه هل له ذلك أم لا وهل يصح الاتراء عن الأثر الكائن في الاعيان أم لا (أجاب) نعم له أن يعود إلى دعواه اد الاتراء عن الأثر لا يصح والحال هذه في العينة وعبرها أقرى الرواح وأما كل مهم ما صا به عن جميع الدعاوى والروح ايمان فاعه لا يرأها منها وله الدعوى لأن الاتراء ائمان صرف إلى الدون لا الاعيان وفي السرار به حري الصلح من المذاعن وكبت الصلحه أرا كل مهمما الآخر عن دعواه

المقدم من أمان على ما عليه المسأرون فعلى العاصب آخر المثل اه أي ان كان ما قصه من المسأخ أو آخر المثل أو دوره فلوا كبر رد الزائد الباعدم طبعه كبحر حره الجوى وأقره السد محمد أبو السعد في حاشيته على الاشياء اه والحاصل أن ما في الأسباب والعينه مبنى على قول المذنب من عدم تحقق عصب العقار مطلقا والمفهي به عذو المناحر من تحقيقه في الوقف ومال النيم والمعد لا سعلال فمضى في هذه الثلاث سواء استقرى من غيرها أو عطلها فمضى السركاء في مسلسلنا حصه هند فابده كرى من المسو يرتع للدرايا منافع العصب غير صحوبه أسموفاها أو عطلها إلا هذه الثلاث لا يقال سبى من المعد لا سبى لعلال ما لو سكن ساو بل ملك أو عصب كرى الشوى وروحه وهما باو بل الملك موجود فان الشرى له سهمه الملك لا يقول هذا انما رد لو كان السركاء قد سكنوا في تلك العبارات المشركه ولم يسكنوها في مسلسلنا بل آخرها واسوفوا بدل ما قطعها فسار كهم همدى البدل لان المسكنى السكى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المثل مسئله استطراده عن حاوى الزاهدى آخر أحد السركى وأحد الآخر حم حصره إلا سحره أن يشاركه فيما أخذ اه وذكر أن أصام مسئله أخرى عن حواهر الصاوى ووصها ارض من رحا من آخر أحدهما الكل من آخر آخر معلومه ان آخرها نفسه يكون حكمه في نصب سركى بحكم العصب لا يختلف والحكم في العصب أن المال ان أحار في أول المده فالأخره أن أحار بعد انقضاء المده فالأخره للعاصب وان أحار في أساء المذني قال أبو يوسف آخره الماصى والباقي للمالك وقال محمد ما نصى للعاصب وما نصى للمالك وان أحلفا به أحار في أول المده لا يفسل قول المالك إلا بنسبه ولو قال كتب امر به بذلك فالقول قوله فيه حواهر الصاوى من الآخر والظاهر ان هذا في غير الثلاث المستنبات وأن قوله ان آخرها نفسه أى آخرها من غيره لا حل نفسه فيكون عاصبا والظاهر أن مثله ما لو آخرها للمالك فيكون فصولنا وما ذكر هنا موافق لما ذكره في أحاره سبع الفصول من السروط ومها فإمام المسع والظاهر أن بهاء مدته الأحاره غير له فإمام المسع (سئل) فيما اذا انقطع ماء حمام وهى في وحرر بدو لم تكن حر به وبعتل بنسبه ذلك مد ولم يسمع به فهل يسمع آخره عن رضى مدته انقطاع مائه (الجواب) نعم كما فى به السمع ا مع بل الخالد وفى الحاوى الزاهدى رقم ٥ على اسند ا فودا الحمام فلا يسمع به وهو سد المسأخ سعط آخره المذني ولا يسمع الأحاره المذني يسمع به استماع الحمام وقبل بحك الآخر بعد ما يسمع به للسكى أو ربط الدواب اه (سئل) في أرض يمار به حاره فى تصرف رضى مسد مسكه حريها جماعة سمرهم بدون ادن ريد ولا وجه رعى و يرفع يدهم عنها ويبيعون من ذلك إلا ان يعطهم آخر الحث فهل له ذلك وليس لهم مطالبه آخره (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أساحر بدشريكه عمرا في فلاحه معلومه با حرمه معلومه على أن يعمل فيها العمل المعهود فعمل عمرو في الفلاحه العمل المعهود وفام بطالب بدأ آخر عمله فهل لأخره (الجواب) لا آخر السركى ليعمل في المسركى كفى الكبر وعبره بحك قوله ولو أساحر لجل طعام يدهما فلا آخره (سئل) في رجل أساحر من آخر جلاله كرم من دمشق إلى مكة بأخره معلومه من الدراهم دفعها له

أو كتب وأقر المذني أن العصب للمذني علسه ثم ظهر فساد الصلح بقوى الاخوة وأراد المذني العود إلى دعواه فهل لا يصح للاتراء السابق والخيار أنه يصح الدعوى والاتراء والافراى من عهد فاسد لا مع صحة الدعوى لأن بطلان المصن يدلى على بطلان المصن ومسهله الاتراء عن الارب مسهور وفى كثير من الكتب مذكور والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنه بنيا معلوما من معلوم يعرفه الخا كم السرى وأقر به صه لديه وكبت صلح السبع والافراى من الآتى يدعى انه أقر كذا هل يسمع دعواه أم لا وإذا علم بسماع دعواه سادا لم يسمع (أجاب) قوله على أى عبي الاخره انسى اه مبه

لا يلحق به الصبي لأنه مسئول ووجهه غير متعارف ثم قالوا الشعر الطائر الذي جاء من حيث أنقذنا من الموت وهو جميع حكم الاتصال كالماله
له هذا وإن مات أهواؤه وحكم بهما كما قالوا بشرى ورجع على من باعه أصيلا كان أو ذكرا بجميع الفل الذي دفعه إليه والله أعلم (سئل)
في رجل وكل شخص البشري له لغيره ما شاء من محروود لأم أو فاشترى أم ولد وكل من أمه ماله كاله الثانية عشر علف من معلوم وثيقا صانم استأجر
وكيل الرجل المدكور ماله كاله السر عليه لو كاله المر بور من الوكيل عن أمه المدكور الثانية عشر كاله بها جميع البصير الثاني عشر من بؤنة
بغير من العروش وصدوق عقد النواحي به ما ما محاب ونبول شرعي وتسليمه ونسبه (١١٤) وحكم بحكمها كحكمها بشرى عيال لأن

لا تصير عاصيه قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع امامه في يدها فلا يصير مصحوبا بالا لا استعمال أو ما منع
بعد الطلب كلود ذمة بخلاف المستعير اذا أمسك الثوب المسبق بعد مضي المدة حدث نصين لان هناك وجود
الطلب من حيث الحكم وفيد وجب الرق عليه بعد مضي المدة أما في الاحراز فلم يوجد الطلب لان حدث
الخصم ولا من حدث الحكم فلم يوجد الاستعمال ولا المنع ولا يجب الصمان اهـ (سئل) في رجلين اشترى
معاصرية من رعد طاحونه مع عندها المعلومه لثمة معلومه مخرمة معلومه من النواهي هي آخره المثل واستوفوا
بعض المده فهل يلزمهما آخره ما استوفياه (الحوار) نعم وفي الخبرية أمار يوم آخر المثل فلا ثب الطاحونه
معه لا استعمال قال في جامع الفوائد من الاحراز وفي المله الاخر كانه كما كن والنسب معان المعروفة
للاستعمال فان الاستعداد والاستعمال اقيم مقام العقد الفاسد قبل ان يعاصب آخر المثل للمالك اهـ قال
والاحراز المبرور فاسده لانهم من قبل احراز الواحد من ان يوافيه اذا أجل وقال آخر الدار مسكا حار
بالا يعاق ولو فصل بعهده نصف ملك أو نحو ذلك أو ربع يجب أن يكون عند أي خصمه على اختلاف مر
فما اذا كان كله بينهما أو جزءا أحدهما النصف من أحده أن يجوز في رواه لاني رواه الى أن قال وأب
على علم من ان اطلاق النون فاطمه فساد احراز المساع الامن السر ملك مدخل للمسئول عنه واطلاق بعضهم
صحبهم من ان يحول على حاله الاجمال اهـ ما في الخبرية نوع احتصار ولا يحكي ان لفظ سونه عبرة
الفصل (سئل) في مكان اشترى منه رعد وانه بأخر معلوم لحمل جواز بل من مكان كذا الى
مكان بل يذهب المكاري الى ذلك المكان ثم يرجع فبالا لم أحد الجولات وصده بل على ذلك فهل له احر
الذهب حالنا العمل (الحوار) نعم ولو اشترى دابة لحمل من هناك جواز له خفاء المكاري وقال
ذهب فلم أحد الجمل فالوا ان صدقه المسكر في ذلك كان عليه آخر الذهب حالنا العمل رجل اساحر
في المصردية لحمل الدفق من طاحونه كذا أو الخطه من مرنه كذا فذهب فلم يكن الخطه طحس
أو لم يجد في العربه خطه فرجع الى المصردية قال السخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل بنطر في لفظ الاسحار
ان كان المساحر قال اساحر هذا الدابة من هذه البلد حتى أجل الدفق من طاحونه كذا يجب نصف
الكر اعلان الاحراز وقع صحبه من البلد الى الطاحونه من غير رجل ي فيجب نصف الاخر الذهب من
الاحراز من الطاحونه الى البلد انما كانت الجمل الدوق ولم يوجد ولا يجب الرجوع نسي فأما اذا قال المساحر
اساحر ملك هذه الدابة بدهم حتى أجل الدفق من الطاحونه فلم يجد الدفق هناك لا يجب شي لان
هـ الى الاحراز وقع على رجل الدفق من الطاحونه فلا يجب الاخر اذ لم يحمل الدفق حاسه من فصل
ما يجب الاخر على المساحر وما لا يجب وعمام هذه المسائل فيها (سئل) في أخير مسرك رعي عما لجماعه
أكل الدابة منها المعص هل نصيب ولا (الحوار) لا نصيب في دأني حه من رجها به تعالى و في دأني
نوسف ومحمد رجها بالله تعالى نصيب وافي أنتم من هذا الصلح على الصفي في الاخر المسكر له واحراز أو
جمعهم وأوالب رجها بالله تعالى فيه ان كان صاحبها رجها به وان كان محلا به نصيب وان كان

فان قيل قد يقال ان هذا هو الذي ينبغي ان يكون عليه الحكماء في هذه المسئلة (سئل) ان
 خصم سألني اني فلان علي فلان الوكيل عن فلان وانشى عليه اربعة اشياء في الثانية وكانت هي شهادة كل من فلان وفلان بان انا
 فلان وقلت قريبي اني اخذت منها فلان والآخرى حررا او حار به بضاعه وعصره فبما طردني وان انا فيه ام الموكين وضعت يدها على ذلك وتصرفت
 فيه بعد وفاته اربعة وعشرين رطل من الارز ثلثه ومائتا درهم ووصفتها اذ هي ما على تركها ما بطلت ما بها خصه من مائة من الفرسين
 والخار به والدنس لكونهما باعث (١١٤) جميع ذلك وتصرف فيه وسألني اني فقلت فقلت فيه ثلث مائة درهم فلان وفلان شهدا

مستورا يؤمر بالصلى وأي بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وعمله أبقى الخبر الرمي
 (أقول) الحاصل أن في المسئلة أربعة أقوال كلها صحيحة والأول قول الأمام وهو ظاهر الرواية وعمله
 المتون والأخبار أن في جميع المتأخرين لتغير الزمان ومحل الخلاف ما إذا كان الهالك لا يعمل الا خير وكان
 مما يملك الا حرازه أما إذا كان يملكه فانه يصح ان ينفق أسوله كان بالتهدي أولا كخبر بن الثوب من دفعه
 معاذا أو غيره وإذا كان بعيره فانه لا يملك الاحتراز عنه كخبري العال والصوص المكار من لا يصح
 اتفاقا ومحل الخلاف أنصاف في الاحراز الصحة وفيما إذا كان العين مما يحدث فيها الا حرازه ولو كانت
 الاحراز فاسدة لا يصح ان ينفق كخبري شرح ابن المالك عن المصط ولو أعطاه مائة مثقالا لعمل له علافا فصاع
 المصنف فانه لا يصح ان ينفق كخبري الجوهر وعام سان ذلك في حاستنا رد المحار على الدر المحار فاعلم هذا
 الخبر برفايل لا تحده مجموعا في غيره (سئل) في صناع أحبر مشترك صاع منه بلانه أبواب لم يدون بعد
 ولا يصبر وهو مسبور الحال فهل يؤمر بالصلى على الصنف (الجواب) حسب كان مسبور الحال يؤمر بالصلى
 على نصف العلم على ما أتى به كثير من المتأخرين (سئل) في بطار من حرصه دفع له رندا كدسها بمالح
 رحله المصافه فعالحها وقطع لها على المعاد المأدود منه ولم يحارزه ثم مات الا كدش فهو هل حسب كاد الامر
 كذلك لاصمها عليه (الجواب) نعم لاصمها على كافي السور وعبره من الكتب (أقول) والفرق بين
 هذا حسب لم يصح بين والوصف النون دفعه حسب يصح ولو معاذا أو بحقه في الدرر وعبرها وحاصله أن
 بعوه النون وورقه يعلم ما يحمله من الدين بالاحتماد ما يمكن بعده بالسلامة من فعله بحال الصدور يحويه
 فانه ينبغي على قو الطبع وصحة ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يحتمل من الخرج فلا يمكن بعده بالسلامة
 فسقط اعتباره اه وعام يحتمله في حاستنا رد المحار (سئل) فيما اذا دفع رطل لصاع عدة أبواب بعض
 اصنعها صناعا أو رطل معلوما بينهما فصنعها ردا كصالح الحكم في ذلك (الجواب) الحكم فيه ما ذكر في
 صرنا الصاوي عن العيص مما نصه ولو صغر ردا بان لم يكن فاحسب الا يصح وان كان فاحسب بحث يقول
 اهل تلك الصفة انه فاحسب يصح النون أنص اه ومنه في التراز به (سئل) في مال حر رأي من يعمل
 لا لو احدث دفع له رطل نصف رطل حر را عليه فسرقت من عدة يدون بعد منه ولا يصبر فهل لاصمها عليه
 (الجواب) لاصمها عليه حسب كان أمسا مسهورا بالامانة (سئل) فيما اذا دفع الرجل من المكارى
 في ابناء الطريق فهل لا يسحق من الاخره الا بعد ما حله (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع رطل دراهم
 الحر رطل مال فله دفع الصال ذلك الحر ولو صغر في ما نسبي كما يعاب من واحد عاممها
 من الحر ولو لم يعلم مكان او عدد احصارها فهل لاصمها على الصال في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا
 دفع رطل مكارى دراهم لوصلا في رطل يملك باخر معلومه فذهب المكارى مع فادله وفي اثناء
 الطريق احبر وانقطع الطريق فعاد لواعه الى طريق آخر فخرج عليهم العطاع واعاروا على بعض أجال
 الفادله والجل الذي فيه اصر من غير بعد من المكارى ولا يصبر في الحفظ فهل لاصمها على المكارى

الصادق للتصوي فامر الحاكم
 الذي عليه ان يدفع موكناه
 له مانحة من ممتلكات
 أمهما أمر ان يهره اهل هذه
 الدعوى صحبه والسهادة
 على مثل ذلك مسقطه أم لا
 لعدم ذكره المدعى
 الذي ذكرها شرط لسماع
 الدعوى بالايجاب لاسي
 انصاف الحكم على سبي
 مع من من المال وهل اذا
 دفع ساء على أنه لازم له
 ثم ظهر عدم لومه أن
 رجع فيه أم لا (أجاب)
 هذه الدعوى غير صحيحة
 وكذلك الشهادة المبرمة
 عليها لان معلومه المدعى
 شرط قال أصحاب المنصور
 كالنكر وعبر فان بعدد
 أي احصار العين المدعى
 مهلا كها أو يهاد ك
 فمتمها قال السراج لا يصح
 المدعى معلوما لان العين
 لا تعلم بالوصف والقيمة
 يعرفه وقد بعدد مساهده
 العين ولا بد من ذكر القيمة
 لئلا يحكم نسي معلوم
 ولم يذكر قيمة الفرسين
 والخار به والدنس والكل

عند ما يسمي حتى الدنس كما صرح به في مع العمار بغلا عن حواهر الصاوي معلالة بان النار عجلت فيه ولهد الا حوز (الجواب)
 السلم فيه فليست شعري بأي قدر حكم به الحاكيم على المدعى عليه من فقه الفرسين والخار به والدنس والحاكم لا ينداب تعلم ما يحكم به واداعلب
 اسباط ذكر القيمة لئلا يحكم نسي معلوم وفي ذلك قطع بعدم صحة الشهادة واداعلب لعدم صحة فاعطى بان المدعى عليه اذا دفع ساء على أنه يبر
 فظهر عدم لومه رجع فيه كاهو ظاهر وفي المحصر حلل انصاف وحو كثير غير هذا مما به لم يسو صرح الواضع هل هو بطريق النعدي
 او بعد ليرب الصبيان أو بعد ومها فوه من بين الفرسين الخ ولم يذكرها باع المدعى من كذا أو حار سعيها أو لم يحروا أن الاحرازه فعل

لا يسمع الصوت اه
 (سئل) انما انما القاضى مسخر عن العائى ربح على وجهه ان لا يسمع على عجز الحركه
 على ام لا (جواب) من حق انما انما القاضى ان السكت ان القاضى اذا نصب مسخر عن العائى لا يجوز له ان يسمع على العائى لا يجوز له
 على عجز المسخر ان يسمع القاضى ولا يسمع العائى لا يسمع القاضى يعلم ان المسخر ليس بخصم فالقاضى لا يسمع القاضى على
 وفي الاول انما القاضى اذا نصب مسخر (١١١) وهو يعلم انه مسخر لا يجوز له ان يسمع على العائى انما القاضى على ان يسمع

مع كفى الانقروى (سئل) انما انما القاضى مسخر عن العائى ربح على وجهه ان لا يسمع على عجز الحركه
 والحال ان السطار لم يحاور الموضع المتداول لاهما عليه (الجواب) نعم وانما القاضى اذا نصب مسخر عن العائى لا يجوز له ان يسمع على العائى لا يجوز له
 الداه بعد ما علمها ولم يحاور العائى به لا يسمع (سئل) فيما اذا استقر حوز حل لحفظ حان فصاع منه شي
 لبعض الناس بدون تعديه ولا يسمع فى الحفظ فهل يكون عتصا من (الجواب) نعم استقر حوز حل
 لحفظ حان او حوائت قضاغ منها شي قبل يسمع عند اى لوصف ويجعل قضاغ من خارج الحزمه لانه احسن
 مسرك وقيل لا فى الصحيح وبه يفتى لانه احسن حان الا ترى انه لو اراد ان يسمع فى صاع آخر لم يكن له
 ذلك ولو صاع من داخلها لم يسمع الحان فى الاصح اذا الاموال المحفوظه فى السوت فى ذلك
 ما لكها وحاز من السوق على هذا الخلاف وانما اراد ان يسمع منه ما كان حان السوق لادخله جامع
 الفصولى فى صحت الحان وكذا فى ٢٤ من الحديثه يفتى حان رجل واحد ماعه لا يسمع حان من
 الخواتم على ما عليه الفتوى برأيه ١٢ لان اموال الناس بدأ بام هو وحاطط بالارباب ويظهر من هذا
 انه اذا كسر قمل الذكاب واحدا الماع يسمع الحان فى الهامى (أقول) كتب فى حاشيتى
 رد المحتار بعد كراهها ما يسمع قلبا عما يظهر هذا على القول بانه احسن مشرك اما على القول بانه حان فلا
 لما يسمع من المقي به نعم بشكل مامرا بفاعى السارحانه والحدسره فى الراى لو كان خاصا لا كثر من
 واحد يسمع فليس امل اللهم الا ان يقال اذا كسر الفصل يكون مومنه او عتته فهو مقروط قصصى اه وفى
 المطومه المحسه وما على الحان من سى لوبف * فى السوق حان على ما قد كتب
 وليس يسمع الذى يمسرك * اذا لا حان الخاص دال لمحق
 (سئل) فيما اذا اسأخر من عمر وداه لندرس عليها الربى فى ايام معلومه فثبت فى اساءه العمل
 من عمر بعد من ريد ولا يصبر فهل يكون ريد عتصا من لها (الجواب) نعم وان اسأخر حان الى بعدد
 ولم يسم حله عمله المعاد فهل الحان لم يسمع لفساد الاحاره فالعين امانه كفى الصحه شرح السور من
 الاحاره الفاسده وماله فى الكبر وعبر (سئل) فيما اذا دفع المكارى الحان الى احسنى لى بأحاره
 بدون ادن من صاحب الحان ولا وجه شرعى فسر الحان من الاحسنى و ريد صاحبه يسمع المكارى فمعه
 فهل له ذلك (الجواب) نعم ذكر فى صاوى الفصل اذا دفع الى السباح عر لا لىحه كراسا ودفع السباح
 الى آخر لىحه فسر من ريد الا حان كان الا حان الاول فلا يسمع على واحد منهما ما وان لم يكن
 احرا الاول وكان احدا يسمع بلا خلاف ولا يسمع الا حان على حيه وعندهما يسمع وهو بطر المودع
 اذا دفع الودعه الى احى يبراد مال كها عتصا صاحب الو ريد يسمع أهماساء وعندها يسمع
 يسمع الاول وليس له ان يسمع البانى فالصاحب الحدسره وعلى فاس ما ذكره العدورى ان كل صانع
 شرط عليه العمل بنفسه لى له ارسى عمل عبر اما لا يسمع اذا كان الا حان الاول فيما اذا اطلق
 له العمل اما اذا شرط عليه السخ بنفسه يسمع بالدفع الى الا حان كان الا حان احرا عتصا من

لا يسمع الصوت اه
 (سئل) انما انما القاضى مسخر عن العائى ربح على وجهه ان لا يسمع على عجز الحركه
 على ام لا (جواب) من حق انما انما القاضى ان السكت ان القاضى اذا نصب مسخر عن العائى لا يجوز له ان يسمع على العائى لا يجوز له
 على عجز المسخر ان يسمع القاضى ولا يسمع العائى لا يسمع القاضى يعلم ان المسخر ليس بخصم فالقاضى لا يسمع القاضى على
 وفي الاول انما القاضى اذا نصب مسخر (١١١) وهو يعلم انه مسخر لا يجوز له ان يسمع على العائى انما القاضى على ان يسمع

هل يقبل أم لا (أجاب) نعم عمل كما صرح به فى جامع الفصولى وذكر من السكت والله أعلم (سئل) فى
 امره ان يوفى عمار وحوا وارتب منه من جمع ما يسمع فى منه من ارب ومهر وعبر ذلك فهل اربوا من ذلك صحح ام لا وهل اذا ادع على
 الوربه بعد الادعاء يحصها من اربها وعبره يسمع لهادك أم لا (أجاب) اربوا على المهر وعن كل دس بدمه الروح صحح لانه حو يسمع
 بالاسقاط ويعلل الاراء وأما عن الارب فلا يسمع لانه لا يعلل الاسقاط ولا يسمع الاراء عنه فلها طلبه والله أعلم (سئل) من اسلم مولى فى جماعة
 وصعوا اسبابا لهم واواى من الذهب والفضه ويعودا من الذهب والفضه مسكوكه فى صناديق من حشيتى مكان امانه من المكان الذى به

الذي هو في الحقيقة من الساعات التي لا تسمى بالساعات بل بالوقت الذي لا يملكه احد من المخلوقين
 على ما لا يحصى من الساعات والوقت الذي لا يملكه احد من المخلوقين على ما لا يحصى من الساعات والوقت الذي لا يملكه احد من المخلوقين
 والوقت الذي لا يملكه احد من المخلوقين على ما لا يحصى من الساعات والوقت الذي لا يملكه احد من المخلوقين
 ولا يسمع الدعوى مما دعه الا يحضر جميع الملاك لانها في ذلك (أما) أما الدعوى على المودع في حق العائدين فلا يسمع لها علم
 من مجسه كتاب الدعوى الشهيرة الدوار في الكتب وأما الدعوى على بعض أصحاب الاسات (١١٧) الذين يدعون ملكا من الاغنياء

التي لم يخلط بعيرها من
 اودعها عند الرجل المذكور
 فيه فسمع لادعوى احد
 المتخاصمين المالك بها على
 الآخر حسب اعتراف الرجل
 المذكور بالاستدعاء لهما
 او لاجدهما ادلا ما يجمع
 من ذلك سرعلا ما قضيه
 حكميه صدر من خصم
 سري على خصم شرعي
 فحري فيها احكام العضا
 الحكمه وكله علمائنا
 رجعهم الله تعالى بمطافره
 على ان كل من ادعى الملك
 في سري فهو خصم لكل من
 يدعيه وهذا كدليل لا
 توقف الدعوى على حضور
 الجميع لما فيه من الامرار
 بالخاص من مع وجود
 المسوع السري ولو دبر ما
 أنه وحده احتياط بحسب
 لا يبرر سري عن اى اصلا
 يبرر بعد عسر صار كاحتياط
 الحظه بالحظه واحد لا ط
 الحظه بالسعي والحكم في
 ذلك سوف السركه فيه للكل
 وكل واحد منهم غير له
 الا حسي في سبب الا ح

صاحب السباح وعله أفتى العلامة الحارثي (سئل) في رجل تناول من دلال ثوبا بالسطر اليه على
 يوم البطار وبمته ستفر وش فصاع من يده قبل دفعه الى الدلال بدون عد منه ولا يقصر فهل لا ضمان عليه
 (الجواب) ان أحده على سوم المطر لا يضمن الرجل فمجه كافي الثمر وان على سوم الشراء لم يفتاع على
 من لا يضمن لان المقصود على سوم الشراء انما يصير مضمونا اذا افتاع على عن معلوم كافي العمدانه والله
 أعلم (سئل) نعم الذي رجه الله تعالى عن دفع ثوبه الى دلال ليندعه مساومه صاحب الخابون من معلوم
 وقال أحضر صاحب الثوب حتى أعطيه الثمن فذهب وعاد بعد زمان ولم يرد ثوب في الخابون وصاحب
 الخابون ولأن أحدته ودهنته وهو يقول ما أحدته بل تركته عندك ان يضمن الدلال أم صاحب
 الخابون قال العول قول الدلال مع نفسه لانه أمين وأما صاحب الخابون ان افتاع على أنه أحده صاحب
 الخابون لسريه عما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يحرج عنه مجرد دعواه وهو ضمان لصم وان لم
 يفتاع على عن لم يكن مضمونا عليه لان الموضع على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان افتاع على عن معلوم
 عبادته من ضمان الدلال (سئل) فيما اذا اسأحر رذعرا امده معلومه آخر معلومه لري عنه خاصه
 ولا يري عم غيره فهلك من العم واحد بدون نعت ولا تقصر فهل يكون عر ضامن وله الاخر كامله
 (الجواب) نعم (سئل) في دقاي فاس يعمل لاول واحد فصاع عنه مباع لبعض الناس بدون نعت ولا يقصر
 في حفظه كيف الحكم (الجواب) حيث كان أحيرا مشير كافا كان صاحبا ثوبا يمسره وان كان بخلافه
 يضمن وان كان مجهول الحال يؤمر بالصالح على الصعب كما احبار ذلك الامام ابو الليث وأبو جعفر رجعهما
 الله تعالى وأفتى به كثير من المشايخ (سئل) فيما اذا اسأحر رذعرا من مكازنه ليعمل عليها كنس
 فمما سئل ما حقه معلومه فعمل المكاري الكنسي على داسه وفي أساءه الطريق النسق اجد هما بنفسه وهو على
 الداه وخرج بعض ما فيه بلا صاع من المكاري ولا نعت ولا يقصر منه فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم ولو
 اليه من نفسه بنفسها وخرج ما فيها فالعصه او بكر من الجمال كما اذا قطع حبله وقال العصه أو
 الليث في فاس قول أي حسمه لا يضمن ولا يضمن هذا انقطاع الحبل لان علة العر بط كان من فصل الجمال
 حسب سد الحبل بحمل واه وهما العصر حرام من قبل رب الخلف محب جعل ماله في حسمه لا يضمن ما فيها
 و به واحد وعلنه الفتوى عبادته من الفصل ٣٢ وفيها نصا وفي ما سوى أي اللب اذا اسأحر مكازنا
 ليعمل له عصرا على داه الى موضع معلوم فلما اراد أن يصعب الداه احد أحد العدل من حاب وري
 ما العدل الآخر من الخابون الا حرقا فسق العدل من ربه وخرج العصر فالمكاري ضامن للعصر ويقض
 الرق لان الهلاك كان نصعه اه (سئل) في رجل دفع الى فصارا ثوبا معلومه فادعى الفصار دفعها الى
 الرجل وهو يسكر دفعها اليه فهل يصدق الفصار اذا ادعى ردها بمجه (الجواب) مقتضى مذهب الامام انه
 يصدق لانه امن ادعى الردها اعلم وفي العول لى في آخر كتاب الاحاره الاحرار المسير كالعصار وعبر اذا
 ادعى رده على الآخر لا يصدق الا بمجه كدار وى هسام عن مجر وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى بد

ويكون سر كمال ما سأل لانه لا يفعل احدهم والمسر كمالهم فيها خلاف من اى يوسف ومحمد او يوسف يقول سر كره
 ملك ومحمد يقول سر كره عقد وكل حكم من فال سر كره عند كان الرخ على ما سطر اذا سيع المسير كمالهم وفي صور الاحتياط لا يصح لاحد
 الزاد عن الآخر ولو سطر له كما صرح به السرخسي في منسوطه وعبره فاذا كان الاحتياط في هب وقصه نصرت بعينه يوم العسمه
 واذا كان في ذهب وذهب او قصه وقصه ثابوا رواد الحبله واهه فعلى مدعى الزاد الله وعلى الآخر اليمن فاذا حلف سب مدعى ران
 بكل لزمه عوى صاحبه لان البند مساو به لمدعى الا كبر وند والآخر حمله في الدوا كالب الاعيان كلها صار عسا واحده لا بد من

الخصم منه والله اعلم (سئل) في رجل قبض من آخر في شئ ثم بعد ذلك أتى به الدافع ليرده وأدعى أنه يريد فأنكر أنه قرشه المذوق مع
 في الحكم (أجاب) القول قول العائن أنه قرشه الذي قبضه منه في الثوب به شبهه صرح به فأرى الهداية في فتاواه أحدنا من قولهم القول قول
 العائن صمما كان أو أميا وفي صاوي ما يحتمل عن السائق إذا هضم الثمن ثم جاء إلى المشتري وأراد أن رد عليه سمسرا عما عليه يحاسب
 وأما المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للمابع أم للمشتري أحابا أن أمر ما بينهما فلهما لا يعمل قوله ولا يلزم المشتري عوض
 ذلك ولكن ان طلب من المشتري على نفي العلم بحاق وحق فان سئل لزم الرد (١١٩) والله اعلم (سئل) رضي الله عنه نظما

أما من بحر والمسال وائق
 ومن فهمه للصحران وام فائق
 لا لب امام عالم متبحر
 وحيد في مد العرائد باطن
 وحيد في الله يهدي لبريقه
 وأب على أهل الفصا لي
 فائق
 إذا قام برهان بروج فاصر
 لها من أنها وهو في الخلد
 عالي
 على وجهه بعد السؤال
 وسكره
 ولم سدد عذرا حين صار
 التناطق
 وقد حكم القاضي كذا
 سكاكها
 بعينها والروح بالحكم واني
 فهل بعد هذا الحكم لو احم
 ادعب
 بلو عاقل الحكم للحكم سابق
 وأب اناها للنس حصا واما
 هي الخصم فيما يدعي
 وساق
 به يسبق الحكم الذي قد
 حري له
 وأوصع لما عن دأما هو فاروق
 وسامع عينا عا حرا ومصر
 كثيرا لخطا وهو في الدب
 عاري

آخر بعد بعله طلب الاسناد من المولى أحرأوه ومنه أي طلب المولى من الاسناد يطر إلى عريف الساند في
 ذلك العمل فان كان العرف تشهد للاسناد بحكم بأحر مثل تعلم ذلك العمل وان كان تشهد للمولى فأحر
 مثل العلم على الاستاد وكذا لو دفع اسد كره فاصبحان دور قبل الاحار الفاسده ومسله في الرازي به
 (سئل) في مسأخر حانون لبحر فيها فاصبر واطلس وأراد فسخ الاحاره فهل له فسخها (الجواب) نعم وفي
 المبيع وحل اسسا خراجا لبحر فيها فاصبر وهو يدور على أن ينقص به الاحار لسان الحكماء وفي
 الد وومن فسخ الاحاره ويعدرا فلا من مسأخر ذلك لبحر فيه اهـ (سئل) فيما اذا اسأخر ريد من
 آخر دارا حرمه معلومه فعماله فقص الدار وحل ومنع المسأخر من سكناها بعض المده ولم تمكنه اخراج
 العاصب بساعة ولا جانه وريد المسأخر الرجوع على الموح عا فابل مد العصب من الآخر بعد سوب
 ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم كفي الد وومن الاحاره (سئل) في ارض بماره آخرها صاحب
 ثمارها وهي مسعوله ترع له لم يدرك من ريد مده ستة بعد معلوم من خطه وسعر وكرسه لم يدركها
 شرائط السلم ولا باع الررع من ريد المور فهل الاحار عبر صحته (الجواب) نعم وفي الاصل وحل اسأخر
 أرضا فيها ررع أو فصب أو غيرهما مما سمع من الرراع لا يجوز والحسبه اذا كان الررع لرب الارض أن
 يسع الررع منه من معلوم وبقا انصام بوحا الارض مع وان كان لغيره نواحر بعده من المده ولو أجمع
 هذا دون الخله لم سلم بعد ما فرغ وحصد بعل حار اقال سح الاسلام المعروف بحواهر راده في نسجه
 هذا اذ لم يدرك الررع أما اذا ادرك بحسب البصره لخصا بحدود يومه الا تحو بطلع الررع خلاصه من
 الاحاره وان كاتب الآخر مكثلا أو موروثا أو بعد دنا مسار بافا فعلا من انسا العدر والصفه وبحاج الى بيان
 مكان انعامها اذا كان لها حجل ومو به وان لم تكن لها حجل ومو به لا يحاج اليه وهذا قول ابي حنبله وقال أبو
 يوسف ويحمد لا يحاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير الاختلاف في السلم لان الآخر
 لا يجب تسليمها عصب العقد فصار بغير المسلم منه وعمامه في الدخيره من الفصل الاول وسئل فأرى الهدايه
 هل يجوز استجار أرض الرراع به كذا اردت عليه ام لا فأجاب نعم يجوز اذا كاتب الآخر مسارا لها او
 موصوفه في مده ولا تكون من العله التي يخرج من ررع الارض المسأخر (سئل) في باطرو فاع آخر
 دارس حار تن في الوصف من روحه مد معلومه باخر معلومه لم رديها على آخر ملها ولم يحكم بفسخه الاحار
 حاكم يرى ذلك فهل تكون الاحاره عبر حار (الجواب) نعم (سئل) فيما اسأخر دارا آخر معلومه
 من الدراهم م آخرها مما في نواحر من آخر دنابرا كبر ما اسأخر هو به فهل يصح ونطلب له الرباد
 (الجواب) حسب آخر بعد خمس ما اسأخر بطلب له الرباد والمسله في الخبر به وعبرها وهي شهره
 (سئل) في دار مسركه بن ريد وجهه وهو لكل حصه معلومه شابعه وهي يحاجه الى العمار فأخرها
 ريدو بعض مسجعهما من احبني ولم يحكم بفسخها كما رها وليس للوقف باطرو فهل يكون الاحاره عبر
 صحته (الجواب) نعم لو آخر الموقوف عليه ولم يكن باطرا لم يصح حتى لو أدن للمسأخر في العمار فأبقى لم

واني اس عيان السهر بكاتب * لسرع رسول جاء والكفر ماحق عليه صلا الله م سلامه * مدى الدهر والامام ملاح بارك كذا الا ل
 والعقب الكرام ومانع * ومن لهم في الخير والدين لائق * (أجاب) * نعم يسبق الحكم الذي قد حري له * لان اناها للنس حصما سابق
 اذ اما احب لان السلوع ا كذب * عليها ولا حب للسلوع نوارق * وتعلم ما ناسا أضافه ل * لك الجدا من البر به رارق ومن للنوى
 وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاسمه المحار وهو المواق * (وتعلم ما ناسا أضافه ل * لك الجدا من البر به رارق ومن للنوى
 والحب لا ريب فالي فلك اسمها العون في كل حا ث * واني عما ألمه من واني اذا كان من الدب يحسب لالمسا * له يدعي وهو السلوع المواق

... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...
... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...
... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...

... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...
... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...
... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...

... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...
... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...
... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...

اعلم (سئل) في امر اسير وروحها قد دنا ...
... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...
... (سئل) ان يكر بالعمادى ومطعم السكاك ...

في مواعيد يكون حكمه حكم الصبح ولا يعد من بصره على جميع ذلك أم لا وهل إذا تعارضت بينه وبين غيره من فرائض الدين
 في جميعها (أجاب) المصريح به في غير ما كان من كتب الحنفية أن المقعد والمعاوج والمساول إذا تصف كل واحد منهم بالطول حكم تصرف كل
 واحد منهم حكم تصرف الصبح كما صرح به في الجامع الصغير وكان هو الصحيح فادعيت ذلك على أن المدة المذكورة فوق ما قد روي أصعافا فإن
 أصحابنا قدروا المدة بطول نعام والمدة سبعة أعوام والأشهر الزوائد وقع رايها الهام صافا لا سيما مع كونه بحر ح ويحيى في خواصه
 ويقضي من ذلك بعض مصالحه فإذا ثبت ذلك أدى إلينا حكم السري صبح جميع ما صدر منه (١٢١) مع روجه وإذا تعارضت بينه وبين

والمرض فالنساء الصادره من
 الروح منه كان في صفة
 من ربه لا من المدعيه والورثه
 يسكرون والنساء للعدوي
 لا للمسكر صرح به عسير
 ما واحد من علمائنا وحيث
 طال ما به وانصف عما فيها
 به بعد جمع تصرف مع
 روجه ما هناك أهل
 المذهب وأئمة والطريق
 العمل بغير المكلف أولى
 من إهدارها والخافه
 بالحيوان وكلامه بخوارها
 والله أعلم (- ل) في رجل
 ادعى على آخر أنه أسرى
 وطلب ما كان له فأجابني
 بطلب ما كان له فطلب ما
 لا وصلهما إلى أي فوصلهما
 إليه هل العول قوله ولا
 صبيان عليه أم لا وإذا لم
 بالصبيان عليه هل يصح
 له مثل أم أم فبمئة أم عنه
 (أجاب) حب لانيه لمدعي
 السلم على الوجه المذكور
 يصح مثل إلى لانيه يسكر
 شرابه منه والعول قوله فيه
 بمسعودي السراء يسكر
 الادن ما ضاله إلى أنسه
 والعول قوله بمسعودي
 فصين المدعي عليه مثل

العبرة للمعاني وقد ما في الجهاد اه من اعطاه السلطان أرضا يحوز رأس نوحها لكن للزرع ويحوز
 بشرط الأجاره إذا جاز الأجاره في مستلزمات السماري أن يعمد من أحد القسم أو العسر ويحوز لأن
 السلطان عرصره انما وجهه فهو وجهه بخلاف رعي الكلا فانه مباح لكل من ياحده وإذا أحد المسأحي
 يحصل التماس من القسم والعسر ويحوز ذلك السماري الرخوع به عليه لا على الزراع لأنه أحد مادته فهو
 كالوكل عنه فضعف فيه الرخوع به عليه لا عليهم لأن ما مضى المسأحي ياد السماري ملك التماسي ولم
 يوجد من السماري هبة ولا ابراعى برأيه المستأجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم هذا كله فرع
 صحة الأجاره أما إذا لم يصح فظاهر وقد أفتى المولى عمر أرابانه لا يصح أجاره القرية والأرض لغير الزراع أصحاب
 بشد المسكة ولا سيما إذا كان لهم فيها أشجار ويحوزها وفي ما روي العلامة الناجي العلي بلبد السمع العلوي
 قال بعد كلام هذا كما إذا لم تكن الأجاره وأردته على استهلاك الاعيان فصدأ ما إذا كان كذلك بان
 كانت أراضي العر به في أي مرار عمن وأعمالها سحرها المسأحي المرفوم لأحد ما يخصها من حراج
 المعاسمه فهي حيث شدا ما ظله كما صرح بذلك علماء ما فاطم اه وانظر ما في ما روي السمع حبر الدس من
 الأجارا وقد أفتى مرار سلطان هذه الأجاره المسماة بالمطاعه والالتزام (سئل) فيما إذا أساحر رند
 أراضي معلومة للزراع ومضى بعض مد الأجاره فإردر بدالسعر ورك الزراع أصلا فهل يكون للعدوا
 في مسج الأجار (الجواب) نعم أساحر أراضي الزراعهم بداله أن يرك الزراع أصلا كان عدوا وان لم
 يرك الزراع ولو نكته أراد أن يزرع أراضي أخرى لا يكون عدوا ولو أساحر حيا ولو بدم بداله السفر كان
 عدوا فاصح (أقول) كتب فيما علقه على الدار المختار انه لو كذبه الموحى أراد السفر بخلف المسأحي
 وهذا أحد أقوال أربعه والله مال الكرخي والعديوي وول نسأل رفته وقيل يحكم به وبناه وقيل العول
 لمسكر السفر (سئل) في حيوان وفوقه وحل بدله على أسطحها واس وفي مفعه ما مده بسر الساب
 ووضع سعاله من حسب لادل ذلك وير بداطر الوصف مطا لانه با حرمه مثل ذلك عن المدة المذكور فهل له ذلك
 (الجواب) نعم أساحر سعة الخفف عليه الساب أو يثبت عليه يحوز راره من الأجار في نوع الصباغ
 والحيوان (سئل) في حارس معلوم حارس في وصف يرتكب توليه ردمو حبراء سلطانته وفي نواح
 عير ومن موالي الوصف مده معلومه بأحره معلومه أسوي عير ومفعه الماحور إلى فصل اسماء المدة فاحر المولى
 المرو والحيوان المرو من من بكر مده سبه كامله أجاره مسطرة أو لها بعد انبعاث عير واجر معلوم من
 الدراهم فهل يكون الأجار صححه (الجواب) نعم لما في مرقاب السورع من المتون وما يصح اصابه إلى
 المسبعل الأجاره وفي بعضها الخ وفي العماديه من الفصل ٢٦ قال في العباوي إذا قال إذا جاع رأس السهر فعد
 أحرك الدار كذا يحوز وان كان فيه يعلق وعليه القوي وهو قول الفقه أي كبر الاسكاف وأنى اللب
 واحسار صاحب المحط إلى أن قال وفي ما روي طهر الدس لو قال أحرك دارى هذه رأس الشهر كذا كان
 اجار في مواهم اه (أقول) الأجاره المضافه وان كانت صححه فهي عير لارمه على أحد الصحيحين وأدبان

(١٦) - (ماوي حامده) - ماوي (سئل) في رند ادعى على عير وجره به صغر أم أم ملكه
 وبس أمه وان والده مده فبها العمر ولد حلها إلى داره لتعلم الأدب وان الجار به المرفوم تحت بد وطال من با فاحا بالاك كار وان الجار به
 موروثه عن والده فقامر بدبسه أم أجار به وبس أمه وبس له بالوجه السري وبعد حلقه الله العظام أم أم عمل عن ملكه بوجه سري
 سم ادعى عير وبعد الانان وان والد رند وهب الجار به المدة كور له شعها والد عير والمدة كور وردها علمها من حارس ما من ناسه فوهبها له
 محصور ولدها رند المدي وهو سا كتب مصدق لهما فاحا بالاك كار عن حضور هذه الهسه وادعى ان الهسه انما وقعت من والده لوالد

رجل قول القصاص عتق من الزناحي ميتة في كل شهر مما عتق من مملوك الخ والعتاق فطال مستحبه بقدر الخ
على ما عتقه وأراد الدعوى عليه عتقاكم شرعي فهل تسرع الدعوى عليه في حضوره ذلك من مستحبه أم لا سمع عليه دعوى من لا يكون
معلوم الخ والسكوت ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (اجاب) قد مثل شعبا الخاف في سقي الله تعالى عهده ورفع في الدين عهده عن
هذه المسئلة نعم اذ لم تأخذ في الله لومه لائم اذ ليس الصلاة الا قد عتقها فاجاب دعواه ليس المستحب الدعوى عليه لان الدعوى لا بد وأن
تكون بحق ما ساه معلوم الخس والفدو وهذا المدعى ليس حقه اذ القاصي ليس له أحد (١٢٣) الا جرح على القصاص ولو فرض أنه فالي أحد

انه يجب احرار المثل في الوكهن وفي الكهري قال جر الدين وعليه الفتوى وفي الحاشية رجل استقرض
ذراهم واسكن المقرض في داره فالواجب احرار المثل على المقرض وكذلك لو ائتمن المقرض من المسعر من جنار
لستعمله الى ان مرد عليه البراهم اه حيث كان العوي على وسوي الاجرة على المقرض وان صرح
باسقاط الاجر وقت القرص او قبله او بعده ففي مسئلتنا الاولى ووجه لزوم الاجرة مع البصر مع باعها
ان المسعر لم يسكنه في داره الايمان له منعه المقرض وذلك لانه لا يصلح هو صاحب احرار المثل لانه اجاره فاسدة
والاخاوة لا تدفعها في الاجرة وقد صرح في الاسمية وعبرها ما لوال اجرة ان يعرض في اجاره فاسدة
لاجارة اه وقد صرحوا بان الاخاوة الناسخة يجب فيها احرار المثل فاحفظ هذه المسئلة فانها مهمة لكن ينبغي
مادة الاستقرض من غير ارض الدار عنه واما حله سكاها كما قبله له احرار الطاهر لا وان كان ما اناح له السكنى
الا لاجل القرص لان الرهن عند احرار المثل بعد الاجارة ولا يمكن احكامها ما بل لو عرض احدهما على
الاخر فاسده فلو احرار الرهن فسد الرهن وبالعكس ولذا احتلفوا في كراهة اسقاط المقرض بالمرهون
والذي يظهر لي الحرم بالكره العكر عنه في مثل مسئلتنا لانه لو لم يأت له الرهن بالاسقاط بالدار المرهونه
لم يعرضه والله تعالى اعلم (مسئل) في ارض حارة في وقف مشد مسكة عمر وقرعها ريدون اذن
من عمر ولا وجه شرعي فقام عمر والمر نور يكاف ريداد مع نصف الخصال من الرور بدون وجه سرعى فهل
يلزم ريداد آخره مثل ذلك لجهة الوقف والروع للاروع (الحواف) يلزم ريداد آخره مثل الارض مدة تصرفه
فيها لجهة الوقف والروع للاروع وان كان عاصا (اقول) انما يلزم الزايع آخره مثلها لجهة الوقف ان لم تكن
حارة في نواحي عمر ومصاب المشد اما لو كانت حارة في نواحيه فاحترمت يلزم المس احرار الادام عكسه اخراج
العاصب لسماعه او جانه ولا يلزم بل يلزم العاصب لان منافع الوقف مضمونه اما اذا أمكنه احرارها
د كرفا منافع يكون له لو كرهه بعد الاتجار وخرج عن كونه منافع الوقف فعليه احرارها لجهة الوقف ثم
ان كان سببا وكاتب الارض معه فلا تسعلا له على العاصب آخره انها والا فلا هدا ما طهر لي من
العوائد وسد كرفي كتاب العصب عام الكلام على المسئلة ان ساعا لله تعالى (سل) في ارض معلومة
غيره معه فلا تسعلا رورعها ريداد صاحبها عمر واسعلا ولم يكن في القر به عرف من اقتسام العله
انصافا واز باعها هل يكون الخارج للاروع وعليه احرار الارض (الحواف) حسب رورع ارض العبر
يعراده نعم العرف ان اقتسموا العله انصافا وارباعا العبر والا فالخارج للاروع وعليه احرار الارض
واما في الوقف فحب الحصاة والاخر بكل حال كما صرح بذلك في العصول وقال في جامع الصاوي ولو سكن
دارا معه للعله او رورع ارضه معه فلا تسعلا ريداد صاحبها احرار (اقول) وسياتي في العصب ان
ساعا لله تعالى عام الكلام على هذه المسئلة (سل) في مساحرة ارض وقف من باطره احرار المثل اذا جاء
رجل وراد عليه في الاخر فادعى المساحرة احرارها ريداد ضرر ورضي على دعواه ما لو حله السرعى فهل به
رهانه (الحواف) نعم يعمل رهانه احرارها ريداد ضرر ورضي فاذن ذلك لا يصلح الراداه المرنور قال

في الدنيا فانه ترك الاشياء المحقق ان لا يكف للبينة لان أقصى ما يستدل به على حقيقة كماله وسع بقاءه هو ان يحتاج الى البينة والاشياء
 البعيدة بعد الذي السابق فهو مخرج الى أن يعرف الحق شهادة عدول فيقبل بشهادة حارج وبقوم لا يسمع قال في العرف والخاصة
 أن دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق وقرع على ذلك مراجعته ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل شهد على نفسه في حصة من ماله
 فصرق عليه ليس له عدل يدعوا في دمه حق ادعى عليه فودعه فابكرها فادام عليه من ماله قبل أم لا (أجاب) لا تبطل الا براهان العام بقوله
 ليس لي عنده الخ في المنسوط وغيره ويذكر (١٢٤) في قوله لاحق لي قبل فلا نكل عن أدبه وكفالة وحمايه واجارة وحفظه ادعى الطالب

بجده فقام تقبل بيده عليه
 الآن تشهد وأعلمناه
 ثبت عليه بعهده بعد البراءة
 والله أعلم (سئل) في صل
 صادقة صورته صادقة
 صالح من حسن واسعه
 عند الذي من عند الرحمن
 وكلاهما بالادعاء
 المعبره شرعا بان الذي
 نسخته صالح في الدار
 العساسة جمع العيسين
 والايوان واليتب السعدي
 المعروفان محدودا وأنه
 حق من جوده والذي
 نسخته عند التي بمفرده
 جمع العرفين والبلاب
 عرف انصا والعلة الكسرة
 والثلث حلاوي مع
 الحاكورة والمطعم والمرعى
 وساحة الدار سونه بينهما
 هذه عبار الصل وعرف
 كل محدوده وقدمه على
 مارج المصادفه مده سن
 وصالح مسهل موضع يده على
 ما عين له اعلاه وء دالتي
 مسهل موضع يده على
 العرف باسمها والعلة
 الكسرة والبلاب حلاوي
 مع الحاكورة واما المطعم

في الاشياء فان كانت اصرا او تعسالم بصل (سئل) في مستأجر اراضى وقف اجاره سرعته فجدح بان
 الاراضى في الوقف وأثبت الباطر حر باعها فنه وتبين أن المستأجر يحجب منه على الاراضى فحصل القاضى
 صم الاجاره واخراج الاراضى من يده (الجواب) نعم كذا كره الجصاف في باب اجاره الوقف (سئل) في
 مستأجر اراضى جبهه وقف وفي توارى رندس باطره انصبت مده الاجاره وفي بعض اراضى المستأجر روع له
 روعه في بناء المده وله فيه ماله نعره ما بالعمه فطلب الباطر من رند تسليم البستان له فامتنع وبعين ذلك
 وكلفه الى شراء العمه فهل يترك الزرع باخر المثل ولا يجبر على أحد العمه (الجواب) بتلك الزرع باخرة
 المثل الى ادرا كه وعلى رند تسليم الارض الخاليه من الزرع للباطر ولا يجبر الباطر على شراء العمه
 المد كوره والله تعالى أعلم والزرع يترك باخر المثل الى ادرا كه وعنه للعائس لان له ماله كما هو شرح
 الشور للعلائق (اقول) هذا اذا لم يكن له في الارض بناء أو شجر مما بالنس له ماله أو مالو كان معدد كرى
 القيسه وسع في السور بأنه سبي الارض مده باخر المثل اذا لم يكن بالوقف ضرر وانه أبقى المواقف كما بانى
 واما فيه كلام سد كره في ساو مثل السحر ما كان له ماله مده باخر المثل كما هو طوله كالعصب كما بعلة العلوى
 عن صاوى اس الشلى امالو كانت عبر طوله كالفعل والحرو والمادى كما سعى أن يكون كالزرع يترك
 باخر المثل الى ماله كما بعلة العلوى انصاع حواسى الكبر للبرماى وبعل انصاع العرف عن نفسه أن
 المراد مولهم يترك الزرع باخر أى مضاء او بعد حتى لا يحب الاخر الا باحدهما اه وكتب فيما علمه
 علمه عن السر بلاله أن هذا السرطى عبر اللانه الى اسمها المباحرون اعنى الوقف ومال السهم والمعد
 للاسعال لاهم صمويه ولو بالعصب (سئل) في اراض معاومه حاربه في أوقاف وفي مشد مسكر بدووا حو
 من أو ما بالوحه السرى عرس رند ما عراساى مده نواحه نعراد من المسكمن عليها والعرف لا نصر
 بالارض والا أن انصبت مده اجاره فهل ليريدك ونسب العراس بالارض باخر المثل أولا (الجواب)
 يجوز لند المستأجر العرس بالارض المد كوره اذ لم نصر بالارض بدو صريح الادس من المولى لاسماوله
 فيها حق العرف المعبر عنه عند المسكه والله سبحانه أعلم والمسكه في الحرم الوقف وأقضى بها صاحب الحرمى
 فباواه وفي الخائنه من فصل ما نصه به الاحار ماضه وللمسأجر ان يبنى بناى الدار المسأجره اذا كان
 لا نصر بالدار اه (سئل) في أرض حاربه في وقف أهلى وفي نواحر رندس باطره مده معاومه باخر المثل وله
 فيها عراس فام فيها مالو حه السرى فاعصب مده اجاره و رند الباطر اجارها منه ومن غيره باخر رائه
 عن آخره المثل و رند بناى استجارها الا ما حرم لها فهل ليرد استجارها باخر المثل لان له ماله ولا يوحرم
 غيره (الجواب) نعم قال في السور في ان ما يحرم من الاجاره استجار اراض وقف وعرف من ماله مده
 الاحار وللمسأجر ان يبنى بناى استجارها الا ما حرم لها فهل ليرد استجارها باخر المثل لان له ماله ولا يوحرم
 المسعوله بالاستجار لا يحور اه (اقول) ما فى به المولى معا لى هو فادنى به الحار الملى فابلا وأس على
 علم أن السرى بناى الصر وخصوصا والناس على هذا وفى القلع ضرر عليهم وفى الحدب السرى عن النى

والمرعى وساحة الدار فهما فى الصر ووضع المد عليها سونه والا أن احلفا فصالح يدعى أن البلاب عرف وما عطف
 عليها سونه بينهما وان له الصر فهما ولعدا الى الصر فقط وء دالتي يدعى ان جميع المعاظمان ماعدا ساحة الدار له خاصه فهل العول
 قول صالح فهما مدته او قول دالتي فهما ام العول قول كل فهما هو واضح بد علمه ومصرف فيه ما يفراده مد سس وسما هو فى نصر فهما
 معامن المطم والمرعى وساحة الدار كوين مسر كا (أجاب) كل من يده يى مصرف فيه خاصه دون الا حواله قوله فيه فنه أنه
 ملكه وكل سى كما فيه سوا فى الصر ووضع المد لا رجع لاحدهما فيه على الا حرم يترك كل دى يدعى نصره وجمع عنه الا أن

حيث لا يهانه عليه شيء يوجب الله له خاصة أو يوجب الشكر إذا أضافها لأن العمل العرفي لله تعالى فمنهم من قال القضي ما يستدل به على الملك
 وضع اليد وأما قوله هو به بينهم ما وإن صلح أن يكون خبر القولة وساحة الدار فقط فتكون التساوي فيه خاصة بصلح أن يكون لما قبله التصاوب
 كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب موضع اليد لكونه أقوى هو المعبر بلاسه فمعنى لصالح والحال هذه بالعيس والأوان واليد السعلى
 ليد ولبعد الذي بالعرف كلها والعلية الكسرة والثلاث خلاوي مع الخا كروه ليد وله سمانا المطمح والمرفق والساحة طبق ما هما عليه من
 وضع اليد بالصرى المند كورمالم يعم رهان سرعى على خلاف ذلك فقصي به ولا شبهة في اب (١٢٥) المصاعط من قول وساحة الدار

مس عنه عن الخبر الذي هو
 قوله سواء بينهما فلا ضرر
 الى جعله لما قبله حتى يوجب
 الاستبراء كما صرح به
 الأصوليون في محبت
 الحرور عند الكلام على
 الوارثة أعلم (سئل) في
 أرض كان لها رهن
 لمسجد تسعة الولاء عليه
 ونصفون عليه على
 مصالحه لا يعرف للأرض
 والرهن مصرف الأولاة
 المسجدة فقصي الرهن
 ونصب الأرض فراحا
 ولحل محابها أرض صحتها
 الى أرضه وصار رهنها مدة
 ثلاثين سنة والآن ادعى
 عليه موتى الوفا حالا به
 أحدث بده على الأرض
 بعد بناء الرهن مع انه
 للمسجد واليد لما طر عليه
 فدعا هل اداسه بده
 يحدث بده على الأرض
 بعد بناء الرهن مع
 بده يمكن منها ما طر المسجد
 حتى نسب كونه له
 طر نق من الطر
 المبرجيه ونسب اليد
 للوقف بنون الرهن مع

المحاو لا ضرر ولا ضراره لكسبه في الخبر به أضي في موضع آخر بخلافه وقال يطلع وتسلم الأرض لما طر الوفا
 كما صرح به المصنف فاطنه اه وتعل ما أضي به ثانياً يحمل على ما إذا كان محشى من المستأجر على الوفا
 لأنه قال في حاشيته على المحرر لو حصل ضرر ما كان هو أو وارثه مطلقاً أو سعى المعاملة أو متعلبا محشى على
 الوفا منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجرى الموقوف عليهم اه وتو بده ما في الاستعاضة وتفسيره من أنه لو
 تبين أن المسأحر يحلف مسعى في ربه الوفا يفسخ القاضى الأجر ويحرر حرم بده اه ثم اعلم أن ما ذكر في
 التمر من أن له استبقاء العراس خبراً حديث لا ضرر على الوفا بما تسع منه صاحب السو بربا صاحب العسة
 وهو مخالف لما في عامة المتون المعبره وهدد كراس وهما وغيره أنه لا عبر بما يقوله في العسة إذا خالف غيره
 وقالوا انصاف ما في التمر من عدمه على ما في السروح وما في السروح على ما في العبادي وقد صرح أصحاب المتون
 والسروح والساوي بأنه يوم المسأحر بعد مضي المدة يطلع الساع والعراس وتسلم الأرض فارعه ومع
 هذا فلا محي ما في خبر الموقوف على العراس من الضرر في هذا الزمان فإن الناس اليوم قد استولوا على
 الأوقاف بنسب الساع والعراس حتى علكوها وناعوها وما لم يقدروا على بيعه لانسأحرو به الأندون آخر
 المثل بعض فاحس وصار ذلك سبباً لخراب المسأخذ والمدارس وأفعار المسجدين من دراري الوافين وكل ذلك
 من طمع المطار أعني الله تعالى أنصارهم بما أخذوه من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وعمام ذلك في
 حاشيتهم واللامه على راده وسأله في الاستدلال فراجعها فهدأ فام بها الطامة الكبرى على أهل
 عصره نسب ذلك الى أن قال فحب على كل فاض عادل عالم وعلى كل من أسعير طام أن سطر في الأوقاف
 فإن كان يحب لوزع النساء والعرض بسأحرنا كبر أن يفسخ الأجره ورفع بناء وعمره أو يعلها بده
 الأجره وعلها بده بالزعم بالارض فإن العالب أن يمدد معا وعطه للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا
 علمي دري ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما إذا أسأحر واستحكر بده على نفسه من
 ما طر سرعى على وقف حده فلا بأس وأحكره ما هو حار في الوفا المرنور وذلك جرح أرض مسلمان
 ساجدة معلومه أجرة واحسكار الارض للعرض والنساء والعلية والاحرام ليد معلومه طو بده باجره معلومه
 من البوازم وصدر ذلك ليدى كما حصل بده حتى القعد بالنسبة المبرجيه أن الأجره المرفومه أجرة
 المثل وأن في ذلك كمال الخط والمصلحة للوقف وحكم بده الاحسكار والبواخر ولزومه في حاده المد الطو بده
 حكما شرعياً موافقاً لمذهب مسنود سرائطه بعد الدعوى الصحيحة والسهادة المسجدة ثم أدن الموضح
 للمسأحر أن العرض وبني في الأرض ما أحب واحسار ومهما نسبوا بده بكن ملكا له وكتب بذلك محقه
 شرعية أضي مذهب حبل بالعمل بها بعد بنون مضمونها بالوجه السرى وبه كل من الواخر والأدن
 وأبعد الحكم المند كورما كم حقي وكتب بذلك محقه أخرى فهل يعمل بمضمونها من بعد ثبوتها بالوجه
 السرى (الخواب) نعم (سئل) فيما إذا كان بده مبلغ معلوم من الدواهم مرصده على جانب رفق
 صر به بادن موثى الوفا في تعمير الخواب ورممها الضرر من حيث لا مال في الوفا حاصل ولا من رعب

ان المحال ان العدمود في كتاب الولایات سطر بذلك ام لا (احاب) اذا ارهن المولى على احدث بده ادعى عليه وان يد الوفا سابعه تسحر
 الرهن على بده تكون الى الوفا والمدعى عليه خارج بطلب منه النسبة على اهما ملكه فان اقامها على وجهها السرى حكمها والا برفع
 من بده ويكون للوقف لموت كونه دأدا الدعوى في الوفا والمالك سواء ادعى انه بطلب المبرها من الخارج ولا بطلب من دى ال ادعى جامع
 الفصولي وغيره والعمارة له عصب أرضا ورعها فادعى رجل أهما الى وعصها مالى فلو رهن على عصها واحدان بده يكون هو دأدا والاراع
 خارجا ولوم نسب احدث بده فالاراع دأدا والمدعى هو الخارج اه وصرحوا فاطنه بأن صاحب الماء والسكر في الارض دأدا لبات

في استحقاق الخاتون مدة مستقبلة بأجره محله تصرف في الترميم والتعمير ولو جرد المظهر المصلي ذلك الوقت
 وأبصر يد التعمير والترميم وقدر المصروف على الوجه المذكور بالنسبة العادلة في وجه متولى الوقت بعد
 تحوذه ذلك الذي فاض حبل حكم لا يداستغناء المبلغ المذكور من صدقه على الخاتون وإن كان ذلك دون
 المتولى فقط ويدون أدنى فاض العصة حكمه على عياله وأقاربه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة
 وكتب بذلك بحسب عريضة بقوله كما حكم حفي وكنته بذلك بحسب عريضة بقوله كما حكم حفي وكنته بذلك بحسب عريضة
 الوقت مدة معاملة ماخر من الدراهم معاومة هي أجرة قتلها وعمل انصافا المدافعة استأجرت بها المأجور بالبا
 من متولى الوقت مدة معاومة طويلا بالسبب لأدنى ماخر معاومة من الدراهم هي أجرة مصلها أدنى له المتولى
 ماقطاع بعضهما من مبلغه المأجور وسد ذلك أيضا الذي فاض حبل ثبت له بالنسبة العادلة أن الأخر
 أخره المثل وإن في ذلك كمال الخط والمصلحة الوقت وحكم بضمه الأجرة ولو لم يهاو عديم انصافها بالزاد في
 حادثتها ومادته المدية بتواو حكمه شرعين من افتقارهم مستوفيا سراسطة بعد الدعوى الصحيحة والشهادة
 المستقيمة وكتب بذلك بحسب عريضة بقوله كما حكم حفي وكنته بذلك بحسب عريضة بقوله كما حكم حفي وكنته بذلك بحسب عريضة
 والتعمير والأرضاد وسقاء المأجور سدد بدال انصافه منه وعدم انصافه الآخر به بالزاد والعمل بالحق
 فهل يعمل بمصروف الخراج الأربعة المأجور بعد ثبوته في المأجور سدد بدال انصافه منه وعدم انصافه الآخر به بالزاد والعمل بالحق
 أجرة ونسحق المبلغ المأجور (الحوار) نعم حسب كمال الحال على هذا الموال (سل) في مستأجر
 طاحونه وقف أهلى أدنى باطر الوقف له أن يرمي بالمأجور ما دعى الضرور الدمن مرمه وشراءه جرد ذلك
 وأن تصرف على ذلك من ماله ومهما تصرفه بقطع من الآخر وأن يكون الترميم والصرف باطلاع المؤجر
 أو باطلاع من يقوم مقامه وإن لم يكن كذلك لا يقطع المساحر سائما تصرفه يكون مسرعاه وكنته
 بذلك بحسب عريضة بقوله كما حكم حفي وكنته بذلك بحسب عريضة بقوله كما حكم حفي وكنته بذلك بحسب عريضة
 وليس له أن يقطع سائما من الآخر نسب ذلك (الحوار) نعم كنته العبر محمد العمادى المهي بدمشق
 السام على عنه وكتب الحوارات كجمله المرحوم العلم أحاب وأقضى المهمندارى فهم اسلحار دار الوقف
 وهدمها وعبر معالمها به سطر القاصى في ذلك أن كان ما عرها الدهاء بفع لجهة الوقف وأكرر بعاد أحد
 منه الآخر وبني ما عر لجهة الوقف وهو مسرع عما يقع في العمارة لا يحسبه من الآخر وإن لم يكن أتبع
 لجهة الوقف ولا أكرر بعاد أحد مادم ما صمعه وأعاد الوقف إلى الصلة التي كان عليها بعد تعمر بهما تلقى
 به كجلى ماوى فارى الهداه وبى التراب به قبل العا من الأجره وإن قال له من الدار اس واحسب من
 الآخر ماحلما قال المسأخر سواكرا لا تقول إلا حروا من الأجره وإن قال له من الدار اس واحسب من
 جمع اهل الصمعة على قول واحد قال ولله وإن كان بعضهم معه أو بعض مع المسأخر سبب الدعوى
 والأكار اه (افول) قوله سبب الدعوى والأكار معا بمعنى كل من الدعوى والأكار معا بمعنى كل من الدعوى
 في الدعوى والأكار من أن الله على المدعى والعول للمسكر وكتب المؤلف في غير هذا المثل عن التراب به

بالقبول الرتب من وجهه
 الذي يصعد في محله المأجور
 فان هذا المأجور المسمى
 فالأمرين بعد أن أوصلت
 أو باند الرتب بها على
 حوطة طبعه على ما هو المتبادر
 فادعى رجل على زوجته
 أو بصل رتبته كذا
 للصيانة يريد تضمينهم هل
 له ذلك أم لا (أجاب) لا وجه
 ليضمن ورثته والحال هذه
 أدفع ما هو المأجور به من
 حاب رب الرتب ومن
 حاب من المصنف ثم لو ادعى
 انه استهلكه وأقام على
 ذلك منه صفة في ركنه
 وأما مجرد دعواه انه أوصل
 للمصنف التي هو ما كذا
 من الرتب فلا يسمع منه
 لكونه لا يوجب عليه سائما
 من الصمان ولو صاع جمع
 ما لم إلا لرمه صماته من
 عبر بعد منه عليه ولا يقر لها
 في حصة كاهو طاهر الحال
 هذه والله اعلم (سل) في
 وحل اسامهم من
 يدأ حرم ادعى انه ملكه
 هل الاسام اقرار بالملك
 لدى الدول لا يسمع دعوى

المساوم المد كور في الهم ام لا (أجاب) المساوم ما لعه ن الدعوى لصمها الاقرار بان المدعى لدى
 التدكد افصرى الترابه في الدعوى في نوع المساوم ولم يحل خلافا وجامع الفصول في واسط الفصل العاشر حتى كونه اقرارا الذي
 التدفول من معجج راسر الصغرى وحكى ما الروايات بان اقرار بالملك لدى الدار المأدب وقال راسر الصغرى وسد الدس
 الاسمرا والاسمرا اقرار بالملك لدى الدول لم يحل عنه خلافا والله اعلم وأجاب مرمه اخرى لا يسمع دعواه بعد سبق المساوم منه كجلى التراب به
 وجامع الفصول وعبرهما والله اعلم (سل) فيما اذا ادعى رجل على عمر ومحمد وادأ أنه ملكه ورثته عن والده فاحاله المدعى عامه اى اسرته من

والله اعلم بالصواب الذي اورد الله في كتابه من هذه الآية في قوله تعالى (سئل) في حجرى ما عجز
هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلقى من مؤثره محتاج الى شبه تشبهه بالشرع ولا ينفعه كونه واسمه عليه الله كونه لا يكون
الحادثه من باب الدعوى الى امر عليها خمس عشرة سنة مع صريح امر اياه بأنه تلقاها من المؤثرين المد كور من أم لا (أجاب) نعم دعوى ذلك
التلقى عن أى المودع ودعوى تلقى المالك من المورث اقرار بالماله ودعوى الاصال منه المله محتاج المدعى عليه الى شبه وصار المدعى عليه مدعى
وكل مدع محتاج الى بيته يورثه هادعواه ولا ينفعه وضع المد المد المد كور ومع الاقرار (٢٤٧) المد كور وان من باب رثة المدعى على
من باب المواجهة الاقرار

ومن أمر يسمى اعير أخذ
بأقراره ولو كان في يده احكاما
كثيره لا تعد وهذا لا
يتوقف منه والله اعلم
(سئل) في امر مشبه على
سكن وساحه سماويه معدة
للارتقاء ووضع الامعة
وما هو من ضرورات السكنى
ناع المالك لها سمان
السكنى لحل سعا حيا
شرعا يحقوف وطرقه
ومساعده وما عرف به وسب
السبه وما من النافع صاع
ورثته السب النافى لحل
آخريه ما يحتمل ساعدا
سرح في الاول و برئان
ينبى في الساحة وما لم
منه الصق على المسعى
الاول ومع الاربع وسد
الهوا وبعض الاصاع
هل له ذلك أم لا ومع سرحا
(أجاب) لا سبه في ان
الساحة المد كوره مسركه
بهما من صفه ولا سركه
مسح ريكه من الماء
المسرك وان لم يكن في
الساحة تصدق على السركه

فصل الرابع اسسأجر طاحونه احارة طوي يله ثم آخرها من غير واذله بالعمارة وأنفق ابن علم انه
مسأجر واطاحونه ليست له لا يرجع والى العلم وطيه مال الكا يرجع وهو المختار اه (سئل) في حجرى ما عجز
مع حقه المعلوم من الماء في وصف تحت بطاقر يدولعمر وأرض لأماء لها ولا يصل اليها الماء الا من الماء المرور
فاستأجر عمر والحجرى المرور يحق من الماء من ريد المرور مدة معلومة ما جرح معلومة من الدراهم عن كل سنة
من المدة ليعرس في أرضه عراسا وسقيه بالماء المرور فيرعى في الارض عراسا لنفسه وصار يسقيه حتى
عباداً عروص في ذلك واشبع وانقص مدة الاحاره وصار يسقى بالماء بعد ما يعطى الاحرة والآب طلب
رحل من المناظر المرور انما جرحى يحق من الماء ليسقى به أرضه وأما المناظر الى الكواذ استأجره
الرحل يبقى عراس عمر ولا ماء تشاب ويكس ويصغر عمر وذلك فهل يوجر الحجرى يحق من الماء من عمر
رب العراس لاس غيره (الجواب) اذا أى صاحب العراس الاستبحار بأجر المثل والمناظر انما جرح ذلك
للرحل المد كور لانه راعى في الوصف المنفعة ويحب الصاع والافاء بكل ما هو أرفع للوقف وان وعى باستبحار
ذلك بأجر المثل تحت لا يوجر ما كرم ذلك فالاولى أن يوجر له قطعاً على مسئلة الارض المحسرة فان
العله واحده وهى ماد كرى في المنور وسرحه للاث من باب ما يحور من الاحاره ولو اسسأجر أرض الوصف
وعمر من بها وبى م نصب مدة الاحاره والمسأجر استأجرها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف
ولو ان الموقف علمهم الا العلق ليس لهم ذلك كد اى القسه فال في الحروم هذا يعلم مسئلة الارض
المحسرة وهى مقولة أنصاف أو قاف الحصاص اه فال الخير الزملى فال حكم باستعانتها أى الارض المحسرة
بأجر المثل أولى على ما نص عليه الحصاص والراهدى دفع الضرر لاسمائها الى الماس به كثر امع رعايه
حان الموقف يدفع أحر المثل خصوصاً اذا كانت تحت لوفر عت لا توجر ما كرم من ذلك ورعايه صاحب
ذلك الساء بعدم اصرار بالاب سانه ولعمري انه شرع طاهر مسهم وقد أقر به من له فاب سلم والله
بعالى أعلم اه وهذا الا حار اعمام بالماء فاداهب الماء بضرر صاحبه ولا ينفع صاحب الماء ما كرم
من أحر المثل ورب الاستبحار ورعى بما دفعه العسر ودعا الهسى عن المضاره في العراس العظيم وفى
السبه السريعه فال عليه الصلاه والسلام لا ضرر ولا ضرار كرى في الارض ردى كرى في الاسافى
قاعد الضرر رال ثم انى بعد ثلاث سنين رأى سوى من حدى المرحوم عبد الرحمن امدى العمادى ل
ذلك وهى تحطه المعروف المعهود عند الله تعالى حسب وافر رأى المقول في ريداً سأجر من عمر والمولى
على وصف اهلى فاتحه حجرى ماء لينفع بالماء فسافر بذالى أرضه وعمر الارض وحجرى الماء وعمر على
الماء عرساى مد برى على ثلاثين سهو ورسب على الارض وعلى العراس والعلال أعساو لحاب مولا ناوى
الامر وحسن العاده على ذلك ثم بعد هذا المدهاء متول آخروا حجرى حجرى الماء مع الماء لحل احسب وادب
له فى سلم الماء الذى قام به العلال من الاشجار المنجر وعمرها فهل للمولى أن يوجر الماء لغير مالك العراس
الاول وهل لمالك العراس قبول الزباده أحره المثل حواف على انلاف الاشجار وهل يمنع الاحسب ذلك

ولا سد الهواء والاصاع فسمع عن ذلك مطالعوا والخال هذه اطلبت العسبه في الساحة أو طلب احدهما بضم انصافا وقد صرح علما وبأمانه
اذا كان في يد انسان عسره أمان ن داروى بدأ حرب واحد بالساحة بينهما نصفان والله اعلم (سئل) في اختلاف قول الزمان فيما
احلف فيه الروحان وسردأحباب السالكه اموالهم مجردة عن الصحيح اى الاقوال في حاله الموت يحلى بالرجح (أجاب) المحلى بالرجح
والمحلى بالصحيح قول الامام المصطفى والهمام المعظم اى حلفه العيمان السابق في حلفه الاحكام على سائر الارسال الذى اوردت الخلفاء
اه افهه وعلى السوا لا يحرمه رجايه ومراسه فال السمع العلامة بوالعدل فاهم في مطالعنا بعد قول العبدورى واد الحلف الروحاني

وعاشها من ماله مده ثم ماتا الباقي فهل الثمن الاول للمسهول بالبيع الصحيح يكون ملكا للمستري دون الثمن الثاني المجعول له نظير الترتيب والعلف ويرجع على الباقي بما تاب خصه من العلف واخره الترتيب لا يراد على فيه الثمن المجعول في معاملة الخراب ثم اهـ (أقول) رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السامح ما نصه قوله واخره الترتيب منه نظير ان السر يك لا أخره اهـ أي لانه في هذه المسئلة شريك وليس للشريك أخر على غيره في المشترك بخلاف المسئلة التي سئل عنها المؤلف هداؤه لا يراد على قيمة الثمن الخ لم يقدره المؤلف في مسئلته المذكورة نعم يقبل المؤلف في أي أخرى عن الفتاوى الرحيمية وفيها التصريح بأنه لا يراد أخر مشمله على المسمى ان كان بسمية وواجبه ماد كروى في المضاربة انما اذا سئل فلا يرجع للمصارف بل له أخر صل عمله بلا زيادة على الميسرط لكن ذكر المسئلة في الدر المختار في باب المسع الهاسد بلا يقصد ووجهها لو دفع ر والعز أو مرة أو دحالا آخر بالعلف مناصفه والخارج كله للمالك لحدونه من ملكه وعلقه فقه العلف وأخر مثل العامل عسى لمحصا اهـ وعكس بعيد قوله وأخره ل العامل عامل مو يده ما في الخاصه وعبرها من انه يحب في جهالة المسمى كذا أو بعضا أخر المثل بالعام المنع أما اذا سئل العقد تحكم سطر فاسد ويحوى فلا يراد على المسمى اهـ ويحوى من السو من الاضاه الفاسدة وفي جامع الفصولين استأجره بدينار مائة على أن رفته بعده أخر المثل بالعام المنع اذا المزمع سطر ط على المسأحة صارت من الآخر فهل الآخر اهـ واداسي له نصف الدابة مثلاً في مقابلته ربهما وعلفها تكون المسمى معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة أخره للربيه ونما العلف ولا يدري مقدار العلف فيلزم جعل ما يهاله من الدابة وجعل ما يهاله أخره للربيه ويبحث جعل المسمى بحسب الآخر بالعام ما لمع لان هذا مع في صهي الاحارة وقد جعل البدل فبهم ما فحب أخر المثل بالعام المنع وبدل العلف المسع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من الاحاراب مانصه وفي فتاوى العصف على لو دفع الى يداه فباء لسندف عليه كذا من فطن نفسه كذا من الدراهم ولم ين الاخر من المسمى حار اهـ ود كرمه وفي الاصل وجعل دفع الى السكاف حله الحراره حصن على ان يعلم ما سئل من عدده ونظمه ووصفه ذلك حار وان كان هدا ساعا في احاره للعامل اهـ قال في المحط وهذا استحسان واهما من أن لا يجوز غيره ما لو دفع له ما الى حياط لحده طمحه على أن يحسوه ونظمه من عدده ماخر مسمى فان لا يجوز فاسا واستحسانا فكذا هذا لكن ركة العلف في الحب للعامل وفي المسعى عن محمد دفع الى حياط طهاره وقال يطهها من عدله فهو حار فاسه على الحب فصار في المسئلة روايات ولو قال طهارها من عدله فهو فاسد ما يعاى الروايات لانه لا يعمل فيه اهـ ومعاذ هذا ان المدار على المعارف والوخرى التعارف حار والافلا كما سئل بذلك البغال فمامل من ذلك ماد كروى في استبحار الكاش لوشروط عليه الحب حار لالو شرط عليه الو رى أيضا (مسئل) في رجل استأجر معمارا بالعمرة كذا ما لاتب من المعمارى بأخره كذا فعمد ذلك فهل للمعمارى أخره من العمل وما يعاى عن الاتلاب (الحواف) نعم (أقول) رأيت في مجموعه مسيح

ذلك (أجاب) لا يسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (مسئل) في شتم تكلم على شخص أو أمه أو أهله بأشياء من دون وعبرها وصار راجح في أمواله وكنت الدين باسمه في السجل وكلما سئل يقول هذا فلان انى بقى السيم فبات انهم من ذرية فطروا ذلك فقال المال والدين الذى كتب اقربون حمله انما هو مالي وكنت أهله تخشع هل بلغت الى كلامه ولا بلغت الى كلامه ليكذب به نفسه في ذلك (أجاب) لا التفتات الى كلامه لتناقضه بحسب علمه دفع ما أقر به لورثة البقم ولا يعبر على لورثه لانه ما كان أقره تلجئة الاعلى (١٢٩) رواه عن أبي يوسف ان وريته المقره محطوب أنا ما نعلم أنه كان كاذبا والله أعلم (مسئل) في قرين لرجل عاتب تركها بسد أولاده يريد أحراراً يدعى على العاتب محصور أولاد العاتب حصته فيها هل يسمع دعواه أم لا (أجاب) لا يسمع للدعوى على العاتب محصور أولاده والله أعلم (مسئل) في رجل تبايعاى محدوداً أحدهما خارج يدى السراء من زيد والاخر دوى يدى السراء من عمرو الميسرى من زيد المدكور وهما الخارجان ردا الملقب منه أو رجل شراء ما بعل منه ما يعاى المحدود المدكور كذا فصار ما بعل لم يحرك لانه كان في سعى فكذلك سراً وكذا الميسرط عا سه هل يعمل بنسبه بذلك أم لا (أجاب) نعم يعمل كما أشار اليه في جامع الفصولين وعبر والله أعلم (مسئل) في محدود موروث ما ع نص الورثه حصه منه ووضع الميسرى يده عليه وصار يصرى منه مده سبى وبعض الورثه راء لملكته كان جلالى بطن أمه يوم

(١٧) - (فتاوى حامدين) - (ماى) معوه هو لا يدري بمحمد امر فلما كثر أحراراً به مراتب عن أنه هل يسمع دعواه ولا يسمع سكوبه ورأه أم لا (أجاب) لا يطل دعواه سكوبه ورأه بعد ذلك والعول قوله في عدم العلم بمسوه قد صرح في الحر بان الاصح قبول الدعوى فمن قدم بلده وأسرى أو استأجر داراً ما ادعاه فاداناه داراً أسعاف وبركها براماً وكان لا يعرفه وبه الاسد ام فاداً كان هذا مع السراء والاسبحار فكيف مع السكوب المحرر والله أعلم (مسئل) في رجل تكرر دعواه على آخر بدس له في دمه ولم يخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ خمس عره سه هل يجمع المدعى من الدعوى بلع الساطاب الدعوى بعد هذه المده أم لا

لا بد الاستمرار ولا وجه الدوام بدل العرض إلى من هو الحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القرى والمراد على الوجه الذي به عمل الا ان ليس
أمر القرى اذا استقرض نفسه أو شرعى يستبدل العرض ذملا وما في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شيء كان فاذا ثبت الاستقرض
ببعضه مثلكمى بعض القرى ما حدى الخج الشرع لا تصور سواه بعينه ذمته و قد تعرض في التوفيق كافة عدم صحة التوكيل بالاستقرض
الطالق فلا يمكن التوفيق من دعوى العرض على السككن ومن الدعوى على رد العرض الذي ادعاه عليهم بعينه المضاف من كونه أمراً
لهم ومن كونه أقربه بعينه وليس له الدعوى على رد دعواهم عليهم لانه كانه قال المال (١٣١) الذي استقرضتوه مني واسمعه عليه

ما بهله الر يلقي شاد مجهول العائل اه والاحاره والنسج أحوال لان الاحاره عليل المانع والنسج عليل
 الآء ان وقد قال في الدر المنثور في باب البيع العاسد ويجب على كل واحد منهما أي من الساع والمسرعي
 مسحه قبل اله ص أو بعده ما دام في يد المسري اعدا ما للفساد لانه بعينه فحسب رعبها بحر وادأ أحس أحدهما
 على امساكه وعلم به القاضي فله مسحه بحر اعلم به احتمال التسرع برأيه اه (سئل) فيما اذا اوافق ريد مع
 عمره على أن يعصر له رينه وديناو برزع له فلاحته حذقة وشعر او غيرهما يعطيه آخره كما يعطى الناس
 ولم يسماسا وكان ماعطيه الناس في ذلك معلوما غير معاوون وتسرع عمره في العمل المذكور للحال لا مكانه
 وأحمد ذلك ولم يعطه رينه شفا فهل يجب كان ماعطى الناس في مثل ذلك معلوما ان كان لا يريد ولا قص
 وعلم ذلك حار لعمر وطالبه (الجواب) نعم اما معهما مع عدم كرامة فلا نه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل
 للحال بعدد رينه لا يلزم كرامة كفى الخامسة من الاحاره الفاسده وماله في الرأيه وغيرها وأما معهما
 مع عدم التسمية وكان ماعطيه الناس معلوما لما في الرأيه بكارى ذابه مثل ما تكارى به اصحابه ان لم
 يكن ما تكارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل محلفا فسد ولو معلوما ان كان عسر لارء ولا بعض
 وعلم ذلك حار كفى الرأيه من الاحاره الطوبى له (سئل) فيما اذا أحس رينه وقف أرضا لهاماه عضلها
 لرحل مده طوبى له بدون احوال بل وأدب له بان تعرض في الأرض المربور ما أحب واحار وأن يكون جميع
 ما تعرض فيها ولم يجعل لغيره الوقف شأن العراس وعرض المساحر عراسا واحسر بملهى حاكم يرى ذلك
 فهل يكون الاحاره بدون أحوال المسبل ما طله و يكون الادب ان يكون جميع العراس للمساحر دون جهة
 الوقف ما طسلا ولتولى الوقف الا ت مطالبه بطلع العراس ونسبهم الأرض فارهة أولا (الجواب) نعم
 يكون كل من الاحار والادب المذكور ما طلا وتسرع للمولى مطالبه صاحب العراس بقلعه وفسلم
 الأرض فارهة كسبه الفسح عند الرحمن عى عبه الجواب ماله المرحوم الحدس مع الاسلام أحاب كسبه الفسح
 محمد العمادى الملقى بدمشق الشام الحمد لله طاب الخواب ووافى الصواب لان الاحاره بدون احوال بل
 لا يصح ويلزم المساحر تمام احوال بل ولان احار الوقف أكثر من بلاب سبب ان اوصاؤا أكثر من سبب ان
 دارا لا يجوز كفاي الملح قال في حواهر الصاوى قال انو العلاء هي آخر اوصاؤا موقوفه ماله - ملوا حد من
 المسلمين هل يجوز فاحان أفى سلطان الاحار معسر * عن رمره العلماء وطعلا لارما
 وكذا ال أفى البدن حسسه * كى لا كون عا حار طالما اه

المذموم مسلم عن عمير بن الوكيل عن ابيه صفية الحاضرة به ونو كتابها له بعد ذلك بعثها سليمان بن عمير شهد على نفسه انه امر اذمه
ع رال ادر بن محمد بن صفاء ابيه ومن سائر حقه فيها اذمها بالمجلس وام الانسحق قوله جعاهم اسهد على نفسه ان حل المذموم عمام بن نو حقه
الوكيل عن عبد القادر الروح المذموم كور التائب وكلاهما عنه فيما ينادى ذكره نسها هاجد بن حار وقرحان بن محمود ايه طابق صفه روحه عند
القادر بعد الاذن له منه نسها اذمها ثلاث نطلعت عن موجب ذلك باب صفه عن عمير ورحها اذم كور ولا يحل له حتى يسكن روحا غير وذلك
بعد اعتبار ما وجب سر عا وبذلك الذي الحاكيم بنو اسر عا وحكم موحه حكيم عيا هذه صور المحضر وذلك كله بعنه الروح فهل يثبت

من الكسب والله اعلم
 (سئل) في رجل ينادي
 مع زيج الخيل فاهتبه
 وعن أمهات وحثه وعن
 روحها فلا على انه قص
 من الروح ما حصه وحسن
 روحه من مروتها إلى
 محبته الروح المروءة كتب
 بخبر ذلك ومنه أشهد
 يحيى الأب عن نفسه أصالة
 وعن روحه وكأله أنه قص
 منه ما حصه ما هو أسوأ
 فهل يبيع هذا الاسهاد دعوى
 الروح أم لا مع عدم سب
 الوكالة (أجاب) لا يسمع
 دعوى الروح التي هي أم
 المسى سى بما ركة انبها
 ووضع الروح بده عليه ادهو
 اسهاد بعض ما حصها
 منها طاهر فاذا سى سى
 آخر فمها ما فيه لها طله
 وبما نصح به ما ذكره في
 اواخر الفصل الخامس
 والعشرين من جامع
 الفصول راصرا للمسمى
 حجب قال رحمه الله مع
 بركة المسب إلى واره
 وأسهد على نفسه انه قص
 منه جميع بركة والده ولم
 ب من بركته فليل ولا
 كبر الا اسبوا فم ادعى

بعضهما (الحوار) نعم في الدجبر من فعل الاعذار وفي وادرا من سماعة عن أي توسل رجل اساجر
 دارا وقد صفاها ثم دم بيت رقع عنه من الاخر بخصته ولا واحد واحد بمعايناه اه ومله في الشاوحاسة
 فلب هذا اذا كان ملكا كان وفها يذ ثمن عليه بعد حاربه إلى آخر ما وصلنا في كتاب الوصية (اقول)
 اما عدم مواحدة المساجر بالساقط ظاهر وأما الموقوف فلا نه لا يصير على امتلاح ملكه ويثبت للمستأجر الخيار
 فان ساء به صخ الا حاره كما مر عن اخلاصة والمراوية والخاصة (سئل) في رجل استأجر حمارا من مكان إلى
 آخر ولم يمس الزاكت فقصر الجار في الطريق وعنى فوصعه عند يده وأعطاه من علمه وأبعده عليه ومات
 في يد فهل لا صممان على المؤجر (الحوار) نعم في العمادة اساجر حمارا من كس إلى بحاري فعنى الجسار
 في الطريق فامر رجلا شق على الجار وأبى عليه وهالك في يده قالوا ان اكراه لنفسه صممان وان اكراه
 ولم يمس الزاكت فلا صممان عليه اه (سئل) في رجل سافر بصاعه فوافى مع رجل يدعوه على أن يعساه
 في سعيها ومهما حصل من ربحها نكس لهما مائة نظرا أجرتهما والثلث له وما عوها من جناعه فهل لهما
 آخر مثل عملهما (الحوار) نعم لهما له المسمى قال في الدرر به من الخامس دفع إلى رجل يونا وقال بعه
 و سره ما اراد فهو بى و سلك قال الامام الباقى ان ماعه بعشره فلا حوله وان تعب وان باعه بار بدهه آخر ماله
 اذ ابى في ذلك لانه عمل في احاره فاسد وعليه الصوى والاخر معادل بالسبع دون معدماته كالسعى اه
 (اقول) مع صى هذا انه في صورته السؤال لولم يحصل ربح لاسمهما احر لكن بحالهما ماصر حوانه في
 المصاربه ام اذا صدق بصراحه فاسده وتكون للمصارب آخر ماله وان لم يربح فمائل (سئل) في رجل
 اسأجر حمارا من يمدد معلومه ما حره معلومه من الدراهم دفعها ليدوس الماحور ثم مات بى أساء المده
 ويرد المساجر حيس ما حور لا حركه فله ذلك (الحوار) نعم قال في جامع الفصول ولو اساجر فاسدا
 وعمل الا حره ولم يمسح صى مات الموحرا ومصب المده فاراد المساجر احران بحسن العتب لا حركه لنس له ذلك
 في الخاره في العاسده اولى ولو مضمنا صححا او فاسدا له الخس لا حركه وهو احق في ملومات المؤجر اه
 ومثله في الخانه ومنه المسمى حاسه الاساء للحموى من الاحار (سئل) في مولى وقف آحرا حوان الوقف من
 آخر بغير أحر المثل نعم فاحس فهل يلزم المساجر تمام أحر المثل (الحوار) يلزم المساجر تمام أحر المثل
 على المفتي به كما في العهر وفي هذه الصورة اذا احر رجلا من الاحاره اهما احر المثل بدون سباه في خاديه
 دعوى واساب في وجهه حصم برعى ثم طهر ومن اهما من فاحس فهل يكون الاحار المذكور غير معسر
 سرعا (الحوار) نعم (سئل) في حمار وصى اسأجره بدين باطره مده طوله معلومه لدى حاكم حنبلى
 حكم بعه الاحار ولزمها بعد سوب أحر المثل لانه ثبو باشرعا والآب برد الباطر احره من الحمام وانكاره
 من غير ماحر فمها ماده على الاولى عمادون جساها فهل لنس له ذلك (الحوار) حجب آخر الباطر باحر
 المثل وببب لل لنس له احره عماد كرا (اقول) وعمل ذلك أبى الحار الزملى (سئل) في باطره وقف اهلى
 انحصر ربيع الوقف فيه بطرا واسد افا احرار من الوقف من رجل له على الباطر من باخره معلومه فاصصه

دارا في بذلوصى اهما من بركة والذى ولم اقصها قال امل بيه وافصى له م ازارا ما ان قال قد اسوفت ما ركة والذى على
 الباس ووصب كله م ادعى على رجل دنالاه الم أقل بيه وافصى له مالدس اه هذا مع سوب الوكالة فكيف مع عدم سوبها والله اعلم
 (سئل) فيما لو اسأجر من يمدد كور ودارا والحال ان عمرا كان وصاعا عليه من قبل ولما كبرر بدحصل بيه وسبب عمرا وماراه عامه م ادعى
 وبالمذ كور بعد الاستحجارا لله الدار مالم من املا موره فهل يسمع العامى منه هذه الدعوى ولا بعد ذلك مساقصا ام لا (اجاب) لا بعد
 بذلك مساقصا المكان الخفاء في الاستحجار ولعدم صحة الاعتراض الاعيان قال في العنرى ما بال الاستحجار في سرح قوله لا الخربه والنسب والطلاق

فقام من أصل مائة وسبعة
 وسبعين فرسا فادعى المدعى
 عليه وصول العشر من مائة
 ولم يبق له بدميته سوى عناية
 وعشرين فرسا فانكر
 وصول العشر من مائة
 عليها هل اداناه المذنبون
 عدلى شهد الذى الخاكم
 السرى على أنه قال له لذي
 المطاها ما كنت تعلم من
 القماش المسروح سوى
 بلاس فرساتمصل أم لا
 (أجاب) نعم بل شهادة
 العدلى على اقراره بأنه
 ليس له من القماش
 المسروح سوى بلاس
 صاحب صدقهما المذنبون
 في ذلك وبسعد الهمما
 مالوجه السرى ادلا مانع
 بهما سرعا والله أعلم (سئل)
 في امرأه اسيرت من آخر
 دارا علوه من معلوم
 ورفاعى بغانص وواص
 فورا كم المظر العر عليها
 فبرل الماء منها على السفلى
 فحلجل ماوها وبربردها
 على ما بها هل لها ذلك ام لا
 وهل سمع دعوها انه أم لا
 وهل لها ردها بمحرد

دعواها الجهل والعين الفاحس مع عدم البصر (احاب) لم يقل احد من العلماء بان لها الردود والجلل المد كورولا تسمع هذه الدعوى منها والمحجب عن سمعها وكيف يصح على الردود سلها الدار عن محل ماوها ورد عليه حراما محللا ماوها الا قابل بذلك من العلماء وامامه هذه الدعوى العين الفاحس فها هو ظاهر الرواية مع الردود مطالعنا سواعر الاحزاب ولم نعرفه وطاهر الرواية طاهر الرواية وادركا مساحما به وبان الدان عره والا لا وهذا لا يكون في مسئلة تسمع الردود والجلل لما السهر في المبون والبروح والغاوى في مسئلة محذور العيب في المنع في هذا المسترى انه يجمع من الردود فلا تسمع من هذا الدعوى الجهل باطله عند أهل العلم فاطنه والله اعلم

بطل في دعوى المدعي ان كان اتى بما سمع وقع اقام عليه به سمع ويثبت له الدفع وكذلك لو سمع الخصم من التعرض له لودع منه فامتنع عن دفعه
 بسمه ثم اتى بماتسمع وان لم يكن كذلك لا يسمع دعواه حيث لم يرد على ما صدر منه أولا وهو متسدد بالعلماء في قولهم لا يستأنف الدعوى قاله
 مشايخنا في كتبهم كالدخلة وغيرها كما يصح الدفع بسمه دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة
 البينة يصح بعد اها وكما يصح قبل الحكم يصح بعد الحكم كروى الاجير به من الخارج على مناجى فحكم له من دوايد على المناجى بحكم له به
 انتهى فاذا كان هذا في بينة متسدة في الاعتداد بحكمها او سمع بعد دعوى المحكوم عليه (١٣٧) وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف

لا يطل بینه دي البديعي
 ألحق بالملك المطلق وان حكم
 القاضي له بظاهر البينة المتسدة
 له عين البينة فكيف سبقت
 غير متسدة لان دعاه على بالبند
 ولا حاحه للحكم اذ القضاء
 للمدعى عما بعد عدم بینه
 الخارج قضاء ربه لا قضاء
 استحقاق وقبول ان أعاد
 الخصم الدعوى ولا بینه معه
 بما دعى لا يسمع دعواه لانها
 عين الاولى حسب لم يتم بینه
 ولم يات بدفع سرى قبل
 سرعا وقد سمع أو لا لعدم
 اقامتها سائى به تكرار
 بحسب منه وقد سمع عاسق
 فلا يات به ولا يسمع
 منه اجابا وودا كبر
 علماءنا من ذكر هذه
 المسئلة في باب ما دعى به
 الر حلال وهو باب واسع
 أوصله بعض علماءنا الى
 جسمانه وانى عسر فصلا
 ود كرى مستلما ما دعى
 به من رامة طبراجع الكتب
 ولسامل والله اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر
 سبعة ادرع من أرض سد
 البائع وبى بها ما عوصف

بان ما دعى الرجل من جنس به وحاولي عند اوائل بعض السور المشهورة أخرجه فهل يلزم رد ما أخرجه مثل
 للعلم للرجل المدعى كورولا غير متعالبه (الجواب) نعم قال في الدخلة ولا يجوز الاستحجار على تعليم القرآن
 لانه من باب الحسبة ولا يجب الاجرة على فعل الاجساد الصوري في زمانه على وجوب الاجرة وحوا
 الا حار لظهور النوا في الاور والديب ولا يقطع وطائف المعلمين من بيت المال وقوله المرواة في الاعياء
 أما في ذلك الزمان فاعلم كره أصحابنا ذلك لقوله حرمهم على الحسنة ووقر عظامهم في بيت المال وكثره انروا
 في البحار والاعياء فكأنوا مستعدين عن الاجرة نصاب الاحداث من آخر الباب الثاني وفي ما وصى محمد بن
 الوليد السمرقندي في معلم كان يعلم الصبيان لاهل مربه فاحتج أهل القرية وحاله كل واحد بعض الدور
 من عنده وورعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده وداوه وجمع ما خرج لاصحاب الدور لاهلهم وسلموا اندر
 الى المعلم ليكون الخارج للمعلم واعلموا ان دورهم من المراء من الفصل العاسق في المنسوط
 رجل قال للعارى احرم القرآن في أولاي أو لاى ولم يسمه سائى الاخر وحسب على الاخر
 آخر المثل للعارى وهو ما نطق به النص أعنى أن يعين رهما كآورد الحديث عمل ذلك وليس له أن يأخذ أهل
 من أو يعين رهما من رعايا ما دامى آخر الزم ما سئى لكن بأمر المساحروا الاحيراء بعد اهل من أو يعين
 درهما من رعايا النص الا أن سبب الاحترام ما جوف المسمى الى الاربعين بعد العقد عليه أو سطر ان
 يكون نواب ما جوفه لنفسه فلا يأثم صرة الضابى من الاحارة عن الحادى (أقول) اعلم ان عامة كتب
 المذهب من مبون وسروح وسواى كلها متفقة على أن الاستحجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى
 المبأخرون من مسأخ ملح نعيم القرآن خوروا الاستحجار عليه وعالوا ذلك في سروح الهداية وغيرهائنا
 مروا بالضرورة وهي خوف صناع القرآن لانه حسب اقتطاع العطاء من بيت المال وعدم الخرص على الدفع
 بطريق الحسبة يسعمل المعلوم بما سبهم ولا يعلمون احدا ولا يصح القرآن فاقى المسأخرون بالخوار ذلك
 واستثنى بعضهم أيضا الاستحجار على الادان والامامة للعلم المد كورده لاهلهم من شعار الدس في تهر بهما
 هدم الدس بهذه البلانة مستسا للضرورة فان الضرور وان يقع المخطورات وانعوا كلهم على عدم حوار
 الاستحجار على الخلع لعدم الضرورة لان المحجوج عنه يدفع المال الى المأمور على سبل الله معه ولان اجمعوا على
 انه لو فصل مع المأمور ودفعهم واحد يجب عليه ردة الى الاخر فبند دفع الضرور بالدفع على سبل
 الا نفاق لم يحرم الاحارة بل صرح في الدرايمصار به لو اسأخره على أن يحج عنه علم يصح الخلع عنه وقال في الهداية
 الاصل أن كل طاعة يحسبها المسلم لا يجوز الاستحجار عليها بعد ما لعله عليه الصلا والسلام اقرؤا القرآن
 ولا تاكلوا الخ فالاستحجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا البلانة أى حصته وأنى يوسف ومحمد قال
 في معراج البراه به قال اجد وعطاء الصالح والزهرى والحسن واسيرس وطاوس والسعى والحيى
 ثم أطال في الاسدلال فراحه ولا سئل أن السلاو المحردة عن المعلم من أعظم الطاعات التى يطلبها
 الا وان فلا يصح الاستحجار عليها لان الاستحجار بسم المذبح وليس للناس معه سوى الدواب لا يصح بسم

(١٨) - (مدوى حامد به) - (ماى) فسم بعد ادعى رجل على النابى المد كور ان له لانه قرار بطوصف يراطى الى المذبح
 المد كور ان راعى أمه وبرد هدمه والحال ان أمه تطهره صرف بالنساء والانفاق المد كور من هل له ذلك أم لا وهل يسمع دعواه مع صرف
 المسيرى ورو به أمه له واطلاعه على السراء المد كور والصرف المبرور مد مدد أم لا (احاب) لا يسمع دعواه والحال مانص اعلاه لان
 علماءنا نصوا في مبون وسروحهم وضاواهم ان يصرف المسيرى في المسمع مع اطلاع الخصم ولو كان احسبا نحو النساء والعرس والروع
 من سماع الدعوى قال صاحب المطبوعه بنى أسايدنا على انه لا يسمع دعواه ويحل سكونه رصا للمسمع وطعا للبرور والاطماع والحيل

التي بها التي هي حيا تسيل
 الشيطان فيجب منع ذلك
 اذ القاعدة التي اخذت
 على بعضها أهل المذهب ذرة
 الماسد أولى من جلب
 المصالح يدخل هذه الواقعة
 فيها اشبهت علمه من
 المفردات فيك العمل بها
 في دفع الظاهر الذي يضر
 تحرير الزمان ونسأدا أهله
 الذي يظلم الاحداث
 نشرهم ومج حال أكثرهم
 والله أعلم (سئل) في حياط
 بين شخصين تارة عاودا ولا
 منه لهما ولا احدهما يتنا
 متصل برسعا على وجه
 السريال وللا حر ععد
 علم اهل يعصى ما لهما
 أم هي لصاحب الععد أم
 لصاحب الاتصال في طرق
 الحائط (أجاب) الحائط
 لصاحب اليرسع لسبق
 استعماله لها على صاحب
 الععد اذ هو كوضع الخدوع
 وقد صرحوا بأنه لو كان
 لاحدهما ربه وللا حر
 خدوع قدو اليرسع
 أولى عليه عامه المسامح
 معالي ما ان الاستعمال

بالماء بعد البرئ مع تسقي على
 لى الحائط المسارع فيه ولاسل
 وعالو كل واحد مهمافى يدرحل
 القول قول راصع الدو على
 بهمه وعلى الا حواله بهمه والدر

بالباء عند البر يسع على الاستعمال محدود ويهسر اتصال البر يسع أن يكون انصاف اللين داخله في اء اف الخديب
 لن الحائط المسارع فيه ولا سل ان استعمال دي العقد متأخر واذ الرب في المسئلة فارحس الى جامع الفصول وانته أعلم (سئل) في سفل
 وعالو كل واحد منهما في يدرحل بصرف فيه مد سنى صرف المال لا يمارع والا ت صاحب السفل يدعى سنام العالو نفسه انه ملكه هل
 القول قول واضع الدو على صاحب السفل البتة يجب نوافعا على منه العالو انه صاحبه أم لا (جاب) القول قول واضع الدو هو دوالو
 بهدسه وعلى الآ حوال البتة والله أعلم (سئل) في سفل اهدم وصاحب العالو يد الباء لسوصل الى جهة فما الحكم (جاب) اذا اء مع صاحب

السفلى من ماء السفلى لا يجوز لكن قال لصاحب العلو ان السفلى انما هي من ماء من صاحبها حتى يورثه فيكون ماءه او ما نفقت على
 الاحسان وقيل ان اذن المأوى مما ينفق والا فبالقوة وعلمه القوي كذا في فتاوى شيخنا السراج الخافى وجها وتعتبر القيمة يوم البناء
 لا يوم الرجوع اه والله اعلم (سئل) في صاحب علو اذ ان يبنى في عاونه بناء لا يصر بالسفل هل له ذلك ام لا (أجاب) نعم انما هو المصوى ان
 لدى العلو ان يبنى على عاونه اذ لم يضر اجتماعا على قول الامام وصاحبه وان يعل عن الامام المانع على الاطلاق فهو خلاف المختار والصر وعلمه
 يعلم بعول رجلين من أهل البصرة في ذلك وخاصله ان الصر ان يعل بغير ما يجمع وان علم (١٣٩) عدله يقبلا فلا يجمع وان أشكل يجمع الارضا
 دى السفلى والله اعلم

(سئل) فيما اذا خلق
 الصر عما لك السفل السفلى
 وكان ذلك بسبب مال العلو
 فهل علمه منع ضرره ام لا
 (أجاب) المصوى على ان
 الصر وان تحقق أو أشكل
 أنه يصر أم لا يجمع دوا العلو
 ما واد علم أنه لا يصر لا يجمع
 واعلم ان سبب السفلى
 وحدوده وهو اذ به ونوايه
 وطسه لصاحب السفلى غير
 أن لصاحب العلو سكاى
 ذلك كما يعلم صاحب الحر
 عن البصرة فاد علم ذلك
 فاعلم أن بطينه لا يجمع
 على واحد منهما ا مادوا العلو
 فاعلم وحوب اصلاح ملك
 العر علمه وأما دوا السفلى
 فاعلم احار على اصلاح
 ملكه فان شاء طسه ورفع
 ضرره وكف الماء عنه وان
 شاء يحمل ضرره اذ صرحوا
 ما لا يجرى المال على اصلاح
 ملكه واذا تلف الطس
 المانع لو كف الماء بسبب
 السكن المادون فيه سرعا
 لا يجرى على الساكن
 وان يعدى بان أزاله وحب

الحدب واردا ذلك الله اعلم بشوته أيضا ولو بسبب اساع لهؤلاء الاعلام محله وقد سمع استبدال
 صاحب الهداية على المذهب بعديب امرؤ القرآن ولا تأكلوا به فهو معارض للملك المص لوث وقد
 صرحوا ما به لو بسبب نصاب أحدهما مبيع والا فخرم روح الحرم وأما حديث الرضا الذي روى في الدنيا العاجنة
 وأحدوا سببها لوالى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أحدم عليه أحرا كتاب الله معناه اذ ارفتم به
 كما فعله العصى في شرح البخارى عن بعض أصحابنا وقال ان الرقية بالقرآن لسبب بقرته أى لان المقصود
 من الاستسقاء كون النوايب بخلاف السلاوة لانها مع الثواب وأما قول صاحب الجوهر ان المحار حوا
 الاستسقاء على تلاوة القرآن فهو مخالف للمذهب كما علم والطاهر أنه سبق علم لان الذي اختاره
 للمحارون هو حوار الاستسقاء على تعلم القرآن لا على تلاوة فقد سبق لمعنى العلم الى السلاوة وقد اعر
 بكلامه كثير من المحار من كصاحب الحر والعلاء وبعض محسب الاسماء وقد أسهم في نصوص المذهب
 في الالاسماء وان أردت ما على ما سمعته فارجع الى رسالة المسماة سقاء العليل وبل العليل في بطلان
 الوصية بالخمسة والهاليل فان فيها ما تكفى ووراء الامام البركوى في هذه المسئلة أربع رسائل صرح
 فيها ببطلان هذه الاحار وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريفة الحمد لله وصرح بان ذلك من المذهب
 المحرم وأبى ببطلان ذلك أيضا العلامة محمد المحار من السج حرم الدين في آخر رسالته من كتاب الوصايا
 حسب سبيل عن له ساء قرى فاقصى أنه اذ امان يعرفه فلا ولا سورته وسار والاحلاص
 والمعودتين ووصلنا على النبي صلى الله عليه وسلم وهدى بان ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعه
 مصر به توحيد من آخره العر فأجاب هذه الوصية ما علمه ولا يصر العر وهو لا يورثه الموصى بالصرف في
 بناء العر بحرى على فراص الله تعالى قال في وصايا الرار به أوصى لعارى بغير القرآن عند قبره نبي
 فالوصية ما علمه وفي السار حاشه اذ أوصى بان يدع الى انسان كدام ماله لغير القرآن على قبره فالوصية
 ما علمه لا يجوز وسواء كان العارى معسأ ولا لانه غيره الاخر ولا يجوز أحد الاخر على طاعة الله تعالى وان
 كانوا استحسنوا حوارها على تعلم القرآن وذلك للصرور ولا ضروره الى القول بحوارها على العراء على
 صور الموى فافهم اه والله تعالى اعلم اه ما في الخبره لمحاو كرى بذلك في حاشيه على المحر حبت
 قال اقول المعنى به حوار الاحدا استحسنوا على تعلم القرآن لا على العراء المحرد كما صرح به في السار حاشه
 الخ فهدار بده الكلام في هذه المسئلة وهذا كاه أنصاع قطع الطر عما يحتمل في رما من المنكر ان التي
 موصا لول الهام حاشه فراءه القرآن والهاليل من العاء والرخص واللهور واللعب في سوب الانعام ودى
 الطول واهل الخيران والاحتماع بحسن المردان فكل من له معشوق لا يفسره الاحتماع به الا في ذلك
 ان كان فحس كل منهم بحسب معسوفه بعد العاء العمام وحمل الثياب ويطهرون أنواع الخلاع والرخص
 بما يسمونه الكوسب والخرد وعبر ذلك وبعهم هم الهام لسماع العاء ما صواب حسان وخلق الولدان
 فعد ذلك بذهل القول ولا يدري سمعهم ما يقول بحسب علمهم النسوان من كل مكان ما يكون

الصبيان وانما ردت هذا لاني لمعنى ان يجمع ما سار على سطح حصر سكه لدى العلو بطلانه والسفل سطبه ليدفع وكف الماء والله اعلم
 (سئل) في دى يدو حارج سار على من يجمعه فادى دوا ليدسرا عاه من ردميد الاب سس رادى الحارج راء هامن عمر وميد سس بما الحكم
 (أجاب) المسئلة فيها اختلاف الروايه والا كبر على ان سائق البارخ أولى وعلمه افسرى الخلاصه والرار به وبقيه في البحر عن عاه العمان
 وحراره الاكمل وبقيه في جامع الفصول عن المسوط وان صوب عدم اعتبار بخره الا صوبه رى ان لا يعتبر البارخ في دعوى بارخ المالك
 من اسن ما لم يورح مالك من المالك من جهة ولكن من اعتمده وادصر عاهه لو علمه وأقرب به سابعه والله اعلم (سئل) في رجل اختلف مع

والله اعلم بالصواب والبرهان لا ينافي مع الساطع من سماج كل دعوى تدعى فاعلم الله والبرهان اعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 الخواص على ذي مدعى محدود ان ذاك المدعى محدود بالو كانه من فلان العاشر كذا او بقدره الثمن وطلب تسليم المحدود منه فاعلم ان المدعى
 عليه مالو كالة والسبع ومنه الثمن فهل تسج دعوى المدعى وتقتل بسبعه على ذلك جعته في عنة المال ام لا (اجاب) نعم تسج دعواه لكونه
 خصما فالذي جامع الفصولين وهنوا حيا حر وهو ان يسج فقول اني فصولي فلا أسلم السبع فيمنه المشرى انه وكيل فلان بالسبع فهو خصم
 فثبت انه وكيل بالسبع اه هذا صريح في مسلماتنا مل والله اعلم (سئل) في ميت (١٤١) مات عن زوجة واس وطلب فوضع الابن
 يدعى على محدود كان له

مدعى اسراهمه يعني عليه
 فأقامت روحه الميت عنها
 وكيل يدعى عليه فقامت
 فادعى ادى الحاكم السري
 فأقام الابن بيمه شرعية
 بهدوت بالشرع منه نوحه
 الوكيل على الوحه المدعى
 فحكم له الحاكم المد كور
 بذلك ومنع من معارضة فيه
 ونصب يده عليه ومصب
 مدعى بالذهب عن روح
 وصعبر من منه فادعى هذا
 الروح على الاس المد كور
 لدى القاضي المد كور ان
 المحدود يخلف عن الاب
 وطلب استعفاءه واستعفاء
 ولديه المعز لهم ن بنت
 الميت الاول فيه فاحاب الاس
 المد كور عما حانه أولا
 فكاف القاضي المد كور
 المدعى المرنور بنه سهد
 مانه بخلف عن والده فاحصر
 رجلي سهدا لديه نوحه
 الاس اس والده مات وهو ان
 على مسكلم فعمل عنه مادل
 وام حالم بعلم ما يباي ذلك
 وفعل القاضي منه شهادتهما
 وحكم بكون المحدود المد كور

كل من الاحار والمسا في المدة المرنور في حادته المدة وان كانت لتسا فاعلم على الواحد المرنور حسب
 كانت الاجرة واحدة كذا كرم تسجوا فاعلم الله وكتب بذلك في مقي مدعيه فاعلم الله وحكمه
 كما حكم حق وكتب بذلك في شرعية فهل يعمل بمشهور الختم بعد ثوبه (الخواص) نعم (سئل) فيما
 اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساح الاحارة والمسا فاعلمت المساجر والمسا في وجه الناطق في حادته عدم
 انفساحهما بالموت حكما سرعيا موافقا لمذهبه مستويا سرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب
 بذلك في مقي مدعيه فاعلم الله فعمل بمشهور فهل صح ذلك (الخواص) نعم (سئل) في مصبه معذرة الاستغلال
 مشر كه من هددور حلى لكل منهم حصه معلومة استعملها الر حلال وحدها مده بدون ادن من هددولا
 احاره ولا أخرة ولا وجه سرعى فهل علمها الهذ أخر المثل لخصتها (الخواص) حسب كالم معذرة
 للاستغلال وكان الحال ماد كرم علمها الهذ أخر المثل لخصتها (افول) في هذا الخواص بطر فعددها من ان
 المعدل للاستغلال اذا استعمله غاصب يجب على ما حره المثل الا اذا كان سأو بل ملك أو معد فلا يجب على
 السر بل لانه باو يل ملك وقد فعل المؤلف في غير هذا المثل ماصورته وفي ماصوى شيخ الاسلام طاهر بن
 محمود أحد السر يكن اذا سكن في دار السر كه بعينه صاحبه ثم جاء الآخر بطلب حصه لنس له دلائل وان
 كاتب الدار معذرة للاستغلال لان الدار المشر كه في حق السكى وفيما هو من توابع السكى يجعل عاوه
 لكل واحد من السر يكن على سبل الكمال ادولم يعمل كذلك مع كل واحد من الدحول والعود وروضع
 الامعه فمعتل علمها ما فاع ملكها ما وانه لا يجوز واذا كان هكذا اصابا الحاصر سا كافي ملك بعينه فلا
 يجب الاخر وماله في الفصل الساس من احازاب الدخري تيب أو حاو من سر يكن سكه أحد هما لا يجب
 عليه الاخر وان كان معذرا للاستغلال لانه سكن سأو بل الملك وصول العمادى من الفصل ٣٢ من أنواع
 الصمات في صمات أحد السر يكن (سئل) في مرنور عماره في وفي مرنور عماره آخر أحد مولى
 الوهن منها حصه عسر فراطدون ادن من مولى الوهن الآخر ولا احاره ولا وجه شرعى فهل يكون
 ابحاره أكثر من النصف عر حائر (الخواص) ابحاره حصه عسر بدون رضاه عر حائر (افول) وكذا
 ابحار النصف عسر حائر اتصاله احاره المساع من عسر السر بل ولا يصح نعم لو كان آخر الكل ثم ظهر أنه
 لا ولانه على أكبر النصف ولم يجر المولى الآخر فبفسح الاحاره في النصف وسعى صحه في نصفه لانه
 سوع طارى قال في الدر المختار واحصر بالاصلى عن الطارى فلا يفسد على المظاهر كان آخر في الكل ثم
 دسعى في المعص ثم قال وهو الخلة في احاره المشاع اه فامل (سئل) في دار مبر كه من هددوا حبا
 وأحبا على سبل السوع آخر هدد حصها المعلومة لاحبا فطردون أحبا ولم يحكم بالاحاره كما رها
 فهل تكون الاحار المرنور فاسد (الخواص) نعم قال في الفصول من السوع ارض من جماعة فوكل
 رجل باحاره حصه واحر وكلمه من جمعه حار ولومن أحدهم لم يجر عداى حصه وجه الله تعالى كالأو سار
 الموكل (سئل) في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال ففصلها وحل واستعملها مده بلا عدا احاره ولا

اراد فهل يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا (اجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب النية المد كور من المدعى
 المد كور واعلم ان كنه علمنا ما سار كنههم بطا فرب على ان كل واحد من الورثه يكون حصما عن الما وان في دعوى السرا من المورث
 الخصوم متو حقه على المذب وكل واحد من ورثه حصم عنه فادانى في حق بعضهم مامه معامه كل الميت حصما
 بنفسه فثبت المدعى عليه مدعى السرا قال في جامع الفصولين ما ورن دارا ثلاثة من فعاب اسان وبي واحد والدار بنده نصفه ونصف
 العاس ودينه عده والدار عر معوم فادى رجل كل الدار فادى ملكا سلا أو ادعى السرا من أنه يحكم له بالدار اذ بعض الورثه حصم

من حكمهم اذا لم يثبت على ذلك وكل واحد من الورثة يكون حصصا من الميراث له ومثله في اكل النكاح نظر الى قولهم الحصص
 توجهت على البس وقولهم بعض الورثة نصيب عن كلهم فاذ غلبت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان المناظر لا اعتبار به
 لا شتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن قولهم القصاص يجوز على البس مما يمكن ولا يجوز نقضه بالنكاح
 ولا شك ان الحكم بكونه سرا يلازم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا لاسيما بالشرع السابق من آية وهذا لا يجوز مع وقوع الاول خصوصا
 بعد دعوى صحته وشهادته مسعدة فان (١٤٣) بطل والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل دفع لاحد بيمينه مائة او فدية عن نفسه وبقية

استجار وريد الحال مطالبه باخر متاعه منده استجابه ما اهل له ذلك (الجواب) حيث كانت مائة
 الاستعانة له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان يشترط بيمينه ان يثام مائة معاومه فلا حارة ولا اجرة
 فهل يلزمه اجرة مثل حصته في المدة المروضة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له من ارضه ما يوم
 حار في ملكه بالوجه السري فاحترج بيمينه لغيره مائة يوما فحارة معاومه ثم في انباء مائة وعشرون اجرة المخرج
 المروضة من بكر مائة معاومة بالبلدة عبر المروضة زيادة الى يوم من مستعمل باخرة معاومه عن المدة التالية فهل
 يكون الاجارة المضادة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيدا ارض من ملكها الجارة سريعه
 فهل لزيد ان يسكن غيره باجرة وفيها حاسم يكن حدا اذ او قضا او ثمانا (الجواب) نعم (سئل) في
 عمار لا شتم اجرة اهمهم الوصي عليهم من آخر دون آخر المثل يعني فاحس مائة معاومه وسكن به واسمعه فهل
 على المستأجر اجرة مثله بالعام اليك (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حاربون وقف من باطرية اجرة
 شرعية والآن قام المستأجر يدعي ان الحاربون جاز في ملكه فهل اذا ثبت استجاره يكون اقرار امان
 لا ملك له في الماء جوار مائة وعشرون (الجواب) نعم (سئل) في جامع المصطفى والسو بوسريه وفي عسر ذلك
 من كتب المذهب واقي بذلك الخبر الرمي أيضا (سئل) في مسأخر ما اراد البطرقي اثنا عشر اجرة
 وريد مائة اجرة بذلك فكيف الحكم (الجواب) اذا اراد المسأخر السفر فهو عذر في دفع الاجارة سواء
 اراد الملك فيه أو لم يرد في القصة وعبرها فان قال المسأخر ان يرد السفر وكذبه الاخر حلف المسأخر على
 انه عزم على السفر ذكر الكرخي والقدر في كافي البراري وقال في الحديث ان الهه مائة مائة فان قال
 المؤخر للعاصي انه لا يرد السفر ولكنه يرد السفر وقال المسأخر ان يرد السفر يقول للمسأخر اجمع
 من يرد السفر فان قال مع فلا ولا فالعاصي اسأله ان يلا ناهل يخرج معكم وهل اسعد للعرش فان
 قالوا نعم بس العذر والادلاء بعض مشايخنا قالوا للعاصي يحكم به وبناه لان الرى والسماحه بعملها
 عندا شتما الحال على ما عرف في موضعه (سئل) في رجل استأجر واستحكر قطعة ارض وقف سلحة
 من باطرية الوقف للساعة والعلى مد طوله معاومه محكوما بصحتها حاكم براهام من المسأخر في اثنا
 المدة قبل ان يبي سنا فهل ينقض الاجارة عوته وانس للورثة البناء في الارض بدون ادن الباطر
 (الجواب) نعم (سئل) في امرأى استأجر باصف دار وقف من بطارها المعلوم اجاره سرية محكوما
 بصحتها حاكم براهام احر باطنه معاومه من الدار من واحد من من البطار المرفوع من المؤخر في فهل
 يكون اجاره الطنعة غير صحيحة ولا بطل الاولى (الجواب) نعم لان الاجارة ملكت المفعة والمسأخر في حق
 المفعة فام مقام المؤخر ولم يملك المالك ولا تطل الاولى لان البناء فاسده ولا يرفع الصحة كافي الاساء
 والمخ والبراريه والخلاصة (سئل) في ارض حار به في وقف أهلى مسعوله بناء طاحونه حار به في ملك
 جماعة معاومين وعلى الارض مبالغ من الدراهم معلوم بوجد لجهة الوقف بطريق الحكر عن الارض وهو
 احر مالهام امسح الجماعة من دفع ذلك لجهة الوقف بدون وجهه سري معالى بان الساع حار والحال ان

اولاده وبيان وادعى الابن
 على اجديه فيما يديهم من
 البركة بحصة فصالحوه
 على سى منها وفعوله
 وأشهد على نفسه وأرأعانا
 ثم ما هو واحونه والآن
 اولاده يدعون على اولاد
 اجديه ما يستحق انهم من
 التركة هل يسمع دعواهم
 مع صلح والدتهم أم لا
 (أجاب) لا يسمع دعواهم
 والحال هذه والله اعلم
 (سئل) في امرأه أمرب
 ما سماعها حصتها من ركة
 والدها وأشهد ان لا حق
 لها قبل اجدوها وماتت
 فادعى أحد اولادها على
 اجدوها جميعه الحاكم ووصى
 عليه بوجهه هل هو قضاء
 على البقية من اولادها أم لا
 (أجاب) القضاء على أحد
 الورثة قضاء على الكل اذ
 الخصومة توجهت على
 البس فلا يسمع دعوى
 البقية والحال هذه والله
 اعلم (سئل) في رجل
 استأجر حاربون وسافر به
 فوجد به عسافه امره
 الى الحاكم ملك البلد في

عنه انا وحكم بالرد عنه ولم يصححه عند عدل بل اسرى في يد المسرى حتى مات عنه
 فهل له ان يرجع بالنسبة على الناح ام لا (أجاب) نعم له ان يرجع بالنسبة على الناح والحال هذا هو قضاء على العائث ولا بعد على
 ما عليه المسرى ولو لم ينفذ على القول المقابل لما عليه المسرى فسرط الرجوع بالنسبة هلا كه عند العدل لسكون مده كذا المانع حكما أمالو
 هلا عبد المسرى فلا رجوع له على الناح فولا واحد اقال في جامع الفصول في الخامس والعشر من الخبرات بعد ان ومثل سدا الدس وحا
 عسافه ما عسافه وأثبت عند العاصي عنه وراعه فوصفه العاصي عند عدل فان في يد هلا على المسرى اذ الرد على ما لم يثبت لعينه

منه في الاستدلال وقال ينبغي ان يكون هذا العلم نفس بالذات على النافع اما لو قيل به ينبغي ان يكون النافع من مال المانع ادعائه حكم على المانع بالفسخ وكذا ينبغي ان يظهر الروايتين انتهى فاعلم ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لهلاك المبيع عند المشرى والله اعلم (سئل) في رجل ادعى قاضي عمره على آخره بانه جازاه ما وسافر به الى العرس فاحصره لئلا يركب العرس واسهده على رده بانه ائتمن العرس واختار الفسخ وحكم به حاكم العرس في عسبه المانع فكيف قاضي عره الى الساب فاحصره حتى شهد اوجه المانع انه ان المدي اسما الفسخ ادعى قاضي العرس فهل يخل ذلك سنت الرجوع للمشرى (١٤٣) بالنسبة أم لا (أجاب) لا يستدل بذلك من

نسخه المصنف الذي حكم
ولان شهادته الساهدين
اعماهي ناشتارة المشرى
الفسخ لا الحكم بالرجوع
ولان الحكم على الغائب
لا ينفذ على ما عليه الصوى
ومن قال بفساد في الاظهر
فذلك اذا كان شاهداً
اذا كان حقيقياً فلا يكاد كره
في البحر والله اعلم (سئل)
فما اذا اختلف الميعادان
فادعى المشرى ان المبيع
باب والباع له بيع وفاء
فهل القول قول البائع وهل
اذا اقام المشرى بشهاده
السبع باب والبائع بشهاده
بيع وفاء قاضي النسب
بعدم (أجاب) هذه المسئلة
دكر علماء فاهم الخلاف
كثيراً والراجح فاهم المصنف
عليه في الخاصة في أحكام
السبع الفاسد بقوله وان
ادعى أحدهما بيع الوفاء
والآخر بيعاً ما كان
القول لمن ادعى الباطل
والبيعه بشهاده الوفاء انتهى
وقد عايناه بان البيعه
بذم خلاف الظاهر وبيع
الوفاء خلاف الظاهر في

أسه باق في الارض وهي مشعولة به فهل عليهم أحرم مثل الارض لجهة الوفاء مادام أن يسلمهم فاعلموا بها
(الحوار) نعم (سئل) فما اذا اشترى بقطعة أرض موهومة من متولها فادعى ماله ما حره كذا
للساكن والعلى ونسب فيها حوائط لنفسه وتصرف فيها حتى انصب المده وحرب النساء ووال من الارض ولم
يسوله أثر فيها بالكلية فعمد المتولى مكانه حوائط للوقوف على الوفاء فقام يذبح عرسه في ذلك بدون وجه
شرعي فهل يجب كان الامر كذا كرمع من المعارضة في ذلك (الحوار) نعم (سئل) فما اذا توافق
أهل قرية مع رجل ادعى ان يقوم بعمارة مصالحهم ومصلح قريتهم وحواله في مقابلته ذلك كذا من الدراهم
أخره ولم يذكر ذلك وقتئذ الحال انه لو أراد ذلك الشرع فمماذ كرحال لم يعذر لعدم وجود المصالح حين
التوافق ثم باسرها بدماء توافقوا عليه من مصالحهم ومصلح قريتهم ولم يدفعوا له شيئاً من الاخر و رند
مطالبهم باخر ماله فهل له ذلك (الحوار) نعم (سئل) في نساء أرضه مسعولة بعرا من نصفه حارتهما
لأرضه في وقت أهل تحت بطارز ووضعه الاخرى ملك عمره ووافق و دفع عمر وعلى أن يعمل رند على
نصف عمره من العرا من و دفع عمره عن جهة الوفاء المرو لوجهه معسبي كل سنة كذا من الدراهم بطر
العسل وطرأ حرة نصف الارض الحاملة لخصه عمره من العرا من ولم يسبق قدر آخر العمل ولا قدر آخره
نصف الارض بل أحلاها كذا كروعمل رند على نصف عرا من عمره وودع عمره والمبلغ المذ كور من الدراهم
للمهة المرو موهومة مصى لذلك عده سنتين ولم يذكر امده للسوا من المذ كور فكيف الحكم (الحوار) التوافق
المذ كور عمره و ليدأخر من عمل الذي عمله على نصف عمره من العرا من وله طلب آخر مثل مائة نصف
أ حار عمره في المدة المرو موهومة لخصه ووضعه لعمره وأن يحاسب رند اعتماد دفعه عن جهة الوفاء باده في المدة
المرو موهومة السرى والحالة هذه والله تعالى اعلم (أمول) انظر هل يقال ان رند الباطل في حكم
السرى في العرا من ولا نسحق آخره لان السرى اذا عمل في الميسر لا آخره وهذا نصف العرا من وان
كان لخصه الوفاء لكن رندا اطر هو الذي له ولانه النصف منه فهو عمره المالك له فليسأمن (سئل)
فما اذا استخدم رند عمره في أعمال شئ مده من الزمان بدون احاره ولا آخره وعمره معروف سعاطي الخدمة
بالآخر وفنام حاله فما هل لعمره وطلب آخره من خدمته في المدة المرو رند (الحوار) نعم حارب كان معروفه
سعاطي الخدمة بالآخره وفنام حاله فما كافي الاساء وعنا من هاس الفس السالف العاد المطردة هل يرل مبرله
السرط الى ان قال وقال بمجدان كان الصانع معروفه فاهمه الصنع وفنام حاله فما كان القول قوله والا فلا
اعتماد الظاهر للمعاد وقال الرابى والصوى على قول مجدونه نهى صر الصاوى من الاحزاب (سئل) في
مجرى من حرقه معلومه اسماً حراماً كان وقف بعد ذلك الحرقه من باطره حاره سرعة باخره معلومه من
الدراهم فمضها الباطر سلفا عن جميع المده فمضط الحرقه في المأخوذ رند هم حصل عذر معهما عن الانهاج
به والحرقه على موجب العمد بضم المذ و رندا من مع الاحاره ومطاله الباطر بما قابل بقبه المذ من الاخره
المرو موهمه فهل لهم ما ذلك (الحوار) نعم كما صرح بذلك في كثير من النكبات المعتمدة والخاصة ولسان الحكم

الساعات فكانت البيعه منه من بدعيه واعتبر بانه رهن في الخصومة وبيعه السبع مده على الرهن وأحب ما حصله صورته صور السبع
فهو شرط وانما خلاف الرهن فاعلم هذا الصرح فقد دل من يعرض له والله اعلم (سئل) في حقه اساءة حاصلا اسهده عليه فلا من دلائل بالوكالة
من نسب عنه فلا يثبت فلا ان النكر البالغة الثانية وكالنه عها في ذلك وبوانعه وسار ما نسب اليها فعلى الوجه الذي سنشرح فيه لانه
فساده فلا من فلا من فلا العا من هيا وجه الحكم الخاص للوكيل هما للمشهد لهما الا عند كرها فاهم اسها اسرعما في الصحة
ان لاحق الامور ولا اسحقا مع عها فلا من ولا من هما الخاصان للوكيل في جميع الاسباب المسماة بالعاسية عن مجلس الاشهاد المعروفة

وَعَوَازُهُ الْبَاهِزِينَ الْعَيْنِ
الْبَدِيدُ كَرِيمٌ فِيهِ الْأَمِيرُ
عَسَى أَنْ يَدُفَعَهُ مِنَ الرِّيحِ
وَالضَّلَالِ وَيُسَاقَ سَجَانُهُ
وَيُقَالِي أَمْلَاحَ الْأَحْوَالِ
وَالْبَاقِ أَعْلَمُ (سَلْ) فِي أَرْبِ
مَشْهُرٍ بَيْنَ الْخَمْسِ مَا بِ
أَحَدِهِمَا فَطَقَ وَرَثَةُ الْمَيْتِ
خُسْرَانٌ نَسَبُهُ هَجَلٌ عَلَى
النَّسْرِ مَا إِلَّا حَرَمُهُ يَقْدُرُ
حَصْمُهُ أَمْ لَا (أَطْب) لَيْسَ
عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَالْإِثْمُ
حَوَاطِرُ الْفِتَاوَى إِنْ وَثِقَ
وَرُبَا دَارًا فَادْعَى مَدْعَى عَلَى
الْإِنِّ فِيهَا وَخَفِيَ حُسْرَانُ
نَسَبِ الدَّعْوَى لَا يَرْجِعُ
إِلَيْهِ وَهَذَا الدَّالُّ عَلَى
الْإِحْمَامِ مَا عَرَبٌ فَعِلَتْ
مِنْهُ اللَّيْلُ يَعْدُو حَصْمِي
وَسَوَاهِدُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَأَنَّهُ
أَعْلَمُ (سَلْ) فِي رِجْلِ مَا بِ
عَنْ رُوحِهِ وَأَبْوَابِ وَثِقَ
هَجَلٌ لِلرُّوحِ أَوْ كَلِمَاتُهَا
الدَّعْوَى عَلَى مَدْنُوهِ أَوْ
مَوْدَعِهِ أَوْ سَرِّكَ مَهْرَهَا
وَبَلَرُهُ يَدْفَعُ الْوَدْعَةَ أَوْ
الدِّسَّ أَوْ مَالَ السَّرِّكَ لَهَا
أَوْ لَوْ كَلِمَاتُهَا مِنْ مَهْرِهَا أَمْ لَا
يَسْمَعُ لَهَا وَلَوْ كَلِمَاتُهَا دَعْوَى

في ذلك (احاب) ليس لروحه رلاو كلها الدعوى بمهرها على مدون المأوى مودعه أو على سر نكه بعد صرحوا ويريد
أنه لا يجوز للادان اسان ديسه على مدون المأوى مودعه ولا على سر نكه اعما الدعوى على وصيه أو على واربه والروحه مدان به فلا دعوى
لها بمهر او يدس ما لا على الوارث او الوصى والله اعلم (مسئل) في مسارعى في نصف كرم أحدهما حارح والا تحددوا أقام الحارح بنسبه
أى النصف كان له مهله به ل لا عمل (احاب) لا يعمل النسخه على هذه الكعبه لما صرح به في البحر وغيره من اسرط الحرصه الدعوى
ووصول السهاده فالى البرار به من كل السهاده شهد ان هذه ابدار كاذب لحدده لا يعمل لعدم الحرقى الكبر ومالك المورث لم يصح لو اره بلاح

[illegible]

و يريد المؤخر رسم فلاحته منه بعد انقصاعه من الاحار والمساحة جمع من ذلك زعمانه يستحق فية حربة
 لكذا كور فهل ترفع بذلك المساحة ولا غيره في كور (الجواب) نعم ترفع بدهنها وليس له مطالبة
 المؤخر بجهة الحرب المد كور ادلا بجهة المساحة والكرا ب وصف في الارض (سئل) في رجل اسأ حرم مرة
 تمارية من تمار ب هامة معلومة باخرة كذا بموجب جهة مربعة والا تب قام باطرو وقبر ب دال دعوى عليه
 بان حصته منها حار به في وقته في غسه المؤخر فادعى المساحة كور الاستحار ورض عليه وهو عو به معروف
 بالجبل فهل يدفع الخصومة عنه (الجواب) نعم (سئل) في المؤخر ادباغ الدار المستأخر ولم يجر المساحة
 البيع وأراد المسري احراره منها قبل تمام مده حار به فهل ليس للمسري ذلك (الجواب) نعم (سئل)
 فيما اذا مات مسأ حرم حار ب وصف في أثناء المدة عن ورثته وانصبحت الاحار موهبة فاحر الباطر الخاف من
 ويداعره صححه فقام الورثة بعارضون بدار اعين اثم احق بالاستحار فهل يعمون من المعارض ولا غيره
 وعههم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع بداره من راعه لعهر وعلى أب برعهما عرو به وبعسه
 والدير بينهما صفات والخارج كذلك فعمل كذلك فكيف الحكم (الجواب) المارعة فاسد والخارج بينهما
 على حكم الدر وليس للعامل على رب الارض احرل سر كته فيه وعلى العامل احر مثل نصف الارض لاصحابها
 لمساد العقد كما في النووي (سئل) فيما اذا آخر باطرو وقع أهلى أرض الوقف من بدمدة معلومة طو به
 باحر معلومة لى ما حكم سافى ثبته له حين العقد أن الاحر احره المثل بنو تاسر عا بالده الشريعة
 وحكم بجهة الاحار وعدم ا مساحتها بالزما موافقا للحكم المد كور المسبوقى سراطه الشرعية ومضى بعض
 المدة و زعم الباطر أن رخلا رادى الاحر وأب له فصح الاحار بالزما فدل له ذلك (الجواب) نعم (أقول)
 فدما له اذ اراد باحره المثل في أثناء المدة فالقضى به أن للمولى فسحها وان مسمى في الاسعاب والحاسه على
 حلاه بعد صحه هذا القول لفظ التصوي كما كرا و باعط الاصح ولعط المحار مكان هو العمد و به أئى
 الحر الرمى بقى هاسى وهو أنه اذ اراد باحره امل في أثناء المدة حكم سافى بعدم الفسخ حكما صححانان
 كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزماده فلا كلام في انه ليس للقاصى الحقى بعض
 حكمه أموالو كاتب المرافعة و ب العقد بحادثة المدة الطو به بان ادعى المولى ملافساد الاحار للمد
 الطو به حكم سافى بجهة الحكم أنصافى ذلك الوقت بانها لا تنفس ب زما الاخر في المسبوعى والحقى
 بعض حكمه كالجو حكم بعدم فسحها بالموت قبل موت المسبأ حراد لا يسمى ذلك حكما اذ لا تالعه الحكم من
 الدعوى والمرافعة في الحادثة التى بحرى وبها الحكم كاش ب دال اخر في أثناء المدة أو موت المسبأ احر
 فمدعى المولى الفسخ وبحب المسبأ احر أو ورثته بعدمه ويرافعان بعد فاض سافى فحكم بعدم الفسخ
 مسوقا سراطه فمد لا يكون الحقى بعضه والحكم بالفسخ ب عليه بنفس حكم الاول كما قالوا في الحكم
 بالموت أى بان حكم السافى ملا بجهة الاحار و قول حكمه بموجب العقد وكان من مو حبه عنده عدم
 الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمه بموجب حكمه بعدم الفسخ ومن أراد بفسق المس له فالحص فى الخج الحر

(١٩ -) (فتاوى حامدیه) - ثانی) لا یحصیها ان یحذر بان کاتب یکرر او من باب الاسراف فالقول قول و کتابها بالایمن ایها یحذره
وعلى المدعى ان یبایع کاتب من باب الاوسط وهی بب لقول قول الخصم على أنهما یحذر مع الیمن وعلى الوکیل الدیة على أنهما یحذره
والقول فی فیه على العادة فان الابتکار الی من باب الاوسط بعد الرفاء بعدة بتولى الاعمال و یخرج الی العزم و المأثم و من باب الاسراف
ولو بعد الرفاء بعدة یخص عن الخروج الی هذه المواضع الا ما دار فیما یستعمل و یلام على التردد کعزم الاحب و الاعمه ا کاتب لا یخرج
الای الی الجنبه کاتب یحذره ان کاتب یخرج فیما لا یخرج صارا الخروج لها عاده لا بد فی یحذره و کذا افاده الإمام الخوانساری رحمه الله تعالی

لا يكون ما دون ذلك محققا وكل التوحيش فيه عليه الصلاة والسلام انه لا بد من حصة من رطل في كل رطل من القمح والاعلى والادنى
 تختلف باختلاف العادات اه والله اعلم (سئل) في رجل قبل له ان يبيع ثوبا من اقمشة في رطل من القمح فباعه على كذا
 فظهر ان ثوبه متعبده واختلف مع المشتري في ثمنه الكيل والباع يقول ما يبيع بهي بيع واحد لا يبيع بالكيل
 (الجواب) كل من اقام رطله في ثوبه (147) مهمما ثبت ان اقامه رطله في ثوبه فان لم يبيع بهي ثوبه كان البيع لا يثبت

الرائق من كتاب القضاء (سئل) في مؤدب اطلع على نصيبه لتظيم القرآن العظيم بالاحرة فادفع له رطل
 اولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذ كر اجرهم ولا ماله فعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع
 له ائوهم احره ولا الخاوي المرسومه عند شتم بعض السور ويزيد الموقوف على طاعة الاب باحرة مثل تعليمه
 و الخاوي المدكور فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي السور والمخ وغيره وقال صدر البشر به الخاوي
 نعم الخاوي غير المصنفه ثم يدي الى العظم على رطل من بعض السور من القرآن سميت بها الابن العاقل هذا
 الخاوي وهي له يستعملها اهل ما وراء النهر اه (سئل) في ارض جارية في ذوق اهلها و ريعها رطل
 نحو سبع مسمى واستعمل زرعه ذلك بلا احر ولا احره ولا وجه شرعي وليس له فيها شمسكه ولا حلافة
 بطريق شرعي و يريد ان يطرد الوصف مع ذلك رطل عنها ويطاها بآخره مثلها في المذموم كونه وصية طاهها
 و احمها ناهي المثل كنهه الوقت وفي ذلك مصلحة لجهة الوصف فهل يسوع الما طرد ذلك (الجواب) نعم له ذلك
 نعم لم يكن للزارع فيها شمسكه فان كان له مسد مسكه فعليه احره المثل لا يبيع ولا يبيع بثمنها (سئل)
 فيما اذا كان له ذو عجر ومسد مسكه في ارض جارية في ذوق عليها قسم من الثمن وخدم زراعتها كما
 يؤخدم من الاراضي والقرى في اواحها احر يذ نصف الارض او يورده من عجر والمقوم مدة تسببه باحره
 معلومه الرراعه والاسبغال فروعها عجر وسدده و يورده و يريد ان يأخذ نصف الحارح من الررع
 و يدفع لعمره ومن نصف ندره فهل ليس له ذلك والررع لعمره والذري زرعه وعابه لجهة الوصف حصه من القسم
 الحاصل من الررع (الجواب) نعم (اقول) نعمي ان على الزارع القسم المعهود في تلك الارض وهو ان من
 جمع الررع الذي زرعه حسب كان ذلك قدر احره المثل وانما لم يصح احمار رطله لانه غير مسد احر الارض
 من جهة الوصف ومسد المسكه الذي يستعمله لاصح احمار لانه عمار عن الكراب وهو وصف في الارض
 مانع لها لافضلها كرام (سئل) فيما اذا سافر حريدين عرجا العمل عليه حسمه ما عوم المقدار الى
 مكان معين في اساءه الطريق عن عرجا الحارح والمضى ولم يحكمه السير أصلا فذهب وترك الحارح وصاع فهل
 لاصحابه على المسافر (الجواب) نعم اسافر حارح الى حارح معنى فتركه فصاع لم يصح فصول ولو كان
 صاحب الحارح مع الحارح ولم يكن صاحب الماع مع عرجا الحارح في الطريق فترك الحارح والماع وذهب لاصحابه
 لان فيه ضرره و وعد الحارح اذ اعرجى أو عرجا عن المضى فباعه المسافر وأحرمه وهالك في الطريق ان كان في
 موضع لا يصل الى الحارح حتى يامر به مع لاصحابه عليه لاي الحارح ولا في عنه وان كان في موضع بقدر على
 ذلك أو استطاع امساكه أو رده اعرجى فهو صامن للقيمة عما دونه من احره الدواب (سئل) في المسافر
 اذا ساق الدابة سرفاسد يداعبر معناده و عفي في السرحى هلكت بعد ان صاحبه ولا وجه شرعي فهل
 صم فيها (الجواب) نعم قال في الساوي العباسه فان عفي في السرحى صم اجاعا وماله في السارحانه
 والعماده وسواي و ندراده (سئل) في مسافر من دار عمل فيه طوا بالسمعة وكشس وعرجس
 الراح ومصافي حائطه كل ذلك من مال نفسه فلا ادن الموحرا فاد اخرج فهل له فلع ما عمله حسب لا نصرفه

بمسد العتق ومساك محققا
 و يذ ان من الماع مثلا ان
 الاختلاف في التسع لاي
 التمس ومن سكل مهمما ربه
 دعوى الا حري واذ اني
 بالمشتر من خلف يفسح
 البيع الواقع بينهما على أي
 صفة كان و يذ ان العن
 والمبيع فاصل والله اعلم
 (سئل) في السباع اذا
 اختلف في ثمن البيع وادى
 المائع لذي الحاكم الشرعي
 جاور المشتري أقل من عرجا
 عن اقامه الدية ولم يرضا
 بدعوى أحدهما هل
 يتخالفان و يفسح العاصي
 الله مع طلب أحدهما
 و يذ ان أم يحلف المشتري
 فعد لا سكار الرناد و بعضي
 له عما ادعى أم لا (أجاب)
 مسئله اختلاف المتابعين
 كتب المذهب طاهها
 مسوبا وشروحا وناوي
 وصرحوا بانهم ماء العجر
 عن الدية وعدم الرضا
 بدعوى أحدهما يتخالفان
 و يذ ان يمين المشتري في
 مسئل متساوية فان حلف
 كتاب الا حري الخلف فان

حلف فصح العاصي التسع يطلب أحدهما و يذ ان فيه الحدب السرف يذ اذا اختلف المتابعان يتخالفان و يذ ان
 والمسب له شهر والبعول فيها كثير والله اعلم (سئل) في امرأ احل ب مع و ربه رجل في قدر من دار ما عالا انهم فعالت بعها له عسر
 فرسا وسلمها له ولم أقص العسر وقال الوربه بعها له بمحمسه وورس وطا بعسره وسلك دابة في حنائه هل يصل قول الوربه في قد
 المن وفي قصه ام في قدر المن لا قصه ام تحري بينهما الخالف و يفسح التسع مالم يعم منه على مقدار المن من اسد الخا من أم لا (أجاب)
 بعدم موب المشتري لا تحري الخالف من المتابعه وورسه والحال هذه اعني كون الدار في أيديهم والبعول قولهم في قدر المن باليمن على اله

[illegible]

(الحوار) نعم وفي بحر يد البرهاني وإذا خصص المسبأ حر الدار وفي شبهه بالآخر وركب فيها ما نأو عليها
أو جعل مسباراً في ما هو أمر به الآخر وأراد المسبأ بحر فلعنه ذلك لا يصير طبعه وما يصير طبعه بالدار وليس له
طبعه ولكن يصير له رب الدار فيه ذلك ويغير فيه يوم يختص به عبادته من أحكام العمار في ملك الغير
(سئل) في نعيم استعماله دخل من أمر ما تفي أعمال سي بلا اشارة ولا ادن فاص وكان ما يعطيه من الكسوة
والسكنى فانه دون آخره مثله يعني فاحش من الغرر وشدة طلب من الرجل تكمله آخره فله فهل له ذلك
(الحوار) نعم كما في البراري في نوع المتفرقات من الاشارة ومثله أدنى الخبر الزماني (سئل) في دار مشتركة
يطربون إلى سر يدو عمر ونصه من دعمر يدو عماره ما دون عمر ووافقها سلعا ثم احلها فقال ويد
أعقبه كذا وقال عمر وكذا دون ما دعاهم بدفعكم الحكم (الحوار) رجع ذلك لاهل الصلعة فان
جمعهم على قول واحد فالقول له وان كل البعض مع والبعض مع الآخر فعلى رد المسألة لاهل الدعوى
واسكار دعمر فيها ما نعيم في الدعوى والاسكار كفي البراري والصاوي الخبر به من الاشارة طحا بركب في
الطاحونه حرام ما له وحدها وسأ آخره ونحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بامر صاحب الطاحونه لرجوع عليه
كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونه وان فعل بغير أمره فأن أمكن رجوعه من عمره ررجعه وان
كان من كلاً لا يمكن رجوعه إلا بصريح صاحب الطاحونه أن يدفع اليه منه ما رجعه من الزرع فأن أحدث
المسبأ حرق المسبأ حرق ماء أو عرسا ثم انقصه بعد الاشارة كان للآخر أن يامر به بالرفع قلب فتمت أو
كبر وان ساء من الزرع وأعطاه العمة اذ لم يكن أمره أن يفعل ذلك لرجوع عليه ثانية من فصل ما
ينقص به الاشارة ومثله في البراري من نوع آخر استجار المسبأ ثم كرى آخره أسأ حرق طاحونه اشارة
طوله ثم آخرها من عمره واذا له بالعمارة ووافق ان علم انه مسأ حرق الطاحونه لنفسه لا يرجع وان
لم يعلم وطيه مالكا ورجع وهو المحار (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وبيع من معلومه بلا اشارة ولا
آخره فهل يكون حرقها على الروح (الحوار) نعم كما في البراري والعلاقة من النعمة وفي الخاوي
الزاهدي من الاشارة سكن رجل دار الوفاء بأهله واولاده وحدهم فاحرق المبل عليه اه (سئل) في مسأ حرق
جار يحمل على عسان من قريه كذا الى بلدة كذا وذهب الجار الى بلدته حرقاً أعدم من الاولى ومن عمر
طريقها فوقع الجار في الطريق بحب الجبل وعطف فهل يصح فيه لصاحبه (الحوار) نعم كرى عار به
سرح الطحاوي ان في كل موضع يصح في الاشارة من في الاحار ولا يحل الا حرق في كل موضع لا يصح في
الاشارة لا يصح في الاشارة ولا يحل الا حرقاً به وود كرى سرح الطحاوي العار به لو كانت معه مائة
فما ورد ذلك المكان يصح ولا يراً ما ورد وكذا الخواص في الاحار بخلاف الرهن والودعه ولو لم يذهب الى ذلك
المكان ولكن الى مكان آخر فصر منه أو طول يصح وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى ذلك المكان
الذي اسعاره هاله يصح والمكسب المعادة هو وكذا هدا في الاشارة عماره في صحن المسبأ وعمام المسائل
فيها (سئل) في جارس معدس لاس لعل سر يدو عمر ونصه في آخره وواحد مع ما من بكر باخرة

الانكدار بعض مما وقع أو لاهل له ذلك ام لا والاعراب السابق ما ص عليه (أحاب) واحد ما عرف به وما وقع عليه الاتفاق والمقاصصة
ما ص لا بعض محروقه له لا اقم تصاعدا الانكدار والله أعلم (سئل) في تركه فيما سماه لا يدري كل واحد من اهل الارب مقدار حصصه او
احدهم واسهدها ان اسمها ما بالارب فما كذا الاعراب والحداد اسمها ما أ كبر وهل يصح اسماؤه والحداد كرام لا وهل اذا ادعى حصته اهل
اسهدها كذا أو أنكره يخلف أم لا (أحاب) الاقرار بالكل بحال السر عا طل ومنه الاقرار بسهامه وان يدور لوارث على حصصه من الميراث الشرعية
كما في به السجود من من يحكم وهو في الاقرار في العوائد من الاسماء والبطان فما اعلب ذلك فلا يبي اذا أذكر الحصص الاقرار بالمدكور اذا فائدة

فمن عليه ان يثبت اليه وان ارسل في السجدة على ارض كل سنة يأخذ منه ابرار الوقت فكل من وثق على وقت السجدة باخر
 جدد جعل يسوع لناظر المزمور مطالبته الى كل منسب يشهد له بالاستحسان وادلم يكن مع الرب على تحسب شهادته بقصى بالبيت الوقت السجدة
 ام لا (احاب) الامرار بان الارض السجدة افرار بالساعة ايضا له بقصى بالبيت السجدة افرار و قد صرح علما واني الامرار بان القس
 لو قال ارض هذه الدار لعلان وساؤها الى كل الكلى لعلان لاه لاسا افرار بالارض له ملك الساعة تمنع فلا يقتل قوله و بعد ذلك انه ليعبر والمسئلة
 في أغلب الكتب من باوس وجاوساوي والله أعلم (مثل) في امرأه كبره برؤيت (١٤٩) وروح واحد بعد واحد وورثت منهما

أموالا وقضت منهما أشياء
 من مهرها وورثت من
 مالت فقال لهما أوتوها
 أدحك على ما تشرى
 تخمس مائة كسبه
 فقال كل ما في يدي لوالدي
 هل يصح أم لا (احاب) قال
 في المزارع في الدعوى في
 نوع آخرى الادع في قول
 الشخص كل ما في يدي
 لعلان هذا الكلام مجبول
 على البر والكرامة على
 احبار مساح حواريهم
 وعلته القوي فلا يبايه
 البراع وقال في الامرار قال
 في حبه كل سى في يدي أو
 جع ما ملكه لوالدي هبة
 وهدم رأى العرف في بلادنا
 على حاله فحمل على البر
 والكرامة اه وعلى بعد
 العمل باصل الرواية
 وجعل ذلك هبة فسرطها
 في الموهوب ان يكون
 معصوما غير مساع مبراعه
 مسعول ولا على المعزلة ماله
 سبه بخرد هبة المعولة
 والحال هذه والله أعلم
 (مثل) في امرأه أى

وحطاه رحلان فالحطى صابو نصم اه (س ل) في مساحر دانه محسبه وعرب ههرا عليه ولا تعد
 بعه ولا يصبر ولم يعدر على ردها وصابت فهل لاهمبان عليه (الحوار) نعم ولو كان لصلى في الصبراء فبرل
 عن الدانه فأمسكها فافلتت من يده لاهمبان لانه لم يصيها عبادته من صمبان المسعبر وكل موضع نصم
 في الاعاره نصم في الاحاره كطمر آ بها (مثل) فيما اذا المساحر حرر من حجر وسمية لعلها من مدسه
 كذا الى مريم في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا وحاسبا ثم ردها الى المكان الذي قصها فيه فملها وذهب بها
 الى مريم انه اعد من مريم وأمسكها بعد اليوم الثاني المذكور انما ولم ردها حتى تطحنها في الرحا ومانت
 من الخراجه فهل نصم فيها (الحوار) ذكر في القصر ذاهبا الى نلس على المساحر ردها لانه المساحر
 على المال وعلى الذي أحرأ نصم من مبرل المساحر فان أمسكها وهدم لم نصم بها وانس هذا
 كالعار به فان اسما حرها من موضع الى المصرداها وحباسا على المساحر ان ما يمدك الموضع الذي
 قدس فيه فان أمسكها في نصم ولو قال المساحر ان أركب من هذا الموضع وأرجع الى مبرل فانس على
 المساحر ان ردها الى مبرل الموحده الجله في الحجر مدعجاده من أنواع الصمبان في رده المساحر وميله
 في الفصول (افول) وفي جامع الفصول انصارا الى أحاس الناطي قال ألو حبه رجه الله تعالى
 كل ما لجله موية كرحى المدفع على الموحده لا على المساحر وما لجله كسب ودانه فعلى المساحر رده
 من مبرل لا يح على المساحر رده بعد المده بل على مبرع المدفع وحكى عن الزاوي يح على المساحر رده وهو
 أحد قولى الشافعي لانه عند بعضه المدهم بدل ولا يح على العاقد رده بعد روع الدالغ اه ومبعض
 هذا ان في المسئلة خلافا وان المعمد ان الرد على المؤسرى الكل ليرجع هذا القول بالاسدلال عليه ثم ذكر
 في الفصول ان عن عده كتب ما بنو يده وحسب كان الرد على الموحده الصمبان على المساحر بالامسال بال
 طلب وعلى هذا فساد ذكر عن الحجر يده قوله ونلس هذا كالعار به بحالف ما مبرل صهقه عن سرح
 الطعاوى من ان كل موضع نصم في الاعاره نصم في الاحار وما لا فلا الا أن يحمل ما في سرح الطعاوى
 على القول الآخر المذكور في الاح من أو يحمل على الاعار المطلاع أما الملقد فمد صرح في الفصول في
 صمبان المسعبر بان العار به لومومه فأمسكها بعد الوف مع امكان الرد نصم وان لم تسعملها بعد الوف
 هو المحار وسواء بوقت تصا أو دلالة حتى اب من اسبعار ودمالكسرحطها فأمسكه صم اه وقال فله
 ولو لب أي العار به بعد صها صم في ولهم اذا أمسكها بعد المصى بلا دن فصار عاصبا لعل المساحر
 بعد صم المد ادمونه الرد في الاحاره على المالك فلم يوح من المساحر مع نصره عاصا اه (مثل) في
 مساحر دانه لعلها بعد ارامه واما من الررع فعمل أ كرمه وهى لا تنطبق فمطلب فهل يلزم
 المساحر جمع فيها (الحوار) نعم كفى السور من بان ما يحور احاره وما لا يحور (مثل) فمن
 اساحر ران حدر وفع ن باطره لصع عليها حدر وعامده طوله معلومه ما حرم معاونه لذي حاكم شافعي
 حكم بصها حواها السرعة وكتب به حقه في معنى مذهبه بصها والعمل بمصومها فهل يعمل بمصومها

اقر ما وها رويها الا ان يرضى انكدا وسهده على نفسها وفعل والا ن يدعى ان نلس في باطن الامر لنسها في يديها هل تسبح دعواها
 ولها حلفا بها ان ذلك حق في باطن الامر بان يدنها ام لا (احاب) نعم تسبح دعواها ان افرارها كل كاد ما يحلف انبها الم يكن كاديه
 فها فان حلف والاطل افرارها وامسح الرامها افرار على ما علمه القوي والله أعلم (س ل) في امرأه افرار ان جمع ما عدها وما يحسب يدها
 من الخلى والامسعه والدور ملك لوالدها وانه عار به يحسب يدها هل يصح لم يكن المقام مقام الكرامة ل كتب به صلي لذي فاص بانها
 (احاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم (مثل) فيما لو رجع رجل بسله لا حروا زاد الدحول معها الا ب عن الدحول حتى تعرفه بعارها

الشيخ لا يسمع ان ارادوا ان يفتوا في الشريعة فقالوا في السليبي فقالوا في حجة رابعه امر به عن الزنا حتى يذهب به فاستدعيه
 في البيت فوجدوا في الخلاء والبركة وبغير هذا وجاروا الخلاء للمطعم امر به عن المسير الى افرجها حتى تم وعمل بالامر
 المذكور وقد اتفق المتأخرون على ان الاكرام يفتي في زمانهم عن السليبي وان الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام اوال
 العبادي يفتي في الزنا او في ما سلب من (١٥٠) ظن ان الرجل اذا زوج ابنته من رجل فليست اراحت ان يخرج من بيتها زوجها
 الا ان ياتي ان يذهب عنها

جوابه شرعا (الجواب) نعم انما حرعوا في البيت عليه لم يخرج في قول أبي حنيفة في حجة رابعه في قوله ما
 المشايخ من قال بوضع السليبي اذا كان العلو لرجل والسليبي لرجل آخر صاحب العلو من رجل ليني
 عليه وتكون هذه المسئلة فرع من مسئلة أخرى ان صاحب العلو اذا اراد ان يذهب في العلو شيئا قال أبو حنيفة
 ليس له ذلك أصغر السليبي ولم يصرف ذلك صاحب العلو احد ان السليبي من ذلك العلو لا يخرجه حتى
 لو كان العلو والسليبي لواحدا فانه يجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف
 وان كان العلو والسليبي لواحدا في حجة رابعة في الخامس من الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر رجل يدعرا
 لخدمته في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق ما حرم معاوضته من الدراهم شرط فتحها في الغد وقبضها
 اجاره صححه ثم خدمه في بعض العار بن ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المناع من جهة الآخر وهل يجب الآخر
 لم يكن المستأجر من الانفاق (الجواب) نعم (سئل) في رجل اساحر من زندقه لاجل له حارسه
 الصغرى من مكة المكرمة الى دمشق وحمل له على ذلك آخره ساءت يده مشارا اليها فكمها حتى وصل الى
 دمشق ويريد مطالبة بدها رهم رائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك (الجواب) نعم قال في الخبر
 ولو كاتب سائما أو عروضا فالسرط فيه بيان العذر والاجل والصفه الى أن قال وهذا كله اذا لم يسر الهافان
 أساره في كونه ولا يحتاج الى بيان العذر والوصف والاحل (سئل) في رجل اشترى عروبا نساء بارده
 ثم قال لا تراعى معي ذلك نصف ربح المهر فعمل فيها فهل يكون احارها فاسد وله آخر مثل عمله (الجواب)
 نعم ولو قال اعمل معي كرمي هذه السببه حتى أروحل بني فعمل فلم يروحها منه في وجوب الآخر خلاف
 والاسمه الوخوب وكذا اختلف في العمل بلا سرط ولكن علم انه ما يعمل الا طمعا في الروح وعلى هذا لو قال
 لرجل اعمل معي حتى أفعلي فعمل كذا في جامع القباوي من الاجارة (أقول) طاهره انه لو روجه منه
 لم يستحق آخره مع ان الاجارة فاسده لجهاله المسمى او عدمه فسعى لروم آخره ل بالعاما لمع مطلقا لانه اذا
 روجه اعما بر وجه المهر فلم يحصل في معاملة عمله شيء يصلح بدلا ومما عان الاسماء وعبرها انه لو قال آخره بل
 داري بعرضي فهي احارها فاسده لا عار به أي يجب آخره المثل والا كاتب عار به لا احارها لا بد لها من
 بدل لانها ساع المباع ولذا لو اسعروا رهم واسكن المهر في داره فلا آخر له آخر المثل لانه احارها معي
 كما قدما فاذا لم آخر المثل مع البصر مع عدم الآخر يكون له ومعه مع عدم البصر مع بالاولى كما في مسئلتنا
 ويمكن أن يحاط بان قوله فلم يروحها منه الخ ليس احبارا عمارا ووجه بل حكمهما واحد وانما قد عدم
 بوجه لانه اذا روجه منه لا يطلب الا حري الغاده منه آخره أولا به بوجه منه ما حرم عمله ولا بأخدمه مهرا
 عبرها هذا ما طهر فأماله ما معان النطر (سئل) في أنار بن وهو من محاسن مسير كهس بن وعمر ومما صفة
 اسمه عملها بدمه في عس سر بكم عمرو و بن عمرو والآن مطالبة ما حرمه من حصه منها فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم ليس له ذلك ولو كاتب الانار بن معته للاسعال لعوله في السر والاي المعتد للاسعال
 اذا سكه ساو بل ملك أو عده اه فلهما ساو بل ملك كما أو صكه في العمداد والفضول (سئل) في

الانصار ان يذهب عنها
 ان يذهب عنها
 من مبرأ منها فافترش
 ذلك ثم اذن لها في الخروج
 علم وجه الامر وقد احيى
 شيخ الاسلام المذكور
 واذا علم أن الاكرام يفتي
 من كل من قدر على تحقيق
 ما هدده وعلم أن معها
 روحها اكرامه وكذا معها
 تحس أنو حاله يوفى
 عدم وجه الامر في واقعة
 الخال والله أعلم (سئل)
 في رجل سمع آخره
 في عروصه فطلق روحه
 ورجعها بعرضه له السام
 ثانيا فقال له المشسوم ألم
 يكفني اى طلب روحى
 من أحلك وكر ذلك العول
 مراراً ان المطلق بوجه
 لثابت العاصي ودكره
 صور الواقعة فقال له
 الكاتب طلب منك بلانا
 ولا مراجه لك وأحرا
 الروح بذلك فهل قول
 الكاتب صحيح أم لا وهل
 يعمل باجباره أنه طلق
 ثلثا ام لا (احاب) قول
 الكاتب غير صحيح بل خطأ

صرح حب كاذم الخالف هكذا اذا لامسهم الانكارى اعما يكون لما وقع ونشره فالمعنى لم يكفل طلاق روحى المعمر رجل
 السابق وهو الموصوف بانه واحد رضى فكيف يصير بلا عمل ذلك اذا كرر وان كان بخلافه فلا بد من به ولا يكتفى احبار العاصي أم
 الروح منه ان الروح طلعه بالابل لواحده انه قضى - لانه فهو ما ظل فى البحر والاحبار بالعصاه منه كالانساء لاندله من الحصره قال في
 سهاداب العمد اسهد العاصي سهودا أى حكمه لعلاب على فلان بكذا فها سهادا بطل والخصور شرط فم قال وفي مذهب العلامى اذا قال
 العاصي حكمه على فلان بكذا وهو عاص لم يصدق اه فاذا كان هذا في الاحبار بانه قضى فكيف ما الاحبار بان فلا يوقع به كذا او العام

في أعينهم وأهم ما من حقوق ولا بد من عوض عن نظير الاسهاد بذلك شأنا معلوما وقصده (١٥١) والآن بعد منى منه وعم ان الاسهاد

ليس يصح لكونه لم يصح
 بمقدار الحصة المصالح عليها
 فهل لا العيب الى برعة
 والاسهاد وقع موقعا بحيث
 انه لا تلك بقصه ولا يحتاج
 الى تخصيص بمقدار الحصة
 المصالح عليها اذ في داخله
 في العموم والحال هذه
 أم لا (أجاب) لا يحتاج الى
 التخصيص بمقدار الحصة
 المصالح عليها بل يصح الصلح
 مع جهاته كذا كره الشراح
 فاطمه والله أعلم (سئل) في
 أحسن أقام بشه شهادتي على
 من يصير من الوارثين
 وانها بعد موتها أمها أقرب
 ما سبقتها من ما عساه في
 ميراثها والوارث يقول
 الاقرار والسبع لحقه
 لأصل له في الناطق وأما
 هو حمله لخرمان الوارث
 والمقر له يقول بل هو صحيح
 ما طعه كطاهره هل يحلف
 أمها ما كاتب كاذبه في
 اقرارها بالاستفتاء أم لا
 (أجاب) نعم الاقرار
 بالاستفتاء والحال هذه
 يحلف فيه لكن الراجح
 صحته حسب لم يكن دس على

ويحل به ذاء في طهره اتفق مع طبيب على مداواة وحصل له آخر ولم يصرف له مدة دواؤه ويريد الطبيب
 آخر مثله وما يقع في عن الادوية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمستل في الجرح به من الاحارة (سئل) فيها
 اذا استأجر ردي من عرو وادان له بها فلما اراد ان يبيعها لم يجد من يشتريها فباعها بالارزاقية فهل له ذلك
 (الجواب) نعم كما في التبر والتبر من فسخ الاحارة وعبارة السور تعسخ تعسا شرط ورويه اه
 وتوصحي الدور (سئل) في راي يراعي من يشرك به في المقر مع اسمه الصغير وصغير آخر أحسن عنه
 وهما لا بعد ان على الحفظ أصلا فمعت وهلكت وأخذت من المقر فهل يكون هذا نصيبا من الراي
 (الجواب) نعم ود كرى الذخيرة والراي أن يبعث الاصل على يد علامه أو أخيره أو ولده الكسبر الذي
 في بحاله لان الردي من الحفظ وله أن يحفظ بدم في عماله فكان له الردي بدم في عماله كالمودع فاذا هلكت في
 حاله الردي كان الراي آخر امس كذا ولا ضمان عليه عند أي حسبه وعندهما ان هالك ما عكس العجز
 عنه نصي كالمودع نفسه وهالك في يده في حاله الردي وان كان الراي آخر احاصا ولا ضمان عليه على كل حال
 كالمودع نفسه وهالك في يده في حاله الردي بشرط ان يكون الراد كبرا يصدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا
 لا يصد على الحفظ يكون هذا نصيبا من الآخر نصي ما لم يصيب عندهم جمعا بشرط أن يكون في عماله لانه
 اذا لم يكن في عماله كان الردي منه وسد أحسن سواه وليس له الردي دأ أحسن وكذا بدم من ليس في عماله
 بمباديه من ضمان الراي ومباديه الفصول (سئل) فيما اذا دعي من يدعي رجلا لعماله من دمسق
 الى قرية كذا تاجر معلومه وعينه الرقعة فذهب عرو ووجد الطريق بحرق لا يسلكه الناس الا بالرقعة
 في أثناء الطريق بن حرج عليه وطاعه وأحيدوا الجبل منه فهل نصي عرو والجبل (الجواب) نعم قال في
 العماديه فان عن الرقعة فذهب عبر الرقعة كان الطريق بن بحرق لا يسلكه الناس الا بالرقعة نصي
 وان لم يكن بحرقا ولا يسلكه كل واحد عبر الرقعة لا نصي اه ومباديه جامع الفصول (سئل) فيما
 اذا دعي من يدعي عرو والمكاري أمعه لعماله الى مكان معلوم باخر كداس الدراهم فاحس عرو وأنى
 الطريق بن لوصاف لم يلبث وسار في الطريق بن حتى احسب الاصوص الامعة والحال أن الناس لا يسلكون
 هذا الطريق بن مع هذا الخبر فهل حب الحال ما ذكر نصي (الجواب) نعم اسأخر جاز الذهب به
 الى وضع معلوم فاحس في الطريق بن لوصاف لم يلبث الى ذلك وذهب وأحده الاصوص ان كان الناس
 يسلكون هذا الطريق بن مع هذا الخبر بدوامهم وأموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن لانه في الفصل الاول
 ليس بمصنع وفي الفصل الثاني مصنع عماده من الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات في احارة الدواب وماله
 في الفصول (سئل) فيما اذا دعي من يدعي عرو والعروى دوابه لبرعاها في محل الري وتعتلها على العماد
 بنفسه باخر معلومه فراعاه مدهم ر كها رعي وحدها من عرو حاد حتى صاع منها انسان بفر نطه ويعصره
 فهل نصي من مدهما (الجواب) نعم قال في اصول العمادى وفي مختصر التدويرى لا ضمان على الآخر
 الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف في عمله معا اذا لم يكن به عدا بخلاف الآخر المسرول فانه نصي اذا حصل

الميت ولا مال له سواه او كان ولا توفي الاله فعدم الدس المعروف والباب عمارة السهود وعلته اذا ادعى الوارث ان ذلك كان لحمة
 بحاف المقر له انه ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اسرى من آخر ثلثي رحي يمين فدره سبون من ساو فر يعضها ومات
 فادعيت ورثته ان الاقرار ببعض الثمن كان لمحمه ولم يعض منه سائبا الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى لعده اقر
 ان اقرارا صحها فان حلف على ذلك مع الحاك الوريه عمو وان سلك عن الممن لم يعضه الوريه وان اقام الوريه المد كورون المنه على
 تادعوا مباديه والله أعلم (سئل) في الوكيل بالسراعا اذا أقر بعض المسع المعين من وكيل آخر ماله مع م بعد مده أو كرهه بعد دفعه بعض

الذي يستعان به في اقراره كان كالمعلم الى حصة ما في نفسه من العلم فيسمع دعواه على وكيل البيع ثم يرد الى وكيل البيع
الذي على ان وكيل الشراء المدعى كوزما كان كاذبا في اقراره انقص على ما اختاره المتأخر وان هو قد عصى في بيعه الفتي فيقول
اجزأ الناس وكثرة الخداع والخدبات والمثله في غالب الكتب ومن الغرور ان وكيل الشراء وكيل البيع يرجع الحقوقي اليهما الى الوراء
والله اعلم (سئل) في رجل ماب عن زوجته صغيرا وكارا وخلط تركها بهما في البسر على أن يقر والمأهر أن جميع ذلك المال لفلان أحد
البنين الميسر حوفا من طلبة الولاية وأشهد (١٥٢) المهر له على نفسه سهودا في العتق ان المثال تركه من الميت عصى على امر الله تعالى

منهم وان اقر اقرهم به الخطة
بحرف من الطلبة هل اذا شهد
لهم شهود السر بذلك تقبل
شهادتهم ويطلب اقرارهم
الذي في العتق له أم لا
(أجاب) نعم تقبل شهادتهم
ويطلب اقرارهم الذي
العتق وهذه من مسائل
الخطة وقد ذكرها كثير
من علمائنا في باب السع
المفاسد ومنهم من ذكرها
في باب الافرار وهي في
الحاسة والاختيار والبراه
وحامع الفواوي وعبرها من
الكتب وقد صرحوا بان
مدعي الخطة اذا أقام به
عليها يعمل لانه أي المدعي
عليه ذلك ادعاءه يعرف
في الزمان ما عو حيا فكدا
اذا برهن عليه حصة بذلك
اذا البات بالنسبة كالبايت
عنا ما وهذا بالاجماع لا يعلم
فيه خلافا من الاعه وهو
موافق للعاس والاستحسان
وكثيرا ما يفعله الناس
حسبه من الطلبة لاسمائي
هذا الزمان والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على
آخرا به دفع له حسن فرسا

التمسك به في وفي البحر في الهه في الاخير الخاص لا يصح الا بالمدعي متفق والمتمسك به هو الذي يعمل
بالودعه ما لا يصح به المودع عبادة اه من الانقروي (سئل) فيما اذا استأجر زيد من باطر وصف
أرض بستان الوقف بعدما سافاه الناظر على الايجار في مده الاجاره على حرم معلوم اجاره ومسافاه صحته
سم مات المستأجر في أثناء المدة قبل ظهور المهر وعندها فهل يفسخ الاجاره وتطل المسافاه (الجواب)
نعم (سئل) فيما اذا انقضت مدة الاجاره والزرع قبل وأراد المثل حرق أن يسوق شرب الارض الى أرض
أخرى ليس لها سرق من ذلك المهر بدون إذن من نفسه السر كعفى المهر فهل يترك الزرع في الارض باجر
المثل الى أن يدرك وليس له اخراج الشرب الى غيره وهاو السرب في الاجاره يسع للارض من كل وجهه
(الجواب) نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك لانه بهانه معلومه فامكن رعايه الحائنين
اذا انقضت مدة الاجاره كما صرح به في الصر والتم والاسماء وغيرها والسرب في الاجاره يسع الارض من كل
وجهه لان الاعماع بالارض لا يتم بدونه ولم يجر اجاره السرب مع أرض أخرى فكافي العار به من البات في كتاب
السرب وفي شرح الملقى للعلاق من باب ما يدخل في التسع تعاولا يدخل المسرب والطريق في يسع الارض
والدار الاند كرا الحقوق ويدخلان في الاجاره والزهى والوقف والقسمه كفاي الفع اه وفي الهدايه في
فصل الدعوى في السرب وليس لاحد السر كافي المهر الخاص أن يسوق سره الى أرض له أخرى ليس لها
في ذلك سرب لانه اذا بادم العهد تسدل به أنه حقه اه ومنه في المودع (سئل) في نس موقوف سكنه
رديلا عهده اجاره سرى مده بل كان يعطى آخره كل شهر منه بحسبه لباطر الوقف آخره الباطر من عمرو
برماده معبر مده سه اسدا وها عهده محرم سه كذا بعد ان يها دي الخه الذي كان يدفعه آخره بالبعاطي
للباطر وعمر بدأه أحق بمول الزماده المرنوره وهل لا عتر رعه (الجواب) نعم حسب لم يكن مساحرا
بالب المده المرنورة (أقول) صرح في الدر المختار في أواخر باب الفسخ بحوار الاجاره بالبعاطي وفي الاساء
السكوب في الاجاره ما وصول وعامه فيما علقه عامه فعول المولف حسب لم يكن مساحرا بالب المده منه بطر
الا ان راد المده بالنسبة الى آخرها الباطر من عمرو وعليه وهو صرح في باب الاجار بالنسبة صححه وان كان
المساحر الاول أحق وقد توقف فيما سري أن عرس الزماده على المساحر الاول هل هو لازم بعضه عدم
صحته الاجاره من غيره هل العرض عليه أو هو على سبل الاوليه فلا بعضه ذلك ولم أر البصر به في كلامهم
فايراجع (سئل) فيما اذا استأجر ر يدانه عمرو وحمل عليها كذا من الخطه الى مكان كذا فحمل
عليها كبر من ذلك حديد يدون ادن عمرو وعط بالادانه وما من ذلك و ر يد عمرو أن يصيبه فحمها
فهل له ذلك (الجواب) نعم وان اساحرها الحمل عليها خطه أو سعيها أو ر من معلوم حمل عليها السأ أو
حديا حمل ذلك الورن يصح لان الحد يدوان يكون ادن لظهر الادانه عبادته في رد المساحر (سئل)
في رجل اخرج حصان داره مسبقا به عرب خطمه بدحال اصطراب الرياح وسرف المار الى الخطه
واخرها او كاتب الرياح وب الاخران يذهب منها عمل تلك المار الى الخطه فهل يصح من المهار بد حسبه

على ر ب كل حر عرس وصف ما كرك ذلك واذا في أنه اعما وكاله في خلاص جس من سامر ر بد فبالا مهم ماصر منه على
الحكام أحاسن له وانه استعان من ر بد المباع المد كوز وصر في عتقه عسر من شاحصولا ودفع له عسر من فرسافا بكر المدي المد كوز
داله فما الحكم (أجاب) جواب المدعي عليه اسكار لاحد الجس من سامر ر ب كل حره كذا ودعوى وكاله في خلاص جس من بكره فكانه
دعوى مسبقه فطلب من المدعي الاول وهو مدعي دفع الجس على ر ب النسبه فافهمها الرم بالعرس الجس ان كان السلم فاسدا وار
بعمها طلب منه العي على انه ما سلم منه داله م هو على دعواه ولا تمنع عتقه العتوى في أفامها طلب م دعوى المدعي عليه الو كاله وقد عي المد

على قصصه وانما في غير رواية (سئل) قال في حكاية ان الرمال في سدي اسكنه ما هو من طوائف اليهودي من الظنل وكثير من
 الاربعون من اهلهم سوية بينهم لا ماله في فيه ولا حق وانما انما يستقر من وعمل من يعمل لا ماله في المذ كور من هبل يصح ذلك ويصير به
 لهم ام لا (احاب) نعم يصح والناضي ان يصح به والحال هذه فقد صرحوا بان قول ان كل من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان
 الى فهو لعلان او من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان
 الحايه ولو قال يعني في حكاية من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان او من يصح ما يري في لعلان

الغاسم ههنا حكم وفوري
 قالكم اذا تيسر هذا الاقرار
 وحب الصاعه اجملا كان
 في الدار يوم الاقرار وفي
 الفتوى اذ اعلم المراء ان
 الروح صاد في اقراره
 وان جمع ذلك كان لها
 تسع او هبة او ما أشبه ذلك
 فهي في تسع من ان تسع
 ذلك من الوارث وما لم يكن
 ملكا لها لا تصير ملكا لها
 بالافرار الباطل اه وهي
 صريحه في واقع الحال فاذا
 تب هذا الاقرار وحب
 الصاعه لهم بما اقر به
 والدهم في حكاية والله اعلم
 (سئل) في مريض اقر
 بقرار وامنعه معلومه اها
 لانه واسا به فلا سره
 بينهما وانما ملكهما لاحق
 له فها وانما فادع بشه
 فها ارباء هبل تسع بعده
 ام لا (احاب) حسب لم يكن
 في يده وليس ملكه فها
 طاهر الا سمع لصحه اقرار
 اما اذا كانت في يده او كان
 ملكه فها طاهر اقرار
 لهما ما طل لما صرح به في
 جامع الفصولين وغيره ان

لا يرجع بغيره الا ان الاشرط الرجوع لان العماره لا يصح لاحكامه وصحة اقراره عن الاتصال فرمى
 بالاطاق بخلاف السور والبالوعة فاهم ما نصلحه المستأخره حتى اوفاه له الاخران بنورا واحسنه من
 الاخره يرجع ولو قال اس سور الا يرجع من الوقف اذا انهي في عماره الوقف من ماله فان شهد أنه انهي
 لرجع فيه الرجوع والا فلا بخلاف الوقف اذا السري السيم او وصى من الميث او بعد وصيته فانه لا يكون
 مشطوقا بشرط الرجوع او لا والوارث كالوصي كذا في الفصول من السامع آخره الاديب والتجس في ماله
 الصبي ان كان له مال والا فعلى آبه واخره القناه على من دعاها من أحد الروحين ولا يصح الروح على استبحار
 العتاله لانها كالطبيب ولا يحب أحرطاب عليه فيه (سئل) العلامة الحياوي ضمن جعله الواقف
 السكبي هل له ان يورث اذا آحرطاب يكون الاخره ام لا الوقف فاحاب من له السكبي ليس له ان يسكن غيره
 الا نظر في العار به دون الاحار لان العار به لا يوجب حقا للمستعير لانه يتركه صفا واصافه بخلاف الاحاره
 فاهم ما يوجب حقا للمستأخر وهو لم يسرط هذا ما قالوه وعلم منه انه حيث لم يكن كذلك يكون عاصما باحاره
 وقد نصوا على ان العاصم لو آحرطاب يكون الاخره لكن لا يملكه فعلى بعضهم بصدى من اوفاه
 بعضهم بردها لحقه الوقف وهذا بطر ما اذا نوى التاخر ولم يصح تولسه وآحرطاب يكون الاخره كما قدمناه اه
 ووافي بذلك انصا السمع اسمعيل الحابل الخفي وفي احر العتبه ولو عاب المساحر بعد السبه ولم يسلم
 المعصاح الى الاخره ان محله مباحا آحرطاب من غير بغير اذن الحيا كم حار اه قال في البحر
 الراي من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة القوي مصاب المده وعاب المساحر وترك ماعه في الدار فاقب
 ما له ان يصح الدار ويسكن فها وانما المانع فيحمله في ناحيه الى ان يحصر صاحبه ولا يتوقف الفسخ على ادب
 القاصي احدا مما في العتبه اه ولو ان رحلت لاحدهما نعل والاخر بغير اسير كاعلى ان يورث ذلك
 فارزى الله تعالى من الاخر يكون بينهما كمال السريره فاسده بحد الترهان وقسم الاخر بينهما على
 آحرطاب النعل والبعر كاي تسع العين بعضهم المني على قسمه المني ولو تبصلا جوله ما حرم معلوم ولم يواحر النعل
 والبعر وجلا على النعل والبعر اللدس اصافا بعد السريره لهما كان الاخر بينهما نصفي ولا يكون مضمونا
 على قدر آحرطابا بخلاف الاول فاصحاح من السريره القاسد اذا اقرار المساحر ان يمار به لعلان في
 بعد الاحاره وصده المعرفه في ذلك كان اعترافا منه بان العاقد وكل عن المعرفه في ذلك وحب علم انه وكل
 حقوق العتد من المطالبه بالآخر ونوجه الخصومه اعماهي لمن باسر العتد وهذا هو المعتمد الذي عليه المبين
 والسروح من ان حقوق العتد في الاحاره يرجع للوكيل وان صرح بعضهم ان الوكيل بالاحار ليس له
 قص الاخر وصرحوا بان الوكيل لو باع وعاب ليس للموكل قص المني كاي المحرم مساوي الكارروني
 وفي مساوي السابى سئل في اسما حرجا ما وفما من باطر مد مصل مصي مدته اسما حرجا الواقف
 جمعها يخص آحرطاب من حله ذلك الجسام المذ كوره من اسما حرجا الجسام بصادق هو ومسه آحرطاب
 جهاب الواقف ان الجسام حاره في اعمار من اسما حرجا الجمع وحكم بالصادق حقي فهل البصادق والحكم

اقرار يعني في يده او لانه لا يصح ولما في السارحاه من ان اقرار المرئى بدين مسيرك او عن مسيرك لوارنه ولا حتى باطل
 والله اعلم (سئل) في اناس اسما حرجا منهم بعد بلوغهم اهلهم لا تسحقان قبل فلا ولا ان اليهودي ولا قبل كفلاهما ما حقا مطالعا
 مثل جمع اسما حرجا السا كمن الدعوى عليهم ام لا وهل اذا كتب في صل فيه دعواهم عليهم ما تلغ معن ماصوره فهو حسب ذلك رب
 د ههما ودمه كفلاهما من المذ كور وبس الذي مولانا الخ يجمعهم الدعوى فيما عدا المذ كور ام لا وهل اذا تكرر من احده
 اليهودي اقرار في محاسن أحد ههما ماصوره اقر ان اهلهم في مده او نعمانه وحسنه وسى والباني اقر هو وفلان وفلان بان يدمهم اهلهم سوية

من الورثة لا يملك الذين من
 لا يملك ولا قال وارث تركه
 حتى لم يطل حقه لان الملك
 لا يطل بالترك فهو صريح
 مانها اى الام لو عسر صد
 لا يسقط ما تستحقه من
 الترك لا يطل جهها من
 الارث والله اعلم (سئل) في
 أمة اعترف سدها نانه
 وطئها جأ نيب بعد
 اعتراجه بالوطء هل يمت
 نسبا منه ويرث في تركته
 مع بصرته أم لا نسب
 نسبا منه وراث (احاب)
 لا نسب نسب ولد الام من
 سدها غير قوله فوطئها
 الا اذا ادعاه لمعهه فاذا
 مات السد لا يرث النيب
 المد كونه من ماله الا اذا
 ثبت بصدقه سره معذله
 دعوى السد لها وادالم
 ثبت فالنسب من حله ماله
 الموروث عنه لو رثته
 والحال هذه والله اعلم
 (سئل) في امرأه اسهدت
 على نفسها انها لا تسحق
 قبل احبها حق من مبروكات
 والدها وان الذي قصه
 احوها من الدون الحامه
 عن والدها وصلها اسحقها

بعدم صحة الكفالة كرها العلامة الشيخ عبد الرحيم الطائي كما هو مستطوري فتاويه من كتاب الاكراه
 فراجعها غاية ما هذا ان ما أتى به في انشاء الكفالة وفي مسئلتنا اقرا بالاكراه (سئل) في رجل خرب
 روحه بالصرب وهو قادر على ذلك حتى وهنت مفرجه هاهمه فهل تكون الهبة المد كونه غير صحيحة
 (الجواب) نعم حقها الروح بالصرب حتى وهنت مفرجه هاهم تصح الهبة ان يدور على الصرب ثم يرمي الاكراه
 ومثله في الخيانة (سئل) فيما اذا قيل لهدأ متعة وانهم يبرئها او لا كرهته وهذه ذبته بالحكم وبانخبارهم
 بذلك الا ان يقر لها بملغ من الدراهم وعلم بدائه ان لم يفعل ذلك او قعت به ما هذبه به لعدرتها عليه وان
 الحاكم من أحد عشر ذلك الكلام ولو وصل الادبته بعولها قد دفع لها من المبلغ خوفا من ذلك وكتب لها الباقي
 أم أنها تسحقه بدمه اقرارا كذا فهل يكون الاقرار المبرور عسر صحيح ولو بدال حوع على هذا ما دفعه لها
 (الجواب) نعم ويحل هذه المسئلة في الخبره من الاكراه مفصله وكذا في غيرها (سئل) فيما اذا كان
 لزيد ما من الدراهم بدمه جماعة معلومين فوجبت مستنداب سده وبه شرعية فأمروها كم سببها سده
 سوكة بان يترهم من المباع وأخذ مستندابه بالعهر والعلمه بعد ما هذبه بالحس والوضع في الركبة الخديد
 وعبر ذلك مما نوحى بعمادهم الرضا هو قادر على ذلك وعلم بدلالة الحال انه يفعل ذلك ان لم يترهم فهل
 اذا نيب ما ذكر يكون الاقرار عسر صحيح (الجواب) نعم قال في شرح الشورى لا يصح مع الاكراه امرؤه مدونه
 واروا كعقله بنفس أو مال لان العراء لا يصح مع الهرل وكذلك لو أكر السبع أن يسكت عن طلب
 السبعة لا يطل سبعة اه (سئل) في رجل أقر لا حرعما بعد أن أكره على ذلك من دى سوكة
 اكرهاه مع اهل لا يصح اقراره (الجواب) نعم قال في الخبره لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع اه
 اقرار المكسر ما طل الا اذا أمر السارق مكرهاه بعد ان يعرض الماسحس نصحه كذا في سرقه الطهره به اشاء
 من الاقرار (سئل) فمن آخرا صه مالا كراه المعبر سرا ويرد الا ان فصح الاحاوه المد كونه فهل له ذلك
 (الجواب) نعم قال في الدرر الاول وهو ما يحتمل الفصح كسيعه وسرايه واخاويه وصلحه وارايه مدونه او
 كعيله وهمه فانه اذا كره على واحد منها بأحد بوى الاكراه حبر الماعل بعد وال الاكراه اب ساء أمصاه
 وان ساء فصح لان الاكراه مطلقا لعدم الرضا والرصاصرط صحه هذه العهود وقصد بقواه الخ اه (سئل)
 في امرأه وكلت بعلها في بيع دارها مالا كراه الماع شرعا فصاع الوكيل دارها من رجل ويرد المراء الا ان
 احد الدار ورفع بدال رجل عنها بعد سوب ما ذكر سر عاقل لها ذلك (الجواب) نعم وفي السراجه أكره على
 الوكيل فوكل لم يصح سارحانه وفي ما دى عطاه الله احدى من الاكراه سوال تركي مصهونه أن رجلا
 فرع بالوكاله عن روجه عن مستمسكه ارض لها مالا كراه المعبر سرا عاقلان بأنه اذا نيب ما ذكر لها أحد
 اراضها اذا كره على ان يعده عدا من العهود فهو على وجهه ان كان عدا لا يطله الهرل بل الطلاق
 والسكاح والعنان حار العهود لا يطل بالاكراه وان كان عدا يطله الهرل بل السبع والسراعه والاحاره
 وغيرها فانه لا يحور ويطل وسواء كان الاكراه نسي يحاف منه التلف ولا يحاف لان الرامى من شرط

منه وهو عامه واربعون فرس اهل بعهه ذلك من الدعوى بحصها على مدون ماس مداس والدها وادا
 اعرف احوها نانه من حله ما صه واسهدت به ه حل قوله في جهها م لا وهل اذا اعرف امها اقترص منه كدام ادعيا امها اقرت به ولم يكن
 قصه يحلف لها مالا (احاب) لا تمنعها الا سهاد المد كور عن الدعوى دس على مدون علمه دس لو والدها ولا تصدى احوها له قص منه وسيله
 اسهادها في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع العصولي مستشهدا اوان قال فدا سوبت جمع ما رل والدى من دس على
 الناس وقصد ذلك كله م ادعى على رجل دس لانه اني اقبل بصدقه اقصاه بالذس اه واسحس ان واقع الحال اولوبه وادا قال اقررت

بالكل من كان له من الثروة ما لا يتعدى كفايته كما ان في الدنيا من لا يتعدى كفايته ما لا يتعدى كفايته (سئل) ان رجل ادى الى كمال
عن آية على واحد من ورثة الميت تدبر عليه فافتره بالوكالة وانكر الدين ثم ائتمن في وجهه المذبح عليه الذي هو احد الورثة هل يؤخذ من جميع
التركة أم يلزم المذبح عليه فقط (أجاب) ان شهادته مع المهر بالوكالة وحل آخر يؤخذ من جميع التركة والا فإلّا في مجموعة مؤخر آدم بغير
عن الراد ان انكر الوارث الدين على أمه وأقام المذبح عليه بعض الناس ويسمى من جميع التركة لأن من نصب هذا الوارث وهب الدين
القضاء على الوارث يكون فصاعداً على الكل فان اقر هذا الوارث بالدين وكفبه سائر الورثة (١٥٧) فلم يقض القاضي بأقراره حتى شهد بها

الوارث واحصى بالدين على
الملك حارس شهادته
ويقتضى بالدين ويكون ذلك
قضاء على جميع الورثة
وهذا قراره بالوكالة بعد على
نفسه لا على غيره الورثة فهو
حصص في جملة لا في حق غيره
اذا اقر له بالوكالة فاعد
عليه لا على البقية فوجد
من المصدق ما يخصه من
الدين وهو قول الفقهاء
السعي والمصري ومالك
واس ان لى قال وهذا
أعدل وأحسن والله أعلم
(سئل) فيما اذا اقر بمهر
وبنه شرعه في مرضه بان
في دمه لروحه حقه
وعشر من دينارها هراً
موجلا وصرفه منه وباعها
بف دار له وصدا على
ذلك بغيره بعض ورثته
وكذب البعض فهل الاقرار
والسبع المذكوران صحيح
أم لا (أجاب) اما الاقرار
بالمهر فصحيح حيث كانت
من يوحل لها من المهر
كما صرح به في جامع
الفصول وغيره مع
بقوله ان يعمل قولها الى

صحة هذه العقود والا كراه وان كان بالحس والصبر فانه يقول الرضا شرح الطحاوي الا سيجاني سم قال
بإطاء الله احدى مائة والتوكيل من العقود التي يطلعها الهول فلا يصح وادع المصح فيكون الروح فصولاً
في فرائعه فله ان لا يتصرفه وتأخذ ارضها (أقول) تستثنى التوكيل بالطلاق والعناي قد صرح في متن
الشعر بصحة الاكراه وقال في شرحه للعلائي وما في الاسماء من خلافه فقامت والاستحسان ووجهه اه
وكذا قال في فتح البهاء انه اي ما في الاشياء مما لا يملك الكسب الممنوع كالخاية والبراريه والجنبي والحر
وتبين الكسب فعمل ما في الاسماء على اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة
ليس ههنا ما وعنايه الر بلى في الدين ولو اكره على التوكيل بالطلاق او العناي فادع الوكيل ومع
استحسانا والعناي ان لا يصح الوكالة لان الوكالة بطل بالهول فكذلك الاكراه كالسبع وأما له وحده
الاستحسان ان الاكراه لا يقع اعتماداً ليسع ولكن لو صح فساد فكذا التوكيل بعدد مع الاكراه
والسروط العائدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فادع المصح بعدد صرف الوكيل اه وحاصل
العمل المذكور ان الاكراه على السبع لما كان في حكم السروط العائدة مع ابعاده وانما لو صح فساد لان
السروط العائدة بوجه خلاف التوكيل حيث لا يفسد السروط العائدة بفسادها وانما لو صح فساد لان
هذا صحه الوكالة في الطلاق والعناي وغيرهما استحساناً وعلى هذا ما تقدم عن السارحانه وماوى عطاء
الله احدى مائة على القياس الا ان يقال ان نفس الطلاق والعناي يصح مع الاكراه فكذلك التوكيل به بخلاف
بحو السبع وانه لا يصح مع الاكراه فلا يصح التوكيل به والارم أن يكون للوكيل مرته على الاصل في بان
الاكراه أما في الطلاق والعناي فلا يلزم ذلك وحده بل لا يحري عليه الاستحسان على اطلاقها فليس امل هذا
ومدفع السؤال عن الوكالة بالسكاح هل يصح مع الاكراه ومقتضى ما كراه محض لان السكاح بنفسه
يصح مع الاكراه كالطلاق والعناي فكذلك التوكيل به وقد صرح بذلك السبع صالح اس صاحب السور
في حاشية الاسماء وقال ولم أره معولا اه وحالقه الحر الرملى في حاشيته على المح وقال والظاهر أن سكوتهم
عنه لظهور انه لا استحسان فيه بل هو على الصانع اه أي فلا يصح لكن الحر الرملى نفسه كفي حاشيته
على الحر في بان الطلاق الصريح أن الظاهر انه كالطلاق والعناي لصريحهم بان الثلاث يصح مع الاكراه
مد كراماً من عاين الر بلى وعبر سم قال فانظر الى هذه الاستحسان بخلافها في السكاح فيكون حكمهما
واحداً امل اه ولا يخفى أن هذا هو الوجه والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو
دراهم معلومة ورهب امره بدارها عسدي عمرو بطريق الاكراه المعسر سرعان روحه بداره عمرو
فهل اذا تب ما ذكر يكون الرهن غير صحيح ويحقق الاكراه من الروح (الحوار) نعم الروح
سلطان روحه فيحقق منه الاكراه كفي البراريه والدر الحصار وعسرهما والره لا يصح مع الاكراه
لان ما يصح مع الاكراه عسرون وليس منه ذلك كفي بان الطلاق من المهر (سئل) فيما اذا اشترى زيد
من عمرو واشتار رسول بالاكراه المعسر سرعان صرف زيد من امره مد و زيد عمرو والا فصح السبع

تمام مهر من لها اقرار الروح واما السبع فلا يجوز قال في جامع الفصول اعطاهما ساعوص مهر من لها لم يحسب اقرار السبع من الوارث لم يحسب
في المرض ولو بين المثل الاداء اقراره والحاصل ان الاقرار لها بالدين كونه مهر صحيح حيث لا راد به على ما يوحل لها ولا
يحتاج منه الى تصديق الورثة وان كان فيه راد لا يصح من الاكراه وتصح فيما هو مهر من لها وان السبع لها لا يصح الا الرضا للورثة فان رضى
البعض ورث البقية حاربه حصص من رضى ولم يحري حصص من لم يرض وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع الفصول في أحكام المرضي والله
اعلم (سئل) في رجل اقر في مرض الموت بعسر من فرسان المهر المسروط بحيلة لروحه المدحولة أمها فاعطاه لها في دمه وباعها بداره يتو

ما رواه أبو داود وغيره أن في سبع المداون والكتاب عشر فعمل ودفع عنها وتوفي الأثر بعد وفاة والده كور فادى وكمل ربحه
 الولد على أن كلام الصواب والسبب والقدم ملك للولد دون والده وطالبه عما خصها يعني روحه الولد بالأثر منه فأجاب الله دعاه ما سكار كور
 ملكا للولد فأتاه الله بالولد إلى والده كور يعني كان مأمورا في ذلك هل يكون الولد يعزى على فراض الله تعالى أو بأعنه أم لا والولد
 يعزى على فراض الله تعالى أو بأعنه وأدفعه إلى الولد هل لو قسمها كما يروى الولد والحال هذه تطل قسمه لمخالفة الموضوع الشرعي
 أم لا (أجاب) هي للولد لا للولد فقد صرحوا فاطمه بأنه إذا قال هذا الورد فعمل أو سلمه إلى عمرو (١٥٩) فهو له بدصر حبه في الخلاصة والبر به
 والبارحاسة وعمرها ولا

شبهه في خوف انطال
 القسمه والحال هذه لما
 د كراذه وقسمه مال العير
 على العير فلا يجوز والله أعلم
 * (كتاب الصلح) *
 (سئل) في يوم لهم قوة
 ومعههم أموالهم وأهل قريه
 باعراي آدمي في يرو عير
 أهل القريه عن رهم عن
 أنفسهم وأموالهم الأسفل
 سى من المال وعلى رؤساء
 القريه وجعلوا لهم مالا
 لأجل انظام حال القريه
 فهل يلزم الجسع يسوي
 أهل القريه وعيرهم في ذلك
 أم يخص ما أهل القريه
 (أجاب) حسب لم يكن لهم
 قدر على معهم وكان
 أحدهم لذلك فسر على
 وجه القريه فالعير على
 الجسع والحال هذه ولا عير
 لكرأهه بعصهم وأمساعه
 وفي مسله قال العارون لو
 تركهم ليعم أولادكم وهذا
 مستند من خروج متعدد
 ذكر في العسمة والأحاره
 والله أعلم
 (سئل) في البرول عن

(كتاب الجور والمداون) *
 (سئل) في رفق محجور بعمل السبع والسراة اشري من آخر صف قريه فهل مولاه محجور من أن يحجره أو
 يفسخه (الجواب) نعم (سئل) في عتد قريه محجور بتمذهة وهو عاري ملك جاعه معلوم فهل يكون
 العتد وما سده لوالده كور من (الجواب) نعم الجور هو منع عن الصرف فولا لا فعلا يصغر وري وحسب
 في المحاسن والري ليس بسبب للبحر في الحقيقة لأنه مكاف محتاح كامل الرأي كالجور عيرانه وما في يده ملك
 المولى فلا يحجوره أن يصرف لأجل حقه سرح الكبر للعبي (سئل) في رجل مس معوي في دمه ديون
 لرو حانه وله أولاد صغار وكار ولا وصيه له ونس له ما عصى دمه سوى عتاراب معلوم فافتر وهو هذه الحاله
 أن جمع ما نعرفه به ويسبب الله فهو لاسه فلا يصغر فهل يكون إفتراره الميرور عير صريح (الجواب) نعم
 حسب كان معوها فافتر الميرور عير صريح * العبه احتلال في العمل بحيث يحلط كلامه بسه نار
 كلام العتلاء وأخرى كلام المحاسن درر واحسن ما قبل منه هوس كان قبل العتلاء محلط الكلام
 فاسد البندير إلا أنه لا يصغر ولا نسب كما يفعله المحسون وهو كالصبي العاقل في تصرفه وفي رفع السكف
 عنه ذكره الر بلقي مع ونصرف الصبي والمعبره أن كان باعنا كالأسلام والامهات صح بلادن وان صار
 كالطلاق والعتان لا وان ادن به ولهم ما وما يردن بيع وصرك كالسبع والسراة توفى على الابن فان أدن
 لهما الوصي فهما في سراة بيع كمدادون والشرط ان يعقلا السبع سالما للمالك والسراة حاله شور
 من المداون وأدال بلقي وأن بعض الر مح ونعرف العن السبر من الفاحس وهو طاهر (أقول) وهو طاهر
 حله حاله أي والحال أن ذلك طاهر لا يحكي على العتلاء كأن يعرف ان عتاه في العسر وملا عن فاحس
 وان الواحد منها اسر فان ذلك طاهر من لم نعرفه لا يكون عاقلا كصبي دفع الميرور كعتا أو أحده نوبه
 فانه إذا فرح به ولم نعرف انه معبر لا يصح تصرفه أصلا بخلاف ما إذا لم نعرف العن السبر من الفاحس فاما
 تحهل فممنه فانه عير طاهر فدعوى على كبر من الر حال العتلاء فصلاح الصد ان وم هذا القير وان دفع
 ما أو رد من أن الفرق بين السبر والفاحس محض بخلاف الحار في ان لا يعبر هذا الشرط أه فاعلم
 بان هذا المقام قد حكي على كثير من العلماء الاعلام كما وجهنا في رد المحتار على الدر المختار (سئل) في
 رجل يحصل له صرع في كل شهر مره ثم يقبضه السهر فاذا فرأوه أو فرغ عن مماره في حاله أفاقه
 هل يكون ذلك سجما منه (الجواب) نعم لأن المحس في حاله أفاقه كالعاقل كما صرح به الر بلقي وعير
 (سئل) في صعر سبه يلعب عير رسد سبه ممدور وبذلك علمها بالتمه السره لذي فاص سرى
 فهل يحجر عليها ولا تسلم مالهها الهاحي بلع جسا وعسر من سبه (الجواب) حسب يلعب عير رسد لا تسلم
 اليها مالهها حتى يلعب جسا وعسر من سبه عند الامام رحمه الله تعالى لأن الميع كان في حال الباد فادان لعب
 ذلك السن لم تتاد اقطع عنها الرعاء لانه لا معنى للحر بعده وعندها لا يدفع اليها المال ما لم يونس منها
 الرسد عند دفع اليها مالهها لانه ما ران الجور على الحر بالسعه قال في السور وروحه وعندها محجر على

السيارات عال عطى لصاحبها كما هو الواقع في رما سهل محجور وأنه لو رله وقص منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه به هل عاك ذلك أم لا
 (أجاب) الاستيعان للسيارات باعطاء السلطان لأجل لرمها العير وجعله فاعناصر عه لا يحجر والدليل على ذلك ما قاله في البراره وعيرها
 في كتاب الصلح له عطاء في الدنوان ما من اسن فاصطالحا على ان يكتب في الدنوان اسم احدهما يا حاد العطاء والآخر لا سى له من العضاء
 و سئل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل و رد ذلك الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء له لان الاستيعان بالعطاء ما سب
 الامام لأجل لرمها العير وجعله اه فهو صريح في عدم حوار البرول عن السيارات وأما البرول له ترجع مائل كطاهر طاهرات

المكوس والعرايب
والمعاطفه علمها وحسرها
على الاراء شرط وعلش
الاراء غير صحيح كفى الموب
والشروح والعناوى وأصل
تأول الملع المرموم على
الوجه المسطور حرام لاوجه
لله فهو والزنا سوا وقد
صرحوا بان الاراء عن الزنا
لاصح وسمع الدعوى به
وبه فى السنة هذا قراره
بعد الاراء العام بانه أحده
بغير ركه للسمعته
اقراره بعد انه لاشئ له فى
دمه وقد أضى اى محمى
ذلك سماع الدعوى وقبول
البته وعدم مع الاراء
العام لذلك احدا من كلام
فاصحا فى الصلح صرح
به فى الاسماء فى كتاب
العصاء وبما صرحوا به
ان كل صلح حاصل حراما و
حرم حلالا فهو باطل
والحاصل أن الملع الذى
سأله الرجل المدكورى
مقابلته البر البرولا فى
تخلله ولا مسوقه سرعا
فالواجب على من سطا
الله بهذا الحكم وده الى

(٢١ -) (فتاویٰ حامدہ) - ثانی (مسیحیہ و اللہ اعلم) (سہل) شمالاً و اعرف الوریہ بان ما فی ذمہ فلاں لور ہم من الملح کذا و کذا لعدم اطلاعہم علی مالور ہم من الدس و کتب بدلالہم و قصو الملح ہم طہر ان ذمہ اور ہم ان ذمہ هل لهم الدعوی عا طہر و امامہ السنہ سلمہ ام لا و هل اذا حری الصلح بدہم و کتبہ صل و دہ اور ا کمل مهمم الا حرج عن دعواہم طہر و ساد الصلح یسوی الاعوہ و اراد الوریہ العود شکل دعوی الزادل تصح دعواہم أم لا (احل) ہم لهم الدعوی عا طہر و امامہ السنہ علی الزا المدعی و من له افسالہ ان مدعی مہما باربع و نداد الادبی بعد دلالہ سہل ادرستی مہم و لا مع ادلس فیہ ساد و لا راجع بعارض کما ہو طہر و اما العود الی الدعوی بعد الازواء و الا

في غير الزمان به والله أعلم
 (سئل) في تركه الملب
 اذا كانت متعزفة بالدين
 فيسحب الرزق عن اربها
 وفي غير ما ينبغي من المزرعة
 هل يصح الصلح أم لا (أجاب)
 يستعزى التركة بالناس
 فيسحب الرزق من المالك في
 التركة فلا يصح صلحهم ولا
 فسخهم كما صرح به في
 الهداية وغيرها والله أعلم
 (سئل) عن المخارج هل
 لاحدهما ان يرجع بعد
 أم لا (أجاب) ليس له ذلك
 حيث وقع فيهما والاصل
 محله في البراريه لو سل
 عن محله يعني بمحله جلا
 على استيفاء الشراط اد
 المطلق يحمل على النكاح
 الخالي عن الموانع للصحة
 والله أعلم (سئل) في ركة
 من روجه وأح صاحب
 الروححة الاح وأخرج من
 التركة على سبب معلوم وكتب
 صل الكارح بينهما وما
 الاح هل لاولاده ان دعوا
 في التركة سنا كان طاهرا
 وفي الصلح أم لا (أجاب)
 ليس لاولاد الاح ان دعوا
 في التركة سنا بعد الكارح المد
 كور والله أعلم (سئل) في رجل احدث من آخره وقف بامر سلطان فادعى الآخر
 الماحود منه انه أحد عوائد الكاهن في ربه فصالحه على مال دفعه هل يصح الصلح وتسحق المال أم لا يصح ورجوع به عليه لكون العوائد
 انما هي سبب دفعه المار عود من مالهم للكا بل من مال الوفاء (أجاب) الدعوى المد كور ودعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل
 ورجوعه عن دفعه له والخال هذه كالصلح عن محال الحرام أو بحر من الحلال وهذا طاهر لا عار عليه وقد صرح به كثير من علماء سوا الله أعلم
 (سئل) في مداه من حري بينهما صلح وكتب بصل الاسهاد والساو بينهما ما بان فساد الصلح وأراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا

المعنى به (أقول) أيضا في هذا ما يدلنا قدمناه من أن الأصل الرشد واحذر دعواه على المعنى به عن قول
 محمد من أنه سبب الخرج بمجرد السعة وقصد دلاله على أن المعنى به قول أي يوسف من أنه يفتقر إلى القضاء تأمل
 لكن استراط السفيدي على قول أي خشيته من أنه لا يحجر على الخراج المانع ورايت في مساوي الترمذي
 صاحب السور حوا عن سؤال عاصمه مذهب أي خشيته من أن يبلغ السعة عا فلا جميع تصرفاته بأداة
 وتلزمه أي حكمها الا اذا حصر عليها كم وبعد ما كم آخر حكم الحاكم الا قول قال الرازي في سرحه لان الخرج
 منه قوي وليس بصاع ولا هدم نوحد المقصود والمقصود عليه ولو كان فصاع ففمن العصاة مختلف فيه دلا
 بمن أمضاه اه لكن قال في الخياصة من كتاب الحيطان المسمى في الخرج على قول صاحبين فيكون هو
 المذهب للمعول عليه فادعى به العاصي بقدر ولا يحتاج الى امضاء قاص آخر والله تعالى أعلم اه كلام
 الترمذي في رجه الله تعالى (سئل) في مدون معسرت ادلاسه واعساره ما لو حله السريع نحو حبسه
 ولتمن له مال سوى مسكن واحد بعد كفايته ولا يمكنه الا حراء عمادون ذلك المسكن وبكافه داسه الى سعة
 وأداء دينه من عهده فهل ليس له ذلك (الحواب) نعم وإذا كان للمدوني ثياب يلبسها وتمكنه أن يحترى مدون
 ذلك فانه يسع انه فعصى الدين من عهده وبشترى ثيابه بأمثله وعلى هذا العاصم اذا كان له
 مسكن وتمكنه ان يحترى عمادون ذلك يسع ذلك المسكن ونصرف بعض الدين الى العرماو وبشترى بالمالي
 مسكنا يسد به وعن هذا قال صاحبنا انه يسع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يسع للمدني الصنف
 والطبخ في الساء وادامع القاصي عسدهما مال المدون له صاع دونه أو أمر أمسه بالسع فان العهد على
 المطوب لا على العاصي وامه كذا في الهابة ولو كان له كائون من حديد ساع ونخدم من الطين كذا في العبي
 ربح الهداية مداوى الهدي وعمام فروع المس له في الميع والخبر به من الخروفي شهره (سئل) في المدون
 الخاصر اذا كان له عروض وعمارا وبيع عن اداء الدين بعد حواله فهل يدهما العاصي للدين (الحواب)
 نعم ولا يسع العاصي عرضه وعماره أي المدون وهذا بعد أي حسمه خلافا لهما أي لاني يوسف ومحمد فان
 عندهما يسع العاصي ذلك ولو في الدين وبه أي يقولهما يعني كفاي الاحسار وعبر وقال العاصي قول
 صاحبنا يسع معوله ولا يسع عماره وفي رواية يسعه كما يسع المعول وهو الصحيح كفاي يصحح السبع
 فاسم وفي نسب الكبرم عندهما دأ العاصي يسع المعول لانه بعد للسل ولا يتبع نعمها فيكون سعة
 أهون على المدون فان وصل سبي من الدين ما عروض لاهما فتعد للعلب والاسير ما لا يلحقه كثير
 ضرر في معارف لم يفعها باع الا عار لان العمار بعد للاصاء يلحقه ضرر في سعة ولا يسعه الا بعد الضرر
 وهذه احدي الرواين عنهما وقال بعضهم سدا العاصي يسع ما يحسني عليه السوي من عروضه مما لا يحسني
 عليه التلصص منها هم يسع العمارا لاصل أن العاصي نصب باطرافه معي له أن ينظر للمدون كما ينظر للدا
 فبمع ما كان انظر اليه ويرك عليه دسب من يناب يديه الخ وعمامة في الميع (سئل) فيما اذا كان لرفق
 ودعه يحدرد مدفعها يندلو كسل سرعى عن سدا الرفق الذي به سرعته فبعد ذلك ما بال السدد وعن

الرفق
 في التركة سنا بعد الكارح المد كور والله أعلم (سئل) في رجل احدث من آخره وقف بامر سلطان فادعى الآخر
 الماحود منه انه أحد عوائد الكاهن في ربه فصالحه على مال دفعه هل يصح الصلح وتسحق المال أم لا يصح ورجوع به عليه لكون العوائد
 انما هي سبب دفعه المار عود من مالهم للكا بل من مال الوفاء (أجاب) الدعوى المد كور ودعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل
 ورجوعه عن دفعه له والخال هذه كالصلح عن محال الحرام أو بحر من الحلال وهذا طاهر لا عار عليه وقد صرح به كثير من علماء سوا الله أعلم
 (سئل) في مداه من حري بينهما صلح وكتب بصل الاسهاد والساو بينهما ما بان فساد الصلح وأراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا

(أجاب) نعم هذا في الخبر كذا كره الرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) لوربه فاعلم ان الورث هو الورث ولا يورث من غيره
 ان ورثه من الورث ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح هل تصح دعوى الورث المورث على نفسه في حصته منه أم لا (أجاب) نعم تصح
 دعواه في حصته مما ظهر ولا ينصرف في ذلك لعدم الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والبطاريق أوائل كتاب القضاء والشهادات والادعاء ص ١٤
 أخذ الورثه وأمر أعمامهم طهرسي من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جوار دعواه في حصته كذا في صلح الترابه اه وفي كثير من الكتب
 مثله فاذا كان دما مع الاراء العام فكيف لا تصح دعواه مع عدمه فافهم والله أعلم (سئل) (١٦٣) فيما اذا صالح أحد الورثه عن التركة

وارأعماهم طهرسي التركة
 شيء لم يكن وقت الصلح هل
 يجوز دعوى حصته منه أم لا
 (أجاب) هذه المسئلة
 ذكرها كثير من علماءنا
 ومن ذكرها صاحب
 الخلاصة والبرية وقال
 لا رواه فيها ولها نسل أن
 يقول يجوز دعوى حصته
 منه وفي الترابه وهو
 الاصح ولها نسل أن يقول لا
 اه وحسب ذلك الاصح
 لا يعدل عنه والله أعلم
 (سئل) في قوم قبل منهم
 فصال صالحو أولادهم
 المهر من ماله على قدر من
 المال وانهم على أخذ
 من ماله فبعد على أحدهما
 ولم يعقد على الأخرى هل
 يجوز على كساح النكاح
 بالملع المفق عليه أم لا
 ولهم المطالبة بالملع من
 المال الذي وقع الصلح عليه
 (أجاب) لا يجوز على
 ذلك والصلح على الحايه
 بالمال حائر بالاجماع ولا
 يجوز بالحر ولا بالنس
 مثال بالاجماع والله أعلم
 (سئل) في رجل له عبد آخر

الرفق فطلب التوديع منه ر يدينون وجه شرعي فهل اس له ذلك والدفع المذكور حائر (الحوار) نعم
 (سئل) فيما اذا طلع رجل المهرى بالنساع وبأن عمره أربع عشرة سنة ووجه هذا النكر البالغ من
 عصمته وعبد سكاخه بعد انخلوه الصلح معاه على مؤخر صدقها المعلوم وهو من تحت مثله فهل يكون الخلع
 صحيحا ولا يقبل بخوده بالزوج بعد اقراره مع احتمال حاله (الحوار) نعم (سئل) في نكاح عاقله من اهل
 وشده تابع من السن اثني عشر سنة تابع شيئا من ماله من أخواتها من ماله من ماله من الدراهم الذي ما حكم
 شرعي وقال في مجلس الحكم أما العويته في حال من ماله والظاهر لا نكاحه وسلم المشرى بالفسخ
 وصرفه بحسب سنين والآب قامت بعولهما كانت غير بالعتق من البيع فهل اذا تب ماد كولا يذهب
 الى انكارها (الحوار) نعم أو مراهق بصلح او غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو أو غيره فساد الصلح لكونه
 غير بالغ قال صح قول الصبي بالنساع شرط أن يكون اس لاثني عشر سنة لا اقل من ذلك ياد ثم حكى
 القاضي محمود السمرقندي أن مراهقا قرئ مجلسه بالنساع في دعوى كاسله أو علبه فقال القاضي بما اذا
 يلعب فسك وقال لا بد من النكاح فقال بالاحتمال فقال وماذا رأيت بعد ما استقطب فقال الماء فقال أي
 ماء فان الماء يختلف قال المني فقال وما المني فقال آب مردان كره رندار وفي نود قال على من احل على
 أس وعلى نسب أو على آباء فقال على اس واسحقى العلامة فقال القاضي لا بد من الاستصاء فعد يلعب الصغير
 الاقرار بالنساع من عشر حصته وحبسه قال سمع الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يعمل قوله
 بعد هذا العسر وكذا الخاربه اذا أقرب بالخص جواهر العاوي من كتاب الدعوى قبل الثابت
 السادس ومثله في ساوي الزاهدي من باب النحر والمأدود (أقول) المسهور في كتب المذهب صحة الاقرار
 بالنساع من العلامة اذا بلغ اثني عشر سنة ومن الخاربه تسع سنين وقول سمع الاسلام ان هذا الاستفسار
 من باب الاحتياط بعد ان لو له القاضي فهو الاولى لكن نقل الجوى عن ذرر البخار أنه شرط لصح
 قولهما أن سنيا كمنه المراهقه من السؤال عنها وكذا قال في السرسلانية يعني وقد فسرها على ما لا يوافقها
 وليس علمها من اه وأقر في الذرر البخار والظاهر ان المراد بالمفسر ان ذكر فيكون لك برحما
 لما قاله القاضي فيامل وشرط أن يكون من محلم مثله بان لم كذبه الطاهر في المخ عن الحاصي افر
 أنه بالغ وفاسم وصي المب قال اس الفصل ان كان مراهقا محلم بصل قوله ويجوز قسمه وان كان مراهقا
 ونعلم ان مثله لا يحلم لا يجوز قسمه ولا يقبل قوله لانه يكذب طاهر او تسمى بهذا ان بعد اثني عشر سنة
 اذا كان محال لا يحلم مثله اذا اقر بالنساع لا يقبل اه (سئل) في مملوك يجوز ان من سنده من مكة
 المسرفه واصطحب رجل الى به للسام وماله سنده منه فامسح راعيا ان المملوك اسأ حرمه جلا ليركعه من
 مكة الى السام باخره كذا وكاف سنده دفع الاخر له فهل لا يلزمه ذلك (الحوار) نعم (سئل) في خاربه
 محجور اسعرب مالا ندون ادن سندها وانفقه وانما سندها ورثه ارباب الدون الدعوى عليها من
 ومطالبها هل يواحد به بعد العس (الحوار) نعم اسعرب العبد المحجور عليه مالا ولا يلقه بواحد به

قد ومعلوم من رب ال بنون مرض الاخر وماب بعدا اعلم احاه عماله عند فصالحه عنه فمبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صاحبها منه أحمه
 ومصب منه ريد على سبه أو اورد وماب رب الرب المصالح والآب ريد الاح المصالح الرجوع على ورثه الاح المصالح هل له ذلك أم لا (أجاب)
 ليس له ذلك والخال هذه وود مصي الصلح لحل العود على النكاح ما أمكن وودا مكن فيجعل على النكاح والله أعلم (سئل) في رجل له على آخو دس
 مكسب في محكمه طالبه به فقال لا اقر لك على ما لا يحق بوجه عبيد هل لزم النكاح أم لا (أجاب) ان فاه علامه يحصر السهو ويؤخذ به في
 الحال وان فاه سراج الناحر وليس له ان يطالبه حتى يحل اخله الذي اخله كما صرح به في الهداية والسكاي والدور وسلي الاخر وعبرها من

[illegible]

البراءة في علم خاص

فَانْهَوْهُمْ وَأِنَّهُمْ لَعَالَمٌ

* (كتاب المصارف) *

(مثلاً) فی مضارب بالرفع

فی مائتین اشیری ہم ماحول

وَأَوْعَاهُ فِي اثْنِي عَشَرَ عِلَالًا

وکیست و معروف به رب المال بخارا

علم ما واشري من المصارف

الإمام المصطفى عليه السلام

من المصاريق التي هي

ماوية (أحاب) لالاصم

البراع ولا تنقص المصارف

اما الاول فلهذه الاسباب

گنیم تو بام تو بی و آ

عاصِل السَّعْمِ مِنْ وَبِّ الْمَاءِ

إذا استوفى الشروط

واما اى فلما صرحوا

أب رأس المال ادا

عـ ر ص ا لا ن ع ص ا ل م ص ا ر

اصرخ المصعق ولا بد

العرص والله اعلم (س)

في مصاريف ادعى هلال

المصارفه هل المول

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله بسمه والله اعلم

(*) (مات اود اود)

٤
أهـ و هـ و ص و ذ و

المصنفه ادو صل

ما حصارها بحسب الوهم

لا يصح المودع عليه

ماله ولا يرث له فـ

فصل فی مالک و مالک

ان الذي لا يرضى من القول قول المودع به بانه لا (احاب) القول قول المودع في رامة منة عن الثمن والارسل مع اخيه
 الذي يحفظه ماله كما هو المولى به من عليه الممانه والله اعلم (سئل) في بكر متبرر ورجل بالولاية ومضى مهرها وبات الاب
 ثم ان الضعفه كبر وطالب الروح بالنهر فابت الروح انه دفع مهرها لاسها ومضى بها وهي بكر فاصرف رجل لها الرجوع بطريق مقصده أوها
 من المهر من محلفاته أم لا (احاب) هذه المسئلة راجعة الى موت الام من تحمّل وقد صوّع على ان الامان سعلت صهوة نالوب عن تحمّل
 الا في مسائل منها ان ادا ما من محملا لاسه وورد كرها في الاسماء والاطار املاع جامع (١٦٥) الفصول ود كرها سمع الاسلام مولانا

السمع محمد بن عبد الله
 المر ماسي العري ما افلاص
 الفصول العماديه وآله
 د كرفها موانى مفرق منه
 وبس الوصى فقال وفي
 الفصول العماديه والوصى
 ادا ما من محملا لا يعنى وادا
 حلقه بحال نصن والاب
 ادا ما من محملا نصن وفيل
 لا نصن اسهى مفرق اب
 في المسئلة قولن والذى
 يظهر أرحمه عدم الصمان
 لا اب اقوى مرسى
 الوصى فادالم نصن الوصى
 فان لا نصن الاب اول وقد
 فصل في الوصى أضافه
 بالصمان واصصر على عدم
 الصمان في الاب كثر من
 العلماء فاذا بقر ذلك فاعلم
 أنه ليس لها الرجوع على
 الراجح في مختلفات أسماها لم
 سب بالرها السرى أنه
 اسهل كة عسا وصار دسا
 مرسى بدمه سب
 الاسهل وادالم يكن رها
 فالقول قول الورى بهم
 على نبي العلم باسلا كة ولا
 نطالون بدفعه من ركة

لان الدفع من كسبه وسع وفسه لا يكون بعد العنق وانصاف الخرافات يرى الاقوال دون الاعمال في
 المسون الخ وهو منع بهاد نصرف قولى فهو دليل على أن الصرف المعلى بعدى الحال وذلك كالاسهل فلا
 يتأخر الى العنق كما مر عن السراح وغيره ومسله في المص عن سرح اس ملك وعراء الحسر الرملى الى الممانه
 والجوهره والبراريه والخلاصه والولواله ثم قال والحاصل أن العمل مسعص في هذه المسئلة بالصمان في
 الحال فصاع أو مده المولى اه والاحسن في التوفيق ماد كره في رد المخار عن سمع مساعصا للسماحى
 وعبره من حل ما في الدنا على ما اذا ظهر اسهل كة مفرق لما في العمانه ادا كن العصب طاهرا نصن
 في الحال فصاع منه ولو طهر مفرق لا يحك الا بالعنق كذا قال الضعفه اه و بونده ما قدمه المولى في عباره
 السار حاسه عن سرح المحمولى من قوله ادا اسهل كة محمولا عبره عانا بواحد في الحال بقوله عانا أى
 بمعاسه السهو داحترار عانا ادا اقتره المحمولا فاعلم هذا العر (سئل) في رجل ذابغ معن لخرقه ريد
 أن يسعمل بلب الخرقه وينسج الخلود الى بدنه فاعلم هذا العر (سئل) في رجل ذابغ معن لخرقه ريد
 الخرقه به بذلك ومنعه من يعاطف اهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم لان سب الخرقه والصغر والخبون والرد
 وعند الامام لا يحكم الا على بلب معص ما من وطيب جاهل ومكارم فليس (سئل) في الصبي العاقل ادا باع من
 آخر حصه له من دارم باع رسد اهل سوفه السع على اثاره (الجواب) نعم ادا باع فأحار به والله تعالى
 أعلم (ومخصص هذا المقام) أن الصبي العاقل سب البالغ من حب انه عاقل بمرويسه طعلا لا عقل له من
 حب انه لم يوجه عليه الخطا وفي عمله فصور ولها سب للعر علمه ولا به فالحق بالبالغ في البيع المخص
 وباطل في الصر المخص وفي الدار بينهما ما اطل عند عدم الادن وبالبالغ عند الادن لرحا حقه البيع
 على الصر بدلاله الادن لكن قبل الادن يكون معصا موقفا على اثاره الولي لان فيه مفعلة لمعرويه مهندا
 الى وحوه العار اسحق لو باع فأحار مدعنا باحلالا فالرد لانه سوفه على اثار وله فصار ولنا به معصا مع من
 المادون ومسله في الضرر والاصل عندنا ان العقد موقوف على اثار ادا كان له بحر له الا قد وان لم يكن
 له بحر حاله العقد لا موقوف على اثاره من الادن من الزايع والعسر يرى نصرف الفصولى فعلى هذا
 يحمل ماها على ما اذا كان له ولي ولم يحره والاطل كما هو الموم من الادن وعبرها (أقول) الذى
 يظهر لانه لا يطل وان لم يكن للصبي المدكور ولي لان المراد من قولهم ادا كان له بحر حاله العقد أى من
 مدركه على امضاء العدم ولى أو فاص فلو بعد الصبي عهدا لاولى له سوفه لان له بحر وهو العاصى ادا
 كان الصبي بحب ولانه فاص وكان العقد فالا للاحار والادن باطل كذا كتب افهم هذا المحل
 واجعب فمحق على ذلك طمس ما كتب افهمه فالامام الاسير وسى في كتاب أحكام الصغار في مسائل
 السكاح ما مره وفي فوايد صاحب المحيط رحمه الله تعالى منه روح وبمسها من كف عوهى بفعل السكاح
 ولاولى لها في العقد سوفه على اثاره العاصى فان كانت في موضع لم يكن فيه فاص ان كان ذلك الموضع بحب
 ولانه فاصى بلب الماد بعدد سوفه على اثاره الصبي وان كان في موضع لا يكون بحب ولانه

والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل روج ابنه الصبر ومضى محل صداها ومات بلا من وصلى من ركة فادعى فيه وره أن
 أمانا حهرها هل يسعمل محملا لم أم لا بد لهم من بيه على ذلك (احاب) لا قولهم لانه لصرويه يالهاند كاصرحه في جامع
 المناوى وهو ظاهر كلام الحاشيه وجامع الفصول وكثير من الكتب اما كلام الحاشيه فاعدم استثناء الاب في مسئلة الموت عن محملا وبعدها
 من استثنى احسد المتعاضدين وأما كلام جامع الفصول فلانه قال بعد ان روى (ع) المصطفى وصن الاب وانه محملا لامل لا كوصى فسادوه
 نصصه المر نص وقال في الدنا واللائس راسر المحملا من المودع محملا ولم يدروا بدفعه ماصار دينا ماله وكذا كل سى اصله أمانه

الاول فان الضميمة على الثاني (أقول) قوله المعصوب نعت الوصف وقوله بأن عصيه أي العاصب الثاني
والحال أن قيمته أكثر مما كانت وما عصيه العاصب الاول (سئل) في من مشرته كطريق الملك
بين زيد وعمر وضمين وهي عند تدفار كما المكرر كما نكر إلى مكان بعيد كل ذلك بدون اذن من محرو
وكان حاملا فولد مهرأ عند نكر قبل انتهاء مدة الحمل ونقص قيمته بذلك ومات المهرور وندبحر وتصهين
زيد بعضا من ماله العرس والمهر فهل يصح أن يتقصا من ماله العرس لا المهر (الجواب) نعم يصح
ويزيد بعضا من ماله العرس لا الولاد ولا يصح قيمة الولاد حسب لم يعد عليه ولم يجمع بعد طلبه والمسئلة في
الخبر به من العصب وفي الاخرى عن العصابة وان بعض المعصوب في يد العاصب ولم يحصر بعضه بوجه
آخر من العصاب سواء كان المعصا في يده مثل ان كان حار به فاعورب أو ما هذه السديس
فان كسر يدها أو في عصب يده مثل ان كان عند المحرقة فادسى الحرفه لانه دخل في ماله مع أحزانه
بالعصب وقد كان منه حرة وأما إذا كان قد احتكر بعضه مثل ان ولدت المعصوبه عند العاصب فزدهما وفي
قيمة الولاد فاه بعض الولاد فلا يصح العاصب ساعده ما خلا فالزراه وفي البراره وان بعض المعصوب
في يد العاصب من العصاب الا إذا كان المعصا بفعل العصبه بدبحر المالك بين يصح من العاصب
و يرجع العاصب على الخاني او يصح الخاني ولا يرجع على أحد اه وفيها عرج الحار المعصوب في يد
العاصب ان كان عسى مع العرج من العصاب وان كان لا عسى أصلا من العصبه كالمطع اه وفيها
صرب من العرسه طاب وحف بلفها ما عها من صاب ودعها فلي الصاب من القصاص اه وركب
جار عر فصبه وصح من مال العصب فله ان يرجع بمصا من حاوي الراهد من فصل فمبا سائر العاصب عن
الصبيان (سئل) في جباله جبال معلومه معدة للاسعال عصبها رجل منه واسعملها مده بدون عقد
أحار ولا استجار وروند الجبال مطالسه باخره مسله من مده اسعملها فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في
السو ورويه من العصب (سئل) فيما اذا كان لرب العاصب دار حارة في ملكه بدعها هذا الحاصره فادب
لسا كما عجزو بنعمه خطا سوب فها مع سعي فها بالصر في ذلك من ماله ليجب من أحزانه ففعل
عمر وذلك وصدر ذلك بدون وكاله عن العاصب ولا اذن ولا أحار منه م حصر وروند ذلك ولم يحره ولم رض بدفع سبي
لعمر وفي نظره مصره وروند عرج عمار به حسب لا يصح القلع فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن بني أو عرس
في أرض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد والمالك أن يصح له فقه بناء أو عجر امر بقلعه ان بعض الارض به
سور من العصب وماله في المني والبرور والكبر وعبرها في مسلسا البناء لم يكن على الارض بل على السقف
والخطا والحكم فها كذا بدل ما فعل في العماده من احكام العمار في مال العبر لو ان رجلا ي
على السقف الاعني دار امره باخرها م أراد ان رفع ذلك قال البناء للمرأة وليس له أن رفعه فان كان بني
بغير امرها فله ان رفعه ان كان لا نوح رفعه ضررا في عصب ما بني قال والاصل أن من بني في دار غيره بناء
وانفق في ذلك بامر صاحبه كان البناء لصاحب الدار وللثاني ان يرجع على صاحب الدار بما انفق اه

المتاع هل يصح أم لا (سئل) قوله بيمه (أجاب) هو
أصبي لا يضمن بالصبياع
والقول قوله بيمه فيه والله
أعلم (سئل) في امرأ دفع
إلى دلال ثيابا ساعها وان لم
تسح في يومها ردها عليها
فبمسها عند أمانا مع مدره
على الرد في يومه فهل يكف
هل يصح أم لا (أجاب) نعم
يصح لمخالصه السرط الذي
شرط عليه مع مدره والله
أعلم (سئل) في مودع
العاصب اذا رد المعصوب
على العاصب هل يبرأ أم لا
(أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ
عاصب العاصب بالرد على
العاصب والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخروفا
فاودعه المودع لرجل آخر
وعرف فيه المودع الثاني
بغير اذن المالك هل يملك
العصون ان يصح الثاني
فهمه العوس أم لا (أجاب)
نعم له ان يصح الثاني
والحال هدد والله أعلم
(سئل) في مودع قام
عليه لصوص مع جله العادله
الى هو فها فلما نوحه

المصوص نحو وضع الودعه في حدر سحر وأحفاها ن الا عى حدر اعلمها فلما رجح في وقت أمكنه بالرجوع اليها
لم يحدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يصح أم لا (أجاب) وضع الودعه واحضاها في حدر حجره فبما روى المغاره عند نوحه للصوص
المودع غير موجب للضمان فطعا اذا رجح اليها في وقت أمكنه الرجوع فيه اليها من غير ما حذر اذ نعت الحفظ فها كدفعها لاحتى عند و
ضرور كحرق واداعلم حرج اللصوص على العادله مثل قول المودع في لك كما فعل في وضعها عند أحدى اذ اعلم ووقع الحرق في يده فكما هو
كلام المسامح فاطمه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخروفا م فانسق المودع بعضا من مال الثاني في عصبه نظر بطاهل يصبه وهل له الرد

في مقدار ما بقي من ماء ما بقي من ماء (أجاب) نعم ما اتفق فقلوا القول فيه (سئل) في رابع أدبته مالك شاة ان فوسلها من وجدة الى
 ريد فوسلها مع راع فأكملها الذئب ولم يتعد هل يصح هذا الثاني أم لا (أجاب) لا يصح وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في راجل أودع
 مكان ما جارا ثلثه عذوه فوسلها لاجل عكك كذا حجر الجاري اذ جاء الطريق عن حملها فحملها المكاري على جداره وسقط له جارا حرق في اثناء
 الطريق فاستعمل به فذهب الجار الذي عليه العذوه وصاعب العذوه هل يصحها أم لا (أجاب) لا يصحها والخال هذه في جامع الفصولين وغيره
 من الكتب واقعه القوي اساسا جارا وحمل عليه وله آخر وسقط جاره في الطريق (١٦٩) فاستعمل به فذهب الجار المسافر وهو لا يلو

بحال أو اسع الجار المستأجر
 من الجار جاره ومساكنه
 والاصح استدلالا على كونه
 في الدخيل ان الامين انما
 يصح بترك الحفظ لو كان
 بلا عذر أو ما لو عذر ولا يصح
 اه فادا كان واقع في
 الخال هذا من لو اسع
 جارا العذوة يحاق صناع
 بعبه الجار لا ضمان عليه
 لهوله في الدخيل وغيرها
 ان الامين انما يصح بترك
 الحفظ لو كان بلا عذر أو ما
 بعد فلا والله أعلم (سئل)
 في امرأه اودعت أخرى
 سوارا فلما طلبه قال
 عند أهلي على ثلاثة أيام
 وأحضره لك فلما مضت
 ادعت أنه صاع قبل قولها
 عدى وأما استصحاب
 رضاء ان عده هل يصح
 أم لا (أجاب) نعم فالذي
 البراءة اسعار كانا صاع
 فاعماله فلم يحضره بالصاع
 ان لم يكن آسما من وجوده
 لا ضمان عليه ولو كان آسما
 من وجوده نعم قال
 الصدر الشهد هذا
 الفصل خلاف ظاهر

وودأ في العلامة الخبر الزماني كافي فتاوى من العصب برفع النساء حسب ما يمكن بلا ضرر فمن بني في ساحة غيره
 بعمر أمره فراحه (سئل) في امرأه دعت لمدار حطه من مال زوجها وعروى عنه بدون أدب منه ولا
 وجه شرعي ورزق ريد الحطه واستحدث فهل يكون الحطه ما كالأبد يصح مثلها العمد (الحواب) نعم
 قال في الاحبار وادان غير المعصوب بعمل العاص حتى زال اسمه وأكبر ما صاعه ملكه وصحة وذلك كدفع
 السا وطحنها أو سها أو قطعها وطحن الحطه ورزقها وحرق الدمن وجعل الصمرا آفة والحد يسعها
 والنساء على ساحة وعصر الرنوب والعصب وعزل القطر وسبح العزل الخ وهـ له في المبين والشرح
 والعتاوى وعام تغار مع المسألة في العمادة (سئل) في رجل هدم بيت نفسه فامد من ذلك ساعه فاره فهل
 لا ضمان عليه (الحواب) نعم في البراءة من العصب هدم داره فامد من ذلك ساعه فاره لا ضمان (سئل)
 في رجل ريد دخل رزق عمره وفاجر حرمه عمره عن الرزق ساعه وصبر به ما حجار كثير بعد انما كان ذلك ويريد
 ريد ان يصح عمره فاره فهل له ذلك (الحواب) نعم ومن وحدي رزقه أو كرمه ربه وقد افسد رزقه فحسها
 فهاكك من ولو أخرجها المحار به اذا أخرجها وسافها يصح وان أخرجها ولم يسفها لم يصح وكذا لو
 أخرج دابة العبر عن رزق العبر عبادته من حنانه الدواب والحنانه عليها وودأ في عملة العلامة الزماني في
 باب العصب عار بالمسئلة للخالصه والبراره (سئل) في حانق اساح حرقها ريد وضع فها سحاحا وحطنا
 لودع من سافره فاحرق السح لابلان عده ولا من عسر وفي راي الحانق دار لعمره وخاف عسر ومن
 وصول النار الى دار هدم حائط نفسه ثم قام الآس ريد ان يصح ريد ان يصح الحائط الذي هدمه فهل ليس له
 ذلك (الحواب) حسب هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار لنفسه فهدمها بغير أمر صاحبها حتى
 انقطع الطريق من داره فهو صام اذ لم يفعل بأمر السلطان عرصر كجاء حرق حوائط في حوائط الهواوى في
 كتاب الضمان (سئل) في حائط قدم منه باب من حرقه في ملك يدع مدع عرصر وهو هدمه بدون أدب من ريد ولا
 وجه شرعي ويريد ان ياحد النقص ونص عمره فاره فهل له ذلك (الحواب) نعم من هدم
 بنادعي من نفسه من ساحة العرصه لاهما فاعده والعصب لا يحرق في العمار جامع الفصولين وفي حاشيته
 الاساس العمومي من العصب قوله من هدم حائط غيره الخ (اقول) في سرح البهانه للعلامة فاسم ولذا هدم
 الرجل حائط حار فالحجار الجار ان ساعه فاره فاره الحائط والعصب للصام وان ساعه احد البص وصحة
 البص لان الحائط فاه من وجهه فاه من وجهه فاه مال الى جهة الهم وصحة البص وان ساعه مال
 الى جهة الهلال وصحة فاره الحائط واسله أن يحرقه على الساع كما كان لان الحائط ليس من دواب
 الامثال وما روي يصح البص ان يقوم الدار مع حطامه او يقوم بدون هذا الحائط فصح فصل
 ما بينهما اه (اقول) وهذا في غير الوصف كافي حاشية السري اي فلا هدم حائط الوصف مسجدا او غيره
 أحرق على سانه وسئل فاري الهداه فمن اساح حرقا او فاه فاه حائطها طاحونا أو فريا فاحان انه
 سطر العاصي ان كان ما عررها له أفعوا كبر رعا اخدمه الاخر واني ما عرر للوصف وهو رزق والا لرم

(٢٢ - (مداوى حامده) - ماني) الرواية فانه اذا وده الرديم ادعى الصاع يصح للناقص اذا كان دعوى الصاع قبل
 الوعد كالمرويه هي اه وحكم الوعد بحكم العار به والله أعلم (سئل) في امرأه اودعت أخرى دراهم ثم طلبها فوعدها بالرد ثم طلبها
 فوعدها به ثم طلبها فاعال صاع هل يصح أم لا (أجاب) نعم والخال هذا على ما عده القوي حبان ادعى قبل الطلب والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل أودع نرا موحها الى سباط سدد بالخليل على نسا وعليه صلاه الملك الخليل فوضع في مكان مصعبه بن حرا وبعره للهلال
 حتى هلك بوموع الاطار عليه فهل يصح مثله أم لا (أجاب) نعم يصح والخال هذه احكاما والله أعلم (سئل) في رجل اسير باحما وساو اودعاه

كان محمد بن زيد حاشيته فلما وصل الى المكان الذي ذكره في كتابه الى موضع آخر ذكر فيها كنهته هل اصابه من شيئا له مشرق
 في الخيارات في تصنيف المستعبر الاول والثاني الذي هو ولد النافع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يصح والمالك الخيارات شاء من المستعبر الاول
 وان شاء من الثاني ولا رجوع له على الاول والخالد والله أعلم (سئل) في مستعبر يحمل صدقة العار به معه قد هتد وهو يصير هاتحي
 غائب عن عهده ثم تبعها هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح والخالد هذه والله أعلم (سئل) في المعبر والمستعبر اذا احتل على الاطلاق والتقصير ولا
 يسه فلاهما القول مع عهده (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقصير مستقوع الى أنواع (١٧١) شئ في الامام أو في المكان أو فيما يحتمل
 عليه فالقول قول رب التوبة

مع عهده واذا قال أعزتي
 داسك وهلكك وقال
 المالك عصبتها متى فلا
 ضمان عليها لم يكن ركنها
 فان كان وسدر ركنها فهو
 صامس وان قال أعزتي
 وقال المالك آخر تكها
 وهلكك من ركنها فالقول
 قول الزاكن ولا ضمان
 عليه كداد كره كثير من
 علماء ما وبان الاختلاف
 في الاطلاق والتقصير واسع
 فلا تطلق ضمان العلم فيه الا
 اذ ارفع المال الواقع فظهر
 به العلم التوجه للصمان
 وعنده والله أعلم (سئل)
 في رجل يسيء في دار
 زوج نادها وزناها فهل
 يسوع له النساء في ملكها
 وتصير النساء لها ام له
 (أجاب) نعم يسوع بعد
 صرح علماء ما وعبرهم بان
 الا ان من المالك بالنساء
 لعبر المالك من النساء
 وقالوا كل من ي في دار
 غيره بامر النساء لا امره
 ولو ي لنفسه بلا امره
 فهو له وله رفعه قالوا

وان شاء أعطاهما زاد الدر في قوم مندوره بندر عهده له حق الفلعو بعزم وعزم مندورة فخصم فصل
 ما بينهما وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعطيه من يدوره والاقل اضع مع من العصبود كره العلاني
 ناحصار مقيد (سئل) في أرض وقع سلاحه جاز به في شدة مسكة آخر فمندر بدور رعتها في له معاملة
 واستغلها كل ذلك بدون ادن من مولى الارض ولا يمس له المندولم سكن الارض في احاطه في المدة المرقومة
 ويرد الباقي مطالبه يدنا من ملى الارض المرنوره مده رعه واسعه ماله فهل له ذلك (الجواب) نعم وقد
 أحاب الشيخ خبر الدس عن ماله قوله ليس له ان يطالبه بحصه من الخارج أو احرر رعه اذ اهرام وانما
 لا يرجع بدعها مادام مرار عا على ما هو المعاد فيها على وجه المطالب كذا في صاوه من المراجعة (أقول)
 الصمير في قول الشيخ خبر الدس ليس له الخ عا على المراجع فان سواه هكذا سأل عن الارض السلطانية
 او الوقف الى لها مراع مع ماله ماله تدسانه في مراعها ما لخصه المعهود فم ادار رعتها غيره بغير اذنه
 ودفع ما عليها من الحصة فهل لمراعها أن يطالبه بحصه من الخارج او احرر رعه اذ اهرام أحاب لا وان
 فله الخ والحاصل ان المطالبة بالحصة أو بالاحر لو كمل الساطان أو ولدولى الوقف لو كانت الارض وقفا
 وليس للمراجع وصاحب المسكة مطالبه بشئ من ذلك لانه لاحق له في نفس الارض فاحتفظ دال فانه يحق
 على كثير من (سئل) في أرض معلومة في ماله معتد لا لا سعلان رعه اذ اهرام بدعها من صاحبها عزموا سعلها
 فام عزموا يطالب المراجع بحصه من رعه لم يكن في العزمه عرب من اقتسام العلم انصافا أو ارماعا فهل
 يكون الخارج للمراجع وعليه أحرم ملى الارض (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لرد أرض من حله
 أراضى ماله معتد الارض المراجعة والعرف في القرية ان من رعه أرض غيره بغير أمره فعليه الرجوع من
 الرزع السوي مزرع عزموا الارض المرنوره حظه بغير أمره بدفع بغير العرف ولو بدعا عليه العرف من
 الرزع (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولو رزع ارض الغير بغير اذنه بغير العرف فان اقسما العلم
 انصافا أو ارماعا مالا فالخارج للمراجع وعليه أحرم ملى الارض واما في الوقف فحب الحصة والاخر بكل
 حال فصولى اه (أقول) عبارة حان الفصول في الحادى والثلاثين ومن رزع ارض غير بلا امره يحك
 الملب او الرجوع على ما هو عرف القرية مرمز لقصوى العادى ظهر الدس رزع الا كرسى بغيره
 مده المراجعة حوان السكك انه لا يكون مراعها فالرزع كله لا كره وعليه بصدق ماضل من يدوره واخر
 من عمله وهكذا كانوا يصون بخارى وقبل يكون مراعها وقبل لو كانت الارض معتد للمراجعة ان كان
 رها من لا يرجع نفسه ويده مراعها فذلك على المراجعة فلى الارض حصة على ما هو عرف للقرية
 لكن انما يحتمل على هذا القول بغير رعه المراجعة انه رعه اعلى وجه العصب صرحا ولانه اوعلى تاو بل فان
 من آخر أرض غيره بلا اذنه ولم يحرمها ودر رعه المراجعة فالرزع كله لا مراعها اعلى المراجعة وان
 كانت الارض معتد الا في الوقف فحب الحصة والاخر باى جهه رعه اأو سككها أعدب للمراجعة والا
 وعلى هذا اسعروى علم المباحس اه وحاصله ان في المسئلة قولى او بلاه الاول انه ادار رعه رص

لو عجزها لئلا يادها قال السقي رحمه الله تعالى ان حار لها ولا شئ عليها من البعده فانه مضر وعلى هذا سارا ملا كهوا ولو انصب معه على
 أن يعمر ويسكن وجر وسكن مد تسقط مما انفق قدر آخر المال وان لم يحال على ذلك فهو مضر عا في راعها على أنه لو أقر أنه
 بنى مزرعا كان مزرعا وان اقر ان بنى لسكن بغير اذنه بغير علمه احررا بل لا يسكن لام ما رص مزرعه حب حب ذلك لسكن
 اى بغير عمارته وان اسكن بغير اذن فالقول قولها وان قال هو ما أذن بلى رها لآد فالحق قوله لان الاصل عدم الادب واذا لم يعدم
 الادب رفع ما وده بغير اذنه وان بنى الادب له وصدا فاعلى انه له كان كالمستعبر برفعها وان بنى الادب فاعلى انه بنى لها الرجوع عما أقره

من الواهب فالذي جامع
 الفصولين رامرا لتساوي
 الفصلي ثم اذا هلك
 أصيب بالرجوع الواهب
 هبة فاسدة لدى ربحه محرم
 منه اذا القاسده مصهوية
 على ما مر فاذا كانت
 مصهوية بالعمه بعد الهلاك
 كانت مسخقة الرد مثل
 الهلاك اه وكلما تكون
 للواهب الرجوع فيها
 يكون لوازمه بعد موهبه
 ليكونها مسخقة الرد
 تصح بعد الهلاك كالهبة مع
 القاسد اذا ما أتت أحد
 المتابعين فالو ربه بعضه
 لانه مسخق الرد ومضمون
 بالهلاك ثم من المبرر أن
 القضاء يخص فاذا ولى
 السلطان فاصال بعض
 عده الى عده لا بعد
 عضاو عده غير لانه
 مغرول عنه بخصمه فالحق
 فيه بالرجعه نص على ذلك
 علما وما ربحهم الله تعالى
 والله اعلم (سئل) في رجل
 اسهد على نفسه انه ملك
 أولاد اسه وسماههم في
 حقه جمع الامة فمرار بط

في المدارس القلائد من النبي احدثها ما ليس والاخرى بالعدل الذي الحكيم السافعي محصورا كما الحكيمة مرجع عن ذلك الذي الحكيم
الحكيمة وحكم الواهب بالخصه المد كورده هل حكم الحكيمة صحيح واقع في محله أم لا (احاب) ثم حكم الحكيمة صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير
واقع في محله اذ هو حكم بلا حصر سري فلم يقع الخلاف والحكيمة لا يرى حوازمه المساع فكان قصا وقصا برك لان المال لم يخرج عن الواهب
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امر أهويهب احدثها او استلمها له من ما عها وعن سمعته المد كورم وه مهال لم يعق وسلمها له وما
صهاوعن وجهه وأربع باب مهواس من غير هابا الحكم الشرعي ذلك (احاب) اما هابا لا بها الاول ولا يحكمه لا سيداء سرا طهاو أما

والله أعلم (سئل) في رجل وهب لآلته حصته شائعة في حرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح هيبته وملك الموهوب أم لا ملك الموهوب ولو باع الموهوب له لا يصح (أجاب) هبة الشائع بينهما هو محمل العنينة وهو ما عدا العاصي فيه لا شيء على العنينة عند طلب سرته لئلا ينفذ الملك الموهوب له في المضار مطالع أسرها كان أو غير أسرها ولو باع الموهوب له لا يصح لعدم الملك را خال هذه كما صرح بذلك كله صاحب النظر على السعي بالمعجزة وغيره والله أعلم (سئل) في هبة الدس من عليه الدس هل الواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له الرجوع كما صرح به في التتار حاية بفلاح السراخية ووص العنارة في السراخية وهبه ديناله عليه (١٧٧) لم يرجع اه (أقول) وهو ظاهر لآلته

ارواءى الجمععه ولا رجوع
فيه والله أعلم (سئل) في
مشيونه أرتأى ماها من
مهرها فديها عليه بسرط
امسالك فيها منه عدها الى
أن يروح النيب أو عوف
ولم يوف بالسرط هل يراأيه
ام لا (أجاب) لا يراو لها
مطالسه فعد صرحوا بان
الاراء على الدس لا يصح
تعليه و نطل بالسرط
القاسد ومن صرح به
صاحب الكبر وعبر والله
أعلم (سئل) في رجل وهب
لاى أحبه أو سلمه ثم مات
الواهب هل لوربه الرجوع
فما وهبه لاى أحبه أم لا
(أجاب) ليس لهم الرجوع
فما وهبه النيب ما عى لو
وحد أحد هما الكفى في
المع الاول الرحم المحرم
والثانى موب الواهب والله
اعلم * (كتاب الاحاره) *
(سئل) في مولى على وقف
أهلى بعد احاره على حبوب
الوقف ثم مات شل ينعسخ
الاحار عوبه ام لا (أجاب)
لا ينعسخ الاحار عوبه كما
صرح به علماء ما فاطمه وقد

المعارف كالخروج والنص والفاوس ويحويها ود كر صدر الاسلام او النسر في شرح كتاب العصب ليس كل
مكمل من اولا كل مورون اعلم اني من المكتتاب والمور وان ما هي معاونه اماما هو معارف فلس على
مكات المكتتاب والمور وان والعددات سواء عماده ود كر في الاسلام في الجامع ان اللهم من دوات
الامثال والكبرى والسمس والخروج كلها من دوات الامثال لانها عددية معارف وفي شرح العدوري
وعبار الحل كلها خمس واحد لا يتجاوزها الفاضل لقوله عليه الصلاه والسلام المهر مثل امثلي واماميه
المبارك كل نوع من السحر خمس واحد والعصم على وكذا الرتب وكلها خمس واحد كداد كرى عامه
الفاوس وفي فوائد صاحب المخط واصله الى ان ياد ان الفقه الى الله ان الله من دوات العلم وفي الفاوس
الحل والعصر ملبس وكذا الدعي والخاله والخص والمور والطن والصوف وعوله واللبس وجسم انواعه
مثلي في اللهم احلاف والكاتب والارسم والخاص والصفر والخاص والحديد والبناء والوسمه
والرابع النابسه كلها مثلي والحمد على وفي موضع آخر انه يسمى وامام الماء في رايه انه من دوات
الامثال وفي فوائد صاحب المخط انه من دوات العلم عند اني حسبه وان يوسف والكاعد على والربان
والسفر حل والعا والمطعم مما يتعارف آخاه فتكون من دوات العلم وكل مورون اذا احاطا بحسب
لا يمكن العبر بينهما يخرج كل واحد من ان يكون ملبسا يصير من دوات القم والسرف من دوات العلم
وكذا الخطب وأوران السحر كلها والنسب والحصر والواري والادم والصرم والخلو كلها صمات
كالسبب والامر والى راحي الرطب والبقول والعصب والخشب من دوات العلم ولهذا لا يجوز السليم منها ولا
اسعراصها اما الراحي النابسه الى كمال وورون تصوره بالمثل عند اسهلا كها فيجوز السليم والعرض
فهام فصول العمادى اللهم على والربان من دوات العلم وفيل على حاوي الى اهدي الى على خبره
من الدعوى الرب على خبره من السع الفاسد الربوب على خبره قبل الاقاله العزل المصنوع من
دوات الامثال بسمه الدهر (اقول) قال صدر السر بع رحمه الله تعالى اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثه اى
المكمل والمورون والعدي المعارف متلما مع ان كبر من المورون ليس على بل من دوات العلم
كالعصمه والعدور ويحويها فاوله اس المراد بالورون ملاما مورون السع بل ما يكون معارفه بالنسب
منها على الكمل أو الورون والعدد ولا يتخلف بالصبغة فانه اقل هذا السع فيعبر بدهم اعلم ان مال اذا لم يكن
فيه تعاون وحيث يكون ملبسا وانما لا يتخلف بالصبغة حتى لو اختلف كاله معصمه والعدو لا يكون ملبسا
مما لا يتخلف بالصبغة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يتخلف كالدرهم والدانير والفاوس وكل ذلك على
اذا عرف هذا عرف حكم المدرع وكل ما حال ساع من هذا الربوب دراع كذا فهذا اما يقال فيما
لا يكون فيه تعاون وقد فصل الفقهاء ان لسان ودوات العلم ولا احساح الى ذلك فما وجد له المثل في الاسواق
بلا تعاون بعده فهو على وما ليس كذلك من دوات العلم وما كرم الكلي واحوايه يسمى على هذا اه
ومعنى هذا ان المدرع الذي لا تعاون على يكون كرام من سم من عزل واحد من اناب دراع من ذلك

(٢٣ - (مادى حامده) - ناي) قال في الاحكام عوب المسولي لا يمسح الا حازه وان كان المنولي هو الذي آخر وكذا القاصي لو آخر ومان وكذا الابن أو الوصي اذا آخر دار الصغر ومان لا يمسح الا حازه وكذا اكل من عده الا حازه لعبر اذا آخر الوصية خمسة ممان لا يسطر الا حازه على الامم والله اعلم (سئل) في رجل اساح حزامي مانس فوقع الخلاء فيها فمر مع جملة الناس فهل يمسح الاخر عني في هذه الخلاء ؟ فواله ليس المراد الخ أي لا مانور عده يمسح فذلكون فيه تعاوس أنعاصه كالاولى من الكناس الخالي ويحذر ذلك فانه اذا كان ايمان مهابا ملا مثالا لا يكون كل واحد منهم ممانا مامل ه ه ه

فغير الطمان والله اعلم (سئل) في رجل آخر آخى بين فاهدم أحدهما هل له فسخ الأجر أم لا (أجاب) نعم له فسخ الأجره قال علماؤنا الدار
 اذا لم يدم بعضهما فالفسخ الحار لعيب بعض السكبي والله اعلم (سئل) في رجل أساحر أرسا وفعاض موليه بسعينه ما حقه
 معلومه لدى فاض سافعي حكم لزوجها وما من المساحر هل للحي فسخ الأجره وهل يعتبر الساعده الادعوى ولا حاديه أم لا (أجاب) نعم للحي
 فسخ الأجره اذ حكم الشافعي لزوم الأجره لا يكون حكما بعدم انفساحها لعدم حاديه الفسخ وهذا الحكم واما امر الانصاف والساعده
 وهكذا انصاف بالاصل

وإنه صفت وكلمات الناس في الآخرة فلا بأسوا بالعلم مع الحاجة إلى صلاح العباد لا لاختلاف معارفهم فكلما اختلفت الأعمار وحررت الأحرار للمعلم بحيث لو أسمع والوالدين أعطاه الأحرار بحسن فيه وإن لم يكن منهم حاسر ط نؤمن والوالدين بسبب قلب المعلم وارضائه اه والله أعلم (سئل) في مؤدب أطلع على نص نفسه للمعلم بالأحرار فكيف مدته لتعلمهم ثم حرجوا من بعده فهل له على آثامهم أحرار أم لا (أجاب) قال في الميراثية يومر والوالدين بقلب المعلم وارضائه وصرح في الدار حاسر به فلا عيب الخ ط مانه عدم الاستحجار أصلا بحسب أحرار المل والله أعلم (سئل) ما خبر من الله أفي سائلا * بحمل فصل الدم بالاحسان ما عاملا بالمعلم ما من قد حوى * (١٨١) كل العا يوم من العظم الشان

کابل افغانستان اسلام آباد

ما وصل اليه العلماء من فضله

4158

اصل السؤال وما جرى في

سأصريح به ولا كتمان

وَأَعْلَى الْأَعْلَى آمِينَ

بیت طفلان اٹھائی حیرہ

رعب فی رجاہ باسیدی

من المهيبي الى المحلة والمعرفان

و لم يعطى حر الاحسان

(6)

طهارة قلبه عاد الصلوات

م لا اعدى مالى العذاب

لا انا ولا

لقد من سوء الحظ

حشر فی الاحری مع

[illegible]

وما على من حص ما لغيره

لا رمان * وصلای الہی

مجلس الامم المتحدة

سبل سوامن * کل المعود

1997

صر فلو اسير الها وحمل درها وصيغ في المجلس بعد صها و بر دعر وأحد المسح بالسفحة فهل لنس
 له ذلك (الحوار) نعم لان المني معلوم حال العدو ويجهول حال السفحة وحدها لا ين عيب السفحة كذا في الدرر
 وعبره (سئل) فيما اذا كانت دار مشركه من همد وجاعه بطريق الملك له مدر بها ولهم الباقي فباعوا
 حصصهم من الدار من رندني معانهم من الدراهم وطلب همد المسح بالسفحة فور عليها باله ح و رعم
 المسري ان لنس لها الاخذ بالسفحة بمحض ايها فالت قبل صدور اله ح أنا أنسح حصتي معكم فهل لها السفحة
 ولا عبره رعم المسري ذلك (الحوار) نعم (سئل) في عمار يسع وله حيران يلا به ملاصقون له طلبوا احده
 لشهوه الخوار وجهه السري فهل يكون بينهم ابلا ناعلي مدرر وسهم (الحوار) نعم (سئل) في دار
 وقطعت ارض حاربات في الملبز بدوا حواب ثلاث واس عين اسكل حصه فيها باع احدا واس عجمها
 حصصهم من ذلك لاحد من معلوم وقال بر يد المسح بسفحة الخلط فوجهه السري فهل له ذلك ويكون
 السفحة بمدرر ومن السفحة والمسري كواحد منهم (الحوار) نعم والسفحة بمدرر ومن السفحة لا المال
 سور وكون المسري كواحد منهم صرح به في الخبر به من السفحة فراجعها (اقول) وذكرنا في السور
 أنصافي باب ما ثبت هي فيه قال في السور وسرحه للعلاي ونه من سري اصالة او كاله واسري له
 بالوكاله فأنذره أنه لو كان المسري أو الموكل بالشراء سري بكاو الدار بر لدا حويلهما السفحة ولو هو سري بكا
 والدار حار فلا سفعه للعار مع وجوده هو وان ذلك انه لو كانت دار مشركه من يلا به فباع أحدهم حصه
 منها من أحد سري بكا فاسيراهما له لفسقه بالاصالة أو لعبره بالوكاله وقال السري له الباقي السفحة فبهم
 يسعون بذلك السري له المسري لنفسه أو لعبر ولو كان الباقي حار فبهم فلا سفعه له لان المسري حارط
 فبهم على الحار و ذكرها أنصافي العنه فقال اشري الحار دار او اها حار آخر طلب السفحة وكذا المسري
 فهو من بينهما انصافا لام ما سعيان قال اس السفحة فبهم وله وكذا المسري اي اذا طلب ولم يسلم للسفحة
 الا حار وعلى هذا لو جاء نائب فسيب ابلا ما ورايع فار ما عام بفعل عن الظاهر به لو سلم المسري كلها
 للحار كان نصفها له بالسفحة والنصف بالسراء وعامة في رد المزار (سئل) فيما اذا كان له يدب ملاصق
 لسب عير ومعار يدبته من معلوم من احبى فهل لعبر واحد عمل المن بسفحة الخوار (الحوار) نعم
 واعايد باع له لعول القهها السفحة هي عاك السفحة حار على المشري عما قام عليه لومنا والاوله فبهم
 كما في سرح السور والعلاي وده من بان طلب السفحة في السرا بملي بأحد عمله وفي القهي بالقهي اه
 (سئل) في عماره دار معلومه مسير كه من يدوهند باع بر حصه من المعلومه منها من بكر من معلوم من
 الدراهم فامب همد يدعي سفعه الخلط فهل لاسفحة في الساء (الحوار) نعم لاسفحة في الساء كما في الملق
 والسور وعبرهما في دناوي اللطفي س في ساء ملك مسيرك من اس واقع في ارض موقوفه فباع احدهما
 نصفه فهل فيه سفعه اولا احاب لاسفحة في سفع الساعدون الارض كسفع السحر بدوها كما في السور
 وعبرها (سئل) في حل اسري دار معلومه ملاصقه لسا دار مملوكة له فباع في ارض وقف فباع بر يد

من أهم روا الأعداء في الميدان ملاح من فر المحدث نور * ورم ال جرى على الاعصاب * (احاب) * لله جدد ادم الارما * وصلا رى للى
العبدان حصد علم ما فدرمه بماله * من لده علمه سنان نص الافاصل فمه عدا * سادوا وشدوا مذهب ال عمان سوق الخلاف على
الحوار وبه * والافدمون على اعماد الباني والا حرون على الحوار لانه * في عصرهم فدان محص نوان وعلمه فيوى الناس ادى مركه
حرف الصباغ وعاهه الخسران وعلمه ان يحب بكل سر وطها * محب اللى سمى بالعضان اولافا حرا مليل سواهم * كل العهود
كلها ماسان وعلى الولى الدفع حملا لارما * فاذا ابى فالجى حسن الحاني وكذا على العدمى ونوم جنسه * والخلو المومنه البانته

والأحرار على الوفاق من أحوالهم استأجر أقر القدر زمان فيكون من أصحاب أمرهم نوعان أحدهما جاز العبدان فقد أجاز العبدان في نفسه
 مستحق الإحكام في الشان وأنتم الواسع بالنسبة أعمال جزالدين بالاحتساب (سئل) في رجل دفع والد فقير بعت له الثران ولم
 يكرمه وبهرطه خمسة عشر قرشاً على تعليمه العراة ودفع له بغيرها وبني مصداق فقيد تعليمه فوصل إلى المزارع فقتل ع مع والده فمات مع
 من الأحرار وما تقي منها ما حكم هذه الأجر وما حكم الذي دفعه من الأحرار المنة والذى بقي منها (أجاب) بحسبه أحرار من عمله لأن الأحرار
 والحال هذه فاسده والحكم في كل ما هو (١٨٢) كذلك سمعنا من أحوال مثل فاب ساوي الذي دفع حر حاسوب وأراد أحرار مثل عليه يكتمل

أحد الذار المنفعة بالشفعة فهل لا شفعة له (الحوار) نعم والماء والخل لا تستحق من الشفعة عيني على
 الكبر وفي الوهنية وما في بناء شفعة لا ولانه * وأم العري بالعكس بعض رر
 أي لشفعة بالنساء أي نسب النساء ولا في البناء المسع (سئل) في رجل اشترى داراً معلومة ملاصقة بدار
 حاربه في وقف أهلي قام المستحق الساكن في دار الوقف الرزوه يريد أخذ الدار المسعة بالشفعة فهل لا شفعة
 له (الحوار) نعم وفي العري لا شفعة في الوقف ولا يجوز شرح المجمع لأبرار من الشفعة ومثله في
 السور (سئل) فيما إذا كان لردوا حو به مشد مسكة في أرض وقف ساجده فخرج أخوه عن نصيبهم من
 ذلك العبر وواجار المولى ذلك ويرى من يدان له الشفعة في ذلك فهل لا شفعة له (الحوار) نعم (سئل) في
 الشفع إذا علم بالسبع وسلم الشفعة للمسري واسقط حقه من مال الذي بنه مرعته ثم أراد أن يأخذ المسع
 بالشفعة فهل ليس له ذلك وطلب شفعة (الحوار) نعم قال في المجمع وبطلانها بعد البيع بقط بخلاف
 اسمها فله كما مدم لأن اسقاط الحق قبل وحو به لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط علم بالسقوط ولم يعلم كما
 مدم لانه لا يغير بالجهل بالأحكام ودار الاسلام اه (سئل) فيما إذا اشترى في الدار المسفوعة هل
 أحد الشفعين بالثمن ونعمه البناء أو يكف المسري طبعه و بأحد الارض فاعه ام لا (الحوار) نعم له ذلك
 كما في السور وقال المصنف في شرحه من بأن طلب الشفعة و أحد السبع مع بائع وفيه البناء والعرض
 مقاوع من لو بنى المسري وعرض أو يكف السبع مع المسري فلهما ما في المال والعرض (سئل) في قطعه
 أرض مشتركة من ريد وجاعه فصاع أحدهم حصه المعلومه من احدى وحسب علم ريد بالسبع ثالث المسع
 بالشفعة فوراً عمل التي واشهد على ذلك توجهه السري ولم يطلب البع من السركاء ذلك فهل ريد ذلك ومن
 لم يطلب عدداً (الحوار) نعم كما في الخبره (سئل) في الشفع إذا أراد أن يأخذ البعض و ترك البعض
 فهل ليس له ذلك (الحوار) نعم ولو أراد الشفع أن يأخذ البعض و ترك البعض فليس له ذلك لأن الارض
 المسري لانه لطفه ضرر تهرق الصفه عليه ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه
 لأعراسه ويقسم بين الباقي على عدد رؤسهم وكذا لو كان أحد الشفعين حاضراً والآخر غائباً فطلب الحاضر
 الشفعة في النصف على حساب أنه يستحق النصف بطلب شفعة لانه يستحق الكل والعصمة للعراجه فادرك
 في سبي فهاو حد الارض منه فسقط في الكل لكونه لا يحرق وكذا لو كانا حاضرين وطلب كل واحد
 منهما النصف بطلب شفعة فهاو لطلب أحدهما الكل والاخر النصف بطل حتى من طلب النصف
 والاخر أن يأخذ الكل أو يترك وليس له أن يأخذ النصف لئلا يكره ما نبي (أقول) وفي صورته
 السؤال لا تطلب الشفعة في الخاسه قال للمسري سلم لي نصفاً فاني المسري لا تطلب شفعة في
 الصحيح لأن طلب السلم النصف لا يكون سائماً اه أي لا يكون سلماً مسقطاً للشفعة لكن مقصود
 الر نبي فادرك في سبي فهاو حد الارض منه الخ سقوطها وكسب في رد المختار النود في بأن الظاهر أن
 المراد به لو أراد أحد البعض بعد طلب الموائمة والاسهاد لا يسقط أموال طلب البعض استدعاء يسقط شفعة فلا

له واثب بقص عسبه مسري
 وان احسنا في قدر العمل
 فالة ول لا يولد نصيبه وعلى
 النقبه المنه والله أعلم
 (سئل) في مسأحر رحي
 ماء سده تحت الر مائه مسرط
 دوران الخمر الحاسي
 الذي هو مسرط الاخر على
 المسأحر محصول الاضدي
 قادرها المسأحر مده ولم
 يدر الخمر الحاسي وقل الماء
 في الحكم السري (أجاب)
 الاحر المسروحه فاسده
 ما جاع علماء الحكمي
 الاحر الفاسده احر مالها
 لا المسبي على حسب
 الاستعمال فسقط أحر
 المثل لاستعمال ما عد الخمر
 الحاسي باحار عدلى
 في دفع ولا يلزم الاخر
 المسبي وله اعنى المسأحر
 فسخ الاحر بل بحسبه
 طرمه الاستعمال في
 البعد الفاسد والله أعلم
 (سئل) في رجل استأجر
 حيا مائلاً ثاب وان فحول
 عن هذه الحرفه الى غيرها
 هل يكون عدراوله و
 الجام به ام لا (أجاب)

يكون عدراوله وذا الجام كما صرح به في خواهر الفاوى في الباب الاول من كتاب الاحر وصرح كبريما بعصده كالأول والحقى والبرارى ساقى
 والحقى وعبرهم والله أعلم (سئل) في رجل بهدا في أنفسه باقى مع طبيب على مداوانه وجعل له أحره ولم يصرف ذلك مده وداواه بالحكم
 (أجاب) للطبيب أحره صله وما يبق في عن الادويه لفساد الاحر على الوحه المذ كوروايه أعلم (سئل) في بيمارى من جلده بيماره أرضها
 بمرمهم هل يحوز له احره الارض مع التبريل رعتى استبحارها ام لا (أجاب) نعم يحوز له احرها وهذه المسئلة ترجع الى احره المقطع وفيها
 للسبح فاسم من فطاو بها بلدا الكمال من الهمام رساله مختصره من أخرى لعمر فهاو كذا للسحر من س يحرم رساله فهاو حاصل الشكل حوار

الاحار وفضل الشيخ باسم وقد ارسل له من مدينة غرندل نحو العتدي ان في حرمنا قطع الامام الاعظم من اراضي بيت المال ولا يجوز احدا
 نعم له ان يثبوت حرمنا قطع الامام ولا يجوز احدا من الامام له في اثناء المدة كجلا في حوزا وموت المؤمن اثناء مدينته حرم قال راد ايات المؤرخ
 أو أخرجه الامام عن الارض بنفسه الاحار ثم قال وقد ذهب على حوايل بعض الخفية من أهل العصر أنهم لا يفسخ المأوى ولا يقطع غيره
 فان الامام جعله كالموكل عنه في ذلك ونسب المسمى الذي وجد فيه شرط الرزوم و يشهد لذلك قواعد علماءنا والخاتمة هذه ثم بارع في عدم
 الانسحاب منها واستظهر لا يفسخ باسمه والحاصل ان صحة الاحار لا كلام فيها وأما (١٨٣) لم يهاجم كلامه فذكر فيه مما سمعته هذا
 الاحصار الخفيف فان فيه

معظم ما في الرسائل فليعلم
 ذلك لانه مفيد جدا وانه
 المود للصواب (سئل في)
 فريده بصفها وقع على جهة
 روضها وقف على جهة
 بر أخرى آخر المسكاه عليها
 بلها شا مال رجل سمع مال
 لسائل ما يحصل من التلب
 المدكور من العلال صعبها
 وسو بها هل هذه الاحار
 صعبه أم باطلة لا يجوز معها
 للمساخر أن يمارس ساء
 من العلال ما الحكيم السري
 (أجاب) الاحار المدكور
 باطلة غير معصية لما صرح
 به علماءنا فامتنع من أن
 الاحار اذا وقع على
 اتلاف الاعيان وصدا
 لا معصية ولا يبعد شماس
 أحكام الاحار فاعلم ذلك
 فليس للمساخر أن
 سائل ساء من العلال بل
 ذلك للمساكر على الوفاء
 ان كان حاضرا وان كان
 غائبا يحصى على العلة
 الصانع ما يطار نصب
 العاصي رجلا مفسد
 حصه وقفه ويحفظه

بما في ماد كره الريلي من التعليل المدكور وكتب عند قول العلاني بعد ما بل الخيل واعلم انه لو طلب
 الحصة فهو على شفعته مانصة وفي التاراجيه واد كان المسري واحدا او البائع اثنين وطلب التسع نصب
 أحدهما مع انه ليس له أن يأخذ هل يكون على سبعة كفي الاصل نعم قال بعضهم هذا يجوز على ما اذا
 كان بعد طلب الموانسة وطلب الاشهاد في الكل فلو طلب في الصف أو لا طلب ٣ وقال بعضهم على اطلاقه
 اه فلبت في الاول ما قدمه الشارح فيل بان الطلب عن الريلي من أن شرط صحتهما أن يطلب الكل وبه
 يأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اه ما كنبه (سئل) فما اذا لم يطلب التسع السبعة فو رعله
 ما ليس بطلب موانسة واسهاد وصرف أربع سوا والآن فام يطلبها بعد علمه وبركة الطالبين المدكور من
 فهل يطلب سبعة (الجواب) نعم قال الشفعة ترك طلب الموانسة تركه بان لا يطلب في مجلس العلم
 ما ليس بطلب او ترك طلب البعير بعد عمارا ودي لا الاسهاد عند طلب الموانسة لانه غير لازم كما مر في
 شرح الملقى للعلاني من فصل فيما سئلها في الدرر و سئلها ترك طلب الموانسة أو ترك الاسهاد عليه اي على
 طلب الموانسة فادرا عليها اه في مسلسلنا لم يطلبها في مجلس علمه بالبيع بل يطلبها فيهم طلبها وانصار
 الطالبين المروريين وكل ذلك مما سئلها (اقول) هناك الترخيصة لغيره شرح الملقى واعلم ان التسع
 بطلب ثلاث مرات * الاولى حتى علمه بالتسع وروا يسمى طلب موانسة أي مبادر حتى لو أخر بطلب
 شفعته والاشهاد فليس يلزم كافي الهداية وعبرها وما في الدرر فهو كافي أو صح في السري لانه نعم تسهله
 صحافه الخوذة قال القهستاني يجب الطلب وان لم تكن عند أحد ثلاثا لتسعة السبعة موانسة ولم يمكن من الخلف
 عند الخاتمة كافي الهامة ولا يشرط الاسهاد فصح يدونه لو صدق المسري كافي الاحصار وعبره اه
 والمراد ان الموانسة أن يطلبها عند النافع لو العمار في هذه أو عند المسري مطالعا أو عند العمار ونسب طلب اسهاد
 وطلب بعير وروا له مده حاصلة بل بعد ما يمكن من الاسهاد عند مده أحد هذه التلاثة كافي الهامة
 وطاهر كلامهم ان الاسهاد هنا شرط لكن قال في الخاتمة انما سمي الثاني طلب الاشهاد لانه لا يكون الاسهاد
 شرطاً لانه يمكن ان يطلب عند محدود الحزم اه ووجه طاهر من الاسهاد عند أحد هؤلاء لو وجد
 عند طلب الموانسة كفاه وفام مقام الطالبين كذا كره العلاني والمراد بالنسبة أن يطلب عند اصى ونسب
 طلب تملك وحصوله وهل له مده بطل بالآخر عفا مده خلاف ياتي في ما وهذا الطلب انما سبب شرط حسب
 لم يسلم له المسري رضا لقوله في السور ووسيعر بالاشهاد وعلى الاحاد بالراضى أو بعضاء العاصي وهما
 فائدة نسبي النسبة علمها وهي ما في الخاتمة اذا سمع التسع سبع الدار فسك فالولا بطل شفعته ما لم يعلم
 المسري والى كالتكرار اذا سمع من فسك سمع على أن الآخر وجهان فلا يصح ردّها اه وبه اصى
 العلامة لم يراى رجا الله تعالى في صاواه المسهورة (سئل) في الشفع اذا طلب التسعة فو رعله وأسهد
 على ذلك نسبه ثم ترك طلب الخصومة والتملك أكثر من سهر فحل لا بطل شفعته (الجواب) نعم (اقول)
 يعني اذا أخر بعد الطالبين الاول وما في به المصنف هو طاهر المذهب وبه ينبغي كافي الدرر عن الهداية

الى حصوه فمدفع له لصره في وجوهه المعصية وانه أعلم (سئل) في رجل مات روجه عن رصعة فابى بها الخالها وقال لها أرصعها
 ونهى امرها ورصعها على ان لا تصف مهرها فبطل مهرها ذلك مذهب الحكيم (أجاب) ليس لها الا أن ترضى بالاحار القاسده والله
 م قوله وقال بعضهم على اطلاقه أي قول الاصل يكون على شفعته مطلق غير معصية فسد العاقل الاول من الخيل على ما اذا كان بعد طلب
 الموانسة وطلب الاسهاد لكن ساق القول بالاطلاق قول الريلي ان شرط صحتهما أن يطلب الكل فانه يدل على انه لو طلب البعض لا يفي على
 شفعته فخرج بذلك قول العاقل الاول بالخيل المدكور وهذا الخيل لو دما وفسدانه بن كلاً في الخاتمة والريلي اه فيه

(سئل) في حذره بعض موقف وبعضه ذلك المساعده لغيره فاذن من له ولاية على الوقف ومن امتلك رجل منهم ان يعرف عليه من ماله ورجع به عليهم فعمل واستمر ما هم فيه من بعدهم ومكنه مده حتى تغير احازة سوى النسبه لا وفي فانه استأجرها من غيره فاستمر في جميع حصصهم بما عداه لاسيما ما حذر رانده عن سعة احازة بغير احازة وريدون ان يأخذوا منه اجرة تلك السنين بحسب ما اهل اهل ذلك ام لا وعلى احازة المرأة محقة ام لا وهل له حظ السهم عما اتفق على العماره حالوا ووعدهم بان يحسبها من الاخره فمما يستحسن وهل اذا ادعى ان اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك ام (١٨٤) قولهم ما الحكم في جميع ذلك (احاب) اما ان صاحب الملك فلا احواله لهم اصل فمما سكت الشريك

تغير احازة فان علمنا ما
 صرحوا فاطمة بان احدى
 الشرى بكنى اذا سكن في
 المسيرك لآخر عليه في
 الملك اما الوقف فسلم
 السر بك اجرة المسير على
 احسان المأخر قال في
 الاسنا والطار من كان
 العصب منافع المعبود
 فلا سعال مضمونه الادا
 سكن بنا ويل ملك او عقد
 كتب سكه احدى الشرى بكنى
 في الملك اما الوقف اذا سكنه
 احدىهما فاعليه ندون
 اذن الاخر سواء كان
 مرفوعا للسكنى او لا سعال
 فانه يحب الاخر اه رند
 احرامل وصرحوا فاطمة
 بان القول قول المسأخر
 بمسكه لاسكار الزما ولا
 يسلم بان استبحار المسراة
 بالزما ان يكون آخر
 المثل في نفسها كذلك لان
 الاحازة تدفع بالمثل والرباد
 والبعض كالسبع فلا
 يحكم ذلك اعني بما وحب
 للوقف ولا يدفعه لمسدي
 الرباد على ما يدعي المسأخر
 والاعاصم من الدية واحار

ولسكافي وانه ائني التولى أو السعود أعدى كذا كره عرجي زاده وبي عليه في السور قال القلا في
 سرجه وفيل يعني بقول محمدان آخره سهر بالاعدت طلبت كذا في المثل في يعي دعه للضرر فلما دعه برفقه
 للعاصي لنامره بالاحدا والبراه وطاهر كلام العلاقي اعين بالاول وهو خلاف ما يقتضيه كلامه في
 سرجه على الملبى فرأى العاقل بان الهوى على قول محمد وسبح الاسلام وهاصحان في ضاواء وفي
 سرجه على الجامع الصغير ومضى عليه في من الوقاه والبقاه والدخيرة والمعنى في الشرى بلالة عن الرها
 انه اصح ما نصت به قال يعي انه اصح من تصح الهداية والسكافي الخ وعراه الفهسي الى المساهر كالمحيط
 وللخلاصة والمصيران وغيرهما قال فقد اشكل ما في الهداية والسكافي اه وفي السرح المجمع وفي الجامع الخاني
 انه وفي الدوم على قول محمد لغير احوال الناس في قصد الاضرار اه وانه طهر ان ادعاءهم بخلاف طاهر
 الرواية لغير الزمان وبطار كبره وقصد الاضرار في زمانا كبره قد ساهدت بغيره من حاء نطلبها بغيره
 من قصد الاضرار المسيرى دما هدم وبني وطمعاني علاء السعر وما من امكان دفعه للعاصي لا يحظر
 على بال الناس الدوم وليس كل احدى قد سدر على المرافعة فلا حرم كان سدها بالناس سلم والله تعالى اعلم
 (سئل) في السفيع اذا ساءم الحصة المسع من المسير هل يطل سفع (الحواب) نعم سطل بالمساومة
 سعا واحار كذا كره في الملبى (سئل) في دار مسير كره من رد وعمر والعاب واحوم ما ينظر في الارث
 عن انهم فباع وند حصصه فها من احواله الجامع من م حصر عجر والعاب وطلب المسع تسفعه الخلط
 بوجهه المسيرى فهل له ذلك ومضى له بها (الحواب) نعم اذا حصر وطلب مسسوف سوط الطالب بحكمه
 محقه حيث لم يوحده مسع طه حصر به لو كان الخلط في المسع عما ماضى بالسفعه للعاصي فاطى حقه ان
 طلب لان العاصي يحتمل ان لا يطل فلا يوح حق الحاصر بالسلم اذا حصر وطلب السفعه مضى له بها مع
 عن شرح المجمع (سئل) في اني الصغر هل له طلب السفعه للصغر بوجهه السري (الحواب) نعم وفي الاجل
 الوصى يطل السفعه للصغر ويوم مقامه في لواها كالان والحد الخ اذن الاوصاء وفي احكام الطعارة
 لا امام الاسروسي م اذا وحب السفعه للصغر فالذي يوم بالطالب بالاحد من فام مقامه سرعا في استثناء
 حقوقه وهو انو م وصى انه م حدد انو انه م وصى الخدم وصى نصه العاصي فان لم يكن له اخدم هو لاء
 فهو على سعه اذا أدرك فادرك وقد ينس له حصار الملوغ والسفعه فاحار رد السكاح أو طلب السفعه
 فامهما كان او لا يحوز ويطال الباى والخله في ذلك ان يحول طلبهم ما السفعه والحد فاد كان له اخدم
 من هو لاء فترك السفعه ع الامكان يطل حتى لو لمع الص بر لا يكون له حق الاخذ وهذا قول اى حقه واني
 يوسف وقال محمد لا يطل السفعه وعلى هذا الخلاف سلم السفعه اذا سلم الاب والوصى ومن عباها لمسلم
 الصغر مع تسليمه سداى حقه واني يوسف حتى لو بلغ الصغر لا يكون له اخدمها بالسلم وسالم الاب
 والوصى سعه الصغر صح عداى حقه سواء كان في مجلس القضاء او في مجلس القضاء بخلاف تسليم
 الوكيل في عرجان القضاء عداى حقه ونعم بدوع المسألة فيها (سئل) في عماره يوم مسيرك

المرأ فمما عدا حصه الرجل احار المساع لغير السر ل واطدان الموب على عدم حوارها كما هو مذهب اى حقه وقد جعل
 فاصحان في ضاوا القوي عليه ود كرا لعلامه فاسم في نصحه بان ما المعنى من رجع قولهم اساد يحول العال فلا يقول عليه وله المطالبة
 عما حق على العماره حالوا ووعدهم بحسبها من الاخر لانه في حكم العرص والحال هذه ولا يحل بالاحل ولا يلزم الوفاء بعد الوعد
 ولو شرط في الاحازة فسد لانه شرط لا يصح العدة وحيه مع لاء احدا العاقد من وكل هذه الاحكام مصرح م اى غالب كتب ائنا الاعلام
 حراهم الله تعالى احسن الحراء والله اعلم (سئل) في رجل يجرح الماه من عرجى ما حلال رر حال ونسب عرجا لغيره وما حله احواله في

[illegible]

فطريق الملك من رددوا بنام لكل منهم حصة شائعة من صاع رددت من ذلك العاشر من أحمى من معلوم
 من الدراهم من بلع الاثنا عشر سدس ولم يكن لهم حين البيع حد ولا وصى فهل لهم الشفعة بشرطها السري
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان ليسم أخ وصى عليه وبصفة معلومة في دار جار يبيعها في ملك أمه
 وأختهم رجل غائب لكل حصته معلومة من أرض ماء قناع وكل الغائب تصد من أحمى من عاشر الوصى
 فور علمه بالبيع وعلم البيع بالشفعة مثل التي لما رأى فيه المصلحة للشم وبصفة الشرا كعلمه بذلك فهل
 لا وصى ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اختلف الشفعين والمشتري في اليمن فقال المشتري بعائه
 وعما من مر ساو السبع يقول عباة وجسم من ساو اليمن مقود والدار مقبوضة وأقام كل منهما السبعة على
 دعواه فهل تكون هذه السبع أحق (الجواب) نعم وان اختلف الشفعين والمشتري في اليمن والدار
 مقبوضة واليمن معهود صدد المشتري بمهله لا بمسكه ولا يتحالفان وان وهما السبع أحق لأن منه
 ملزمة شرح النووي للعلاء وأوصى في المخرج والبرور والمسألة في المليون (أقول) ولعل فائدة السبع بقدر اليمن
 كونه احدا لا مع المشتري ادلو كان غير مقود يكون الاختلاف مع السابع ولم يظهر لي فائدة المقسد يكون
 الدار مقبوضة والمليون حاله من العمدن (سئل) في دار بيع فلما علم الخار بالسبع أسهده عليه في راسه
 شرعه وهو عددها له ملكها بالسبعة فهل يشبهه الاخذ بشفعة الخوار أم لا (الجواب) اذا طلب الخار
 المدكور عند المصامى الدار المدكور به طلب حصومه وقال بعدما طامها طام موافقة وطلب تصرفه واسهاد
 بالوجه الشري سئل الاخذ بشفعة الخوار (سئل) في أرض ملك يبيع ولها جار ملاصق أحبر أم سابع
 ما ربه عسر في شافله الشفعة لا مستكسار قتها ثم علم انها سابع بأقل ويرد الا أن طلبها بشفعة الخوار فوجه
 السري فهل له ذلك (الجواب) نعم قيل للشفيع انها سابع بأقل فسلم ثم طهر انها سابع بأقل أو برأ وشعر
 فبعضه ألف أو أكثر هذه الشفعة ثم برهن بان ما سألها (سئل) هل السبعة يخص بالدار ام لا (الجواب)
 لا يخص بالدار قال في المخرج وسرطها أن يكون المحل عمارا ساعلا كان او علوا الخ وفي شرح الملحق للعلاء
 والمراد هنا بالعمار غير المصنوع فدخل البكرم والرجى والبر والعلو وان لم يكن طريق السفل وخرج
 السحر والبناء فانه من مصنوع لا سبعة فيه الا بشفعة العمار اهـ (سئل) في دار مسير كه من رددت همد
 ماضية فباعته همد نصفها من شريها رددت من دار الخار أحد المسع بشفعة الخوار فهل لا سبعة للجار مع
 وجود السربك (الجواب) نعم وبسبب أي الشفعة للجار على الشري في نفس البيع ثم بعد ما سألها
 بسبب العلط في حقه أي حق المسع كالسرد والطار في الخاص من معنى خصوصهما أن يكون السرب من
 غير لا يحري فيه السرب وان لا يكون الطريق باءا ثم أي ما رددت ما سألها بسبب لجار ملاصق ولود ما رددت ما
 أو ما كانتا دور (سئل) في دار مائة حار نصفها في ملك يردور بعها عسرو وور بعها الا حو لم يكر
 أرضا و ساء صاع رددت وعمر ونصفها مائة من أحمى فسلم بذكر وأسقط حصه من السبعة وطلب الخار
 الملاصق السبعة وأسهد به فور علمه بالسبع على السابع عند الدار وهي لده انه تملك المسع بشفعة الخوار ثم

(٢٤ -) (فداوى حامديه) - ثانياً (السرعة الحارة في العود للصحة السرعة حتى تعافى حاله اذ لا يحسن ولا لروم اذ لا يعاد
مستفوع من الله أعلم (سئل) في احواله العري والاراضى التى فى ابدى المراضى لئلا يحد المسافر الجراح الحاصل بالمعاصم منها والعوائد
الطلبه كالعبادة والخمسة وعشرون هاهل هي حارة ثم لا (أحب) اعلم ان الاحاره اذا وقعت على اهل الاعيان فصداً كانت باطله فلا تملك المسافر
ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاحاره فلو وجد من يده اداة اكلها وضمها بالاسهل لآل السائل لانو رسيماً فحرم
عليه التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستعمال غيره لتسربلتها أو تسابلياً كل عربي ومثله استعمال ما يده المراضى لان كل حار

في قوله تعالى (فأولئك هم المشركون) قالوا لا يخرجون من الدين ولا يخرجون من الدين ولا يخرجون من الدين... (سورة المائدة: 17)

على مسجد آخره نائب
السريع الذي يفرج له
لا يطرأ لها حاجة معروفة
وأدله أن يمسق على
عبارتها أن اجتاح إلى
التعمير وحسب له من
الآخر فهل يحسب له ما
أنفق حبه على الوجه
المذكور أم لا (أجاب)
يحسب له ما أنفق من الآخرة
وإن احتلف مع من له
خصوصه في أصل المسألة
فقال بسبب أنكر الخصم
فأقول للخصم وعاء السعة
وإن وقع الاختلاف في
قدر ما أنفق رجع لأهل
المسجد فإن أنفق جميعهم
على قول واحد فالقول له
وإن كان البعض والبعض
يعبر الدعوى والابتناء كما
أفاده البراري والله أعلم
(سئل) في دار موقوفه على
مصلح المسجد الأقصى
استمر فاسا حراما ودي
من مولى الوقف بمسألة
عروس كل سنة عودا
معدده معلومة بأذن الحاكم
السريع فسر بها على أن
يكون جميع ما تصرفه على

معهم وبما نلتهم واحدة بأموالهم عراسا وغيره فأحدوا في الآ كسباب والعمل كل على قدر استطاعته
وأنشوا بحملهم عراسا آخر ثم اقتسموا العرايس الموروثة بينهم فبعضهم أخذوا من أموالهم فبعضهم
وسلامهم وصرف كل على حصته ثم ادعى ثلثان منهم أن القران الذي أنشأوه لعدم موت أبيهم محض
مما تمتهني اسمها العرايس له ورجعنا إلى العسمة وبعث جهلا فحل تكون دعواهما عسمة مجموع
(الجواب) نعم إذا قدم على الأقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم
فاطه كافي الخبره ونهل العلاني عن الحائنه اعترافه بأول وأوصاهم ادعى أحدهم في قسمه الآخر بماء
أو بخلازم به ساد وعسمة لم تمل رسمه (افول) كتب في رد المحتار عن العلامة الهندسي اقتسما لثركة
ثم ادعى أحدهما أن الماء كان جعل هذا الشيء المعين له أن كان قال في معري يصل وإن مطالع إلا أنه أي
لأن دعوى الجهل هنا لا يتحقق والناقص في موضع الخصم دعوى (سئل) فيما إذا كان لزيد بن علي
جماعة معلوم ومات عن ورثه بعهدهم وأتوا بالدين الذي على عروس الجماعة لكر من
الورثه وهكذا فحل العسمة المرفوعة بطله (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة معري ماء
معلوم بحري إلى دورهم بحصة المعلوم من الماء من طالع ماء كثير يربل الماء من مرض يدم إلى طالع
آخر صعد داخل دار أحد الشركاء ثم يربل في حجر يسمى بالخرح ويصمم أسما ماعوفة طلع أحدها إلى
طالع آخر ويصمم إلى قرص أحدهما الدار بدفني زبد الدار الموروثة مسجدا لله تعالى ويرد قسمه
حصة المسجد المذكور من بحري الطالع الكبير وأن يخرجهما في دمه حاصبه بالمسجد وذلك مايل للعسمة
و يسمع كل بحصه بعد ما يعارضه في ذلك بعض الشركاء مدون وحسري فهل يجازر بذلك وسمع
المعارض له (الجواب) نعم وإذا كان فناء أو ميرا أو عساوانس معسمة أرض فإراد بعض الشركاء
العسمة فالعاصي لا يصحهم وإن كل مع ذلك أرض لا سرب لها إلا من ذلك فسمحت الأرض وبول البهرو العسمة
على الشركة ولو كان أشهر أو آثار الأرض من معرفه فسمت الأتار والعنوب والآرامى تحت البرهان من
العسمة وفي النوازل كرم بين ريعه يربو تحت هذا الكرم حائط لرجل حاسس أسرى أحد الشركاء
الأر بعه الحائط وأراد أن يسوب إليه ماء يعني يصيبه من ماء الكرم والشركاء اللبانه بمعونه حبه فإن أراد
أن يسوق في المحري المشترك فله مع معه وإن أراد أن يسوق في محري خاص له لم يكن لهم أن يمعوه إذا كل
سرب الحائط المسرى من هذا النهر دحير من الفصل الثاني في قسمه السرب (افول) في دلاله هذه العقول
على ما ذكره من الحكم بظواهر ما مافي المحطاطا ظاهرا المراد به قسمه نفس العشاء والبهرا والبهرا أو
العن لاقسمه سربها وقد صرحوا بأنه لا يقسم الحمام والبر والرخي لاب وبها صر رأي لأن ذلك عسر قابل
للعسمة لأنه لا يبقى مسعانه بعد العسمة كما كان قبلها نعم لو كانت أرض مسخرة لها آثار أو عيون معدده
فسمت الأرض مع الآثار والعنوب بأن يجعل لكل أرض بمرحاض وأما مافي النوازل فليس الراع فيه من
الشركاء في قسمه نفس السرب بل في أحواله في الأرض المسيرة كه لا الماء الذي يردسوه هو ماء الحائط

العمارة دنا على رقبه الوقف فليع المصارف إلى الوقف ما حازه ورأى ما وكتب بجميع ذلك حقه فصار آخرها إلى دليل
هي آخره ما لاندك البرم اصعاف الآخرة المعسمة لها وسكن مامده سس وهو دفع كل سبه إلى الجماعة عروس فهل يلزمه آخره مسلمانا لعه
ما يلعب فقط بالسماء من عها م يسير بالآخرة المسماة لها من غير ناده بسبب الدس المذكور أم لا (أجاب) أعلم أولا ما صرف في العمارة
يكون دساقوي من مال الوقف لأذن الموحب له لصير ورهها للوقف بذلك وإذا صار للوقف وبلغ آخره مسلمانا أصعاف الآخرة المسماة لم
اليهودي آخره مسلمانا لاسمها مع فساد الآخرة المذكور له كونه كونه أطول له وإن وقع على الوجه الذي ذكره علماء يابى كنههم أن يجعل عودا

ان امر كذا كقول السؤال العاشر هو الاول والثاني غير لازم قال في جوابه القاري في الباب الاول من كتاب الاحكام هل آخرة
الجنة مكتوبة في الصلوة آخرة ثلاثين عقدا كل عقدة مائة الآخرة والسبعة وثلاثون لانه لا يصح الاشارة هكذا كقول هو الصحيح وقد
المعنازل اختلاف المشايخ وقول التهذيبي وانما العدة انما لا يصح الاشارة لصلواته الاوقات وسماه القهوي في الباب السادس
ثم قال سئل ما المال اوله انما العدة في آخر دار ام هو مائة سنة او احدى المائتين هل يجوز فاجاب افي بطلان الاحكام عشر من عشرة
لعملاء قطع الارضا وبذلك افي للتدريس فيه * كذا لا كون على الحرطالما وقد صرح (١٨٩) علماء ارجهم الله تعالى ومنهم صاحب

بذلك لآخره ان النوارل فاذا كان قرب ذلك الحائط من مريد ذلك الكرم المسترل وله بحري خاص به
ليس له ان يحريه في بحري الكرم المسترل وانما له احراؤه في بحريه الخاص به والمسترل المسؤول عنها انما هي
قسمه الماء من الطالع فيقول الذي يظهر من القواعد ان قسمه من الماء حائره حيث أمكن المساواة
صورتها رأسي أول كتاب السرب من مخاربات النوارل لصاحب الهداية لكن الطالع وبه يحري يسمى بسطاً
وهو مقسم من أو نعه وعشرين ويرا طاً أقساماً تسبى في وصايتل فيها الماء على قدر الحصص من ذلك الماء
كل ويرا ط يسمى اصبعاً والطالع الباقي كذلك فيه سبطاً آخر يسمى كذلك والباقي كذلك لكن الطالع الاول
يكون أصابعه أكثر من اصابع الباقي وكذا الباقي أكثر من الباقي وهكذا لانه اذا كان نصف الطالع
الثاني بثلث ماء الطالع الاول مسلاً يكون كل اصبع من الباقي بثلث اصبع من الاول وهكذا ان له اصبع من
الذائع الباقي وأراد أحد هما من الطالع الاول بأحد ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك الا باحداث فرض حدد
في الحري المسمى بسطاً من الطالع الاول ولا يحق أن ذلك السط مسترل من اصحاب الماء فيردع الامر الى
قسمه من السط واحداث فرض حدد به وذلك غير حائز بدون ادن الشركاء لانه تصرف في المسترل
ولانه قد تقدم انه لا يقسم السرب والنهر ويحويهما ولا قال في كتاب السرب وليس لاحد من الشركاء في النهر
أن يسقي منه راتل ويصب عليه رحي الارحى ووصي في ملكه بان يكون حائزاً للنهر ويطه ملكاً له كذا كره
في عاه السان لانه اذا كان كذلك لم يكن مصرفاً في المسترل بل في حالص ملكه وحينئذ ولو أمكن أخذ
ما يخصه بلا احداث سبي في السط فله ذلك حسب لاصر على نفسه الشركاء وقد صار حادثة العموي بعد
كثابه هذا المثل فأحببها كذلك وصورها في طالع منه سبط مقسم فروصا منها فرض تزل منه الماء الى
ساقه في حائط دارر ثم يحري منها الى طالع آخر في دارر يدوي قسم نفسه من أحد هذين والآخر
لغيره ويرد بقسمه حصصه من الساقه المد كوره الى في داره ثم يهره أهل الخير حسب لاصر على
غيره في ذلك ولا احداث فعل في مسترل لكون حائز الساقه من حادثة المماولة ولا يحق انه حدد
له ذلك والله تعالى أعلم وكتب الموالف عن محمد بن هلال ما صورته سبل فيما اذا كان لرجل اسحق في بحري
ماء مساحه معلومه قدر اصبع تصل منه الماء الى مرله في قدمه محصيه في حله فروص مستحقها في طالع
بغير مرله تصل اليه الماء من طوابع احرا على منه وأقر الى الاصل بخالف سبط الماء فيها سبطه فيه فهل
للرجل المد كوراً باحد القدر المورور وهو الاصبغ من الطوابع المد كوره الى فوق المقسم المد كور
ويحريه من بحراه العدم ولا الخوايل ليس للرجل المد كوراً باحد قدر حصه وهو الاصبغ الامس
الطالع والمقسم الذي يحري منه ولا يحريه ولا يحريه من الطوابع الى فوقه لاحلاف سبط الماء فيها نصير
بذلك معدينا لاحدها كبر من حصه على أن الوصع العدم لا يعبر كقابل العدم يترك على قدمه كتمه محمد بن
هلال في عهما (سبل) فيما اذا كان لجماعة دارر مدهم مسترل كهمهم بطريق الارث عن ردمورهم
وطلبوا من القاصي قسمها بينهم ويرهوا على المور وعدد الوروه وكوهمهم وقهم عاب وهي فله لقسمه

بأن يكون من غير أن يكون دعواه في بعض مكنون العقد الأول لا ريب في أن لا يكون له مضاف أه فادعوا ذلك على
 سبيل الثاني العدوى فيصحبها الأهم الماعبر صحة أم لا كما هو الصحيح فهي واحدة الأعدام لا النقص واما انهم يصححون على طريق صحة الاحار
 التي وهي غير لازمة على المتقرب لـ لكل من المناحر من دعواته اولـ حول العدم وقوله نعم على هذا القول ودخل العقد ولم يردم بقصها
 بوجهه يفسح بالعدو وفقر المساح وعدم قدرته على الارض عدوى فيصحبها كافي البراز به وعبرها واما بقية عقود الاحار فهي غير لازمة
 له ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا آخر الموقوف عليه المسروط له المطر من قبل الواقف دار (١٩١) الوفاء حل عشر من عقدا كل عقد

بلا ثلاث سنين وافر بقص
 اخره جميع العقود وما
 الاخر وما قبل الاستحقاق
 لغيره فاحكم الاحار السابعة
 والاخر الموصوفه وهل
 يصح الاحار بموجب الاخر
 المدكور اذا لم يصحها
 وهل اذا ادعى المتكلم على
 الوفاء وهو ان الوفاء
 الاقرار بالقبض كان بحقه
 يحلف المقر له ما كان امراره
 كذا ما اذا كان احدث ما
 في الوفاء هل يهدم ام لا
 وهل الواجب المسمى من
 الاحرام ام احوه المثل (احاب)
 الصوى على ان احاره دار
 الوفاء أكبر من سه
 لا يصح كما صرح به في ملقي
 الاخر عشره وأقرب به
 فاري الهدانه وحصلها
 معنى من العقود آخر ملها
 بالعه ما بعد رجوع
 المساح عما بقي من الاحر
 المدفوعه على تركه الاخر
 ان كان له تركه والاخر
 المطالبه الى يوم العمامه وادا
 ادعى اس الاتحان الاقرار
 كان للحب لرم المساح

وفاوى فاصحاب ما نوبه هذا وحبر وانه المنأه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستمضاء حقه من
 بامل حق البامل طهر العلق في فعله فلا نواحد للبال الاقرار عند ظهور الحق اه ومثله في الدرر باوضح
 من هذا وفي الحاشية ودعوى العلق انما يسمع اذا لم يقر بالاستمضاء اما اذا قر بالاستمضاء فلا يسمع دعواه
 العلق والعين في الادا ادعى العصب في يد يسمع دعواه اه ولعل ما في الحاشية فيما اذا ما سر القسمة بنفسه
 راقر بالاستمضاء حسب صدر المسئلة بوجهه وحلان اقتسموا ما في المتون فيما اذا اقتسموا راقر بالاستمضاء معهما
 في القسمة على قول الامس كما يصح في زماننا عاليا فامل فرمنا عند التوفيق أو أن ما في الحاشية وانه وما
 في المتون وانه احرى ويدل على ذلك قول صدر السريعة وحبر وانه المن الخ فلعن أصحاب المتون مسوا
 على هذه الرواية وأب على علم بان ما في المتون مع عدم على ما في الصاوي بل ذكرنا في حاشية الاسماء من
 كتاب الخزان ما في المتون والسروخ ولو نظر في المفهوم مقدم على ما في الصاوي اه وقال في الحر من الكاح
 تحت قوله فان لم يكن عصبه فالولاه للام مانصه المتون موضوعه لسان الصوى اه (سئل) في كرم
 مسرك نظر في الملك من يدو عر واقتسماه بينهما عصب بالراسم في طهر عن احس في نصيب ويدريد
 الدعوى بذلك وبعض القسمة بعدالة وبالسري ولم يقر بالاستمضاء فهل يسوع له ذلك (الحوار) اذا
 طهر عن في القسمة فاحس ان كاتب القسمة بعضاء العامي بطل عند الكل وان كاتب بالراسم احتاقوا
 وسه اذا القسمة بالراسم أكدتها بعضاء العامي فصح في الكافي والامام فاصحاب سماع دعوى العن
 في القسمة بالراسم وصح في الخلاصة وفي شرح أدب الهامى للامام الاستحاضة عدم سماعها قال في السور
 ولو طهر عن فاحس في القسمة بطلب ولو وقع بالراسم في الاصح فالسارحه في محله بعد ما فعل الخلاف
 والصحيح المعتمد ما قدمناه من الكافي وفاضل حرم أصحاب المتون وصححه أصحاب السروخ وانه احتب
 مرارا اه فسوع لرد الدعوى بذلك وبعض القسمة لان برط حوارها المعادلة ولم يوجد وجه بقصها
 وهذا كله اذا لم يقر بالاستمضاء أو الراء وأما اذا اقر بالاستمضاء أو الراء أو شهد ساهدا على ذلك لم يصح
 دعواه كذا كرى في بعد الصاوي كما فعله الاخر وفي في صاواه من القسمة (سئل) من قامى السام سسه
 فيما اذا بقا سجادا رما ع أحدهما نصيبه بحصور حقه ونصيبه على صحه السع وانه لا مطن له
 فيه ثم ادعى عدا فاحس في القسمة وانه الا أن اطلع عليه وأن له أرى بعد قرار بط احدا سنين وبقي اسان في
 بد صاحبه فهل يسمع دعواه أولا (الحوار) قال في المحط الرهاني السافص فيما طريعه الحفاء فهو لا يسمع
 صحه الدعوى الا ترى ان المراد اذا احتلعب من روحها على مهرها ونصيبه عبالها ثم اقامت بعد ذلك سسه ان
 الروح طلعها لا بأسل الخلع قبل بينها وان صار بمسافه في دعوى الطالع بالثلاث بالادام على
 الخلع وانما كان كذلك لان الروح سقر دبالا بفاع ولا يوجب ذلك على علم المرأه وكان طر به طر بن الحفاء
 ففعل السافص فيه دعوا اه ففي هذه المسئلة هل يكون حضوره ونصيبه على السع ثم دعواه ذلك بأسفا
 طر به الحفاء ولا مضمضى ما في القسمة نعم وسمع دعواه فانه قال راسرا الى صاوي وهاه وسما أرسا

عن بانه غير لحقه فادان كل لرمه دعوى المتدعى وللمتكلم على الوفاء ان يراعه من يد المساح والزامه بدم سانه ونهر سج الوفاء من الملك
 ونسائه فارغانه ان لم يصريارص الوفاء فان صر يملكه الباطر بعمه معالو الوفاء وعلى القول بخوار احاره الدور لاث سنين ونصحه العقود
 المعدده لا تلزم الاحار الا في العقد الاول ادما عدا مضاف ولا يلزم المضافه على ما عليه العوى وفي حواهر الصاوي من كتاب الاحار رجل
 ففعله الادا ادعى العصب أى ادعى أن سر بكة عصبه بعد القسمة ساس من حقه الذي حرج له بالقسمة فيسمع لانه لا يناقض حيث دلان امراره
 بالاستمضاء لا سافص دعوى العصب بعده اه منه

فمنه قول المصنف للمصنف قول المصنف في قوله تعالى لا يصح الاحتجاج بالاعتقادات التي لا تكون حجة في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة حيث أنها وقعت بحجة قد كفي القسمة فيها فتسمع به إذا كان هو المصنف فقط ولو كان في الهداية خلافاً والواقع لا الوقف آخر المثل على تقدير الاعتقاد من حلقته الاحتجاج دون آخر المثل وان وقعت به ثم خلت في أثناء المدعى كانت بحجة المصنف في حجة ما يليه المصنف وما لم يسمع كان على (١٩٢) المساحر المسمى كالي الصعري والله أعلم (سئل) في المكاري إذا علم له رجل أو امرأة

مشتركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وررع نصه ثم أراد أحدهما المصنف بالقبض ذلك إذا كان العن صاحباً بعد بعض المساحر أو المصنف على ما ذكر وأما عدم إقراره بالاستعانة قال في النور برويحه ولو طهر عين فاحس لا يدخل تحت التقوى ثم فإن كانت بعضه تطلب اتهاماً ولو وقع بالبراهين تامل في الأصح لأن شرط دعواها المعادلة ولم يوجد في بعضها إلا ما لا يصح الخلاصه وتنبه دعواه ذلك أن لم يسمع بالاستعانة وأقر به لا تسمع دعوى الغلط والعين الساقض إذا ادعى العيب تسمع دعواه اه ومنه في شرح المحقق والخاتبة وغيرهما وفي الثمور وسرحه أنصاراً وأدعى أحدهم أن من يسميه سباعاً في يمين صاحبه علقاً وقد كان أقر بالاستعانة وألم يقر به لم يصدق الأبرهان أو إقرار الخصم أو سكوته عن الأمن ولا ساقض لانه اعتمد على فعل الأمن ثم طهر علقه اه والحص من ذلك أنه حسب أدعى العين الفاحس وأن حصه زعمه فإنما وان ما أحدهم من ذلك يجوز ما ظن والباقي في مدحه سمع دعواه بذلك هذا ما ظهر لسامعاً واحد ما من المعول بعد المعوض والمصنف علمها في الاعتبار وبأنه سبحانه التوفيق (أقول) لم يظهر في هذه المسئلة كون المساقض بما طهر بقية الحفاهم بعدم الخلاف فيما إذا ادعى العلق في العينة بعدما أقر بالاستعانة هل تسمع دعواه وبرهانه أم لا وعلى القول بالسماح وهو ما عليه المصنف لا حاجة إلى كون المساقض هنا بما طهر بقية الحفاهم وبالله تعالى أعلم (سئل) في نسيان كبير قابل للتسليم مسيرك بين وصفين ماضيه مسيرك على قطع أو أصح محلقة بالخود والاهود منه عشرة أذرع من جانب ميل منه عشرين ذراعاً من الجانب الآخر وأخره الزينة تعدل نصف آخره الحدة ويريد كل من باطر الوصفين المرنورين وصفه لك وفي ذلك مصلحة لا وفيه بطل حسب الحال ما ذكر بحال إلى ذلك ومحل الدراع من الحدة في معاليله الذراع من الرداء (الحوار) نعم قال في الدخير من الفصل الثاني قال محمد في الأصل وإذا كاتب الدار بين ووربه فاقسموها وصالاً بعصها على المعص لفصل بجمع الساء فهذه العسمة وهذا الفصل حائر وصوره إذا كاتب بين ووربه وهي بلائوب ذراعاً منه عشرة أذرع من جانب ميل بجمع عشرين ذراعاً من الجانب الآخر أما الأصل الساء أولعبي من المعاني فاقسمها على أن يكون لأحدهما هذه العسمة وللآخر عشرين فهذه العسمة حائر فاكفي بها بالمعادلة من حسب المعنى وهو المالمه عند تعدد اعتبار المعادلة من حسب الصورة بالدرع اه وعلى ذلك ما فإنها قد اتفقت عليه هذا المعنى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وأمه أي أن لا ما فاقسموها سبعة تقويع في نصير يد فصل ساء يريد أن ردعها من يداهم من عده دون رصامهما ولا تعدرسوه ويريد المراتب أن يكون عوضه من الأرض ولا رصام بالدرهم وهل لهم ذلك (الحوار) نعم ولا يدخل دراهم لنسب من البركة في العسمة الأرض صوره دار بين جماعة فإرا واسمها في أحد الخاسر فصل ساء فإراد أحد السركاء أن يكر عوض الساء دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فانه يجعل عوض الساء من الأرض ولا يكلف الذي وقع الساء في عسمة أن يرد ما راع الساء من الدراهم إلا إذا عذر

بالمسألة أنه كذا عمله المكاري بفسه وعطيت بعض دوايه ووربه عند اجتماعه لخل فوجدته رائدا هل يصح وبيع طلاقه أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في العتادة لانه بأسر الخلل منه وكان ينبغي له أن يرون ولا فهو معتبر لا معسر ولا يقع طلاقه إلا بحضرة السامع منه الوقوع والله أعلم (سئل) في مكاري حمل المصنف بعض الطريق وحول القافلة فأعاد المكاري المصنف إلى الموضع الأول هل له آخره جعل المساع لذلك المكمل الذي أعاده منه أم لا (أجاب) لا آخره فعد قال في البراهين المكاري إذا حل بعض الطريق وحوله فأعاد الخلل إلى الموضع الأول لا آخره اه والله أعلم (سئل) في رجل أساحر مكاري ما يحمل له جولات من مكان كذا إلى مكان كذا على أن يعطى المكاري ما يسوون الأجل من الأعمار من ماله هل يجوز

الاحارة أم لا والمساحر حرمها (أجاب) الاحارة على الوجه المذكور فاسده والمساحر حرمها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أساحر حرمها لركبته من عره إلى دمشق ودها ما ما أصاع منه حال سفره من غير بط في حفظه هل يصح ولو كان صاعه حال يومه أم لا (أجاب) لا يصح والحال هذه ولو كان صاعه حاله يومه ولا فرق بين كونه مصطفاً وحال السائر السفر كما صرح به في كثير من النكيب والله أعلم (سئل) في رجل أساحراً حرمها على ما طالع معناه فطاف في سفر من حله إلى حرواح العطن ثم بعد سجيء الحبل طاله فاسمها فلم يجهل فاسمها من العطن الذي جعله آخر في اليمين مع ما هو هل يصح ويلزم أن لا يلزمه العطن أم لا يلزمه وأحدهما ما وعائنه آخر

في كبري لا يملكه غيره من البشر في الدنيا ولا في الآخرة...
 حتى كثر الخرافات وكثر التهم المبتدعة والمال الموقوف للجهنم الحشيش وقضاء الأسرى وقضاها وأما على نفسه بها ما سجد الفلج في حرق
 فالحق انما يثبت كل شخص من التواب المرتبة على الناس بعرضه وليس مال المقاطعة بل كور من هذا القليل فافهم والله أعلم (سئل في)
 الالتزام والمقاطعة على ما تحصل من قوله الوصف من حراج مقاسم وعقد اشجار وعمر ذلك المال معلوم من احد النسخ يدعيه المذموم
 ويكون له ما يحصل منها طيلة كانه او كثره من محور أم لا واد اطلق لا يجوز ان اذا فعل ذلك (١٩٧) وكل الماطر على الوصف ومن المال

المقاطعة عا...
 الماطر...
 القاص (أحاط) لا يجوز
 المقاطعة على ذلك اذا لوجه
 لها سرع الكوم لا تصوق
 سرعا أن تكون معاد
 بعض المقاطع عليه معدوم
 ونقصه مجهول ونقصه
 بمسوع سرعا كالر سوم
 الحار حه عس السرع
 السريفة والدر المنف
 ولا ان تكون احار لاحا
 مع المنافع والواقع عليه
 في المقاطعة المبرور حه
 أعين لامنا مع فهمي ما طلة
 بالاجماع واد اوقع ما طلة
 كاتب كالعديم وادا كانت
 كالعديم والمطالب بالمال
 الموصفها نفس القاص
 لا ماطر الوصف لاسما اذا
 ما سرع بعد اذن الماطر
 اذ به بالنصف في الوصف
 انما هو عما يسوعه سرعا
 لا سيما وممنوع محظور من
 سائر الامور والله اعلم
 (سئل في استبحار محذور
 الوصف المسمى من عليه
 كروم وأراض وسعقات
 على ان يكون مصرف

العسمة فيما يحتملها من الما...
 فيه العسمة لم يحرم واحد من ما على سبع نصيبه سار حاد من الفصل السابع من العسمة (سئل في) عمر
 مشتركة بين يد عمر وما يصح فطالب بدفعه نصيبه مما وافراره واد افسح يتبع كل بعد بعدها
 فهل يحاط بذلك (الحواب) نعم وأجمع أصحابنا أن البركة اذا كانت حسنا واحدا كالعلم والابل
 والنمر والحطه والسبع والسماء الهرة والمروية والدار الواحدة التي يحتمل العسمة اذا اطلق
 أحدهما العسمة وأي الآخران العامي يسمي بينهم خلاص من الفصل الاول من العسمة ومثله في
 البراز به (سئل) فيما اذا اشترى يد عمر ومعدارا من النصفين واقسمتهما بينهما وأحد كل هما نصيبه
 ثم ادعى زيدان نصيبه سبأ في يد عمر وعطاف واد افر بالاسبقا وعمر وسكر ولا ينسب له فهل لا يصح
 الاتحمة (الحواب) نعم لا يصح الاتحمة كما صرح بذلك في عسمة السور وعمره (سئل في) دار صغر
 لا تحتمل العسمة مشر كه بن رحل وامراه اهدم بعضا منها واحتاجت الى المعمار فأتى الرحل المعمار
 فبنت المرأة الدار المرفوعة وصرفت على ذلك مائة مائة من الدراهم من مالهام مصرف المثل وبن المراه ان
 نور الدار وبأحد نص ما يقع في الساعات عليها بعد ثوب ما كسر عا فهل يسوع لها ذلك (الحواب)
 نعم دار بن سر بن اهدم فقال أحدهما سبها واد الآخران القاصي يقسم الدار بينهما ولو كان
 مكان الدار وحى أو جام أو مبنى لا تحتمل العسمة كان الماطر الساء أن يبنى ثم حرى ما حد نص ما يقع
 في الساعات العله حات من فصل عسمة الوصى والاب في الاسماء من العسمة المبطل اذا اهدم فأتى
 أحدهما المعمار فان احمل العسمة لاحر وقسم والاى ثم آخره ابرح اه (أقول) أسقط من كلام الاساء
 شه الاندسة وهو قوله ليرجع بما يقع لو بامر فاض والافهمه الساء ووف الساء اه كذا عراه لالسا في
 آخر عسمة الدار المحار ونظمه اس السجدة في سر حه على الوهابة بعوله

وخدمه عا بالاد من كحاكم * وحدومه ان لا وهذا المهر
 أى حد ما يقع ان كان العمر ما لاد من السر نكاحا واد الحار كوالا قدمه الساء وأصل المسئلة
 مد كور في الدحره في السفل اذا اهدم فانه قال اذا اهدم السفل بعرضه لا يحصر صاحبه على الساء و حال
 لدى العلوان سب فاس السفل من مالها لنصل لمعقل فاد اساء ناد القاصي أو مرسر دكه رجح ثما يقع والا
 فبهمه الساء ووف الساء وهذا هو الصحيح المختار للقوى فبمع صاحب السفل من الاسبقا حتى باخذ ذلك منه
 حبرا وما اذ اهدم نصيبه فانه لو اهدم الساء ليقو به حفا السفل ولنصل صاحب العلولة عاه و مل اس
 السجدة هذا الفصل في الحدار أنصا واطرا طلاق كلام الاساء المندم سموله للسفل والحدار وعمرهما
 مما لا يقسم والله تعالى اعلم وسأني تمام ذلك في كتاب الحيوان آخر الكتاب ان ساء الله تعالى (سئل)
 في قطع أراض حار باب في ملك جماعة لكل حصص معلومة فها م بدأ اهدم جميع نصيبه مهابى مكان واحد
 ونقصه الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حده (الحواب) نعم واد امان الرحل ورك أرضا واد ارس

البرم لم يسحق البرم مهابى المسما حر لها هل هو صحيح برى ام لا (أحاط) هو غير صحيح والحال عسده اذا احار سبع المادع فببدها
 ما بفسده في القبول العمادة وكرها في التخر يد البرها في كل جهالة يور في السبع نور في الاحار ونقص العسمة منها سواء كانت
 لجهالة في الاحار أو في المدة أو في العمل المسما حه لم صرح عسده استراط المرمه واما عسده الاحار لانه لما رط المرمه على المستا حصار
 المرمه من المسما حرم الاحار فببدها لا يفسد الاحار وحكمها أعنى الاحار العاسدة في هذه الصور ان ما ررمه يحسب له وعلمه
 فببدها وحكمها من العله وحر الما لى السبع به العا مانع لانه من الاحار والله أعلم (سئل) فيما اذا اسأحر من ماطر ووف أهلى جهاته

والايجاز في بيان ما في هذه السبعة من اقسام الارض من حيث كونها مباحة او محرمة على الناس من غير ان يكون لها اسم خاص
 من ان يكون لها اسم من كونها مباحة او محرمة على الناس من غير ان يكون لها اسم خاص (الحاشية) في تناوذي فاصحاب المصالح من الناس في المباح والمحرمة
 على صاحب الدار وان كان املا من قبل التناوذي في المباح والمحرمة على صاحب الدار وان كان املا من قبل التناوذي في المباح والمحرمة
 ولايجوز المبالغة في اصلاح ملكه في التناوذي وان املا في اصلاح ملكه في التناوذي وان املا في اصلاح ملكه في التناوذي وان املا في اصلاح ملكه في التناوذي
 واستحسننا من المصنف العمل بالاستحسان (٢٠٢) الا في مسائل استهدمها اذا علمت ذلك فاحر به بلها على الوقت وللمسألة اخرى

أرض ويدر وهو رطل والحصر في هذه السبعة منى على أن بعض الارض من واحد والناس من آخر ما لو كان
 بعضها من واحد والناس من بعضها كبر من سعة كماله في وكذا لو كان الارض من أكثر من اثنين ولم
 يعلم من حكم ذلك وقد قال في جامع الفصول وكذا في الخلاصة بعد ذكر الاوجه السبعة وعلى هذا الواحد
 رحل ارض من رطل مرارعة على أن المدر من احدهما والآخر العمل من الآخر فالمرارعة فاسدة والخارج
 من المدر جعله أحرارص وروى على هذا كل ما لا يجوز اذا كان واحدا فكد اذا كان اثنين اه أي كل
 وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحدا لا يجوز اذا كان اثنين فكد اذا كان المدر من واحد والناس من آخر
 لا يجوز فكد اذا كان الناس من اثنين كفي الصورة التي ذكرها فان الارض منهما من واحد والناس من الآخر
 من مال ومسه ما في الحاشية لو اترك بلانه أو أتركه ومن البعض العروحة او الدر وحده وسدود وقد
 عتق الفصل الثلاثين من جامع الفصول من الصور الفاسدة مالم كان المدر لو ارض والارض من واحد والناس من الآخر
 لئلا والعمل لربع أو الدر والعروحة والارض من واحد والناس من الآخر والعمل لئلا او الدر والارض من واحد والناس من الآخر
 لئلا والعمل لئلا وعمام الكلام فيه فراجعه ووجه ذلك ساء على ما مر من الصائفة انه اذا كان المدر
 وحده أو الدر وحده أو كل منهما من أحدهما والناس من الآخر لا يجوز فكد اذا كان الناس من اثنين
 أو بلانه ولكن في ما اذا كان بعض الارض من أحدهما والناس من الآخر فكد اذا كان الناس من اثنين
 منهما ولم أر ذلك صائفا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصول صور من ذلك فقال دفع أرضه مرارعة
 إلى آخره على أن يرعه بنفسه وروى الدر ونهما انصاف والخارج كذلك فعمل على هذا سدد والخارج
 منهما انصاف من حكم المدر وليس للعامل على رب الارض أن يعمل له في المدر ويحسب على العامل أن يرضف
 الارض اذا استوفى مفاعله الخ وروى كذلك ايضا في الصور وفي هذه الصور الارض من واحد والعمل
 والناس من الآخر والمدر منهما وعلى فسادها ما فيها ربط الاعارة في المزارعة اي اعارة نصف الارض للعامل
 كفي الحاشية وكما في اعارة اسداء ثم يصير اعارة بعد استيفاء المفعول ولذا أوجبوا على العامل أن يرضف
 الارض من أجل الظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثيرا في ما ساس من كون العمل من واحد والارض من
 آخر والدر والمدر منهما والوجود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرمي لذلك صائفا فقال في التراز به
 مالا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اه وبه تسخرح الاحكام مسلا اذا كان المدر
 مسر كوا والناس من واحد لا يجوز لانه لو كان المدر كله من واحد والناس من آخر لا يجوز فكد اذا كان
 المدر من اثنين وكذا اذا كان الكل مسر كالحول لكن العنارة المذكورة في التراز به ليست كذا ذكر
 بل هي كالمسألة عن الفصول والخلاصة هي صائفة ما اذا كان المزارع من اثنين كبر من اثنين لئلا
 ذكر فعل في نسخ التراز به بغير ما في الكتاب بدليل سنان الكلام على انه لا يطرد في الصورة الاخره
 التي ذكرها عن جامع الفصول فان المدر من رطل الارض ومن الآخر ولو كان المدر كله من رطل
 الارض حار وكذا المدر لو كان من رطل العمل والعنارة المذكورة في التراز به أنصاف الفصل الثاني انه

أن يخرجوا مهابا الم يعمل
 المولى ذلك ليدبر بهم بانه
 عسدر كاهو الاستحسان
 والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في بغير فلعلمهم
 عطاه في باب المال يعلمهم
 وكمل باب المال على مري
 ليأخذوا عطاهم من
 بمحصلها فخر واحد منهم
 ما يحصل من تلك العري
 من رسوم ورسوم وري
 ويرون مهابا عير ذلك مما
 حرب العادة بنوا له من
 أهل العري على علق فاني
 الحار على الررع ونهر
 الر سون وعبره فلم يباع
 المحصل نصف ما على علمه من
 الاخر هل يصح ما في
 أم لا يصح سبأ وما حكم
 في هذه الاحار (أجاب)
 هذه الاحار باطله لان
 الاحاره بيع المفاعله وهذه
 وقعت على الاعيان وهو
 المتحصل من الرسوم
 والرسوم وقد انصف علما وما
 على ان الاحاره او دفع
 على سائر الاعيان أو
 ايلافها فهي باطله قال
 علما وما وجهه ان الله تعالى
 عسدر الاحاره على ايلاف

الاعيان مقصودا لكن احار من غير لغير لئلا بعد ذلك لو اساحر سنانا كل عريه فاداع ذلك علم الحكمي
 احار العري لسائل الخراج معاسمه كان أو وطيفه واه باطل وقد أقرب بذلك مرار او صورته مازع الى في مريه آخرها المسكلم علمها لا حار
 لسائل ما يحصل من خراجها ورسوم سكها وركاه مواسها هل يجوز فاحسب ما بها باطله لا يجوز والعول قول المسأخر فيما وصل الى مريه
 من ذلك ولا يصح ما جعل عليه من السلع المذكورة والله أعلم (سئل) في عمار موقوف على جهة راحه من ولانه ان يحار لرحل مده عيان
 سنوان حاره مسمياه فاحر المسأخر المذكر كور ما في احاره المده المعسمة من آخر ومضى على ذلك نصف مده الاحاره والحال أن المؤخر الاقول

هذا في قطع من علمهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا يمر ولا سرور والله أعلم (سئل) في رجل أحرى به ما نزل قدره من
العقوبة فزاد على القدر المعين فهلك معه هذا الحكم (أجاب) أن أطاق الصبر حمل الرائد وهاك بعد بلوغ المكاب المشروط فلما صاحبه الآخر كما ملا
وصحن من منته بقدر الزيادة وإن لم يطق صحن فمعه كما هو أو احتل في ذلك فالقول قول المسأحر لا يكره والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
جلاجل عنب على أن ما يبيع به من النبي فمعه آخر حمله فبال الحبل وأدعى ربه أنه مات بسببه فهل على تعدد برئوب موته نكاح أم لا (أجاب)
لا يصح فقد مرر أنه سأل عاصد العقود مسأحا كصح في مثل ذلك والله أعلم (سئل) (٢٥) في رجل أسأحر أرضا للروع فزعمت

بند و در مع الخارج لعمر و باقیه یی و آن بكون المعارم الشرعه و العرفه علی و بدو رب الزرع و ما
 یرید عن و ربه فهل بكون هذه المزارعه فاسدة و الخارج كله لعمر و رب السدر و عليه و ربه و بدأ حرم
 أرضه (الحواب) نعم (سئل) فيما اذا فع بد أرضه و بد لعمر و ربه فما علی بقره و بد ما ربح
 فلم يعمل بمروى الارض سناً أصلاً من سقى و غيره بعد ما ربح عمر و الارض فهل لا یسحق سناً (الحواب) نعم
 المزارع اذا لم يعمل فی الارض سناً بعد ما ربح عن الشدیدی و السبی و غيره ان كان السدر من حقه تسحق
 الخصبه و ان كان من رب الارض یعنی ان لا تسحق سناً خلاصه من الفصل الخامس فی المعامله و مثله فی
 البراویه لمقط لا تسحق بدو یعنی و عام المسائل فما فی الخاسه فعلک هما (أقول) ۲ و التبدیل
 بالسبی و الدال المحمض اصلاح الا حار (سئل) فی المزارع اذا قصر فی عمل الارض المتباد من السبی
 و غیره فی المزارعه الصحه حتی هالک الزرع فهل یصح (الحواب) نعم یصح لو حوین العمل علیه کما صرح
 بذلك فی مزارعه السور (سئل) فيما اذا فع بد أرضه لعمر و علی أن یررعهما سدر بدو و غیره ولم
 بد کراً متده و سطر الحصاد و السدر به الداس علی عمر و العامل و بكون له ربع الخارج لم یحرب عمر و
 الارض و لا ررعهما و اعماها و حصدها فهل بكون مزارعه فاسده و العاقل بدو لعمر و آخره لی جملة
 (الحواب) نعم و اذا شرط الحصاد و الداس و السدر به علی العامل كان مقسداً للعقد فی طاهر الزوايه لان
 هذه الاعمال بكون بعد الادواک و انهاء العقد و ما كان بعد انهاء العقد اذا شرط علی العامل بكون
 مقسداً فلو ان العامل حصد الزرع و داس و جمع من عمر أن بكون شرط علیه فذلك ذلک یصح حصه الذایع
 و عند أي حصه اذا شرط هذه الاعمال علی العامل لا یفسد العقد و عن أي یوسف فی البوادر أنه لا یفسد
 لمکن اذا لم یسقطا بكون علیهما و ان شرط المزارع بحکم العرف و هو کما لو اسبری خطه فی المصر لا یصح
 علی النایع أن یحملة الی مصر المستبری و اذا شرط علیه بقره بحکم العرف و لو شرط الحداد علی العامل فی
 المعامله فسد العقد البکل لعدم العرف و عن نصیر بن یحیی و یحمد بن سله أن هذا کله علی العامل شرط علیه
 أم لا للعرف و قال السخ الامام بن اسمعيل السرخسی هذا هو الصحیح فی ديار باوع السخ الامام أبی بکر یحمد
 ابن الفصل انه کان اذا استیعفی عن هذا المسئلة بقول فیه عرف طاهر و من أراد ان لا یعط فلعل عمل
 بالعرف و لا یمنع عنه فی الموضع الذی بكون الخصاص علی العامل عرفاً فلو احر و یعادل عن الحصاد حتی هالک
 قال ابو بکر الخلی یصح ذلک و قال القصبه أو اللب اذا أحرأ حراً فاحشالاً بقر الداس الی مثله کان صامماً
 و الا فلا هذا اذا شرط هذه الاعمال علی العامل و ان شرط ساساً من ذلک علی صاحب الارض فسد العقد یحمد
 البکل حاسبه من فصل ما یفسد المزارعه من الشروط (أقول) یلخص من هذا أن الصحیح صحه اسیرا ط العمل
 علی العامل و به صرح فی من السور و الملبی و اما عدم العمل المسروط فانه لا یصحی الفساد فی الفساد
 فی مسئلة المؤلف لعدم ذکر المذهب و فیه اختلاف الصحیح کما قدمناه (سئل) فيما اذا فع بد أرضه
 الخاملة لعمر ان یمر و علی ان یررعه عمر و فی الارض المرو حطه و سمر علی بقر و بدی مد معلوم و لو افعما

مذهبه كذا ولا ما اذا لم يكن مذهب كذا ظاهر وان كان مذهب كذا لا يخلط بغيره كونه بغير الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية
 صلب من خصم على خصم كاصح حوانه فاطنه تنصيح بالفساد وتنصيح باليوب كالصحيح لان فاسد العقود يجرى بحري صحيحها والله أعلم (سئل)
 في رجل اسأخر جماره مع مرسى كل يوم مادام الماء طعنا معه وقرس اذا جرى الماء بعد ان أدن له القاصي مع مرسى ما يتوقف ادارته
 عليه من ماله والرجوع به فعمروا تصرف فيه مده قبل حري الماء عمد بعده وادعاه جماعة وأخرج منه في الحكم كل من الاجارة والاصح
 بالجمعة مع الرجوع وهل يلزم المسأخر الزيادة في مد حري الماء وتكون فاصلة عليه ماها (٢٧) آخره من ادائه (أجاب) يحق

الاجار على الوجه المرسوم
 فاسد والحكم في القاسد
 وهذا آدم كالأجر المنسل
 والفول قول المستأخر في
 قدرها الاصل راءة للمة
 فمما زاد ما لم يعم عليه منه ولا
 يكون الزيادة من الجماعة
 المد كورس فاصلة نسئ
 في مده اذا اجاره من حيث
 هي تقع بازدياد بعض
 وناحره المثل فلا يكون لها
 اعصارى بحكم آخر المثل
 اجاءا والعبرة في ذلك للنيسة
 التي هي احدى جميع
 السرع الثلاث ولا سلب
 له الرجوع بمصارف في
 التعمير والحال هذه كاهو
 عني عن البهر رواية أعلم
 (سئل) في رجل ساكن
 عدي به بعراص وله فيها
 روجه وان صغر منها سافر
 الى مدينته مصر ومات فيها
 عن الروجه والصغير فمات
 فاصى بعراص وصاعلى
 الصغير فاسأخر هو والروحه
 رجلا باخر مسمى لذهب
 الى مصر وسكن ما ترك
 الميت هناك ويأبى به الى
 بعراص فذهب فوجد

في المخرج والى هو الوجه الاول وجهوا في المنوب عليه المعول وهل ينسب له العنصل فال باح السريعة رجع
 مع دار بده ومعدار ما عزم من أحرميل العامل والارض و يصدق بالفصل والله سبحانه أعلم (سئل) في
 يدو مشترك بين رجل وأخوانه المال عاتق وروحه أنه أحد الرجل نصف وروحه في أرضه لنفسه يدون ادن
 منهم ولا وجه شرعى وبنت الررع فهل يكون الروح للراوع وعليه دفع صل حصته من المد المند كور
 (الجواب) نعم لانه غاصب كما صرح به في البرار به في الفصل الرابع من المزارعة وقد أقي عليه في التمسلمه
 الخبر الرملى مع بعله عبارة البرار به تمامها فراجعها (أقول) والذي في البرار به ذكره في رد المحتار بقول
 حاكمه يرفع عنهم بيع كبراد كرى البارحاه وعبرها ما بين رجل ورك أولاد اصغار او كبار او امرأه والكار
 منها أو من عبرها غرت السكر وروعه أو في أرض مسر كه أو في أرض العبر كاهو المتعدا ولا ولا كلهم في
 ع ال المراه تتعاهد هم وهم يرتعون ويجمعون الغلات في بيت واحد و يعمون من ذلك حله صار هذه
 وادعه الصوى و يثبت الاخوة به أهم ان روعوا من يدو مسر ك بدتهم بادن النافى لو كرا أو ادن الوصى
 لو صغارا فالعله مسر كه وان من يدوا نفسهم أو يدو مسر ك بادلان فالعله للراعى اه (سئل) فيما
 اذا دفع ريد أرضه لجماعه فروس روعوها في مده كذا سند رهم وعلمهم على بعرهم بان يكون له ريع
 الخارج ولهم الباقى من اربعة صححه فروعوها وحصدوا الزرع و يدون بعله جعه من قسمه الى اراضى
 فر بهم الخارج من أرض و يدون ادن بولا رصاه ولا وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم
 وبعدم مثله في العسر والخراج بعله عن المخط المرجسى (سئل) فيما اذا كان لرجل أرض ويدو
 مسر كان بينهما فادفع ذلك لجماعه على أن يرتعوا الارض يدو هما المد كور على بعرهما في مده معلومه
 ومهما خرج يكون ريعه للجماعه و باصه للرجل فهل يكون المزارعة المرفومة صححه ولهم الريع المد كور
 (الجواب) حيث كان العمل فقط من الجماعة والساق من الرجلان فالمرارعه صححه ولهم الذي اعموا
 عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه دفعت أرضها المعلومه الى رجل لعرض فباعها اسامعلا وما صرنا
 لذلك مده معلومه على أن يكون العرض بينهما نصفين فهل يكون المعارضه صححه على ما سطرنا (الجواب)
 نعم في الخافه رجل دفع الى رجل أرضا مده معلومه على أن يعرض المدفوع اليه فباعها اساعلى أن ما حصل
 من الاعراض والثمار يكون بينهما حار اه ومسئله في كثير من الكتب فصرح بهم بصر المد مصر ع في
 فسادها بعدم ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحاله هذه مده معلومه الخ خبره من الوصف
 (أقول) وسيأتى تمام الكلام على هذه المسئلة في آخر المسافاه

(كتاب المسافاه) *

(سئل) في عراض نسيان حار له في لك جماعة فعمل رجل منهم في البلب المروحي أعمر وريد
 مطاله بعه الجماعة بحصه من البهره بطريقه أو يدعوا له أحرميل عمله فهل لا يله من ذلك (الجواب)
 نعم أما عدم استحقاقه الاخر فلا به عمل في المسر ك قال في النمو وروحه المخرج من الاجاره الفاسد ولو

الميت قد نص وصاعلى اسه وسلم ما عاكاهم اطفال الا حرد ذلك منه لوصوله الى بعراص فابى وجعلها هو الى بعراص هل الاجاره صححه
 وبوجه ما سمي الا حرم من الروجه والصغير بحسب ارهما وما صاعقه (أجاب) ان لم يسم البر كه بهى فاسد وان سميت بهى صححه فان
 كل الاول وسمي أحرا سل على دهائه لمصر واستخلاص البر كه والايمان بها الى بعراص ولم له آخر الذهب فقط من عبرها ورجع فقط
 المسمى وان كان الباى وسمي المسمى بنفسه على ذلك ولم فقط الذهب منه وما وجب على كذا البعير من بحسب ما له من البر كه على
 الروجه البهر منه والباى على التمس اذ الة سمى في صل ذلك على قدر الملك نصوا عليه في كتاب العنصره أما بعه الاسحجار من الروجه فلها ما هي

اشترى من آخر اسرار
ليقطعها وذهب بالاحراء ثم
لمهما تقاملا السبع في
الاسرار هل للاحراء شيء
ينظر ان اسرارهم لذهبوا
معه الى موضع الاسرار فلم
يجد اسرارهم و ان اسرارهم
ليقطعوا الاسرار في موضع
كذلك ولم يذكر الالهات فلا
احولهم لان المعهود عليه
ليس الاسرار اه وفي
الخلاصة تعدد كرمسته
طلع الاسرار بالاعين مجموع
الحوال فالرحمة الله تعالى
وحدث المسألة في النواريل
والحوال على خلاف هذا
مورد حل اسرار
احد اعلى ان قطع له
اسرار بعدة عن المصر على
ان اسرار الالهات والرحمة
على المسار قال لا يرى له
آخر الالهات ولا آخر الرحمة
لانه لم يعمل ساء اه قوله
لا يرى طاهره النقصه
فما سله وكتب المذهب
طاهره بخلافه والله اعلم
(سئل) في رجل من العلماء
روى سحره وعلمه شمس
العلم وكان السحر يحرمه

اشترى من آخر أسرار
ليقطعها وذهب بالأحراء ثم
أهم سما تقاملا السع في
الأسرار هل للأحراء شيء
ينظر أن أسرارهم لذهورها
معه إلى موضع الأسرار فلهم
آخر الذهب وأن أسرارهم
ليقطعوا الأسرار في موضع
كذلك ولم يذكر الذهب فلا
أحرفهم لأن المعهود عليه
طبع الأسرار أه وفي
الخلاصة تعدد كرمسته
طبع الأسرار بأولاع مجموع
الآوار فالرحمة الله تعالى
وحدث المسألة في الآوار
والحوار على خلاف هذا
مورر باحل أسرار
أحرفا على أن قطع له
أسرار بعده عن المصر على
أن آخر الذهب والروحوع
على المسار فالأرى له
آخر الذهب ولا آخر الروحوع
لأنه لم يعمل ساء أه قوله
لا أرى طاهره النعمه
فأما مسله وكب المسدب
طاهره بحلاه والله أعلم
(سئل) في رجل من العلماء
رأى سحوا وعلمه شمام
العلم وكان السحبي بحرمه

ويخبره فكافه العالم المرنى في معاملة عماله من المنفعة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من الاوارم
وروحه فام باوارمه ولوارمه لم يحرم منهم ما عهدوا حتى خدمته وما من الشخص المذكور عن وره من يدعه في عالم آخر
لخدمته هل له ذلك أم لا (احاب) ليس له ذلك ما جاع أعمسا الا عهدتو حب الاحقره ولاقر به حال بدل على وحوها والاعين لا تقوم
الاواحد منهم والواقع من البلد المذكور مكافاه فذلك العلامة في الاسرار أمر رحلانا بعمل له عمل كذل مناس من الاح
وعنده ان كان العامل من قبل من يعمل له أولا مناس من هذا العمل بعد أن حرك من تعاوان كان يعمل باخر فذلك أحر الجبل بالعا

والا
الى
لا

ما لم يكن له من قبل وعندها لا يترمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلا لا يترمه شيء ولو كان من قبله كان من قبله من قبله
 في مثلهم قبل لانه انما لم اسم الآخر جاء الزيادة على آخر المثل وان كان أحسن كان مسرعا ان كان من قبله من قبله
 ما لم وفي الصاوي الوافعات مثله اه وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة وهو عدم وجوب الآخر وهذا لما لا يشك فيه والله أعلم
 (سئل في طاحويه ماء وقف حرب وتعطل مده أعوام لحرامها وعدم الاسفاع بها (٢٠٩) فاستحكرها جماعة من المكاتب عليها حرة

معلومه وعبروها ثم ما نوا
 وأعطاهم غيرهم من
 دريتهم أو غيرهم ما تحروها
 ما حرم المثل عامر والا
 المتكلمون على الوقف
 دعوى على مده لها حرة
 المثل عامر وعبرها على مال
 العمار هل لهم ذلك أم لا
 (أجاب) ليس للمكاتب
 عليها الدعوى على سبيلها
 ما حرم عامر لان العمارة
 ملك للمعمر وطلبه على
 المحكر ما حرم عليها حال
 كونها حرة ما حرم لم تكن
 المده فدمص وهذه المسئلة
 أسسه مسئلة الخانوب التي
 ذكرها فاصى حان بقوله
 في امار الوقف حانوب أصله
 وقف وعبرها له لرحل فاني
 صاحب العمارة ان يساحر
 أصل الخانوب ما حرم المثل
 فالوا ان كاتب العمارة لو
 رغب يساحر الاصل ما كتب
 مما يساحره صاحب البناء
 تكلف صاحب البناء دفع
 البناء ويوخر الاصل من
 عبره وان كان لا يساحر
 بذلك يترك في يد صاحب
 البناء ذلك الاخر اه ومنه
 علم الحكم في مسئلة

ثم (سئل في نسيان معلوم مشتمل على عراس زينون وعبرها حرة في نواحر وبدو مساقاته في مده
 معلومه على حرم معلوم من العراس ليدفع عمل زيد على السحر حتى أعمرأ كبره في المده وانقصت المده ولم يبر
 فيها سحر الزينون ولا عقده منه شيء ولم يورجى مصى نحو شهر فهل ليس له بدسي فيما لم يورجى المدة وله آخر
 مثله (الجواب) نعم قال في الحاشية ولو اسرط لذلك وقسم معلوما قد تبلغ المده في تلك المدة وقد تناحر عمارا
 لانه لم ينعن بقواب المقصود ههنا السرط وانما يتوهم فان حرج المده في تلك المده كان بينهما على ما شرطنا
 وان ما حرج من تلك المدة والعمال أحرم عمل عمله فيما عمل اه (أقول) قال في الخلاصة بعد هذا وهذا اذا
 أخرج شأن المده المصره به مما رغب في مسله في المعاملة فان أخرج سباني المده لا رغب في مسله في
 المعاملة لا يحوز المعاملة اه ومقتضاه لو خرج في المده سباني فليس له رغب في مثله في المعاملة ان يفسد وان
 تناسخ حوجه بعد انهاء المده وهذا مما جعل فيه فليس له (سئل) فيما اذا عمل زيد المساق على عراس
 الوقف حتى أعمر سحر الزينون في آخر المده وباطر الوقف يسكر حرج ذلك في المده ولم ينعن سرعه انه أعمر
 قبل انقضاء المده فهل يعمل بنبه وتكون المساقا على السرط (الجواب) اذا ثبت انه خرج في المده المسماة
 على السرط المسمى انقصه العقود عليها ما تقدم عن الحاشية (سئل) فيما اذا أسأ حرج من باطر وقف
 اراضي الوقف مده معلومه ما حرم معلوم من الدراهم بعد ما ساقا على العراس الصام في الاراضي في المده
 المبرورة احر ومساقا يحجب من انقص مده النواحر والمساقا من يورن الثمرة وعقدت فهل يقع المده
 الوقف (الجواب) نعم (أقول) لكن له أحرم لها ان كان عمل كانه مدها بقاع الحاشية (سئل) فيما
 اذا انقص مده المساقا والمبرور فهل يترك على السحر بلا حرجي بذلك (الجواب) نعم كما في السور
 وعبره (سئل) فيما اذا عمل المساق على الاسحار المساق عليها سحر معلوم من غيرها ما في اساء المده
 عن وره والمبرور في مور يد الوربه العام عليه حتى يترك المبرور لهم ذلك ويسمحون الحصة المسروطة
 (الجواب) نعم وان ما العامل ولورثته أن يعوم عليه وان كره صاحب الارض رد وره في السور وعبره
 (سئل) فيما اذا رزق عره الاسحار المساق عليها قبل انهاء المده بعمل العامل و يند مال الاسحار أحدها
 كلها فهل ليس له ذلك (الجواب) اذا انقص مده المساقا والخارج سرأ حصر للعامل أن يعمل بلا
 أخرج حتى يطلع المبرور يكون بينهما على ما شرطوا الله تعالى اعلم قال في الدرر وان لم يعب أحد ههنا بل انقص
 مدها أي مده المساقا فالحال للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يطلع المبرور يكون بينهما على
 السواء لان في الامر بالحداد قبل الادراك اصرا انهم ما اصرر مدفع كجاسر اه ومسله في السور
 والهداية والحوهر وعبرها (سئل) فيما اذا أحرر بذأرض نسيان الحاربه في ملكه من عمره بعد ما ساقا
 على عراسه العام فيها والحال انه كان على العراس وقف بعد المساقا عمره مدركة فدايبه ولم يعمل عمره فيها
 شيا ونصرف عمره بالمبرور لنفسه و يندود الا ان يمسسه فمده المبرور في العمى والمثل حسب انقطع
 المثل فهل له ذلك والمساقا المبرور عمره يحجب (الجواب) ان كاتب الثمرة مدركة أي فدايبه لا يصح

(٢٧ - (صاوي حامده) - ناي) الطاحويه والله اعلم (سئل في رجل أحرر انما طاحوا يندور بماء مبرر معلوم ولم
 ينعن مده الا حاره هل هي مسه أو كبر أو أقل وكاتب او حرج لعبره ندون المبلغ المذكور أعلاه ولم ينعن المساقا على الا حاره الاولى هل يلزم
 البناء أم لا (أجاب) لا يلزم الا حاره البناء بالاجماع سواء كاتب الا حاره الاولى صححه أو فاسده أما اذا كاتب الاولى صححه فلا يسأ حرها
 أحق مالها ومها وأما اذا كاتب فاسده فلا الفاسد يحرم في الصحيح في الاحكام فلا ينعن المساقا بالبناء أو الرضا فيها كما هو ظاهر
 لله أعلم (سئل في رجل أسأ حرقه أرض من مولى الوقف سه مثله فروس فأدخل المساحر رجلا يعمل معه مراوعة بالصف فأسأ أصل

الذي جعل من الارض مسطحة على من ارض الوقت وما كان في الارض من مسطحة (أجاب) قلت ان المساحة على
 المسطح ان المساحة اذ كانت على مسطحة الارض والى مسطحة الارض والى مسطحة الارض (سئل) في تحريز يتولى
 ارض موقوفه عشر مائة من ارض احدى الشريكة الا حرقه فيه عشر مائة من ارض مسطحة قيس لئلا كل قرنه مدة العشر مائة من ارض
 المساحة مائة من ارض مسطحة على مسطحة الارض والى مسطحة الارض (سئل) في مسطحة الارض والى مسطحة الارض
 اربع سنوات والى مسطحة الارض (سئل) في مسطحة الارض والى مسطحة الارض (سئل) في مسطحة الارض والى مسطحة الارض

كلما اراد على العامل لا يسحق الا العمل ولا يراد العمل بعد الساهي لان حواره قبل الساهي للحاجة على
 خلاف العباس ولا حاجة الى مسأله في على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الررع وهو هل حار فان اسحق
 وأدرك لم يحركه كرماد هو المراد به قوله كلما اراد على الاصل كما في الخلاصة ان المعاملة هي عقد على ما هو
 في حد الموت والى ريادة محب وان عقد على ما ساهي عظمه وصار محال لا يرد في نفسه نسبت عمل العامل
 لا يصح المعاملة وانما يعرف حرج الاعراب عن حذر الريادة اذا لعب وأعرب اه ومن مل ما في الخلاصة في كل
 التزانه (سئل) فيما اذا ساهى روحا من ارض مساه من آخر للرعاة هذه معلومه بعد ما ساهاهما على
 اسخاره القاعة ساهاه مساهة محسنة م اه فصحب احر الارض نوحه شرعى فهل يفسخ المساهة أم لا
 (الجواب) اذا فسح الاحار لا يفسخ المساهة لان كل واحد منهما عقد على حده والله تعالى أعلم وأجاب
 عنه فاري الهداه به قوله اذا فسح احاره الارض نوحه شرعى والاسخار يملو كالمساق لئلا ان يفسخ
 عقد المساهة لا يفسخ شرعى بان يكون العامل حاسبا في التمر اه وبهذه عنها في مسج الحار وفي مداوى الخاوي في
 من الاحاره من سوال وان كاتب الاحاره بعد المساهة يهيئ مساهة ولا يلزم من عدم مساهة الاحاره عدم مساهة
 المساهة لان فاري الهداه به نص انه اذا فسح الاحار لا يفسخ المساهة اه بي اذا فسح المساهة تنفسح مساهة
 الاحاره لان الاحار حينئذ يكون لعرب العراس كما لو حذر من كلامهم (أقول) وحده الفرق ان مر والى
 شروط الاحار كون الارض فارعة غير مسعولة تلك الموقوفات اموال غيره مما عصى بها التسليم فاذا ظهر ان راعه
 المساهة لم تكن مساهة له نعم الاحاره ولذا كان عدم مساهة المساهة شرطاً لفسخ الاحاره في الارض المسماة بالاحار
 على العراس حتى لو بفسخ مساهة الاحار لم يصح الاداء كان العراس ملكاً للمساهة لانه حينئذ لا يفسخ
 التسليم وأما عقد المساهة فيفسخ من المساهة من غير مساهة أصلاً فلا يفسخ عدم مساهة الاحاره الساهية بغير العمل
 أن يفسح الاحار طاهر فيما اذا ظهر فساده بعد المساهة من أصله لما قلنا أمالو كان عقد المساهة مساهة العامل
 طرأ عليه الفساد كما اذا لم يحرق البقرة في مئة المساهة أو بعد المساهة فالذي يظهر لي أن لا يفسخ عقد نصف
 الاحاره لانه يفسخ في المقام لا يفسخ في الشئ او له أمسله كثيرة منها أن السور الطاري لا يفسخ عقد رص من
 الاحاره مع ان احاره المساهة ابداء لا يصح تأمل (سئل) في رجل آثر أرض كرمه لا حرقه ما ساهاه على التزانه
 العراس الصائم في الارض ثم مات المؤخر في أساء هذه الاحاره والمساهة فهل يفسخ الاحاره مائة ونسب ان البذر
 المساهة (الجواب) نعم (أقول) ان عقد المساهة وان نطل بالموت لكنه يبقى حكماً لدفع الضرر بل صرح اذا كان
 في سرح الجمع بأن قوله ونطل هو العباس وفي الاستحسان لا نطل ويمكن أن يقال ان الاستحسان يعاونه
 حكماً فلا ساقى نصريح الموت بالنطل بالموت ولذا قال في السور والملي بعد نصر محهما بالنطل فان مات
 العامل موم ورسه عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره وره الدافع اه
 بعد جعلوا حكم العقد باء وان كان قد نطل وبطوره ما صرح به في الدائع من انه اذا مضى مدة الاحار قبل
 ان يدرك الررع يبي حكم الاحاره الى ان يستحصل كرمها في رد المحارم اعلم انه بعد النطل بالموت في مس

يا حرجي ان يكون المساهة
 لا يفسخ بل تقع باطله لانها
 وقعت على ابي الاعيان
 ومضى وقعت على ابيها
 لا يفسخ كما صرح به
 على ابيها ما طه وكذا في
 الثمر قبل وجوها ما طه
 لانه يفسخ المردوم ولا فابل
 حواره وفاعل ذلك معبط
 في الخلل المظلم الذي بعد
 تعاطيه على المسلم فاذا علم
 ذلك علم وجوب رد ما تناوله
 المالك بعينه ان كان باعها
 وصحها مسأله ان كان
 هالكاً او مسها كما وعلى
 السرك المساهة صحت
 ما كل من التمر والعول
 قوله يفسخ مع عدم ذلك
 وعلى مدعى الريادة النسبة
 السرعة لان العول قول
 العناصر صحت كان أو
 أمسا في ماض والمقبل
 في جميع ما قلنا مستغن
 فسد كرم الدحل ما هو
 موجب في أدنى الناس
 عالما من الكسب في
 الهداه بعد الاحاره
 لا يفسخ على ابي الاعيان
 معصودا كالأستاذ غيره
 لسر له ما في الاسا

والنظار ولا يجوز احاره السور والكرم با حرجي ان يكون التمر وكذا البان انعم وصودها في مسوط السور حرجي
 والعين لا يسحق بعد الاحاره وفي التزانه الاحاره اذا وقع على العين لا يجوز وفي الخلاصة الاستحسان لا يجوز الا لفسخه معصود في العين والموت
 والسور والقوا في مطمعة على ان الاحاره تسع المباح فكيف يجوز احاره نصف سحر الر نوب عشر مائة لا كل قرنه عشر مائة من مساهة
 مرس وأبلغ من هذا ما طه المسري في الموحل للسرك المساهة غير مضمونه ولم يقع بمسوة من المساهة بعد لا يصح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم بالله والله را حرجي (سئل) في امرأه عرفت على الخج فاساخ حرجا لا يحملها وحمل أدواها المعلومة با حرجه معلومة دهانا

والظاهر انما كانت في أثناء الطريق قبل ان يورثها الزوج بمقتضى ما في من الاستيعاء والاداء كانت قبل خروج جهتها شريفة على نفسها انها لا تسحق بدنته محتايتل ما قدر في ذمتهم عمومهم أم لا (أجاب) نعم لو رثها الزوج بمقتضى ما في من استيعاء المشروط عمومهم في أثناء الطريق بل سبها اذا اسهاد صدر عما كان في ذمتها لا بما كثر دعوى كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل اساحر حيا لا يحمله من يادته الى الخمج فها ما واما ما وعمل له الاخره بمأمرها في الذهب فسماعه عمله غيره في الحكم فبما قص من الاخره (أجاب) العمل اخره حمله الى المرحله التي حمله اليها هو بر عليه ما قبل المراحل التي امسح عن حمله فها ما واما ما كل بحسبه على قدر (٢١١) المراحل ولا يعتبر بالسهولة والوعود فيها كما صرح به الطرالمسي في

مسائكه وعبره وفي احاديث الطهر به ما هو صريح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اساحر سبعة رجل علال معلوم الى رجل معلوم ما حر معلومه ووضع العلال بها وسار ولم يكن صاحب العلال ولا وكماله فيها فانكسرت وكان دفع له بعض الاخره هل يسرده أم لا (أجاب) نعم له اسر داد مادفع من الاخره ادلا اخره له كما صرح به فاري الهدايه والله أعلم (سئل) عما صوربه فمما سبق من احكام السر يف من احكام المسب في المحضر من اللدس حاصلهما اساحر عمر ووفره من الوفاء من مولده العام مع وجود مولده الخاص من جهة السلطان ودفع الاخره للمولى العام مع منع السلطان له بالفصل في المسله من كون الاخره صحته فحب المسمى بعينه أو فاسده فحب احوال المل أو بعدد مولى يسوقه على احواله المولى الخاص

السو وروى عنه ما اذا كان المولى في حال كون الميراث والظاهر انه اجبر ان عمادا كان قبل موو والميراث اما اذا كان بعد ما نصحه فقد انتهى العدم اذا كان المولى قبل موو رها وكان قد جعل بعض العمل او كله فالظاهر انه لا يسي له أصلا لا حكما ولا دبا به وان قالوا في المزارع ولو امسح ربال الارض من المصبي فيها وقد كرت العامل في الارض فلا يسي له تكرانه حكما ادلا فسماعه للمصانع ويسرى دبا به فعني بان يوفيه اخر مسله لعوره كما في الدر المختار واما قبله لا يسي له هلاله لا عرر بالموت ولذا قال في الدر المختار انما لو مات رجل التدرى بطلب ولا ي تكرانه اه وعلة الرتبى بانه فيما كان معرورا من جهه ربال الارض بالامساح ما حصاره ولم يوجد ذلك هلال المولى بأي تدون احبصار اه واذا كان عهد المسافا على أكثر من سنة فالسنة الاولى قد علم حكمها و بطل العقد في السنة الثانية لان المولى قبل موو والميراث فيها أصلا ثم رأيت في جامع الفصولي قال ما ربال الارض والزوج يعمل فللمزارع أن يعمل الى ان يترك فمعهم سنة وسنة وربعه من على السرى ولا آخر عليه للارض ويسمع العقد فمما سبق من السنين اه ومثله في الخاتمة وهذا وان كان في المزارعه ركن المسافا أحبا ولذا قال في السو وروى عنه وهي كالزارعه حكما وحلا فاكدا سروطا يمكن هما اه فاعلم هذا العرر بالمقد (سئل) في عراس مسبل على مسمن وتفتح وعبرهما فام بالوجه السرى في أرض وفي محسكر مسبل بطريق الملك السرى من يدومر ووهذا لكل منهم حصه معلومه فمما سبق في يد على حصه من نكهة المرفوم بحرمه فعمل عمره على ذلك فهل يكون المسافا عبر حارة ولا آخر لعمره والخارج بدمر ملكهم (الحوار) نعم قال في الميع ولودع العمل والسحر الى سر نكهة مسافا لم يحر ولا آخر له من عمل والخارج بدمر ملكهم لان استبحار من نكهة على العمل في المسبل منهم حالا يصح ولا يجب الا حلال العمل وفع لنفسه اه وقد أتى بعدم حوار مسافا السر بل العلامة السبح حذر الدس في فواوه (أقول) وصرح بالمسلة انصافا في السار حاسه كما ذكره في رد المختار وكتب فيه ما صوربه فمما سبق مسافا لان المزارعه من السر بكن في أرض ويدومرهما يصح في أصح الرواين والعرق كما في الدر حره أن معنى الاحار في المسافا ابراج على معنى الشراكة في المزارعه ما اكس اه (سئل) فمما اذا كان لربد بلبا عراس كرم عتب فساق عليه عراني مد معلومه بحرمه معلوم من عمره وعبره سر بلبا عراس الكرم المرفور فهل يكون المسافا المرفور صحته (الحوار) نعم وأتى بذلك العلامة الخراز الملى معللا بمقول العري (أقول) هذه المسله من بعهات السبح بمجد العري الميراسي ذكرها في فواوه فمما سبق سئل في رجل دفع بعض كرمه مساعا مسافاه فهل يصح فاحاب بان القوي في المسافاه على قولهما ومقتضى صحة المسافا المذكور لانهما يحبران احار المساع والمسافاه كذلك اه ووقع نظره العلامة الخراز الملى في حاسه الميع فصال لوساني أحد السر بكن على نصه أحبا بلاد ان الآخر هل يصح فبعد السافعه نعم والظاهر ان مدهسا كذلك لان المسافا احار وهي عور في المساع عدهما والمقول علمه في المسافاه والمزارعه مدهسا فمما سبق المسافا في المساع ولم أرس صرح به ثم رأيت المولى يعنى الميراسي أحاب ناما يصح عدهما كما تفهه به والله تعالى

وعبر ذلك من الاحكام لا طلاق اسم الاخره فمما سبق لكم وحصصها معصومه عند الاطلاق على ذلك والله أعلم هي المراد عند الاطلاق عانا وأقدم الحكم السرى في ذلك حسما مما هي الحكم فهل اذا كانت الاحار لساول محصولها من حراج وعدادا سحار يكون من هذه الاقسام يقع باطله من أصلها ويكون عدها لا تسلك بالباطل مسلك الصحيح ما جاع العلماء واذا كانت باطله فالحكم فمما سبق المساح من محصول العريه فمما دفعه للمولى العام من المبلغ الخواص موصفا مع العلم الصريح في ذلك (أجاب) المرفور في كلام مساحنا جمعهم ان الاحاره تملك يقع نعوض وانما اذا وقعت على اسهلالة الاعيان فهي باطله ومما صرحوا به ان من اساحر بعثه لسر له بها أو كرمها كلي

مسألة الإجارة المصروفة حيث يقع على الأبطال من الزرع ويجوز على أحد المصطلح من الخراج من جهة أخرى الخراج المصروفة
 والمصلحة وعلى الأبطال من الزرع المصروفة به فهو باطل بالجماع اقتضاها البطلان لا حكمه بالطلاق على أنباء الأبطال لا بد لهم من الاستأجران
 ويصح ما تناوله من الزرعين من خلال وقود غير ذلك ولا بد فيه من ذلك المصطلح الخاص ولا يدخل المصطلح العام فيه والخالد المصروف
 والسؤال الأول لم يذكر في التامه أن الإجارة (٢١٣) وقعت على تناول الخراج ويجوز من الاعيان ومستلزمات من الإجارة مطلقا بصرف

الى تلك المصلحة من قسمنا
 الأحكام على الصحة
 وحكمها من وجوب المصطفى
 وعلى الفائدة وحكمها من
 وجوب آخر المثل الى غير
 ذلك وأما حبس كان الواقع
 انما على ائلاف الاعيان
 التي مسوعدة في ماله رد
 المسافر جمع ما سألته
 بعينه ان كان فائضا وصحبه
 ان كان مسهل كما وهالك
 لانه فصح على حبه المثل
 فعقد باطل لا حكم له اذ هو
 غير مسروق بأصله ووصفه
 وسر من موح ما دفعه له
 والحوار يحلف باحلاف
 الموضوع والله اعلم (سئل)
 في رجل اساحر مكار بالجل
 فعلن مع من الرملة الى
 القدس باحره مسماة على
 بعضها ولا يأتى له حله حله
 جعل بعينه ثم اسع
 يقسه بالمكارا مع غيره
 فطال به محمل ما في فعال
 لا اجل ذلك الا اذا لم أحد
 كرو غير هذه الكرو هل
 له ذلك أم لا ويجوز على حله
 قبل غيره (أجاب) حبس
 لم ان له حله معانك

الجد والمسه اه كلام الرمي وحاصله أن مساهمة الشريك لشركته في العراش لا يصح أما مساهمة لا يصح
 فتصح وكذا لو كان العراش كله واحد فساقى آخر على بعض منه شائع لان اجازة المشايخ يصح عند صاحب
 فكذلك مساهمة لا بد للفتي به في المساقاة وقولهم ما واصلت يصح مساقاة الشريك مع ان اجازة المشايخ من الشريك
 تصح انما فالمسافر في السؤال فله أن المساقاة لو حثت معه لم يبيعه استجار الشريك على العمل في الشريك
 ولا يصح ذلك لان المساقاة في الحقيقة استجار العامل على حصص من الثمر وإذا كانت الاشجار مسخرة بين
 المساقى والعامل تكون العامل قد اسسوا على العمل في المسرك فلا يصح آخره بل بقي التمرة مسخرة
 بينهما على قدر ملكتهما هذا وقد يجب في رد الجمار تحتها مقدار كره التمر باسنى والجد الرمي تفهها
 ونصه أمول منه يجب لان معنى الاجارة وان كان راجحا في المساقاة كما قد ساء آهالكين الاجارة فهما من جانب
 العامل لا السحر لان اسبحار السحر لا يجوز للعامل في الحقيقة أحذر من السحر من الجرح ولا سوع
 في العامل بل السوع في الآخر فلم يوحدها اجارة المساع التي فيها الخلاف فمدرو على انه ذكر في السارحامة
 في الفصل الخامس من المساقاة ما نصه اذا دفع الحبل معاملة الى رجلين يحوز عندئذ يوسف ولا يحوز عند
 أي حصته وروى في دفع نصف الحبل معاملة لا يحوز اه فان كان المراد أن الحبل كله للدفع كما هو المسادر
 وعدم الحوار فيه بل على عدم الحوار في المسرك بالاولى بل بعد عدم الحوار ولو نادى الشريك كما لا يصح
 على التأمل وان كان المراد أن الحبل مسرك ودفع أحدهما لاحتى فالامر أن يظهر من مافله وبأن
 مساقاة الشريك لا يصح كساقاة أحد الشريكين لا آخره هذا ما ظهر لفهمي
 العاصم والله تعالى أعلم اه ماد كره في رد الجمار وحاصله أن المساقاة في المساع لا يصح مطلقا سواء كان
 المساقى سر نكأ ولا لعدم صحة التسليم مع السوع وعدم صحة استجار الشريك للعمل في المسرك فساد كره
 التمر باسنى والرمي مخالف للمصنوع وما عدا لانه معاول فاعلم بحر هذه المعصية والجد لله رب العالمين
 (سئل) في حصص من نسائي معلومة حارة مع عراشها في وقف أهلي وفي نواحر يدو مساقاة من باطر
 وفيها مده معلومة باحره معلومة عنها وجره معلوم من التمر في المساقاة نظير العمل اجارة ومساقاة سر عرس
 سم آخر يد الماخور الميرور من عمر ومده مسووعة مده وساقاة على حصص العراش المد كور في المده بحر
 معلوم من التمر كالأولى وعمل عمر وعلى العراش حتى أعر عمله في سبعة حتى انصب ومات عمر ولم يعمل
 ر بد على العراش سبأ ولم نادى له باطر الوصف أن ساقى من شاء فلي تكون التمرة الحاصلة من عمل عمر و
 (الحوار) تكون التمر المد كوره لجهة الوقف المد كور حسب ما نادى له الباطر أن ساقى ولم يعمل على
 العراش ساقا في النظم الوهاني

ومال المساقى أن ساقى غيره * وان أدب المولى له ليس يسكر
 قال في البرار به في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يهل له اجل راك فدفع الى آخره الخراج لمالك
 الحبل وللعامل أحرمه على العامل الاول اه (اقول) ومثله في الدخسر والسارحامة ما ناد بعد قوله

عالمه جل السابق ليعده على الآخر ومضى النبي الحجاب فقدم اول الحبي احباء غير خلاف والله اعلم
 (سئل) في رجل آخر حرم من ارض باحر معلومة مده سس م باعها لا حره لبطل الاجار هذا السبع (أجاب) لا بطل الاجارة
 هذا السبع بالاجماع وحكم السبع انه موقوف نص ولا بعد وليس لعراش السرى فسحه والمسرى بالخيار علم أول تعلم في الاصح وفي الحاشية
 سوف على اجارة المساقا في أصح الروايات والله أعلم (سئل) في رجل اساحر نسانا وفالبرع ماساة فسده كامله باحر معلوم اجارة
 فسحه وسلمه وررع ماساة فاكاه الخرادو بنى من المده ما يمكن من الزرع فله هل يجب الاخر المسمى بالعاما بلع أم لا (أجاب) نعم يجب

الاحرار الذين هم الاحرار العتاة والحق هنا انهم في الحقيقة هم الذين من الاستبداد لا حقيقة الاستبداد فيجب الا يفسر الضام المخرج وان
 اسمه الحراد بالاجماع والله اعلم (مثل) في رجل استأجر خادماً ورأى ان حرفة معلومة تدهش من معلومه فكرها وزرعها صديقا فم يثبت ودخلت
 معه ثابته فتعدى عليها الميراث فمكرهه ورعها سو باعها معه الا حرفة الحكم في ذلك (أجاب) المؤخر معذرتهم بغيره مستحق للعرش
 اذ هو في كل معصية لاحد بهامته وهذه المعصية من هذا العمل ويسقط عن المسأحة من الاحرار بغيره ولا يفسخ الا حرفة مما بقي من مده
 الاحار تل هي افسه والروح الرابع بالاجماع لانه مما عذرده وهو حاله ملكه وقد صرح (٢١٣) علماء ايمان بالمعافاة لا يصح بالاتباع

والعامل احرمه على العامل الاول وهي قوله بالعامان والاول لا احرل الاول لانه لا علم الدفع اذهوا يحاج السرته
في مال العبر وعمل الثاني غير مصاف اليه لان العقد الاول لم يساوه ولو هلك العبر في يد العامل الثاني بلا عمله
وهو على رؤس العمل لا يصح وان من عمل الآخر في امر مخالف فسه امر الاول يصح لصاحب العمل
العامل الثاني لا الاول وان هلك من عمله في امر لم يخالف فيه امر الاول يلزم العمل ان يصح اما شاع ولا خير
ان يصح الرجوع على الاول اهـ وبه اتفق العلامة قاسم وبقوله عن عدة كتب فيه ان ذلك فانه يفتي على
كثير (سئل) في أرض حار به في وقت حامله لعراس حار به الارض في توأحرر بدو العراس في مسافاته
وما دونه من قبل ما طرها بان نسائي من ساء فاحرماني توأحره من غير ومده بنسوع مدته باحره معلومه
من الدراهم وسافاه على العراس المسائي علمه في المدة المر توره بحصه معلومه من التمر حسبما هو مأدود
له بان نسائي من ساء احاروه ومسافا سرعته فهل تكون الاحار والمسافاه صحيحة (الحواب) نعم (سئل)
فما اذا كان له بنسبان مسجل على اسجار سون وعبره فسائي عرا على نصف عراسه مسافاه سرعته في
مده معلومة فهل تكون المسافاه صحيحة (الحواب) نعم والمسألة في الخبر به (أقول) بعدم الكلام
آتيا على مسافاه المشاع (سئل) في مسافاه من أرض أحداهما أربع من الأخرى وعلى المسافاه أسجار
لا تعرف عارسها فالقول للم من أصحاب الارض (الحواب) قال في الحاشية ان من أرض أحداهما
أربع من الأخرى وعلى المسافاه أسجار لا تعرف عارسها فالسبح الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء
يستقر في الارض السفلى بدو المسافاه ولا يحتاج في امساك الماء الى المسافاه كان القول في المسافاه قول
صاحب الارض العلوية عنه واذا كان القول في المسافاه قوله كان الاستحار له ما لم نعم الآخر به وان
كانت الارض السفلى يحتاج في امساك الماء الى المسافاه كانت المسافاه وما علم من الاستحار بهما
فاصحاب من فصل المعاملة فظهر عماد كراحواب والله تعالى أعلم بالصواب ومثله في التراز به من كتاب
العسمة وفيها من فصل المعاملة بهر بنهما الذعنا سحاره الناس في صفه ان علم العارس ذهبي له والا ان في
موضع خاص لاحدهما فالملك وان في مسيرك فبنهما اهـ (سئل) فما اذا سائي بدعرا على عراسه
المعلوم بمده معلومه مسافاه شرعته بحصه من التمر معلومة وان عصب مده المسافاه فادعي غير حصه معلومه في
نصف العراس المر نور المسائي علمه فهل يكون دعوى غير والمملكة في سبي من الاحار بعد ذلك غير
مسموعة (الحواب) نعم كما اتفق بذلك الخاتوني والكارروني وصوره ذلك الحواب اساحر الارض وسائي
على جميع الاحار التي في العيط لا نسبح دعواه المملكة في سبي من الاحار بعد ذلك للسافاه واذا لم يصح
الدعوى لا نسبح اليه الثاني الفصل السابع من التصول انه لو اقام المدي علمه اليه ان المدي آخر به
معي لعمل في السكرم يكون دعواه يكون اقرا من المدي انه ليس ملكه اهـ (سئل) في حبيبه مسمله
على عراس حار مع ارضها مال هديا تحو نصفها من ر بدو نصفها من غير وسافاه على العراس ولم يحكم
بصفه ذلك حاكم آخر بدو نصفه بن بكر وسافاه على نصف العراس ولم تأذن له هديا ذلك واسوي بكر منفعه

كان رفع الشاه صرا بالارض وان المتولي ان يدفع الله العتمة ويثبات الشاه لا يصير المتولي بل ترخص صاحبا لسماء الى ان يتخلص ماله وانما هذه
 اه كلام الخاسر فهو كما يرى صريح في ان كلام المسأخر والمتولي لا يصح اذا أتى وجهه أنه معاوضة وهي موصوفة على الرأى كجاءه
 طاهر ولا يلزم المسأخر أرض الوقف بلا شبه لان اسماء النساء لصلحة الوقف لا لصلحة ولولم يسهل الاخر لم يسهل صررا ان أحدهما التزم به فعمله
 والا حرم بلزم به وهما صررا ليرخص الى وقف التخلص وقد التزم به فعمله ادنى في أرض الوقف بحسن احسانه بقاء لا يتخلص الا بصر
 الوقف بلزمه وصرر لزوم الاحرم من غير اسماع بالارض ولم يلزم به فلا يلزمه فحرم من هذا (٢١٥) ان الله اعلمكم وان العرصه للوقف

وقد قال في البراريه وغيرها
 ولو كان الله اعلمكم
 والعرضه وقفا واخر المتولي
 ما من مالك النساء فالأحر
 يتعمم على النساء والعرضه
 و ينظر بكم تسأخر كل ما
 أصاب النساء فهو مالك
 النساء اه وهذا كانه اذا
 انسا الخاتون من أصله
 واما اذا استبرم فادله
 عمره أو نوط به او نحو ذلك
 فسطر ان رادقه من ماله
 حرا او حسيه أو شاله
 فيسبه بعد الرفع يدفع له
 المتولي فيسبه من غير محصر
 ان صر الوقف رقيه فان راد
 فيه سبأ لافسبه له بعد الرفع
 كالنراب مثلا رجع سبأ
 وان أتقى على نحو سبه
 ومصره آخر للأحرء ما من
 المتولي رجع عليه عما
 أتقى في عمله الوقف لان
 عن الخاتون كات موخوده
 فادن له عمره ما واصلاح
 حطامها وسعها والادب
 موجب للرجوع فرجع
 عما أتقى في ذلك فبسته لما
 حربه فانه مفردة واعسمه
 فانه أو حديد والله أعلم

ارص الوقف فراحها فاهم مقبده (اقول) وقد حق المسئلة السخ حرا لادى في حاسبه على المخرج أيضا
 وقال وادا كان الفساد لعدم صرب المدة سعى أن يكون التمر والعرض لرب الارض ولا حرمه العرض
 وأخره المثل كالموت سبب ما سبب راط بعض الارض وهي واقعة القوي وانما قلنا بفسادها لعدم صرب المدة
 المعسلة لانه ليس لادرا كهامده معاومه كالموت دفع عرا سالم بسلع التمره على أن يصلحها الخ اه وحاصل
 الكلام في هذه المسئلة أن تصرح فاصحاب وعبره بد كرا المدة في المعارسه بعد انه سبب ففسد بتدويره وما في
 سرح المتبني للعلاني عن البرهان وكذا في البراريه من عدم التعيين كرا المدة يحمل على هذا فلا مسأله
 بينهما ادعائه أنه رك التصريح بعد صرح به غيره فان طلب ان مسئله المعارسه كروها في كتاب المسأله
 فمقصي اهامها وقد صرح في من السو برهان ان المدة ليس بسبب في المسأله وتقع على أول عر مخرج
 فليد كرا المدة ليس بسبب في المسأله على التمر ونحوه كالرطبه مما لادرا كه وقف معاومه واداعل العلاني
 وعبر عدم الاسراط بعوله للعلم بوجه عاد اه والدليل على ذلك أنصافوله في من السو بعد ذلك ولودفع
 عرا ساقى أرض لم بسلع التمره على أن يصلحها فاصح كان بينهما ففسدان لم بد كرا عوا ما معاومه اه فهذا
 صريح في ان اد كرا المدة سبب وعدمه ففسد ولا يخالف هذا ما قبله لان السخر اذا نعت أو ان الاعار تعلم
 في العاده وقف حرو عرها لا سبب د كرا المدة للعلم به بخلاف ما اذا كانت لم بسلع ذلك لانه لا يعلم اهامها
 في هذا العام أو بعده نعم أم حرو ما كبر وكذلك لودفع التمره ارض الصلحها فكوند كرا المدة فيها سراطا
 بالاولى فهذا امر يتلوا فهمه الخبر الزملي من تصرح بهم بد كرا المدة من انه سبب اصحابا و بده أنصافا في
 ال ارجاسه والذخيره دفع الى اسله أرض الصلحها من فيها عرا ساقى ان الخارج بينهما نصفا ولم يوفيه وما
 فعرض فيها ثمن ما الدافع عنه وعن وربه سواء فاد الوربه ان يكلفوه فلع الا سخر كلها ليعسموا الارض فان
 كانت الارض بحمل القسمه فسمت وما وقع في نصيب عر كلف فاعه ونسويه الارض مالم يسطلحو وان
 لم يحمل القسمه يوم العارض بسلع الكل مالم يسطلحو اه فهذا أنصاف صريح في فسادها لعدم كرا المدة
 فكون سراطا لودفع لكان العراض مناصفه كما سراطا نصفه له والنصف الآخر ينسبه ونسبه الوربه
 فلا تكلف بسلع الكل بل تكلف بسلع نصفه فقط فافهم لكن هذه العباره عند ان المعارسه حسب فسدت لعدم
 د كرا المدة يكون العراض للعارض لا للدافع وهو خلاف ما قاله الزملي ونسبه عليه المتولي وعبر فان طلب قد
 فاس الخبر الزملي هذه المسئلة على مسئله ما اذا كان الفساد باسراط نصف الارض وهي ما في السو وروعه
 لودفع أرضا نصفا مده معاومه لعرض وكون الارض والسخر بينهما النصع والبر والعرض لرب الارض
 بمعالارضه ولا حرمه عرسه يوم العراض وأخر مل عليه اه فهذا هو العراض ههنا لرب الارض ما
 الفرق بينهما فادعوا الفساد ههنا ما وجهه ما في الهباه انه قد صار العامل مسير بانصف الارض
 بالعراض المحمول ففسد العرفه فاد رعي الارض ما من صاحبها فكأن صاحبها فعل ذلك بنفسه ففسد
 فاصاد ومسها كما بالعلوق فحب عليه فبسته وأخر المثل اه أما اذا كان الفساد لعدم كرا المدة لا اسراط

(سئل) في رجل اسأخر صاحبه سكره للنساء ما حرمه على اهاما كذا من الادرع وحده بد محدودا ر نعم معاومه فظهر أنها از بد من
 ذلك فما الحكم (أجاب) الذرع وصفه راد به او بقضائه لا لو حب فساد في العرفه ولا فسطا لرب المده ولا لالقاب فالأحره واقعه على المحدودين بتمامه
 ولا فسطا للرائد فالى البراريه وكثير من الكتب اسأخر أرضا على أهام عرسه حرا سبب كذا فاداهي جسمه عرسا ونسبه له يعني للمو حرا لمسي
 نصبي لا راد في صور الزاده ولا سعه في صورته النصع ولولاها في عهد الأحره كل حرب بكذا لزمه كل حرب بغيرهم والمسئله في السخ
 ومسطره في الأحره وهي طاهر لا سوط فيها والله أعلم (سئل) في رجل اسأخر صاحبه سكره للنساء ما حرمه على اهاما كذا من الادرع وحده بد محدودا ر نعم معاومه فظهر أنها از بد من

وضع قوله الى ان يمشي وعمل الاجرة ومات الوالد بعد شهرين في المسكة (أجاب) الاحارة فاستدلت بها انه المذنب يجب فيها آخر المثل للشهرين ويستمر ما زاد عنها حتى لا يواظف على العمل (سئل) في رجل استأجر ربح ما يقطع الماء وادريه معه عن السكن من الاستماع على الوجه الذي قصده أو يعين يومه هل تلمه الاخره أم لا (أجاب) لا يلمه والخال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتمكن المستأجر من الاستماع به على الوجه الذي قصده بالاسمكار هل عليه أجره أم لا (أجاب) لا أجره عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الرنلي وغيره والله أعلم *

(باب صبيان الاخر) * (سئل) في رجل دفع للراعي المسرك ثلاثة من المعرف فدفع له (٢١٧) انيس وسأله عن الثالث فقال لأدري أين صاع هل يصيب أم لا (أجاب) نعم يصيب قال الراعي في جامع دفع الى المسرك وراعي فقال نعمي الراعي لأدري أين ذهب النور فهو امرار بالصنيع في زماننا اه يعني قصص على قولهما والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ العلم الى المرعي فهل يكسب واحد بعوله امها وذهب في سر أو أكلها الدين هل يصيب منهما أم العول قوله مع عساه أمها صاعب منه ولو قال صاعب مني ولا أعلم كيف صاعب (أجاب) عند الامام أي حصصه رجه الله تعالى الاحسر المسرك أمي والعول قوله في الهلاك وعندهما صاعب فلا يدفع عنه الصبيان بعوله وأذا كان العول قوله عند الامام فعليه المني والعاصي أفي يقول الامام وكذا الامام الطهري وفي سورا انصار ولا يصيب ما هال في بده وان شرط عليه الصبيان وبه يعني ولا يصيب بقوله صاعب

ثم امسأفاه فلا ربح ولا واحد منهم ما طالعاه هذا ما ظهر لي من أجل (سئل) في أرض حاربه في وقت ادب اطره لرجل ان يعرض في الارض المربو ره غير اساعلى حصصه معلومه ثم مات الباطر قبل ان يعرض الرجل فما غراسا صلا وبولي البطر غيره وريد أن يعرضها على الوقف لجهة الوصف وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الاجواب) نعم (اقول) الكلام منه كالكلام في الذي قبله

(باب مشد المسكة) *

ذكر المولى آحر السكان بعد الفرائض ورأى الماسد كرهها قال المولى رجه الله تعالى ومما رأسه يحط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن أحدى العمادى سعى صرحه صوب العمام العادى حواب سؤال عن الفرق بين الفلاحه والمسكة لاختلاف وقع بين التواب بحكمه الباب وطلب الجواب من السكان لاسلأهم مالمعطان معاربان معنى وحكما أما المسكة فهي عماره عن استحسان الجراه في أرض العبر من المسكة لعوهى ما يمسك به فكان المسلم للارض المادون له من صاحبها في الحرب صار له مسكة يمسك بها في الحرب وما وحكمها أم لا تقوم فلا تملك ولا يساع ولا نورث وأما الفلاحه فمعناها عمل الجراه بنفسها وحكمها أنها تقوم بملك وتباع وتورث فلو فتح الرجل أرضه مسلا وباع الفلاحه الى فلهار بدس اسععها المسرى حتى زال وجودها من الارض يسوع لساحب الارض أن يسلم الارض ويجمع ردامس حريها ولا سعى له حتى المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين اطلاق الفلاحه على المسكة فعول أحدهم فرع عن فلاحى أو مسكى أو مسدى ويرد معنى واحد وهو استحسان الحرب فلا يسوع له العرض للمفروع له كما اذا كان له مسكة فلاح في ارض العبر وقد فتحها فلاحه معقومه مانه فرع عن الفلاحه لعمره وسلم عجر والارض وررعها فلا يسوع له العرض له بعد ذلك والفرق بين الموصفين طاهر والله تعالى أعلم اه (اقول) في العاموس الفلاحه الجراه فان كان المراد منها الكراب كما هو المبادر فلا يصح قوله انها معقومه لان الكراب كفى العاموس انار الارض لررعها أى سقها وسقها لله وهو وصف غير معقوم في نفسه كما مر غير مره فلا يساع ولا تورث وان كان المراد منها الكردار فصع ذلك وان كان بعدد الكردار كفى المعرب والعاموس بكسر الكاف مثل السا والاحار والكس اذا كنس من ران بعوله من مكان كان ملكه ومعه قول الفقهاء يحور سيع الكردار ولا يسفعه منه لانه يعلى اه وفي المناوى الطهريه في الفصل الثالث من الوصف ما نصه وصف الكردار بدون وصف الارض لا يحور وهو بعوله وصف الساعدون وصف الارض ودد كرابه والكردار ران كنس في الارض م يعرض فيه الاحار وتبنى عليه الانس ودلك البراب سسمى كسا بكسر الكاف وسكون الباء اه وقال العلامة العلانى في أوائل كتاب السوع من شرحه على السو رمانه وفي معنى المعنى للمصنف معر بالولوالخه عماره في أرض رجل سعب فان ساء أو أسخار احار وان كرابا أو كرى احار ويحور مما لم يكن دال عمال ولا معنى مال لم يحرقا ومعه أنه يسع المسكة لا يحور وكذا رهها ولد اجمع لوه الات فراغا كالوطاف فليحرر اه كلام العلانى وهو صرح في ان المسكة غير

(٢٨) - (مناوى حامديه) - مانى (ولا ادري كيف صاعب على قوله ومن الناس من ادعى بعولهما ومهم من أفي بالصنيع

وأواللب ذكر أن العوى على قول الامام وعله أصحاب المنون والله أعلم (سئل) في راع برى بافور صاعب منها برى سعى ملد بالاشجار هل يصيب أم لا لانك الطرالى كل برى (أجاب) لا يصيب والخال هذه بعد صرح علما وان راى المقداد كان مرعاه ملد بالاشجار ولا يملكه الطرالى كل برى فصاعب منى لا يصيب ومن الاشجار الا كراب والاحار ويحورهما لا يملكه الطرالى كل برى والله أعلم (سئل) في برى صرح في المناوىه معبها العول فمدبهم ولم يرد عاهه المناوى مع قدرهم على ردها فصاعب عده من العول هل يصيب أم لا (أجاب)

... (سئل) ... (أجاب) ...
 ... (سئل) ... (أجاب) ...
 ... (سئل) ... (أجاب) ...

ردها وعدم الخوف على
 صباغ الباقي والله أعلم
 (سئل) في عار ركة المعر
 برى وذهب الى بعض المعابر
 فسرى منها ورجل نصيبه
 أم لا (أجاب) نعم نصيب
 لكثرة الصوص وروهم
 لدواب الناس في بلادنا
 ومضى عدم الصمان في
 بلاد يوم من علمها في عده
 هذا هو المعبد والله أعلم
 (سئل) في عار ركة المعر
 فربه طالب رجل من أهل
 العربة رد مره فابكر
 سلمها أصلا هل اذا قام
 رما منه على سلمه اناها
 سم اذعى العار الهلاك
 نسمع دعواه أم لا (أجاب)
 لا نسمع دعوى العار
 الهلاك حسب أسكر التسليم
 أصلا لعدم امكان التوقي
 والله أعلم (سئل) في عار
 صرب مع فكسرها وما
 من ذلك هل نصيب منها
 يوم كسرها أو يوم موها
 (أجاب) لا شبهة في أنه
 نصيب من موها يوم كسرها
 ولا فرق بين أحس
 الواحد والمسر ولو ردها

مشقومه وأنها كراب الارض ويحويها من مال هي أعظم من الحرائه والطاهر أنها تطلق على الكرد
 أنصا لكن المسكه بالمعنى الاول يكون في الاراضى السليحه وبالمعنى الثانى يكون في نحو النسان ونسبى
 رمانا بالمعنى وهى كس الارض وانما جامع عماره الحذر المحطه بالنسان ونسب في داخله نسمى جاور
 لمعل الشمس وجماعه مجموعته في النسان ويحود ذلك من الاعيان العائنه كالآلات الحرائه ونص المردعات
 من أصول الرطبه وعبرها وهى مسد المعنى لاشد في أنها تناع وورب وكلمه اسمت فيه لكونها عيانا
 معومه لا محذور وصف ووجه تسميتها مسكه أن من ثمنه بالعمه لا يرفع يده عن أرضها مادام برزها
 ويدفع الى المدكلم علمها ما علمها من آخر مل او من عسر أو حراج فله اسمها كمن سادام حيا وكذا عدمه
 مورث عنه ان كاتب بالمعنى الثانى وان كاتب بالمعنى الاول يدفع أرضها الى اسمها فان لم يكن له اسم فالى
 سة الى آخر ما سبى وأما ما فى العسه وبقوله المؤلف عن الحاروى الراهدى بقوله من حق العرارى نلاى
 سة في الارض السلطاسه والمالك في الوقف في نلاى سة ولو باع حتى فراره فباحار وفي الهمة اختلاف
 ولور كهنا بالاحسان سعة قدمه حارى الراهدى اه والمراد به الاعيان المعومه لا محذور الامر المعنوى لما
 علم من عدم محه سعة يدل على ذلك قوله في البرار به ولا سعة في الكرد ارأى السماع ونسبى حوارم
 حق العرار لانه على اه وكذا ما نهى المؤلف عن النهاية بقوله انما يحسب السعة في الاراضى التي قال
 رها ما حى ان الاراضى التي حارها الامام لبب المال ودفعها الى الناس مراره فصار لهم فها رار الماء
 والاسجار ولو نعت هذه الاراضى فسيها ناطل وسع الكرد ارادا كان معلوما محور ولكن لا سعة فيه من
 الهما نه سرح الهدا نه في باب ما يحسب فيه السعة وما لا يحسب اه والمراد به أنصا ماد كراى ان الماء
 فعوله اذا كان معلوما احراز عا اذا حله المسرى وهذا الكرد اراد لو حدى رما أنصا في الخواى
 ونسبى حدكا وهو ما نه المساحرى الخاوب من ماله لنفسه وما نضعه فيها من آلاى الصماعه ويحود ذلك
 من الآلاى الصماعه فيها نادن المولى له بذلك ولى ما عه ذلك ونسب له بذلك حق القرار ما دام يدفع آخر
 مثل الخاوب حاليه عن حدكه وفدد كرى الطهر به في أو اخر كتاب الدعاوى والنسب انواع الكرد اراد
 من كردار الجام وكردار العطار وكردار الكرم وكردار كذا وكذا ونسب كفه كما هي فى صلح
 فراجعها وقد خص الحدك بما نسب في الخاوب على وجه القرار مما لا يعل ولا يتحول كالسما والاعلان
 ويحود ذلك وهذا نسبه القهاء سكى فالى الحبس رجل اسرى من رجل سكى له في حاوب رجل آخر
 مر كما عمل معلوم وقد أحرى الباع بان آخر هذا الخاوب سة هم طهر بعد ذلك ان آخره عسره لنس له ان
 رد على النابع لان العب في غير المسرى واصحاب الخاوب أن يكلف المسرى رفع السكى وان كان على
 المسرى صر لانه سعل ملكه اه وفي الفصل السادس عشر من جامع الفصول عن الدخيرة سرى سكى
 في ذك ان وقف فقال المولى ما أدب له بالسكى فامر بالرفع فلو سراه بسط القرار ترجع على نابعه والا فلا
 ترجع عليه نسبه ولا نفعه اه وهو غير الخاوالدى هو عماره عن العدمه وضع الحدك فالى رعم أنه

على صاحبها مكسوره مما تبعد نسب الكسر لما تعروا به اذا دخل في صمائه لا يرا الا نالده
 على المسالك سلمها وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفرع كثره داله على ذلك مهمما في الخاصه في كتاب الاحاره رجل اسأ حجارا فمصره
 فارسله في كرمه فسرف بدعته فاصابه بدقصر فرددته على صاحبه فان ذلك المرص فالوا ان لم يكن الكرم حصنا وكان الرد محال نصر
 ما لجار مع الردعه نصيب فسمها لانه صبح الردعه بركها في عبر الحصن وصنع الجار بالرك في الرد المهلك واذا دخل الجار في صمائه لا يرا
 الا نالده على المسالك سلمها اه وكذلك يقول دحباب المعرفه في صمائه بالكسر ولا يرا الا نالده سلمها وصمائه العداوى به براعيه فمصره
 هو

وفي الجوهر في كتاب الغصب فان زنت البطاريا العاصي به عند الغاصب او ميرثت فزدها على المولى فاعاد في ذلك في مدة فعل الغاصب ثم مته
لاها تلفت نسبت كان في يده اه وانما الى قوله لاها تلفت نسبت كان في يده وانه علم انه لا عوف من ان يرها الراعي الى المالك او لم يرها
لنحوها في حياها وعدم براءه عن الصبيان بالرد مع السبب المذكور بامل والله اعلم (مسئل) في عارض صرف بعهده فقسقط قهلا مالها
وامرر حلالا بحدتها وطرحها على البطاريا بالاله عليه حياها واولى وادعى انه انس من حياها وروى ان انصم بيمينها حياها وراعي يسكر
انس حياها وكان داول من لجها بطل الهول قوله ام قول المالك وما الحكم (أحاب) (٢١٩) لانصم الراعي سماعه رد دعوى المالك

وأسند بذلك على حوار مع الخوفاه استدل بالفساد لما علم من أن السكينة أعين فاعه مما لو كان كما
تحرر هذه العلامة السرمدانية في رسالته خاصه لكن إذا كان هذا الخلد المسمى بالسكينة فاعين أرض ووقف
فهو من قبل مسئلة السقاء والعرض في الأرض المحسنة لصاحبه الاستعفاء باخر مثل الأرض حيث لا ضرر
على الوقف وإن أرى الناظر نظرا للحاسن على ما مشى عليه في من السور وأقضى به الموقف بغير اللجوء إلى
وقدما الكلام عليه في كتاب الأحرار ولا ينافيه ما في التحسين من أن لصاحب الخلوب أن يكلفه برفعة لأن
ذلك في الخلوب الملك بغير سهماء في العنصولي والخرق أن الملك قد يمنع صاحبه عن إيجاره و يرد أن يسكنه
بنفسه أو يبعه أو يعطيه بخلاف الموقف المعدل لإيجاره ليس للناظر إلا أن يحرره فاختاره من ذي اليد
بإجره مثله أولى من إيجاره من أحسن لمصاحبه من النظر للوقف ولدى البدو والمراد ما جره الملك أن ينظر بكم يساخر
إذا كان حاله من ذلك الخلد بلا زاد ضرر ولا يناد رعيه من شخص خاص لغيره إلا حر الي برصاها
لا كبر ولكن هذا أول أن يوحى في مسائل هو معدوم وإنما يساخره صاحب الخلد ناول من أجره مثله
بعض فاحسن ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وبني قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن يساخر رجل عمار
الوقف من دار أو حاوئ ملاو تأدله المبني بعماره أو من ماله الضرورة من ماله عند عدم مال حاصل
في الوقف وعدم من يساخره باخر معمله بكم بغيره أو من ماله بغيره المسماح من ماله على قصد
الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو ما طاعة من الأخرى كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك بادن
العاصي أو أن يحكم به حبل أو لا قدميا الكلام عليه في كتاب الوقف فراجع ولا سلك أن هذه العمارة لنسب
ملكها للمسماح بل هي وقف بانه لا يمكن لأعمال الوقف وما يقع المسماح قدس له على الوقف فلا يصح بعه
ذلك العمار ولا بعه ذلك الدس لأن الدس لا يجوز بعهه إذا أراد المسماح الخروج له قصص دس من رجل
أخر ما دس الناظر ونصر ذلك الدس للدافع كما كان للعاصي حتى لو دفعه أحد بلا دن الناظر يرى الوقف
منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بغيره ولا أحد من العاصي كمن أوفى دس غيره بلا ديه كما سألني
في المدان أن ساء الله تعالى ومع هذا كبراني وما ساء الناس عنه عافون ولكن أكرما مع عس
بعت الناظر في طلب زاده كثير في الرشو حتى يادن بالدفع وبعض صاحب المرصد مع مرصده سرا
بلا دن الناظر لم يسهه على نفسه إلا حول له في ذلك المرصد وإنما نسحقه فلا أي الدافع وإن اسمه كتب في
صل المرصد عاره به وهذا الخلد يقع الدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يرى الوقف عن الدس
المدكور ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قصه من عس لانه صار مسرعا مادفع فلم يواله
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وأما كرم هذه المسائل في هذا المحل لماسة طاهر وخلقوا ما الكتب
عن سماه على هذا الوجهوا الحمد لله رب العالمين (سئل) في أراضي قرية معلومة مسير كه من جهات أوهاف
ومررى تحت حكم ريد القوص اليه جميع أمور الممرى المعلق به من قبل السلطان عرصره لكل من الجهات
حصه معلومه فمالوا حه السرعي وعسر كمالها تحت حكم ريد الممر نورانوا ورجل مسد مسكه في أرض

الكتاب (كتاب الولاء) (سئل) في معنى مات عن ابن وعقوبة أبيه في معتق وولادته من زوجته مستوفاة
 رجل حتى حصل له لا من المعتق أو من الولد أو من غيره أم لا ولادة وزوجته (أجاب) أنه لا من المعتق إلا ما بقيه ليكونهم محرمين ولا
 الزوجية ولا أولادها المدة كغير بن لها أم وألم تعق بعد وحكم أولادها من قبلها والله أعلم (سئل) فيما إذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن
 زوجة وعن ابن من صلبه ثم مات ابن الرقيق (٢٢٢) عن أم وأخوه لا من وعن ابن من صلبه ثم مات ابن من صلبه وعن شقيقه من أم

معلوم من القراءه وأجازنا حكمها القراغ المد كور وكتب بذلك حجه سرعة فهل يعمل بمضمونها
 الشوب السري (الحواف) نعم (سئل) في مرزعه بيمار به ملاصقه لازمي في به وقف ولا هاتي العريه
 مسد مسكه قد عني أراضى المرزعه فاستجرها بيمار هامن احصى فهل يكون الا حاره غير صحيحه (الحواف)
 بو حر صاحب مسكه ما حره المبل ولا بو حر لغيره الا اذا أتى ذلك (أقول) وبذلك أفى الشيخ بعمل
 أيضا (سئل) في دى مسكه في أرض وقف تركها ثلاث سواب احصاوا منه بدون عدر سري فهل سقط
 مسكه (الحواف) سقط حجه بالترك المد كور كما أفى به الخبر الزملي (أقول) وعمله أفى المرجوم
 السخا بعمل ويأى مسكه عن المعروفات (سئل) في مسه أحر أرض وقف و بيمار وله فيها مسد مسكه
 عرس فيها بمارادون صريح الادب ولم نصر العراس المر نور بالارض مع اطلاق ما طر الوقف والتماري
 على ذلك ورصاه ما به فهل يحوز له ذلك (الحواف) نعم كما صرح به في الخبر عن القسه و بيمار به وفي القسه
 يحوز للمساخر من عرس الاسجار والكروم في الارض الموقوفه اذ لم نصر بالارض بدون صريح الادب من
 المولى دون حصر الخصاص وبما عمل للمولى الادب فيما تركه الوقف به حراما لم يصحها قبل وهذا الم يكن
 لهم حتى قرار العمار فيها ما اذا كان فلا يحرم الحفر والعرض والخط من تراحم الوجود الادب في مثلها اه
 يحرم كل الوقف عند قوله ولا على الوقف (سئل) فيما اذا كان الوقف جامع ارض سلكه معطاه غير
 صالحه للرعايه فادى مولى الوقف لم يدخر بها واصلا حها وكسها وزاعها ليدفع قسمها لجهة الوقف فعمل
 بذلك كله في سب سواب حتى مات المولى وبقي الوقف غيره و لم يدفع بدو بيمار بدون وجه سري فهل
 ليس له ذلك (الحواف) حسب نساه حتى القرار فها سبي بيمار ما حرم عليها أو بان بوقى قسمها المتعارف
 لجهة الوقف المد كور (سئل) في رجل له مسد مسكه في ارض وقف سلكه فافر في مرض موته انه مال
 المسد لوجه ومات عنها ورد البا طردك ولم يرصه فهل يكون المليك غير صحيح وللناظر بقو نص المسد
 ساء (الحواف) نعم (سئل) في رجل له حاره بيمارها في وقف وعلمها عسر لجهة الميرى تحت تكام بيمار
 ولجاءه في ارضها مسد مسكه وعراس ففرع احد الجماعة المر نور من عن مسد مسكه لم يدا لاهل لذلك
 ما دن مولى الوقف وا حاره فهل يكتفى بذلك ولا تتوقف حجه القراع على ادب صاحب البيمار (الحواف) نعم
 لاب التمارى ليس له سبي في الارض حتى يصرف فيها وانما التصرف في الارض الموقوفه لم يها كما هو
 مأخوذ من كلامهم (أقول) وبذلك أفى أيضا المرجوم السخا بعمل الخائب معنى دمشق كما في فتاواه
 (سئل) في اراضى وقف معلومات حاربها هاتي مسد مسكه بدو لنهاى مسد مسكه عمرو لم يدخر وأن
 عسكها فاد اخرج ما بدر بدأ كرم اللبس رعم أن له رفع بيمار عن الزائد والنصر به بدون ادب منه ولا
 وجه سري فهل ليس لعمر وذلك (الحواف) حسب كان كل ميسما مصر فاني حصه الخمار به في مسد
 مسكه وعمله دفع ما حصرها لجهة الوقف رانده عمار رعم أو بافصه بحسبها ولا يرفع الزائد من بد الا بوجه سري
 (أقول) هذا اذا عمل بد بالنصر المد كور ولم يتر بان حصه الدنان فان افر بذلك يكون اقرارا به

والعشر من دفع جميع تركه الميت الى وارثه واشهد على نفسه ان لا يتركه لغيره ولا يتركه لغيره ولا يتركه لغيره
 ادعى داراني بالوصي انهم تركه والدي ولم امضها قال ألم اقبل بئته وادعى له ما أرايت ان قال قد اسوفت جميع ما تركه والدي من دين
 على الناس وقصص كلهم ادعى على رجل دسالة ألم اقبل بئته وادعى له ما أرايت ان قال قد علمت بذلك عوى الروح نسي رأه أو علمه
 عند دسالة به مما تركه ووجه ما فهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية ألزمهم الخاكم بان يتركه لغيره في مال لزم من حاب السلطنة العلية وله
 بدعائه وهدره على قتلهم وحب أموالهم وعلت على طهم ابعاع ذلك لهم ان لم يكفلوه (٢٢٣) فكفلوه حسنة ابعاع ذلك عليهم هل يلزمهم

المال ذلك أم لا (أجاب)
 لا يلزمهم المال ذلك ولهم
 الفسخ اذ اراد الاكرام
 كالسبع ويحواه اذ علم بدلالة
 الحال أنهم لم يتأولوا أمره
 يعاينهم او يطلع أنفسهم
 أو يصرهم صراحتا دون
 على أنفسهم أو يلف
 عضولهم فيشد يكون
 اكرامه منه ولو لم يكن
 الا امر سلطانا على ما علمه
 الفتوى صرح به غالب
 علماء سار جهنم والله أعلم
 (سئل) في دى ولانه على
 حربه قادر على ابعاع مربي
 وحبس مجلس ما هله اطلب
 من رجل مهارع عماره
 بها فباعها بعامته ابعاع
 ذلك به وأقر أنه فسخ عنه
 كذلك مع ان فسخه المبيع
 أصناف أصناف النحل هل
 يفسد هذا البيع على هذا
 الوجه أم لا وان كتب
 لدى فاض على صفة الطوع
 والاحسان وعدم الفساد
 ويكون الاعسار لماني
 بنفس الامر لا لما كتب
 (أجاب) حسب علم بالاله
 الحال انه لو لم يبعه فوقع به

ميسحق سألما زاد على النكاح فصرع الزائد من بده عملا بفراره ب ادعا الاخره داما طهر لي والله
 تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كانت ممرضة سلمت في ودف أهل تحت بطار در حل من مسجعهما في نواح
 ريد منه مده معلومة باخره معلومة واسوف في بدمطعنها المده واسما آخرها غير ومن الساطر المند كور مده
 أخرى معلومة باخره معلومة والا س ادعى أن ليد المسافر السابق المروور بها شدم مسكه وانه وصفا على
 جماعة منهم عمرو المند كور عودت صل صدر لادى فاض حسلي حكم بصفه موقع المسكه على مدهم م ائده
 حاكم حسني بضاعه على صحته على مذهب الامام أجد رجحه الله تعالى وأقضى مصف حسلي بعدم صحته الوصف
 المند كور وبعدم صحته المسكه المند كور ويكون الحكم غير واقع موقعه السرعي لانه مسمى على صحته حكم
 الحسلي وقد طهر عدم صحته فهل لا يعمل بالصل المروور حسب كان الحال ماد كز (الخواب) حسب
 كان الحال ماد كز فلا سئل ولا رب أن بعد الحسني لذلك غير واقع موقعه السرعي لانه مسمى على صحته حكم
 الحسلي وقد طهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الخليله حسما أفى بذلك معصم بافلا ذلك عن كتبهم المعتمده
 بما لمحصه ان أصل المسكه لا يكون عندهم في الاراضي الموقوفه كالروعه المند كور ولا يكون الا في
 الاراضي الخراجيه السلطانيه اذ أحماها رجل بادن الامام وحرها وكسها بالربا وصار تؤدى خراجها
 وربعها حتى ساع له الصرف في ذلك تصرف الملال في أملا كتبهم اه ولم ينع الحكم في فصل محمد مده
 أصلا حتى انه اذا حكم بحالها أنه بعد على أحد القولين وان كان المسمى به خلافه كما في السور والملي
 وغيرهما من المعبران في المذهب العثماني في الملي والعصافي محمد مده بخلاف رأيه باسنا أو عامدا
 لا بعد عدهما وبه مسمى ومسلم في السور والمجمع والوفاه وغيرها وهذا الحكم من الحسلي ليس بحكم
 على مسمى مده كما في به الحسلي المند كور حتى بماله مده ما يعلو في الموت وغيرهما مده وادفع اليه
 حكم فاض امضا الاما حالف كما بأوسه أو اجاعا حتى بعد مده السعد المند كور والله سبحانه المودق
 الهادي وعليه اعتمد ادى وقد اضى السبع محمد الحسلي على سوال دفع الله في مسد المسك ونصه في جماعة فرعوا
 لربد عن مسد مسكه لهم في قطع أراضى وقف بدون اذن المسكلم على الاراضى المند كور فهل ينصح الفروع
 المند كور وان لم يأنوا وقد حكم الحسلي بالنسخه ام لا فاحا لا ينصح الفراع في الاوقاف الا هلسه واوقاف
 المساحد ويحواه سوا اذن المسكلم على ذلك ألم بادن بل للباطر ابحارها وصرف احرها في جهات الوصف
 ولا ينصح الفراع الا فباع عبوه ولم يفسم وصرف عليه حراج بوحشم هو في بده والحال ماد كروا الله تعالى
 اعلم كنهه القصر محمد الملي الحسلي بالسام هكذا كتب ولا اعلم من أى كتاب نقل (سئل) فيما اذا كان
 لربد مسد مسكه في مزرعه حار به في بمار أو اوقاف فصرع عنها العمر وكره اعراسه العمر واللب ولكن
 الثلثان وصدر ذلك لادى فاض حسلي حكم بصفه الفراع وان صدر بدون اذن من المسكلم على المزرعه حكما
 سرعنا موافقه مده مسوفا مرابطه بعد الدعوى السرعه وكتب بذلك بصفه فهل يعمل بمضمون ما بعد وبه
 سرعا (الخواب) حسب حكم حاكم يرى ذلك موافقه مده مسوفا مرابطه السرعه يعمل بمضمون

صر ما سددنا او حسنا سددنا فالسبع غير نافذ والافراع غير صحيح والمكره مسكه والاعسار لماني نفس الامر لا لما كتب في الصل هذا
 واما الرد بالنكاح الفاحس فمعد أفى به كثر من علماء ما طلعوا مع الفروع وأرجع المشأخرون عليه وعالوا الاول ما به أوفى بالناس ولوراه
 العاصي وحكم به بعد اذ هو قول صحيح أفى به كثر من علماء ساو الله أعلم (سئل) في رجل وكل آخرى سبع صاويين معنى وكاله سرعه فباع
 الوكيل ما أمره الموكل به بماس وجسمه وسعيه وسوا ليله للمصري ثم ان الموكل أزعم الوكيل واكرهه وهدده بالحكام ويحصى انه ان لم
 يطلع به فيما يأمره به أوفى به ما هتده به لعدوه عليه فكيف على نفسه ما أمره به موكله الموكل له به انه يسحق في دمه حسيه ما به في وس وعسر من

الرجل له حراة وهو دهم
 يسجد كلام العمار وقال ان
 لم تقصر لي كذا أي نسئ
 لا أصل له أسعى اليه
 ياخذ له عجر دكلاي وعلب
 على طي المهتد ذلك فامر
 كادنا لا نرهم ما أفرأه على
 هذا الوجه كما هو صريح
 كلامه اعني اذا نطل بموت
 الاكرام على الوجه المذكور
 عن الاصل نطل عن
 التكفل اذ قد سئ ان
 لادس على الاصل نصلح ان
 يطالب به ولا يصح التكفاله
 من التكفل بدونه والله
 أعلم (سئل) في دمي حرمه
 الكفاية على محل تكب
 ما يورثه مما حصل او مع
 العيص عليه حاكمه المسك
 عليه واجهه بان سوامي
 أودع عنده بلانه آلا ف
 من العروس فهدد بالصر
 الفاحس حتى افر لدى
 فاص بذلك فكبت عليه
 بذلك هل يغدا فراه بذلك
 أم لا (أجاب) لا يغدا فراه
 اذ الرصاص ط لعله الافرار
 فيفسد الافرار عند فوا
 الرصاص واما اجتماع المسلمين

الوجه المروية بعد شوته شرعا (أقول) معني ما مر في السؤال السابق ان هذا الحكم غير موافق لمذهب
 الحق في لوجود الوقف فأمل (سئل) فيما اذا كان لربد أو حرم مسد مسكة في أرض وقف سلحة
 حاربه في و آخرهم من باظر الوقف مدة معساوه ما حرة ما حرمه ثم مات الاخوان في أثناء المدة لاعت ولد فهل
 يتبع الاخوة في حصص ما و دفع أرض الوقف لربد مسكة في أرض وقف سلحة ليس له فيها ما ولا أن يحار
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لربد مسكة في أرض وقف سلحة ليس له فيها ما ولا أن يحار
 مات عن غير ولد أصلا ففوضها متولى الوقف لانه الاهل لذلك العاد على الزراعة وادعوا حرة المثل لما رأى
 في ذلك من المصلحة للوقف ولربد اساح بعراض في ذلك راعيا له رعاها هل اراضي الوقف لا تورث ولا عسره
 رعيه والنفوس المد كور صحيح (الجواب) نعم (أقول) هذا البقوة نص في حكم الاتجار وهذا
 ليس للمولى أن يوحا ربه وسماي ما يوافقا (سئل) فيما اذا كان لربد مسكة في أرض وقف
 سلحة ومات عن اس وفوض المولى المسد المروية على وجه الاحقة من العرف هل يكون ذلك واقعا موقعا
 السري (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لربد مسكة في أرض وقف سلحة ومات عن روجه واس
 مهامات عن امه السرور وعن اس عم عصه ففوض باظر الوقف عسره رار بطمها للروحه المروية
 وأر بعه عسره رار طامها لاس العم وأذن له ما في راعاه الارض ودفع آخر ملها للوقف وهما فاذر ان على
 الزراعة وأداء الاخر المرفوعة لجهة الوقف وفي النفوس والادب حط ومصلحة للوقف فهل يكون
 النفوس صححا (الجواب) نعم (أقول) سألني عن المعروف ان الام احق بالنو حة النهام العبر لكي
 تمل ما ندفعه العبر وهو المسمى بالطا (سئل) في رجل مات عن أولاد كور واما وحلف عرا سا فاما
 بالوجه السري في أرض وقف مسعوله كلفانه ورنالد كور الاحصا بالارض والنصر فاما
 وحدهم دون الاناب وان كات مسعوله نعراس موزهم فهل ليس له كور ذلك ونصرف ما السكل بالوجه
 السري (الجواب) ليس له كور ذلك وحدهم دون الاناب ونصح الاحار للجمع بحسب حصصهم
 (سئل) فيما اذا كان لربد مسكة في أرض وقف سلحة وفي دوا رها الار بعه عرا من حور بالوجه
 ما يرد عن امه فادر من على الزراعة وعلى دفع ما عليها لجهة الوقف فهل نبي الارض بالاس على وجه
 الاحقة من العبر (الجواب) الاناب احق بالارض من غيرهما (سئل) في رجل مات لاعت ولد أصلا
 وحلف سد مسكة في أرض سلحة بماره فوجها السماري لاس احى الما وأذن له في راعاها وهو فادر
 على الزراعة ما رأى في ذلك من المصلحة فهل يكون الادب صححا (الجواب) نعم (سئل) في بظهر هذا الصورة
 اذا وجها لاحتى فادر وليس للميت ولد فهل يكون النفوس صححا وتمع الوربه من معارضة (الجواب)
 نعم (أقول) سألني عن المعروف ان عند عدم الاس يعطى الارض للسبب للاح لان السبب للاح لان
 سم للام منه (سئل) في مسد المسكة هل ربه النساء ولا (الجواب) الحمد لله ملهم الصواب هذه المسئلة على
 يحصل ان كان في الارض راب للمورث او سرفي أو عرا س فاهن من منه لان الرب مال وكذا السرفي

فله الامساع عن دفع المعر به للمعر له ان لم يكن دفعه وله اسبر داده منه ان كان دفعه له مكرها
 والا كراه عدم الرضا به سد كل أمر سوف يصح عليه وقد رفع عن هذه الامه بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطأ والنسب وما
 اسد كرهوا عليه ومسائل الا كراه لا تحي على من ابى الله تعالى وحسي الرجن وعمل لموم يستحق منه الانتصار فلا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم العر برا الحار والله أعلم (سئل) في بكر معها عها الخا حرة عليها عساراده دحول و جهام بالان يسعها النهام عمار وكروم
 ومعل من لم يحدد في ذلك هل ساعد سها أم لا وحكمها حكم المكره في ذلك (أجاب) لا ساعد سها وحكمها حكم المكره فالعلماء

والعراس

مع الزوج ورجل من أهلها حتى تمسكه المهر تكون مكرهه والله تعالى قال في فتح الفتاوى وفي ما ينقض البند الأمام عن الفقه أي يفتقر
 من مع امرأته عن المهر إلى أن تمسكه مهرها فوهت والله تعالى ومن ذلك في الخلاصة والبراريه وكذلك كره في السارحانه بعل
 عن السامع ونظم هذه المسئلة صاحب السور السبع محمد بن عبد الله المهر بأبي العري في سطو منه السماه بحقه الاقران في ثلاثة آيات
 مسمله على الحسوف قال ومنعه لعرضه أن يدها * لاهلها ما صاح بعضي ما رأيا الا اذا سعط عنه المهر * ففعلها لا عودا فسد كرا
 لاهلها فرب في الحكم * مكره المكره هذا عالم ونظمها وبطريق في نفس حالس (٢٢٥) عنه يعزى وما يعزى وجهه عن أهلها

لهب المهر يكون مكرها
 كذلك مع والدله

خروجها بغيرها عن منه

وفي سرح بحقه الاقران

قال قلب وبوحد من هذا

حوال حاده العوى وهي

مال وروح انسه النكر من

رحل فلما أراد ان يخرج

من منه الى روجها معها

الاب الا ان شهد علمها

اسوف منه ما تصرف فيه

من مبررات أمها فاقرب

ذلك من ادن لها في الخروج

فان الطاهر ان الحكم فيه

عدم صحة الاقرار لكونها

في معنى المكره لما ذكر

من المسع لاسما والخفاء

نعت في الانكار وبه أفي

سبح الاسلام أو السعود

العمادي اه وأب على

علم ان السع والسراء

والاحار كالاقرار والله

وان كل من بعد على المسع

من الاولياء غير الاب كالأب

للعله السامله فليس الاب

فدا وكذلك لفظة النكر كما

هو مساهدي دينار من

أحمد مهوزن كرها علمهن

وحر احي من اس اس العلم

محرر سركس بالفخ الرب وفي السرب سلاله والرحم سدي رخص ماسوى الانسان لانه يتبعه
 لا سكرار الرب من غير كراهه من السلف وان كان يحسبوا لا ينفع كالسبع في الحكم اه حسب حارسه
 يكون بماله كله وماله كونه ورثه كورا واما ما أفي المرحوم الوالد على احدى العمادي رجه الله تعالى
 ماها ترب في المسكه اذا كان في الارض عراس وان لم يكن في الارض ربه ولا سرفه ولا عراسه واما حريتها
 وسواها وجعلها فالبه للزراع وسيله بذلك حتى العرار المعرب عنه مسكه فاني وأني وعي لم يفت بذلك
 وما رأيت أحدا من احدا في أموا ياربه لذلك ولا نعلمه لان المسكه اما في أولاد كان الأول ربه جمع
 ورثته كورا واما وان كان الباني فلا ربه أحد من د كروا أي واما عدم اصاب ياربه فلما قام عدي من
 الشبه فاساعلى ارب الولاء فان النساء لا رن في الولاء لانه حتى مجرد والنساء ليس من أهل الجهاد وكذلك
 المسكه حتى مجرد والنساء ليس من أهل الزراع فان اسرب امرأه عدا فاعينه او حاد ب فاسرب اسرا
 فاعينه فادامان ولها ولا ولاها ناهل لذلك نسب سربا او جهادها وكذلك اذا فرغ لها من حل عن مسد
 مسكه أو حرب واسحب مسكه نظري سري لانها ناهل لذلك وصار من أهل الحرب والكس هذا
 مالا في حاطري والله سبحانه الموقى للصواب وسئل الوالد رجه الله تعالى في حل ما عن روج وعص نب
 مهو عن أحلام وعن احب لام وأولاد أحب وحلف بركه ومن جملها مسكه أراض فها عراس وساعله
 وأرض موفقه ناعه لذلك في محض بذلك ومن ربه الخواص بعسم البركه من عيانه اسهم للروحه من
 ذلك سهم واحد والنب سبعة أسهم فورا واولا سبي لى ذكر بعد فرب النب المرفومه مع أمها جميع
 العراس والنساء ومسكه الارض الحامله للعراس المرفوم كما بعدم لازم سهم واحد والباني للنب واما الاراضى
 المرفومه فعلى حسب شرط الواقع وسئل المرحوم السبع اسمعلى في حل بركه سلطانيه من خاصا حاكم
 البلد بصرف في قطع سلاخ من أراضى الخاص جس عسر سه بادن صاحبه ودفع الرب وله أحب فام
 الا ان نعره في الاراضى المرفومه معله بان الاراضى قبل هذه المده كانت في بصرف انما الموقى عهدها
 جميعا وان الاراضى تكون مرأعته لهما قبل الاراضى الخاصه السلطانيه لا تورب أحاب الاراضى
 السلطانيه اراضى نب المال لا تورب وانما دفعها من فوص السلطان نصره الله تعالى أمرها الله الى
 القادس على اصلاحها من الر حال ولا حظ للنساء فها واما ماها من النساء والعراس فهو مال لار بانه بعسم
 بن الوربه على فريعه الله تعالى اه (اقول) وقد أفي السبع اسمعلى انصا ذلك في مواضع من هذا الباب
 في موضع في حل ما عن اس ونب ونبه مسد مسكه في أرض بماره فأفي بانها لالاس فقط واماها
 لا تورب في موضع في حل ما عن أولاد اب وله مسد مسكه في اراضى وقف سلاخ فافى بان للمولى
 أن لو جهال ان اراد في موضع في حل ما عن بن وأح وحلف مسد مسكه أرض وقف وعراسا فاعلى
 بعض الارض وسلم المولى الارض السلخته للاح فقط فافى بان للمولى ذلك والنسب لبنا العراس وفي موضع

(٢٩ - (فاوى حامده) - ناي) وان بعدوى ما وندمها مع صر مهاور عما قبلها واهل الرسا بق بعدون النساء بركه
 حتى يظلمون من العصبه كما يظلمون العصبه في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نساله صلاح الاحوال (سئل) في
 مرصه ناعب في مرض موها كرمالاحبا كرها علمها وما تب عن اس صعب هل بعدد عنها أم لا (أجاب) لو صيها فصاح السع الواقع على حقه
 الا كراه وان بداوا لا اندى بخلاف سائر ال اعاب ادهو حتى العدد وها والله اعلم * (كان الخمر) * (سئل) في صعب لها وصي ادعب
 الباع في سى يمكن بعدد عنها فهل يصدق بلا من أم لا وهل سب شرط حصر الوصى بعدد عواها الباع ام لا وهل يصدق في دعوى الرسد مجرد

والدواعي في هذه المقالة التي هي من جنسها لا تتشاكل (جاء) الطاهر من عباراتهم انه لا يبين على الحق والعدل في الصلح لان الدواعي
والحال هذه كانت يقولون ان الحق في القول هو اقرب منهم فالتكليف لا يصح من حجة هذا التناقض بحيث كانت في سننهم
الدواعي كفي الرأبي والخلاصة والمتواضعية والخصالية من جميع القصولين وغيرهما وما يدل على ذلك جعله اقرارا واشهادا وقد كتب صاحب
الخير في شرح قوله ولا يغيب الامتناع والقول انها في حقه ما صوره ولم أره من تجار البراءة اقبل قولها في حقها في الخص والحق فهل يكون
بينها ام لا يبينه ووقع في الوفاية انه قال (٢٢٦) صدق في حقه ما صوره وما ظهر انه لا يبين علمها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معاقب باخبارها

وقيل يوحى ولا فائدة في
 التحليف لانه وقع بغيرها
 والتحليف لرجاء السكوت
 وهي لو أحسبتم فالت
 كمت كاذبه لا يرتفع الطلاق
 لئلا يصحها كجاسي بغيره
 عن الكافي فريما ان شاء
 الله تعالى اه وبه يعلم
 أنصاعدم اسراط حصره
 الوصى عند دعواها البلوغ
 ادلا فأنه له لانه لو كذبها فيه
 لا يلعب الله وأما دعواها
 الرشد بعد فالسح مشاكما
 سح الاسلام سهات الدس
 الخلى في صاواه الى افي
 فيها معاهو الناس المعول
 عليه عنده لا يثبت الرشد
 الاصحه سرعته وهي رخلان
 أور حل وامرأان فان
 يلعب رسنده سلم الهامالها
 والا لاسلم الهاحي نوس
 مها الرشد اه والله أعلم
 (س ل) في المدون هل
 يساع عرصه وعقاره ان لم
 يحصل الوفاء بعرصه حتى
 اذا كمل له دسسان من مات
 يساع دسب مهمماو سعي له
 دسب واحد واذا كان له
 دسبان دسبها ونكسفي

بسم الله الرحمن الرحيم
 يدوم اتساع سببه ونقص الدرس بعض عمه او يسرى عما يني نو ما ليس به وهل اذا كان له ان كفل ما لم يسهل
 الدرس لطالبه ونحوه مع الاصل واذا كان له مسكن يمكنه ان يحضره يسرع ذلك المسكن و يسرى بالاني مسكنا كنعينه وهل
 اذا امتنع من ذلك نزع العاصي بنفسه لم يوفى به دسه ام لا احب أكره علما وما اهل في هذه المسألة ووجدني اختلف فيها من ارا السكرو
 وقوعها ورايها كسار العلية المماطين وضعف الدرس وعدم الاعشاء وفاق الدرس والهاوي في الاحهاد على خلاص الدمه منه مع انه يحسب
 من الحية ما يني عليه درهم ثم اصابته أولا به بحسن التدوين الذي ليس له الاعصار حتى يسعه فسه على الامام وجه الله تعالى وحمد الله

الطعام والشراب والكنوز لا يكون له من الاستعداد ما يولد له من القوة والقدرة على التصرف في ما يشاء من ذلك ولا يملك
 السيد يبيع ولا يشتري فملكته عليه يكون ما ذل به الا اذا كان المولى فاضا على الظاهر به ولا يكون ما ذل به الا في حق من له مال
 قال السيد لاهل الميراث ما يبيعوا عدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم * (كتاب الميراث) * (سئل) في رجل أخذ لا يحسن كسبا بغير اذنه
 فاقطعت عنه وبقصبت بعضا كثيرا فاحشفا الحكم (أجاب) مالكها بغير ان شاء أخذها منه طوعة وحببه بقصاتها وان شاء طرحتها على
 العاصب وأخذ جميع قسمها والله أعلم (٢٣٨) (سئل) في رجل أسهك مصاعا مشير كائنه وبينه وبينه واحد روحه بعد ان من الاحب

عص سببه فان مصت سببه فليس له الاحد * السر كامن السبهاهه والزعماء اذ اقوص احدهم فليس
 لغيره معارضة (اقول) لكن من لم يادن له مساركه الا في احد العشر من الارض المفوضة كما سألني
 ليس لاس الا حق الطانو (اقول) - اي ما يحال له حسب دعواي الاس كلاس في اسمع ل المشد اليه الا
 ان يقال انه مله في الاسفال اليه بما او المراد مما هاته لانه لا يوجد منه الطانو فلا ما فاه بأقل * مررعه الصغير
 او الاسبولو يعطى ثلاث سواب لاسحق الو حله لغيره بالطانو المررعه لا يصح ان يكون بدل صلح
 * فهو نص اهل المررعه لغيره * مررعه في تصرف ردا عاها عير وودفع ردمه مدار من الدراهم وصالحه
 على ذلك من عير ان يكون عيره من السبهاهه لا يصح * الصعير الذي له حق الطانو في ارض لو اسقطه
 وصه لا يسقط * عرض احد السر بكن حصه من الارض على سر بكنه رسم مله فامسح عن احد هاهان
 فوص لاحس فليس للسر بل ان يدفع له ما دفعه الاحس ويأخذ الارض * اذا فخر رجل بعاهه صه بغير
 ادن السباهي والرعوم وحملها مررعه فالسباهي بأحد من رجل مع دار من الدراهم ووصها اليه هذا
 اولى * اذ امام الع دمن عير فهو نص لانه مل الارض لولاه وبعطها السباهي ان اراد * مولى وفع لو
 اعطى الاراضى بعضا فاحس عن مل الطانو والمولى حالان يقول كمل في مل الطانو والا اعطاه العير
 * مررعه العاصر اذ اقوصها او سطر حل فاب العاصر قبل ال اوع فليس للسباهي ان يأخذها من محمول
 العاصر والقوى نص الاول فاند * عطل رجل ارضه ثلاث سواب ومات عن اس قبل ان يعوص السباهي
 الارض للغير فاهما يعمل للاس محانا * اذ اود حوكي السباهي المررعه المحاوله بعضا فاحس ليس للسباهي
 ان يكمل الى مل الطانو واذا كان ذلك في ارض الوفع والمولى ان يسكمل مل ارضه مله * اذ اعطى
 الماء على مررعه رديلا ليس سبه م اعطى عها الماء فله ان يصطها و يصر فها * لصاحب الارض المحاوله
 ان يعطها لانه او ر و حبه راد على مل الطانو وذلك صحيح معبر (اقول) بعدم قبل هذا انه مجموع من
 احد هاهه اولاه لاد امر السلطان بذلك الا ان يعرق بانه هاه راد على مل الطانو فامل رجل يحب بده
 ارض وفع وفي تصرفه بالطانو اذا احب فها ساء فالمولى ان يأخذ احر المثل عن العرصه (اقول) اي
 له السخ اسمع عمل فم له بناء دار في قرية ميره مانه بزمه ارضه المثل فراعده * المنصرفون في الطاحون
 بالسر كره اذ افرع احدهم حصه لاحس فليس للسر بل الاحوان يدفع ما دفعه الاحس و احدها (اقول)
 سالي ان السر لادى بنصب سر بكنه في المسد اذ ادفع ما دفعه العير الا ان يعرق من الطاحون والمسد
 فامل * ليس لوصي الصعير ان يعرض مررعه الصعير لادى مالم يكن فيه نفع للوصي فهو نص المررعه لادى
 الصعير او السعير ومن فوا نه * لردوا حبه عير و مررعه مسر كره بدهما وفي تصرفهما ماب رديت من
 فعرض الم سكام حصه علمه ما فاه بها فاعطاها المسكام لكر الاحس وأراد عير وأخذها ودفع ما دفعه بكر
 لادى له مر ل و حلط و ل مصي حسم من فليس لغيره وذلك المرحوم يحيى المعاري (اقول) هذا محال
 انما ساساهي من ان السر بل احق من العير الا ان يحاسب بالاحس هاه من فلا يعمل للسر بل وان

عناذا يلزمه (أجاب) فهم
 فهمه من خلاف حقه ان
 كان من القصة نصي فمته
 من الذهب وان كان بعكسه
 فبعكسه ولا يجوز ان نصي
 و هه من حقه الا اذا
 ساويه و راد ارض من الرما
 و قد اربك معصه
 بالاسم لاهل العير الا ان
 فعرر والخال هه والله
 أعلم (سئل) في بكر صير
 روحها اس عها مالولاه
 علمها وقص من مهرها شها
 واسمها كره ودخل بها
 روحها و بعبه و مات
 اس السهم المبروح و مرر
 شخص فطلب من الروح
 مانق عليه من المهر و يقول
 وكاي اس عها قبل موته في
 فقص مانق من المهر وذلك على
 عاده الملاحس و حورهم
 على حريمهم واكلهم لمهورهم
 فهل للمراه ان يرجع على
 بركه اس عها ما فاه من
 مهرها واسمها كره وبيع
 هذا المبرع عن الروح
 (أجاب) مله صه اس العلم
 واسمها كره صموم عليه
 لانه معده و حد من بركه

ان كاتب وقول الرجل وكاي اس العلم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل معرط اذ لا ولاه لاس العلم
 على المهر في حال حياته فكيف لو كل به بعد مماته فالواجب على الحاكم وحر الجاهل عن اسر مله هه الا فعوال والله أعلم (سئل) في رجل
 اخرج فرسان ررعه فادبر سهاد ب هل نصي أم لا (أجاب) ان سافها بعد احر احها صم وان لم تسهها بعده لا على ما هو المخرار وعلمه السود
 كما في الخلاصه والبراره وجامع الفصول وعبرها والله أعلم (سئل) في رجل اسرى ثورا وقصه ثم طهره فبعه بفرده على ما بعه ثم طهره مسهو
 هل له ان نصي المسرى ام لا (أجاب) ليس له ان يصميه لانه يرى بالرد على السابح العاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصه في قرية

مشتري كانوا هم زعماء الشري عليه ما فعلوا لا خير وسلاما زعماء الشري عليه ما فعلوا لا خير وسلاما انما كانت عندهم من ليشة الشري كان
بضموا الذي اسرى وسلم ثم رد ام لا (أجاب) ليس لهم تضمه وهم محرمون من تضم المانع أو الذي هلكت عنده حسب ما أدنو والله أعلم
(سئل) في احسن دمج باه آخوند عباس الاس من حساب ما هل يعمل قوله أم لا و نصي (أجاب) في الاحسن احتساب صحيح وهو في الصواب
وعنده صحيح صاحب الخلاصه عنده وهل في جامع العصولي راها السوار والوفاء صدر الاسلام طاهر من مجودأه الاستحسان وعلمه القول
قول المال في نبي الاماس بمسه والسبه على الداخ فادالم نعم وحلف المال صين فيمها يوم (٢٢٩) الذبح والقول في العمه للدخ بسمه

فانما انما الامتياز غير له ما اذا لم يكن المبيع موجودا كما قدمناه والله تعالى أعلم * ما ر حل بالاول
فروا حدث بنته هدم راعه بالطاوي وأعطى الرسم للسماهي وما ر حل أن يسوي الصط والصرف في
ذلك فلو ر بها أن بأحد وامن السماهي الرسم الذي قصه من هدم عبد الرحيم احدى * بعل ر د حصاده لاجل
الذمان إلى مسهل السلم فاحترق الحصا بالكلية ولم يبق له ارض السماهي أحد العسر من ر بدع الخصاد
المذكور عبد الرحيم احدى مروعه في تصرف ر د فعدى عمر و فرعها وحصده فهل له بدأ يأخذ لجر المثل
من عمر والحوا لا بعدد على الاحد حراولكن السماهي وبأحد عسر لوحكم كما بعد ارضي حور ذلك
او السعود احدى هذا آخر ما قصد ذكره جماعته في من انق به م اعلم اني قد رأيت من سماهي نسجي الدر
المصار يحط بعض العلماء مسائل من هذا العيل فاحسب الخافعا محاذ كره المولى لغيرها انصا كبرا
للفائد وهذه صورها * اذ لم تكن الارض عسره ولا حرا حسه وكاتب ر فيها لثب المال وكاتب
وحدث سد الرراع يكون سدهم على وجه الاحار اذ اوجهت لهم في الاصل بالطاوي فلا يصح سدهم لها ولا
رهم ولا انداعهم ولا اعارهم ولا سدهم ولا اسند الهم وصرهم بذلك باطل ونسبي لال الاراضي اراضي
مملكتهم ومصره * اذ اما احدهم عن اس مصرف اسه كائنه و بدع ما عليها للمسكاه ولا داحله أحد وان
لم تكن له اس وكان له ثب نوحها المسكاه للثب بالطاوي فمادفعه العبر أمامه له الا صرف اذ افرع عن حق
بصرفوا أحد سمناس المعروف له بدل الفراع م وجه المسكاه ذلك المعروف له بعوض بالطاوي لا يكون
مخالفا للشرع انصرف والصرف بلا ادن المسكاه باطل والمدفع آخره محمله واذا اعطى القاصي حقه في
السع والسراة وعبر ذلك فهي باطله او السعود * من له المسد اذ اما بان لم تكن له اس ولا اس اس
نوجه ليسه فان لم تكن فلاحسه لا فان لم تكن فلاحسه السا كنه فيها فان لم تكن فلا سها فان لم تكن فلامه
وليس لغيرهم حق الطاوي وكذلك المريع والنسي معروفات (اقول) مقصده أن اس الام غير له الاس
فله حق الاحد محاذون طانو والبعيد يكون الاح لا با حرا عن الاح لام فقط وعدم البعد بذلك في
الاجب بفقد الاطلاق والله تعالى أعلم * اذ اما أحد السر تكن في المسد افوض للغير ولا حرا
باحد نصيب سر كنه بعد دفع مادفعه العبر ولا يمكن العبر ولا طل الحق الى جس سس معروفات (اقول)
بعدم ما يخالف هذا وقدما الحوا بعنه فامل الارض المسجعه للطاوي بسب العطل باحدها المصرف
بالطاوي معروفات * اذ اذهب من له المسد الى بلد آخر وعطاه لثب سس نسجي الطاوي وصاحب
الارض محبر من الاعطاه بالطاوي من الاعطاه للغير ليس هذا ممل الوفاء معروفات (اقول) قدمنا بان
الفرق م ان قوله وصاحب الارض محبر الخ مخالف لقوله في المسجعه فله باحدها المصرف بالطاوي فانه
بعضي انه وان سقط حقه بالعطل يكون اولى من غيره لكن باحدها بالطاوي لاحقا بالكون صاحب
الارض قد اسجعه فامل * سقط ارض الصغار لا يكون مسجعا للطاوي ولو أعطى للغير فلهم احدها الى
عسر سس بعد البلوع معروفات (اقول) فهذا مسدني من سقوط حق المسكاه بالعطل لثب سس

الخسبة في الامان بطايبه
 من هو في بدم ان اقباصه
 وان هالكافصصان فيمسه
 من ساء من اسرى وتسلم
 أو ناع وسلم لو حود القمص
 المو حب لاصمان وان كان
 الرواندي بان العصب عمر
 مصهوبه لان محله ادم يقع
 عليها عصب أما اذا عصها
 من يد العاصب عاصب
 فهي مصهوبه على عاصب
 العاصب كما أوضحه في
 بعض الحواشي وامل والله
 أعلم (س ل) في رجل خدع
 امرأ رجل راعياه فربها
 وفرض سها و س زوجها
 فهل يحبر على ردها ام لا
 (احاب) يحبر على ردها
 لبعائها قال علماء وامن خدع
 امرأه رجل حتى فرق سها
 و س زوجها فكس حتى
 مودها أو عوب في الخس
 به في مع العمارين
 الخلاصه وعبرها والله أعلم
 (س ل) في رجل خدع
 امرأ رجل فربا سها وسها
 شادا بزمهما (احاب)
 يحسان حتى يرداها عليه
 أو عموما كما صرح به

فتأمل والله تعالى أعلم * اذا قسم من له المسد الارض بين اثنين وسلم لكل واحد منهما مقدارا منها
ادب صاحب الارض على وجهه فلا يكون معتبرا معروضات * اذا أعطى ريد ويحجر ولا حجة ما حين روجها مقدارا من
عشرهما لهم أحد حصصهم منها معروضات * اذا أعطى ريد ويحجر ولا حجة ما حين روجها مقدارا من
أرضهما لم يصرف الاحتية أكثر من عشرين ثم مات فامسها من دفع الطاو لصاحب الارض وبغلا
بأنهما أعطيا الارض لها بلا ادب صاحب الارض ليس لهما الا مشاع وبعد عشرين دعوى الارض ممتوعة
معروضات * اهل الدوا اذا شوا في مكان ان كان الرسم موجودا في الدور تؤخذ من السكان والا فان
كان يؤخذ من قدم عاده يؤخذوا فلا معروضات * اذا سلم الغارح الارض بلا ادب صاحب الارض
وتصرفها المعروف له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر لصاحب الارض من عا براد من صريح منه واعطاء
عسك بذلك وماب المعروف له بلا ولد وأراد الغارح الصرف من با وأنى صاحب الارض الا بالطاو الخندق
والغارح ذلك ولا عبر لانه عند الله احدى (اقول) هذا صريح في أن من صاحب الارض العشر ليس ادا
في الصرف ويقدم أصاقي المسائل السابعة منه وانه يحال على ما في به السخ اسمعيل * فاصر ليس له مال
وله مسد مسكه ارض ساحه وأراد وصيه فهو يصير له بادن صاحب الارض لصورة النفعة فالوصي ذلك
عند الله احدى * بعد اسغال مسد مسكه ارض ساحه من ردى الى اسمه العاصر ادا فوصى العاصر
ذلك لعمر وبادن صاحب الارض من بلغ العاصر وأراد أحداهما من عمره له ذلك وفي هذا الصور ادا بغل عمره
بانه موصى بعد المانع سبع سنين واراد أن لا يسلمها للمانع ليس له ذلك معروضات (اقول) الطاهر ان هذا
فيما اذا كان القوص بلا ضرر به فعر به ما فله نامل * ادا غلب الماء على مسكه ارض ساحه من ردى
عكس الررع فيها وأراد صاحبها بعد اعطاء الماء فهو يصال العبر ادا لم يص على ررك الررع ثلاث سنين ليس
لصاحب الارض ذلك معروضات (اقول) وجهه انه في حال غلبه الماء ادا ترك الررع لا يسقط حقه ولو موصى
بلا يكون منه كما في رول بد المصروف عليها لانه معدود وكذا لو ترك ررعها بعد اعطاء الماء أقل من ثلاث
سنتين فله الصرف بها وليس لصاحب الارض المسككم عليها فهو يصال العبر المصروف لان البرك بلا عذر اقل
من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المسد والله تعالى أعلم * ادا بغل السماوى بعد فهو نص المزرعة المحاوله ليد
عن عمره بانه لم يرها قبل فهو نص وزعم انه فهو صها ناله باده ليكر ليس له ذلك معروضات * ادا وكل من له
المسد أحاه في الزراعة وعاب ليس لصاحب الارض القوص نص للعمر معروضات * من عر بد لعمر وعن مسد
مسكه في أرض ساحه بادن بعض السركاء في السماوى دون بعض ليس لمن لم بادن المعاوضة عا بسنه له أحد
ما يخصه من العشر معروضات * ادا ترك من له المسد الزراعة بسنه أو سني ليس لصاحب الارض
القوص نص للعبر وادرك ثلاث سنين لصاحب الارض القوص نص للعمر معروضات (اقول) يستثنى أرض
الصغار كما في رديا والله تعالى أعلم * ادا غلب من له المسد بلا وكل ل أحد السماوى القوص نص للعبر بالطاو
اذا كانت العسة لاب سني او أكبر معروضات من له المسد ادا مات بلا ولد كرفه صاحب الارض

الخلاصة وعبرها ذكره في معجم العجاري كتاب الحجاب ولاسه في وحوث النور وعلم حاله في كل معصية ليس فيها للغير
 حصة معدة وهذا من هدا الفيل والله أعلم (سئل) في فاص طالم أمر رجائه الموكل بأحد ما سمع به محض ولا ان بأحد من رحل مالا لا وحده
 لاحده فاحد هل يصح الا حذأم العاصي (اجاب) يصح الرجاء الا حذأ عدم صحة الامر وفي كل موضع لم يصح الامر لم يصح الا امر
 لاسماد كان الما ولا يخاف منه لو لم يعمل امره أو كان بعدد على العاص من عو منه فوجه سماحه مرعا والله أعلم (سئل) في رحل عصب
 ه طاه واسهل كهام صالحه من ساعلى ذراهم معصيه فقصها في المجلس قبل العرقى ثم أقرصها للعاص وهل يجوز الصلح المذ كوز والعرض المرفوز

أم لا (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه وبطال الغناصم لما استقر فيه وبجس إذا استمع والله أعلم (سئل) فإن رجل عصب الودع من المودع هل للمودع أن يحاصمه أم لا (أجاب) نعم له أن يحاصمه والله أعلم (مسئل) في رجل يمارى أمرض من أراح عاصطه وشعره أو ذرة فروع ذلك في أرضه وسافر المزارع فحاصمه أهله الحرب ووقع اليماري يده على نهره وجاربه وررعه وصار يسعمل المقر في الحرب والديان منه سب سوا حتى مات البعص وبه صفة البعص فهل يصح اليماري فمه الهالك وبعض فمه الباقي وما تناوله من عليه وليس عليه سوى مثل ما فرسه أم لا (أجاب) نعم يصح اليماري فمه ما هلك من البعص وما بعض من (٢٣١) فمه ما بقي يوم عصه وعليه وما تناوله لم

* مع طلب نبي الموفى بالطاوع قبل مرور ست سنين فاداد فعما مدفعه العبر بلز ياد صرر كان لهما الاحد
 معروف صاحب * ادا ما من له المشتد بلا ولد كرو خلف فاصرة فعصرص ذلك صاحب الارض على وصي
 العاصرة للعاصرة فأتى عن أحده لهما واداد بدفعه للعبر فوجهه لعمر وثم اراد الوصي أن يدفع مادفعه عمر ومن
 الطاوع من مال العاصرة وتأخذ الارض للعاصرة فله ذلك معروف صاحب ادا فوص من له المشتد بلز ياداد السمرع
 بلا دن صاحب الارض فعوص لم يقصه وما قبل يقصه بلا ولد وأراد ورثه احد العوص من ثلثه ليس
 له -م ذلك معروف صاحب * ادا صبي مد البرام ريد ولم يعط الارض المحاول في زمانه أولم تعلم انها محاول تكون
 الاعطاء للمعلم الخدين معروف صاحب * المرعة كما ينقل الى الاس ينقل الى اس الاس معروف صاحب * ادا ما من
 من له المسد عن اس ينقل الى اسه محانا بلا طافوسواء كان الاس صغيرا أو كبيرا وسواء كاتب معده للر راعه أو
 للمحسش معروف صاحب (أقول) فأنه هذا المعمم دفع ما سوههم وهو أنه اعما تنقل الى الصبر ادا لم يكن
 محناحه للعمل كالمعد للمحسش فسمه على انها تنقل الى السوا ان صاحب لعمل كالمعد للر راعه والله تعالى
 أعلم * أرض الدحي لا ينقل الى اسه المسلم معروف صاحب * ادا ما من بلا ولد بعد الفاء الدحي في مسد مسكه وب
 الررع وفوص صاحب الارض المشتد لعمر و بصرف ورثه ريد الارض الى ادرال الررع باحر المثل لعمر و
 معروف صاحب * ادا فرع ريد لعمر وعن مشد مسكه أرض سلخته بلامعرفة صاحب الارض وسلمها لعمر وروم
 عن أحد المسلم من صاحب الارض قبل تسليم بدل الفراع فأخذ عمر وعسكافس تسليم المثل بلا ديه سم
 ما من بلا ولد وأراد ريد الصر فها كالأول بناء على عدم الادن بالمسلم وأن القو نص ليس بمعبر
 فهل ريد ذلك الخواص نعم له ذلك معروف صاحب أنى السعود * ادا وحه البهاري الارض المحدود لم يد على أن
 معذار ادنها كذا على وحه الخمس سم مع ريد من الصر فعاراد على الخمس وأراد نوح سه الزيادة
 للعبر ليس له ذلك معروف صاحب * ليس الاح لا نوس أحق من الاح لا بى الطاوع في مسد مسكة الارض
 السلحه والعبر في ذلك الاب لا للام معروف صاحب * ادا ترك من له المشتد وطه ووطن في عصر بلده فصاحب
 الارض ما مورو ووجهها للعبر حالا * ادا وحه المسكالم الارض المحاوله لعمر و عوص عسل وحجم وررع
 فها ربع سنين فام بكر المسكالم بعد عزل الاول برعم انه يحلف عمر اعلى أن المسكالم والحم لم تكونا بعد
 العزل ليس ليكر ذلك بحسب القانون معروف صاحب * ادا ما من له المسد عن فاصر وكاتب الارض أرض
 كرم فوجهها لصاحبها لعمر وبالطاوع فعمر من فها عمر وكرو ما وصى سبع سنين فبلغ العاصر ووسط الارض
 وكلف عمر ابلغ العراس عباسه صاحب الارض له ذلك معروف صاحب * من له المسد ادا مات عن روجه حامل
 لادنه ادا مسكلم على ووجهه للعبر قبل ظهور الحمل معروف صاحب هذا آخر ما أسسمه فامس نسخي البر الحصار
 وكابه معرب من ألفاظ تركه كما يقتضيه ظاهر هذه العبارات وقد عرفت بعض عبارات مسهل كما هو والله
 تعالى أعلم

المسته مع بعد لحظ الصانع بان فيها علما واسما على سطر طي مغلف احداه منه او بعين من سافهرا فهل هي من ماله أم من مال اصحاب
الصانع بعدد نصيبهم (احاب) هي من ماله لا من مالهم لانه يحلط اليه صار مسهل كاله وبنب الصمان في دمه فالما خود من ماله والاصمان
معر وعله والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثه وتركه وصيه من ماله فاحدود وفهر وعلمه من الميركة مالا اعصا عليهم هل يختص به الخاص
بعض للخاص حصه أم تكون على الكل (احاب) هو على الكل ولا يختص به الخاص من حيث لم يرد حصه ما يوجب الصمان حصه العايب والله
أعلم (سئل) في رجل له في أرض وصيه جريه تكون في اطي هل له أن يجر بها جرها ويسبلها دون اصحاب الميركة أم ليس له الا بعدد حصه

(الحاشية) فليدبر ما لا ينبغي من جهة * وذلك لضعف البصيرة لا لضعف البصيرة * وفتح شراها ان يصغر احد من اهل البيت كان الامير عليه السلام
 وارتب خير الدين راجع حظه * يرجع انما ادبا بقية اهل الكا * والهام مادية الصواب لطالب السجود ففتح بالهداية سالكا
 سلكهم من الاكابر من قبله * واما من رضى في الدين تاركاً (سئل) في منافع المعتدلة سئل اذا كان المالك بعدد من قبل
 يظل اجرة تلك النسيب مؤنة أم لا (اجاب) لا تنطبل بل وارتبه يقوم معاناه في طلبها وان قلنا مؤنة يظل الاعداد والله اعلم (سئل) في ذي ثياب
 عليه ما ينبغي في سياحة العبر بحياور ملكه (٢٣٢) بعبر ادن مال كها بعدا يلزمه سرعا (اجاب) يلزمه رفع ثيابه حجب أمكن بلا ضرر اضرب سدا

الدايع صاحب مله الواحد جمعته كالمسلم أو دعوى كالكافي ولا به مومن مكاتب من كتب الله تعالى في
 منها كنهه فصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكافي بين أن يكون دمساهم وذا أو نصر اساحوسا أو عرسا أو عيلنا
 لا طلاق قوله تعالى وطعام اندس أووا الكا حل لكم والمراد بطعامهم مد كاهم قال البخاري رحمه الله
 تعالى في صحيحه قال اس عباس رضى الله تعالى عنهما طعامهم دما سمعهم ولا مطلق الطعام عراند كى محل من
 أى كافر كان بالا حجاج فوجب تحصيله بالمد كى وهذا الدالم سمع من الكافي انه سمي عير الله تعالى كالمسح
 والعرب ورواها لو سمع فلا تحل دبحه لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يسرط في
 اليهودى أن يكون اسرا سلبا وفي النصراى أن لا يعتق أن المسح اله معصى اطلاق الهدايه وعبرها عدم
 الاسراط وبه أفتى الحنفى الاسرا سلبى وسرطى المسقى لحل مما حكمهم عدم اعبعاد النصراى ذلك
 وكذلك في المنسوط فانه قال وبحب أن لا ياكلوا دما من اهل الكفا ان اعبدوا ان المسح اله وان
 عر را اله ولا يروحو اساءه سم لكن في منسوط سم الا سمه وحل دبحه النصراى مطلقا سواء قال بالاب
 لانه اولاً ومعصى الدلائل واطلاق الآية الخوار كذا كره البرماى في مساواه والاوى أن لا تأكل
 دبحهم ولا يروحو منهم الا ضرور كما جمعه الكمال اس الهمام والله ولى الانعام والحمد لله على دس
 الاسلام والصلا والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة فاسمى رساله قال الامام ومن داس
 اليهود والنصارى من الصا صا والسامر أكل دبحه وحل سائر وقد حكى عن عمر رضى الله تعالى عنه
 انه كتب اليه فهم اوى أحدهم فكسب من ماطلها فاذا كانوا يعرفون باليهوديه والنصارى فعد علما
 ان النصراى فرق ولا يحوز اذا جعت النصراى منهم أن يرمع ان بعضهم محل دبحه رساؤه وبعضهم محرم
 الا يحرم يلزم ولا يعلم في هذا حرافى جمعة اليهوديه والنصارى حكمه حكم واحد اه يحرقه (سئل) في
 الكند والطحال هل هما طاهران قبل العسل اولاً (الحوار) الطحال والكبد طاهران قبل العسل حتى
 لو طلى بماء ووجه الحب وصى حارب صلاه كما صرح بذلك فاصحاح في فصل في النجاسة الى نصب البوب
 او الخف وهما محلان لقوله عليه الصلاه والسلام احلب امامنا السمل والخراد ودمان الكند
 والطحال اه وهو كسر الطاء والمكروه يحرم عمار الساهه مع الفرح والحصه والعهده والدم
 المسفوح والمرار والمسا نه والد كره وقد نظمها بعضهم بقوله

اداماد كتب ساهه كها * سوى سمع فممن الويال
 وشاء سم حاء سم عسى * ودال سم مممان ودال
 (اقول) وقد كتب نظمها ولى ان الذى من الساهه محرم * بحمعه حروب خدمه دم
 (سئل) في العصبه كيف حكمها وكف بفعل (الحوار) قال في السراج الوهاج في كتاب الاكشمه ما دمه مساله
 العصبه بطوع ان شاء فعلها وان ساء لم يفعل وهي أن يدبح ساهه اذ انى على الولد سمعه أيام وعند السابى
 سم اذ اراد ان يعنى عن الولد فانه يدبح عن العلامة ساس وعن الخاربه ساهه لانه ساء علسرور بالمولود

تغيره ما لا يكون من كاهليه
 حقيقه وسلم الساجه
 لما لكها فارعه عن ساهه
 والله اعلم (سئل) في سكره
 و سون هاسكت وبت من
 عروفا أعصاب معهدا
 وحل فغلب فركها فاعرب
 عمار كرهام اهل الممره
 لادى ركز أم لب العروى
 أم لهما (اجاب) الممره
 لارا كرام اعاء ملكه
 قال في الخاوى الراهدى
 (ح) وصل عسه سكره
 تهره وهو ما عطف من عصمه
 أو صسر من لحاءه وصل
 به السكر فاعر الوصل فهو
 له والسكر لصاحبها اه
 ود كراهى والا حرك كى
 العلب نظمى لهذا القول
 اذ الاصل بقا علب المالك
 ولا وحه لملال مال العبر
 عمل هذا ويحل عن أسرار
 يحكم الدس العلامة ما عطفه
 عصب سكر عسر ووطع
 وأسها فرك عصبه في لحافه
 أو سمها وركه في نفسهاى
 موضع العطف فاعر يعنى
 العصب فالمرار لراكر
 العاصب وعاءه فمما

عبر مقطوعه وهو عر هادى الر كرا صلح لساول بن آدم وقسمه ارضها ان صر هافها فعد دما
 ما نظمى به النفس والله اعلم (سئل) في مراعى في ارض سلطانه من عادم ماروع الخطه والسعر وما أسهمهم من الخبواب والارض
 يحرقون ويحرقون با من عر اساب اسد ذكر احدهما لحافه من لحافه سروب له فاعر هل لسرى كه في مراعه الخبواب ان سار كه في الممر
 الى كرا ام لا (اجاب) ليس لسرى كه في مراعه الخبواب سركه معه دما ركز من لحافه سروب او عصب لحافه من سروب العبر كها وطا
 وهو صرح به في الخاوى الراهدى (سئل) في حراف احدهم ما رحل جل عليها آله الحرب بلا ديه واحد فاحراف آخر ودفعها الى يعنى

معهم سكني فأناله هان له فركه فاحذها الصبي وهو بسمه فخرها تسكني فاست من فخره في الصام منهم لها (أحاط) البدن المرء على يد الصبيان في حلق النهمه ان يصي من ساء منهم فان ساء من الصبي فهو أي ما صي في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فمطره الى منسره ولا يلزم أحد من أثاره والله اعلم (سئل) في رجل ركب فرس صدقه بعينه ودها عليه أول النهار وما تب عنده آخرة فادعى بصميه نسبت أمها ماتت تركوه وهو يسكر و يقول ماتت نسبت آحر هل القول قوله ولا صبيان عليه الا نسبه نسبه عليه عدني المدي أم لا (أحاط) لا صبيان عليه الا نسبه والقول قوله نسبه أمها لم يثبت تركوه والله اعلم (سئل) في منعل (٢٣٣) انه ولي على فريه واحد لها عصا من

يد مسكها و وكل من حاد به رجلا به من علمها فهل لمسحوق العريه الدعوى على الوكيل المذكور وأحد العلم منه أم لا (أحاط) نعم لهم ذلك وهو غير له مودع العاصب ودد رر صميه ما جاع علمها ساو الله أعلم (سئل) في سفه دخلت بالصحه الى فريه ما فاطهر المراكبه سماها فصار ربح في أنباء ذلك واسعلت المراكبه ما طهار أسامهم وأمعهم ولرجل ماحر بداخلها رر صميه فصاح عليهم أن أحرحو الى ناي وسبي فاسمروا في احرار أسامهم ودخل الماء الى السعفه من هباح الریح وبلغ فهل يلزم المراكبه صميه ما لمع السامح أم لا (أحاط) لا يلزم المراكبه صميه ما لمع السامح وكل سبي سلم فهو لما لسه والله أعلم (سئل) في الراي اذا شرط ومن المرعى مما ادعاه المالك أنه الصميه فمطره ومنه من الصبيان أكبر او اقل او وصل ما ادعاه هل للمالك احده أم هو

وهو بالعلام اكبر ولودمخ عن العلامة سا وعن الخار به ساء حار لان النبي صلى الله عليه وسلم عن عن الحسن والحسين كذا كذا ولا يكون منه دون الخدع من الصان والي من المعر ولا يكون منه الا السلام من العمول لانه اراده من شرعا كالا صميه ولو قدم يوم المديخ قبل يوم السابع أو آخره عنه حار الا أن يوم السابع أفضل والمسحب ان فصل لجهوا ولا تكسر عظامها بها ولا تسلمه أنصاء الولد أو نأ كل و نطم و يصدق اه وفي فصول العلای المسمى بالكر اه وهو الا صميه في الفصل ٣٦ و يعنى عنه في اليوم السابع من الولاده قال عليه الصلا والسلام العصفه حتى عن العلامة سا بان وعن الخار به ساء وقد عني عن نسبه عليه السلام بعد ما تبعدوا يقول عند ذلك اللهم هذه عصفه من ابني فان دمه اندم ولجها لحمة وعظمها لعظمه وحلدها بحلده وسعرها سعره اللهم احملها فداء لاني من النار ولا تكسر لعنه عظمه و يعطى العائله فدها و يطبخ جمعها من يصدقها ولا تكسر منها شي اه سم كرا المولى عصاره سرح السرحه بطولها وهي في معني ماسر سم قال و رأيت في سرح العيان للعلامه ام حمر السافعي رحمه الله تعالى وهو كان مع من عدهم ما لمحصه ما حصار و افسار على بعض المقصود مع التصرف في بعض العماره و ذكره هانا لانه من فصائل الاعمال قال و وفيها بعد عام الولاده الى البواع فلا تحري فلها و دبحها في اليوم السابع نسس والاولى فعلها صرر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهه للبكر بالذكور ونس من السعفه يوم الولاده خلافا للسحب ولو و اذا لام حسب الدبح من صحته ونس أن يعنى عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها كاحكام الاحصه الا انه نس طحها و تحلوا بها ولا تحلوا له أخلاق المولود و حل لجهها مطبوخا للفقراء ولا باس من يدمهم النهار يعطى العائله و حلها لاسره عليه الصلا والسلام فاطمه رضي الله عنها ما عطاها ماها و الهى أولى ولا تكسر عظامها وان كسر لم يكره و نس عن الدكر سا بان مسبو سا بان وعن الابن واحد وعن الحسن المسك واحد والاحباط سا بان و نس ان يقول الدايح بسم الله والله أكبر اللهم لك والى عصفه فلا تحر و رد و بكره لطح رأس المولود من دمها و سد بسمه المديخ للمولود نسكه أو دبحه لاسعه منه فكره و بدل له حبر أي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال لسا ل عفا لا يحب الله العقوب وفي روايه لا أحب الله العقوب اه يعود بالله تعالى من عقوق الوالد نسس الله حسن النساء وبالله تعالى التوفيق والمعونه وصلى الله على سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين (اقول) هذا ودد كرا المولى هنا كتاب الخطر والا ما حود كرمسا بل منه عامها سطر اذ به عبر منسول عمارد كرا أشاء كرا من حسبها آحو الكا كاحب نا حبر الكل الى ذلك المحل لا يكون كالحا ككه بعد الطعام

(كتاب السرب) *

(سئل) في دار معلوم حار به في مال يدونها تركه لها حق سربه يوم من طالع ماء مسهل على بلانه فروض معلومه الطول والعرض والعمق فريه تحري لير كمر يدوفر صا لنسبل كل ذلك من قدم الزمان بعد رجل الا أن ووسع فريه السبل وغيرهما عما كانا عليه القدم يدون اذن من ريدولا وحه سري أصلا

(٣ - (ماوى حامده) - ناي) ملك الراي عما صميه (أحاط) حسب صميه الراي ملك المصميه ولا حبار للمالك نس رد العوض واحد و نس امضاء الصبيان والخال هد لانه صار ملكا من أملا كه و سم ملكه فيه فوصاه حسب سلم له ما ادعاه والله اعلم (سئل) في رجل استعمل نور آخر بعد اذ به فريه صميه و ماتت نسب ذلك هل يصي و نعر او ام لا (أحاط) نعم يصي فميه ما عفا ما لعب ان ماتت عنده وان يقول اه فان هكذا في السبح ولعل صوابه اني فلا نأمل اه معكاه أعقبوه حسب الدبحه هكذا في السبح ولعل صوابه حسب السعفه ولحزور اه معكاه

(أجاب) ليس عليك الشك يا حماد أخذها من روحه إلا نعمين الذام فصالح الذم فليترككم كانت قبيحة ووهي حذو وبقطر إلى قبيحة ووهي
مذمومة في غيب ما غيبه وليس له أن يشعر من أنه غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب امرأة قد بعها ثم أنكر أحد هاتين روحه
واستهلكها هل لصاحبها أن يضي الذي أخذها من روحه فيهتاوم عصمه أم لا (أجاب) نعم تلك الشاة أن يضي الذي استهلك
الشاة فدهصها فمهتاوم روحه يوم عصمه هو وضي العاصب الأول ما غصبه الذم ولا يرجع وأخذها من غاصبه على الآحروا شاء
ضي العاصب الأول فمهتاوم يوم (٢٣٦) عصمها ورجع على المسبوك بقيتها من روحه فومهصها المسبوك والله أعلم (سئل) في رجل

جرى من ماء المطر فدخل
 في فاجوره شخص فالتفت
 بعض جواره هل يصي
 حبراه ماتت منه أو ما
 اهدم من الفاجوره أم لا
 (احاب) لا يصي شيء هلك
 بسبب جري من ماء المطر
 بمساكن أو ما لا ادلاصع
 لاحد منه فكيف يصي
 ما حدث لا قبل يصي
 بسببه والله اعلم (س ل) في
 رجل أوسى بهر آخر
 موهما ان له عليه دسام
 ردها الى موهوم تسليمها الى
 أحد من رجب منه وصاعب
 هل يصي ام لا (احاب)
 نعم يصي والحال هذه قال
 في جامع الفصول ردها
 الى الوديعه الى ما المودع
 أو الى من في عقاله قبل
 يصي و به يعني اذ لم يرض
 به غيره وقبل لا و به يعني اذ
 الرذالي من في عقال المالك
 رد الى المالك من وجهه
 لا من وجهه والصبر لم
 يكن واحدا فلا يجب تسليم
 بخلاف العاص والمسلطه
 محالها فانه لا يراد الصبر
 عنه كان لا ماعلا يرأس

ماء السبل المدكور سبي به أراضى فساتي معسلة من الرمن القدم عن حث عسكاس سرعته وأدعى
 أصحاب البهر المرور أن يحري السبل المرور محدب وسدوه وأصحاب النساء المرور يدعون أنه قدم
 فهل بعدم منه القدم على منه الحدوب وجميع أصحاب البهر المرور من معارضة أصحاب النساء إلى سبي
 أراضها من فاض ماء السبل المرور أولا الخواب لعدم منه القدم على منه الحدوب وجميع أصحاب البهر
 من المعارضة في ذلك بعد وبذلك لهم يستدلون بنبي ذلك سيد المدعي المرور من الموحى إليهم كما بعدم
 لهم من قدم الزمان وإلى الآن والله تعالى أعلم (أقول) قدمنا الكلام في كتاب السهاذاب على معارضة
 منه الحدوب والعدم وذكرنا مرجح القول بعدم منه الحدوب في السماء وعبره بأنه الموافق للعوائد وقد
 أفاد المولى عماد كرهها فأنه حسبه وهي أن الخلاف إنما هو فيما إذا كان الاختلاف في مجرد أن ذلك
 السبي قدم أو حاد بدون ذكر تاريخ أماداد كذا التاريخ فإن ادعى رجل أن هذا السبي ملكي أو حتى من
 سبه كذا وادعاه آخر كذا من سبه كذا فإنه لا خلاف في مرجح الأسبق بآراء محاميه في كبر
 من النكس فبمنه (سبل) في مركة بحر على حافة سوب صالحه دمسق المحررة نسبي منه أهل
 المدكور من قدم الزمان وفي البهر المرور موضع مكسوف معسلة بلانه ادرع طولا وعرضا
 نسبي به العام من القدم ويردحل من أهل السوب أن نبي على البهر المرور بناء ويجعله مساو بدخله
 إلى داره بدون وجهه رعى وفي ذلك مراد العامة وصح محل الاستماع وبغيرا لعدم فهل والحال هذه ليس
 للرجل ذلك (الخواب) نعم ليس له ذلك ونبي القدم على قدمه (سبل) في مركة من مسيرك من
 فريش لكل منهما منصفه وساطة وسط قدمه سبي بالخيار فيه السبل من العريش معسلة منصفه منصف
 أراضها وكل من أصحاب العريش واضح به على جمعة المدكور وبصرفه بالوجه السري من قدم
 الزمان وإلى الآن لا معارضة ولا منارح والآن عمدا هل إحدى العريش بغيره والنسطة على أصله
 وأرادوا مع أهالي العريش به الساسه من أحد جهتهم من الماء المدكور إلى أن يبرروا لهم سدا أو حقه بسهد
 لهم بذلك فكيف الحكم (الخواب) وضع البدو والنسطة منصفه فاطعه ولا يكلف والداني اظهار سبد
 بسهدله بذلك وضع به فعمل موضع بد أصحاب العريش به الساسه وبصرفهم من القدم وجميع المعارض لهم
 في ذلك ونبي القدم على قدمه حب الحال ماد كروا لله سبحانه العلم (سبل) فيما إذا كان له مركة
 ماعى ذارها بحري اله الماعى من فاض قدم في مركة دار بد فسددر بد القابض وامسح من فحسه إلا أن
 يكس هدر مركة فهل لا يلزمها ذلك (الخواب) حب كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في المركة
 لا يلزمها ذلك ولا يلزم بدو سكس المركة اتصال عدم حبر الإنسان على اصلاح ملكه والله تعالى أعلم
 (سبل) فيما إذا كان له حلس في دار بد مسبل ما معني حتى الإحراء دون رفة المسبل فاسقطا حقهما
 من ذلك لدى منه سره فهل يسقط (الخواب) نعم فالصاحب المسبل أنطلق حتى من المسبل فإن كان
 له حق إحزاء الماء دون الرفة بطل حقه فاسأ على حق السكبي وإن كان له رفة المسبل لا بطل بالانطال

ومما استامس به العاصب هو صام على كل الاقوال والله أعلم * (فصل في السعانه والاعونه) * (سئل) في رجل ارى من وسائل
ما حد كل نعله او درس عصا عن صاحبها فحل ر حل فيه من ذلك المسلم وقال له هذا المحل كذا وكذا فاحده بموله فماد يلزمه بذلك سرعة
(احاب) يلزمه سائر احدىهما العبر بالبيع لا ربكانه معصيه من معاصي الله تعالى وهي اذنه المسلم وطلم الدانه وطلبها أسد كما صر
به والباقي الصمان اذ انك الماحود كما افى به ا كبر الماخر من من علم الحفقه فطعا لعماد السعاه والاعوان ولا نه لما تحقق او عا
على الطن ا مانع العمل واحد المال بالسعانه والعوان صار كانه المانف مما ر فو حب الصمان ولطهو وذلك كان في عانه الاستحس

ابن من كان له قلب سليم من كل انسان والله اعلم (سئل) في رجل دخل بين ابيهم متصار بين ابيهم فبقي عليه بالكذب احدهما
 لمن نعم ونسبه الى انه حرمه فادماه فاحدهما كرمه صرنا مؤلما وحسنه واحدهما لاواه فاداه فبدا يلزم الساعي (احاب) لرمه
 البحر بل لا يسكنه عماد كرمه معصيه الله وصحمان ما عزم من المال استحسن اذ هو يسعدني وشكواه كانه العاصي البار النجما وهذا
 الذي علمه القوي لقطع حساد الاعويه والسعاه والله اعلم (سئل) ما بها العالم المرمى سربه * ماذا الخواص عن الساعي لسبي الخلع
 سعي شخص لدى ظم لهلكه * و احدا المال فسر امه بالرخ (احاب) افي نصيبه (٢٣٧) حداث مدهما * لما راوا وجهه

أصوامن الوصح
 لانه حل من ألي نصاحه
 عمد الهلكه في اسوال البرج
 كما ساهدي الاقطار أجمعها
 ومنه من ألتع الاصرار
 والمرح
 قد قاله العمد خير الدس
 معرفا
 بالذبت لكن رحي الخيم
 بالصح
 (سئل) في رجل حل أهم آخ
 أنه جاء الى امرأته بعقد
 الفاحشه وسعي به لحيا كم
 سباسة كادما فعرم مالا
 فسيه هل نصيب الساعي
 ما عزمه المسعي به لسيه
 السعانه المد كوره ام لا
 (احاب) نعم نصيب الساعي
 والحال هد والله اعلم
 (سئل) في رجل سعي ما
 الى دي سباسة رقيه فابلا
 انه خطب على حطقي فعرم
 مالا نسب هد السعانه
 هل يلزمه صمان ما عزمه
 ويحكم عليه به سرعاً أم لا
 (احاب) نعم يلزمه الصمان
 بالسعانه المد كور لاسما
 وقد قصد اصرار وأد ه
 بالرفع لمن نعمه من ذلك

رسائل الرية ن رساله ما سقط من الحق بالاسقاط وماله في الاساءه (سئل) في ارض معلومه لها
 سرب معلوم وهي حار به مع السرب المروى ويحب تولد بدنا لوجه السري فاحرا المولى السرب المد كور
 وحده بدون الارض لعمر وليسوا السرب الى ارض نفسه فهل يكون الاحار المد كور غير حار
 (الحواب) لا تصح احاره السرب وحد كما صرح بذلك في البرار به والذبح وغيرهما وفي اذ ارحانه
 من الفصل الخلفه في مع السرب فال محمد في الاصل اذ باع سرب يوم او اقل من ذلك او أكثر من ذلك فانه
 لا يحور وبعض مسانما يحورون ذلك والعنه او حعفر وأساده او بكر الحى وغيرهما من المساح
 لم يحور واذك وكذلك لو اسما حار الماء لا يحور وادناه أو آخره مع الارض فهو حار و يدخل السرب في
 السبع بعلا الارض الا ترى ان اطراف العبد يدخل في السبع بعلا ولا يدخل معصودا اه (سئل) فيما
 اذا كان له مدق سرب معلوم من ميره باع السرب وحده بدون ارض فهل يكون السبع المروى غير حار
 (الحواب) نعم وكذا صح بيع السرب بعلا الارض بالا حيا وحده في روايه وهو احسان مساح لم لا به
 نصيب من الماء ولم يحور في أخرى وهو احسان مساح بحارى للعقاله وفي الحايه من السرب حل اسبرى
 سربا غير ارض وفي لك القريه باع الماء بغير ارض في طاهر الروايه لا يحور هذا السبع فان باع وسط أن
 يكون الخراج على المسرى فسد العبد في الروايه كاه الا ان الخراج يكون على صاحب الارض فلو
 انه باع الماء بدون الارض ومنع المسرى السرب ثم باع السرب مع ارض له فال العقه أو حعفر
 لا يحور السبع في السرب الا أن يحور السائق الاول لان المسرى الاول لم يملك السرب بالسراع والعص
 لان بيع السرب بيع لا يبيع على موحود الا ترى به لو باع الارض والسرب حار السبع وان كان
 الماء معطفا وبالسبع وانما يبيع السبع في الماء على ما تحدد وما بعدد وفادالم لسيه س أ
 موحودا لم يملكه ماله ص فلا يحور به بائنا لانه على ملك البايع الاول فال رضى الله تعالى عنه وعبدى
 هذا الخواص سكل و سعي ان يكون حكم السبع الاول في السرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان
 بيع السرب وحد وان كان لا يحور في طاهر الروايه لا يحور في روايه وبه احد بعض المساح رجهم الله تعالى
 وقد حرج العاد به بيع السرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم السبع الفاسد والم سعي فاسدا لآل
 بالعص فادناه بعد العص وحب ان يحور و نو نهداماد كرمي الاصل رجل باع السرب بعه روه ص
 العبد واعفه حارعه ولو لم يكن السرب محل السبع لما حارعه كواشترى عدا به او دم وقصه لا يحور
 عقه اه مع العفار من السبع الفاسد (سئل) في محرى ماء مسرله من جماعة معلومين حاصم ام احناح
 المحرى الى الكرى الصرورى فكري العص وصرف على ذلك معلوم معلوم من الدراهم وانى العص عن ذلك
 الكرى ويرد الخرج على الا تى عما من حبب كان باذن العاصي فهل يسوع له ذلك (الحواب) نعم
 قال في الهدايه من فصل كرى الامهار واما الباى وهو الخاص من كل وجه فكره على أهله لما ساسم فل
 يحور الا تى وفل لا يحور لان كل واحد من الصرور حاص ويمكن دفعه عنهم بالرجوع على الا تى عما من

صار ما في بحر الرفع الى اهل السرب بعه العراء والماله الزهراء لمخص مرض في قلبه وحب في فواد وما كل خط به عهها الى اذ
 اسوق بسروطها ومن جلتها باسمه الهرو صا المحطوبه والكفاء وامورا حروس و سروط بطول الكلام علمها حتى تسو ح الخاطب
 الباى ارسكان المحطوب ومع اسبها السروط اذ رفع الى من يعزم مع تحفه أو علمته به بالعرم يحرم الرفع وتسو ح الرفع به البحر
 م قوله قال اى فاصحان رجسه الله تعالى اه منه م قوله يحور في روايه الخ اى ولو كان ذلك بيع المعدوم من كل وجه لما كان احدي قوله
 يحواره وحب وحدث الروايه يحواره واحدهم بعض المساح علم انه ليس من بيع المعدوم من كل وجه فلا يكون باطلا اه منه

فإنه إذا لم يجر له على الصريح الشرع من الشرف والمحرمة وأنه علم (سئل) فله رجل من أهل الجاهلية السادة
 القادرين عليه سجدوا له من غير الصريح بغيره بالأهل الذين أملا (أجاب) أنه إن كان هؤلاء من أهل الجاهلية وكان له في ذلك
 في قولهم سجدوا له إلى ظلم فغيره من أهل الجاهلية ظاهر وأنه أعلم (سئل) في ذلك سجدوا له إلى ما كرمه سجدوا له بغيره بسبب سجدته
 بالأهل بغيره من أهل الجاهلية أملا (أجاب) أنه يلزمه الصبر بالسجدة الكريمة كما أتى به قول علماء المشايخ من حسم الفساد قال
 في الزمان قال محمد بن يعقوب الفهرستي (٢٣٨) ذكره البراري في آخر كتاب الحساب وغيره وأما قوله في الزمان قال محمد بن يعقوب الفهرستي

عندهم الخلف عن أخذ
 المال لاسيما في هذا الزمان
 الخبيث الحال والله أعلم
 (مثل) في رجل له دابة
 وعرض وأوى إليه الصنف
 والمسافر وثقمة الناس
 على أشباههم أودع عنده
 مناسر فرس فحطه فسقى
 به بعض من لاحتاف الله
 تعالى وكتب إلى الحاكم
 أن الماسر كل حطيل
 وأطعمهم وودعه أنصامها
 كذا وكذا كذا وكذا وأمر
 وأمره بذلك أصرار اعظمها
 ولم عرصه بذلك فساد لمرمه
 (احاد) لمرمه ابلع انواع
 المعمر وقد حوّر السند
 أنو كحاع من علماء سافله
 قال لانه ممن سعى بالفساد
 في الارض وفي حديث
 كعب أنه قال لعمر رضي
 الله عنه انسى ما الملب فعال
 وما الملب لا مال فعال سر
 الناس الملب يعني الساعي
 تأخيه الى السلطان ثم قال
 لانه يفسده واهوا وامامه
 بالسعي اليه وهذا القدر
 كاف في فحوه ومدمه والله

فيه اذا كان باهر القاصي الخ وحزم الر يلقي الر حوع بحصته من المؤنة اذا كان باهر القاصي واحترافه في الهداية حيث اشعر مع دليله قال في الحاشية من تصل كرى الامهار و بكلموا في البهر الخاص قال بعضهم ان كان البهر لغسره فساد ونم او غلبه قهر به واحده بغى ماؤه فها فهو بهر خاص نسجي به الشبه وان كان البهر لما فوق العسره فهو بهر عام وقال بعضهم ان كان لمبادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمبادون الاربعين فهو بهر خاص وان كان لاربعمائة فهو عام واصح ما قيل في انه يعرض الى رأى المحدث حتى يتدارى الاقوال شاء اه وفي شرح الكبر للشمسي ومونه البهر المشترك عليهم أي على أهل البهر الكائن من اعلام أي أعلى البهر عند أي حبيبه حتى اذا حاور أرض رجل منهم سقط عنه مونه الكري وقال كرى البهر من أوله الى آخره على السركاء لان الاعلى يحتاج الى ما وراء أرضه لتسبل ما فصل من مانه لئلا يعرق أرضه وله أنه للحاجة الى سبي الارض ولم يبق له حاجة فلا يحب عامة من له حق تسبل ماء سطحه على سطح حاره لا يلزمه من عاره ذلك الموضع باعتبار تسبل الماء فيه من رفع على ماسبق بعوله فان حاور الكري أرض رجل منهم يرى الرجل من الكري لماد كرم اه وفي التناوحه واد حاور مونه حل هل يرفع عنه مونه الكري عند أي حبيبه الصحيح أنه لا يرفع مالم يحاور أرضه وعلى هذا الخلاف اذا احتاجوا الى اصلاح حاجي البهر اه ومثله في الترابه والدخيرة وعسره ما وقال في الترابه وأما الطريق الخاص في سكة عبر مانه اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فادانوا دارر حل قبل ان يرفع على الخلاف في البهر ومن رفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراءه فوجه ماله لانه عمله بخلاف البهر فانه يحتاج فيه الى تسبيل الماء لولا لعرف أرضه حال كبر الماء من حاور الكري أرضه وأراد رفع رأس البهر فالسمع الاسلام على قول الامام له ذلك لوال مونه الكري عنه وقال ليس له ذلك ولو كان بهر اعظماع له فري سرفون منه فملعوا بالكري فوههم فربه قال في البواهر رفع عنه مؤنه الكري اجماعا وعلى فاس البهر الخاص يسعي أن لا يرفع حتى يحاور الكري أراضي فربههم اه (سئل) في بحري أو ساج يصب فيه أو ساج منوب جامع من محلات من أعلاه الى أسفل واحساح الى العبر بل فعام أهل بحري أو ساج الاعلى يكلون بعض أهالي الاسفل الى بعر فله معهم من الاعلى الذي ليس لهم منه أو ساج قبل وصوله اليهم يدون وحه سرع قبل ليس لاهالي عله أو ساج الاعلى ذلك (الجواب) نعم (اقول) ههنا فانه هب علمها في رد الهمار وهي أن بهر أو ساج بخلاف بهر السرب من حيث ان بهر أو ساج اذا احساح الى الكري والعبر بل من أعلاه فكما حاور دارر حل لا يرفع عنه المؤنة بل يسار له من هو أسفل منه وهكذا كلما وصل العبر بل الى دارر حل فدخل في المؤنة وسار له جمع من قبله حتى يصل العبر بل الى آخر البهر من كان في اعلى البهر كان أكبرهم كلفه لانه يحتاج في ابراء أو ساجه الى جميع البهر من دونه من يحسه وهكذا يكون الا حرافهم كلفه لانه يحتاج في ابراء أو ساجه الى ما بعد دارر من البهر وهو آخر البهر دون ما قبله بخلاف بهر السرب فان صاحب الارض انما يحتاج من البهر الى ما قبل أرضه من أعلى البهر فادان حل الماء في أرضه من ساجها

أعلم (س) في رجل من دماط وخدمته في حاصل بعلها وليس له امرئ على أنه قبل
 فأوقع حاكم العرف العيص على أهل بلد وعزمهم ما لا يسعى جماعة منهم عمده نعاين به سر له له وله حاصل بعلها كذا فعنده واحد
 جميع ما هو به هل يصحون تسعاً منهم ما أحده أم لا (أجاب) نعم يصحون تسعاً منهم لظهور أن الحاكم العرفي باحداً في الحاصل كما
 صرحوا به في كثير من له في مسائل السعاه به فهم من له أدنى فهم في القصة والله أعلم (س) في رجل سعى ما حوالى من بقرم بالسعاه
 السكاهه فأبلاه صريبي وبعدي على فقرته ما لا تسعاه به السكاهه هل يصح الساعي أم لا (أجاب) نعم يصح على ما أقر به المتأخرون وطلعوا

السماكة الكاذبة والخشابة النحاس تقوم عليها الاستحسان الذي هو القياس الخلقى والغير هو جهلنا القاصى من معدن مادة الفساد والله اعلم (سئل)

العبادى وعبرها والله اعلم

اَكْبَرُ مَسَامِيهِ يُعْرَمُ بِالسَّعَادَةِ

فَعَالٌ وَلَا قَبْلَ فَعَالٍ

قالہ کادما ہل بعد سعادت

و بعضی ماعز مه ولان اُم لا

(احاط) نعم لصي و بعد

سعادته والى البراريه والى

لا سباده سی واسی

حلیہ، ناں ولامات

لصعير ومال فعال الخليفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو السباعي دمه والله مال

سامعون الخليفة ٧٢٥

نه اه وهدا ص م ع

رواه ابن ماجه . والاصح

مال سوارو وکرو ۱۱۰۰ روپو

لا ريب في ان هذا هو الحق

(کار بالہ ۱۸۸۰ء)

* (كتاب السيرة) *

مسائل) فی شمس مع

سبع المسعوع فعمد الى

عالمه وطلب العلم

— في العاصي بعد طلب

لَوَادِمَهُ فَمِنْ طَلَبِ الْأَسْهَاءِ

لی احد المہما ہی او عمد

سمع فهل حب احمر

س طلب الاسهاد مع مذكره

عن الطالب عبد الحمادي

طل شعبه املا وهل

الى شيء من المهر مما بعد أرضه فأذا حوّل السكرى أرضه ورفع عنه الموهبة بقي داخلها فما جتمع من بعدهم
 أهل الهرم كلها وارض رجل آخر رفع عنه وتبقى على من بعده وهكذا في كل من أسفل الهرم تكون
 أكثرهم كما هو لأصحابه الى جميع الهرم من فوقه ثم وقع على عكس مهر الاوساخ وحاصل الفرق أن
 صاحب السرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه لصله الماء وصاحب الاوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليدفع
 وجهه (سئل) فيما اذا كان لأهل محله مسافط على مهر يختص بحماها فما يحتاج الى البعر بل السكر
 ما اجمع فيه من أوساخ المسافط المدكوره فهل يكون موهبة تعربل الاوساخ من الهرم المدكوره على
 أصحاب المسافط المدكوره دون أهل الهرم (الجواب) نعم دفع البعر بعد الامكان وفي هذه الصورة اذا
 أحدث بعض أهل المحله مسافط على الهرم المدكوره يعبراد أهل الهرم المرفوع وبطالب أهل الهرم
 أصحاب المسافط المدكوره يسددها عن الهرم فهل يسوع لهم مطالبهم بذلك (الجواب) الحمد لله يسوع لهم
 ذلك بالوجه السري كتبه الفقير علاء الدين عني عنه (سئل) في مهر كبير يمد من أعين سرب منه أهالي
 قري بعضها من جهة أسفله بحري للبال القري في مهر خاصه من ذلك الهرم الكبير وفي بعض السنين يقل ماء
 الهرم الكبير فيسكر أهالي القري العالمة ماء الهرم الكبير المسرك ليرفع الماء الى أمهرهم الخاصه فيسعدوا
 أراضيهم بحب ان الماء لم يسق في الهرم الكبير بحري الى أهالي الاسفل الا فلا حادًا وتحصل بذلك عابه
 الصر على أهالي القري التي من الاسفل معالي ما هم يفعلون السكرار نور على الوجه المرفوع من قدم
 الزمان وأن القديم بقي و برك على قدمه وان حالف السرب عنه المطهره فهل لأهالي القري الاسفل أن
 يكافوا أهالي القري الاعلى أن يروا السكر لنسبي أهالي القري الاسفل أراضيهم وليس لهم أن يسكروا
 في باطن الهرم الكبير المسرك دون اديهم ورضاهم (الجواب) ليس لأهالي الاعلى أن يسكروا والماء على
 أهالي الاسفل لأهم امراء علمهم حتى يروا كما ذكره الامام المعظم اس مسعود رضى الله تعالى عنه وان
 كانوا يفعلون ذلك من قدم الزمان لانه يصرف في باطن الهرم المسرك دون ادي السركاء وذلك عبر حار
 سرعوا وفعل عبر الحار ما ع من فعله السرع فلا عبر بما فعله أهالي الاعلى من السكر فدعا على أهل الاسفل
 وادهم لاهل الاعلى بالسكر عليهم لا بحري على المناحر فانه لا يرم من رضا المقصد من رضا المناحر
 فللمناحر من أهل الاسفل مع أهالي الاعلى من السكر في باطن الهرم المسرك حتى يسقي أهالي الاسفل
 أراضيهم فانه مدأهم حتى يروا كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعسره والله تعالى أعلم
 فإني المرحوم السخا يجعل معنى دمشق السام عني عنه وحاب رجه الله تعالى عن سوال آخر عما حاصله
 ان لم يكن لأهالي القري به السفلى حق يرب في الهرم المدكوره فلاهالي القري به العلا حاس جميع ماء الهرم
 الخارج من ارضها حتى يروا ما يظفوه لاهل القري به السفلى ان ساواوا كل لاهل القري به السفلى حتى
 سرب من الهرم المرفوع وليس لأهالي القري به العلا حاس ماء الهرم عن أهالي القري به السفلى بل دناهم لاهل
 السفلى حتى يروا القول اس مسعود رضى الله تعالى عنه أهل أسفل الهرم امرأ على أهل الاعلى حتى يروا

القول قول المسري في عدم طلب الاسهاد أم قول السمع (أجاب) صرح علماء وفاقته انه متى تمكن من طلب الاسهاد على السامع اذا كان السمع في يده بعد او على المسري لو كان قد وده أو بعد العمار المسع ولم يسهر بطلب شفعه فلو اصررت عنه ومضى الى المحكمة اسداء طلب عند العاصي بطلب حتى قالوا لو كان السمع في طريق الجمع بطلب طلب المواصلة وعرض طلب الاسهاد لو كل وكيلانه ان وحده لا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلب شفعه وذلك كله مهم حرصا على طلب الاسهاد واعلاما به متى أصررت عنه مع امكانه بطلب شفعه والطالب عند العاصي ما عرض الطالب أي طلب المواصلة والاسهاد اذا لم يعلم ما أصررت عليه بطلب

في سفل فوقه يبيع السفل هل لصاحب العلو أحد الشفعة أم لا (أجاب) نعم له أحد الشفعة قال في الخاتمة عاود رجل وسفل لا سفل وطريق
 للعلو في البكة العلوية السفل ناع من أحد السفل سفل كان لصاحب العلو أن يأخذ السفل بالشفعة لأن السفل متصل بالعلو كما تاجار من
 اه والله أعلم (سئل) في علو مسرك مع سفل ناع أحد السركن ثلثي العلو فهل للشر له الاخذ بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخاتمة
 صاحب السفل يشفعه العلو أحق من الخاري قول أي حصته اذ لم يكن للشارسرك في الطريق اه وكيف مع سركته في نفس العلو وعلوا
 الشفعة في السفل بالعلو بأن له حق العلو وفي عكسه بالاتصال وبه يعلم الاحكام فافهم والله أعلم (٢٤١) (سئل) في رجل اشترى من أخيه

ما حصه من عمار هبل
 لا حو به الساركن له فله
 الاخذ بالشفعة معه أم لا
 واذا قلتم لهم الاخذ هل
 يكون على قدر حصصهم
 ام على قدر رؤسهم وهل
 اذا طلب البعض ولم يطلب
 البعض الآخر لعدم رعيه
 أو لعينه قسم على عدد
 رؤس الطالبين فقط ام لا
 (أجاب) هذه المسئلة
 ذكرها ابن وهبان في
 نظامه بعوله
 ومن يشترى دارا شفعها
 وعبره
 شفع على عد الرؤس يعتد
 وهي مستفاده من المبين
 حسب قالوا اذا اجمع
 الشفعة فالشفعة بينهم على
 عدد رؤسهم ومن لم يطلب
 اعتدما فلا يحسب ومن
 كان عا سالا بسطر ولا يوفى
 له نصيب اذا لم يكن
 له نائب واذا حصر وطلب
 مسجونا سوط الطالب
 يحكم له بشفعة حسب لم يوجد
 منه مسقط له وفي الطاهر به
 رجل اشترى دارا وهو
 سة معها بالخوارف طلب حار

مساحة مقدر بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السد الاسفل لا انصرف الماء الاعلى فهل اذا أراد أحد من
 أهل تلك الاراضي أن يحد في جانب من ذلك النهر سدا يسكن النهر له يمكن بذلك من نصب دلاوب بأحد
 به الماء الى أرضه بحوره ذلك ولو حصل للاعلى منه أو المساوي صرر بعدم دوران دولابه أو فله دورانه
 وليس له ذلك وجميع عنه سرعا أو ما حور من الخوارف لا يفي على أحد أن حال هذا النهر لا يتحول
 أحد أمر من اما أن يكون مشتركا اسرا كما صا اهل تلك الاراضي فلا يتحول لأحد منهم حصصا لحداب سى
 فيه الارض المجمع سواء أصرد ذلك لأحد من السركاء أو لم يصرف لانساء واعم في بطن النهر المشترك وبعض
 السركاء لا تلك المصروف في المحل المشترك الارض بصفه السركاء سواء نصروا أو لم يصروا وهذا انكسار
 ما اذا أراد أحد السركاء فيه أن ينصب عليه رعى او دولابا في أرض له ملاصقة لذلك النهر فله لا يمنع من ذلك
 الا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بان ينصرف الماء عن سببه ولا يحرق كما كان يحرق فسل ذلك
 واما أن يكون مسير كاسرا كاعا ما بين جميع الناس فجميع احداث ذلك أنشاء دوحود الصرر المذكور
 فقد قال فاصحاح في كتاب السرب ان أناسا سفل عن ممر مروي وهو ممر عظيم اذا دخل مروي مروي منه
 أهلها بالخصص لكل قوم كونه مروي وقا حار حل ارضه لم يكن لها سرب في هذا النهر فسركى لها ممر
 من فوق مروي موضع لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الخاد
 يصير باهل مروي مروي راسا ما هم ليس له ذلك وجميعه السلطان عن ذلك وكذا الكل أحد أن يجمعه لان ماء
 النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة رفع الصرر اه وفي مساوي الكردري الماء بلا به الاول
 في عابه العموم كالأهوار العظيم مثل دخله وسجود وحيثون ليس بعملاو كالأحد فملك كل واحد سقى
 دوايه وأرضه ونصب الطاحون والدالة والناسه را بخاد المسرعه والنهر الى أرضه بسطر أن لا ينصرف العامة
 فان أصرمع فان فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والدعى والمكاتب فيه سواء اه والله العلم
 وكسبه محمد المذني بطرانس السام عني عنه (سئل) في تركه ماء فاعه الساء في دارو ويحرق ما فاص منها بحق
 سري في يحرق الى طالع فام الساء في دار عمروو بعسم الماء سطر من احدى هاتين الدارين والآخر دار بكر
 و يترك ان بأحد من الماء سطره المخصص به من التركة العامة يدار ويدولس من سطر الطالع والتركه
 مخالفة والمعادلة محكمة وليس في ذلك ضرر على عمروو يسفع كل نصيبه بعد ذلك فهل يسوع لسكر ذلك
 (الحوار) نعم (اقول) قد مضى كتاب العسمة الكلام على قسمه الماء فراجع (سئل) فيما اذا كان لرب
 ورجل طالع ماء مسرك بينهم لصق حدار عمروو فهدم الطالع وصار الماء يحرق الى ارض دار عمروو وحده طامها
 ويصرون ذلك وحرب بعض الدار وطلب عمروو منهم اصلاح الطالع فهل يجب ان ذلك (الحوار) نعم قال في
 البرار به من السرب مروي أرض قوم فانس وحب بعض الاراضي لملك الاراضي مطالبه أن باب النهر
 باصلاح النهر دون عماره الاراضي (سئل) في ما مشترك من ممر به وممر به وممر به للمر به السلطان
 والممر به الملك فترك أصحاب الممره راعها وماء هامد الاث سواو فسق راع العر به المرويه

(٢٤١ - (مناوي حاشيته) - فاني) آخوها الشفعة وسلم المسرى الدار كما اله كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالسراء
 بالاسم وهما مظهره انه لو لم يسلم اليه الدار كاتب بينهما نصيب اه والله أعلم (سئل) في ما كوره من جماعة ارض او عرا ساء احد السركاء
 نصيبه فيها لأحد السركاء هل لغيرهم الاخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم قسم الحصص على قدر رؤس السركاء المسرى
 أو أحد منهم وقد قال ابن وهبان ومن يشترى دارا شفعها وعبره * شفع على عد الرؤس يعتد يعني أو ارضه لا على قدر السهام عدا ما
 له فانس يقال سى الماء بشفعة ما من حى السطر أو السكر وانس هو احدى نفسه من غير حرق السق والفتح والكسر الا ينم معرب اه منه

في شرح كونه لا يتعارف عن الظاهر من عدم لزوم العلم على التخصيص لأن التخصيص قد يقع في غير ما هو المراد به
بأنه ليس بعد التكميل وهذا يصح به التقييد بهذا وقد عالت المسئلة بتعدد الحكم على الخلق كما قد يكون بعد موافقة التخصيص لمعاني الخلق به
وعدم إمكان اطلاع الخلق عليه وذلك قال في المصبرات ثم يستدل الحكمين ساعته وفي الضرر والعرضين التمييز العاقلين بعد البعض
وفي الظاهر به وقد هلك في يد البائع بعد التماضي بعلمه أنه إذا كانت قائما تعين إحصاءه لا إمكان الحكم وإن الخلق لم يزل يطلب مع علمه بوجوده
بأنه لم يأت بتعرف به الحكم وقد قال (٢٤٤) في منخ العفار رأيي معقولا عن الظاهر به اشترى عمرا وادراهم حرا فأوافق المشايخ على

أمهنا لا يعلمان مقدار
 الدراهم وقد هلك في يد
 الشئع بعد المعاص
 الشئع كيف يعمل قال
 القاضي الامام عمر بن أبي
 بكر يأخذ الدراهم التسعة
 ثم يعطي المئ على رعيه الا
 اذا ثبت للمسيري زيادة
 عليه اهـ وكان قد قال اولاً
 ونسبى ان الشئع اذا قال
 أباً أعلم همه العاوس وهى
 كذا أن احدهم الدراهم
 وقد سماها فقال هنا وهذا
 موافق لما يحكى عنى وافق
 بحسه المعقول وقد علمت
 الاحكام المسوولة اهـ والله
 اعلم (سمل) فى محله غير
 نافذة اشترى رجل من
 أهله داراً من مائة عاقل داره
 ولها حارم الماص فهل حق
 التسعة له ام ليس كان
 (أجاب) ليس كان لا حق
 الماص وحسن السريك
 فى حق المبيع وهما حافه
 سواء اذا طارتى مسيرك
 والخال هذه والله أعلم
 * (كل العسمة) *
 (سمل) فيما اذا سافر
 فصار موقفاً داراً استجارا

مرعيا ثم ما مع مال له في الآخرة في العاصي في سكن جميع الدار مساهمة ورأى العاصي ان يسدي المساحر المدكور
بسكره منه وان يسكن مال البصف السبه البانفسكن المساحر السبه ثم اساحر البصف الموقوف عن السبه البانفسه وبي سا كل في جميع
الدار السبه البانفسه الى كل حق سكرها صاحب البصف المالك بالماها بأ المدكور ثم سكن بعد ذلك المساحر سبه و بصف سبه بعد ان وقع سبه
مها ا بنه وبي وكيل مال البصف ساهر على ان يسكن سبه أسهر ومال البصف بعد هاسه أسهر وسكن المدكور الاسهر السبه ولم يسكن
مالك البصف الى الآن في الحكم المسري فيما حصل صاحب البصف المالك من السكن بالماها بالمدكور في هذه الصورة (أحب) المماها

التي كورة غير محمد الساجد كور لا ملك لها على الوجه المذموم لان المتكلم على الوقت ان يقع ملك التخصيص الانتفاع
بمصحح الدار في يومه وهو عارض تسلم جميع المحل خصوصاً مع فساد احواله الشروع عند أي حصة شرجه الله تعالى ولان الاجارة لا رهن
الحائس والمهاناة غير لامة معها والمهاناة لا تمل بالموت والاحارة تمل به واذا كانت لا تمل بالموت فكيف يمكن ملكها المساجد كور ولو
ملكها لا سدى عقد الاجارة ما هو فوه وهو لا يجوز وقد اوالى وجهها الما افراز من وجهه منادله من وجهه والمساجد حلالا ذلك ولاها حور
اسجسا بالصورة الاسماع بالملك المشير له اذ لا يابى الانتفاع به الا بمالكه ما كتبت صبر وما (٢٤٥) ثبت بالصورة بعد رواها واذا علم

المند كور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكره بالوجه السري له احتساب ما ذكره من اداء على الدين
(الخواب) له احتسابه من اصل الدين كفى حواهر المساوي ومصر المساوي واقى بذلك الفهمه من عدم
مما يصح ما تناوله بلا حله شرعه على انه ربح المال المند كور من مخصص مضمون بالسؤال ولم رد السعر بحله
مطلعا بحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في اليقين الكبراهه من بان فيما يتعلق بالحث في الاموال
حم لا بأس بالسوق التي يفعلها الناس المتحررون الزا على هي مكرهه ود كر العالى في نفسه انه ان عدد
محمّد بكره وعدم أي يوسف لا بأس بها وعدم أي حقه منه قال الربح على خلاف مجدى العقد بعد العرض
أما اذا ما عزم دفع الدراهم لاداس به الاتفاق اه رحله على رحل عشر دراهم فأراد أن يجعلها بانه عشر
الى أهل فالوا تسري من المذون سائل العسره بعض المسع يم يتبع من المذون بانه عشر الى سته
مقع المتحرر عن الحرام فاصحاح من فصل فيما يكون در ارض الزمان كان السوق وقه حصل اخرى
فراجهما (أقول) بمضاء به يصح أن يحال لجعل العسرة لانه عشر وفي الدر المختار في آحر باب العرض
مانه فلب وفي معروفات المعنى أي السعود ولو اذ ان بد العسر ما بي عشر او بانه عشر اطر في المعامله
في زمانه بعد أن ورد الامر السلطاني وقوى صح الاسلام بان لا تعطى العسر نار بدم عشره ونصف وبه
على ذلك فلم يمثل ماذا يلزمه فاحاب بمرور بحسب الى ان يظهر بوجهه وصلاحه فترك وفي هذه الصوره هل رد
ما أحده من الربح لصاحبه فأما ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب
الامر بالرجوع اه ما في الدر المختار ههنا فأدور ود الامر السلطاني والافاء ما عليه بأن لا تعطى العسر
ما كثر من عشر ونصف ورأي بخط صح مسامحا السامح بان هناك قوى أخرى بان لا تعطى العسر
ما كثر من احدى عشره ونصف وعليها العمل اه وكأنه ورد أمر آخر بذلك بعد الامر الاول لكن قدما
في كان الدعوى عن المساوي الخبر به ان أمر السلطان نصر الله تعالى لا يبي بعدم موافقه وقدما بحسب
المسئله عه فراجعه وعلى فرض بقاء حكم أمر بعدم موافقه الى الآن أو رد ودا من حين ذلك من سلطان
وما ساء الله تعالى به نصر فاعلم بحسب المخالف و بمرور الحاله الامر السلطاني لا لفساد الممانعه فانه لو اقرض
مائة درهم مثلا وباع من المسع عرض سلعه بعشر من درهماته بعد سري صح البيع وان كانت تلك السلعه
نساوي درهمها واحد الان الهى السلطاني لا يعصى فساد العقد المند كور لا يرى انه يصح عقد البيع بعد
البداء في يوم الجمعة مع ورود الهى الالهى وان ام وما ذاك الا لان الهى لا هى الفساد كالمصلاه في
الارض المعصومه يصح مع الاثم كما يعرف في كتب الاصول اذا علم ذلك فهو للمعنى أي السعود ان حصله
منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع هذا ما حصله المعرض من عى السلعه ان ادا على عشر ونصف بلا
رضا المعرض رجوعه على المعرض وهو مسكول وقوله لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع أي وان
كان ذلك بالتراضي اسداسا كالما علم فان بيع السلعه ان كان صححها استحق جسع الهى والام يستحق
ساقا بل ذلك في لم احده حوايا شافوا الله تعالى أعلم (سل) فيما اذا كان له بدمه غير ومبلغ من

فمن هو القاضى والله أعلم (مثل) في حدوده مشتمل على أربعة عشر مادة لكل رجل نصف ولا ضرر به ولا ضرر الاخرين وما حب الله الربح
والربح فيه منه وصاحب الربع الثاني يأبى هل يصير القاضى الا في على القيمة اذا طلعها ترم بكاه أم لا (أجاب) بطحا نعم يصير القاضى الذى هو
مخرج * باجتماع أهل العلم وأهل المارفع ولم يرشعها فالأرجح ساعة لجميع كل ملكة في التى جمع والله أعلم (مثل) في رجل مات عن
زوجته وثلاثة بنين وثلاث بنات سطل اهل لاحدا السب أن يحصى بمقتضى دونه في الورثة أم لا (أجاب) ليس له الا حصصه به ومعه سر كانه
م هل اذا طلعوا المأناه أحسن الى ذلك (٢٤٦) واذا طلعوا القسمة وكان كبيركفك قسمه أحسنوا أن يعرضهم بحر على ذلك لنصل كل

دى حقى الى جعه والله أعلم
 (س ل) فى رجل يعطى
 الفلاح مولى وورثه
 وأرضا وكروما ودارا وكان
 أدب لواحد من أسانه أن
 يعطى أمرها و تصرف
 علمها قبل وفاته وورثه
 وسمه الورثه أن يسمه على
 تصرفه وسمه وكرم ولحقها
 عزم نسب ذلك هل يكون
 علمهم بعد حصصهم أم لا
 (أح اب) نعم يكون علمهم بعد
 حصصهم والله أعلم (س ل)
 عن قسمة الفصول هل
 وقع على الأحرار أم لا وهل
 يكون الأحرار فيها بال فعل
 كما فى اله ع ام لا (أح اب)
 نعم يوقع على الأحرار
 ويكون بالغ بل كما يكون
 بالغون وقد صرح علماءنا
 بأن كل عقد يصح التوكيل
 فيه ووقع بعد الفصول
 ووقع على الأحرار والقسمه
 مما يصح التوكيل فيه والله
 أعلم (س ل) فى امرأه
 منهن ما دار مسئلة على إله
 نرى مساوئه كما
 أحدهما سك فى دى
 وأخرى فى ب وبطالها

معلوم من الدراهم في رايحه عليها الى ستم بعد ما رايحه بعسر من ثوب ما بين عمر والمدون في الدرس ودفعه
الوربه ليد فهل يوحده من المراهجه سى اولاً (الحواب) قال في العسه حواب المأخر من ايه لا يوحده من
المراهجه التي حرب المباعه عليها بهما الا بعد ما مضى من الامام فسل له أبعى من هذا قال نعم كذا في الاقروى
والسور وآرخالكتاب وأقضى به علاه الزوم مولانا وأوالسعود والخنوقى والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه
الصور بعد اداء الدرس دون المراهجه اذا طب الوربه أن المراهجه يلزمهم من رايحه عليها بعده سى ساء على ان
المراهجه يلزمهم حتى اجمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال اولاً الحواب حسب طبوا ان المراهجه يلزمهم
وأما دس باقى تركه موزعهم من بان خلافه فلا يلزمهم ما رايحه في معانيه المراهجه التي لا يلزمهم على قول
المأخر لان المراهجه ساء على فنام دس المراهجه السابعة التي على موزعهم ولم يوحده دس في الزائد على قدر
ما مضى وهذه المسئلة بطريق العسه قال يرمى لكر حواجر راده كأث يطالب الكهل بالدرس بعد
احده من الاصل لويده بالمراهجه شيا حتى اجمع عليه سوس دينار من سى ايه قد اخذه فلا يله لان
المباعه ساء على فنام الدرس ولم يكن اه هدا ما ظهر لما والله تعالى الموقى (أقول) كأث وجهه أن
المستعصر لم يسر السلعه من عال الا في حاله الاحل في العرض فان الاحل وان لم يكن مالا ولا يعال به شى
من المسمى الا انهم اعتبروه مالا لانه لكونه مما لا يرد به المسمى فلو احدث كل المسمى قبل الحلول كان احده بلا عوض
وفيه شبهة الزاوسه الى ما لم يجمعها لجمعها فادامان وحل الاحل سقط عنه من عن السلعه بعد ما يبيع معه وكذا
اداس ان لادس اصلاً كفى مسئلة الكفالة المدكوره وهو بطريق الوصف المرعوب من المسع كذا
اسرى عبدنا الى على ايه كاتبه لا يظهر بخلافه فان له رده وان امسح الرذله رجح بالنقصان في الاصح
والله تعالى اعلم (سل) فيما اذا اسد ان ردى من عمر ومبلغه معلوم من الدراهم الى احل معلوم عراجه مرعه
مقصود ريد الدرس فسل حاول احله فهل لا يوحده من المراهجه التي حرب بينهم الا بعد ما مضى من الامام
(الحواب) نعم وهو حواب المأخر كذا في سى الفرائض من السور وعمله اقضى معنى الزوم او السعود
افدى ولو كان الدرس موحداً فقصاه قبل حلول الاحل يحجر على القبول وان اعطاه المدون أكثر مما عليه
وربما كان الزاد راد بحرى من الورس حار وما زوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوى الدرس
وقال اما معاصر الابعاد كذا من يجوز على ما اذا كان الزاد راد بحرى من الورس واجمعوا على ان
الداس في المساهة يسر بحرى من الورس وقدر الدرهم والدرهمين لا بحرى واحداً هو اى نصف الدرهم
قال ابو نصر الدونى نصف الدرهم في المساهة كسر ودعى صاحبه فان كان الزاد كسر لا بحرى من
الورس ان لم يعلم المدون بالزاد راد على صاحبه وان علم المدون بالزاد واعطاه الزاد احساراهل
حل الزاد للعائن ان كان الدراهم المدفوعه مكسوره وصحاحا لانصر المعص لا يجوز اذا علم الدافع
والعائن ونكون هدا هبة المساع فيما يحتمل العسه وان كان المدفوع صحاحا لانصر السبعين وعلم الدافع
والعائن حار ونكون هذا هبة المساع فيما لا يحتمل العسه بحاسه من الصرف (أقول) هذا كله اذا لم يكن

معها في الدنيا الى الذي دهاهل لهاداك بحسب اورفع امرها الى العاصي وطاب الهانور هل بحسبها الى اصي الرماذ
الى ذلك فبحسب العيب العاصي اليها لهدمه ولهدم أم لا (احاب) نعم بحسبها العاصي الى ذلك فبحسب العاصي اليها لهدمه ولهدم
معلوم ولهدم مد لويو روع بحسبها طبا لعلوهم ما والله اعلم (سئل) في عمار مسيرك من انهي اسمها فسمه براض وخص كل واحد
منهما باسمه ليعلم السرعه وافر كل منهما ما به اسوي فجمعهما هو مسيرك منهما والآن من واحد منهما بعضها وادعي العن العاصي فهل
له البعد افراره بالاسم فاعكاد كرام لا (احاب) لا تسمع دعواه بعد افراره بالاسم فاعكاد كرام لا تسمع دعواه بعد افراره بالاسم فاعكاد كرام لا تسمع

فولم يرضى عنه كاتبة العارضي كاتبة السبع فليكن مع الامر بالاستعانة بالله اعلم (سئل) في دارهم من كاتبة السبع فليكن مع الامر بالاستعانة بالله اعلم

تحتوي بجاعة واشهد كل على نفسه بالاساءة فاهل نعم هذه القسمة ولا تبعض طلب احدهم بقصها بعد ذلك ولا تبضع دعواه العارضي

في ذلك ام لا (اجاب) نعم يصح القسمة بالاراضي بل هي آ كنهها بعطاء العامي بسداد انماهم على صحة دعوى العارضي بالوجه الثاني دون

الاول اذ لم يقر بالاسنة او اذ اقر بالاستعانة لانه دعوى العارضي بعد مطالعة الله اعلم (سئل) في دار علم عوارض سلطانة وملا كها

معاونون في مدار الملك فيها هل يخدمهم على قدر ما يكفهم فيها ام على قدر رؤسهم (اجاب) (٢٤٧) العراة المقررة على الخانات اعماهي

على الملكة يكون بعدد كما

الزاد مسروطة اما اذا كانت مسروطة فهي رباحص لا تملك ناله ص على كل حال ورجع بها صاحبها

وان ابرأ علمها مادامت فاعلم لان الرابطة بالاراضي لو حوت رده حيا للسرعة نعم لو ابرأه بعد الاستهلاك

سقط كما سقط في الاساءة عن العينة (سئل) فيما اذا كان له يدبمه عروم مبلغ معلوم من الدراهم على

سئل العرض السري واساع عجروه فسلعه بنى معلوم من الدراهم موحل الى اخل معلوم ويرد بالان

احد مبلغ العرض حالا واراعده من عن السلعة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل باع آ حرامه

معلومه بنى معلوم وسطا على في افساط معلومة وسلم المسيري المبيع ردفع للبائع فسطا واحدا من البن

بعد حمله سم ما البائع عن وربه وترك وعلمه دون لجاعة فهل لا يحل بيعه الا فسطا بمو به (الجواب)

نعم قال في الترابه من السوع من نوع في الباحل ما عساه عوب البائع لا يحل البين الموحل وعوب

المسيري يحل اه وفي الحر فسل بالزاد والخاص ان باحل الدس على بلانه او حه باطل وهو

باحل بدلي الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو العرض والدس بعد الموب وناحل السمع عن

المسح بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه الاحل لا يحل فسل وقعه الاعوب المدون ولو حاكم

باللجان مرندا نذا الخرب ولا يحل عوب الداس اسما من القول في الدس وفي سرح المجمع لومان البائع

لا سطل الاحل ولومات المسيري حل المال لان فائده الباحل ان يخر صودي من عاء المال فاذا

ما من له الاحل بعن المبرول لعصاء الدس ولا يفسد الباحل اه كذا في الحر في سرح قوله وصح

عن حاله وناحل معلوم محل السلم وسائر الدون المؤجله عوب من عله لا عوب من له فصول من احكام

الدس والناحل (سئل) فيما اذا اسدان رجل من آ خر مبلغا لومان الدراهم وسلمه عليه على سئل

العرض السري فم طالعه به فامسح من دفعه له لا وحه سرعي راعماهما كاترا راعسا على دفعه دفعات

معرفة فهل لزمه دفع العرض حالا ولا عبر برعه (الجواب) نعم والاحل في العرض باطل خلافا لما لا وام

اني الى لان العرض اعار لو حود عبي الاعار وهو النسا ط على الاستعانة بالعين مع الرد والاحل في

العوارى باطل لانها مرتب غير لازم وفي صح الباحل صارب لازم فهل مضى الاحل فمضى الباحل

نعم برحكم السرع ولا يجوز محط السرحي من باب العروض والدون الباحل فيما عدا العرض من فم

المعلقات وصمما المسهل ككل وعن الساعات صحح يري عن الدخبر من المداناب وعلها في الدخبر

في الفصل التاسع في العرض والاسعراض (سئل) فيما اذا اسدان رجل من هدم مبلغا معلوما من الدراهم

على سئل العرض وسلمه بها فم ما تب عن وربه فسطوا المبلغ على ردي افساط معلومه اجدوامه بعصها

و ر بدون مطالسه بالساق واحد منه حاله فهل لهم ذلك (الجواب) نعم لانه فرض في الاساءة من

المداناب كل دس اخله صاحبه فانه يلزم باخله الا في سبعة الاولى العرض الخ اه ولومات المعرض

فأحل العرض واره فالظاهر انه لا يصح فمضى في باب ما يتعلق بالاحل في العروض من كتاب المداناب

ما تب المراه والمهر على الروح فاحله سائر الورنه سهر اهل لهم ان يطالرو قبل السهر الجواب نعم لان

طلب من علمها رجح البه ملكا كان او وفقر الله اعلم (سئل) في قرنه عرا ماها السلطانية على سحر منوها وارصها هل اذا سحر سوب

منها سبعة العراة لكونها على ذلك ام لا (اجاب) نعم تنفع العراة السلطانية حسب كات بحسبه فاهم صرحوا بان العراة السلطانية ان

حجبت على الاملاك فهي بحسبها وان حجبت على الروس فهي بحسبها وان حجبت على ما هي بحسبها الا ان كان دفعها فو حسب نور بعها

على حسب ذلك وقد صرحوا بانها من فام سوبرع النوايب السلطانية على وجه العدل والمساواة كان ما حذر راومن فام من على وجه الظلم

وهو في الاساءة كات ما رور الله اعلم (سئل) في أرض على راعها اجناسا سلطانة معلومة مزرع رجل فيها سوا ما و آ خر صغناو برند صاحب

دار ولو وقع فاد اطلب

حيث جعل طريق البيت عند العتبة طرقاً للفقهاء لزم الاستعانة بغيره على الاتفاقيات السابقة عليه من الوكيل اذ الحكم الوكيل في ذلك حكم

الاجمعي وهو لو وجد من ذلك كان كذلك ومما روي عن حواشي الاتفاقيات السابقة فلا يسوغ لهم الميع من السائل في العدم وانما أعلم (سئل) في
من يكسب في كرم انفسه ما مضافه فاستحق رجل نصفه شاعراً فصالحه على شيء ثم ادعى أحدهما ان طلب العسمة والسر كره مضافه فمما ينبغي
و يريد تحديد العسمة وادعى الآخر ان كلا صالح عن حظه الذي سده وورث له ما بقي ولا حظ لأحد حرمه من الحكم (أجاب) المسئلة على
حسب القواعد المذهبية ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما بغير عائق كالنصف (٢٤٩) من هذا ومن الاستحالة ورضي كل عا

بي والقسمه ودر مصداق لاله
ذلك على رضا كل عا في نه
والاستعانة على ما نهضم
فلا نهضم وان كان قد
وقع الاستحقاق على الكل
دفعه واحده فلهما الخيار
فان وقع الرضا لكل منهما
على ما في نه اسمر العسمة
ولا نهضم بعده وان لم ينع
الرضا على شيء فلهما ما وقع
العسمة واعاده الامر الى
ما كان فان سار على ذلك
فعال أحدهما قد احرم
البقاء على القسمه وأسكر
الآخر فلهما على المكر واد
صدر من المكر الرضا بالعسمة
صريحاً أو دلاله أوسع عليه
الفسخ به والله أعلم (سئل)
في ورثه اقسما بركة ثم
ادعى أحدهم بعد القسمه
دسائل يسمع دعواه ويعمل
بنسبه ويرد القسمه أم لا
(أجاب) نعم يسمع دعواه
ويعمل بنسبه ويرد القسمه
الا اذا قال بعه الورثه بعضي
ما يخص من الدس من مالنا
كما افاده التراضي في كان
العسمة والله أعلم (سئل)
في رجل ارث من عمار أو من
الراهن والخال ان المرثين
من حمله ورثه فاقسموا

وفي الدعوى من الخبر به ضمن سوال الدعي عليه اذ دفع سائعه على انه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به
كما هو ظاهره (سئل) فيما اذا كان لورثه ربح المسمى ودر معلوم من الدراهم دس منه عمر والعاس
موروث لهم عن ربح جامعهم من نصيبهم من ذلك الدس من ربح فطالب عمر فامسح وورثه لرجل
طلب التمس من نصيبه فهل له ذلك والبيع الموروث عن عمر صحيح (الجواب) نعم وبيع الدس لا يجوز ولو باعه من
المدون ووهبه حراً أساساً من احكام الدس وقد أقي عمل ذلك العلامة الترمذي كما هو مذهب كوفي وباويه
من البيع (سئل) فيما اذا قال دعي له اذ دفع على لفلان كذا مبلغاً من الدراهم على أن ذلك على دفع
المأمور لفلان المبلغ المذكور وورثه الرجوع على الآخر بذلك بعد السوف فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي
كفاله عصام قال انص فلا داعي او الذي له على اذ دفع على علي أن ذلك على دفعه عمل له الرجوع فيكون
اقراراً ما به عليه وان قال انص اذ دفع ولم يعل على ان المأمور سر كذا أو حله طأ أي حزن العاد به ماء
وكل الا امر أو رسوله باحدثه ما يحسب له الا امر سراً ولو فر صام بعه الا امر له او في حال الا امر
أو الا امر في حال المأمور رجوع وعندها يباعه ولا يرجع عند ما خلا للباقي ثم لا يرجع الدافع على
المدفع انما ان قال ادفع أو انص فصاء وان قال ادفع ولم يعل فصاء رجوع جلا على الامر بالاداع وفي
بعض المواضع يرجع الدافع على الفاض ولم يعل فصل والخو ماد كذا برار به من الوكالة من نوع في المأمور
يدفع المال ومنه في الدخلة من كان المذايبن ودر سائرهما من الفصل السابع الدفع من حصل بطريق
العصاة لا يكون للدافع ولا له الاسر داداه وعام القمار مع فيها وفي الترابه أنصا ومنه في الحاشية
من الكفالة والعمادة والفصول في احكام العمار في ملك الغير (سئل) فيما اذا مات المدون عن تركه
مسبلة على واسن وامسعه وله ورثه فكيف الدس باحدثه تركه المورث بدلا عن دسه وهو لا يرضى الا
باحدثه دسه فهل لا يجرى على أحد العين بل ساع من ميل الدس و يوفي منه (الجواب) نعم اذ المدون بعضي
بما صالها فباع تركه على الدس و يوفي منه الا اذا أراد الورثه ان يباعها لهم ودفع ميل الدس لصاحبه منهم
فلهم ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قبض من آخر عده ما يرد سائعه عليه ووضعيه ما عليه لرب
فرد ردهم ما يرا على الرجل ويرد الرجل رده على صاحبه الا حرام كور فهل له ذلك (الجواب) نعم
قال في البحر في حمار العيب يجب قبول الماس ولو باع المسع فرد عليه بعت قال بعد كلام وعلى هذا اذ انص
رجل دراهم له على رجل وقصاهما من عرته ووجدها العر من ثوباً فدها عليه بغير قصا فله ان ردها على
الاول اه أحد دراهمه من عليه واسعدها النافذ وحدها بغير ثوباً فاصحان على ال او رد على الدافع
وان أكر الدافع ان يكون دامد دونه فالقول قول العاص مع عسمة كما سيجي في القول لمن لانه يسكر أحد
غيرها وهذا اذ لم يهر ما ينفذ عه أو الحاد فان كان أفلا لا رجوع ان أكر الدافع أن يكون داهوكدا
في آخر الفصل السابع من قصاء الترابه فداوى الا عروى ن كان المذايبن (اقول) وقد ساعام
الكلام على هذه المسئلة عن الامام الطرسوسي في حمار السوع دراجعه * (فروع) * أحد الورثه لو قبض

(٣٢ - (فاوى حامدنه) - ما في) جمعهم تركه جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدس ام لا واداع لم لاهل بطل الرهن ونصر
له المطالبة في تركه أم لا (أجاب) لا يسقط الدس وله المطالبة في تركه وقد انفسح الرهن والحال هو والله أعلم (سئل) في رجل حبس بيمانهما
انفسها ما بالراعي وحمل لاحدهما دراهم على الآخر فاد ليرج قسميه هل يصح القسمه يلزم المال المحمول مع الاوكس أم لا (أجاب)
نعم يصح القسمه ويلزم المال والله أعلم (سئل) فيما اذا نبي أحد السركا في الدار المسركه بعه السر كما يحكمه (أجاب) ذكر علموا
اداني أحد السر يكن بعه راد الا حرمه لرب سائعه فمما ينبغي في نصيب الباقي منها ولا يهدم ولا يحق انه اذ لم يكن القسمه أول رصا

التمنى في النعمة أو الشئيل
والإقدام على القسمة لا يبع
دعوى الدين والله أعلم
(سئل) في وصي أدخل
عليه كرم في القسمة من
الورثه سمأدى أحدهم
الكرم لنفسه راعيا له لم
يعلم باسمه عليه كرمه هل
يسمع دعواه أم لا (أجاب)
نعم لسمع دعواه والحال هذه
والله أعلم (سئل) في العمار
الذي لا يسهل القسمة
كالطاحونه والجام
والصانه وغيرها اذا احتاج
الى مرصه وابعى أحد
السركين عليها من ماله
هل يكون مسرعا أم لا
(أجاب) اذا انى السرك
العمار والحال هذه فرمها
سريكة لا يكون مسرعا
و رجع بعمه الى ما بعد
حصصه كما جعه في جامع
الفصول وجعل القسوى
عليه في الولوالجه قال في
جامع الفصول معرنا الى
فناوى الفصل راسا فص
طاحونه لهما أنفق
أحدهما في مرصها لادان
الا حرم لكن مسرعا اد
لا يوصل الى الانباع

*** (کتاب الرش) ***

وصب نفسه الآية اه ومل الطاحونه الصبانه اذ الطاحونه مال لما لا ينقسم لانه حكم خاص بها كما هو ظاهر الفصول
واذا أردت بحق العلم هذا الحكم فراجع كتب المذهب وما مل واحذر زلة القدم فان في هذه المسئلة وقع تحوير واصطرا في كلام الا
وانه الموفق للصواب (سئل) في السر في العقار اذا امتنع من بيعه الصوري هل يسري بكونه أن يعمره ويضع يده عليه الى ان يد
ما عزمه على ما يحسنه فيه ام لا (اجاب) المصريح في كتب أعيان العقار اذا اهدم لا يحر أحد اليس بكونه فار يد على بيعه ولكن
فوله العماله الخ اله في الكه ل والجميع مل وقلاء ومن به ل ساو كتب عليه ذلك كتابا في ذلك الكتاب المكتوب باله معربا

الاستمر بالانقضاء ويخلفه عن شره حتى ياتى ما يضمن حصته شره كما انى فان امتنع شره من ذلك فمع الاسر الى القاضى يحبس
حتى يتوفيه كسبله الراى والمرتب والله اعلم (سئل) فى أرض مشتركة بين رجلين من أحدهما الأرض الذى كوروه يريد أن يحتص
بالعراس دون شره فهل يكون ما عرسه مشتركا بينهما أم لا (أجاب) ان عرس من يعبر عنه لنفسه فالعراس له ولشره يكره أن يكلفه قلعها الا اذا
طلبها قلعها الأرض فادامت فادام العراس فى حصه العار من وهما والاطع وان وقع نصه فى حصه نصه فى حصه الا حرقا وقع فى حصه
فامر الله وما وقع فى حصه الا حرقا أن يكلفه قلعها وان عرس ياديه لهما أو أطلق (٢٥١) فهو مسيرك بينهما وان عرس العار من وهما
وكان مسيرك لخصه شره

فى الأرض وحكم المستعير
للأرض العراس مد كور
فى غالب المومن والله اعلم
(سئل) فى طاحونة
مشتركة بين أحد السركين
على جانب من سطحها علبة
لنفسه يادى شره كم
افسدها بالراضى فوقع
العلبة على ما أصاب الا حرقا
بالعنه هل له رفعها عنه
حسب لم يسرطانى بعد
العسمه للبائى حق قرار
العلبة عليه أم لا (أجاب) له
رفعها اذا البائى مسير
لخصه سره كما له ما وعد علم
ان للمعير أن يرجع عن
العار به متى شاء ووقع
السطح الذى يبى عليه فى
سهم الا حرقا ولم يسرطانى
العسمه له حق القرار عليه
وفى الاساءه بين أحدهما
يعبر اذن الا حرقا طلب
رفع ما به قسم فان وقع فى
نصف البائى والا هدم اه
والصمد يعبر الا ان لما به
مالا دن هل يصير مسير كما
أم يكون للبائى لانه فيد
احترارى فافهم وفى

الفصول العماديه قال المؤلف فى العمدة للصدر السهدر حل ارض من امر اذارا وعاب فاحر حل
وفى ديها وارمن الدار مسه وصمبت الخيران له فاعى الرايه وأحدث الدار فليس للمعير البائى ان
يطالبها بشئ لانه يرفع دون أمرها ولا يطالب من المره الا بالاول لانه أوقا حقا واحماله ولا ياحسد الخيران
لان صمبتهم لم يصح لاهم صمبتهم والنس نواجب (سئل) فيما اذا سرق الرهن من عند المره من بلاعه منه ولا
يعصر فى حظه وكاتب قيمه يرفع على الدس فهل يسقط الدس ولا يصح المره الزايدة (الحواف) نعم كما
فى المومن (سئل) فى امر أهده بعت درحل طبعه فمما حقه وعسر ووشا تحمسه فروس اسدائها
صمبتهم الرهن فمعت عسده عسفا حسانا كل العب حتى صار من صمبتهم فروس وهل يصح ويسقط
من الدس بعد روه وبعت المره الرهن بقرس (الحواف) نعم قال فى القرار به وان انقص الرهن عند المره من
قدر او وصفا سقط من الدس بعد روه بخلاف العصان براحح السعر على ما عرفت فى الجامع فالورهن فورا
فصمبتهم ان يعون بعسر فافسده السوم حتى صار من صمبتهم عسره فمما الرهن بدهم من وصفه وسقط
بلايه ارباع الدس لان كل ربع من الفروم هون ربع الدس وقد بى من القروور بعدد حتى أنصام الدس
ربعاه (سئل) فيما اذا اسدان ردى من عجر ومبلغا معلوما من الدراهم الى اهل معلوم ورهن عسده على ذلك
رهنها مسلا ساوى قدر الدس ثم حل الاحل ودفع له ردد به وطلب رهنه فادعى عجره وانه قد فعل بصمبتهم وردد
ما اسوفا الى الراهن (الحواف) نعم قال العنبى فى شرح الكفر فاوله الرهن بعد قضاء الدس قبل تسليمه الى
الراهن اسرد الرهن ما قصاه من الدس لانه تس بالهلال انه صار مسوقا من وقت ان ص السابق فكان
البائى اسدفاء بعد اسدفاء فمعت ردها ومثله فى القرار به فى البائى من الصمان ومثله فى فتاوى الكارورى
(سئل) فى الرهن اذا فعد عند المره بدون بعد ولا تعصر فى الحفظ فمما كبر من الدس فهل يملك بالدس
ولا يصح المره الزايد على الدس والقول قول المره فى صمبتهم الرهن بقرس (الحواف) نعم الحكم كما ذكر
والله تعالى اعلم قال فى الدر المختار فى باب المصروف فى الرهن احل على الدس والعنه بعد الهلاك فالقول
للمرهن فى قدر الدس وفيه الرهن شرح السكمله اه (افول) كتب فى رد المحتار على الدر المختار فى هذا
المحل ما نصه صور المسئلة ما فى الحاشية وعبرها لو كان الراهن يدعى الرهن الف والمره بمسماه فان كان
الرهن فاعسا ساوى الف فالحال عا وادى لوها السكا فالقول للمرهن لانه يسكر راد سعوط الدس اه راد
الا معنى ولو انصفا ٣ على انه بالف وقال المره فمما جسمائه وقال الراهن الف فالقول للمرهن الا ان
يرهن الراهن لانه يدعى راده الصمان اه ملخصا اه بى هنا وهما طاهر كلام المؤلف ان المره من
لا يصح الزايد على الدس من صمبتهم الرهن اذا ادعى الهلاك وان لم يرهن على ذلك وهو مخالف فى الخير به
حسب سئل عن الرهن اذا لم يعلم صاعه الا قول المره هل يصح فمما بالعمه لمع فاحاب نعم حسب لم يعلم
ذلك بالرهان كما صرح به فى سورا الاضار والدرر والعز اه وعبار السور به كذا ومن يدعى
الهلاك بلا رهان مطاله او مثله فى الدرر وسرح المجمع المالكى والذى حرره فى رد المحتار ان هذا غير صحيح

مسئل الاحكام بفلا عن حواهر العباوى انه هو اذارا فوقع الخوص فى سهم والمسئل فى آحار لم يسرط فى القسمه فاصحاب المسئل
أن جمع احوال الماء اه الحاصل أن السطح الذى عليه ملكه السر بل كله بالقسمه ولم يسرط فى القسمه حق القرار عليه فله
ان كلفه رفع سابه والحال هده والله اعلم (سئل) فى كرم بين رجل وامرأه ولا صعه أرض لهم ما يعبر عنها بالخله يعرف بتحدوده الاربعه
٣ قوله ولو انصفا لانه لما قال ان الرهن وقع على جسمائه من الالف اعترف بسقوط جسمائه من الالف وصار مسكر اسقوط البائى فكان
القول له فهد صوره الاحتمال فى قدر الدس الذى وقع به الرهن اه منه

فصحت مع شريكها الكرم بشيء القاصي وقصده وصره بعد أن يبين كل واحد من القسمين المختلفين في الرجل أن الطبيعة في الجسد
تزيد وتثبت المرأه عدم ادخال الخلة في القسمة وانما ياتي على الشركة في الحكم الشرعي (الحل) اذا اقام الرجل على ما في حكمه
به وأدام بقية بها العان وتمسك القسمة بينهما ثم سئلان هل شاءا كالإختلاف في المبيع وهو ظاهر الحال هدم والله أعلم (سئل) في
التجريم لنشأ في الاعمال سواء حصل لكسبهما شأفا نشأ لكسبهما وإدخال أحد في العمل مع غيره وأراح والده ودمه سنن وأخسده والده
يستعمل في مصالح القرية سيخا ويصرف (٢٥٢) النصف الذي يدرى لا العمل والآخر يردان يقسم المال المحصل على الطرعه المذكورة

فجعل له ولداً البلي
ولاحيه البلي فهل له ذلك
أم لا ونعسم انصافاً وبعد
الاس معسالو الله (أحاب)
لنن له ذلك ونعسم انصافاً
بي الاحوس ولا نسهم
للولد المعبي لانه والخال
ماد كرو الله أعلم (سل)
في رحل له سون و سب
أعد لسكاهم أما كن سي
وكان نعسم العله علمهم في
حال حباه ما أحد النسي
في حباه وله اولادهم ما
حذهم فارادوا اب احدوا
ما كان ناحده ابوهم هل
لهم ذلك أم لا (أحاب)
النسي لهم ذلك لانهم من
اعداده لسكاهم الملك لهم
فيكون الاما كن من حله
ما رله ونعسم على فراض
الله تعالى ولم نعصر الله
تعالى لاس الاس مع الاس
سبوا ليرم أخصامهم
العهه ملك المستعمل ككاهو
ظاهر والله أعلم (سل)
في حياهه اذ سبوا دارا
واحصل كل عباياه منها
فاسحق على أحدهم طري
نصفه لجهه وفعها

لانه مذهب الامام الثالث وامامهنا ولا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع عبيده او بالرهان وهو في الصورتين
مضمون بالافضل من جهة ومن الذي كما وجهه السرسلاني في رساله مسئله سماها عاينه المطلب في الرهن اذا
ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الخلفاء في شرح النسخه وانه افني اس السلي والرهان في وعبرهما وكذا في
الصاوي رحمه افني بذلك نسخا السرسلاني وقال ان ما افني به الرمي بخلاف المذهب رأسا واحدا
والرجوع الى الحق احق اه وبعل المؤلف عن السمع احمد معنى عكسه نحو ما ذكرنا من تحريم المسئله والرد
على الخبر الرمي والسو ووالدرر ونصر على صاحب الخلفاء بان هذا مذهب مالك وامامهنا بافصاح
وسقط من الذي بعده واما في الاصحاب علمه اه وان المناسب في عبارة السو والسابعان وقال وتعمل
دعواه الهلاك بالرهان مطلقا (سئل) فيما اذا ادعى المرهن رد الرهن المرهون وكذبه الراهن في ذلك
فهل يكون العول للراهن بمعنى عدم الرد دون المرهن اولا (الجواب) العول للراهن بمعنى عدم الرد
دون المرهن لانه مضمون والخاله هذه والمسئله في التنازع واما في فاري الهداية والافروى وعبرها
والله سبحانه اعلم وفي صاوي اس السلي من الرهن لا عمل قول المرهن في دفعه الرهن للراهن بل موافقه
ولو حلف بل لا بد ان افهمه على ذلك اه (افول) فدال العلامة السرسلاني في هدايته رسالة
مسئله ايضا سماها الاصاغ في الرهن والمرهن اذا احل افني رد الرهن ولم يدكر الاصاغ وقد رد في جواب
الحكم فيها فقال قد يجب بان العول للراهن بمعنى عدم رد الرهن معراج الدرايه بقوله ولو احل افني رد الرهن
فالقول للراهن لا خلاف لانه مسكر اه قال لكن قد يحمل على ما اذا احل افني رد الرهن لان سكتي
كلام المعراج في الاختلاف في الهلاك وقد صرحوا بان الرهن عبره الود بمعنى رد المرهن وانه امانه في
يد وان كل امين ادعى اتصال الامانه الى مسجها فاسل قوله في حيا المسحوق او بعد وفائه في ادعى استثناء
المرهن من هذه السكته فعليه السان وبعارض كلام المعراج على ادعى المرهن هلاك الرهن عنده وانكره
الراهن فان العول للمرهن نعم لانه امين كالودع والمسحوق مع ان الراهن مسكر اه كلام السرسلاني
لخصا وحاصله انه يصدق في دعواه رد الرهن على رايه لانه امانه وحكم الامانه كذلك ولكن لا يخفى عليك ان
الفرق ظاهر بين الرهن وعبره من الامان لان الرهن مضمون بالرد فكيف يصدق في عبه الصمان واما
عبه الامان فليس مضمون فلماذا يصدق نعم الخلفاء الرهن بالامانه وجعلوه منها بان حسابها ضمن جميع
فيمه بالعدى واما قوله وبعارض كلام المعراج الخ فوايه طاهر اتصال المرهن اذا ادعى هلاك الرهن
عنده اما يكون القول بقوله فميمه بالنسبه الى ما ارد من فميمه على قدر الدس لان الرائد امانه من كل وجهه يصدق
في كعبه الامان حتى انه لا يصح ما قدر الدس فانه تضمنه حتى انه يسقط منه ضمانه فصا و قدر الدس
من الرهن مضمون بعبه فكيف يصح نسبته بالودع والنسبه ولو كان ملهما لزم ان يصدق مطلقا ولا يسقط
في من دسه واما اذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى هلاكه عند الراهن بعد الرد او ادعى الرد فخط فانه
لا يصدق لكونه كان مضمونا على قبل الرد يجب لو هلك سقط من الذي بعده واما اذا ادعى رده علمه كان باءا

٥١٩٤٧

الحكم السري (أحاب) يفسخ القسم ويساوي بالان المقصود من القسم يكمل المقعد ما حصاص

كل منهم نصيبه وقطع أسباب تعلق كل واحد منهم بنصيب غيره وسرط القسمة عدم دون المنفعة بالقسمة ولابد من إقرار نصيب كل واحد بطريقه في الأرض والدار وسريه في الأرض ولذلك إذا قسم ولا أحد منهم مسلم أو طر بن في مال الآخر لم يسرط في القسمة صرفاً عنه أب أمكن والقسمة القسمة والله أعلم (سئل في أبي عمير بما ذكر وما رصاهما أو شهدا على أنفسهما سهوداً بذلك ونسب ذلك عندنا ما لا حكم الحسبي لسهوده سهوده وكتب بالمعاشرة والامراء العام بهم ماضل وسلم كل ما حصوا كذا على أنفسهما أنه متى ادعى أحدهما على

الاخر بشي مختلف ذلك انك في هذه القضية يكون عليه البذر الشرعي فيكون في ثمار اذها بشرى به و تالا من ارجع منه بالليل
ثم ادعى أحدهما أنه سبق هذه النقا من أبيهم ما وان أباه وقف ما حقه عليه وأبرر من يده كتاب وقف ما حقه شهد فلاس وفلاس مع وفهمهما
فلاسل وانه أشهدهما على نفسه انه وقف ما هو ما سكه وهو كذا وكذا اسهاد لوجه وصي المتدعي من غير مدع شرعي يدعي بالوقف وأحضر شاهدين
من سهود الملة اسمه الاولى شهدا عنداه فعمل ما نأب الحكم الخبي فهل هذه الدعوى سمع منه وما رتب عليها من سهادة ساهدي العسمة
الاولى صح أم لا (أجاب) لا يسمع الدعوى المذكورة ولا الاسهاد لا مور كثره منها السافص (٢٥٣) من المدعي والشاهدين فالمدعي لاسبق

معاسمه خصمه وقد صرح
الى المعنى وغيره بان الاعداد
على العسمة اعتراف منه
بان المسموم مسرك واما
الشاهدان فقد صرحوا
بانه اذا كتب في الصل ما هو
موجب للاقرار وكتب
الشاهد فيه شهد بذلك ثم
ادعاه مدع فسهد له هذا
الشاهد لانه لانه اقرار
فيكون بالسهادة البانية
مساوفا كما في حامس
الفصول وغير ومما بان
ما في صل الوقف من سهادة
ساهدته لعولام ما شهدا
أنه أسهدهما أنه وقف
ملكه ولم تسهدا بانه وقف
وهو ملكه في التراز به
وعسرها لوسهدوا به أقر
وأشهدا بانه وقف هذه
الارض وقعا صححا وكتب
في يده حتى ما لا يعمل ولو
فالا مع ما ذكرنا وكان
مالكها يعمل فلو كان
الواقف بنفسه موحودا
واسهدا به وقف ملكه
هذه الم تسرددوا المالك
على عسره كما هو ظاهر
ومما عدم المدعي الذي
لا يسمع منه الدعوى في الوقف

يدعوا الصممان عن نفسه فلا يصدق بخلاف من ادعى رد الودعة والعار به فانه يصدق لان ذلك لم يكن مصحوبا
علمه بالهلال كما حرم فلم يكن بافان دعوا اما الصممان عن نفسه والدي في فواي فاري الهداه نصه سئل عن
المترين اذا ادعى ردالة المرهويه وكذبه الراهن فهل العول قوله أجاز لا يكون العول قوله في رده مع نفسه
لان هذا سان الاما بان لا المصممان بل العول للراهن مع نفسه في عدم رده الهاه ومثله ما مر في كلام المؤلف
عن ابن شلبي والسارحانه وغيرهما ومثله أنصافي فواي اس يحكم وهذا هو المذكور في المعراج فترم اساع
المعول كيف وهو المعول لكن ينبغي ان يقال ان ذلك فيما اذا كان الراهن غير رائد على الدس فان كان رائدا
ينبغي أن لا يصح الزاذه لمحصها امانه غير مصحوبه فيكون العول قوله فها سواء ادعى الرديف او الرذ
والهلال بعده عند الراهن فامل هذا ما ستر المولى يحرر على العبد المفقود والمصار على الذرا الحصار
(سئل) فيما اذا رهن ريد داره الماعوا عند غير وند شرعي رهنا سرعنا مسلمان بعد ذلك رهن ريد الدار
المرور باساع يدكر بدون ريد داره الماعوا عند غير وند شرعي ولا في الرهن الاول هل يغير الرهن الاول ولا يغير
الناسي (الجواب) نعم قال في الحاوي الراهدى وامرأح لكر حواهر راد رهه عند آخر بعد ما سله للمرهم
الاول واحده يغير اذ الاول وسله الهه لا يكون رهنا فها فها محاي لوصي الاول دبه لا يكون للناسي حسيه
بخلاف سيع الرهن لان السبع نعم بالعدد دون الرهن اه وفي فواي العلامة السبع اسمعيل اذا سب الرهن
الاول فالناسي غير صحيح (سئل) فيما اذا رهن ريد داره عند غير وند كر رهنا سرعنا مسلمان سري
معلوم لكل منهما فهل يكون الرهن صححا وكثره من كل منهما (الجواب) نعم كما في السور من بان ما يحور
ازها به وما لا يحور (افول) اى نصركا مع وسائد كل واحد منهما لان نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه
من ذال فاله اس السكال (سئل) فيما اذا باع ريد سانه من غير وسع وفاه من فاه عن فاحس على انه ان رد
رذال من لعمرو رد المسع وسلم غير والمسع وأعر اسجار النسان عده فهل يكون السبع المر نور حكمه
حكم الرهن فالمره الحاصله من النسان باع لا صلها (الجواب) حسب كان من فاه عن فاحس يكون
السبع المذكور حكمه حكم الرهن وماء الرهن كالولد والبر واللى والصوف الراهن وهو رهن مع الاصل كما
صرح بالاول في التراز به والخبر به والحاوي الراهدى وعسرها بالناسي الى ورو عن من المعبران والله
الموفق (سئل) في رجل باع آخر عمارا من معلوم من الدراهم فاه عن فاحس وقصص النى واطلى السبع
ولم يدكر فيه الوفاء الا ان المسرى عهد الى الناع بعده انه ان أوفى له مثل النى يفسخ معه السبع و رذله
المسع وأسهد على ذلك بنه سرعته والنابع يعلم بالناسي الفاحس ومصب مدته والا ان أحصر النابع بطار
الناسي للمسرى وطلب رد المله على ذلك يوجب الى ذلك ويصل النية (الجواب) نعم لان السبع اذا كان يبيع
فاحس والخاله هذه فهو رهن بشرط ان يعلم النابع بالناسي وقف السبع كما في الحاوي الراهدى عن بكر حواهر
راد (سئل) فيما اذا كان لريد وطعنا ارض معلومان حاملان لعراس خارج الارض في ملكه
فما عها من عمرو سيع وفاه ملامرله الرهن بن معلوم من الدراهم ففصه من عمروم اخر عمرو المله من

وقف السهاد كما هو ظاهر من عبارته الصل المعلق اسهاد لوقف ومما انه لا يسمع دعوى الموقوف عليه على ما علمه القوي كما صرح به في
الخلاصه والتراز به ومما بان الوقف ليس يحكموا لمرومه ليعمل عليه الرهان لا بدعوى على العول به وهما امورا حرمها اختلاف بين العلماء
بالخاصل ان العبر لصل الناع اسمه ولا غيره بالدعوى الصادره بعد هذا ولا تصور الوقف على الكيفية المشر وجه الصادره قبلها والله اعلم (سئل) في
أحوس فاسما عجمها كراما وأسهدا ونصرف الم فها حصه بالنسبة م باع من آخر من عسره م بذاوله الا بدى ومصب على ذلك
بلا يوسه والا ان ادعى الاخوان على دى الدأب جمع السكوم المسموم لهما لاسي فها لعمه هما وان فها فها لم يصادف في لهما هل تسمع

الذين هم أهل كل شيء يكونون مشتركة بينهما أم لا (أجاب) نعم يكونون مشتركة بينهما ويكون كل منهما مالاً من ماله ما رزق
 ثم إذا أنشأوا في الدار القفا قصاصاً وان زاد أحدهما نذر لطالب صاحبه بصفه والله أعلم (سئل) في رجل قال للسيدة أزرع بيدرك كذا خطبة
 فزارع أن الخارج نبي وبذلك وأساو ذلك بماله نذر من خطتي فزارع على هذا الوجه صرفت خطبة القائل فلم يقدر على هذا النذر هل الذي رزق أو
 لا يكون بينهما وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل العرض والله أعلم (سئل) في فلاحين قال كل واحد منهما مالاً من ماله ما رزق بيدرك
 فزارع رزقه فبما ساقط من رزقه على ذلك هل يكون الخارج بينهما نصفين أم لا وهل إذا أنكر (٢٥٥) أحدهما للوادي أنه أعمار ع ل نفسه

خاصة ولو أقره ربح داه يدي له على الراهن ومضاهما أسأحرها المرهن بحجب الأجاره وبطل الرهن حي
 لا يكون للمرهن أن يعود في الرهن ولو رهن الرجل داه ومضاهما آخرها من الراهن لا يصح الأجاره ويكون
 للمرهن أن يعود في الرهن ويأخذ الداه اه (سئل) فيما إذا رهن ربيعاً عدداً وعنده ربيعاً معلوماً
 يدين أسبغ داه منه رهنه أسبغاً معلوماً معاراً من ربيعاً من الراهن المعرأ من ربيعاً من بكر وسبغاً له ويلقب
 عدده وذلك بدون أدب من المرهن ولا وجه شرعي وير يدعروا أن يهين بكره ما السكون رهنه عدده فهل
 لعمر وذلك (الحوار) نعم والراهن إذا باع الرهن وسلم للمرهن الحصاراً ساء من الراهن وإن ساء من
 المسري وإن ساء أجاز السبع وأحد المين وهذا الشارح إلى أن السبع من الراهن موقوف من رهن حرانه
 الصاوي وكذا في منه المقي انعروى قال العلاني والرهن أن ألقه أحسن أي غير الراهن فالمرهن بصفه
 أي الملق بصفه يوم هلك وتكون الصفه رهنه عدده وأما مضاهما على المرهن فبغير صفه يوم الصف لانه
 مضمون ماله من السابق لم ي اه وقد صرح الريلي بأن يعلق حق المرهن بحمل المالك كالأحسني في
 حق الصبيان الخ في هذا الحداه الملق للمعرأ أحسن والمرهن بصفه مضاهما لانه مضمون بصفه والله تعالى أعلم
 (سئل) فيما إذا باع ربحاً الراهن الدار المرهونه من عمر ولم يعلم عرو تها رهن وذلك بدون أدب من المرهن
 ولا أجاره ربحاً المسري رفع الأمر إلى القاضي لتسريح السبع فهل له ذلك (الحوار) حسب ما سحر المرهن
 السبع ولا يفسى الراهن ديه ولم يعلم المسري أنه رهن فهو بالخيار أن ساء صبر إلى فكاك الرهن أو رفع الأمر
 إلى القاضي لتسريح السبع كافي السو بر والله تعالى أعلم ونودف سبغ الراهن رهنه على أجاره مرهونه أو قضاء
 ديه فان وجد أحدهما بدون رهنه وان لم يجد رهنه لا تسريح المسري أن ساء صبر إلى فكاك الرهن
 أو رفع الأمر إلى القاضي لتسريح السبع وهذا إذا استراه ولم يعلم أنه رهن اس كمال كذا في شرح السو بر
 للعلاني وماله في الملقى وعبره وأقضى به الريلي (أقول) كتب في رد المحتار أن الأصح أنه لا فرق بين علم المسري
 بانه رهن وعدم علمه كافي حاسبه المصحح من منه المقي وهو المختار للصوى كذا في الجوى وعبره عن الحدس
 وفي جامع الفصولين بغير مسري مرهون وما حور ولو علم أنه عددهما وعد أي يوسف بغير حاهلاً لا عالم
 وطاهر الروايه قوله ما اه قال الخضر الريلي في حاسبه على الفصول وهو الصحيح وعليه الصوى كافي
 الولوالخيه اه (سئل) فيما إذا باع المرهن الرهن من آخر وسلمه بدون أدب الراهن ولا أجار منه
 مات المرهن عن ورهه ربحاً الراهن أداء الدين للوربه ورفع بد المسري عن الرهن فهل له ذلك (الحوار)
 نعم يسع الراهن الرهن موقوف على أجار المرهن كما أن يسع المرهن الرهن موقوف على أجاره الراهن فان
 أجار حار والاولاه أن سطاؤه وعدده رهنه ولو هلك في بد المسري قبل الأجار لم يجر الأجار بعد وللراهن أن
 يصي أحدهما ساعد كره العهسانى شرح الملقى للعلاني ربحاً رهن عدده ربحاً عساو سلم من ربحه من بد
 أدبه و باع وسلم حاء المرهن وأدعى الرهن وأراد أن يسره من المسري وأقام المسع على الرهن فطلب منه
 جانه من أوائل الأجار وفي مسئلة باع المرهن ومات ولم يجر الراهن فلا ريب أن السبع موقوف والراهن

خاصة لا السر كره ولم تقم عليه
 بصفه يكون القول بصفه
 بصفه أم لا (أجاب) الخارج
 بينهما نصفان قال في
 الراربه فان قال للعامل
 أزرع في أرضي بيدرك على
 أن الخارج بينهما نصفان
 فالمرارعه طاره والخارج
 على ما سطرطاً يكون الدار
 مرصاً للسمار ع على ربح
 الأرض وماله في كبر من
 كتب الصاوي فهذا مخرج
 في أن ما رزقه كل واحد
 مهمما يكون مسر كاهما
 على السرط ومن أسكر ولا
 بصفه لصفه فعليه المين
 والله أعلم (سئل) في رجل
 أسير كافي الرارعه فابغها
 على أن من أحدهما بغير
 وعلا وبذا ومن الآخر
 بغير انصم إلى بغيره وبذا
 نصم إلى بغيره وصرع كل
 واحد بغيره مسقة لا بلا حظ
 هل السر كره بصفه أم لا
 والخارج لصاحب المدر
 (أجاب) السر كره غير
 بصفه والخارج يسع المدر
 فالخارج من بدر كل لربه
 أمالوا بصفه على أن ما سطره

أحدهما بينهما ربح عليه حصص المدر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الأدب بالزرع مسر كاهما بغير السر كره
 وقد بطل سحماً السبع بغير سراح الدين الخاوي في صاواعن فاصحان لانه أحد وأرصاصاً بالصف ليرعوا هاسرهم سر كره فبأن واحد مهم
 من ربحاً بعض الأرض حطه وحصر السالب وورع البعض سعيها فالواو أن جعل ذلك مادن السر كاه فالحطه بينهم و يرجع الأولان على
 السالب لى الحطه إلى بذاها والسبع بينهم و يرجع صاحب السبع عليهم ما سلب السبع الذي بغيره وفي البعض للكر كافي وفي البعض
 بباط الحطه بالحطه ليس بغير لصفه المرارعه والله أعلم (سئل) في أرض كبرها جاعه على وجه السر كره بينهم ولما كان أوائل الرزق رزقها

الزروع من غير ان يملك الارض فان كان يملك الارض فليس له ان يبيعها الا في الارض التي يملكها ولا في غيرها
 الزرع من غير ان يملك الارض فان كان يملك الارض فليس له ان يبيعها الا في الارض التي يملكها ولا في غيرها
 على ان يبيعها الا في الارض التي يملكها ولا في غيرها
 في ان يبيعها الا في الارض التي يملكها ولا في غيرها
 في ان يبيعها الا في الارض التي يملكها ولا في غيرها
 في ان يبيعها الا في الارض التي يملكها ولا في غيرها

أحد وزرع يد المشتري (سئل) في ارض طلب رهنه من المرحمن لبيعه ثمن بدفعه للمرحمن ولدون أخرى
 عليه لجماعة أخرى والحال أن من الرهن دون الدس المرحمن به فهل لنس الراهن ذلك (الجواب) نعم
 ولا تكلف المرحمن مع رهنه عكس الراهن من بعه لبيعه منه من لا يحكم الرهن الحسن الدأحمي فيخص بوجه
 دسه مرح السور والعلاني (سئل) في المرحمن اذا سكن الدار المرحونه العبر المعتبرة للاسعمال مدته معلومة
 وقام بطلبه الراهن باخر من لها منه سكنه فماذا فعل لنس الراهن ذلك (الجواب) نعم فالجوى في حاسته
 على الاشياء من العصف قوله السكى ساو بل عهدك كسكى المرحمن يعنى دار الرهن كفى احرار الزرار به في
 نوع المهر فاب ومعهود المصنف من هذه العماره التمثل لما تقدم أن السكى ساو بل عهد لا يوجب حرا
 قال في القصة رهن دار غيره وهى معهه للاحار فسكنها المرحمن لا على لانه لم يسكنها لملا لا حرا كالأورهما
 المالك فسكنها المرحمن اه (سئل) في مقامه مسيله على عهد وثمن وسرى رهنها ريد سكه غير ريد
 اسدانه منه رهنها سر عما سلكه لعل يكون الرهن المرور كحكا (الجواب) نعم وما قبل السبع قبل الرهن
 الا في أربعة سبع المساع حار لارهنه سبع المسعول حار لارهنه سبع المصنوع لارهنه سبع المعطى
 سبعة بسط قبل وجوده في غير المذخر حار لارهنه كذا في سرح الاقطع أشاه من اول كتاب الرهن نكره سبع
 العدر حاله وحار لو محلوله وحار سبع السرفى عند اختلاف الالافه والالافه كالسبع ملبى وسرجه
 للعلاني من الخطار والالافه قوله وحار سبع السرفى وهو الزوب لانه مسعوبه لانه يلى في الارض لاسكنها
 الزرع وكان مالا مع والرهن هو حسن سى مالى يحق عكس اسبقاوه منه سى روالعامة الكاسه ووم
 السب تمام بان قبل كسبه فهو عام وصباح وأحاب المولى انصا رهن فمما سبسان مسيله على عهد
 وفصله ورفى المرد رعب العاء أصولها في السبسان (اقول) وهى بار بالاسمه الى المرد رعب فاب
 رهن العراس والزروع بدون الارض فاسد كسائت (سئل) في رجل له مبلغ من الدراهم من صدق على
 دار ورف رهنه عند غيره وندى اسدانه منه فهل يكون الرهن المرور كحكا (الجواب) نعم اذا الرهن
 هو حسن سى مالى يحق والمرصد المرور دس على الوعد لنس عمال وودد كز علما وارجهم الله تعالى انه
 لا يحق في حلقه انه لا مال له وله دس على ملس أو على ملى عى لان الدس لنس عمال بل وصف بالدمه لا بصور
 قصه حقه والرهن لا لزم الا اذا سلمه وقصه المرحمن قال الله تعالى فرها من وصوه والله المودى (سئل)
 فيما اذا اسدانه رهن من غير مواعيل معلومة من الدراهم واسعار من امه دارها ورهنها عند غيره وندى رهنه
 ريد فقام عجر وكاف امه ريد سبع داره بالنس وفي دسه من عها وهى لا رضى ببعها فهل لا يحق على السبع
 (الجواب) نعم قال في السور وسرجه من المصرى في الرهن ولو مات مسعير مفا سمدون فالرهن باى
 على حاله فلا ساع الارض المعبر لانه ملكه اه وسئل فارى الهداه في شخص اسعار سال رهنه فرفه
 واسحق الدس هل يحبر المعبر على فاب الرهن وتحس عليه أم المسعير أم المرحمن سبع الرهن فاحال لا يحبر
 المعبر على وصاء الدس ولا على سبع العى وكذا الدس للمرحمن ببعها الارض ما لى كها واما له حسها حى

والعامل ولو تركه المقر رعى
 فضاخ اختلاف فيه المشايخ
 و يغنى بانه لا يصح اه
 يعنى اذا نفع فوذلك تصب
 لا بعد له يصيب عاها بغيرهم
 والله أعلم (سئل) في رجل
 دى أرض و بصر و بصر
 وزرع في أرضه روه بصره
 وأغله اكاره مع حله من
 اللباس واحدا لصاحب
 البدر يقول الزرع رعى
 ردى والاكار يقول هو
 مسير لرد ربه بصره
 للسركه هل القول قول
 الاكار أم قول رب البدر
 بسمه حسب البعاع على ان
 اصل البدر من رب الارض
 (احاب) القول قول رب
 البدر بسمه والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في رجل
 رده انسان في ارضه بصره
 وعاب عن ربه بصره
 الارض رجل طامع في احد
 عربه هل يسكنها بصره
 أم هى للذى ررع بصره
 (احاب) هى للذى ررع
 بصره ولا حى للحارب منه
 ولا آخر لعمله لانه مسير
 في العمل والحال هذه والله
 أعلم (سئل) في رجل

بى سى كرت أحدهما الارض عاها وقام بامور حى اعر بعرادى سركه هل البدر بسمه لاصله ام هو
 للذى كرت وهل له في معادله حربه وقامه احره أم لا (احاب) هو بغير ما ولا سى للذى قام في معادله فبما له عمل في المسير والله أعلم (سئل)
 في رجل اسير من آخر ررعها المرحمن فطبا واسعل عربه فانسكنها الراهن وررعها رده على سحر العيل فامر سحر العيل فهل عربه مال
 للمرحمن ام للراهن (احاب) العيل لمن ررعها ادهو عاها ملكه فان سحره مال المرحمن لا للراهن راع البصر والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مال على صغار وكار وامه الصغار من او الكار من امه عرها ررعها المراه في ارض مسير كره في ارض غير مسير كره هل الزرع

للمبرأة أم السرقة (أجاب) ان ربه من يذبحه فالله له ان يهلكه كما يشاء وكنى السرقة بغير اذن الصغار وعلم الصغار مثل حصصهم من الدراوان ما ذبحهم والكل في غلب المرأه ويحفظون العلاب ويا كلون جله فالله مشركه كفاي البراره والله أعلم (سئل) في ممان عن روجه وأولادهم من غير هافر عا من كبرهم رر عاصفاده ووطاندرهما اسرا من دراهم من البركه وذلك بغير اذن كالأوربه وبعير اذن الحاكم والوصي على الصغار هل العله الخارجه منه للسرقة على حكم البركه هي للراوع خاصه (أجاب) هي للراوع ولا يفيها لعمه الوربه كفاي البراره ورجع الوربه حصصهم من دراهم التي الي (٢٥٧) اسرىها البدر والله أعلم (سئل) في

اكار لم يسرطه في سحر القطن حصه بل سكب عن اسراط السرقة منه هل له حصصه أم لا (أجاب) لا يله فيه والحال قد بل هو اصحاب البدر كاهو مدكور في الولو الحيه وعبرها ولا كالأحرص عملها والله أعلم (سئل) في رجل له ارض بها سحر قطن اسيرك مع آخر على ان يعمل معه بغير ممانعته مناصفه هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح لسرطه عمل رب الارض فالخارج لرب السحر وعمله للأحرص عملها وعمل غيره والله أعلم (سئل) في لانه وحال لكل واحد منهم فطاعه أرض له فيها سحر قطن اسيركوا على ان يحرقوا على مزلهم ويجعل فهل يصح هذ السرقة ويكون الخارج من سحر القطن بينهم على السرط أم لا يصح السرقة واكل ما خرج من حصره وهبل للعامل ما سرطه رب السحر أم آخره مثله (أجاب) لا يصح هذه السرقة

يسوي دمه واحا فاري الهداه أنصاعن سؤال آخر بان للمعير ان يطالب المسعير بخلاص الرهن ويحسمه الى أن يفل الرهن وله أن يدفع الدس الى المرهن و بأخذ الرهن ورجع عما دفع على المسعير (سئل) فيما اذا اسعار رهن من روجه أمتعة معلومه لبرهها دغير وفريها عند ندس اسدانه منه الى أحل ثم حل الاحل ودفع لعمرو بعض الدس و رن بعض الرهن دغير وبدون عدمه ولا تقصير في الحفظ وفيه جميع الرهن مساويه للدس فهل يسقط من الدس بعد رهنه ما سرق من الرهن ويحسب لبرهه المعير على روجه المسد بمرسل ما سقط من الدس (الحواب) نعم قال في الكبر و رجه للعبي من باب الدصرف في الرهن وان وافق المعير المسعير فيما قد وهلك النوب المرهون عند المرهن صار مسد وبالله منه ووجه مثله أي ل النوب الرهن الذي هلك للمعير على المسعير لانه سقط الدس عن الراهن فصمى لانه قضى دمه بذلك القدر ان كان كله صمى باولا ان صمى قدر المصمى والباقي امانه اه ومثله في السور والملبي وغيرهما من النوب (سئل) فيما اذا اسعار رهن من غير وأمتعة معلومه دمعاولمه لبرهها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم ومصب هذه العاربه و ريد غير وطالب الامتعة من ريدوا أخذها منه فهل له ذلك (الحواب) نعم وافق بذلك الخبر الرمي كفاي صاواه من الرهن وعمله أي السخ اسمعيل معي دمسو سابعارجه الله تعالى (سئل) في المعير اذا ادعى انه عارر بذا أمتعة معلومه لبرهها عند غير وادعى ريد الاطلاع ولا يثبت له ما قاله العول بل (الحواب) اذا اختلف المعير والمسعير في الانام أو في المكان أو فيما يحمله على الداه العاربه فالقول قول ريد الداه مع ثبته لسان الحكم ومثله في المدا مع لالان المسعير يسقط مال الانفاق من المعير كان القول في المقدار والعيين قوله لكن مع اليقين فعلا اللهم وفي القول لمن عن صاوى فاري الهداه سئل اختلف المعير والمسعير في الانفاق بالعاربه فادعى المعير انفاقا معدا بفعل مخصوص وادعى المسعير الاطلاع احاب القول قول المعير لان القول له في اصل الاعاره فكذا في صفها اه والعاربه هي تلك المنافع بخانا كفاي السور وعبره ومن المعير ان المالك اعرف بحقه المملوك (سئل) فيما اذا اسعار رهن من غير ودار المعلومه لبرهها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم لصى مده معلومه ومصب المذ المرتور و ريد غير والا آن احد الرهن من بكر فهل له ذلك (الحواب) الاحل في الرهن بعد فلعمر واسيراده والمساله في الاسا وبذلك افى الخبر الرمي (افول) هدا طاهرا اذا كان الموقب للرهن امالو كان الموقب هو العاربه والرهن مطلق عن الوف فهل عال ان الرهن فاسد انصا طرا الى ان المسعير لا غلب رهنه رائد اعلى المده فكون الرهن موقفا انصا طرا فليراجع والطاهر الفساد وادان بكر المرهن يوجب العاربه والطاهر أن القول للمعير لما صرى السؤال السابق آما والطاهر أن القول للمعير اذا انكر العاربه وادعى انه ملك الراهن وأن المعير له الطلب على الراهن انصاواه ليس له طلب العاربه قبل الوف بل على حق المرهن وبعد الوف يطلبها من الراهن لما في صاوى اس يحسم من انه ليس له المطالبه بالرهن قبل مضى المذ فاذا صاواه ع من خلاصه من المرهن آخره عله اه ولا تحالفه

(٣٣ - (صاوى حامده) - اني) ولكن واحد منهم فطاعه الخارج من سحر المخصوص به وللعامل ما سرطه مال السحر حسب خلاصه مع من سرط معسده والله أعلم (سئل) في سحر قطن بل لانه اسيركوا مع بلانه آخر من على ان نعموا وامعهم بغيرهم ويكون القطن معسوما على السبه هل يصح ذلك و يحسم القطن كذلك ام لا يصح والقطن للبلانه الاول (أجاب) لا يصح السرقة في ذلك والقطن لا يحسب السحر للبلانه ولا يلا آخر من ولهم آخره ل عايم معرهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل مزارع في أرض يرب المال والوفد والحيار و يودى عبيها للجهان المذ كوره مده غير ما عى اس و ريد سهل يحسم بغيره ما عى عله من الاموال المذ كره ل حط

واعادته للمزارع الاول انصرف في هذه المسئلة المتواليات (أجاب) لا يسوغ لأحد من المزارعين أن يدعى على ماله إلا بحرق أو إذا
 فعل أحد منهم لآخر كما رفع يد غيره واعادته المزارع الاول تسبق يد المزارع الثاني ولغيره ومن سبق يد المزارع فهو أولى به وقد ذكر علماء
 في رعا كثيرة داله على ذلك مسئلة التنازل ومسئلة الاحطاط والاجتناب والاستعانة ورأي صريح القائل لعلاء السابعة في هذه المسئلة
 أنه لا تزعم يد عن الارض السلطانية المتعددة للزراعة بالخصه بغير وجه ككوبه حائناً أو عاراً معالي عباد كونه وليس بشئ من فواعد ما يراه
 والمزارعون في اقليمه على ذلك والله أعلم (سئل) عن الارض السلطانية أو الوقف الى (٢٥٩) لها مزارع معاد عليها وله يد سابعة على

مزارعها بالخصه المعهوده
 فيها ادارتها غيره بغير
 ادبه ودفع ماعلمها من
 الخصه هل لمزارعها ان
 يطالبه بخصه من الخارج
 أو ما حوز رعاها ذراهم أم لا
 (أجاب) لا وان لم يلا رفع
 يد عنها مادام مزارعها
 يعطى ما هو المتعاد فيها على
 وجهه المطلوب والله أعلم
 (سئل) في رجل عرس في
 أرض وقف الخليل عليه
 وعلى نسائه الصل والسلام
 ونسوا وصار البطار
 ياخذون عدا همد
 عرس سبه وندالات
 بعض أهل القرية ان
 بكفه فله أو برصه بدل
 الارض فان ائتمها في رعي
 الذي أعزم عليه هل له داله
 أم لا (أجاب) ليس له ذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل
 دعى عرس في أرض وقف
 كرما وبصرفه ممد
 ليس سبه ادعى عليه
 مسلم ان الارض له ملكا أو
 مزارعه هل يسمع دعواه
 همد مع بصره همد المده
 وهو مساهله أم لا للمع

حنس في حنس المعاصي بالوجه الشرعي وامسح من أدها الدس وسع الرهن المرمي بالدس ووفاه من عنه
 يدون وجهه سرعى هل للحاكم بعه (الجواب) نعم قال في الخبر به مذهب الامام تأييد حنسه الى ان يدس
 الرهن بنفسه لانه لا يرى الخرج على الخرج المدون وعندهما لهما كم يبعه حذر الانهم مازان الخرج عليه وهذه
 المسئلة من ع ذلك وصرح فاصحاب الاحسان وكثير بان القوي على قولهما فاذا حكم به حاكم
 را بعد وارفع الخلاف والله تعالى أعلم اه (سئل) في الرهن اذا لم يكن فيه قصص ليد المرمي أو يحمله هل
 يكون عسر لازم (الجواب) نعم وللراهن أن يرجع فيه قبل ان يصح كالمه لعدم لزومه قال الله تعالى
 فرباه مقبوضه والله تعالى أعلم ولو شهد السهود على اقرار الراهن ببعض المرمي ولم يشهدوا على معاسه
 القصاص كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما من دعوى الراهن به ومسئله في العماد به
 رهن داره واعترف بالعص الا انه لم يصل به العص فاذا تصاد فاعلى العص والامصاص بوحدها فإقراره من
 رهن حواهر الفتاوى وفيه من الباب الخامس رجل رهن دار والراهن منصرف فيه حتى مات ثم احتلف
 المرمي وورثه الراهن انه كان مقبوضاً أم لا فان اقام المرمي البسقه على اقرار الراهن بالرهن والسلام
 بحكم صحة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عا به فإقراره بالرهن حل
 على أن الدكاتب العار به اه وان ادعى المرمي الرهن مع العص يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن
 فخط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلام وان عدا المرمي الرهن لا يسمع منه الراهن على الرهن لانه ليس بلام
 من قبل المرمي وسواء شهد السهود على معاسه العص أو على اقرار الراهن به عند الامام أو حوا هو قولهما
 براره من نوع احلاف الراهن والمرمي (اقول) انما لا يسمع البسقه اذا شهدوا معاصيه العص او اقرار
 الراهن به لانهم شهدوا على الدعوى لان فرض المسئلة ان المرمي لم يدكر العص في دعواه وانما
 فان صحة الدعوى شرط لصحة السهاد (سئل) فيما اذا رهن ربحا ربه عند عرس ويدس سرعى اسدانه
 مبه رهنا سرعاً مسلم اعطاه ربه وهو معسر فكيف الحكم (الجواب) حيث كان الراهن معسراً
 تسعي الخاره في أقل من فمها ومن الدس ورجع على سدها عسا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كفل
 ربحا عرساً عند بكر يدس سرعى اسدانه عرساً وسلمه من بكر ورهن ربحاً عند دما بر معلو سلمه مبه
 وعلى ريدون لجساعه فهل يكون الرهن المربو حاراً (الجواب) نعم يجوز الرهن المربو ركبي الخاسه
 * (فرع) * رجل عليه ألف درهم لا تحرقها كفل فأخذ الطالب من الاصل رهناً وأعطاه الكفل
 انصاره فالحال فرأى ما هلك بالذس كفو قال أو يوسف اذ هلك الناني فان علم ربه بالرهن الاول
 حين ربه هلك بالنصف وان لم يعلم هلك بجميع الذس قال الفقيه أو اللسد كرى آخر كتاب الرهن انه هلك
 بالنصف ولم يسطر العلم فأحمل ان هذا يفسر لذلك واحتمل أن في رواه كتاب الرهن تسوي العلم والجهل
 فيكون في المسئلة ثلاثة أقوال احدها ما قاله فرو الناني ما قال أو يوسف والنائب رواه كتاب الرهن
 دحبر من الفصل ١٤ مذكر اوجه الاقوال الثلاثة وفي السارحة والصحة ما ذكر في كتاب الرهن

السلطاني حلال خلافه ممد به (أجاب) لا يسمع دعواه والحال همد والمعروف في كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانية او وقف ادا لم يكن
 له كددار وهو الكس أو الساء أو الاسجار اسمها عندهم بحق القرا اذا أهمل الارض فوضع عرس يده عليها ليس له حق الاسر داسي
 في يدهم هي في يده وليس ان كاتب في مزارعه أن يرعها عها برفع يده وتسوي عليها اذ ليس له فيها مال ولا شبه ملك ولا حق الاستعانة
 والا سفير والله أعلم (سئل) في ارض يمارر على عرس من الانوار ولها مزارعون لهم فيها كددار عرس كثير من الاسجار واصعون
 أيديهم عليها عرساً ممد به يدعى ستس سبه هل لصاحب السمار رفع أيديهم عنها وبيع اسجارهم منها ليرعها هو ما كونه أم لا (أجاب)

فأمرهم وعملهم تركها ما حصلوه وبزوالها رفع يد المزارع لها فلا يعمل أهل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها ما حصلوه فسقط حقه
 بالترك وأحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض سلطنة سدر أوع زروعها لحصة اليهود في أرض التربة مدو بر دعلي عشر سنين معلما
 لها من أمه بعد تصرف فيه المزارعة عدة سنين والآن نورخص يدعي أمه كانت في مزارعة أهلها هل يسمع دعواه أم لا (أجاب) لا يسمع
 دعواه فيها لأن من الأول أن الأرض السلطنة إذا تصرف فيها أسيان وعبره وراه ولم يعبه ليس له حتى الاسترداد لأن ذلك العسر لا ملك له في
 رقبها وأعماله حق الانتفاع بها إن كان قد سبق إليها في المزارعة بها والترك الاحصاري (٢٦١) تسقط حقه في مزارعتها والثاني أن

ما عا ١ عن الدختر فالظاهر أن قوله وحسن المرهن الخ عليه بأنه يفيد أنه إذا حسن المرهون لنصل إليه
 حقه لا يكون إصرار إلا الإصرار إنما هو بانتهاء العقد القاسد بلا مسجع لا بمجرد حسن المرهون لنصل إلى حقه
 فحسن الخدين ليس إصراراً على المعصية فحسب عليه إزاله المعصية بتسليم العقد ونسي المرهون بحسب بدء هذا
 ما ظهر في تقرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم (س ١) فبما إذا استدان بدين عمر ومعاملاً ما من
 الدراهم ونسبته منه ورهن عبده على ذلك داره المعلومه بها سرعاً مسلماً لا مدعروم ما كل من ريد وعمر
 عن وره وعي دون أخلاقاً ما حاولت بل ريد سوى الدار فهل يكون وره وعمر والمرهن أحق بالرهن من عبده
 العرماء حتى يسوقوا دهمهم (الحوار) لا يطل الرهن بموت الراهن والمرهن ولا بموت أحدهما مع
 رهنا عند الورثه كما صرح به في البراره وفي إل أرنا من الفصل الخامس ما بالراهن وعليه دون كثره
 فالمرهن أحق بالرهن أه فورته وعمر والمرهن أحق به ن عبده العرماء حتى يسوقوا دهمهم لأن لهم عليه
 بما مسجعه فان فصل ي من عن الدار المدكور فله عبده العرماء والله تعالى أعلم (س ٢) فبما إذا رهن ريد
 عند عمر وكرما معلوماً مسلمه بدين استدان به وقصده منه إلى أجل معلوم على أنه إذا لم يعطه منه عند حلول
 الأجل ٧ يكن الرهن بالدين ثم حل الأجل وما ريد عن وره احصر والدس اعمر ولرذل لهم الرهن فاه ع راعما
 أن الرهن صار له بطريق السع على الوجه المذكور فهل يكون السع غير صحيح ولا عبره وعه (الحوار)
 نعم كما افق به في الخبر به من الرهن بأفلاص البراره قال للمرهن أن لم أعطك دسك إلى كذا فهو يسع لك
 مما لك على لا يجوز ود كرمي طر به الخلاف قال أن لم أرضك مالك إلى كذا أو لا فالرهن لك مما لك يطل
 السرط وصح الرهن وقال الساعقي يطل الرهن أيضاً أه والله تعالى أعلم (س ٣) فبما إذا كان له دس
 دار معلومه فاه بالوجه السع في أرض وقف فربه عند عمر وم استدان منه مبلغاً معلوماً من الدراهم فهل
 يكون فاسداً أو فاسد الرهن تعامل معاملة الصحيح (الحوار) صرحوا بأن رهن الساعه حار وعدم
 الحوار يحتمل البطلان ولكن ما أشار إليه في الدختر ه صي أن يكون فاسداً والمعوص بحكم الرهن القاسد
 يتعلق به الصمان وهو الصحيح والمعوص بحكم الرهن الساطل لا يتعلق به الصمان أصلاً لأن الساطل ن
 الرهن مالا يكون معصداً أصلاً كالمطل في البيع والقاسد مما يكون معصداً لكن توصف الفساد وسرط
 انعقاد الرهن أن يكون مالا والمعامل به مالا مضموناً وهو سرط حوار الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن
 مالا والمعامل به مضموناً إلا أنه فسد بعض سراط الحوار سعه الرهن لو حود سرط الانعقاد ولكن نصحه
 الفساد لا ينعاد سرط الحوار في كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المعامل به مضموناً لا سعه الرهن
 أصلاً كذا في البهانه للسعاني سر سلاله عن الدرر من باب ما نصحه ربهه (س ٤) فبما إذا مات المرهن عن
 وره ور كره ولم يوجد الرهن في ر كره فهل يصح فميه في ر كره (الحوار) نصي فميه الرهن في ر كره
 وبعض الورثه من الراهن مع دس مورهم كفي لا نعروى عن محط الرصوى ونص عبارته ولو ورهن
 طيساً ما نساوى ما به بلام درهم أو دفعه إليه ثم مات المرهن وطلب الراهن الطيساً ولم يوجد فانه صار

الحكم (أجاب) المراد بقاسده والخارج كمنه لرب السدر والأرض والعامل أحده ولب القدان آخره عمل ودانه صرح به في جامع الفصولين
وهو والله أعلم - (سئل) في التعامل إذا مرص فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والآتريد الباقي أن يأخذ جع ما خرج بعمله
هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما سطر صاحب المراجعة الأولى انظر إلى ما في الدرر به والله أعلم (سئل) في رجلين اتفعا
على الزرع سدرهما سو به في أرض بن المبال في الحصة والعمل من أحدهما والعمر من الآخر فصل للعامل مرص في أثناء العمل فطلب
صاحب العمر من استه العمل المسروط على أنه فعال له اعلم أن على برك وما حصله أناس (٢٦٥) على برك العرفه بنى وبنك

نظر عمك فهل الخارج
يعسم على قدر السدر ولا
يصح السرط المدكور ولا
آخر لعمل صاحب القدر
لكونه في المسيرك أم لا
(أجاب) الخارج يعسم
بعد حصه بن المبال على
قدر السدر لانه مماؤه ولا
يصح جعل الخاصل من عمله
نصفه من صاحب العمر
ولا نسحق صاحب العمر
لعمله آخر لانه عمل في
المسيرك والله أعلم (سئل)
في رجلين اتفعا على الزرع
الصبي في أرض سلطان
مباحه للمرار عن بالحصة
وأحدهما منه إلى على نوره
ونور صاحبه وبنك السدر
ومن الآخر العمل على
ودانه وبنك السدر والخارج
بنكاه والبنك لصاحبه
نعمله وعلى نور فكرما
الأرض وبنكها فطالب
للزرع ويعول دولتي
لا يمكن منها إلا أن سدر
الزرع والكل الزرع
ورجع عما فاعله هل
مباح إلى ذلك أم لا (أجاب)
لا مباح السه ادلا على
دوالب عليه وندهما على

* (كتاب الخنايا) *

(سئل) فيما إذا صر يد بغير انكسب قطع مفصلين من حصصه وشك نسبه انفسه أصابعه مع ماني
من حصصه في الحكم في ذلك (الجواب) لا يجب العود فيما ذكرنا في السو من فصل السحاح ولا يقطع
أصبع سل جاره وقال أنصا ولا أصبع قطع مفصله الأعلى وسئل ماني من الأصابع بل دبه المفصل والحكومة
فماني اه فحب عليه في كل مفصل من مفصل الخصر بنك دبه الأصبع وهي عشر من الال أو مانه من
الدانير أو ألف من الدرهم لأن الأصبع الواحد فيها عشر الدبه وهي من هذه الأنواع السلايه وامانه سه
أصابعه المسالوه مع ماني من حصصه فان كان لا ينفع به حكمه حكم المظوع في وجوب الدبه فحب في كل
أصبع عشر الدبه وفي ماني من حصصه لب عشر الدبه وان كان ينفع بذلك ففيها حكمه عدل بان سطر
إلى ما فات وإلى ماني فحكم بحسابه والله تعالى اعلم والمسئله في الخبره وفي غيره من السو والسروح (أقول)
فبول السو ربه الاهدانه والحكومة فماني يجوز على ما إذا كان ينفع به والافيه الدبه انصا إلى الهانه
عن مرجح الطحاوي إذا قطع من أصبع مفصل واحد فصل الباقي من الأصبع والكف لا يجب العصاص
ولكن يجب الدبه فماني من كان أصبعه دبه الأصبع وان كان كفاده الكف وهذا بالاجماع وعجو
في غايه السان وتمام بيان هذا المجل في رد المحتار (سئل) فيما إذا كان له بطيعة احسانه بآزره في دار حار
عمره ومعد عمره ووسلى بحسب الاحساب المر نور فحب في معدة عملها واوله منها بالانوفه لميلها ولا يحملها
المقدس والعلم محطان بل هذه النار تحرق الاحساب المدكور فسر بنك السار إلى الاحساب فاحرقها وأحرق
الطبعة وما فيها من الامعه بعد ما حار عن ذلك من ارا فهل يصح فيه ذلك (الجواب) نعم وفي فواوي اهل
سهر فسادا إلى في السور من الخطب ما لا يحمله السور فاحرق بنك ونعدي إلى بنك عشره فاحرقه صبي
ثم ارحاه بن الفصل ١٨ ومسئله في العماديه بن انواع الصماني وكذا في فواوي اس المو مدعي المسه وقال
في البارحاه من الفصل المدكور أنصا في الكرى ولو أن رحاله فطن في أرضه فبسه وال الارض
لصه به إلى أرض أخرى فادفع صاحب الارض الأخرى بأعلى طرف أرضه إلى حاب ذلك العطن والعلم
محطان بل هذا النار تحرق من هذا العطن في فربه من النار فاحرق ذلك العطن فان صاحب النار صام
من ذلك اه الواجب لا يبعد توصف السلامه والمباح بعدد به من الخنايا ومسئله في الاسبا
والدو المحتار (سئل) في امرأ حرة حلي من زوجها ب نط بنفسها فادفع نصف حصاد كرا
مساند سعه اسهر بلا دن زوجها فهل يصح عاقله المرأ العر ولا ترب المرأ منها وما فادو العر (الجواب)
نعم يصح عاقله عا لانهما نسبه مسعده ويحمل عا العاقله ولا ترب منها لانهما فاقله بعسر حق والعال
لا ترب والعرة قدرها نصف عشر الدبه جسمانه درهم وحب المعدار المدكور في نسبه كما صرح بذلك في
المع وعسر وصبي العر عاقله امراه أسعطه مساعدا دواء أو فعل بلا دن زوجها فان أدن لا سو ومن
الخنايا من فصل صرب امرا (أقول) قوله فان أدن لا يجب فيه في السر مسالاه بحسب أحساب رد المحتار

٣ - (فواوي حامده) - ماني (الأرض واحدة فاما ان يحرق ما على ما فاعله واما أن يصبي الأرض مكرهه وروغ كل واحد
بما فيها حصه منها على حد والله أعلم (سئل) في أرض نعه اسر كوا في المراجعة سدر مسيرك أو باعا والخارج كذلك وأخذ الزرع فامسح
٢ قوله ولا يقطع الخ أي ولا يجب العصاص يقطع الخ اه منه ٣ قوله المسالوه هكذا في السمع وصوابه المسله فان فعل هذه المساله بل لا رم من
باب نعب وسعدى بالهمر دمال أسل الله الدوا والبلای المبعدي فليس المعنى عليه اه كما تشبهه عبارة المصباح اه ٤ قوله احسان رد المحتار
١ في مراجع السجدة إلى خط المؤلف او مر اجعة رد المحتار لفسار هل احاب به او عهه الطاهر الباقي بامل اه

في رجل ضرب آخرا على وجهه فاسقط سنين من أسنانه بما يلزمه بعد الثبوت (الحوادث) حيث كان عذافه طلب العصا السن بالسن وان كان خطأ يحب عن كل سن نصف عشرين درهم من الأبل أو جسمانه درهم من الفضة والله تعالى أعلم (أقول) لم يسن كيفية العصا في السن اذا قلب فقل بقلع سن الخالي وقيل تبردا بل رد إلى العظم كالجو كسر فالعلاقى وبه أحد صاحب الكافي قال المصنف يعني صاحب السور وفي المحسى وبه يعني اه كلام العلائق لكن راجعت الملح الذي هو شرح السور للمصنف وراجعت المحسى فلم أرفعه اذ لم يتم كسبه في رد الحمار أنه مسمى على هذا القول الثاني فراجع الهداية وعرفه الى الدخيرة والمنسوط وسعهم الربيعي وصاحب الجواهره وصرحوا بان الاتي على القول الاول في الهداية وتخصر الوفاة والملقى والاحتشار والدرر وغيرها وبطل الطوري في تكمله البحر عن المخطأ في المسئلة رواه عن بعضهم عن المعدي انه قال ينبغي احتشار الردوي شرح ملامسكن عن الخلاصة الرع مشرورع والاحد بالرد احتشاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حل امرأه أحد سنه وصرح ما يئده العاده على فيها فاسقط سنين من اسنانه العلائق على الرجل ديه سنها وما بعد ازاها (الحوادث) على الرجل ديه سنها وقدرها جس من الأبل أو جسمانه درهم أو جسود دينار والله تعالى أعلم وفي السور وسرحه وفي كل سن يعني من الرجل اذ ديه سن المرأة نصف ديه سن الرجل حوهره جس من الأبل أو جسود دينار أو جسمانه درهم لقوله عليه الصلا والسلام في كل سن جس من الأبل يعني نصف عشرين درهما ونصف عشرين درهما اه وفيه من باب الود ولا فود عند ما في طري رجل وامراه وطري حرو عند وطري عدى لعددر المما له بدليل اختلاف ديههم وضمهم والاطراف كالأموال الخ اه (أقول) قوله المولف وقدرها جس من الأبل الخ أي وقدر ديه سى المرأة اذ كان ديه سن الرجل جسا من الأبل وكان ديه سن المرأة نصف ديه سن الرجل يكون ديه السن في المرأة كديه سن واحده في الرجل وقوله وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا الديه لا الفصا ص وان كانت الخ انه عدا ساء على ان المراد بالاطراف مادون النفس فسد حل فيها السن وعماز محصر العددوري ولا فصاص من الرجل والمرأه فمادون النفس اسبب وهي أصرح في المراد (سئل) في امرأه أصاب بها حجر خطا من امرأه أخرى فاسقط عانها من أسنانه فهل يحب في كل سن ربع عشرين درهمه وما قدرها (الحوادث) يحب في كل سن ربع عشرين درهمه لكونها امرأه والده من الأبل ما به ومن الذهب العبد سار ومن الورق أي الفضة عشرين ألف درهم والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل أمر آخر ببيع صرسلو جمع اصابه وعنى له ذلك الصرس فبرع المأمور صرسا آخرا حرم احلها وحلف الا تمر على ما عنى له فهل يحب الديه في مال المأمور (الحوادث) نعم قال في جامع القضاوى ولو امر رجل ببيع صرسلو جمع اصابه وعنى السن والمأمور ببيع صرسا آخرا حرم احلها فالحول لا تمر فان حلف فالديه في ماله أي المأمور وسقط الفصا ص للسنه وماله في الحياوى الراهدى والعصبه وصور المسال عن الفمارى وديه السن نصف عشرين درهم وهو جس من الأبل

الخاصة بالعمل منافع
للأرباب النصف ولا خمسة
النصف والله أعلم (سئل)
في رجل شرط من حاسبه فدان
بهر ونصف السدر وآخر
منه العمل والارض ونصف
السدر عمل لكون الخارج
منهما فأحد القدان
وشارك مع صاحب دنان
آخر ولم يحصل المساواه في
السدر فهل الخارج على
قدر السدر أم على السوط
(أجاب) مثل هذا غير
صح فالخارج يسحق السدر
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل له أربعة
رؤس بعروا آخره رأس
بعرا فباع على سدها فدان
وخرجهما عليه ما وعلى السدر
اجسا جسسه على صاحب
النور والباقي على صاحب
الارض وعنى على الخارج
دهم ما راعا رعه لصاحب
السور والباقي لصاحب
الارض ولا تس صاحب
السور لا وصى بالربع من
الخارج و يطلب الزاده
على ذلك في الحكم (أجاب)
ليس لصاحب النور المسروط
عليه العمل على فدان من

الفداس وجس السدر الاجس الخارج قدره فقط ولا تسحق بعمله سالا لعمله في المسرك ومن عمل في المسرك لا آخره وبح او عليه رد الزاد عن الحس على سر كنه هذا امر الخ دعاه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجل سق السركه في الفلاحة السوي والصبي على أن يدفع هذا ارضه كرامها وور هانطرا ارض هذا وورعا السوي في ارض أحد هما درهم ما ماصه وأنى الآخر أن يدفع ارضه بل اسفل مها وورعها فطما لفسه في الحكم في الزرع الذي رعا في ارض احد هما ولم يرض بالسركه الا نسوط دفع ارضه ولم يعمل (أجاب) الخارج من درهم ما يعنى انصافا على ما بعد اخراج حراج المعامه على حسب السدر ولصاحب الارض التي روعت على الآخر حو المثل للمصنف

الارض التي رزقت اثارها فاحكم الامارة الفاسدة وحرث احرار الملل بالاستعمال والله تعالى اعلم (سئل) في ثوبين أحدهما للعامل والاخر
 لثمنه تلك ثوبان الشريك فطالب العامل بدله فقال له ذلك على وعلىك ولرسي البصع ولرمل النصف ودفع له العامل ثوبا على آية يلزمه ثم طهر
 له خلاف ذلك فتوى المعنى هل يرجع عليه بما دفع أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا عثره بالطنين المسحوق والله أعلم (سئل)
 في رجل حصل له فدان وأجره ابنان أسير كوا على أن صاحب الفدان يدر السدس والعامل عليه يدر السدس وصاحب الثمن يدر الثلثين
 فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الخرب على شجر فطن عنه ولصاحب الثمن لكون (٢٦٧) عليه مسير كثة على حسب ما يقعوا عليه

وفي أسباع العمل وقب ثوب
 لصاحب الفدان فقال له
 دو الثمن برجع على ما بقي
 من يصرل و يصر على أن
 يعطيا حررت والخارج
 على ما بقى فقبل ذلك
 وأدرك العله بما الحكم
 في الزرع وعمره العطن وحره
 الرب (أجاب) المزارعه
 على الوجه المذكور فاسد
 لاسرط البدر فاعلى
 العامل والخارج على حسب
 الدور لانه مما هو يبيع منه
 يدر السدس له السدس
 ومن يدر الثلثين له الثلثان
 ولا شيء من عمره العطن
 العطن لصاحب الفدان
 وله آخره مثل عمل بقره فده
 ولا يلزمه حره الرب لعمله
 في المسير ولا حره للعامل
 فيه عندما كما عرف والله
 أعلم (سئل) في الوصي هل
 له ادا ما يورث من بقر الميم
 أو احياء الى يدر أو آلا
 للحرث أن يحدد عمره
 ويسري له ذلك أم لا
 (أجاب) نعم له ذلك والله
 تعالى أعلم

(كتاب المسافاة)

(سئل) في ارض من أسير

أو جسون دسارا أو جسمائه درهم والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل ضرب امرأته الحرة على يدها عبد
 فسلب بعض أصابع يدها بحث لا يتقعه به فهل في كل أصبع من أصابع السدس والرجلين نصف عشر
 الذبه (الجواب) صح عليه في كل أصبع من أصابع الدنانير كوزة نصف عشر الذبه والله تعالى أعلم
 قال في السو بمن الدنانير في كل أصبع من أصابع البس والرجلين عشرها اه وجهه أنصاوده المراه
 على النصف من دبه الرجل في دبه النفس وما دونهما روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه من عوا وموهو
 في وفي الخبر به أن الدنانير من سؤال ما نصه ثم ينظر الى ما سل من المفاصل النصفه فان كان لا يبيع به
 حكمه حكم المظوع في وحبوب الذبه اه (سئل) في رجل ضرب آخر على يده دعه أصابع أصبعه
 السبانه فسلب ما يلزمه بعد السو (الجواب) حب سلب فان كان لا يبيع بها حكمها حكم المظوع
 ودبه الاصبع عشره من الابل أو ما به من الدنانير أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عصوصه فعه
 وجهه دبه وان كان فاعلى كد سلب وعين ذهب صوعها لمع فسل السجاح وماله في السو يروى أدنى له
 الحر الزملي (سئل) في صبي عمره نحو عشرين سنة دفعه ابيه الى حائل ليعلمه الحيا كنه فكيف عبد الحائل انما
 يستعمل في الهارم يذهب عشيا الى أنه فقعد العلى ولم يعلم كانه يدون صبع من الحائل فعام ابو طالب
 الحائل باحصاره يدون وحسه سرعى فهل لا يلزمه احضاره (الجواب) نعم وقد افي بذلك في الخبر به من
 الا حار ويؤخذ المسئلة انصافا من الاسماء من احكام الصناعات والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان الهد
 يذره بحر به مما هو يربصا وظلمه رجل لئس يربصها فاسماها مع صبعها فاحدها الرجل يذره فاورب
 وحرث الرصاصه مما لا يعمل أحد فسله فهل لا يصح ان على هذو الصعر (الجواب) نعم (سئل) في رجل
 له يذره بحر به علفها في يده بعد اسعراها فوقع سحاصها على حبالها لا يحر كنه احد ولا يفعله فاورى
 وحرث واصاب صاحبها جماعة فسلب واحد من الجماعة وحرث الباقين فام اولياء المصنول يظلمون
 دينه من المحرورين فهل والحاله هذ لئس علمهم ولا على عاقلهم دبه (الجواب) نعم وقد افي بذلك الخبر
 الزملي (سئل) فيما اذا ضربت بذر عماره حار حه فاصاب وجهه وحرثه ومات من ذلك عن
 وره فطلوا العصف من ريد الصار المذ كور بعد ما سب عليه لا بالنسبة العادله بواسر عاقله حاكم
 السر بعه المظوره فهل يحاب الوربه الى ذلك و ص من ريد بالوجه السرى (الجواب) نعم حسب الحال
 ما ذكر كما صرح بذلك فاصحاب وعمره وحب على ولا الامور صاعف الله تعالى لهم الاحوزا فاهم حدود
 الدس ونصره المسلمين قال الله تعالى كسب عليكم الفصا في العلى وقال تعالى وكنتاعلمهم فها ان النفس
 بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لروا الدناهاون من قبل امرى مسلم ويبا ولا الامور على
 ذلك حر بل الدواب من الملك الوهاب والله تعالى اعلم بالصواب وأما الآله الى فحب الفصا اذا حصل
 العلى بالآله حار كالهسب والسكنى والريح والسهم حددا كات الآله أو عير حددا كات ودمج بلفظه
 العصب والريح الذى لا سنان له بعد ان يكون محدودا والعمود والنسانه والسهم الذى لا تصل منه ادماء

دفعها أحدهما لا حر على أن تعرض منها عراسا لئلا للعارس ولله لا حر تعرض وانسب الاسعار فهل هي على ما شرط أم تكون مباحه
 بنهم ما هم للعارس فقط بما الحكم السرى (أجاب) الاسعار على ما شرط اذا احتلفا في السرط فالقول قول العارس حسب اعتراف
 البائى بانه عارس له أو فامت بنهيه أو حصل بكونه عاقل الميم الحاصل ان يعلم بانه العارس من من الطرق السرى وان لم يعلم
 فهو بنهمه على قدر الارض قال في جامع المصنوعين لو عرف عارسها فمضى له والا فمضى على بملوك لا حددها حاصه فهو له وما في محل مسيرك فهو
 بنهما اه فعمل العارس احق من دى الملك وهو طاهر في ان القول قوله والله أعلم (سئل) في المسافاة على بحر الوصف بده طوبى له بحر من

فان من الرضا والرضا في المساقاة والخارج الاقرب من الاجزاء بعد ما مضى في ما قبل من حيث جاز لا كذا في ذلك في ذلك
 في ذلك الاجزاء بالكتابة وتقطعت الارض وتعينت المصلحة في ذلك وحكم ما لم يري حوازه بطر المصلحة الوقت في ايصح ذلك ويلزم ولا يتصل
 في ذلك المتعلق بالعقد ذلك ام لا (اجاب) نعم يصح ويلزم ولا يتصل بوثق المولى والحال في ذلك وحكم الجاهل في ذلك في حله خصوصاً وقد تعينت المصلحة
 في ذلك في حله وفيه هلاك بعض الثمرة من هلاك جميعها مع الاصل والله اعلم (سئل) في رجل دفع اشجاره لثون مسافاه عامين كاملين
 لا يخرج على ان يكون له ربع الخارج فعلم (٢٦٨) العام الاول ومعه ثوب الكبر من العمل العام الثاني هل له ذلك ام لا ويجزى على ان يكون

العامل من العمل ام لا
 (اجاب) ليس له ذلك بل
 يجزى الاصره قال علماءنا
 وجهه الله تعالى ان المسافاه
 لا تحالف المارعه الا في
 مسائل اربعة منها هذه
 المسألة لهذه العلة بخلاف
 المارعه لان فيها خلاف
 التدرج والله اعلم (سئل)
 في سحره من لرجل ابيض
 مع آخر على ان يحرقها
 ويعمل عليه على نصف
 الخارج فعلم ان نصف العمل
 وعم العمل عليه من السحر
 نفسه فلما جلب العلة
 جاء بطلب نصفها واحد
 فواسطه معلب فهرانما
 الحكم (اجاب) لا في العامل
 في الخارج لفساد المسافاه
 باسقاط عمل رب العطل
 معه فهو مع النسيان
 فهو حب الفساد كما بصوا
 عليه فاطنه واذا كان
 كذلك فجمع الخارج من
 السحر وعليه لا حراً
 من عمل عمله وعمل من
 حبس الدراهم والدما
 والله اعلم (سئل) فيما
 اذا ادن باطره وفي اهلى
 لرب ان يعرض في ارض

فخرجته أو صرته نعمود جديد أو ما تشبهه الحديد كالخامس والسنة والرصاص والذهب والفضة اذا صرته
 فخرجته أو صرته بطمسه بحسب حدود أو رماه لصحة أفع درهم فخرجته أو لم يخرجته فبأن ذلك يقتل اه
 فاصحاب من باب العمل (أقول) كتب في رد المحتار اول الحسابات عن الجوهره العدم ما تعمد عليه بالحديد
 كالسيف والسكن والرخ والحجر والنشابة والارز والاسي وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع
 أو يصنع كالسيف ومطرقة الحداد والبره وغير ذلك سواء كان المعالج منه الهلاك أم لا ولا يشترط الخرج في
 الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للعمل قال الله تعالى وارثنا الحديد فانه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد
 كالصخر والرصاص والذهب والفضة سواء كان مصح او مرض حتى لو فعله بالمثل مما يجب عليه العصاص
 كما اذا صرته نعمود من صخر او رصاص اه كلام الجوهره وروى الطحاوي عن الامام اعسار الخرج في
 الحديد ويحرم قال الصدر السبكي وهو الاصح وروى في الهداية وغيرها كما سأل في الفصل الاخير في
 مسئلة المرفق وعلى كل فالقتل بالسدة الرصاص عدلها من حرس الحديد ويخرج من بعض به لكن اذا
 لم يخرج لا يقتص به على رواه الطحاوي اه ما كتبه (سئل) في هذه الحادثة ان في الوربه صغاراً وكباراً
 الكبار أوهم وأمه وروحه والصغار منه وبنه والوصي علم سماً حدهما والده كورهل لوالده وأمه
 وروحه العصاص قبل كبر اولاده ام لا (الحواب) قال في السور والكار العود قبل كبر الصغار اذا كان
 الكبر ارحه من الصغر فلا حتى تبلغ الصغر اه وفي الدور ونسوي الكبر قبل كبر الصغر لانه حتى
 لا يكره له وبه نسب لا يكره وهو القراء واحتمال العفو والصلح من الصغر مقطوع منب لكل واحد كفاي
 ولانه السكاح اه وفي الملقى و من قبل له اولياء كبر وصغار ذلك الكار الاصاص من قبله قبل كبر الصغار
 خلافاً لما ومنه في كبر من المعسران وفي موطوءه الكوا كتي

وحاراً ونسوي الكبر * من قبل ما أن بكر الصغر

(سئل) في رجل قتل آخر عدا ما له مزرعة مخرجه يدينه ولم يزل صاحب فراس حتى مات من ذلك عن اس
 صغرو وروحه واما فادع الام بالوصاية على الصغر وحده الصغر على القابل وبذلك عليه ما لوجه
 السري فكيف الحكم (الحواب) قال في الملقى من قتل يدينه المرافض منه ان حرجه يدينه وان كان
 يظهره فلا وعليه الدية اه فله طردك وفي غالب الما وول الكار العود قبل كبر الصغار وحده الى بلعي وعبره
 بما اذا كان الكبر ليس باحصى عن الصغر فان كان له ولانه عا له ليس لاني ماله كالم والاح فله ذلك
 في دأني حسمه رجه الله تعالى خلافاً لما فاه عدهما سطر بلوع الصغار والصغير قول في حسمه كما
 الباع و من حصص اليهود في المعص عنهم سرا وعلايه فانه يحاط في العروج والدماء ما لا يحاط
 في عدهما والله سبحانه الموقى (أقول) الذي في السؤال انه حرجه يدينه المترقيت وحسد الخرج
 ما لخدمه وحب العصاص انما فاسوا حرجه يدينه او يظهر وانما الخلاف فيما اذا صرته بالحديد ولم يخرج
 كما اذا صرته يظهر المزرعة يحصل خرج وعدم آتيا ان الاصح اعسار الخرج في الحد ويحرم من الرصاص

الوقف عراساً مسوعاً على ان يكون له نصف ما يعرضه في معاليه الاعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فعرض ردى الارض والذهب
 عراساً وعام باع نصفه لعمرو فهل على المسرى العمل ولا يسحق نصف العراض الا بالعمل راد اعجل فيها عليه نصف احر الارض لحي
 الوقف بحسب عراسه ام لا (اجاب) هذا معاملة فاسده والراس كله للوقف وللعامل فيه العراس وأخره لولا منه سعة منه فرد ورجل
 المسرى على التابع باليمن ان كان قد دفعه ما فاسدها فلاحالم بصر لها ما واما كون العراس كله للوقف فلا بد العقد في السجور لما
 في قوله الاسي هر بالنسب المحممة ما يحرقه كفاي العاموس اه من

فاسد أو قد صرحه العامل بأمر الباطن في أرض الوقف صار كان الباطن فعل ذلك بنفسه فصار قال صاله لغيره بالوقف ما نصاله ما رخصه مسهل كاله
بالعاق فيهما يجب عليه فمما أحاره وأحرمل عمله لانه استغنى لعمله أحراره وصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فوجب له أن يرضاه وأما عدم تعاد
سعه فناد كبرائه صار مسهل كاله العاق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشركي بالنهي على ما به فاذ علم ذلك ظهر لك
عدم نأي سوال العقل على المشركي وعدم نأي سوال الروم نصف آخره الأرض ومن سلك في شيء مما أفتناه فليرجع إلى الخاتمة والشارحات
وسرح الدرر والغرر لملاخمة مروم العمار وغيرهما من كتب المذهب لظهور ذلك والله (٢٦٩) أعلم (سئل) فيما إذا أسأحر من

مسولي الوقف أرضا وما
ما حوله المثل وأذن له المسولي
بالعراس ما أحار وأراد
على أن يكون النصف منه
لغيره الوقف والنصف
للمسأحر فعر من المسأحر
من ماله وكلما كمل منه
الأحاره أسأحر من مسولي
الوقف الذي له الأحاره
والسكك على الوقف المرور
سرعنا حر المثل من عر
رباد وأذن للمسأحر
بالعراس حتى عماوساً
حدد بعد حد و مسعدا
بعد مسعد ومضى على هذا
الحال مدة سوف على
سبعين سنة فجاء عمر و زاد
في الآخر رباد فاحسه
واسأحر النصف حصه
الوقف من المسولي فهل
يسوع للمسولي أن يحر
حصه الوقف لغيره الذي
العراس القدم وهل يحرم
رند على قبول الرباد عن
أحر المثل أم لا (أجاب)
كل ما ذكره فاسد والسنة
على الفاسد فاسد وجه
فساد الأحار الأولى وجود
أسراط السركة في العراس
في عهدها وهي بفسدها

والذهب والقصة وصح في الهدية وأمره سراحها على خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسئلة سويل العود
للكار من بلوغ الصغار فهي من مسائل المسويل واستثنى منها في السو ترتعالي نأي ما إذا كان الكبر
أحتمل على الصغر وهذا مذهبنا في ما إذا كان وزنه المصنوع من روجه بالعمد وبما يصير من روجه عسرها
فإن الروجه هي أحسنه عن الأس الصغر ومضى ذلك أنه ليس للزوجه القود من بلوغ الصغر وهو أفي
الخاتمة وقال أنه لم يحدد هذا العدد لغير الر نأي ولكنه بعد كرمارة الر نأي وقال في سطر على هذا إلى
بلوغ الصغر اه لكن الر نأي لم يفردهم هذا العدد في العهدة في ما نصه في الأصل أن كان الكبر ما
استوفى العود بالاجاع وأن كان أحتمل أن قبل عدم مسرك من أحسن صغر وكبر ليس له ذلك الخ اه
وكتب في رد المحتار عند قوله الأداة كان الكبر أحتمل على الصغر قال في الهامة بأن كان العدد من ك
من صغر وأحس في فعل عدد ليس للأحس أن يسوي العصاص قبل بلوغه بالاجاع إلا أن يكون للصغر
أن فسوف منه حينئذ قال في الهامة ما فلا عن المتوسط لأن السبب الملك وهو غير مكامل لكل واحد
منهما فإن ملك الر فيه يعمل الحري بخلاف ما نحن فيه فإن السبب هو العرانه وهي مما لا يحتمل الحري
وعامة منه وظاهر هذا النص هو والعلل له ما قدمنا من أن العهدة في الأصل أن المراد بالاحس
من كان سر نكاحي الملك لا في العرانه فلو قبل رجل وله أس عه كبر وأن حاله صغر وهما أحتمل لا وأرب
له عهدهما فلا كبر العصاص لأن السبب العرانه للمصنوع وهي مما لا يحتمل الحري فكذلك ما يثبت بها وهو
العصاص فسبب لهما غير مفر لكل واحد استعنا ما راد بخلاف الملك فانه غير فلا يثبت العصاص
فسببه لكل بأمراده مالم يحتمل العصاص والصغر ليس من أهله الأداة كان له أن فسوفه الأب
مع سر بل استغنى العود المصنوع وكذا الوقف عن روجه من صغر من عهدها بالزوجه العصاص لأن مرادهم
بالعرانه ما تسجل الزوجه بدل سويل العصاص بالعرانه لكل واحد من الزوجهين في السارحانه وأحر
النات السابع من كان الختامان المسئلة على وجهين أما أن يكون العمل عدا أو خطأ فإن كان خطأ فإن
كان الشر يكبر في الصغر له أن يسوي جميع الدية حصه منه بحكم الملك وحصه الصغر بحكم الولائه
وإن كان الكبر أحار وعملت ليس وصلا للصغر يسوي حصه نفسه فقط وإن كان العمل عدا أن كان
الكبر باله أن يسوي العصاص بالاجاع وإن كان أحتمل أن قبل عدم مسرك من أحسن من أحدهما
صغر والأحر كبر ليس للأحس أن يسوي العصاص بالاجاع إلا أن يكون للصغر أن فسوفه حينئذ
وإن كان الكبر أحار وعملت على قول أي حصه له أن يسوي قبل بلوغ الصغر وعلى قولهما لا حتى يلع
إلا أن يكون للصغر أن يسوي الأب نصف الصغر مع الكبر وعلى هذا الاختلاف إذا كان سر يك الكبر
معونها ومجربا اه وعامة فهما الفصل المذكور وهذه العاراب كلها قد حصر نصوا في الأحس
بالسر في الملك دون السر في الأرب وتعلل المسئلة الذي مر عن المتوسط صرح في ذلك نصا وحيد
ولا تدخل مسئلة الزوجه مع الأس من عهدها تحب الأحس المسئلة هذا ما ظهر لهما في العاصر فامله والله

قطعا أنه يسع المنافع فكذلك فساد السرط الفاسد بعد بيع الاعيان فكذلك فساد بعد بيع المنافع وإذا فسد الأول فالعراس كله
لوقف لأن العامل عرسه ماذن مسولي الوقف في أرض الوقف ما حار فاسد فكان المسولي عرسه بنفسه فصار فاصلا للعراس ما نصاله ما رخصه مسهل كاله
الوقف مسهل كاله بالعاق فيها كما صرح به غير واحد من علماء كصاحب الدرر والعرو وشرح الإسلام ابن عديله صاحب سويل البصار
فغير غيرهما وإذا عر فساد الوقف في فساد استجار عرو والواقع على السحر والأرض كما هو أظهر من أن يد كرفلا سائل سؤاله قبول الر باد
بين أحر المثل وعدم قبولها والحال هذا وللعراس فيه العراس وأحر مثل عمله كما هو حواه والله أعلم (سئل) في رجل له صغر ففلى دفعه لآخر

الفتوى على قولهما ومقتضى المسألة المذكورة لا يمنع من إجازة الشئع والمساواة كذلك وهو لا يدل على العمل في المراجعة
والمساواة على قولهما وقد صرح في الأصل بأن تسليم السائق يمكن رفع الموانع عن العنق وهي الملة لهم على كثير من علماءنا صرح بأن
الفتوى في إجازة الشئع أيضا على قولهما لا يمكن التسليم بالحيلة أو بالهناؤ كما ذكره الرافعي وقد صرحوا بأن المراجعة والمعاينة إجازة حتى
أن من يجبرهما لا يجبرهما الا نظر بقولهما وراعى فيما شأنا بطلها والله أعلم (سئل) فيما إذا عرس العامل لنفسه أشجارا ويشوب في حلال
شجر العيب والتسيعر إذا من مال العيب والسبي حتى أصغر إلى سور المعروض ما هو في (٢٧١) حلاله صرنا نقص فيه فهل يومر العامل

بقلم ما عرسه من الرسون
ويؤمره صممان ما نقص من
فيه أشجار العيب والسبي
أم لا (أجاب) عرس العامل
أشجار الرسون في حلال
الأشجار المعامل عليها بعد
منه فهو مباح لها وإذا
تجسس أن صر سحر السبي
والعيب بمصان فيهما
من عرس الرسون
المذكورة في ذلك والله
أعلم (سئل) في سحر
سبي في أرض غير مملوكة
لأحد بل لأبواب بعضها
رحل يحدد ما حولها من
الحسن والعري وسببها
وحفر أرضها مدة عرس
سبه فكيف وان أو ان
عمرها فادعى شخص أن
والله حوطها وحفرها
فله هل يسمع دعواه أم لا
(أجاب) لا يسمع دعواه
لأنها كها والى ذلك وهي
ملك لمن يعدها عماد كره
والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر أرضا بمصفا
شجر ونصفا فراح على
أن يعمد على الشجر الذي
سهاوله ربح غيره وعلى أن

الخرج وبسبب ما ذكر عليه بالسبب العادل الشرعي المر كانه ثمر تأثير عتبات المخرج من وره كانه
حاصر من وأم عاتية في بلدة أخرى فهل لا يعمى على الرجل بالقصاص ما لم تحصر العاتية (الحواب) ليس
للويرة استثناء القصاص حتى يحصر الام حث كانوا كلانا لا إجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتبرة
لكنه محس فالى المبح وأجمعوا على انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحصر العاتية وقال مسلمة وأجمعوا على أن
القبال يمحس إذا قام الحاصر بالنسبة لانه صار منهما بالصل اه (سئل) فيما إذا اعمهم ربحه بصل ولم يشب
عليه ذلك وجه شرعي وعاب وله أح غير منهم بذلك بعم أولياء العسل أن لهم حبس غير الممنوع حتى يحصر
الممنوع فهل ليس لهم ذلك (الحواب) نعم ولا يروى رور وأخرى (سئل) في بالغ عاقل صرب صبا خطأ يعود
دعي شوكه أصاب عنه العبي فذهب صوءها ولا يسهل في الصبي على ذلك وانما علم ذلك بأعراف الأصارب
ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية وما قدر ذلك (الحواب) وفي العيب والدين والسفوف
والخاضع والرحل والادب والانس أي الخاضع وفي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاسماء
نصف الدية وفي أسفار العيب الدية وفي أحدها ربعها كتر وروى وقد أجمع العلماء على العمل بمقتضى
قوله عليه السلام لا يعمل العواقل عند ولا عمد ولا صلحا ولا عيرا فاحي لو أمر الخرم بالعل حطالم يكن إقرار
على العاقلة أي الأب تصدقوه وكذا قرره القهستاني في المعامل حسنة علاني على السور من باب القود وقنه
من الديار والدية في الخطأ أجاس منها ومن اس محاص أو ألف دينار من الذهب أو عسره آلاف درهم من
الورب اه وفي السور من الديار أنصا ويحب ديه كامله في كل عسود ذهب بعه كند سلب وعسب ذهب
صوءها اه وميله في الكبر (سئل) في رجل صرب آخر نصاعلى أحياه من من ذلك بما الحكم في
ذلك بعد الثوب (الحواب) عليه الاثم والكفار وديه معاطة على عاقله والله تعالى أعلم قال الكرخي في
نصير قال محمد بن كمال الأصل سبه العمد ما عمد صربه بالعصا والسوط أو الخرا أو اليد وروى الحسن
عن أبي حنيفة في رجل صرب رجلان فعليه ان يمسسه العمد وكذلك لو رماه بحجر فصبه صور المسائل
من الحيات وفي الدر المختار الثاني سبه وهو أن يصد صربه بغير ما ذكر أي عمالا بمرق الا حرا ولو لم يحجر
وحسب كبر من عمد خلا فالعبر اه (طلب) الذي فهم من كلام الدرر وعبر أنه لو صربه بعصا أو سوط
أو حجر صغير فلا قود عليه بالاجماع واما الصرب بالخرا أو الحسب الكبر كسب المتر فلا قود عليه خلا فلهما
والله تعالى أعلم وفي العناوى الصغرى العمد المحص إذا أوجب الدية أو حب في ماله في النفس ودا
دون النفس والخطأ بينهما على العاقلة وشبه العمد في النفس فوجب الدية على العاقلة وفيما دون
النفس يجب على الخائى وان باع ديه بامه خلاصه من كان الديار وميله في البرا به وعبارها المال
الواحب بالعمد المحص يجب في مال العاقل فمادون النفس وفي النفس وفي الخطأ بينهما على العاقلة وفي سبه
العمد لو فساعلى العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على العاقل (أقول) لم ينس المولى ديه سبه العمد وقد
قال في السور وسرجه اول كان الديار ديه سبه العمد ما من الا بل أرنا ان سب محاص و سب لمون

عرس في العراق أعراسا وما يحصل من الاعراس والاعمار له نصيبه وصرفه بالدال مدد معلوم هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح
ذلك ويكون على ما شرط من ربح عمره الشجر الكاس ما و نصف العراس والبناري المحدد كما صرح به في التتار حاشه والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر أرضا بعرس فيها تكون الشجر والبر بينهما ولم يمسما من السبب فما الحكم السري (أجاب) لا يصح ذلك سرعا والشجر
للمالك الارض وعليه الجارس آخر عمله وفيه عرسه كما صرح به فاصحان وعبر والله أعلم (سئل) في سحر رسون مشرب هل يجوز مساواة أحد
بمقوله على القابل الا صوب على الخائى كفى عياره الخلاصه اه منه

التي كانت عليه أم لا (أجاب) لا يجوز والخارج على قدر اللزوم من عدم جواز مساهمة الشرع في الخطأ في ما يتعلق بالحق
والله أعلم (سئل) في أرض سلطان مسجون ليست المال وبيع الناس بها وبيع عليهم بالخصم حتى يزلوا على أن يهرسها أحدهما بشره
ويجعل قهراً نفسه وليس من إلا حشيتي ويكون العرس منشر كأنه ما يستب أن سألته كان يزرعها ويبيعهم عليه وورث من أعتقه هل
يبيع أعتقه على ذلك ويكون العرس بينهما أم لا يبيع ويكون العرس من يزرع من يزرع ويشتري للزراع والعارس ولا شيء للآخر
ولا يورث من حال ولا أب (أجاب) العرس (٢٧٢) لعارسه وكذا الزرع ولا يورث الأرض المذكورة ولا شيء للآخر من عرس وورع

وحصه إلى حذره بأحوال العانة وهي الدية المتعلقة لا غير ثم قال والدية في الخطأ اجتناس منها ومن أم يحاص
أو ألبس من الذهب أو عسره آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المتعلقة لا يرى لا يحسب
الماتل في سنة العمد من دفع الورق أو العن أي الذهب أو الأبل بل الألام عليه الأمل وكلام الهداية يسر
إلى هدا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الحائض من أن حكم شبه العمد لا يشترط كفاؤه ودية معلقة على
العاقلة اه فلو كان الواجب استدا عمارها أو عمن الأبل لم تكن المتعلقة فائدة لأنه يختار الأحق فتلوث
حكمه المتعلقة بضايفتك على ذكره من ليجزئه كذا في حاشية الشرح لئلا على الضرر والذي حرره في رد
المجازان عمارات المنون محله المعلوم فأن المعلوم من عماره السور والسابعة وعبرها كالهدياته والأحبار
والكبر والمثني أن الدية في شبه العمد لا تكون من غير الأبل بمعنى المتعلقة أيها وحسب على الحائض من نوع
واحد بخلاف الدية في الخطأ فإنه يحسب منها من دفعها من الأبل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوفاة
والإصلاح والعرض أنها تكون من الأنواع الثلاثة وعلى معنى المتعلقة فها أم إذا دفع من الأبل يدفع
أرباعاً بخلاف دية الخطأ فها أجسام وهي أحسن الأرباع وبذلك صرح في محضر الصدوري
حسب قال ولا يستأبسط إلا الأصل خاصة فان دفع من غير الأبل لم يسلط اه وفي المجمع
تتعلق دية شبه العمد في الأبل قال سارح حتى لو دفع بالدية من غير الأبل لم يعلق وكذا في رد المحتار
وسرجه عز الادرار وفي حاشيات عا به أن ويعلق الدية في شبه العمد في الأبل إذا فرضت الدية فيها
فأما غير الأبل فلا يعلق فيها قال في الخوهر حتى أنه لا يراد في الفضة على عسره آلاف ولا في الذهب على
الف سار اه وفي رد المحتار في الأبل على أن الدية من الذهب في الخطأ وسه العمد الف دينار فهذا
العبارة صريحة في أن دية شبه العمد لا تخص بالأبل بل تكون من الذهب والفضة كدنه الخطأ
وأما الفرق أم إذا دفع من الأبل فإن كان في شبه العمد يعلق إن يدفع أرباعاً أو كان في الخطأ فلا يبل
يدفع أجساماً وهل الخاوي به من أحد الثلاثة للعامل أم للعاصي لم أر صريحاً لكن عمار أجمع وعانه
الأن بعد الثاني والله تعالى أعلم (سئل) فمن أهم عمل رجل وللرجل صغار ورجل واحد أو أن يفر
الخدع أن ذلك بالوجه السري لعدم اليقين فصالح ولي الصغار المذكور عن أسكارة لمع معلوم من
الدرهم مع وب الخطأ والمصلحة في ذلك للصغار فهل يكون الصلح المرنور بينهما (الجواب) نعم كما صرح
بذلك في العمادة والله تعالى أعلم وفي فتاوى الخاوي في جواب سؤال أحاب حسب كتاب الام وصحة على
ولهم اللبس هما الحوالمب كان لها الصلح على إحدى الرأسي لكن قالوا على هذه الرواية المخوذة للصلح
أن الصلح إذا كان على أقل من قدر الدية لا يجوز (أقول) الظاهر حل هذا الكلام على ما إذا كان العمل
بما إذا كان الصلح عن أسكارة فمخوذة فما على دعوى مال الملب كما صرح بذلك العماد في الفصل
السابع والعشر من حيث قال الوصي إذا صلح من حتى ما أو عن حتى الصغر على رجل فإن كان المدي
عليه من المال أو علمه منه أو كان وصي عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك لا يجوز اه

والخالف هذه والله أعلم
(سئل) في مولى على ووف
دفع أرضاً لوف مده معلومة
بعضها شجرة بعضها فراح
لبنانه رجال على أن يرسوا
بها شجرة ما لا لهم لبنانه
لوفوف والباقي من البنانه
وأذن المولى لأحدهم بأن
يعمل على شجرة الرثون
وله ربع عسره ثم عسرل
المثولي وولى غيره هل يبيع
ذلك ويسير الحال على
ما شرط وليس للمثولي
الباقي بعض ما فعل الأول
قبل عام المدة أم لا (أجاب)
نعم يبيع ذلك ويكون على
ما شرط وليس للمثولي
الباقي بعض ما فعل الأول
كما صرح به كثير من علماءنا
والله أعلم (سئل) في رجلين
انبعثا على أن يسداهما
ويحدأ كره فبرعاهما
وسو باسركه ولا حدهما
فعل عسق كان زرعه
العام السابق سدوه وبعره
وأكره حاصه هل يدخل
في السرکه ويكون لغيره
فيه حصه أم لا يكون له فيه
حصه (أجاب) لا يدخل

العتق العسق في السرکه فلا حصه للسرک فله واصلت بغيره وأكره فيه كما هو ظاهر والله أعلم * (كتاب الديار) * جعل
(سئل) عمار العره السبع محمد العري صاحب النبو روى سرحه لم يعلومه بحقه الأقران أفدنا أم لا الخبر المدي * حوا كما لاله ألاتدى
إذا ما المرء سرح صدتر * ولم يذكره الخاوي عدا محل على الصحيح عند قوم * فهو سداهم مسكاویدا (أجاب) الأحكام المفصل بطما
لظننا الجواب قد استدى ريباً إلى حدادوسمالة * فصدب الطراوطساندى فاصدده حل وإن لم * اسم الله ذالافصال عدا
وود بطمه من بحر آخر موله بافاصلا في دهر * فان اهالي عصر ومن حوى علمانه * صاروحد لدهر في ناره بسمه *

عند تعاطي غيره * عند اذنيه كما * قد صرحوا في كتابه انما ينسب الحر والحرى باعده في عصره * وعند في دهره
 هالك حواء متقى * تبدو كنور سره شخص ربي حواءه * ارضه ما في بحر ولم يسم فهو الا يظهر حل فادره والمسته في الخامسة
 وعمار هار حل ربي الى حر راؤا سد اودت او ما شدة ذلك تعصده الاصطلاح وسمى فاصاب صندا ما كقول النعم فصار حل ا كاه عندما
 وقال رفر لا يحل ولو ربي الى حواء او يملك فترك السمية فاصاب طار او صندا آ حرقته حل ا كله وسمى اى يوسف روايان روى ابن وسم
 عنه انه لا يحل لان ما اصابه لا يحل بدون السمية والصحة انه بول كل اه والله سبحانه (٢٧٣) وبالله اعلم * (كتاب الاصحى) * (سئل)
 هل الافضل في الاصحى

الذكر أم الانثى وما ينسب
 الى (انثى) صرح في مع
 العمار باذلا عن شرح النظم
 الوهابي معر ما الى الطهريه
 قال والانثى من الانثى والذكر
 افضل والذكر من الذكر
 والاصل ان كان مو حوا
 أى مروض الانثى من
 الرض وهو الذى اه وفي
 ماوى فاصبحان بحر
 ومفهومه اذالم تكن مو حوا
 لا يكون افضل وقال في
 الراربه والذكر كرمه فصل
 اذا كان حسانم قال وراى
 في مائه العنه للوفى
 والفعل اذا كان كبر لجا
 افضل من الحصى والادهو
 كلابى من الالى والعر
 اذا سوا فافهم الاى من
 المعر افضل من النسا اذا
 اسوا فافهم قال والكش
 اولى من النجس الا ان
 يكون كرمه وهو كلام
 في عانه الحسن والعصق
 اه ما بعاه سم الاسلام
 العرى وأحاط عن سن
 الى بقوله
 ان الى من الاعيان دوسه

فجعل المصلح من الوصى حائرا على أقل من الدس اذالم يكن كذلك والله تعالى اعلم كار روى عن الخاوى من
 كتاب الصلح (سئل) في صبي عمه الى صبي وصيه به ومدوم على أصابع يد النبي فقطع مضمضات من سبانه
 فهل يجب عليه ثلثه الا يصح في ماله بعد السوء (الحوار) نعم روى كل أصابع من أصابع الدس
 والرحل من عسرهما وما بينهما فاصل في أحدهما بل دبه الا يصح ويصفها الوفا مضمضات من روى الدس
 وعبر من المتون وعمد الصبي وحظوه سواء عند ما يجب الدبه في الحالين ويكون في ماله في فصل للعمد لان
 العاقله لا تعمل العمد ولا كفاره عليه في الخطا عند ما أحكام الصغار من مسائل الحنايا ومثله في الدور
 (أقول) الذى في السوء يهتك دعوته الصبي والمحسوب خطا وعلى عاقله الدبه اه ومثله في من المجمع
 و مرح در را الحرام مع النسبه على أن وحو ما في ماله قول الامام السافى وذكر الاسر وسمى في أحكام
 الصغار على العماره الى ههنا المولى عه ما نصه عمه الصبي والمحسوب خطا وقصه الدبه على العاقله والمعموه
 كالمحسوب اه فهذا التحالف لقوله ويكون في ماله وقد يوقى عماد كره في سرح السوء وعن الدور قوله
 وعلى عاقله الدبه ان بلغ نصف العشر فا كرو ولم يكن من عجم والانثى ماله دور اه فحمل ما بعاه المولى
 عن أحكام الصغار من أن الدبه في ماله على ما اذا كان الواجب الحنايه لم يبلغ نصف العشر لانه يسلك فيه
 مسلك الاموال كما في الر بلى او يحمل على ما اذا كان الصبي من العجم لانه لا عاقله لهم لكن ساقه الدليل
 بقوله لان العاقله لا تعمل العمد فامل قال المولى وفي ادب العشاء للخصاف اذا وقع الدعوى على الصبي
 المحجور عليه ان لم يكن للمدعى نسبه فليس له حق احصاء ولكن يحصر أنه حتى اذالم الصبي سى يودى عنه
 أنه من ماله وفي كتاب الاوصيه ان احصا الصبي في الدعاوى سرت وبعض المباح من من مسامح وما ينسب
 مرط ذلك سواء كان الصغر مدعيا او مدعى عليه ومهم من أى ذلك واذالم يكن للصبي وصى وطلب المدعى من
 العاصي ان يصبه وصيا أحاه القاصي الى ذلك وفي ماوى العاصي طهر الدس والصحيح أنه لا يسترط
 حصر الاطفال الرضع عند الدعوى اه أحكام الصغار من الحنايا (سئل) في رجل صربا آخر يحجر
 فاصاب امرأه حرمه طاملا فالف حينا نسب الصرب وكان حيا من مائة بعد ساعة فهل يجب دبه كامله على
 العاقله (الحوار) نعم قال في الاحبار وان العنه حيا ثم ما نصه الدبه على العاقله وعليه الكفار لانه
 صار فابلا وان العنه مسام ما نصه دبه والعمره لما روى اه وفي المخر صرب بطن امرأه حرمه ولو كاه
 او محوسه فالف حينا مسام وحب عره نصف عسر الدبه في نسبه فان ألهمه حيا فادبه كامله اى يجب
 دبه كامله على الصارب لانه انطق آدميا خطا اوسه عمد يجب فيه الدبه الكامله والحسن الذى استبان
 بعض حلقة الحسن الباقى في جميع هذه الاحكام لا طلاق ما روى سا اه قوله على الصارب أى وبو حدم من
 عاقله كما هو صريح كلام الاحبار و بوحدم من كلام الراربه المد كور في هذه المجموعه أو يحمل على
 القول بسقوط العاقله في زمانا كما ذكر العلانى والخواوى لان الناصر منصف الا ان لعنه الحسد والعص
 وسمى كل واحد المكره لصاحبه وحب لافساده ولا ناصر فالدبه في ماله أو نب المال فقد حصل التوفيق

(٣٥) - (ماوى حامد) - (انثى) والحسن للابل والعمان للعر والله اعلم * (كتاب الكراه والاسحسان) * (سئل) فيما ينسب
 الى حصره الامام الاعظم أى حبيبه النعمان من حوار لنس الحر رعبا الما من الحسد هل صح ذلك منه فحجوز العمل به والقوى أم لا (أجاب)
 لم يصح ذلك عن اى حبيبه وان فعل عن رهاى صاحب الخط فقد قال سمس الاعه الخاوى الصحيح أن النكل حرام يعنى الذى عس الحسد والذى
 لا سبه قال في الخاوى الزاهدى قال يعنى أساده يد بع وهذا يعنى حوار لنس الحر را الذى لا عس الحسد وحده عظمه في موضع عجب فيه الدلو
 ولكن طلب هداى أى حبيبه في كبر من الكف فلم أحد سوى هذا يعنى رهاى صاحب الخط اه فالخاصل أنه بحسب المساقى المتون

والعبد من الطريق المستقيم
 هل يتكون من البلاد المقطع
 فيهم عن العاد فقال اما طه
 الاذي اطلع في الصباية
 واسئل في الدابة وغير
 الخبيث من الطيب اركى
 وأولى نص على ذلك في
 الشارحاسة ويعرض لمثل
 هؤلاء كثير من الفقهاء
 وأما ما عليهم الذكر
 ورموهم بما كتب عليه
 بحور الخيال والله سبحانه
 وتعالى تصليح الاحوال
 (س ل) في امام تراقى
 الجهر بانصوب حسن
 على القواعد المعروفة عند
 أهل العلم بحسب لكل حكم
 من أحكام العرا لكن
 يصادف أن يخرج فراه
 على طقس نعم من الاعام
 المقررة في الموسى من عبر
 لحن ونظر به هل يحور
 ذلك وادافهم بالخوارهل
 يكره ام لا (أجاب) نعم يحور
 ذلك ولا يكره ادخس
 المصوب العراء مطلوب كما
 صرح به المحقق من الهمام
 في فتح البدر وقال في البحر
 بعلا عن الخلاصة وبحسب
 الصوب لاس من به من عبر

من العار بن وكر في المحيط عن حواوي أي اللث صبيان بأعيون بالرمي فرفتهم امرأة فرفي حتى اس تسع
 ستم أو نحوهما فادها قال الفقيه أبو جعفر انه لا عاقلة للحمم وبه كان يفتي طهرا الدس المرعشاني
 وفي حنايا الملتقط صي رعى سهمها فدهت عيشه لاصميا على والده عند أي بكر لانه يقول لا عاقلة للحمم لعدم
 الساصر وانما العاقلة للعرب الساصر فان كان للصي عاقلة على عاقلة بالسد ولا يحب بافر ارا الصي ولا
 لشهادة الصبيان شي اه أحكام الصغار من مسائل الحنايات يح أثقلت فأس من بدفصاب كان يكسر
 العظام فأتلف عصوا انسان يصي وهو خطا والله في ماله لانه لا عاقلة للحمم اسبح لاهم صغوا أنسامهم ولا
 يناسرون والعاقلة حاص في العرب وهو مختار أي يحظر وبه يفتي الامام المرعشاني وفي الخلاصة مثله وعلى
 هذا لو بطش رجل امرأة عسيرة مصر بها على الارض وفي يدها صبي قبل بذلك السب نصي المصارف دية
 الصبي ان لم يكن من العرب والا نصي عاقلة كواضع الحرق ملا عسيرة صلب انسان حاوي الزاهدي في
 السب من الحنايات وفي شرح النو والعلاني صرح سح سحنا الحناوي أن الساصر متفق الا أن لعلة
 الحسد والبغض وعنى كل واحد المكروه لصاحبه فثبت على وجب لا تناسر ولا قسلة فالدنه في ماله أو بنت
 المال اه (أقول) قد أفتى العلامة الحناوي بذلك في عدة مواضع من فتاواه مسد كرمارة في بعض
 المواضع لتوضيح المقام ونصه الدنه على العاقلة وهي أهل الدوان ان كان العاقل منهم وان لم يكن منهم فعاقلة
 فمليه ويدخل فيها من كان عسيرة وانما يكون القابل كأخذهم اذا كان من أهل الدوان أما الدالم يكن
 فلا يفتي عليه كأي المعراج وفي البارحاسة عن السعفي وعبرهما بواحد الدنه من العاقلة في ثلاث سمين
 وقد نص بحدوجه الله تعالى على أنه لا يراد كل واحد من جمع الدنه في ثلاث سمين على بلابه دراهم أو
 أر بعنه فلا يوجد من كل واحد في كل سبه الادرههم أو درهم ولب وهو الاصح كأي الهداه فان لم تسع العسلة
 لذلك صم الهم افر البائل بسا كأي المعراج باولاع الدحر قال المسامح هذا الجواب عما تسعهم في
 حق العرب لاهم صغوا أنسامهم فامكن انما العمل على افر با لعنايل من حب السب اما انه
 لا تسعهم في حق الحمم لاهم صغوا أنسامهم ولا سل أن اهل الامصار الا أن عدصاروا كالحمم لاهم
 صغوا أنسامهم ولا يناسرون فيما بينهم وصرح المسامح أن التناصر سرت قال في معراج البرانه سرح
 الهداه مائه وأفتى اوالا بواو جعفر الهدواني وطهرا الدس المرعشاني انه لا عاقلة للحمم لاهم صغوا
 انسامهم ولا يناسرون فيما بينهم وهو الاسه وقال في البرار به عاقلة كل انسان من يناسر هو به ان من
 الدوان فعاقلة اهل دنواه والصاع بعضهم اخص ان كانوا يناسرون بالدوان والصاعه اه وحب علم
 ان الساصر سرت وهو لا يوجد في هذا الزمان لعلة الحسد ونقص الناس بعضهم لبعض وعنى كل واحد
 المكروه لصاحبه فكون الدنه بدني مال فال اس فرسه في سرح المجمع ون لا عاقلة له في طاهر
 الروايه بحب في مال وقال صاحب البرار به مائه وان لم يكن له عسيرة ولا دوان فعاقلة بم المال
 في طاهر الروايه وعلمه القوي ومن وحب علمه سي لا يوجد من عبر هدا ما وقع عليه من كلامهم والله

نعم وفي البدان في آداب سله العرا ان اجمع العلماء رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والسابع ومن
 بعدهم من علماء الامصار أئمة المسلمين على استحسان بحسب الصوب بالقرآن وافوا الهم وافعالهم مشهوره من ساه السهره فحس مسعوب عن
 نقل من أفراده اودلا لهدام من حد رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة عند الخاصة والعامة كخدس سوا القرآن باصوا سم
 وحديث ابي موسى الاسعري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لعدا من مر مارا من مر مار داود روا البخاري
 وسلم وفي روايه مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لو رايتي وانا سمع لعراء ذك البارحه روا مسلم انما من روايه يرد من الحصب

وحدثني الشيخ عن أبي جعفر رضي الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله تعالى من شيء أحب إلي من أن يذن لي بالصوت يعني
بالقرآن مجيد وهو الخاري وسلم يعني أذن السمع وهو إشارة إلى الرضا والقبول وحدثني فضيلة عن عبد رضي الله تعالى عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أشد إلى الرجل الحسن الصوت بالعرب من صاحب القبلة إلى قبته رواه ابن ماجه وحدثني أبي امامة رضي
الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسمع بالعرب لم يسمع من الله رواه أبو داود وحدثني صاحب القبلة قال جهور العلماء يعني لم يسمع لم يسمع
صوته ثم قال قال العلماء رحمهم الله تعالى سمعت الحسن الصوت بالقراءة ويرسمها لم يخرج (٢٧٥) عن حد القراءه بالمعطاط فان أقرط

حي راد حرقاً أو أخفاه فهو
حرام اه فان لم يمتنع
فما يصح عليه في المزارية
وعبرها من كتاب الاستحسان
فراعه القسراً بالالحاق
معصية والبال والسامع
آمنان فلي محمله ما اذا
أخرج لفظ القسراً عن
صعوبة ما حال حركت فيه
أو أخرج حركت منه أو
فصر مدود أو مد معصور
أو عططت بحقي به اللفظ أو
يلبس به المعنى فهو حرام
ينقض به العاري ونام به
المسمع لانه عدل به عن
معه العو م إلى الاعوجاج
والله تعالى يقول فسرأنا
عربنا عري عوج وان
لم يحرجه العن عن لفظه
وقراءه على رتبته كان
مباحاً لانه راد بالخانه في
محسنه و يوبد ذلك مسير
كثير من علمنا المعنى في
كلام ابن جرير رضي الله تعالى
عنه ما في الادب بالنظر في
الذي هو اسراج الكلام
عن موضوعه الاصل
وصحبه واما بحسن الصوت
فلا طس ان فاسلاما
معه لعدم وجهه بل كان

تعالى أعلم اه كلام العلامة الخاوي ثم ان وجوبها في بيت المال اعمها وجب كل مستطما والاقى مال
الخاني قال في المعنى ما يصح عليه وفي رمانها وارجم لا يكون الا في مال الخاني الا اذا كان من أهل قريه
أو تحله بتماصرون لان العشار فيها قد وهت ورجه الساصر من بينهم قد دفع وبب المال فدامهم نعم
أسامى أهلها مكنونه في الدوان الوفا ومثاب لكن لا يماصرون به فمعنى أن يحب في ماله اه وفي المعانيه
وسرحها القهسباني ومن لا عافله له اي من العرب والعجم يعطى الله من بيت المال ان كان موجودا
أو مصبوطا والآي والاكن كذلك وعلى الخاني اه ودرم أن الله حب وحسن على العافله نوحدي
الاب سس وانه لا نوحدي من كل واحد منهم اكرم من بلانه دراهم وبي ما دام يكن له عافله وو حسبي
ماله فكيف نوحدي في المعنى عن الناطقي انه يودي في كل سنة بلانه دراهم أو اربعه وقال صاحب
المعنى فلي وهذا احسن لاند حفظه فعدرا في كثير من المواضع انه يحب الله في ماله في بلاد سس
اه وارضا العلاني في سرح السور وقال واقتر المصنف اه لكن هذا مستكمل حد الان فوله يودي
في كل سنة بلانه دراهم أو اربعه ان كان المراد في الاب سس يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم
أو اربعه عشر درهما وان كان المراد في كل سنة من مد عمره في بعض الله وادام ان الخاني معن نوحدي
الناقي وكف نوحدي معن المصبر الى ما يقوله عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سس فانه
لا اسكال فيه وقد صرح في عانه السنان بان الذي لا عافله له يحب الله في ماله في بلاد سس من يوم
العصاء كفي المسلم اه لان الذي لا حق له في بيت المال يحب الله في ماله ان شاء واداه بيت المال
ووجب الله على المسلم في ماله صار كالذي يحب الله في بلاد سس اسدا وها من يوم العصاء لامن يوم
الحياه فاعين هذا المقام فانه عا لم أسق الى بحر والجد لله على نفسه (سئل) في رجل صرب رجلا
جرا على احدى عنيه عدا فذهب بذلك صوره فاهل يلزمه نصف الله (الحواف) نعم قال في السور
ويحب دبه كامله في كل عصور ذهب بعه نصر صرب كدسلت وعن ذهب صوره واهل صلب انقطع ماوه
اه وفيه أنصافي كل واحد من هذ الاسماء الرذوخه نصف الله اه (أقول) قوله ويحب دبه كامله
أي دبه ذلك العصور الذي ذهب بعه فلا ياتي ان الواجب في العن نصف دبه النفس ثم ان كلام المؤلف
فيه نظرا لانه في هذه الصوره يحب العصاص لا الله حب كان الصرب عدا وكان الداهب مجرد الصرع والعن
فانه قال في السور ووجه في باب العود فسادون النفس وكذا عن صرب فزال صوره واهل فاعه عشر
محسه ففعل على وجهه فطن وطب وبقابل عنيه عدا عجا ولو فلعب لافصاص لعذر الممانه اه (سئل)
في امرأه صربت بناعطاط عدا ففصاف عيناها بلزمها بعد السور السري (الحواف) يلزمها بعد السور
السري ربع الله لان في العن الله وفي احداها نصف الله ووجه المرأ في النفس والا طرف على
النصف من دبه الرجل لان حالها انقص من حال الرجل وفعها اقل وقد ظهر أمر العصاص بالنصف في
النفس فكذا في اطرافها وأجراها اعسارها كذا في الهداهه فعلى هذا يلزمها ربع الله وهي جسمه

جاءه من السلف بطالبون من أصحاب القراءه بالاصوات الحسنه ان يروا وهم يستمعون وهذا مضمون على استحسانه وهو عادة الاحبار
والمحدثين وعبد الله الصالحين والله اعلم (سئل) في رجل اظهر النوبة دربار النب المكرم فابلا نائب الله اسهول على وأشهد الله
وملا بكنه وكسره ورسله الى بيت ورجعت عن خدمه الحكم وبعاطي امورهم وانصاعده دد حوله الحجر النبويه وأظهر النبويه كذلك
فابلا اسهول على تاسد المرسلين الى بيت ورجعت عن امر الحكمه وكذلك عبد الصالحين المكرمين فابلا اسهول على اني ما بين ذلك كله
وقد كرو ذلك في مجالس عذبة وأنصاف كرى مجالس عذبه اني ان عذب الى أمر الحكمه أكن برامس سفاعة محمد ولا كروب من أمه

[illegible]

وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ اللَّهَ إِذَا عَاهَدَ
لِشَيْءٍ عَاهَدَ لَكُمْ لِكَيْ تَتَّقُوا وَاللَّهُ
يُؤْتِي مَنْ يَشَاءُ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ
بِأَعْيُنِنَا قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ
عَزِيزٌ ذُو قُوَّةٍ يَأْتِيكُمُ الْبَيْتَ الْمَكِينُ
الْمَدِينَةَ الَّتِي كُنْتُمْ فِيهَا كَافِرِينَ الْيَوْمَ
جَاءَكُمْ اللَّهُ بِطُورٍ بَاطِنٍ فَمَا تُبْصِرُونَ
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ
فِي الْوَسْطَى الَّذِي نَعْدُّهُ عَذَابًا مُبِينًا
وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَوَاءً
وَلَنُنْزِلَنَّ لَهُمُ السَّيْلَ الْمُبِينَ وَالَّذِينَ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنَجْزِيَنَّهُمْ
أَحْسَنَ مِنْ الْوَسْطَى الَّذِي نَعْدُّهُ عَذَابًا
مُبِينًا وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ
سَوَاءً وَلَنُنْزِلَنَّ لَهُمُ السَّيْلَ الْمُبِينَ

لم يستماع قلبه فان لم يستمع فقلبه وذلك انهم في الامعان ولا يسمعون دوي الامر السلطاني بذلك يوم من مباشرة منصف الى هبى الباري
 مثل وعلا من عز برمالك وقد ورد الوعيد لئلا تركه والمضرب عنه من اذى هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال كما سمع ابن الرجل سعلق بالرجل يوم
 القسامة وهو لا يعرفه ففعله ما لا ينبغي وبسليم عرفه فبعول كتب راي على الخطا والمسكر ولا ينهاي والآيات والاحاديد الواردة في
 ذلك أكثر مما يحصى ويحصر فسال الله تعالى الوفاق والهداية الى ما رصه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على
 الاحساب مع كونها محظورة وعين له في يوم قدر فهل يحاور المعطاع عنه ويطلب زيادته عليه (٢٧٧) ام لا (أجاب) كنهه ذلك وهو متشع *

من اصله الاول وطع الاسد
 فكل ما صار وكل ما فعل
 خلاف ما عسى سد الرسل

نعل
 والله أعلم (سئل) فيما اذا
 أحد احسانا فربه مقاطعة
 عمال وجعل من له ولانه
 علمه بالنفس انصاما لاسمها

خدمه في معادله مقاطعة
 هل يلزم تلك الخدمة بما
 ام لا وما لعلماء الخدم من
 الكلام في هذا المقام
 (أجاب) لا يلزم مراعاة
 محرم طعنا وللبراري في

ذلك كلاما كذا من السهام
 ذكره قبل كتاب الكراهة
 والحكم في ذلك واضح
 لاعمار عليه والامر يرجع
 لمن الامر كله والله اعلم

(سئل) في رجل من
 ما سكتل باسكاه حنقا من
 العسر وما اعند احده
 من الحار الوارد من الهيا
 من البر والحر مال معلوم
 ثم اسرله آحره من في
 الصبان فحسر هل يلزمه
 نصف الخسران أم لا

(أجاب) هذه مقاطعة
 والبرام مما يحدث ولا

العمو بلطف الحناية او الخراجه وما يحدث منها صام ان كان العمو في حال صحة المحروح بان كان
 يذهب وعي ولم يصر دافرا من يعتزم من جميع ماله وان كان في حال المرض بان صار دافرا من يعتزم عهوه
 من بلب ماله لان العمو يرفع منه وتخرج المرض في مرض موته يعتزم من بلب ماله فان كان قدر الله به
 تخرج من الثلث يسقط ذلك الصدر عن العاقلة وان كان لا يخرج كله من الثلث فليست تسقط عن العاقلة
 بلبه بوجد منهم وان كان بلبط الخراجه ولم يذكروا يحدث منهم لم يصح العمو والله على العاقلة عسدي
 حسيه وعدهما صام العمو وهذا كقوله عفو عن الحناية أو عن الخراجه وما يحدث منها صام
 حنات الداع لمحضاً مروي (أقول) والفرق على قول الامام بن قول المحي عليه عفو عن الحناية
 وقوله عفو عن الخراجه او عن الصطاع ان لفظ الحناية يشمل الساري منها وعسره فالقول يسمى حناته
 بخلاف القطع والخراجه فانه يشمل الساري مالم يرد قوله وما يحدث منه فاذا قال المحروح او المعطوع عفو
 عن الحناية يكون عفو عن الخرح والقطع وعن العمل اذا سرت الحناية اليه واذا قال عفو عن الخراجه
 وما يحدث منها او عن القطع وما يحدث منه فكذلك لان قوله وما يحدث منه صرح في جمل السرانه بخلاف
 ما اذا لم يقل وما يحدث منه فانه لا يشملها وعندهما لا فرق بين الالفاظ الثلاثة لانه يراد بالعفو عن الخراجه
 ويحوها العمو عن موحها فشميل النفس كالحناية والنسب على قول الامام (سئل) في رجل من رجلا
 عمدا يعرج ما آله خارج من حد يدين عليه ذلك بوجهه السري ثم عفا عنه بعض اولياء المصول الوارثين
 له فهل يسقط العصا من عفوهم ولو بقي من الورثة حصه من الدين (الجواب) نعم يسقط اصلح احدثهم
 وعفوهم والباقي حصه من الدين يدرسون بان ما لو حب العودم قال في سرجه ولا حصه للعاقلة لا سقط حصه اه
 والمسئلة في السور والمخ والملي وغيرها والله يورثها فانها فاساه من الفراض وعفو الاولياء قبل موت
 المحروح يصح كما يصح عفو المحروح لو حود السب وصحة الاراء بعدم وجود السب يراونه قبل السماع عفا
 الولي عن نصف العصا سقط الكل ولا يعلب الباقي مالا حاوي لراهدى من فصل امر العسر بالحناية
 (سئل) فيما اذا عفا الولي المصول عن العاقلة عمدا عن العصا فهل يسقط العصا من عفوهم (الجواب)
 نعم يسقط العود عن العاقلة ويعفو الاولياء ويصلحهم عن مال ولو فليلا ويصلح احدثهم وعفو
 ولي بقى حصه من الدين في بلب سب على القائل سو را انصار من بان العود فمبادون النفس وله في
 الملبى (أقول) وما وقع في الاحسار و مرجع المجمع من ان الباقي من الدين على العاقلة رد العلامه فاسم
 بانه ليس بقول لا خدمط لعاورده انصافا حاسبه على سرح المجمع بانه مخالف لسائر الكتب من انه على
 العاقلة في ماله قال وهو البان درانه ورواه وعامة مما حرمنا في رد الحمار وكتب فيه ما نصه مما عفا الولي
 عن احد العاقلين او صالح لم يكن له أن يرض عنه كافي حواهر القعة وعسر لكن في فاصحان وعسر ان له
 افضاصه فمساني قلب وبالنسبة الى الرمي كافي أول الحنات من فوا (سئل) في رجل ضرب آخر على
 يد السرى عمدا فسقط سلب يده ذهب بغيرها ثم أفر المصروب مالا كراه المعسر سراحه افر الصارب من

يطلع عليه الا المهمي السلام ولا يصح ذلك ما جاع العلماء الاعلام فلا يلزم الخسران كمالا يلزم الذي اسركه وان سمي بالصبيان وقد
 ذكر البراري في المقاطعة في مثل ذلك ما تحف عسدي وصور الخمال ويغير لانه ابدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم بالله
 وانا لله را حعون (سئل) من دمسق عن السماع والرفص في السماع هل يكلم القهاع علم ما عصى الرخص ام لا (أجاب) صرح
 في السار حاسبه بعلا عن احساب عفا لطفه هل يجوز الرفص في السماع الخوا لا يجوز ذكر في الذخيرة انه كسره ومن أبا حه من
 المسامح بذلك الذي حركه حركا المربعين ود كرى العيون أنه لا يليق بمصنف المسامح والدين يعدي مسم لانه يشابه الله ورواه ساي حاله

جميع السبع والاحرام والشد أو ما ترى الاصل التي هي رتبة اعلم ان كل طبعه فخصي الى صورت الحداد في شطاح اليد اعطى
وقد سبغ الفقهاء في ذلك مضطرب كثيرة وكذلك أهل البصوف وأجمع عبارة فقه ما قاله بعضهم وقد سبغ عن السماع بالبراع وغيره من
الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد حرم من لا يعرض عليه اصدق مقالته وأما حرم لم يكر عليه له وجماله في وجوب قلبه شيئا من نور
المعروفه عليه عدم والا فرجوعه الى ما من الله الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سبل) من دمسي من السخ ابراهيم الصمادي فتمت اعاده السادة
الصوفية من خلق الله كروا لخير به في المساجد من جاعه وور نوا ذلك عن اباهم وأحدادهم (٢٧٩) ويسدون القضاة الصوفية الصادقة

عن دوى المعارف الالهية
كالمعاد به والسعدية
والمطوءه به وغيرهم من
سبلت لهم فقهاء الملة المحمدية
ويقولون باسم عند العاد
باسم أحد مارفأى سى لله
عند العاد ويحسد ذلك
ويحصل لهم في اساءه الدكر
وحد عظم وحال بعد
ويعم فرددون أصواتهم
نالد كرمطوهم الحال
وسرهم المعال ولا يحلو
ذلك من حضور اياهم عوام
يحصل منهم اللعن عند
الهام وعدهم دكر الله
المهين العلام بدخلون
خلق الله كرمطه صالحه
ورع به واحبه ومن
يعرض على ذلك ويقول
لفظ سى لله كرمطه له هالك
وكذلك الاشاد وروغ الصوب
والرؤف بعده من عاه
المعصفا الاجمع ما فعل
من ذلك لا يحورق مذهب
أى حقه والسافى وأجد
ومالك وسكر كرامات
الاولياء بعد الممات ونشع
على فاعله عاهه السبع
بالكامات الموالىات فهل

بالقهر والعلمو حرمها آخذ هل لا صهيان على عمرو (الخوان) نعم دفع سكبنا الى صسى نصرب الصسى
نفسه او غيره بغير ادن الدافع لانه من الدافع شيا حايه من فصل الفصل الذى يوجب الدنة ومن دفع سكبنا الى
وخل فصل به نفسه لم تكن على الدافع شىء او حايه من الفصل الثانى في الحبايه على النفس (سبل) فمما
اذا حرم بغير اسد فمعدا في هذه حلالا يمكن فيه المائله وصار صاحب فراس ما لم يرم بذا بعد رثه
(الخوان) بلرمه حكومه عدل كفى الملقى وغيره وهى هياك يقوم عدا الا هذا الارم معه فغير العاوب
من القمم من من الله وفي الخوهره ومن فصل فمعدا في هذه حلالا يمكن فيه المائله وصار صاحب فراس ما لم يرم بذا بعد رثه
والادويه الى أن يروا انه أعلم (افول) اعلم أن الحبايه بالخرح ان كات في الوحه أو الرأس سبى محه
وان كات في غيرهما سبى حراجه والسحاح عشرة بعضها له ارس معدر بالنص وبعضها فيه حكومه عدل
ولاسى من الخراج له ارس معلوم الا الحبايه حراجه يصل الى حوى الرأس أو البطن وفيها لم الله
وعده وها مع السحاح باعسان اها قد تكون في الرأس وهذه السحاح لا ترقى في وجوه الارس وفيها من العمد
والخطأ الا الموصى هو الى توضح العظم اى يظهر فاهما ان كات خطا فمعدا الارس نصف عسر الله وان
كات عسدا فمعدا العصا ولا فصاص في غيرها على ما سبى علسه في السو ولكن طاهر الزوايه وجوه
القصاص فمعدا وما هو سره كلسه عليه سارحه سم اهم احلفوا في نفس حكومه العدل الواحه فمعدا لاص
وه على سى معدر فال الطحاوى نفسرها ان يقوم بملاو كاندون هذا الارم يقوم به هذا الارم يطر الى
بعاوب ما ينهم فاهما كات لم عسر العقمه سلا كات لم عسر الله وان كات لم عسر العقمه سلا كات لم عسر الله وان
عسر الله وقال الكرخى هرأب بظركم معدا هذه السحاح الموصى محه فمعدا ذلك من نصف عسر الله به
والمعنى به هو الاول كفى السو روالعنا به وغيرهما وبقله العلى عن عده كات في الخراج انه قول الله
البلابه وقال اس المندرا به قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدراخا عن الخلاصه انما سبى قول
الكرخى لو الحبايه وحده وراس اى لاهم موصع الموصى فمعدا سبى به ولوى غيرهما ارس على المعنى
بمى يقول الطحاوى مطلقا لانه اسر اه ونحو في الخوهر الخ وكذا دكر الزبلى وقال هو كان المرعى سبى
بمى به ومعنى قوله مطلقا اى سواء كات بالوجه أو بالراس او غيرهما وهو قد لعوله او عسرو في
المهسبى وهذا كله اذ انى الخراج اى والا فمعدا لاصى عليه وعسدا لم يرمه فمعدا بى الى أن برا
وعن اى يوسف حكومه العدل فى الام وعمامه فى النحر ود كرى سرح السو راس فى سرح الطحاوى نفسر
قول اى يوسف ارس الام باحر الطيب والمداوا فال فعله لاصى بهما فى سرح العلامه فاهم الله على
قول الامام احمد المحوى والنسبى وغيرهما لكن قال فى العيون لا كات عليه سبى اسوا فال لا سكبس أن
سكب عليه حكومه عدل ل احره الطيب وهكذا حراجه رت اه وقال سرح مسابحا السابحا و يظهر
لى ربحان الاسكبسان لاصى الا كات سبى على المسابحه اه وقال ايضا مجموعته الى بخطه اذا صرب
بد عسر فكسرها وعسر عن الاسكب على الصارب المداوا والبقعه الى أن يروا اذ اربوعط بد وسلب

اعراضه موافق للحكم السرى ومطابق لما نعصه الشأن المرعى الخواص بالقل الصحيح عن العلماء دوى الالاب ولكم الاحر والسوان
من رب الارباب (احاب) الحمد لله وحده اللهم باسم لا هادى لساواله انطعمنا فمعدا اعلم أولان من العواعد المسهورة الى هى
كتب الامعه معرر دكره ان الامور بمصدها والسبى الواحد نصف بالخل والخرمه باء مار ما فاصله وهى ما حوده من الخديب
الذى رواه السحاح انما الاعمال بالنسب ومدار عالى أحكام الاسلام عليه كاص عليه العلماء رجههم الله تعالى فاذا بعرك ذلك وعلمت
ما همالك فاعلم بانه أنولى الله السمع الامام العلامة البحر الفهامة حلال الدس المحلى د كرى سرح جمع الخوامع قوله ويرى ان طريق الشرح

الشيخ الفاضل السيد المصطفى علي بن محمد طبري في معجمه في بيان معنى قوله تعالى في التفسير والشرح في التفسير
 عدم ما ظهر في قوله تعالى في التفسير والشرح في التفسير والشرح في التفسير والشرح في التفسير والشرح في التفسير
 قوله تعالى في التفسير والشرح في التفسير والشرح في التفسير والشرح في التفسير والشرح في التفسير
 والله ولا يفتي على مذهب أي توريثه ووسط (٢٨٠) لهم المطاع معدوم من آخيه الشيخ أبو الحسن السري السلف في التفسير والشرح في التفسير
 وكان يفتي على مذهب أي توريثه ووسط (٢٨٠) لهم المطاع معدوم من آخيه الشيخ أبو الحسن السري السلف في التفسير والشرح في التفسير

ويجب ذنبها والظاهر أنه بحسب المصروف من الدين اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حج زيدا
 سكن في ظهره وغيره من الحج عن الكسب فقام يكف أحج الخارج وروحه بالأنف والمداواة فهل
 تكون النجسة والمداواة على الخارج دوم ما (الحوار) نعم رجل حج زيدا فحجرا من الحج فحجرا من الحج فحجرا من الحج
 على الخارج النجسة والمداواة حواجر التناوي من أول كان الحيايات ومثله في سرح السور في باب العم
 بقلاعه (أقول) طاهره أن المراد بالنجسة غير المداواة وهو أن يتفق على الخروج من طعم وشرا وكسوة
 إلى أن يرى أو الطاهر أن هذا إذا كان الخروج فحجرا من الحج فحجرا من الحج فحجرا من الحج فحجرا من الحج
 كان له مال لم يلزم الخارج سوى المداواة وهل المراد بالنجسة عليه فقط إذا كان فحجرا من الحج فحجرا من الحج فحجرا من الحج
 أوه بل راجع (سئل) في رجل صر ب حلا مسلما لعضا صغره على ظهره ولم ير صاحب فراس من ذلك
 الصغره حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك سه العمد وفيه منه معطلة على العاقلة (الحوار) نعم قال في
 الدر من الحنايات ٢ وأما سه العمد وهو قوله فصدنا غير ما ذكر في العمد كالعضا والسوط والخمر الصغير
 وأما الصر بالخمر والحسب الكبير من من سه العمد انصاعدا في حقه حلا فالعبرة بالخ ثم قال وحكمه الالة
 والكفار ووجه معطلة على العاقلة بلا فود اهـ ومثله في السور وغير (أقول) قد مسائل الدابة المعطلة
 والعاقلة انصاعدا (سئل) فيما إذا عمد رجل وصر ب حلا آخر يعرق تسكن على نطه وحرجه
 ولم ير صاحب فراس حتى مات من ذلك عن أن ير يد أن ان بعض منه بعد السور السري عليه فهل له
 ذلك (الحوار) نعم وإن شهد أنه صغره نسي خارج فلم ير صاحب فراس حتى مات بعض لأن السور
 ماله كالتابع معاشه ولا يحتاج الساهدان يقول أنه مات من حراجه برار به كذا في سرح السور
 للعلاي من مات السهاد في الضل واهـ أرحاله شهد أنه له بالسيف فأن فالعمد أو سكا قبل و بعض
 بالعصا وان فالخطا بعضي بالدم على العاقلة وان فالالا بدرى قبله عمدا أو خطا بعضي بالدم
 مال العاقل يحيط الرهاني من الحنايات حل فالصلب فلا مال لم يسم عمدا ولا خطا فال اسحسن أن اجعل
 دسه في ماله سارحاسه وحل فال ما صر ب فلا مال بالسيف فقبله قال أو يوسف هو خطا حتى يقول عمد
 فباوي مو يرداد عن العمد في باب الضل بسب (أقول) وأما أقصى منه وان سكب السهود عن ذكر العمد
 لما في عانه السان عن سرح السكافي في تعليل المسئلة بقوله لأن العمد هو الضرب بالعلب وهو أمر باطر
 لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الصر بالالة فاله عاده قال ولو شهد واه قبله عمدا واه مات به فهو
 احوط اهـ لكن يحتاج إلى الفرق بين السهاد والافرار حيث حل الافرار بالصل على الخطا ما لم يدا
 العمد ولعل وجهه انه لما فرحنا به وطلمه طهر ليا صده وحسن حاله فحمل كلامه على الأدنى ولا يوجد
 بالصر به وهي الصر بالالة العاقلة عاد ادلو كان ذلك عمدا لذكر بخلاف ما إذا سكر الضل اصلا وطه
 كدنه بالنسبة العادلة المبره مبره المعاشه فانه يحمل على العمد لو حود دليله وهو الصر بالالة المد كور
 ولهذا قال الخمر الرملي في حاشيته المخ بعد ما فساه عن عانه السان ان هذا صريح في انه بعد سوب الصر

فقال أو تراحمي بحياة
 ساعة فميت وأمسي الخمر
 إلى الخليفة فرتهم إلى
 العاصي فسأل السور
 عن مسائل ففهمه فأحبه
 عها ثم قال وبعد فان الله
 تعالى عبادا إذا فاموا فاموا
 بالله وادابوا بطعوا بالله
 إلى آخر كلامه فسكى
 العاصي وأرسل بعول
 للخليفة ان كان هو لاء
 رادفه فاعلى وجه الارض
 مسلم على سبلهم رحمة الله
 تعالى وبعبادهم فميت من
 الصوفية الحسن الخلاج في
 سه نسع وبلا عانه في سري
 الخليفة المد كور وهو ان
 الفصل جعفر المعندر اهـ
 وفي سرح الجامع الصغير
 للمباوي في قوله صلى الله
 عا عوسلم من أحب فوما
 حشر الله تعالى في رصهم
 قال من أحب أولياء الرحمن
 فهو معهم في الجن ومن
 أحب حرب السطان فهو
 معهم في البرا وفيه اشار
 عطية لمن أحب الصوفية
 أو بسه مهم وانه يكون مع
 بفر نطه بالعام عاهم عليه

في الحية ومن نس مهم انما فعل ذلك لمحبة اباهم ومحبة لهم لا يكون الا لئلا يروحه لما تنهبه أو واحهم لان
 مح الله تعالى في أمره وما يعرب الله ومن يعرب مهم يكون تحاد الروح لكن المسئلة يعوق بطله النفس والصوفي حاص من ذلك
 قوله وأما سه العمد الخ انطراس حوا اما ولعله هو قوله فهو له فصد الخ لكن بحرب الفاء بالواو والحرر اهـ مصححه
 حاده في زمانه سه ١٢٤٣ أقر بالصر وانكر انه مات منه الحوار وحل فال صر ب فلا مال بالسيف عمدا ولا أدري انه مات منها ولكن ما
 وقال في الضل بل مات بصر ل فانه لا يعلى به اهـ من العباوي الهندية اهـ

وحيث فيها ما به الصوفية لا ينكرها الاكل نفس ما عليه خمسة فجميع ما هو المسؤول عنه فاما خلق الله كذا والظاهر من الاستدلال ان هذا
 في الحديث ما يقتضي طلب الجهر بخبره وان كوفي في بلاد كربة في ملاحيريه رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه
 أحمد بن حنبل في مسنده صحيح ورواه في آخره قال قتادة والله أسرع والد كوفي الملائكة يكون الاعين جهر وكذا جاق الله كروطواب الملائكة كما يسمونها
 ورد منها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالد كرويه سأل أحد باب اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص والاحوال كما جمع بين الاحاديث الطائفة للجهر بالقراءة والطائفة للاسرار (٢٨١) مما ولا يعارض ذلك خبر الد كرواني لانه

حيث خفي الزياء أو تأدى
 المصلين أو السام والجهن
 ذكر بعض أهل العلم أنه
 أميل حب حلا محمد ك
 لانه أ كرم جلا ولعدي
 فأنه إلى السامعين ونوط
 قلب الد كرو جمع همه إلى
 المنكر ونصرف سمعته إليه
 وطرده اليوم وبنه نشاط
 وقوله تعالى واد كرويك
 في عسل أحب عنه بانها
 مكه كانه الاسراء ولا
 يجر صلاب ولا تحاف
 من ركب لثلاث سمعته
 المسكون ففسدون القرآن
 ومن أثره فامر به سدا
 للدرعه كالمهي عن سب
 الاصنام لذلك وهو دل
 ونص سوح مالك واس
 حرر وعبرهما جلا لانه
 على الد كرو حال فراء القرآن
 يعطيه بدل عليه انصافها
 بقوله تعالى فاد اقرآن
 القرآن الخ وقال السام
 الصوفية الامر في الآله
 خاص به صلى الله عليه
 وسلم وأما غيره من هو محل
 الوسواس والخواطر الردية
 بأمور الجهر لانه أسدي

بالآله الخارج عنه بالآله لا يعمل قوله تعالى لم اقصده بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره لانه من جهة مطلعا
 عن مبدأ العمدة والخصم في فعل مما اقتره ويجعل على الأدنى قال في التارخانية وفي المحرر روى الحسن
 ابن زياد عن ابي حنيفة عوف انه قال فلا يتحدده اوسعهم قال اردت غيره ففصله لم يعمل منه ذلك ويعمل
 وعن ابي يوسف اذا قال صر ب فلانا بالاسم فصله قال هذا خطأ حتى يقول عدا اه لمحصل الكس
 المعرفه المذكورة انما يظهر على قول ابي يوسف اما على رواية المحرر فلا يعمل رواه المحرر في تقياس والاولى
 استحسان كما يفهمه ما نقله المؤلف عن التارخانية تأمل (سئل) في فاصر احمره عسدا امرا نائب العاصره
 لبلا في سب المرأة فاحمره بعض سابعها التي علمها وبني من خدتها بعصاء الله تعالى وقدره بدون صبح من أحدم
 مات من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة أم لا (الحوار) حب الحال ماد كرا يلزم المرأة والله سبحانه
 أعلم وقد أقي على ذلك الخبر الزملي في صاويه الخبر به من الحيات (سئل) في رجل سده سده محربه يريد
 اصلاحها فأورب محركه ما راحر ح وأصاب عما كان فها ر حلا أ حربه عليه فآدى إلى الفصل على الرجل
 المد كور أنه عليه عدا أو أمر العاقل أنه عليه خطأ ولم يصب الولي العمد فهل يكون فيه المفسول في مال العاقل
 لورثه المفسول (الحوار) نعم حب الحال ماد كرا لما قال فاصحان اذا امر العاقل أنه عليه خطأ وادعى إلى
 الفصل العمد فالدين في مال العاقل لورثه المفسول كذا في فصل العمل المور حب الله وكذا في فصل المعامل
 من حيايات الخاسه وكذا في الصمات في سب من عليه الصمات والدين بعلا عن مسوط سمح الاسلام
 حواهر راده يعرف من الحيات انهم يعمل فصل لم يصب فلا يهاصل كذا كان مكسوف في اللوح المحفوظ
 أو قال بلب عدوى هذان اللطاف منه اقرار بالقتل فسارمه الله في ماله ان لم يقر بالعمد منه المعنى من
 الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كذب على صورة دعوى وردت في جادى السامه سنة ١١٤٦ ماصوره
 شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه ووجد كوفي صوره الدعوى ان المدعى اليها الرضا به عليه ولم يه مو
 العاقل وان ادعى على واحد غير معنى لا يسمع لماد كرا بان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه فيسقط بعض
 الصواب وافامه الله في وجهها السري عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى منهم الخبر
 الزملي حيث قال في صاويه في باب العسامه سئل في جماعة نازديه وعبر نازديه احدوا بطرح حرج ن الحرج
 فخرج سده من سدى أحدهم فليس حلامهم ولا يعلم من هو وولى الفصل هول حتى عسده ولا يعنى
 الموارده يعنونه عدا أحدهم والا كلهم عرمانى فهل اذا أقاموا على واحد منهم سبه انه هو الذى حرج
 سده فصله فصل يستهم وثب الفصل عليه وينسب دعوى الفصل عنهم أم لا الحوار لا يثبت الفصل عليه ولا
 يعمل منهم عليه ولا ينسب الدعوى عنهم اذا الدعوى لا يسمع الا من صاحب الحق والدين لا تقبل الا لسانه
 أو دفعه ولم يثبت عليهم مجرد الدعوى حتى ليدفعوه مساو بان الدعوى مقبوح فان عن المدعى واحدا
 للدعوى عليه معب دعواه فصل وان ادعى على واحد غير معنى لا يسمع لان شرط صحة الدعوى العلم
 بالمدعى عليه وان ادعى على الجميع أنهم اشتر كوا في صاويه نازدهم أو غيرهما يجب الدعوى ولا بدله من سبه

(٣٦ - (صاوى حامديه) - مائى) دفعها نوبه حديث الرازم صلى الله عليه وسلم بالليل فلجهر بعرايه فان الملائكة تصلى بصلاته
 وسمع لعرايه فان موسى الخن الدس يكونون في الهواء وحرايه معه في مسكنه يصلون بصلاته وسمع جوى وطرده كجهره عن داوه والدور الى
 حوله فساق الخن ومرد الشياطين وبغير الاعضاء في قوله تعالى لا تحب المعدن الجهر بالدعاء من دود ما ان الراجح في تفسيره الجواهر عن
 المأموره أو الاحراج فما لأصل له في الشرع والسود في ما ورد في الجهر والاسرار بخبر ما قرر واجب فان قلت صرح في الحايه بان
 دفع الصوب بالد كروا له قوله صلى الله عليه وسلم ان رفع صوته بالد كرا لا يدعو أصم ولا عائسا وقوله صلى الله عليه وسلم جبر الد كرا الخي

الرضى عنه صلى الله عليه وسلم من سجدوا له في بيته من غير ان يرضوا به او سجدوا له في غير بيته من غير ان يرضوا به او سجدوا له في غير بيته من غير ان يرضوا به
 قال عليه السلام اشبهت حلقى وحلقى وفي لفظ صغير أشبه الناس في حلقا وحلقا فجعل أي مسمى على رجل واحد وفي رواية رخص
 من لده هذا الخطاب ولم يسجد عليه صلى الله عليه وسلم رخصه وجعل ذلك أصلا لحوار رخص الصوفية عند ما صدقوه من لده الواحد في مجالس
 الذكروا السماع وفي السار حايبة ما يدل على حوار المعلوب الذي حر كاته كحر كات المروءة وهذا أي التلصص وبهتان الدس الاناسي
 وعمله أحاب بعض أعمق الخبيثة والمالكه وكل ذلك اذا حصلت السموكا نوا صا في (٢٨٣) في الواحد معلون في القيام والحركة له

سده الهيام والسبي قد
 نصف نار بالحلال وناره
 بالحرام ما لاف القصد
 والمسام و سمر و جمع
 ما قالو بطول الكلام وأما
 اسكار كرامات الاولياء على
 الاطلاق فالحواب ما قاله
 اللعاني في هذاه المربى
 كان يكد بكرامات
 الاولياء فلا يحب معه لانه
 مكذب عما أسنده السببه
 اه ومسله كرامات الاولياء
 في الكتب مسهوره مسطره
 معرر مد كوره وفي هذاه
 العذر كما يميل كان له قلب
 او اتقى السمع وهو سويد
 سم رأيت بعد مد من اصابي
 هذاه اسوال السمع أي
 الصبح مجدس مجدس عند
 السلام المالكى للمسمى
 الدار سمع الاسلام وفيه من
 الكلام ما هو غايه المصدا
 والمسام فاحمد كره
 هيا وصوره ما قول سادسا
 العلماء أحمه الهدى
 مصانع الدي اند الله
 تعالى هم الدس وقع هم
 الخله والمسدس وقع
 نعلهم المسلمين في رجل
 رعم انه حقي حصر محلم

في الخبر به من الخبايا (سئل) فيما اذا كان جماعة نصر يون المسلمين و يودونهم بالندوا للناس والسبي
 هم الى الحكام ويوعدون ارحل بالقتل ثم دحاوا عليهم ما وصر وهما بالسيوف وحرجهما كل منهم حرجا
 هلكا ما به وهو سوا أموالهما طموا وعدوا ناسا يلزمهم (الحواب) يلزمهم القصاص بعد الثوب عليهم
 بالوجه السري ووردا أحدها كان قائما أو فمه ان كان فمها هالك بعد الثوب السري والحاله هسده
 والله سبحانه أعلم (أقول) في الخوهره اذا حرجه حواجه لا تعس معها حرجه آخرى فالقاتل هو
 الاول وهذا اذا كانت الحراحيات على التعاقب فلو معافهما فابلان اه راد في الخلاصه وكذا لو حرجه
 رجل عسر حراحيات والاخر واحد فكلاهما فابلان لان المرء قد عوب واحد وسلم من الكبر وفي
 العهساني عن الحاميه ولو ملار حلالا أحدهما بعضا والاخر بعد القصاص وعلما لانه مباحه
 وفي حاسبه السيد محمد أي السعد والارهرى على مرجع الامسكن ولو حرج حراحيات معافهما ولم يعلم
 المعنى منها وعبر المعنى بعض من الجمع ليعذر الوقوف على المعنى وعبره كفى مساوي الى السعد ومعنى الزوم
 وأما اذا وقع على المعنى وعبره ولا يكون الاصل موبه فالقصاص على الذي حرج حراحيات كفى الخلاصه
 والبراه به اه كذا في رد المحتار فاحفظ هذه القرائن الفرائد (سئل) في جماعه في بلده كذا دأهم
 واحمأهم على صر المسلمين والسبي بالفساد في الارض من الموحدين و بالعوان للحكام وقيل القوس
 يعر حو وادى المسلمين ويعرهم أموالا للفساد يعر حو فهل اذا س ذلك عليهم بالوجه السري للحاكم
 فليهم (الحواب) نعم كما صرح بذلك في البراه به والراعي وعبرهما والله سبحانه أعلم (سئل) فمن سهر
 سلاحا على مسلم خارج المصر فصره المسهور وعلبه سلاح حال كونه ساهرا فقتله ولم تكن دفعه لانه فهل اذا
 س ذلك مرعالا في بعله (الحواب) اذا لم تكن دفعه الا بعله والحاله هذه فلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه
 السري لانه من باب دفع الصائل (أقول) البعد بخارج المصر فدا تعاقب والمسئله مفصله في من السور
 فصل باب القود فيما دون النفس (سئل) في قتل واحد يعرف به لسمع من أهلها الصوبه وبه ابر
 حرج ولم يعلم فالبه وادعى ولله القتل بعد اعلی اهلها فالحكم السري في ذلك (الحواب) حب وحدى
 مكان غير مملوك لاحد من سافر به سمع صوبه وادعى ولله القتل على أهلها ولا يسميه ولا يعمل
 أو القتل خلف جسور وحلامهم بخارهم الولي بالله ما فعلنا وما علمنا فالام صهي على جميع اهلها بالديه
 * (فصل في حيا به الهام والخبايه عليها) *

(سئل) فيما اذا وقع رديهم فارجح لو طاب دس وماع في وعاء في سخن الدار لاجل هلال الدان فاحد دس
 فاصره الوعاء المرنور ووضع به العرب من حصاب ل يفسر منه وما يعامر بديكاف أم القاصره يدفع
 فيه الحصان بدون وجهه سري فهل ليس له ذلك (الحواب) نعم ليس له ذلك (سئل) فيما اذا كان لامرا
 بعله من بوطه في دارها فاقبلت بنفسها ولم تكن باردها وركبت في الطريق فاصاب امرأه نصرا فوقع
 على جنبها وعمر من ذلك وير بمن صاحبه البعله مداواها فهل ليس لاهدالك (الحواب) نعم اقبلت

حاكم سري وادعى على جماعه ن الصوفيه احمهم يد كرون الله تعالى فاما و رخصون و نعلون وقال هذا محرم أفتب نكر نعلون طلب من الحاكم
 المسار الله منهم من ذلك فاحاب الجماعة المذكور ساهم جماعه صوفيه وذلك حار عدهم فطلب الحاكم الموى الله وفي احد من الساده
 السافعه فاحصر الى محاسن رحلام اهل العلم والادباء سافعا واحدا خا كيم تحوار ذلك في ذهب السافعي وقال يسندي من ذلك الرخص
 الذي ساه حركات المحسن فان ذلك حرام وان الاساد المسلي على نره الرب تعالى وبعدسه ومدح الرسول عا افضل الصلاه والسلام
 والبره في الحيه والرهس من النار وما تحصل به السوق المطلوب سرفا بكل ذلك طار فاحابه الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذميه

دابة في شهاب أصاب مالا أو آدميتهما أولاب لاسيما في الكل أقوله عليه السلام والجماء
 حمار أي الشاة هدر شرح الثور بالعلاقى من باب دابة العرب والحناية عليها (مثل) فيما إذا فادى يد
 دابته ليستفها من ركة ما في الدابة فاعبر وفسر ليسفها أيضا من التركيع دابة يدفقال له ريدأ بعد
 فرسل عن دابة فلم يثبت أمره وفادها بحت دابة يدومدمتها حال قودلهاء ودخلتها بعد مته في ماء
 لمركة فحطب ديبهم حرجت وتوزم بظنهما ماتت بسبب ذلك فهل يصح مجرؤفمب دابة يد بعد ثوب
 ماد كرعليه (الجواب) نعم قال في التنوير ومن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت
 بدها أو رجها أو رأسها أو كدمت بعمها أو حطبت بدها أو صدمت قال وصي السابق والقائد ما صمته
 الراكب (سئل) في إذا كب فرس صررت برجلها وهي سائرة في الطريق لى رجل امرأ ثم بعد مة ماتت
 المرأة من وربة ترعم ورجها أو الراكب يصح فهل لا صمته عليه (الجواب) نعم وإن صمته رجها أو ديبها
 وهي تسر لا تكون صامما صاحب من حماته الهامو يصح الراكب كل شيء أصاب الدابة بدها أو رأسها
 أو كدمها أو حطبت وإن صمته رجها أو ديبها يصح وإن أو ديبها أو حطبت بدها أو ديبها
 خلاص من الفصل الرابع في الحماة على غير بنى آدم ولو كانت الدابة سائرة وصاحبها معها فأبدا أو سائعا
 أو راكبا يكون صامما جميع ما حطب إلا النجعة بالرجل أو الدب سارحاص من السابع عشر (سئل) فيما
 إذا رط يد حصانه في موضع له ولا نه رطه فيه فاعلم بفسه وعص حصان رجل آخر وفيه فهل لا صمته
 على ريد (الجواب) نعم والمسئلة في الخبر به والسور وعسرهما وهي راحته إلى أن حرج الجماء حمار
 رط حمار في سار به فاعله آخر بحماره ورطه فعص أحدهما إلا حروها إلى أن في موضع له ما ولا نه
 الرط لا يصح والاصم برار به من الرابع في الحماة على غير بنى آدم (سئل) فيما إذا رط يد دابة في
 موضع له ولا نه رطه فاعله آخر بحماره ورطه فعص أحدهما إلا حروها إلى أن في موضع له ما ولا نه
 أو يصح صاحبها فهل حسب الحال ماد كرا لا يعل بالدابة ولا يصاحبها صمته (الجواب) نعم (سئل) فيما
 إذا كان ليد يور رطه في محل له ولا نه رطه في رجل رطه ليسر به على غيره فوطى البور على رجله
 فكسر هاهل لا صمته على صاحبه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لرجل بور من عاديه الطخ فعدم
 ريداله وقال له أن يورط طوح فارطه وهما عن أرساله فلم يسه وسره إلى المرحى مع دواب الفرس طخ به
 ريديه وعظاها وماتت من ذلك فهل يصح الرجل فمها (الجواب) نعم يصح الرجل فمها حطب أسه عليه
 كما ذكر كذا في البرار به فاعله المسه في الحماة وبصه في مسئلة طخ البور يصح بعد إلا سهاد النفس
 والمال وبه في الخبر به (سئل) فيما إذا كان لرجل كلب عور يودى من غيره وتعدم إلى الرجل
 جماعة وأشهدوا عليه وطلبوا منه مع الكلب عن الناس فلم يجمع ولم رطه في زمان بعد منه على ذلك حتى
 عص صبا وعلل ومات من ذلك فهل يحجب على صاحبه الصمته (الجواب) نعم والمسئلة في المرح عن الر بلعي
 وعبره قال الر بلعي لو كان لرجل كلب عور يودى من غيره فلاهل البلدان بفسه وإن ألبس سناح

المذكور والمجاز في القرد
من تحريم المباح وتكفير
اهل العلم والصلاح الى
مباح وقوله تطسح لا يصدر
مثله من عاقل ولا يتقوه
لنبت فاصل الحرجه في
ذلك عن القواعد العليه
وعدم رجوعه الى الصواب
الفقهه ادمى رطاسكار
المسكر معرفه مذهب المنكر
عليه لاحتمال ان يكون
ذلك الفعل حارا لديه
فصير الاسكار حساند
ه سكره والقائم به مردى
فلا تسوع الاسكارى
العروع المحلف بها الامع
اتحاد المذهب فى ذروع
الزعمه والاصان والمعرفه
السامه بالحكم الشرعى
بالتاخر به وما سدوح
تحبه من قاعده كله
ليكون المنكر على نصره
والمنكر عامه فى وحو
الامسال على وسره قال
حل وعلا فل هاده سبلى
أدعو الى الله على نصره
أما ومن معي وقال تعالى
ولا تفت ما ليس لك به علم
الا أنه فلا يعدم على المنكر

الاعمال بحر ومنع الرواية والاطلاع عارف بالخلاف ومراعاة الاجماع لا سيما في مسئلة السماع فاما دفعه المعري على
نعمه المعري واسعه المحال ساسعه المال قد اضطرب فيها افعال السلف واجتلف في تقريرها اعطى الخلف حتى عدها بعض العلماء من
المسائل التي هي لا تلم بحزب وان كبر الحب فيها وتكرر وكثير من العلماء جمع الى عدم البرح وجمع ومال الى التوقف دون تعونه ولا يصح
فكيف يعطى بالحرم ام كيف يعدل من حسن الظن والتسليم وكيف يكفر من قال بالحوار والاماحة في مسئلة احوال كل عالم فاما دفعه
ووقف تعدلنا بل دون الحاجة والكافر من كبر بمثل ذلك ولم يسلك من الحق في اقوم المسائل فان من كبر مسلما بعد كفر كجوردي الا

ومن عزم الطلال وقد وقع في الدلال واستوحش العقول والنكاح اذ ليس في القدر المذكور من السماع ما يحرم بعض ولا يباح
واخيرا الخلاف في عدم ما بين والبراع في سوي ما بين وقد قال كوار السماع من العباد والنافع خلف كثير وحم غمر قال اقضي القضية
المأوردية رحمه الله تعالى احكام اهل العلم في العناء فاما عدم وطردا حروب وكز همالك والشايعي وأوجهه في اخص ما قبل عنهم اه
كلامه وقد قال صاحب سنن الشافعي في الاسماع في احكام السماع لم رد عن اى صفة في العناء نص صريح وانما استبط بعض اصحابه القول بالتمنع
من مفهوم كلامه في قوله ولا تحضر الواسية ومما هو اه ونقل صاحب النهاية في شرح (٢٨٥) الهداية من الحصة ثابته العناء ادا

على صاحبه الصبيان ان كان يهدم البيت قبل الانباف والافلاشي عليه كالحائط المائل اه قلب وفي شرح
ملاحسرو له كتبنا كل عيب الكبروم فأسهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العسل ثم يصي وأما نصي فيما
شهد عليه فمما يخاف قلب بني آدم كالحائط والنور وعمر الكلب العور قصي إذا لم يحفظ اه فممكن
جل المتاع في كلام الر بلقي على الآدمي فحفظ التوفيق بين كلام الر بلقي وكلام ملاحسرو والله تعالى
أعلم مخ من باب حسانه الهيمه (أقول) كأنه فهم من كلام ملاحسرو انه لا يصي المال في الكلب
العور وهذا غير من ادواصه في كلامه أن ما يخاف منه تلف الآدمي فالإسهاده موحب للصبيان إذا
أعقبه تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف منه تلف المال فحفظ ككلب العيب ولا يعقد فيه الإسهاده بل
يشتمه بالحائط المائل فان الإسهاده موحب للصبيان النفس والمال وقد صرح بذلك في القصة حب
هاله كتبنا كل عيب الكبروم فأسهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العسل ثم يصي وأما نصي إذا أسهد
عليه فمما يخاف قلب بني آدم كالحائط المائل ونطح النور وعمر الكلب العور وفي النفس والاموال
بمعاليها إذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا تخاف من كلاب الر بلقي وملاحسرو لا كلام الر بلقي في الكلب
العور الذي يخاف منه تلف الآدمي فالإسهاده مقدم موحب للصبيان في النفس والمال وكلام ملاحسرو
في كلب العيب الذي يخاف منه تلف المال فقط وهذا كله مخالف لما ذكره العلاني في آداب العود
فما دون النفس عن العاصي يدع أن الإسهاده لا يكون إلا في الحائط المائل لا في الحيوان اه لكن
أقني في الخبر بالصبيان بعد الإسهاده في حضانة أعصاب الكدم وكذا في نور نطوح مسنداً لما في البراءة عن
العنه في نطح النور يصي بعد الإسهاده النفس والمال قال وفي المسئلة خلاف والاكبر على الصبيان
كالحائط المائل اه هذا ما حوربه في رد المحتار على الدر المختار (سئل) في نور انقلبها راسه من
دار صاحبه في عينه الاصبعه ودخل بيت رجل وأكل له حبيطة وسعر أهل لاصبيان على صاحبه (الحوار)
نعم ذاه لرجل ذهبت بغير ارساله لئلا يؤمرها فاسد بررع غير لاصبيان لانه يعرضه ولا عدوان الاعلى
الطالمين براء به بسلامة الجامع وفي العمود عم دخلت سبانيا فاسد به وصاحبها معها نسوةها نصي
ما أسد به وان لم تسعها لاصبيان عليه وكذا النور والجار عباد بن الفضل ٣٢ وأجاب فاري الهداه
إذا كاتب المواشي برعي فالتف سباني مال مسلم أو حي أو ررع ولم يكن أرسلها أحد فلا صبيان فيه
للعدب شرح العماء حسان والله تعالى أعلم (سئل) في جمال معه عد جمال حجاب سابعها في طريق عام
أحد طره سفع حمل والآخرواد عيسى ففقد مدحمله الحمل من طرف السفع وساقه على حذاء جمال
الجمال وبها جمال من أراد لم ينسبه فصد من جمال من جماله وأوقعه في الوادي سبب سوفه فهلك الجمال المذكور
فهل يلزم السابق فمما لجل بعد السوء بالوجه السري (الحوار) نعم كفي السوء (سئل) فيما إذا وقع
رندا كدش لراع أحبر مسرله لبراه ويعهده بالحط ما حرم معلوم وقد وقع الراعي الى عمرو دون رندا
مال ككولاً وحسه سري وفاره فم بعد له نحو سهررد معقوء العين فهل يصي الراعي ربح فممه لصاحبه

وشاع لا يجوز معانته
 أظهر المسلب في المؤمن
 أمي نفسه في الإقامة في أي
 بادشاه وهدر رأس بعض
 تلماء دهمي المروسة
 وهو الشيخ الامام العلامة
 الهمام في الدرس الحصى
 الشافعي جعل في هذه
 المسئلة رساله وحط على من
 يعسها من اهل الدوا
 حي أو دفعه على حد الكهر
 وجعله من جملة الفسادی
 الارض ورمه الموبقات
 قوم العرض ونحن مصر
 على كونه طمبا واب تعلم
 ما وعد الظالم والمصيبة
 أعظم ان كتب لسب تعالم
 والله أعلم (سل) أنصاي
 قوم رخصاوعن بلدهم في
 أوقات مجلعة الى بلد
 الموهوبه وسكواها الكبر
 المن وحطوط الانفس
 والخور والاحلاف بهم
 من لم يعرف ملاحه اصلا
 ومهم من عرف ملاحه
 تعام بها عبر لما رحل من
 البلد من رحل فاعلمهم من
 ماته خمس سنين وأوسطهم
 من رحل من خمس من سنة

(الخواص) ثم لما انتهى صلى الله عليه وسلم قضى في عين الهداية ربيع العجمه كفاي الدر المختار والعلائي (سئل) في نور مشترك يصعب بين زبد أو سام ولهم وهي عليهم طلب وصحبهم الثور من زبد ان يكون عبده في ثوبه الا ثياب فاسع وتكثر الطلب والمخاض اذ كسرت رحله عند زبد أو يرد الوصي بصحبه نصف قيمه ويركه عند زبد في ذلك مصلحه لادامه فعل الوصي ذلك (الخواص) نعم (سئل) في جعل صريه الراعي بعصا محمد اعلى رحله فكيف يراد فهل يصح لصاحبه قيمه (الخواص) نعم والمسئله في الهيار حاشه (أقول) قال في الدر المختار والعبس ما ليس أي في قول المنى وفي عين بصره الخ لانه لو قطع ادبها أو دبها بضم نقضها أو كده السان الثور والجار وفعل جمع العجمه كذا لو قطع احدى فوائدها بانه يصح قيمتها وعليه القوي أي لو عرماً كقول وان ما كولا حصر كافر في العسل لكن في العيون ان أمسكه لا يصحبه ساء عند أي حنطه وعليه القوي وعرضها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين الما كولا وعرضه في عين الما كولا لو قطع احدى فوائده يصح كل قيمه لان ذلك اسهل له من كل وجه كفاي الهداية وما الما كولا فانه يتبعه لانه كل بعد قطع فوائده فهو مال كنه من ركه على القطع وقيمته قيمه وبين امساكه وقيمته البصان قال في عصب الهداية وهذا ظاهر الزاويه عن أي حنطه سواء لو ساء أحد ولا يلى له والاوّل أصح اه وعلمه المهور والسروح أنصاويه بقى كفاي جامع الفصولين في شرح على الزاويه الثانيه وهي ما ذكره العلائي عن العيون (سئل) فيما اذا كان له رجل اعاد العنص فعدم الى صاحبه رطل وقال ان جلاك من عبده الصقه فارطه واسعد عليه فلم يطره ولم يبعه في زمان بعد فمعه على ذلك فبصره الى المرعى فركب على رجل الرطل وعصه ومات من ذلك ويرد الى رجل الا ان يصح زبد قيمه بعد سوب ماد كرسر عا فهل له ذلك (الخواص) نعم والمسئله في حيايات الخبر به يقولها (سئل) في رجل ضرب جارا آخر عبد المحر على اذنه فهل لساقيه ويرد صاحبه يصح المصارف قيمه بعد سوب ذلك عليه فهل له ذلك (الخواص) نعم ولو دبح جارا عبده ليس له أن يصحبه البصان ولكنه يصح جميع العجمه عند أي حنطه وعلى قول محمد له أن أمسكه وقيمته البصان وان ساء قيمه كل العجمه ولا غسل المدفون عبادته من حيايات الدواب (سئل) في رعا عجم فادوها في سمان حناور يد العام بحقه فزعمه وأن يلقه فهل يلزم الرعا قيمه ماتلف (الخواص) حسب فادوها في سمان حناور يد يجب لو ساء بماتلف منه لم يمتهم ذلك قال العماد في فصوله وفي عصب مساوي العناي اذا فادوها في سمان الزرع يجب لو ساء بماتلف من الزرع صمى اه ومناه في الفصول

*) كتاب الخطا وما يحدث الرجل في الطريق وما يصرره الخيران ويحودك *)

(سئل) فيما اذا كان يدر بدجام حار في نواحره مال كنه فاقصص منه اجاره وانص حاطه على صغرى داخل الجام فله بدون بعد من احد ولا يصح فقام الى الصعر كافر بداد فعدده الصعر واعمالا وادافا لئلا الجام ان وقع سقط في الجام نسب الحاطه بكن صمائه على فهل لا صمائه على ردى ذلك (الخواص) نعم اراد احدهما بمص حمار مسرله واى الاخر فمال له صاحبه انا أصمى لك كل ما يهدم

ويعسر سبب ولائهم من اربع سنه وجسني سنه وسن سنه وحاءهم اولاد وأولاد اولاد حتى
ان احد أولادهم وأولاد أولادهم لم ير ادياناه اصلا والبلد له معطعون فرماد كراهل البلد النازل من اوعبرهم لمعطع البلد ان هولاء
الذين رحلوا من بلد وسكنوا البلد فلا حول واهل بلد ولوردهم اليه كان عامر او كان عمه وافر اهل بحوري مله من الملل لاحداث
يحبرهم على الرحيل من ادياناه المذكور ام لا واد احبرهم على ذلك وحالف الاحكام السريعه فاد احبر عليه وما يرب عليه من الاثم في
فعل ذلك (أحاب) لا يحوز احبارهم على الرحيل من بلد اجدوده وطنا والعوه وسبق عليهم الخروح الى وطن هجرو وايقوا لان المومن امر به

نفسه يكسب الحق التلاوة احسن او يمشي الى الدفان في الحيط فيبقيها من التلاوة ولا يسرع في ما من المال ولا يجل في عمله من العمل
 ارجعهم واحدهم وان تغفل بسبب ذلك عشرهم وجرانهم ولا يقول بذلك جاهل تخلفه عن عالم ولا يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف
 وعرجهم هروا من الجور والفسق والظلم والحق مع الداعي لا قامة من حب الوطن والباستلزام لامة العباد من السكين وما يخرج الانساب
 من تلذته التي هي اصل وطنه الا لاسر عظم احبار العرب التي هي ذل بسبب كى يحوم العذاب الاليم اذ حجة الوطن مستوليه على الطباع
 مسدعه لفرط الاتماع ومما قبل في ذلك البس دأى الى بلدها وانه والى مسعرا أسها (٢٨٧) مشافه فلو وجدوا ما حبر العادوا اليه

بحسن احبارهم ولو شجوا
 مهارا نجه عدل لادروا الى
 الرجوع وهو عوام من غير
 احبارهم هداو ودر مع محمد
 اس عند الموت من حرم
 اس سعد من دار من فاسم
 اس على من عمر من موسى
 اس يحيى من على الاصغر من
 محمد الناصر من على من
 العباس من الحسن من
 على من أى طالب الحسيني
 الحصى الساسي الاسعري
 رجه الله تعالى في بطرك ذلك
 سوال فأجاب عما يعوم به
 العمامه على فاعلى ذلك
 اسداه بالجد لله مسجون
 الجدا بالله وابا اليه راجعون
 محاحل بالا سلام والمسلمين
 من هذه الطلبة الطعاه الديني
 بحر واجهلهم برهم عز
 وحل على اهدار الدس فلا
 بلوون على قول سند
 الاولين والاخرين ولا
 على قول رب العالمين فيما
 دعهم الله أنفسهم الامار
 بالسوء والفساد ولم يبالوا
 بعونه تعالى ان رل
 للمراد ولا يحل احبارهم
 على العود وهو من الظلم

للمس بسبب وصي ثم بعض الحدار بادن الشريد فاهم بد من مرل المصمون له شئ لا يرميه صمات ذلك
 وهو غيره ما لو قال رحل لا حرمه من مال لا يرميه شئ حايه من الخطا وفي التور ومن
 الكهالة ولا يصح انصا كنهاته المكفول عنه ولا كنهاته المكفول له وبه مطلقا (سئل) في حال رحل فاصل بين
 دار ودار حار به في وقف بحسب بطار وندمال الى دار الوصف وطلب الناطر من الرحل بقصه لى بده سرعه
 فلم يقصه في مده بعد على بعضه فهاجى سقط على دار الوصف واتلف منها مشرقه وورقواو بعضه درج فهل
 يصح ما تلف بعد سوب الطالب والاسهاد عليه بذلك (الحوار) ح ط ليه ه الناطر بقصه فلم يقصه في
 مده يمكن بقصه فهاو أسهده ليه بذلك يصح ما تلف لانه صار معذبا والمسئله مشهور في المنوب من الحساب
 المسائل في الحسابات (أقول) قال الربيعي الشرط طلب البصه دون الاسهاد واتحاد كرا الاسهاد
 ليهمكن من اياته مخوده او مخوده فكل من باب الاحباط لاعلى سبل الشرط اه وسله في
 التور والعماء وغيرهما وقال في العماء بشرط أن يكون الطالب من صاحب حق كواحد من العمامه
 مسلما كان أو دنا صندا وامرا ان مال الى طر يعهمم وواحد من أصحاب السكه الخاصه مال الها
 وصاحب الدار او سكانها مال الها وفي جامع الفصول والاسهاد انما يصح من صره ووقعه لايمن
 لا يصح حتى لو مال الى دار رحل قرب الدار هو يصير بوقعه فصح الاسهاد منه لامن عسر ولو مال الى
 الطر من الاعظم فصح من كل أحد اه وه انصاو يصح من المالك والساكن باحاره أو عاره لعود
 المصرا اليه اه (سئل) في دار حار به في مال يدوي بواجر عمر من ر يمدد معلومه بأجره معنونه يدور
 وفي أساء المد مال طيله عاونه في الدار لجه ساحها وطلب عمر من ر يدعمرهاو بقصها فلم يفعل في مده
 بعد على بعضها فهاجى سقط على وجهه عمر وقصها بعد ما أحمر بمها وطاله بعضها فلم يقصها فهل
 يصح ديه الروجه عاقله ر بد (الحوار) ح ط مال الحائط وهو العاقله المد كوره الى الدار المور وه طالب
 عمر والمساخر حر بذا مال كها مصهاو بعمرهاو أسهده عليه بالوجه السري فلم يقصها في مده يمكن بقصها
 فهاجى سقط وأتلف بها ساهي روجه عمر والمساحه من عاقله ر بد ديه الروجه المد كور وهي نصف
 ديه الرحل كما صرح بذلك في التور والمليق والهداه وغيرها (سئل) في حائط مسرك من ر يدوعمر
 فاصل بين دارهما مال الى جهة دار ر بد فقدم الى عمر واسهده عليه ليرفعه على أن يكون العمر علىهما
 بحسب الملك المسرك منهما نصف فلم يرع عمر بذلك ولم يرفع حتى وقع وأتلف ل ر بد حائط ولساوم ر بقا
 وهو مقران الحائط مسرك منهما وانه كان مخوفا وانه لم يرفع مع امكان رفعه بعد الاسهاد فهل يصح نصف
 فمه الالف (الحوار) نعم وفي مساوي فاصحاب قال ابو العاسم في حدار بين رحلين لاسد هما على حوله
 وقال الى أحدهما فقدم اليه الذي له الحوله ليرفعه وأسهدعا ولم يرفع حتى اهدم واصر لصاحب الدار
 فان أفران الحائط منهما وانه كان مخوفا وانه تقدم البعوايه لم يرفع معه فاذا اسد سنا تسعوطه بعد امكان
 رفعه بعد الاسهاد فمن فمه عباديه في الحائط المسرك (سئل) في رحل حمر يرا في طريق العامه في قرية

الظاهر العباسي المظاهر سواء كان الرحل منهم فلاحا وعرفا ولا يحل لبحر يخص على عمل يعبر رصاهم ودا كان أو نصر بافصال من شخص
 بواحد الله وسواء بعامه عهده الرحله أم لا وهذا من افصح حال اهل الظلم واسع افعال اهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه عانه العهر وقد
 حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله من عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم واماوكم واماوكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في
 سائر الاديان وقد نظرت الكتب المبرله على الانباء والمرسلين على المنع منه والحب على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه السكاهه الظلم
 بحسب اعدائه لا يجرى ولعاصي العصاة بدمسي محمد بن ابي جعد الوفا في نظره ومن حواه كيف نشأ أو سبب في بحرهم المظلمه

والأولى أن يجمعوا في ذلك ولا أن يفسدوا في دورهم وأما أنهم أن يروا وحسبوا عبادته من
 الفصل المذكور (سئل) في رفاق غير باقية في دور الحياض في دورهم واحد منهم ثم بالوعة يربطه أحباس
 دونه وذلك بدون أدب من بقية أهبل الرفاق ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك إلا نادهم وجمع من ذلك
 (الحوار) نعم سكة غير باقية أحدث رجل آخر فها سبعا لا علكة إلا ناد كل أهل السكة الأعلى والأسفل
 وما يصعب في السكك من الكسوف والمنايا أن أحدثه لكل أحد أن يهدمه وأن يهدمه تركب وقال محمد بن
 الخديش أن لم يصرا أحدا لم يهدمه راز به من الخيطان في غير النائدة لا يجوز أن يصرف بأحد من مطالعا
 أصبرهم أولا إلا نادهم لأنه كالمالك الخاص بهم سرح الدو وللعلاني من باب ما يحدث الرجل في الطريق
 (أقول) قوله إلا نادهم محال لما بهم مما مر آتباع العبادته من قوله وأن يجمعوا كلهم على ذلك
 لكن ما هاهو المذكور في المبون والسروح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة السمع عبد
 الكريم بن محمد الدين القاطن الحبي رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة يتراب خارج عن حدوده في
 ممر غير باقية بغير المطر طسه بالعدو والكاسه وله انصا ساره من الحدوا وهي صار بأساس الحدوا
 فهل للحاكم السري مع من ذلك أم لا أحاب أن كان الصرر ينال مع العاصي من ذلك واللا والله تعالى
 أعلم فتاوى الكاررو في من كتاب المواب والطرق دارى سكة غير باقية أراد صاحبها أن يحفر ببر بالوعة
 على ما حارح داره فله أن يجمعوه فان عطل رأسها وكسها وجعل طريق الوصول إليها من الداحل فله
 أن يجمعوا لأن الحفر سبب الإهمار وهو سبب الوصول فله مع من ذلك حواجر المساوي من التسميه من
 الباب الرابع طريق غير باقية كان لا يحجب الطريق أن يصعوا فيه الحسب وأن يطوا فيه الدواب وأن
 سوسوا فيه وأن عطف أسان بالوصوع والحسب لا يصح وأصع الخشب وأن حفر فيها براوي فيها ساء
 فعطف أسان بذلك يصح وبنوا أحدا من بطم البر حاسبه من فصل فيما يجوز لأحد السر تكس أن يعمل في
 المسير (سئل) في دخله غير باقية على عد دور وضع واحد من أرباب الدخلة أو ساح دار لصق
 حدار حاره الذي هو من أهل الدخلة بدون أدب منه ولا من به أهله وأصغر صاحب الحدار بذلك صررا
 بنافه لئلا يوصع بالوجه (الحوار) نعم كما مر عن سرح اله ورويه في المبون والسروح (أقول)
 هذا إذا وضع ماد كرا لصق حدار الحار أو الوضع ذلك لصق حدار بنافه لئلا يوصع بالوجه (أقول)
 العاد فانه لا يمنع دليل ما قدمه آتباع الحاسبه وفي جامع الفصول أن أراد أن يحد طسبا في طريق غير باقية ولو
 ترك من الطريق قدر المردود ويحد في الأحاس مره ورجعه سر بعاد ذلك واسكن أسال الدواب على باب
 داره لأن السكة التي لا تنفذ كدار مسير كه ولكل من السركاء أن يسكن في بعض الدار لأن بني فيها
 وأمسال الدواب في بلاد من السكي أه وفي السار حاسبه أن فعل في غير الباقي ما ليس من حله السكي
 لا يصح حصه نفسه و يصح حصه سركانه وأن من حله السكي فالعاص كدك والاسحسان لا يصح سنا
 أه ومنه في الكفاهه سرح الهدا به وبه علم أن ما مر من أنه يصح عما يحد به معناه يصح ما عدا حصه فان

لحصول الماء وحسب
 يوقع في ملك الماء ما حارحه
 في الصهاريج بالوصوعه
 لذلك وأما دعوى الحار
 الذي لا يملكه على الصهرج
 لاسل أنه لا يصح له تجرد
 دعواه ما جاع العلماء
 والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في ما عده يدار
 أسان يسر لها ما حاره
 من قدم الرمان يحسب
 لا يحسب حدوت ذلك أحد
 من الأقران هل له منعه
 أم لا (أجاب) ليس له منعه
 عن ذلك حسب علم أنه كان
 بحري فما فعل ذلك وبيع
 العدم على قدمه كما كان
 فيما عسى من الرمان كما في
 مسال الهروا المتراب والله
 أعلم بالصواب (سئل) في
 هل دار تصون ماء عسلهم
 في الرافق فصر بالحسبان
 هل لهم مع من أم لا (أجاب)
 لهم مع من لا لهم بدون
 في ذلك والله أعلم (سئل)
 في دارها بحري ماء المحله
 البار من السماء معها
 لا يبر هل لأهل المحله أن
 يحرقوا منها ماء عسلهم

لص الماء وأن يجمعوا كلهم على ذلك ولا أن يفسدوا في دورهم وأما أنهم أن يروا وحسبوا عبادته من
 الفصل المذكور (سئل) في رفاق غير باقية في دور الحياض في دورهم واحد منهم ثم بالوعة يربطه أحباس
 دونه وذلك بدون أدب من بقية أهبل الرفاق ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك إلا نادهم وجمع من ذلك
 (الحوار) نعم سكة غير باقية أحدث رجل آخر فها سبعا لا علكة إلا ناد كل أهل السكة الأعلى والأسفل
 وما يصعب في السكك من الكسوف والمنايا أن أحدثه لكل أحد أن يهدمه وأن يهدمه تركب وقال محمد بن
 الخديش أن لم يصرا أحدا لم يهدمه راز به من الخيطان في غير النائدة لا يجوز أن يصرف بأحد من مطالعا
 أصبرهم أولا إلا نادهم لأنه كالمالك الخاص بهم سرح الدو وللعلاني من باب ما يحدث الرجل في الطريق
 (أقول) قوله إلا نادهم محال لما بهم مما مر آتباع العبادته من قوله وأن يجمعوا كلهم على ذلك
 لكن ما هاهو المذكور في المبون والسروح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة السمع عبد
 الكريم بن محمد الدين القاطن الحبي رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة يتراب خارج عن حدوده في
 ممر غير باقية بغير المطر طسه بالعدو والكاسه وله انصا ساره من الحدوا وهي صار بأساس الحدوا
 فهل للحاكم السري مع من ذلك أم لا أحاب أن كان الصرر ينال مع العاصي من ذلك واللا والله تعالى
 أعلم فتاوى الكاررو في من كتاب المواب والطرق دارى سكة غير باقية أراد صاحبها أن يحفر ببر بالوعة
 على ما حارح داره فله أن يجمعوه فان عطل رأسها وكسها وجعل طريق الوصول إليها من الداحل فله
 أن يجمعوا لأن الحفر سبب الإهمار وهو سبب الوصول فله مع من ذلك حواجر المساوي من التسميه من
 الباب الرابع طريق غير باقية كان لا يحجب الطريق أن يصعوا فيه الحسب وأن يطوا فيه الدواب وأن
 سوسوا فيه وأن عطف أسان بالوصوع والحسب لا يصح وأصع الخشب وأن حفر فيها براوي فيها ساء
 فعطف أسان بذلك يصح وبنوا أحدا من بطم البر حاسبه من فصل فيما يجوز لأحد السر تكس أن يعمل في
 المسير (سئل) في دخله غير باقية على عد دور وضع واحد من أرباب الدخلة أو ساح دار لصق
 حدار حاره الذي هو من أهل الدخلة بدون أدب منه ولا من به أهله وأصغر صاحب الحدار بذلك صررا
 بنافه لئلا يوصع بالوجه (الحوار) نعم كما مر عن سرح اله ورويه في المبون والسروح (أقول)
 هذا إذا وضع ماد كرا لصق حدار الحار أو الوضع ذلك لصق حدار بنافه لئلا يوصع بالوجه (أقول)
 العاد فانه لا يمنع دليل ما قدمه آتباع الحاسبه وفي جامع الفصول أن أراد أن يحد طسبا في طريق غير باقية ولو
 ترك من الطريق قدر المردود ويحد في الأحاس مره ورجعه سر بعاد ذلك واسكن أسال الدواب على باب
 داره لأن السكة التي لا تنفذ كدار مسير كه ولكل من السركاء أن يسكن في بعض الدار لأن بني فيها
 وأمسال الدواب في بلاد من السكي أه وفي السار حاسبه أن فعل في غير الباقي ما ليس من حله السكي
 لا يصح حصه نفسه و يصح حصه سركانه وأن من حله السكي فالعاص كدك والاسحسان لا يصح سنا
 أه ومنه في الكفاهه سرح الهدا به وبه علم أن ما مر من أنه يصح عما يحد به معناه يصح ما عدا حصه فان

(٣٧ -) (فتاوى حامده) - (ثاني)
 ذلك إذا أصل استعمال مال الغير محظور وأما حارح ماء المطر المعاد فغاسا على أنه يحسب ساسوا لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق
 الخاص في سكة غير باقية إذا أجمع على الإصلاح في الحكم السري (أجاب) قال في البرار به وغيره الإصلاح أوله علمهم أجمعاء فإذا بلغوا في
 الإصلاح دار وحل منهم قبل أنه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال أبو حنيفة أنه إذا حارحوا دار أحدهم رفع عنه موبه الإصلاح وكان على من بقي
 ذلك من يحاوروا داره رفع عنه ذلك إلى أن سبوا وبعدهما يكون إصلاحه عليهم جميعا من أوله إلى آخره ومن رفع أجماعا لأن صاحب الدار

لا حاجة الى ما ذكرناه من ان لا يستعمله خلاف المروءة اذا احتجوا عليه ما اذا انما هو لا يصح في ظاهر الرواية واذا لم يصح
 البعض لا يجوز ومن يجوز كراخه في النقصان القاصي بامر الله من طموه اذ لا كان لهم منع الا من عن الانتفاع به
 حتى يدعوا لهم حصصهم والله اعلم (سئل) في رفاق غير باءد عساه دار يعرف باسم اصهر يح في يدوها ادعاب امر آمان اهافه حق الاستماع منه
 بواسطة ابن اسطخه دارها فاسيل منها ماء البهوان له فساد عفاي نسب من يوب دارها احر وحلاب باسم الحكم بقدمه وسيل اسطخه واسطخه
 اليه فامر بها القاصي بفتح باسم الذي (٢٩٠) منها والاحد من مائه محرد احراز الرخس بعد دعواها المند كور هه هل هذا حكم باءد ام غير

باءد (احاب) هذا ليس
 بحكم باءد سرعانه حال عن
 شروطة الشرعة اذ احراز
 الرخس ليس بهاده المراء
 وكون ماء اسطخهها سبل
 الا سلا يوجب ملك الماء
 لانها لم توضع لذلك والمرأ
 خارجة لادان يدعهم للمر
 مسدود في نسب لها من
 دارها والمدي عليه دو بد
 ما حاصبه بالبيعة الى ما
 هم السبر الذي يبرع منه
 حالا حب باحر عنه اقواب
 الحبران ولم تكن لهم حق
 المروءة وانما تلك بالاحراز
 في الصهارح الكاسه
 بالنسب والدور والاقواب
 والكبران بل حب الكمال
 ان الهمام في البر المعه
 لانها المبره بعد الاطلاق
 انه بد في ان تلك حافرها الماء
 يحفر وطنه لحصل الماء
 فاداعلم ذلك علم ان هم السبر
 الذي يبرع منه الماء ولا
 اسطراي لاحد عله سوى
 صاحب الدار الذي هو بنامها
 سببه وضع البد صاحب
 الدار عليه فكون غيره
 المدي وهو المدي عليه

السكة المبر الباءد لما كانت مشعر كنهه وبن وجهه أهلها كان باءدانه فيها ثرا وتكونها ساعلا للكله
 وبالكثيره وصين ما تلعبها بعد حصه سر كانه بامل والله تعالى اعلم (سئل) في دخله غير باءد فيها سوب
 لجماعه مخصوص وفي ساحة الدخلة موضع معدل لقا المعصاماب والاسواح من قدم الرمان ونصرفون
 بذلك كذلك فام رحيل من الجماعه يغارص البقه في البصر بالساحة المروءه بدون وجهه شرعي فهل
 حب الخاليد كرمي القدم على قدمه وجمع من معارضة الجماعه في ذلك (الحواب) نعم في الاصل ان
 ما كان على طر بن العامة ولم يعرف حاله جعل حب يباو كان لا امام رفعه وما كان في سكه غير باءد ولم يعرف
 جعل ودعاه لا يكون لاحد رفعه كذا في الدخلة بوحدي على البقاء ففي مساساني سكه غير باءد وعلم
 انما باءد في الاول انه لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رحيل بن في داره طبعه وقاعه
 ملاصقه لعمارة وطبعه من جملته مساكن دار موقوفه فسدت بسبب ذلك من وسما كالاصوع ودعي
 للقاعة والاطراف المرفوعة ومنع الصوع عهها بالكله وركب يحس من على حائط القاعة الخاص بها وحصل
 بذلك ضرر على الوقف وطلب باطر الوقف رفع ماسدته العمر من والاشكال ورفع الحس من دفع الضرر عن
 الوقف فهل يحاب الماطر الى ذلك وبيع القدم على قدمه (الحواب) نعم وهذا اعني سدا الصوع بالكله من
 الضرر بالنسب والقوى على معه كافي الحز والسرور وحوالي الاسما للسداد الجوى بافلا عن سرح الوهمانه
 لاس السجده وله العلامة البري في حواي الاشيا فان لا في ذلك والقوى عليه وكذا في كثير من معبرات
 ذهب الامام النعمان اسكه الله فسخ الحبان بمعنا الروح والرحمان (اقول) فدماني معتز فان العشاء
 فسل كتاب السهاد ان يعل عمارتهم في ذلك فراجعها (سئل) فيما اذا كان له مديع في داره وله طافات
 للصوع في حاطه تسمى بالعماري نأى اليها الصوع من دار حار من قدم الرمان ولحار في داره مديع انصا
 اسفل من الاول وسطه اسفل من العماري بندا الحار ان بنى على مديع المروءه طبعه مسعفه وسعف فوق
 العماري بحيث تكون الحائط والعماري داخلين فيها فسدت بسبب ذلك الصو المروءه بالكله وفي ذلك
 ضرر من لريدو تر يد مديع الخارج ذلك فهل له معه (الحواب) نعم فان سدا الصوع بالكله بان يجمع من
 تلاو العرا بالعمام والسكاه مرفوعة فاحسن فجمع منه كما في ذلك العلامة المفى انوا لسعود والله سبحانه
 الموقف (اقول) قد نأى معتز فان العشاء اذا كان له مديع فسد صوعا احدا هما بالكله مع امكان الانتفاع
 بالاحرى لا يجمع والظاهر ان صوع الناب لا يعتبر لانه قد نصطر الى علته لريدو وتكونه والظاهر ان السالك كالتاب
 والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا بنى داره على حائطه الخاص به طبعه سدا طبعه خارجه وبنهما فاصل
 وبنوا صه حاره في ذلك بدون حه سرعي مع لانا لاطافه سدا كاصع نصف اسرافه بسبب طبعه بدو الحال
 انه ليس في ماء الطبعه ضرر من الحار فهل ليس للحار معه (الحواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له مديع
 حانون قدم بعد لحما كنعى الصوب وبها ط الحائط طافه فدعاه للصوع ولداو غير وحلف الحائط بسب
 محاد لاطافه بدمعرونا به الى فوق الطافه وفي لك ضرر من لريدو لاسدا صوعا لاطافه بالكله فهل ليس

ولا يحكم عليه محرد الاحراز كما كتب في السؤال وهو مما لا يحكي على أدنى من له في مسائل العشاء ادنى محال والله اعلم
 (سئل) فيما اذا ساد دار السكن في سوبها في الدار صهر مع معدل جمع ماء الاسته وقسمه فاصل الاحار فهل هذا الماء ملك للموحر وليس
 للمساخره الا ما باءد الموحر (احاب) نعم الصها مع الى في الدور المعده لجمع ماء الاسته الموصوعه لاحراز الماء على ما هو به وبه
 الحبان الى هي الحواي كايه د الباعل في مسله الامهار الما لكو الا تار والخصاص بعولهم لانها لم توضع للاحراز والمناح لعلك الانا لاحراز
 وأب على بن الصهار مع المديع في الدور وما صعب للاحراز ولا ساعده بعض العرا ان الموهمة اد ساملها معاومعه بعد العقه الما هه فلا

بحور الجسد من غير ان ياتوا به الا ما ياتوا به من غير ان ياتوا به (سئل) في شهر ربيع ثلثه وثلثه معها اهل بيته في قرية اخرى وفي ثلثه اخرى اهلها
تسعون منه بحورهم وورعهم هل للمسلم على البهر من غير ان ياتوا به (اجاب) له معهم كما صرح به فاصحاب وغيره قال فاصحاب البهر ليعوم عري
أرض رجل كان لصاحب الارض ان يسقي أرضه من ان كان لا يصر باصحاب البهر ولهم ان يجمعوه وقال صلى الله عليه وسلم هذا من خاص نعم لئس اعبرهم
ان يسقي نسائه أو أرضه الا ما دهم فان أدب العوم الا واحد أو كان منهم صبي أو غلام لا يسوع لهذا الرجل ان يسقي روعه أو أرضه من ذلك
البهر ولا شبهه ان وصح الاول فيما لا دنا فيه دلالة ولا دأده وعدم الضرورة لا ينافيه (٢٩١) والنقل مسند ص في المسئلة والله أعلم

(سئل) في فناء ماء يابعه
لغيره حار به في وقف على
جبهه برع ماوها على أرض
لغيره اخرى جعل شي
من المال في معانله سرب
أرضهم وأصحابهم وورعهم
مها لجهه الوقف المذكور
كل سبه هل يجوز لهم
ذلك المال أم لا (اجاب)
هذه المسئلة منسقة على حوار
مع السرب من غير ادعاء
احكام فيه هل يجوز
روايه وبه أحد بعض
المساح وقد حذر العاد
بعض بعض البلدان وفي
ظاهر الروايه لا يجوز قال
الردوي نصيب السرب
بالعصب قال كبر رجاءه
بغالي لا يصح فالو العنوي
على ما قال بكره فالو اما عدا
ظاهر الروايه لئس مذهبها
لا يحكم بالمكن فالو في
الوقف نصيب بالصمان في
عصب مضاف الوقف وبكل
ما هو يقع له فيما اختلف
العلماء فيه صرح به في
الخواص العدي ومعه صاه
لروم المال ولو حكم به حاكم
مع توفر سراط الحكم

لعمرو ذلك (الحوار) نعم وبها ما يعدم (سئل) في رجل بي في داره قصر له سبيل مطالة على ساحه دار
حاره التي هي محل قرار نسائه وحواشيهم وبي سبيل من حجر يصعد منه للعصر مسرفا على الساحة المذكورة
ثم بين طلبة على طلبة حار ملج الاسراف بدون ادب حاره ولا وجه شرعي ويريد الخار تكليف الرجل رفع
الطلبة وسد السبيل ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوع للحار ذلك (الحوار) نعم يسوع له ذلك الا ان
ينبغي الرجل ان يراقى ملكه مع الاسراف وفي مجموع عطاء الله اعمدى بعلا عن حيطان المصرا والساحة
اذا كانت مجلس النساء والكنوز سرف عليها يوم صاحبها استها وعلية العنوي (سئل) فيما اذا عزم
في داره قصر جعل له شمائل تكلمه حاره سدها من علانها سرف على مسرفه في داره وعلى باب قصر فيها
والحال ان المسرفه والقصر ليسا محل حياوس نسائه وقرارهن بل في الدار سفل منه صحتها وهو محل قرارهن
وحواشيهم واعمالهن فهل يجب ان الامر يكاد كرا لا يحرم على ذلك (الحوار) نعم (اول) هذا
ظاهر اذا كان القصر المذكور لا مجلس فيه النساء أصلا فالو كان النساء يسكن فيه في الصنف مالا أو في
الا ل دون البهار فالظاهر انه من الضرر ليس تأمل (سئل) فيما اذا كان لكل من حار من سطح بيت في دار
مساول سطح الاخر وصار الا ان أحدهما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع بصره في دار حار على حرمه ويرد
الخارج منه عن الصعود حتى يحدس فهل للحار ذلك (الحوار) نعم رجل اسرى حجر سطحها مع سطح
حاره منسوبان فاحد المسرفى حاره حتى يحد حائطه من حائط حاره من صمود السطح حتى يحدس بصره فالو ان كان يقع بصره في دار الخار
النساء في ملكه ولو أراد ان يجمع حاره من صمود السطح حتى يحدس بصره فالو ان كان يقع بصره في دار الخار
كان له ان يجمع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يجمع عن الصعود لانه
كما يصرر هو بصره الا ان حار من فصل ما يدخل في السبع بلاد كروم سله في البراريه من الحيطان
من الساني في الحائط وعجابه (سئل) عن الذي اذا بني دارا عليه من دور المسلمين وجعل لها طافات
وسبيل يسرف على حار به هل يمكن من ذلك (الحوار) أهل الدمه في المعاليات كالمسلمين ما حار لاهم سلم ان
يفعله في ملكه حار لهم وما لم يحرم لهم وانما يجمع من بعلته اذا حصل صرر حار هدا هو
ظاهر المذهب ود كرا صافي أبو يوسف في كتاب الخراج انه ان يجمع أهل الدمه ان يسكنوا من المسلمين بل
يسكنون من غير المسلمين وهو الذي انبى به أما كذا في دأوى فاري الهدايه وافى في سوال آخر معهم
من السكي في مجال المسلمين ومعهم من احداث بيت يجمعون فيه كالمكسيه اه (سئل) في دحي
يرد يقع كونه في حار به من بصره على دار حار الذي وعلى عورانه وفي ذلك صرر من على الخار ويرعهم اها
يردعه فهل يجمع ذلك ولا فرق بين العدم والحادث حسب كان الصرر بنا (الحوار) نعم يجمع من ذلك
ولا فرق بين العدم والحادث حسب كان الصرر بنا كسبه القصر اجد المقي في دمشق السام عني عنه وفي
البحر من العضاء للسبع حار الدس لافرق بين العدم والحادث حسب كانت العلة الصرر ليس لو حودها
فيها ما بل اه (سئل) فيما اذا كان له بطنه في داره لها سال قدم مسرف على حرمه هدا و سطحه

والله أعلم (سئل) من دس في مكر حار من عني من وادعهم يسمى ذلك البهر يردى سرب به أراض عته ومري حطما كبره
لئس لك العري سرب من غير هذا البهر ويسمى لك العري على علمان هو مسبح الماء وولي يحها ومسبح فيهما حجاب أو فافه
و من المال وغيره ما وكل فر به منها من ذلك البهر الكثير يسكره أهلها في باطن البهر الكبر ليردح الى مكرها الخاص بها وليس
الغالب تلك الامر بمقدار معين من البهر الكثير بل باحدمه كل فر به في مكرها كما بها أو كبرها ثم وسم الى ان يسوق في العلبا والسفلى
و فصل منه فصل يذهب البهر به وفي بعض السمن تصق هذا البهر الكبر في مكرهم أهل العلان لهم ولا نه حسن جسم ما البهر المير نور بالطن

(أقول) وكلامه صحيح وقد كانت شدة كل من أخذ من هذه الآية الصبر واليقين أن أصحاب اللون والشروع أطلقوا بالاحتساب
يستثنوا من هذا ما حرمة التلويح به فقد علمت من تصور وردت صريح في حرمته مطلق الله وقلنا لم يأت الله أعلم (سئل) في أحد الطائر بالليل
هل هو مكره أم لا (أجاب) أحد الطائر بالليل لأناس به والهبي يحول على البدن ويحس بعول الأولى أن لا يفعل كذا في صدر المحيط والله
أعلم (سئل) في صناديد سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل أكل الطير وفه أم لا (أجاب) قال في الحاشية إذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة
أخرى لأناس يأكلها اه وفي العوائد سمكة في سمكة فإن كانت سمكة حل والألا لها (٢٩٣) مسنده والله أعلم (سئل) فيما لو صاد

سمكة فوجد فيها ذرة أو
حاشا أو دساراً مصروما
هل يحل له ذلك أم لا
(أجاب) أن واحد منها ذرة
ملكها حلالاً وإن وجد
حاشاً أو دساراً مصروماً
وهو لعطسه أن يصرفها
على نفسه أن كان يحاشا
بعد المعرف لا أن كان
عشاء لما كذا في الاساء
والطائر للسمك حرام
بحسب وجه الله تعالى والله
أعلم * (كتاب الرهن) *
(سئل) في رجل أسعاه من
امرأه لحمل لا يرهبه بما
بني عليه من مهر وزوجه
وماب فباعه الروح حله
بعد سنها أم لا (أجاب)
لا بعد بيعها وبحب عليها
استخلاصه من المهر
وبحسبه عدلها إلى أن يملكه
المعبر إذا لم يكن للمعبر مال
صرح به في السارحاه
والله أعلم (سئل) في رجل
رهن عدداً آخر أسعاه
أسعاهها من حريرها
وعين الرهن مده معلومه
وماب الراهن هل للمعبر
استردادها لكون المهر

الزرع والسحر والارض منصفه بنوب ناصر رعب الناس في استجار يومها وهاضه في ذلك ما طر الوهب
الاهلي بدون وجهه سرعى فهل تسوغ لما طر وقع الحسمه للثومع ما طر الوهب الاهلي من معارضه في ذلك
(الحواف) نعم كافي الخائفة والبرارية والله سبحانه ويعالي أعلم وإن أرادهم الوقف ان يني في الارض
الموقوفه بنوب استعملها بالاحار لا يكون له ذلك لان استعمل ارض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض
منصفه بنوب المصر رعب الناس في استجار يومها وهاضه في ذلك ما طر الوهب الاهلي من معارضه في ذلك
بني فهاضه بنوب حرها لان الاستعمال هذا الوجه يكون أنفع للعامة كذا في الحاشية يحرم الوقف (سئل)
فيما إذا كان له حاشا ما يخص به فاصل بين داره ودار حاره يرد يدان يبيع في أعلى الحائط المرنور كونه
له صغ فهاضه به للصوة فوق فامه الرجل ولا يسكف على محل ساء أحد أصلا فهل له ذلك (الحواف) نعم
(سئل) في طيله مسير كنه بن رند وعمر وفاصله بين دارهما مدم ومب ولا حدهما ساب وسوءه فاراد ان
يهدمها وأى الآخر فهل يؤثر بالنساء معه (الحواف) أن كان اصل الطيله المد كونه يحل القسمه بان
عكس كل واحد منهما أن يني في نصبه سره لا يحل الا على النساء وإن كان اصل الطيله المرنور لا يحل
القسمه يؤثر الا على النساء على قول اني اللب للفساد الرمان كافي فاصحان والله المسعاه حذار بين رحلى
امهدم ولا حدهما ساب وسوءه فاراد صاحب العمال أن يسعوا في الآخر فال بعضهم لا يحل الا على وقال
الفقه أنو اللب في رمانا يحل لانه لا يدان يكون بينهما سره فال رضى الله تعالى عنه وسعى أن يكون الحواف
على الفصل ان كان أصل الحذار يحمل القسمه عكس كل واحد منهما أن يني في نصبه سره لا يحل الا على
على النساء وإن كان أصل الحائط لا يحمل القسمه على هذا الوجه يؤثر الا على النساء فاصحان ومسله في
الفصول من فصل ٣٦ في مسائل الخطا فارحج النفا من هوانه عدل هذا الفصل لم يذكر غير
فاصحان وهو حسن جدا واعلم يقيد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون اس الطيله يحل القسمه
(سئل) في امرئ كنه بن جاعه اسعاهها بنهم بالارض والوجه السرى وقال احدهم بنى حائطاً حراً
بمساهل فعلا اطلاع الماء من عليه في حال لا يحول لهم الاطلاع ولدفع ادبهم عنه فهل بامرهم القاصي بنى حائطاً
بهم وبحرج كل من البعده بحصه بفعله القاصي للمصلحة (الحواف) قال في العماد بن الفصل ٣٤ دار
بين رحلى اسعاهها وقال احدهما بنى حائطاً حراً بنى فافلس على الآخر اسعاهها وإن كان احدهما بنى
صاحبه ويطلع عليه في حال لا يحول له الاطلاع كان القاصي أن بامرهما بنى حائطاً بنهم وبحرج كل منهما
من البعده بحصه بفعله القاصي للمصلحة اه وقد حصل عماد كرا الحواف والله سبحانه أعلم بالصواب (سئل)
في حائط فاصل بين دارين بدور عمر ومسيرك بنهم ما وليس لاحد عليه حدوع ويرد يدان يصح عليه حدوعا
فهل له ذلك وليس لسر كنه عمر وان سمعه من ذلك وبعاله له صغ اب مل ذلك (الحواف) نعم وإن لم يكن
لاحدهما عليه حسب فاراد ان يصح عليه حسب ذلك وليس للآخر حرج بسمعه وبعاله له صغ اب مل ذلك ان
شئت هكذا حكى عن القاصي الامام صاعد النساء ويرى وجه الله تعالى وكان يعرف من هذا وماذا كان

مده معلومه وقد انقص وهل اذا أنكر المعبر الادب بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعبر استردادها لانه لا سبه اذ العتد المد كونه
فاصد والقاصي سبب اعدامه لا تفر به والحال انه عساه لده والاحل في الرهن مسد الرهن ولا سبه اذ انكر المعبر الادب بالرهن يكون القول قوله
لان الادب سبه فاده والله أعلم (سئل) في رجل أسعاه من آخر سوار من ليرهم ما فهاضه معلوم فبعضه من المهر من ماب المهر من
وهلك السوار ان في الحكم في ذلك سراً (أجاب) يحل مل الدس للمعبر على المسعاه ان كان كله مضموناً وان لم يكن كله مضموناً فبعدد المضمون
بحب والباقي اياه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عدداً حراً يحرق او اساور ومعه لده الجميع من قصه على فرس وصاع الرهن فما الحكم السرى

الوفاء ومن يبيع الرهن يفسد بيعه القامى عليهم وكذا يبيع وصيه أو ناصبه أو غلبت أو فاسد الرهن كمن يبيع في ذلك ويمن مخرج به صاحب جامع
المصولى في البصر فالبصير فاسد وعنه والله أعلم (سئل) في الرهن هل يبيع الخاكم إذا امتنع المدين من دفعه ووافى الدرس أم لا (أجاب)
مذهب الامام تأنيده حسبه الى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الخمر على الحر المدين وعندهما لصاكم يبيع حذر الامام بان الخمر عليه
وهذه المسئلة من ذلك وصريح صاحب الاحتسار وكثير ما انعمى على قولهما فادحاكم به كما رآه بعد وارتفع الخلاف والله
أعلم (سئل) من يبيع المدين في ربح حل قبول على وجه يرمى للعود بمحكموم بخصمه المراجعة (٢٩٥) رتب مبلغا معلوما في دمه من دور رهن

على ذلك ابدال ودمان
كل من المولى ومن علمه
الدين فطالب مولى الوفاء
الا أن وره ر بدلك فهل
يبيع هذا الرهن أم لا وعلى
بعد ر صذر الرهن لدى
حاكم مرى سافى هل
لهذا المولى أن أحده
بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن
المشاع قبل ما قبل وقبل
فاسد وهو الصحيح وادحاكم
حاكم مرى خصمه بخصمه بعد
دعوى خصمه وسهاده
مستعصمه بعد وار مع
الخلاف لانه حكم في فصل
مجهد فيه وادحا فلو ف
أولى ما لا يستعصمه فان راد
على دراهم الوفاء ردالى
الورنه ان لم يكن عليه دين
والا صرف في دينه فان
بعض عند وهالك غيره في
الركه مما يوفى به اسوى
منه ولولم يحكم بخصمه حاكم
فعلى القبول الصحيح في
المذهب بانه فاسد الوفاء
احق به من بعه العرما
ادله على المحلل بد مسجعه
لان فاسد الرهن كمن يبيع في
الاحكام كلها كما صرح

حادث والممن لا يباعه على ما كان أه فبلى هذا منه الحدوث بعد ماقى الترابه والحلاصة من
بعد م منه العدم فبال في الساع لان صدر عيار ماقى الساع ونو بدها ماقى سرح الملقى وفي غير الساع منه
الحدوث بعد م لاها سبب أمر احاد ما فامل وقد أتى الشيخ استيعيل المعنى بدمشق الشام ساعا بعد م منه
الحدوث على منه العدم وقال كاهو ميعول المذهب وذلك في حاديه السرب من مبرم خصوص كاهو مسطور
في فباوه من كتاب السهاد فان يصى باحدهما أولا يطلب الاخرى لان الاولى ر تحت ما يصلها العضاءها
فلا يصى بالثانية ويطرهلو كان معر حل نو بان أحدهما مائس فخرى وصلى باحدهما مائس فخرى
على طهار الا حله الصلاه لان الاول يصل به حكم السرعة فلا يصعق نوقع العترى في الا ح
كدا في العر من بان الاحتسار في السهاد عند قول الماس ولو شهد انه قبل ردا يوم العر كاه الى ان
قال فان يصى باحدهما ولا يطلب الاخرى ويطرهلو العدا في الناب المذ كور انصاعده قوله فروع
وبعارض الناب الخ والله تعالى أعلم (افول) د كرا المؤلف مسله من الحدوث والعدم في كتاب السهاد
وفي كتاب السرب انصاعده ما مائس كرا بانها وان المولى فسد الخلاف فاما المذ كرا بانها فان ارجا
ودم الاسق بانها كاهو ميعول المذهب والسردج (سئل) في حاطا فاصل بين دارر بدودار هل يرد
عليه عمار حسنات ولهذه عليه حسبه واحده لا غير فوهى الخاطوا حيا الى العماره فهل يكون عماره
على ر بدوى على هدم موضع حسنها (الحواف) نعم حذر بينهما لاحدهما عليه عسر حدوع وللا حردع
فطصاحب الحدع موضع حدعه والخطا لا حرداره من الناب في الخطا وعماره (سئل) في حاطا
فاصل بين دارر بدودار عرولر بدعليه احسان نحو العسر ومصلح يحاطه انصال ر سيع وانس اعمر وعليه
سوى حدع واحد واحياح للمعمر وسار عانه فلى بعضه به وعلى من يكون نعمير (الحواف) بعضه به لرد
ولعمر و موضع حسبه والحاله هد والله تعالى أعلم ولو كان لاحدهما عليه حدع أو حدعان دون الثلاث
وللا حردعه بلانه احداع أو كبرد كرى النوارل أن الخطا يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون
اللاث موضع حدوعه قال وهذا استحسان رهو قول أنى حسبه وأنى يوسف آحرا قال أنى يوسف انعام
ان يكون الخطا بينهما نصى وبه كان أنى حسبه ميعول اولام ر حعا الى الاستحسان حانه من بان دعوى
الخطا والطريق من كتاب الدعوى وميله في فصول العمدادى (سئل) في حاطا معلوم مصل بدارر بد من
الطرف انصال ر سيع ولهذه عليه حدوع من عر انصال فهل يكون صاحب الانصال اول ولا روع
حدوع همد (الحواف) ان كان الاتصال في طرى الخطا فصاحب الانصال اول ولا روع حدوعها ولو كان
لا احدهما انصال ر سيع وللا حردوع فان كان الاتصال في طرى الخطا المسارع فسه فصاحب
الاتصال أولى وعليه عامه المسارع وهكذا روى عن أنى يوسف في الامالى فقدر ر صاحب الاتصال على صاحب
الحدوع لان للربيع سيعا على الاستعمال نوصع الحدوع فكان صاحب الانصال أولى الا انه لا روع
حدوع الا حردعه (سئل) في حاطا فاصل بين دارر بدودار عرولر بدعليه حدوع في

به علما وابطاعه والله أعلم (سئل) في ربح رهن ر سوا بعد آ حرد على حرد سوا ناه عر به سس وماب الرهن صل أن شر الر سوا عن
أسام وعن روجه هي ام الاسام واسم المربى نا كل عر به مده عسر سس والا نطال امهم بالحر الر ب فالحكم في ذلك (أجاب)
سيع ما أكله المربى من عر به ميعون عليه معلق بدمه طالب به كسار الدون ونس له سوى حرد الر بان كانت بانه بدمه سبب
نوحب النعلنى بها كعرص أو عصب او سلم صحيح وقد عر بان رواد المارهون ميعونه بالاسهلال والا ما حدع بطلب عوب الرهن لا بعمال
المالك عر الى عر وه المباح له بانها وهى على مال المبيع فطعا والله أعلم (سئل) في ربح رهن عدا حرد ر سوا على مال معلوم وأناج

من ثم ثمة ثم مات الزهني فما حكم الميراث بعد ذلك هل انقضت الامانة ولو ارثه ان يصبه ما كل بعد موت موته أم لا (أجاب) نعم
 يطلب الامانة بلا شبهة بوجوب الزهني وبعين الميراث ما كل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصية من غلبه لا حرمها ثم
 سألها ما هل يصح استجاره أم لا وله الرجوع عما فع من الاخره واداع مال المعصية معصية بعد ان الميراث بعد موته أم لا وما الحكم
 الشرعي في ذلك (أجاب) استجار الزهني من الميراث ما طل لانه ملكه واستجار المالك ما طل والماتسل لأخرته في رجوع ما دفع ان لم
 يكن من حسن الدين وان كان من حسنه (٢٩٦) يقع المقاصصه والميراث بعد المعصية ما دفع له على الزهني درهم فعودا في حسنه ولا

يعد منه اعتبارا به واداع
 طلب من الخاكم السري
 جميع الرجوع له أن يصح
 الرجوع الصادر بميراثه
 والله أعلم (سئل) في
 دار سارع بها حصصان
 أحدهما ما تقي ان أمه
 ارمها على ما قدر كذا
 من فلاح ومات بعد ان
 فصصها عنه وعن ورثه
 آخر من سارع كذا واظهر
 مسندا من ان ذلك وادعى
 الخصم الآخر ما هو فيه
 بانه على الجهة الفلاحه
 بعد مراهم من فلاح
 المذكور اولا وحاصل
 ما طرأ على وجهها واظهر
 ما راعا ذلك صاحب
 الارح عن تاريخ مسندا
 الرهن المذكور وادعى في
 عليها بالنظر السري فهل
 اذا افام ما على الرهن
 التبرص اليه السري
 على بدمه على راء الوافه
 المذكور به سئل
 وبقي له بالزهن وخدم
 واء الدين ام لا (أجاب)
 صاحب التاريخ الاقيدم
 اولى لانه ان مات مدعا في
 وصف لا يمار به الاخر

اعلا ولعمري عليه حدوع في اسفله برشد بدأ سفل حدوعه ولا يصح ما لحاظه فهل له ذلك (الخوان)
 نعم وان أراد صاحب الاعلى أن سفل حدوجها فان لم يكن فيه ضرر بالحائط له ذلك والا فلا وفي الحادري
 حاط بدمها ان لا أحدهما عليه حدوع ولا حدوج في أعلاه فان اراد ان يسفله له ذلك لانه اول
 صر وان اراد ان يرفع من الاسفل الى الاعلى ليس له ذلك وان كان لكل واحد حدوع والدي هو صاحب
 السفل ان يرفعه بمقدار صاحب الاعلى ان لم يصح ما لحاظه وفي الدخيرة سفل المعصية او يكرر رجاء الله تعالى
 عن حداد من رخص له ما عليه جوله وجوله أحدهما ما سفل من جوله الاخره وان اراد هو ان يرفع جوله
 ويصعها ما راع جوله صاحبه قال له ذلك وليس اصاحبه معه ولو كانت جوله أحدهما في وسط الحداد وجوله
 الاخر في اعلاه فادع صاحب الاوسط ان يصح جوله في اعلى الحداد فان كان الحداد من اسفله الى اعلا
 هم ما ولا يدخل على صاحب الاعلى مصره فله ذلك وان كان يدخل عليه مصره فليس له ذلك عما يديه من
 اما طان وه سفل في الفصول وفي صلح السوارل بعدد كراما من صاحب الاوسط ليس له ان يرفعه لانه اصغر
 بالحائط اما لو اراد ان يسفل الحدوج من اعلى الحائط الى اسفله لا بأس به ولو اراد ان يحولها من الاعلى
 الى الاسفل او من الاسفل الى الاعلى ليس له ذلك خلاصه وميله في العمداد به والفصول وعبرهما (سئل) في
 حاطن فاصل من سفل او يرفع ويرفع جوله على أحد الحائطين ركوب والحائط الاخر متصل بهما وريد
 ان يمال برقع من حاط دارر بدو اتصال ملازمه من حاط دارر ويرفع جوله أحدهما ويرفع ويرفع
 ان يركب على الاول ركوب آخر لا يحمله الحائط وان يركب على جميع الاخر ما حساب بدون ادن من
 ريد ولا رصا فهل ليس له ذلك (الخوان) نعم حداد بينهما لا أحدهما عليه حدوج ولا حدوج
 فاصحاب الحدوج موضع حدوج الحائط لا لا حرار به وفيها انصاحدار بينهما لا أحدهما عليه جوله اراد
 أحدهما ما راده حمل عليه لا ملكه بلا ادن مركه اه وفيها انصاحدار بينهما او اراد أحدهما ان يعل
 سبعا آخر وعرفه مع وكه اذا اراد أحدهما موضع السلم مع الادا كان في القدم كذلك اه وان كان
 كذا الاتصال اتصال برقع او اتصال محاوره بعض بينهما وان كان لا أحدهما برقع ولا حدوج حرم لانه
 حتى اصحاب البرقع وان كان لا أحدهما برقع ولا حدوجا حدوج فصاحب الاتصال الاول في
 اتصال البرقع هل كفي من حاط واحد فعلى رواه الطحاوي بكفي وهذا اظهر وان كان في ظاهر الروا
 يسير من حوانه الاربع ولو افاما الله فوصى لهما ولو افام أحدهما اليه فوصى له خلاصه من الفصل
 البالي وميله في البرار به فان لم يكن الحائط م صلا اعم ما ولم يكن لهما عليه حدوج فانه بعض به بينهما
 هكذا كرى الاصل لا ماسو ما في الدعوى وليس من سار بينهما وليس أحدهما اولى من الاخر
 بعضهما في مال عبادته (اقول) وفي جامع الفصول حدوج أحدهما في أحداه من وحدوج الاخر
 النصف فلكل منهما ما عليه حدوج ومما في النصف فهو بينهما اه (سئل) في دارين دارين رخص
 مسيرك بينهما وكل منهما عليه حدوج وحدوج أحدهما سفل من حدوج الاخره فادع حدوج حدوج

وانما اعلم (سئل) في رجل رهن روحه بخمر ونسبها هزلها على أبيه كل عمره بطريقه صرته عليه وودعها
 ا سفل اعلم (سئل) في رجل رهن روحه بخمر ونسبها هزلها على أبيه كل عمره بطريقه صرته عليه وودعها
 ر سل له دمه ا حذر اء - ولا عاصي ان عدا سفل اعلى مذهب اني يوسر رجاء الله تعالى لان الرهن لم يطل بوجوب ائدله وا
 وار اسفل ما صرته العمداد على بدأ - ولا عاصي ان عدا سفل اعلى مذهب اني يوسر رجاء الله تعالى لان الرهن لم يطل بوجوب ائدله وا
 وادعها ان عدا سفل اعلى مذهب اني يوسر رجاء الله تعالى لان الرهن لم يطل بوجوب ائدله وا

سئب والله أعلم (سئل) في امرأته بنت شيا من حلتها إلى بعض أقارب زوجها الذي لم يهره على مملع يحجر به الملب وكمن فعل فهل يلزمه وفاؤه أم لا (أجاب) المهر رآه يندأ من تركه الملب يحجره وسكفه وأل واربه لو كفه من ماله رجع به في تركه فلأرو حه ان رجع في التركة بالمملع الذي حجر به الملب ولا يكون مسرعه في ذلك ومك حلتها والله أعلم (سئل) في المهرين اذا ماتت حلتها للرهن هل ضمن فممه لا أم لا (أجاب) نعم ضمن جميع فممه لا رآه أمامه ضمن بالجهل وعبر الزايد مضمون من قبل والله أعلم (سئل) في رجل رهن ناز وده على فرس ودخل المهر من مائتي هجاء فاحد من الحكم السريع (أجاب) الحكم في ذلك (١٩٧) صها فمها ناله مالمع والعول قول

المهرين فها وعاب ما واد
على العدر من الذي ندمه
الزاهن والله أعلم (سئل) في
رجل رهن عذر ووجه دارا
عليه اع معلوم رهي ساكنه
ما هل اذا علم بان رهن
فاسد يكون له حكم الرهن
الصحيح فلا يغدره مع الزاهن
لها ولها وضع يدها علمها
حتى لا يوقى دها وهي
أحق بها من سائر العرما
أم لا (أجاب) نعم حكم
الناسد حكم الصحيح فلا
يغدر بيع الزاهن لها ولها
وضع يدها عما حو بسوق
د ها وهي أحق بها من
سائر العرما والله أعلم
(سئل) في حر مدونه
رهن يد ها بس لها رهن
سرع الانسان ما حها
اسكني - رعا سكت م
عن له ان يحجرها عما من
حق الخس واعاد يدها
له ذلك أم لا واد علم له ذلك
هل له مع ذلك مطالبة
بده وحسنها حتى يوفيه
دنه أم لا واد علم له ذلك
هل يحجر لي - مع الرهن
وابت كمن مع كور
الرهن في يد المهرين ولا

ووضعها ان اجد وع صاحبها فهل له ذلك ولذ من اصاحبه معه (الحواب) نعم كافي العمادة عن الدخيرة
(سئل) في حاطا فاصل بين مكات حاري وقعت ترويس دار حار به في وقت تر آحرو هو مفضل بحا طين
آح من للمكان اتصال برسع وعليه أنصا حوله للمكان في وسطه للدار المرن نور عليه حدوع في اعدا
وسارع فيه كل من موثي الوهين فلي يعضي به (الحواب) يعضي به لمن كان له اتصال برسع وعليه
حوله في وسطه لاني له عا حدوع في أعلاه ولا يرفع حدوع الاعلى كافي العمادة والحال هو الدخيرة وعمار
الدخيرة ما نصه ولو كان لحدوها اتصال برسع ولا تحرك عليه حدوع فان كان الاتصال في ثلث الحائط
المسارع فيه فصاحب الاتصال اولى وعليه عامه المسارع وهو كداروي عن ابي يوسف في الامالي فعرض
صاحب الاتصال على صاحب الحدوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يداسعمال لان الاسعمال
بالبرسع سائق على الاسعمال بالحدوع لان البرسع يكون حاله الداسعمال كور ساعا على وضع
الحدوع فكان صاحب الاتصال اولى بهذا الا انه لا يرفع حدوع الا حرا حصوا له عليه حوله في
وسطه فقد نعل في العمادة ما نصه وان كان حدوع احدهما اسفل وحدوع الآخر اعلى بطه وازعاني
الحائط فانه لصاحب الاسفل لسنق يده ولا يرفع حدوع الاعلى اه والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا
كان ليدب نعاو مسرعه اعمر وبيعها عمر من قدم الزمان والى الآخر برذر دان بيء كان
المسرعه طه هو يبيع عمر من الاد ما ع ذلك يدون اذن من عمر ولا وجه سرعي فهل لنس لربد لاد في
القدم على قدمه (الحواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لربدا حار دلب اعماها الى ارض عمر وواصرت
ها وطلب عمر ويحوي لها فهل يور يد يحوي لها من ارض عمر و مردع هو انه يحل ان امكن ولا يحجر على
القطع ان ابي لك (الحواب) نعم والمسئلة في العمادة في ٣٠ وانه في الفصول وعمار به باع صعه والناح
سحاري صعه اخرى كمن هذه السعة اعصاها دلها في المسئلة والمسرعي ان باحده يرفع المسئلة من
لاعصا المدلها فها وكذا لو رهاوي حدها صعه كذلك لانه كور به فله يرفع صعه من اب الاعصا
يكدا واره فيه وقعت سحر في نصب أحد المعنا من مدله الى نصب الآخر يحصر فحدها على قطع
الاعصا في رواه عن محمد وعنه ترك كذلك في كان الصلح حرج سعت تحلب الى حار فله ان يقطعها
لمر بيع هو انه فالواهد اعلى وجهي فلو كان يرفع يده سد السبع على الكلة او يرفع يده سد يدها
فله ان باحدر الكلة بالسد لا يقطع فيما امكن الدموع بسده راما لا يمكن رعه الا يقطعها فالواهي ان
يسماد رها ف يقطع بسده او ياد له ولو اى رفع الى العاصي يحجره على القطع اه (سئل) فيما اذا
اشترى رذخه في سكة عمر فاد لها ما يدم في السكة في فها ساعا وحلها دارا واحد من دار اخرى
ماها في سكة اخرى وصحه للدار التي بهاها وفع له ماها في الدار المدكور وصاود حل منه في ارض وسقط من
دار الى السكة الاولى فها من من السكة المدكور يعارض رذخ في فتح السك المدكور فها من
الذخ لنس من حله يور اهل السكة فهل له الفع وعبر من المعارضه (الحواب) له فتح باب الدار التي

(٣٨ - (مداوي حامده) - مائ) ذلك من حسبه لان حقه تعالى بحاله الرهن ولا يغدر في مع الرهن كمنها مقلبه (أجاب) نعم
اعاد يد ولا يطل الرهن بذلك ولو كان البعض بالكلية اى للمهرين وله مع ذلك مطالبة بده الرهن عا وحسنها حتى يور يور
يعو يحجرها العاصي بالخس حتى مع الرهن أو يفع له من عمره ان يسر ويد المهرين فاسعاعا وحقه لارم يور رعا حقه عا له كحل
سالك كالا حى حتى اذا حى عا والماله كان صامعا كالا حى واذا كانت مقلبه لا يبيع به بذلك ولا يور لها مقلبه يدع لها المهرين
مروو السكى التي لا تحدها ولا عه لا ذلك اعماها في الرهن سارها حى من المهرين اى من كهاها بها في عه كالا حى

هذا أصاب حسنة الدين منه
يكون مضمونا وما أصاب
الامانة غير مضمون
(أحاب) القول بقوله الرهن
بشيء ما في قدره في الحال
الصائغ وإذا ثبت صاغه
تضمن على الدين حصة الرهن
جميعه فما أصاب المالك
ستر إلى ما قبل المضمون
منه تضمن وإلى ما قبل
الامانة فلا تضمن وإذا كان
مثلا فتمت الرهن ضعف
الدين وكان المالك نصف
نسقط من الدين نصفه
وإذا لم يثبت فلا كونه بالدين
ضمن جميع حصة المالك
والله أعلم (سل) في رجل
أرهن كروما من رجل عتلق
وعان الزاهي فإحدى
قضي الدين وأرهن الكرم
وأكل عمره مدس من
حضر الزاهي ومنعه المهر من
الكرم حتى يدفع له ما دفع
للمهر من الاول فما الحكم
في ذلك وفيما أكله من عمره
(أحاب) لنسله منعه
وضمن ما أكله من عمر
ه هره ولا يرجع - إلى أحد
فأدفعه لأعلى الزاهي الاول

2

ولا على الثاني لكونه مطوعا والله اعلم (سئل) في الزهن اذ لم تعلم صاحبه الا قول الرحمن هل يصح فهمه لا
بالعلم ما لمع وبوجدته او ان اذ به عدمونه (اجاب) نعم يصح جمع فهمه بالعلم والمع وبوجدته ما اراد على الدرس منه ومن تركه بعد
مؤنه - لم يعلم ذلك بالمراتب كما هي في و الاشارة والدرر والعرو والله اعلم (سئل) في نوع الزهن هل يصح فكاهه بعد
المرس ما حكمه (اجاب) ذكر في الحاشية انه سوف على حار الزهن في اصح الروايات وذلك بعض النسخ وعاب احاربه وادالم مسج
المع حسبي فكاه الزهن عند السمع وفي النسخ لا تصحح في اصح الروايات ومنه في السكاي والهداه والخوهره وأ كبر المعصيات

وفي عليه ألقى سبع المهرات فبقي والله يصح ولا ينفذ وليس لعير المشتري منه وهو موافق لما في النسخ والله أعلم (سئل) في رجل يدمع من مشه
لا آخر نظار بقى المسلم رهن به المسلم إليه طوقا ففسر من يثمه مع حمله أسنانه وما الحكم الشرعي (أجاب) المهر في مذهبنا أن الرهن مضمون
بالأقل من قيمته ومن الدمن وإن ساواه صار بالهالك كل المسلم فيه فداؤه وإن رادب فيه فالرأه أمانة وإن يعصب فيه من الدمن سقط منه
يقدرها وطالب بالماضي والمضيق به حواري الرهن بالمسلم فيه فإذا هلك صار الرهن مستوفيا يعني في صورتي المساواة أو الرأه أو أمانتي صورته قضائه
عن المسلم فيه جبر مستوفيا بدهوله المطالبة عما بقي من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوس (٣١) وهما من نظار بقى يسع أو فاع على منافع

معلوم فاهدم الميت ومات
المرميه وأخذ الزاهى
عن احنه المذ كور فهل
أوربها مطالع الاح المذ كور
ولتس له أن يعلل مام دام
الميت أم لا (أحاب) أوربها
مطالع الاح المذ كور وأما
اهدم الميت فهو ح أن
تسقط من الدس بعد
بعصاه بالاهدم مبالاذا
كل الدس حساو سلائي
والنصف في ذلك صغار
نساوي تسقطه تسقط من
الدس بعد ران بها فالب
أوا كبر أو أقل فحسانه ك
سرحه في البراره وعبرها
عند السكام على بعض
الره عن المرمه والله
اعلم (سئل) في الرهن اذا
صاع واحلف الزاهى
والمرمه في فمه هل كور
القول قول الزاهى أم
المرمه (أحاب) القول
قول المرمه والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عد
آخر لحالا فقصه على عد
معلوم من العروس فعدى
عليه المرمه وروهنه عند
آخر بعرا به وهلك عنده

لا يجرى والعلو على ذلك (الجواب) نعم وقد قدمناه على الخبر به (سئل) في رجل أخذت على حائط حاره
الخشب من ركو ما أحسب عديده يدون أدنى الخبار ولا وضامه ولا وجه شرعى وبطلان الخبار رفع ذلك
فهل يؤمر بعمه (الجواب) نعم وماله في الخبر به من الخيطان معالايانه تصرف في ملك العبد يدون أدنى
اه (سئل) في دار مشتركة نظرت في الملك بين هذين وجوشم أو لهند روح أحصى عن زوجات الاخوة ويد
هنا داحاله الدار على الاحاب يدون أدنى الاخوة ولا وجه شرعى فهل لنس لها ذلك (الجواب) نعم كما في
الخبر به والتمس وعبرهما (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجنابهم ساكنون بها غير أن الجماعة
يدخلون الاحاب فيها يدون أدنى من زيد ولا وجه شرعى فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما في ذلك
الخبر الرمي بعوله لا يجوز له تصرف في ملك الغير بعد ادب الا حروا كان مسر كاهو حرام اه (سئل)
فما اذا كان له دونها دار مشتركة بينهما فعمرو روح هدى الدار بين يدون أدنى منهما ولا وجه شرعى
ورفع العمارة لتصر بالدار فهل يكون العمارة للعموم ونحوه بالتفرع بطلانها (الجواب) نعم ذكر
في كتاب الخيطان من العدة كل من بنى في دار غير ماله تكون الساء لا امر وان بنى غير أمر يكون له وله
ان يرفعها الا أن يصر بالساء فيشترك معي ادا بنى لنفسه يدون أمر أو ما ادا بنى لرب الارض يدون الامر، معي
أن يكون منطبقا على عمارته من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما هو قوله وان عمرها لها بعد ادبها
قال الشيخ الامام نعم الدين السبي العمارة لها ولا بنى عليها من المصنوعاته منطوق في ذلك اه وماله في
الاسماء من الوقف وكذا في السور وسرهم من سبي الفراض (سئل) في حائط له خاص به عند حاره عمرو
وركب على الحائط بعضا من الخبازات مال واحد له من ماله يدون أدنى من زيد ولا وجه شرعى
فهو في الحائط وآل إلى السور يستدلك فهل يصح عمرو (الجواب) نعم هدم منه وأبى راما كثيرا
لرب الخدار الذي بنى به حاره ووضع فوقه لسا كثيرا فهدم الحائط فان كان الا من سرقا على الحائط
مصلاته بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله من مساوى مو يدراده في صلب السر والخدار عن المنه
وماله في الفصول عن الدحر وفي البراره من العصب هدم منه وأبى راما كثيرا لرب الخدار حاره ووضع
فوقه لسا كثيرا بنى اهدم حدارا الخبارا دخل الوهن سبب ما أبى وحل من هدم داره فهدم من ذلك
ساء حاره لا يصح اه (سئل) في رجل هدم حائط حاره بعد ما ادا بنى له (الجواب) الخبار بالخبار ان
ساء صممه فيه الحائط والنقص للصان وان ساء أحد النقص وهدم النقص كذا في حوائج الاسماء
لعمومى وفي العلوى على السور في أول باب العصب ولا يؤمر بعماره الا في حائط المسجود والله الموفق
(أقول) المراد بالمسجود اسم للوقف كما وصحناه في رد المحتار وقد ماسا منه في كتاب العصب من هدا
المكتاب وراجع (سئل) في حائط فاصل بين دارين يدون أدنى من مسيرك بين الجهتين ولكل منهما عا
ركوب وهون ولب وسطح وطلب ويدعمر واسمع الناطرين تعمير معر يدمن على الوقف والوقف
عنه فهل يحرم الناطر على تعميره معر يدمن على الوقف بحسب ما خصه منه (الجواب) نعم حائط مسيرك اهدم

في الحكم (أجاب) للراهب ان يصي المرمن ويحتر الزاهي من ان يصيبه فيمنع الذهب باله ما لمعوب من ان يصيبه ووربه من الصه والقول قول المرمن اذا احلف في الورن أو أوعده بمه واليه على الزاهي والله اعلم * (كان الحانان) * (سئل) عن رجل دخل داراً حراماً على حبس عمله فحصل له وجهه رعب منه واسقط حبساً بسببه فهل يصح ام لا (أجاب) لا يصح لما صرح حواه من انه لو صاح على امرائه ما سقط حبساً لا يصح بهذا الاولى ولا وجه له فيمنع والخال هدم والله اعلم (سئل) في عطار طلبه سره ليرصع قدوع احراماً لاصح وقد هاه أهله بها ووقد الله عوبه وأهله يقولون مات بسبب دالب والعطار يسكر فهل يلزم العطار شي ام لا (أجاب) لا يصح وان قدور باله مات بسبب ذلك والله اعلم

والقول في قول المصنف رحمه الله تعالى في قوله (أما لا) (الحال) لا يصح دعواهم ولا كانت النبالان على ما صرحوا وأما قوله (أما لا) (الحال) لا يصح دعواهم ولا كانت النبالان على ما صرحوا وأما قوله (أما لا) (الحال) لا يصح دعواهم ولا كانت النبالان على ما صرحوا

(مثال) فی امری اذلیا

من به فنان سب من رزق
 فوي و بنت من آخره وحي
 خرجت أمهم ما المصلحة
 اقتصب الخروح وأمرش
 أمهم المذكور يحمل أخته
 المذكور عملها فعرها
 ووقعها على الارض فانسح
 رأس الصبر ومكس اماما
 سم مات هل على الام أو
 الصبي في ذلك حمل أم لا
 (أجاب) لا حمل على الام
 ولا على الصبي والحال هد
 والله أعلم (سئل) في رجل
 ورع عمن الجماعة اذن واحد
 مهم الراعي في دخول داره
 لوسق ع من مع جله عم
 غير من ما يدواني الراعي
 يفسده في التزاحم الماء
 فقضى عليه وما بها هل
 على صاحب التزاحم
 أم لا سواء ما سبب طرح
 يفسده أم سبب رد او حر
 ووهج بدا جله (أجاب)
 صاحب التزاحم وما
 على المحسبي من سبيل دلا
 صواب عليه والحال هدم
 والله أعلم (سئل) في سر
 مملوك لسخص بداخل داره

والاخر ان يبنى ان كان أساس الحائط غير بضامته ان يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسم لا يجبر السريك
الاخر وان كان لا يمكن تخمير وعلم القوي ومعنى الخبر اذا كان أساس الحائط لا يقبل القسم ولا توافق
الشريك بل انه ان ينفق هو في العماره ورجع على السريك ضعف ما نفق في السوادد خذار بينهما السك
منه ما عليه حوله فاهدم وأجدهما غائب فبناء الاخر وهو مطووع وليس له ان يمنع الاخر من الخلل الا ان
يأمره القاضي بالانفاق عليه فرجع وان بني بغيره او حسب من قبله فليس له ان يمنع الاخر من الخلل الا ان
حتى يؤذي فيه فهو عن مخمور حقه الله تعالى في طاحونه مشتركة فحق أحداهما في عماره اذا ادان الاخر
لا يكون مطووعاً لانه لا شؤصل الى اذنه اع تصبب فيه الا بذلك أحد شريكه ورجع انى أن سق عليه فخير
لكن يقال لا تخرب من أسوار جميع نصفه المفقود في حصة شريكك جامع الصادي من العنفة (سئل)
في مجرى ماء مسرك من زبد وعمر ووجاعة فرب من حائط مسرك من زبد وعمر وولد كورين يعطل
المجرى واحسان للعمير والاصلاح ولو افاق السركاء على تعميره وأذن يدمع الجماعة لعمير وعطر الارض
ويعمره فحضر فقط الحائط من غير تعد من عمر وورب يد أن نصيب عمر نصيب من الحائط فهل لاصحابه عليه
(الجواب) نعم هدم نصيبه فاهدم من ذلك منزل حاره لا نصيب لاه غير من عماره ووصولي وموئده
ومسألة في صاوي ابن عجم وفي الحاشية اراء تنقص حذار مسرك وأنى الاخر فعليه صاحبه انما نصيب لك
كل ما يهدم من نصيبه ونصيب من نصيب الحذار نادى السريك فاهدم من منزل المضمون له شئ لا يلزمه صحتان
ذلك وهو عميره ما لو قال رجل لا تخرب نصيبك ما هلك من مالك لا يلزمه سى اه (سئل) فيما اذا أذن كل
من زبد وعمر ولا تخرب مال كوف على حائطه وركب كل منهما على حائط الاخر فمعه مدهرجع وندع
الادب ورجع ركوب عمرو ورجع وأصل الرجوع عن الادب وسكلمه يرفع ركه فله فهل تسوع
لعمير وذلك (الجواب) نعم لو ادان له في الاسداء أن يصع الخشب على حائطه وان بلغ الدابة المسماة في
أرضه كان هذا اعار منه في بداهه كان له أن يطالبه بالرفع عن أرضه وان باع مسدلك لا يجوز لاه هذا مع
الحق ولا يجوز وله صالح عن ذلك نسي لا يجوز وان آخر الارض كذلك لا يجوز يسرى من الامانات عن
الولو الخشب من الغصاء وضع حدوده على حائطه حاره باده أو حفر سرداني داره باده ثم باع الحار داره وطاب
المشري رفع الحدود وسردانه له ذلك الا اذا كان مرطوب السبع بقاء الحدود والوارب منه كالمسرى
لكن الوارب أن بامر رفع الحدود والسردان بكل حال بواره من العنفة (سئل) في رجل اساح داراً
من هدم ثم ركب فيها ما وعلما دون ادن هدهوى معترفاً فعل وبرد الرجل فلع ذلك فلع له لا يصرفه
فلعه (الجواب) نعم اساح داراً حصصاً أو فرسهاً أو حاراً وركب فيها ما وعلماً أو نحوه وافرته الخو حاراً
المساح فلع له فلع له لم يصرفه لولا صرقله فله يوم الخصومة فصول من احكام العمار في ملك العير
(سئل) فيما اذا كان لرجل مجرى ماء مطر على سطح دار حاره عمرو في قدم الرمان فرب السطح وبرد
عمروان تكلم بندا سكاكس المسال الذي في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على صاحبه عمرو من

٤٥

که بهای بالاخر استعار انسان به المبر الحزن به حدیثه فصحها الحرح ما فهم من التراب

والصالحين من اولاد السكك علمها فسطحها واما من عباد الله لا يلزم منه المعبر ولا المستعبر ان يلزمهما (أجاب) لا يلزم نه
واحد منهما ما جاع كل انسان ادله من المعبر انه كونه يبرعدوان حتى يلزم فعلها في وقوعها الصيام في نيل العدا - صرح ابو حنيفة بالعدم
بان الساقط فيها اذا مات عينا لا احصيا من هو اعين الناس على حافرها وما في وصرح اصحابه اذا عمد المرو علمها فسطحها الا صياما فكما
فقد انما يحرمه دا فاعلم للصيام ولو وجد احد هذا السكنى في دفعه والله اعلم (سئل) في بلاءه احبهم مسلم والا - حواصن ان احبهم وعالي من

مسلم عبد العزاهل يقول انه حين علم لا وهل لوليه الصلح مع أحدهم كائنا من كان منهم وقبل من شاء والعقود عن شاء أم لا (أجاب) نعم لو
 الصلح مع أحدهم وقبل أحدهم والعقود عن أحدهم وقبل جميعهم والصلح مع كلهم لأن الحق له في ذلك وصاحب الحق يضر
 به عما ألهمه الله رب الانبياء والله أعلم (سئل) في مكاره حلام كبر يسوس دوابه في سفره وحصر حماره من رحل سهم خطافي احدى عينيه
 فقتل بعد أيام فادعى والده ان اسباده جله وهو مجروح في دابة معهما مسلوب وراخ طيسه وبان يسبها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع
 (أجاب) جله في دابة معهما مسلوب وراخ طيسه لا وحب صمائه فلا تسمع دعواه في ذلك (٣٣) والحالة هذه والله أعلم (سئل) في يهودي

[illegible]

من ذلك النور والامان من الحروف لا يمكن ولا اختلاف الفاعل مع اولياء البيت فالقول الفاعل انه ما من الحرف وعلى الاولياء البية انه
 ما من اهو وما اذا انكره الفاعل وعلى هذا اذا صاح على المرأة فباءه فالقبت من صحتها حسبا يصح النسبة الا لقائه الى الصيغة المأثولة
 صاح على امرأة فباءه فالبقاء امرأة غير هال يصح لعدم بعده علم الاثم انقبت من الحروف وصار كالوضرب جلا او قتله مات آخر بالحرف
 منه فانقطع نسبة الموت من الفاعل تأمل فانه يحرك جند والله أعلم (سئل) في قرآن نقرضه ما أرسل أحسب الله حراما لعا عا فلا الى العو ياء
 يسجل المكارى ما لا يبق فمات أو قتل في الطريق هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح ما جاء (٣٥) العلماء بل صرح الزاوي في الصي ما به

لو أرسله في حاحه ميان أو
 مشيل في الطريق لا يجب
 عليه شيء اه وكيف يجب
 عليه شيء في الحرف المانع
 العاقل بذلك ان يخص
 الامر ما به خلا من جلا
 في حاحته ميان أو قتل وجهه
 لا يصح بالاجماع والله أعلم
 (سئل) في امر اهو مع معلمه
 خاص في مسيل ماء فغرق
 مع جماعة مسلم معلمه مع
 جماعة هل يصح معلمه
 أم لا (أجاب) لا يصح لانه
 خاص باحساره ولا وجهه
 لاصحاب معلمه والله أعلم
 (سئل) في رجل قال لا تحس
 اكوني على عدلي حصري
 بدي فكواه فثلب خصمه
 هل يصح أم لا (أجاب)
 لا يصح لانه له في ذلك ولو
 شرط عليه العمل بالسليم
 لا يصح لانه ليس في وسعه
 ذلك والله أعلم (سئل) في
 رجل أراد من آخر لو اطة
 به وبعد دفعه الا قتله هل
 له ذلك أم لا (أجاب) نعم له
 قتله وقد صرحوا بانه اذا
 بطر في باب دار انسان فبها
 صاحب الدار عنه لا يصح
 ان لم يمكنه تحس من غير

أحدث وبنى داره اصطلا وكان في القديم مسكاور بط في الاصطبل دواب وجعل حوافرها الى دار الحمار
 الملاصقة لداره وبنى ذلك ممر بين الحائط الحمار فعمل الحمار فعمل ذلك (الحواش) نعم وفي مسائل شتى
 من النور والداران متلاصقات جعل أخيه صاحب الدار في داره اصطلا وكان في القديم مسكاور في ذلك
 ممر لصاحب الدار الا حوى قال أو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان كان دعو الدواب الى الحمار لا يع
 وان كان حوافرها الى داره فالحمار ان معه ثم اذا دخل الدواب في الاصطبل وحرب الدواب خذ الحمار
 نحو افرها هل يصح صاحب الدواب فعل لا يصح لانه ليس بما شربان فعل الدواب لا يتقل التسه لانه حمار
 فلو يصح انما يصح ما دحل الدواب في الاصطبل من حبابه تسب الى الحرس لا أنه ليس في هذا
 السبب لانه أدخلها في ملكه والنسب انما هو حب الصملا عند العدى بمجاده في ٣٤ ومسله في
 الفصولين (سئل) في بحري ماء قديم مشترك بين جماعة في محله بحري وفيه ماء أو ساح دورهم فأجذب
 ر بدله بحري ماء وسخ داره ساطل الارض وصار يربط من دار على المحرى المشترك المربور بدون ادن من
 الجماعة ولا وجه شرعي ولم يكن له ذلك في القديم ويرد الجماعة معهم ذلك فهل يسوع لهم (الحواش)
 نعم (سئل) فيما اذا اتخذ ر بدلي داره الحاربه في ملكه بالوعة ويرمن ماءها حائط حاره وبعار صغار في ذلك
 ويكاهم نحو ناهادون وجهه سرعى فهل لا يكاف الى ذلك (الحواش) حب كابت في ملك ر بدلي كور
 لا يكاف الى ذلك والله تعالى أعلم ومن اتخذ ر بدلي داره بالوعة ويرمن ماءها حائط حاره وطلب حاره نحو ناهادون
 عليه وان سقط الحائط منه لا يصح ملتقى من سى الفرائض ومسله في السور من المحل المربور (أقول)
 الطاهر ان هذا مني على ظاهر الرواية كما تعلم مما مر في الصفحة السابعة وفي جامع الفصولين مالك الساجه
 أن سى فيها جاما أو سورا أو بالوعة أو بر ماء لصره في حالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أمر بحاره الى أن
 قال والحاصل ان العباس في حرس هذه المسائل أن من نصرف في حالص ملكه لا يمنع منه ولو أمر بحاره
 لكن ترك العباس في محل نصر بغيره ممر ر بدلي بالوعة والمبع وبه أحد كبير من المسامح وعليه الصوى اه
 وبعدم أن الضرر الذي ما يكون سببا له هدم أو بوه الساء أو بخرج عن الانهاع بال كاه كسد الصوء
 بالكلية والصوى عليه اه ولو كان يمنع الضرر بالحكم الساء بالموث والكل سى أن يومره فلو لم يفعل
 أمر رفعه فال في جامع الفصولين ولو أحوى الماء في ارضه حاره لا يسعر فيها يصح ولو يسعر فيها يصح
 الى ارض حاره فلو هدم اليه حار بالنسكر والاحكام ولم يفعل من كالا شهاد على الحائط المسائل والالم يصح
 اه قال الرملى في حاشيته عليه اقول نعم مع حواش حاديه الصوى اتخذ في داره بالوعة وذهب بماء حاره ليرسان
 الماء الى اسه فعدم اليه بالحكم الساء حتى لا تسرى الماء اه (سئل) في رجل يريد ان يحفر في ارض
 داره نورا لاجل المطهره وبعار صه في ذلك حاره مسعلا بان حاطه بمرمها فهل له ذلك ولا عبرة بعباله المذكور
 (الحواش) نعم وبعلها ما بعدم عن السور (أقول) وجهه ما علمت آ بها (سئل) في دار مشرب كه سى ريد
 ووربه أخيه فاحسب العماره فعمرها ر بدون ادن ووربه أحسبه ولا أمر القاضى ويريد الرجوع على

(٣٩ - (ماوى حامده) - انى) في عسفه فكيف من أراد ان يسان لو اطة ولم يمكنه تحسعه بغيره لاه الامرى ذلك أو صم
 والله أعلم * (كتاب الدماء) * (سئل) في رجل ضرب روجه فابلق لها ناله اسان فوكلت أجاها في طلبة هو حب ذلك وهو مقرع
 أنه سوهم أنه لا يلزمه بصر روجه شيء وندى على الاح انه سكا عليه لحا كم ساسى بذلك فعرمه مالا والا ح مكر الشكوى عليه للسياسى
 فهل يلزم الاخ عمر الدعو سى وهل على الرض من الاسان أم لا (أجاب) ضرب الروجه هو حب للصملا سواء كان طليبا أو عقي لا ب
 المباح يقعد بالسلامه في الاسان الثلاثة سبعما به وحسب ديهما أو سبعه من الابل ونصف لاديه المرام على النصف من ديه الرجل في

فما سقط عند ذلك فاعلم من كلام العلي عليه السلام (سئل) في رجل ضرب آخر ضرباً شديداً في رأسه ووجهه اسكن
 فبلغ منه وادبح ارجله من أسنانه وكسر عظم خفيه لا يسر في الزم (أجاب) إذا كان ذلك كله فعل واحد فلا تقدر في شيء منه ولا تحب عليه في
 العين نصف الدين وفي كل من نصف عشر الدين وهو خمس من الابل أو جسمه ثلث درهم وفي العيني ثلث درهم وفي العيني ثلث درهم وفي العيني ثلث درهم
 في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم كونه المماثل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل (٣٠٧) ضرب رجلًا جرحاً جرحاً اسكن على يده

جرحها جرحاً فاحسب قبلت
 فإذا يلزمه وهل إذا قال
 الصارب انما ضربته لان
 قريته انهم واحدة من
 حرمي وذهب هذه الخباية
 هذه الهبة هل له بر بقوله
 وذهب هذه الهبة أم لا
 غير ما للهبه ونصف ارس
 البند (أجاب) يحب ارس
 البند وهو نصف دينه النفس
 على الصارب في ماله لانه عمده
 وقد سقط القصاص بالمثل
 لعدم امكان المساواة ولا
 ذهب هذه الخباية هذه
 الهبة ما جاع كل مسلم
 فلا اعتبار بقول الصارب
 ذهب هذه الهبة والله أعلم
 (سئل) في رجل ضرب
 رجلاً جرحاً فاحسب قبلت
 يلزمه (أجاب) يلزمه في
 ذلك نصف الدين سواء كان
 عمداً أو خطأ لعدم امكان
 المماثلة وبكمله العاقلة في
 الخطا والدينه الكاملة مقدرة
 عليه من الابل أو ألف
 دينار أو عشرة آلاف
 درهم فالواحد في العين
 المد كونه نصف ذلك والله
 أعلم (سئل) في صبر لطم
 وجه امرأه فاسقط سنانها

جعله ولعمر والدين من أهل بيته مدار فيها ضلعه حارقة عن الطرس دارها فارق الهاجر وحى صارر بدشرف
 من طاه قصره المر نور على درج قصره وروايس البرج يحمل فراشه عرو وحبوسه فقام عرو بكاف
 ر بيا عمل حار عبيط الطر يحاه قصره مدو وجه شرعى فهل لا يلزم بدادك (الحوار) نعم لا يلزم ذلك
 والخباية هذه (سئل) فيما اذا كان لرجل ملاصقة داره عرو وروى داره مدافعه لها مائة في سطحها
 يصاب في سطح ابواب في دار عرو من قدم الرمان فرفع عرو والمرايين وعمل عوصها مائة التي نصف ماؤها
 على حدار العاعة ثم على سطح الابواب وركب على حدار العاعة بمحشبي وعمل على سطح الابواب مشرفة لاجل
 الجاوس وصار اذا جلس يرى داخل العاعة من سائر ماؤها وعمل حلو من سائر ذلك يدون ادس من ريد
 ولا وجهه شرعى ويصرر ريد من ذلك وير يد مع عرو من ذلك واعاده المرايين ورفع الحسنين فهل يسوع له
 ذلك (الحوار) نعم (كتاب الوصايا) *

(سئل) فيما اذا أوصى بدين من ماله ليدفع مع قوم من الدراهم ليدى بدينه شرعى وماتت عن أم وعن
 ورثته غيرهما بعد ما سلب المبلغ للام ليدفعه ليد وخالف تركه لا يخرج المبلغ من ثلثها وفعل الرجل الوصية
 وأحارها كل الورثة ثم ماتت الام قبل دفع المبلغ ليد عن أحب سمعة وعن ابن عم عصه تعارض في الوصية
 ريد ادخال المبلغ في تركه الام راعا له الام بخلاف غيرها لا عن سبيل ولا بد منه شرعية تشهد بكونه للاب
 أوصى به له وفعل ذلك وأحار كل الورثة فهل يعمل بثلثه ويجمع أس الع من المعارضة (الحوار) نعم وفي
 الاسماء العول في المالك الموصى له تلك الموصى به بالقول الا في مسئلة الخ اه (سئل) في مفاوح بطاول
 به فله ودر ثلث سنن قوه في هذه الحالة جميع ماله من ريد وارثه وسلم ذلك ثم مات بعد عدة أشهر عنه
 لا عير فهل يكون الهبة صحيحة (الحوار) نعم والمفاوح الذي لا يرد امر صه كل يوم فهو كالصحح كافي
 الحاء (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن بالغ وعن روجه وباب سب وخالف أم معه فرب الساب أن
 والدهن ملكهن الامعة في مرض موته ولم يجر الا من والوجه ذلك فهل حلت له بغير ذلك فالملك غير صحيح
 (الحوار) نعم ولو وهب سب الوارثه في مرضه وأوصى له سبى وامر بصدقه فالنسخ الامم أو بكر يحدس
 الفصل كلاً هباً ما طاب فاحار بقية الورثة ما فعل وقالوا أحراماً أثره الميت بصرف الاحار الى الوصية
 لام ما موره لا الى الهبة ولو قال الورثة احراماً ما فعله الميت صحب الاحار في الهبة والوصية جمعاً حائنه من
 الوصايا في فصل في مسائل مختلفة اعصابه وصحابة وهسه ووقفه وصحابة ووصية بعسر من السب وهو من
 مات العتق في المرض أي حكم هذه الصرفات حكم الوصية حتى يعسر من السب ومراجعة أصحاب الوصايا في
 الصرب لا حقيقة الوصية لان الوصية انما بعد الموت وهذه الصرفات محرمة في الحال وانما اعسر من
 السب ليعلق حق الورثة عماله فصار محجوراً عليه في حق الزائد على الثلث واعلم أن كل مرض يرى منه وهو
 المحق بحال الصحة لان الورثة والعرا لا يعلو حقهم عماله الا في مرض موته وبالعرض سب ابه اس عرض
 الموت فلا حق لاحد في ماله مع العرا اذا قال أوصيت أن يوهب لفلان سدس ذاري بعد موتى كتاب ذلك وصية

فإذا يلزمه وهل على أن يصد أم لا (أجاب) يلزم في السب اسان ونصف من الابل او مائة دينار وجسود دونهما على عاقلة والله أعلم (سئل)
 في حمال قال لا حر را حاب وصربه نصفاً فاحسب قبلت فإذا يلزم الصارب (أجاب) يلزمه نصف الدين كما صرح به أصحاب المنون
 والسرواح والصاوي وهو من الابل جسود مفصلة ار باعاً من سب تحاص اساعسره ونصف من سب لمون كذلك ومن حقه كذلك ومن
 حذعه كذلك هذا من الابل وأما من الذهب فمما يدينه دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر جرحاً
 فاصاب فيه فاسقط سنان أسنانه فإذا يلزمه (أجاب) يلزمه في كل من جس من الابل او جسمه درهم هذا اذا كان خطاوان كان عمداً

روحه او اصابه عذابا اصاب اروحه على انما اصاب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصيبه في مالها خاصة وقد تقرر ان القاتل لا يرث من المقتول وان الواحدة العمد المحض يجب في مال القاتل لا على عاقلة وان ذنب المرأة على الذنب من ذنب الرجل وان ما يجب على الاب والجد في امورهم يقتل الابن هذا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء والله اعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بحجر او قدر عدا احكس بعض سنه فماذا يجب عليه (أجاب) ان كان الكسر مستويا يستلحق في مثله العصاص بالبراقص من الضارب فيرد من يده عند ارس المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارض السن بحسبه (٢٠٩) ان كان بضامه نصف ارس السن وان

ثلاثا فان وهكدا وقد تقرر ان في السن نصف عشر الدية فبطل مقدار ما ذهب من ستة فجب ارسه بحسبه حسب ثم يكتس القصاص والله اعلم (سئل) في رجل ضرب رأس آخر فذهب بعضا من اصره فادابره سريعا (أجاب) صرح في السارحانية والبرارية وكبير من الكسب انه لو ذهب بعض بصره بصره وتحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل وعليه التبراحانية عن الطباوى الصعري والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكسب مد كورة ود كرا نصافي السارحانية ان ذهب البصر فسل ان الاطباء يعرفه فعول عدلي منهم معقول في عما يظهر المقدار الداهب منه فعول الاطباء فسهل الحكومة والحال هلله والله اعلم (سئل) في امرأه حرمت امرأه أخرى وابنه عسرا النساء العمامة موصع بصر بالبره فالتدب أجوها وشح الداهية في رأسها

لان الموصى أو حب الحق للموصى له ليستوي المبادع على حكم ملكه فلو اقبل الى وارث الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى الارصاد وهو غير جائز اهـ ومثله في التوريث والقبض وغيرهما (سئل) في امرأه لها حصبة مغايمة في دار معاومة أوصت الى زديان ببيعها او بصرى عنها في بيعها وتكفيها ما ومن غير تحديد لها وآب بصرى ودر معلوما في مبدعة في اسقاط مصلاه وما فصل من ذلك يكون لزوجها ثم ماتت عن زوجها لا يرث الوصي الوصاية وأبعد الوصاية بعد ثلث مال الوصية ويرد دفع الباقي للزوج وهل يتزوج له ذلك (الجواب) نعم قال في البراخيص كتاب الوصايا ولا يرثه وفاته مباشرة الا ما طهره ورثه وهم تكاثر أو يكون القابل مضافا أو محبوا أو لم يكن له وارث سواه كجلى الخاسه أي سوى الموصى له القابل أو الوارث حتى لو وصى لوجه أو هي له ولم يكن عمة وارث آخر يصح الوصية اس كمال الخ اهـ اذا ماتت المرأة ويرث زوجها وأوصت بمص ماله الا حتى كان الا حتى يصعد ماله والروح ثلث المال وثلث المال لست المال لاب الا حتى بأحد ثلث المال بلا مارة يبقى ثلث المال بأحد الروح نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال بأحد الا حتى عام وصيته وهو السدس بقى السدس فكتب ثلث المال ولو أوصت المرأة بمص ماله لزوجها ولم يوص بوصه أخرى كان جميع ماله الروح نصف بمص بمص المراتب والصف بمص الوصية خاصة في فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز من الوصايا ومسله في وصايا الوالو الخ في الفصل الاول وذكر في الفصل الثاني وعام بصره له فيه فتاوى ابقروى من الوصايا والمسئلة في الجوهره أنصا (سئل) فيما اذا أوصى بدينه بمص ماله لا حتى وما من مصر على ذلك عن روحه لا عسر ولم يحر الروح الوصية فكيف الحكم (الجواب) الوصية بما زاد على الثلث عسر حاره اذا كان هناك وارث يجوز ان يستحق جميع المال أما اذا كان لا يستحق جميع الميراث كالروح والروح فانه يجوز ان يوصى بما زاد على الثلث فبطل عسر الروح الوصية برب سدس ركبته والوصى له خمسة أسداسها لا يلا حتى من الميراث شيئا حتى يحر ثلث الوصية بما زاد على الثلث استحق بربع الباقي وما بقي بعد ذلك يكون للموصى له بالجمع وأصله من ابني عشر للموصى له أو بعد وهو الثلث بقى الثلث عساه للروح حمر بعها لسان بقى سه يعود للموصى له فيكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها صرح بذلك في الجوهره والموال وعسرهما والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان له دحار ثلث كسرة وصعيرة أعق الكسرة في حصه ثم مرض وأعق الصعيرة في مرض موته ثم أوصى لها بالكسرة ثمانية قرش وبأمة فبميتها خمسة عشر من الصعيرة وما من مرضه المذكور عن روحه وأحسب لم يحر الوصية وخلف دار اقمها لثماه فمن وعلمه سدس بدوه مائة من ومنه الخازنه الصعيرة مائة وجسوس من ساق كسيف الحكم (الجواب) بوي الدس من كل المال ويعق الصعيرة من باب الباقي ويسعى في ثمنه فبميتها يقدم على الوصية حسب قدمها الموصى والله تعالى اعلم وفي مجموع المواريث عن أبي حمزة والى يوسف ومحمد أن كل بوي لله تعالى أو وصى به انسان وكان الثلث لا يباعه فان كان كله موصيا او كله بطوعا بندا لى يلقى به أولا وان كان بعضا ماضيا وبعضا بطوعا بندا بالفرص

سعدا مائة في ادا يلزمه سريعا (أجاب) أولا يلزمه البعر ولا يركابه المعصية وباسا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي المصحح أن يطار كمقدار هذه السعة من الموصية فبدر دال من نصف عسر الدية لان ما لا نص فيه يرد الى الموصى عليه والله اعلم (سئل) في جماعة عجزون حجر يدال فابل منهم معوا في حلقه حشيشه لئلا يهرس أحدا فقال رتبهم لا يباح فهرس من رجل ورجل منهم فكسرها بما الحكم فيه (أجاب) الحكم في ذلك عند علماءنا المحققين أن حكومة العدل تصمم على جميع الخبازس ونسبها حصصا لخاصة بما وجوب حكومة العدل فليس عبا بما ياتي في كثير كل عظم حكومة العدل وأما كونهم عليهم فلهي في مسئلة الاربعه الزهر الذين استوفوا حقه

في بعض ما فهم من مذهبهم ان على الثلاثة ثلاثة ارباع الدين سقطوا عنهم على ما قالوا من هذا مذهبهم
 ما قال في ذلك كما شرحه في الكتاب والاول والآخر ان كتبوا ان ما الذي اكسرت من ذلك سميت الدين كذلك فاعلم والله تعالى اعلم
 ان ما في هذا الرسل في الطريق (سئل) في رجل له ارباب على هند وبنو بني عماره ووضعت عليه وبنو بني عماره بنو بني عماره بنو بني عماره
 في صدر رفاق غير واحد فبصر بغيره هل اذا طلب اهل الرافقه في بعضهم رفع الميزان بغيره ولا اذا ادى اليه وضع يده من اهل
 لا يخبرهم هل اهل الرافقه عن الاربعة (٢٢٠) وتكلمه برفعه اهل (احاب) اسم ان يطلبه برفعه لان الرافقه انما لا اهل

فلم ذلك سواء اهل ام لا
 وان رافقه لو لم يهاهم ان
 من جنس الاربعة باحثوا لجمع
 الرجوع عنها اكن اناج
 وكون دانه له او مشركه
 يسه ويبي المناج له ان
 يتعصبه مي شاء كلهم
 طاهر والله اعلم (سئل)
 في رجل له ارباب في دار عليه
 ميارب نصب ما وهى
 رفاق غير واحد هدمه وحدث
 بقاءه واحد عليه طمعة
 وقيل الميارب انى عليه
 على سطح الطمعة المحرقة
 هل له ذلك ام لا وكاف
 برفعه (احاب) ليس له
 ذلك وكاف الى رفاقه
 صرح في الخلاصة ومثله
 في القرار به انه لو اراد اهل
 الدار ان يعلوا الميارب عن
 موضعه او يرفعه او يسهلوه
 لم يكن اهل ذلك وفي الخاسه
 في الخرج وان اراد ان يجعله
 ارفع عما كان لا يكون له
 ذلك لانه اكثر رافقه
 كان ولا شل بان الماء كلما
 كان ساهما فوقعه اصر لا
 سهله لانه وبه يحرقه زياده
 بها يحرقه المسفل وبعد

وان كان آخر في النطاق وان كان بعضا تطوعا وبعضا اجبارا الذي اراد على نفسه وان كان آخر
 النطاق به تشارحه من الفصل الرابع في الوصايا اذ اختلفت وعلى هذا التقاض بطلب بعض الواجبات على
 البعض وما ليس بواجب يقدمه ما تقدمه الوصى هذا من فصل ومن اوصى وصايا من حقوق الله تعالى
 فتمت العرائص منها وان اجمع الوصايا قدم المرض أى الاقوى منها وان اوصى وان تساوى الوصايا
 قوله ان يكون الكل فرائض حق الله تعالى اوصى العبد اوصى اوصى اوصى فاد اوصى الثلث فقدم ما قدم
 الوصى اذا اظاهر انه بدأ بالاربعة وصلى كل من وصى بالثلاثة فقدم ما قدم بالاربعة
 ولو كان مثلا كلوصيه والعنق والصدقة بدي عما دانه في مظهر الزاوية وعنه بدي بالفصل الصدقه ثم الخج
 ثم العنق كذا في الدرر فاستأى من الوصايا ما يخصه ومثله في التور ورويه من الموت والمروح (أقول)
 المراد بعهده والعنق عنى عند عمر معنى بان اوصى بان يعق عنه عند امواله بخر عتق عنه في مرضه بهما يقدم
 على الخج ومثله ما لو باع عياله ما في مرضه وعده اوصى بهذا الخج في حاشيتي رد المحتار عند قول التور ورواه
 اجمع الوصايا الخ فطلب اعلم ان الوصايا العاشر تكون كاهاته تعالى اول العباد او يجمع بينهما ما وان اعتلوا
 التعميم يخص بمسوقه تعالى لكون صاحب الخج واجدا واما اذا تعدد فلا يعتبر التعميم في العباد خاصة
 لا يعتبر فيها التعميم كالأوصى سلب ماله لاسباب ثم لا يحل الا ان يوصى على العديم أو يكون البعض عتقا
 أو حيا وماله تعالى فان كان كنه فرائض كالر كاتوا الخج أو اوصى كالكفار والبدور وصدقة الفطر
 او تطوعات كالخج الطوع والصدقه للفقراء مداعا بانه الملب وان اختلفت بدأ بالاربعة فقدمها
 الوصى أو اوصى بالاربعة وما جمع منه من حق الله تعالى وبين حق العباد فاه يسم الثلث على جميعها
 ويحتمل كل جهة من جهات العرب مفردة بالصرب ولا يحتمل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود
 بجمعها وجه الله تعالى في كل واحد منهن فبعضها مفردة كوصايا الا تدين ثم يجمع فيقدم فيها
 الاربعة فالاربعة فلو قال ثلث مالى في الخج والركاهه ولو الكفار اوصى على أو نعه اثمهم ولا يقدم العرص على
 حق الا تدين لخاصته وان كان الا تدين عمر معنى بان اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يسم بل يقدم الا تدين
 فالاقوى لان الشكل يبقى حصاهه تعالى اذا لم يكن معه مسحق معنى هذا ان لم يكن في الوصيه عنى مسحق
 المرض أو معاق بالموت كالدينه ولا يحتمل محرة في المرض فان كان بدي مما على ما سأل في فصله في باب
 العنق في المرض ثم اصر في الباقي الى سائر الوصايا اه لمصاحبة ذلك من العنايه واليهانه والسنن اه
 ما في رد المحتار هذا وقد سئل عن مسله في سه ١٢٤٢ احب الخافهاها الوصى هذا الخج في رجل اوصى
 لوصايا من المعسر ومما حقه فرض وكفاره صلاه وصدقات لعمر معين ثم وقف حصه من دار على مسجدهم
 ما وصاى الثلث عن الوصايا فاحب ماله بضم الالف عليهم ما اصاب المعسر احدثوا اول لانه حق عند
 وما اصاب غيرهم فقدم فيه الخج لكونه فرضا ثم كفاره الصلاه لكونها واحده ثم دفع للفقراء ما اوصى لهم به
 لكون الوصف صدقه اوصافه بالفقراء لعدم الوصى لهم كذا كره في الولوالجيه وعسر هاو كذا ما العسمة

وفعه وكبر ان صاحبه وانسار فبصره حاره وذلك لان الرافق ملك مشرك من اهلهم فلا يجوز التصرف
 به بعد ان سر بركه ووصا وفدو رد الهوى عن اصرار الخار وادناه والله اعلم (سئل) في رجل بنى على الطريق العام سائنا طاعن را در
 من السائطان ومع به العشاء والهوا عن طافه مدرسه يحاهاه والا ت بر داطر المدرسه هدمه فهل يسمع دعواه بذلك ويحاج الى هدمه ام لا
 (احاب) لا اظر مطالسه براحه بل لكل واحد من ائحاد المسلمين ذلك فعدا بعهو اعلى انه اذا اصر فلكل احد ولوم من اهل الله غير العبد
 والصبيان يحاسبهم في كل صرح به في حاح الفصول راسر الفماوى الدسارى ومن فواعدهم الصرر يرال بل مذهب

على طريق العامة والآن
نطلب ناظر المدرسة فتح
الطاقات لعدمها وهدم
لنسايا طهل يحجاب الى ذلك
شرعا أم لا (أجاب) نعم
يحجاب الى ذلك والحال هذه
لا يجوز ونعبر معالم وصف
ياوفدا تنصوا على رفع الطلة
حيث كانت نضر والصحيح
من مذهب أي حصة أمها
رفع لمصاحبه آحاد الناس
ما عدا العبد والصالح
لأنهم نضر صرح به في
تأريخه وحامع الأصول
ذكرهم من كتب علمائنا
أنه اعلم (سئل في رجل
خرج حرصا الى طريق
العامة وفتح به كوشة
على عوارب حاره هل يرفع
بلاصع من رعه الطارئ
لفاصل أم لا) (أجاب) نعم
يرفع الحرس ولنسك
احد من أهل الحومة
بطلبه به رعه ولا يخص
بالأخار وما سد الكوة
لقوى على انها حب
ناب للنظر والموضع موضع
نساء يسد بالقرب من
طريق الفاصل وعمره

والمسألة الاولى في الكبر وعسره والباسه في المصمرات وكثير من الكسب والله أعلم (سئل) في سماع سمع بحيث آل الى السقوط وواحد من
المعماريه أنه يحتاج في استناده ويخصه الى سماع طره في الطربيع العام فهل يسوع لصاحب السماع احداث مثل ذلك اذا كان ليس
في احداثه صرر خصوصاً حدث تحت الصبر وروه والحاحه اليه وحرث عادة الناس عمل ذلك وخصوصاً أيضاً كسب المحلل من جانب السرعة
السرير خصوصاً المعماريه وأهل المحله وجماعه من المسلمين وأحراراً أنسرهم بانه ليس في احداث ذلك صرراً أصلاً والحوال أهم ادرعت أيضاً
فيما ساقها أريد من درج الصاير الى حوده يدالي الخط فهل حسب عيب عادة الناس بذلك ولم يكن في احداثها صرراً يسوع له ذلك ولا ينفق

منه من المفسرين على ما جاء في قوله تعالى ان لنا بهار طيبا انما هو المصطفى الذي لا يفسد من الاغصان
 (سئل) قد ذكرنا ان من يملك هذه المسئلة في كتمه قال في التراز به وان احدث في طريق طه لكل أحد الزعم والمبلغ أصراً لا وقال
 رحمه الله تعالى انما يصح لا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى في بعض اقسامه لا يرفع ولا يرفع اهـ وفي جامع الفصولين في أول المطالعين
 والثلاثين أراد ان يحدث طه في الطريق العام وهي لا تضر بالعامه والصحيح من مذهبه ان يخطفه رحمه الله تعالى ان لكل من المستطاب حق
 المبلغ والطالب اذا كان ذلك يتواءم العام (٣١٢) قال رحمه الله تعالى لا يخطف المبلغ لا الطالب قال أبو يوسف السريته لا يخطفهما اهـ وقالوا

ان اولاً لا يخطف البتة لانه ان من جرد ان لم يكن له ان يخطف من يخطف وجوهه في شرح الشرح من باب
 الوصية ثلث ماله (سئل) فيما اذا أوصى زيد بجميع ماله لعمرو والاخرى ثمانين عن تركته وورثته لم يخطفوا
 الوصية وقبل عمر الوصية فهل يتعدى ثلث ماله بعد اخراج ما يجب اخرج شرط (الجواب) نعم (سئل) في
 امرأة أوصت لزيد القصر بعشرة فمروث بن يقطين استقام صلاحها ثم ماتت عن ورثة وورثته كثر من الوصية من
 ثلثها وقيل الموصى له الوصية فهل يصح وتعد من الثلث (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مبلغ بمائة من
 الدراهم مرصداً على جارية وقت أشهد على نفسه ثمانية آلاف ما كان يملك لا حق له على رقبته الجارية ثم ماتت عن
 ورثته ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المرصود والورثة لم يجزوا ذلك فهل يسقط ثلث المبلغ المرصود لوقف على أمه
 وصية للوقف (الجواب) نعم وفي المحتش أوصى ثلث ماله لكتبة تارة ويصرف القدر الكسوف لا يغير وكذا
 للمسجد والقدس على التتو برمس آخر كتاب الوصايا (أقول) تأمل هذا مع ما سألني عن المبلغ في الورقة
 الثالث (سئل) في امرأة أوصت بأسورة ثلاثة جدي ووردي ووسط لبسوه ثلاثة أختيات وصاع واحد منها
 ولم يدر أي هو والوارث يحسد لثو ويقول لكل واحد منهن هالك حلق ولا أدري من هي وذلك بعد موت
 مورثته فما الحكم (الجواب) تعطل الوصية بذلك لأن تسليم الوارث ما بقي منها فيقسم بينهن أثلاثاً للصاحبة
 الحيد ثلثه والصاحبة الردي ثلثه والصاحبة الوسط ثلث كل واحد منهما كما في وصايا التتو والمخطوط
 الشرحي والله تعالى أعلم ولو أوصى ثياب متقاربة جدي ووسط ووردي لثلاثة أمهات لكل منهم ثوب
 فصاع منها ولم يدر أي هو والوارث يقول لكل منهم هالك حصل بطل الوصية لجهالة المسحوق لأن
 المسحوق مجهول وجهاله مع القضاء وبحصل عرص الموصى كوصيته لأحد من الرحلين لأن سألوا
 و يسألوا ما بقي منها فعود محجته والمانع وهو الخود فتقسم لدى الحيد لبسوه لدى الردي ثلثه ولدى
 الوسط ثلث كل واحد منهما لأن النسبة بعدد الامكان مع (أقول) قوله فتقسم لدى الحيد الخ أي الحيد
 في نفس الامر وقوله ثلثه أي ثلثا الحيد من الثوبين المرحودين لأن فيه شبهة أسعدا موكداً فمما بعده
 ووجه هذه التسمية كما في شرح فاصحان على الجامع الصغير أن الوسط جمع في الحديث من الناس ان كان
 الهالك أرفع منهم ما وان كان أردأ منهم فجمع في الردي معهما فتعلق حقه مرة بعد امرة بالآخر وان
 كان الهالك هو الوسط فالحق له منهما وقد تعلق حقه بكل واحد من الناس في حال ولم يعلق في حال
 فأخذ بثلث كل منهما وواحد لدى الحيد أي الحيد معهما لا الردي عاد للاحق له فيه معاود والردي يدعى الردي
 لا الحيد فسلم لهما الحيد لدى الحيد وباب الردي لدى الردي اهـ وبناه أن الثوبين الناس أحدهم
 أحسن من الآخر وكل منهما يحمل أن يكون هو الوسط لانه ان كان الهالك هو أعلى الثلاثة فأحسن
 الناس هو الوسط وان كان الهالك أدنى الثلاثة فأردأ الناس هو الوسط فتعلق حق الوسط بكل منهما
 على هذا الاحتمال معي أنه يحمل ان يكون حقه هو الاحسن منهما أو هو الأردأ فمطلبي ثلث كل واحد
 منهما وبني اللسان من كل واحد منهما فمطلبي اللسان من الاحسن للموصى له بالأعلى ادلا بما رآه له

عن الفقهاء انما كانت
 الى خصوص من يحاصرون
 يكن له مثل الخصام
 فكونه مثله لا يفتى له
 اذ لو اراد دفع الضرر عن
 العامة هذا يصح في الم
 ثبات به على أنه مشعشع
 الخصال أن طاهر الرواية
 المبلغ والرفع واعتبر بعض
 المتأخرين قول الثاني لانه
 أسمع وأرق مع عدم
 الضرر فقال به يعتبر
 ولصاحب التتو الاسماع
 بمعاودة بالباء تلخ وطس
 وخشب وورطه داه على
 الاطلاق كما نص عليه في
 جامع الفصولين وغيره واذ
 كان له ربط داسه في باب
 أولى بجائزه في طه وورد
 من حقه فمعههم والله أعلم
 (سئل) في احداث ذلك
 في طريق نصر بالماره هل
 يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز
 حيب من الاجماع وادالم
 يصحح وادالم مع ولكل
 أحد من أهل الخصومة
 دما كان أو مسلماً به
 ووقعه قال في الكرم
 أخرج الى طريق العامة
 كسفا أو مرأياً أو حرسا

أو دكانا لكل أحد رعه اهـ نعي مطالسه برعه والله أعلم * (فصل في الحائط المائل) * (سئل) في حائط مال في
 الى الطريق العام أو الخاص فأسجد على ربه من له ولانه الاسجد وهو الحار أو رحل من أحاد الناس في العام هل يصح صاحبه جمع ما هالك
 يحسنه من نفس أو مال أم لا (أجاب) نعم يصح ربه ما يلف به من نفس أو مال ان طالب بعهده مسلم أو ذمي ولم يعضه في مده بعدد على بعضه حدث
 كان الى الطريق العام وان كان الى طريق الحار أو الى دار الحار فالطلب الى الحار فادأ طلب ولم يعضه مع عكسه من جمع ما تلف من مال
 أو من له هكذا يصح ربه فمعه امده مامونا ورواها صاوي والله أعلم (سئل) في امرأته ماله يخطف حدارا بعض بعضه فأصاب حجر منه رجل
 في

المرأة كسر ما كان في دارها من مال (أجاب) لا يلزم دارها من مالها من قبل الزوج مسلم أو ذي
العياش أن لا يضمن وإن قال الشافعي وأحمد ما لا يضمن له لو حرمته من قبله ولا مباشرة علة ولا مناسرة بشرط أو سبب والنساء كل مسقما
في ملكه والملاسل وسفل الهول ليس من فعله فلا يضمن ولو كان مائلا لما لا يضمن له ذلك والإجماع معقد على عدم الصبر في غير المائل
بمطلقا والله أعلم * (فصل في الخيوط والطرف وما يضر به الخياط) * (سئل) في الخياط يرفع كوة على حاره وفي ذلك اطلاع على عوراتها
وحرمة أو ساء عرفه أو جانيه على حدار مشترك بينهما هل يجمع عن ذلك أم لا (أجاب) أما (٣١٣) مس له دفع الكوة فيها استحسانا وقياسا
والاستحسان المانع وعلمه

القوي كما به في السراخلة
وسرح القدوري المسمى
بالمصبرات عن التخصيص
وقال في السراخلة فعل
مسألة الكوة بتقيل (م)
والخاسل في هذه المسألة
واحتسابها أن العياش كل
من يصرف في حاله ملكه
لا يجمع في الحكم وإن كان
يسود إلى الخاف الضرر
باعتبارك ترك العياش في
موضع يبعدى ضرره
إلى غيره ضررا يساوو في
المسح مطلقا وبه أخذ كثير
من مشايخنا وعلمه القوي
أه ومثله في فصول
العمادى وكبر من الكتب
واما ساء العرفه أو الخياط
على حدار مشترك فالتبع
مسح من عاينه فاسا
واسحسانا قال في الحاشية
حدار من رجلين أراد
أحدهما أن يرد في الساء
علمه لا يكون له ذلك إلا بادن
السريك أضر السريك
بذلك أو لم يضره ومثله
في كسر من الكتب وفي
المرار به حدار بينهما أراد
أحدهما أن يسي عليه سقفا

في الأدنى ويعطى الثلث من الأرباح ما للموصى به بالردىء إذا لم يصره له في الأعلى لآب كل واحد من
الثوبين لا يجعل أن يكون هو الأعلى نفسه ولا هو الأدنى نفسه فلا يعلق حتى ذي الأعلى أو الأدنى إلا الواحد
بمخلاف ذي الوسط كما في علي هذا فالظاهر أن في عبارة صاحبنا الأصل في دفع على جهة كل واحد
من الناقص في حاله ولم يعلق في حال هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أوصى بتدليل معلوم
من الدراهم لرجل معين من أهل العلم والصلاح لاسقاط صلاته وكفاره عنه ومات وخلف تركه يخرج
الوصية من بلها فهل تكون الوصية صحيحة ويثمن الرجل ولا يجوز للوصى أن يصرفها لغيره (الجواب) نعم
وفي جامع الصاوي من كتاب الصوم أوصى بكفاره صلاته لرجل معين لا يجوز للوصى أن يصرفها إلى غيره
أه وذكر مثله في حاشي الرأدي ثم مر وفال يعني وليس للوصى والعاصي أن يصرفه إلى غيره فالرجح
الله تعالى وهو الصحيح ولا ينفى الإجماع الفساد الزمان وطمع المصاه وغيرهم فيها أه وبه العلاء في سرح
السو برعن العية فصل باب الوصى (سئل) في رجل أوصى بشجرة معلومة في نستان له ومات عن ورثة
وركة يخرج الوصية من ثلثها وقيل الموصى له الوصية فهل يصح وسعد (الجواب) نعم (سئل) في رجل
أوصى لأولاد له العبر الوارثين بحصة معلومة من أرض له مسعولة مرر عوم ماب عن ورثة وركه يخرج
الوصية من ثلثها وقيل الموصى لهم الوصية ويردون أحد الررع راعين أنه يدخل في الوصية سعالارصه فهل
لا يدخل (الجواب) نعم لا يدخل في الرماذ لو وهب أرضا فها ررع لا يصح ولو أوصى بأرض فها ررع
لا يدخل الررع بحال الوصية وكذا لا يدخل في الوقف خلاصة من النوع في الرابع عشر (سئل) فيما إذا
أوصى دمي مرض موبه بملك ماله لأخيه المسلم ثم هلك عن ورثة دمي وخلف تركه والورثة لم يخبروا بذلك
فهل يصح وسعد من بملك ماله (الجواب) نعم ويصح من المسلم للدي والعكس وهو وصية الدي للمسلم
مر من الوصايا (سئل) في رجل أوصى لفلان وفلان إلى من يملك معلوم من الدراهم من ماله ثم مات
عن ورثة وتركه يخرج الوصية من ثلثها فهل يصح وسعد (الجواب) نعم والصواب ليس بشرط في الإمام كما
في الهسائي وقال الرلعي وكذا إذا أوصى للعين دخل في ملكه من عرفه لاسحسانا لعدم من يلي عليه
ليعمل عنه أشباه من العول في الملك من العن البالب (سئل) في رجل أوصى لأمه بملك من الدراهم من ماله
ومات عنها وعن أولاد كوروا باب وروحه أحرار ورواها ورث الام الوصية ولم يعلمها وطلب سدسها من
الر كنهل بحال ذلك (الجواب) نعم ويعرفه لأمه أي قبول الوصية وردها بعد الموت لأن الوصية على
مضاف إلى ما بعد الموت فيعرفه لأمه بعد سرح المجمع لاس ملك (سئل) في مرض مرض الموت أوصى فيه
بوصايا لوجه من معلومه مد على بملك ماله ومات عن ركة وورثة كالأحرار والوصية المذكورة لدى منه مرة
و يريدون بعدد الررع عن الأحرار مدون وحه مرعى فهل ليس لهم ذلك (الجواب) حب أحراروا
ذلك بعدم موبه ليس لهم الررع عن ذلك والله تعالى أعلم قال في مسوط السرحسى في باب الوصية لا وارث
لأوصيه لا وارث إلا أن يخبرها الورثة بعدم موبه لعوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث إلا أن يخبرها الورثة

(٤ - (ماوى حامديه) - ماوى) آخر أعره فجمع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم مع الأدا كان في القدم كذلك أه ومثله في
خلاصه وكثير من الكتب والقعه منه أنه يفعل ذلك نصير مسعلا لملك العبر بغير إرادته فجمع وهذا بما لا سبه فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار
ملك ولخار يحاها دار وقع وبه من حاره سار عرفة الخاص والعام وصاحب الملك مراده دفع كوة في ملكه حاديه هل لخار مبعه من ذلك
أم لصاحب الملك أو صرف في ملكه كيف ساء (أجاب) هذا المسألة دفع الكوة وطاهر الروايه فيها أن الخار لا يجمعه عنه إلا أنه يصرف في
ملكه ولم يملكه غيره لكن صرح في المصبرات سرح القدوري أن القوي أن الكوة كاتب لا يطروا الساحة موضع النساء فأنصرف

١٠٠
 قوله صاحب العيون في (أجاب) القول قول صاحب العاد بهيه وان كان الخاطئ يتنافى الى أقرب أوقانه ان يكون صاحب البطل
 في الضمان وصاحب العاد بكونه والاصل عدم الضمان وبما ان التمسك من الاستعمال بحق العرف معارض الاصل السابق اصل أقوى منه
 والله اعلم (سأل) في ذلك ان حاربه في وقت مسجد جامع لها استطران قديم في أرض موقوفة على جهة أخرى ربه المسكاه عليها مع الاستطران
 المذكور هل له ذلك أم يبيع القديم على (٣١٦) قدمه (أجاب) بيعي القديم على قدمه اذ الاصل بقاء ما كان على ما كان لعلبه الظن

[illegible]

المسكين بأنه ما وصح الا
 ربح شرعي والله اعلم
 (سئل) في ميراث الى دار
 احق صاحبها مع صاحب
 الدار ما الحكم الشرعي
 (اجاب) عما في جامع
 الفضل بين اهل الدار في حال
 الخراب فان القول لصاحب
 الميراث والا فلا بد من بيعة
 وقال بعضهم يترك لو دعيما
 وحدها القدم أو لا تحفظ
 اقراره وراعي الوقت كيف
 كان فعمل أقصى الوقت
 الذي يحفظه الناس حد
 القديم قال (مش) هذا في
 غايه الحسن كذا في الصاوي
 الصغرى اه والله اعلم
 (سئل) في سطح نسب سقفي
 هو عرصه لدار عاونه
 دو السفل بطالب صاحب
 الدار سطبه لرفع وكف
 الماء عنه في زمن الشتاء
 مخجها ما نه ليس بمالك فهل
 بطيبه عليه أم على صاحب
 السفل أم علمها وهل اذا
 بلغ طين السطح بواسطة
 امقاعه به يكون صامعا
 أم لا (اجاب) لا يحرم واحد
 منهما على ذلك اما صاحب
 العاونه فلكونه ليس بمالك

اذا سطح ملك صاحب السهل وأما صاحب العلو فكيفه والاسماع به ولا يحل الانسان على اصلاح ملك غير ولانه لو أحترق السهل العاصي
لحمه وخلق دى السهل فلا وجه الى الاول وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم موحيه وهو لا يرى أن السهل لو أهدم لا يحترق واحد
مهما على انه لما قلنا وأما على الذي الاول ليس لك طريق الى جعل سوى ان يني السهل بمسك ان سب وبخسه عن صاحبه الى ان يود ملك
ففيه البناء هدام مع قوا الحق فكيفه مع عدم قواه في مساسه اذ عدم البطى لا يعوق الحق بالكا هو انما لو حب عصا وأما صاحب
السهل فلما صرحوا به فاطمه من ان المال لا لا يحترق على اصلاح ملكه فان شاء طمسه ودفن صرزه وكف الماء من نفسه وان شاء جعل صرزه

له دلائل في طاهر الرواية سواء

* (باب الوصی) *

بصرف في ملكه مما ساء ولو أصر بغيره فكيف مع الضرر الذي يحمله الخيران وهو الحال الكاس
فما ساء استحسانا فكبر من الخيران أنه يحملون حتى يحسن به مساوؤه والله أعلم (سئل) في أمر أ وصعب علي
ذلك أنه بعد ادخاها هل يوم رفعها عنها ويحبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يوم رفع أحشامها واد التماس
أدبه والله أعلم (سئل) في جماعة عروب على طهر عمار حار في الوصف على جهة الرار عوب راعين قدمه فسي
يرفعه عن الوقف أم لا وهل على بعد رأيه قدم وأما لهم حق المرور على طهره سماح لهم البناء عليه أم لا وهل

تصريحه حاره أم لا وسواء

كان الصمد عندما لا

واسم الكتاب: غالب المشايخ

من المباح في روضة الصوة

الحسين بن علي بن أبي طالب

سازمان امور اقتصادی و تأسیسات دولتی

وہاں سے اچھا چلنا

الاولاد - ع

والسنة للحرار اد صاحب
الملك

الساحه ان يجعل الساحه

سواء يسد بها الرخ والسحب

علي صاحب السعدي طاهر

الرواية له ذلك وليس

صاحب السامع حق المبع

وقال امير وجه الله تعالى

لَهُ أَنْ يَسْمَعَ وَالصَّوْتِ عَلَى

ظاهر الروايه وعلى هذا

لو أراد أبي عبي في الساحة

اصطلاحاً اوتسورا اوجساما

كان له ذلك اه والمصلحة

سہر فی کتب المتاوی

والسر و ح و قد علمت هذه

العمارة المحصورة بالحكم

السفاح والموضع الخلاف

وما هم المأمرون به والله أعلم

اسماء (في اعراسها لها طابون

فدا و اوهان به دعا و برامه ها

عندها اما دال اولاً

(أ) (ب) (ج) (د)

১৯৩৩ (১৯৩৩)
 ১৯৩৩ (১৯৩৩)

ان شاء الله تعالى

طرحا احساسا اور احساسات

الله انصرف في هذا العار

المعاليق

أما الذي أحار به بعضهم و...

والحال عندنا الصلح هو هذا إذا لم يتحقق ما لم يتم بشي على ذلك فإنه واجب على عامله الموائاة على صاحب العرس والقول قول أولياء
العقل في الكار الخوج بينهم والله أعلم (سئل) فما رسل من من طريق را كما هو نظر المهر الى خلد مهر وش فطر منه في تخلف ولم تكن متعة
مواطي زحلا فكسر زحله وبات سبب فيقول بعض ذرية الراكب أم قارن خلد أم نوعدا المهر به أم لا يلزم واحد احماد كرا (الطاب) لا ضمان
على فاطم الخلد ولا على الراكب ولا تزويد المهر به أما الفلوش فلما في الشارحة وضع شي على المطر بق فخرى منه دله فقلس وحاز لا ضمان
على الراصع اذ لم يصبه ذلك الشيء وأما الراكب فلما أتى به أبو السعود العمادى مسمى الروم (٢١٩) أنه اذا تحقق عجز الراكب عن مع الدابة

أعلم وفي وكالة المحصر الوصي تلك الأمور وكل غير متكل ما يجوز له أن يعمل بمسعى أمر واليهيم به بل بلغ اليتم
قبل أن يعمل أو كليل لم يكن له أن يفعل والوصي مثل القيم لقولهم الوصية الوفاة أخوان خير من الوصايا
(مسئل) فيما إذا كاتب أم وصيا شرعية على أولادها الأسماء وله من مال تحت يده ما دفع الأم إليها
أنفق عليهم في مدة كدامل غمغاب يوم من الدراهم من مالهم والظاهر يكذب على ذلك فهل والحالة هذه
لا ينقل قولها في ذلك (الجواب) حسب كل الظاهر يكذب في ذلك فلا يعمل قولها فيه وأما ما قيل من أنه على
ذلك كافي لخص الخلاطى وإن زاد سيرة صادق وعليه أي أن أمه كافي لحرارة الأكل وفي لخص
الخلاطى وبه ما لم يكن من الأسماء والفقير وفي أحكام الأوصياء القول في الأمانة قول الأمان مع
عبيه الآن يدعى أمرا يكذبه الظاهر في شدت قول الأمانة وتظهر الحياة فلا يصدق أه كذا في حاسبة
ببري (أقول) ينبغي لنا أن نعلم أن بعضه المثل يختلف هذه المبال وكبره ولذا قال في الخبر بسعي الوصي أن
لا يصدق على الصعير في المعقة بل توسع عليه بلا أسرار وذلك بغاوت بعضه المبال وكبره فسطر إلى ماله
ويمن بحسب حاله أه ثم إذا ادعى الرائد على بعضه المثل إنما لا يصدق إذا لم يفسر دعواه بنفسه في محتمل
كموله استريت طعنا فاسرى ثم استريت ما أو بالافيدى بمسألة أنه كافي لأدب الأوصياء عن شرح
الأصل لشج الإسلام (سئل) فيما إذا أضحاح اليتم للفقعة الضرورة به وله مال غائب فصرف وصبه المحسار
عليه لبقته من مال نفسه مبلغا من الدراهم ليرجع في مال التيم يظهر ذلك إذا أحضر وأشهد على ذلك بمسألة
شرعه ثم حصر مال التيم ويريد وصبه الرجوع في المال المدكور فصار ماضيه في بقعة بعد شوب ماد كز
بالوجه الشرعي فهل تسوغ الوصي ذلك (الجواب) نعم وصي أنفق من ماله والحال أن مال التيم غائب
فهو أي الوصي كالأب مطوع بالأب تشهد أنه فرض عليه وأنه يرجع عليه نحو من باب الوكالة فالخصومه
والقصص (سئل) فيما إذا كاتب همد وصيا شرعية على أمها الصغيرة التيم وأنفق عليه من مال نفسه
مبلغا من الدراهم في لوازمه الضرورة به لعدم مال حاصل له ليرجع بغير ما أنفقته في ماله عند حصوله
وأشهد بمسألة على ذلك ثم حصل له مال بالارث ويريد الأم الرجوع في ماله بما أنفقته فهل تسوغ لها ذلك
(الجواب) نعم وفي الأحكام ما أتق الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وأنصافها وفي
أدب الأوصياء الصبر الشهدا دعي الوصي أو دم الوصي الأبقان من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك
إلا بالاسهاد لأمه ما بدعت لانهما ما بدلا لسمحانه محذور الدعوى أدب الأوصياء من فصل الأبقان فلم
يسرط عنه المال فيما تقدم من العمل وفي أكبر العبارات أنصاف بشرط ذلك والمدار على عدم حصول
مال التيم الآن لئلا تعطل أمور من أفي وكالة الوصاية من الفصول والمال غائب معناه غير حاصل الآن
فما مل ذلك (أقول) رأيت هنا على هامس الأصل بخط سمح مسامحا بالسماحي ما صفة قوله يسوغ لها ذلك
فيه بغير قول جامع الفصولى شرى لولده ما أو طعما ما أو شهد أنه يرجع له أن يرجع لوله مال والألا
لوجوه سماعله ولهدأمر بالنأمل في آخر الجواب أه ما رأته لكن التخليل يشهد الفرق بين الأب

[illegible]

رجع الأول وعليه معنى المصنف يعني صاحب النور ومن باب عزل الوكيل وهذا كما في العشاء والله
 تعالى أعلم اه فاعلم هذه الحجة راب الفريدة (مثل) فيما اذا كان لسوء وينبغي وأما ما الوصى عليهما
 دارا حاجتا للتعسير الصروري فأدبت للسوء وأما التعسير بالاصابة والوصاية عليهما لم يرد تعسيرا
 والصرف على ذلك والرجوع سطر بر ما سطره في ذلك على الآداب وجه التبيين حسب لآمال حاصل
 لهما تصرف في ذلك ولا من رغب في استيعار حصصهما مدة مستقبله ما حرمه من تصرف في التعسير ولما في
 ذلك من الخط والمصلحة في ذلك فعمد هاريد كذا كروصرف في ذلك من له من الدراهم نسبة الرجوع على
 الآداب واليتمى وحصل التبيين مال يجب بدأهم معارفه يرد الرجوع سطر ذلك على الآداب
 ووصى اليتمى ليدفع ما عليهما من مالهما فهل يسوع لرب ذلك (الحوار) نعم ولو أنفق رجل على الصبر
 وقال أمرني الوصى بذلك وصده الوصى صدق الرجل أدب الاوصياء من فصل الاتباع وفي فصول
 الاسر وشي أراد الوصى الاستدانة على الصبر جاز له ذلك ان كان أمره العاصي به والا فالحماز أن رفع
 الامر الى القاضي فأمره به وفي ما يرى طهر الدس أن الرفع هو الاحوط الا اذا بعدد لعددا الخاصكم
 فيسدد من بدون الامر ومن له الاستدانة بدون الرفع أدب الاوصياء من فصل القروض وفيه كرمي مجموع
 التوارل والمخط الوصى لو استدان لاجل التمسح حار ولو أقر بالاستدانة لا يصح اقرار اجاعا وفي جامع
 المناوي اسعصر الان لصبره حار وكذا لو أقر بالاستعراض اه ومسئله استدانة الوصى د كره في
 الاسماء أو اثني الاقرار (مثل) فيما اذا كان شهد وصيا بحجابه من قبل زوجها الموصي على أولاده مما
 الصغار فحرم وصي أمر الوصاية لربها من عهها الامن الاهل لذلك لدى منه سرعة وفصل ريد ذلك من
 مات عن أولادها المذكرين ولهم مال يجب بدوا وحلف بركة فقام عم الاولاد يسارع في ذلك راعيا
 اه أحق بالوصاية من ريد فهل يجمع من المعارض ولا عبر برغمه (الحوار) نعم قال في الدراهم حار من باب
 الوصى ووصى الوصى سواء أوصى اليه في ماله أو ماله موصيه وفاته وصي في البر كس حلالا للشافعي اه
 ومنه من الوكيله والولايه في مال الصبر الى الابن وموصيه وصي وصيه الوصى على الانشاء الخ وفي الاسماء
 وصى العاصي اذا جعل وصا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في الامم وفي الخبر اه وصي
 وصى العاصي كوصيه اذا كان الوصاية عامه اه وبه يحصل النوق اه وقد عرفت في كتاب الاوصياء
 آحال كتاب وصلا في انشاء الوصى من رام تمام فروع المسئلة فله طرح العاله (أقول) أي يحصل النوق
 من قوله لا يصير الثاني وصيا وقول الخائيه وعبرها الوصى على الانشاء سواء كان وصي الميت أو وصي
 العاصي اه يحصل الاول على ما اذا نصبه العاصي وصا خاصا في سعة أو سرة فأن وصى العاصي بفعل
 الخصم على ما سأل في ريبا يحصل الثاني على ما اذا نصبه وصيا عاما كما في الخبر اه علم أن وصى الوصى
 له أن يوصي أنصا وهكذا وان بعدد كما أفاده الخبر الزملي وغير هذا وقد سأل عا لوقام بدأ حاه عمر اوصا
 ثم أقام بكره داو وصيها من بكره وان بعدد يحصل نصير عمر ووصا على بركة بكره أنصا عسارا بحاله

والموت أم لا اعتبار بحالة النصب لأن زيد حين نصب أباه لم يكن وصيا على تركته مكرما أحسن في ذلك نصا
 غير جار الذي يظهر في الأول أن الوصي لا يورث أباه الموصى له النصب لم أن الوصي لا يورث وصيا على أولاده وماله ثم واداه
 أولاد الوصي لا يورثون مالا آخر أن لا يكون ذلك الوصي ولا به على ما حدث للموصي بعد النصب فعلم أن العبرة
 بحالة الموت لأن الأوصياء خلافه بعد الموت كما هو جوابه قال في الاختيار الوصية ملتبسة فعل يفعله الموصي إليه
 بعد موته أو بعد موته فيما يرجع إلى مصالحه كعصاة ذرية والقيام بحوائج وصالح ورثته من بعده وتنفيد
 وصاياه وغير ذلك يقال فلان سافر فأوصى بكذا أو فلان مات فأوصى بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال
 على قولهم أن وصي الوصي في التركة من الوصي لأن الأوصياء أقامة الغير مقامه فماله ولا يتم بعد الموت كانت
 له ولاية في التركة قبل موته فماله لا يورثه تركته موصية تركته كما صرح به في الاختيار ولهذا
 لو قال الوصي لا حراثت وصي في تركتي ماله وصي في تركتي ماله في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فيمن
 كانت تركته الأولى تركته الثاني والتركة أهم ما يتركه الإنسان بعد موته علم أن الوصية على الوصي لا يورث
 السابق وصيا على التركة وإن لم يكن وصية وصيا حين نصبه اعتبار بحالة الموت لأن موصيه وهو زيد في
 الصورة السابقة كانت ولايته عند موته لا يشترط تركته موصية وعلى تركته مكرما قطعاً فيلزم وصيه وهو بعد
 موته في ذلك كله أيضاً هذا لما ظهر في والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أقيم زيد غير أوصى على أمته ودانسه
 ليأخذها أو يوصلها إلى ورثته الغائب ببلد به وهم كذا وصغار ومات زيد برديع وسع الزيادة للحط
 والمصلحة في ذلك لا يحاسبها الله وأخذها المورثته فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في أدب الأوصياء يحوز
 منع الوصي ٢ على الكثير العائش في كل شيء إلا في العار وقال في المحبرة الوصي قال سبع عروض الصغر
 من غير طاعة ولا عكس سبع عقاره الأحباحة أه وفي أدب الأوصياء اتصال وطهارة أدبك حفظ الأموال
 ومنع العروض من الحط لما أن حفظ المال أهون أما العصار فهو يخص بداهة محفوظته نفسه فلا يكون
 مع من يأنس الحط الأداة كان العتار في معرض الهلاك فسعه يكون عبرة العروض أه وهو وإن جعله
 وصيا على الأمته لحط فانه صار وصيا على كل ماله لمساك كرواؤه إذا أوصى إليه في شيء خاص يكون وصيا
 على ماله بعد الامام وفي الطهارة والحائنه وبه يفي ذكره بحكم الدس الخاص كداني أدب الأوصياء
 ود كرواؤه الوصي في الفعل في حياته وكل والوكل بعد وفاته وصي فحوز له ذلك وإن شاء عه لاني
 وصيا الأساهة يعمل هي العاصي عن بعض الصراف ولا يعمل هي المص كفي الرار به وهي راحه إلى
 قبول الحق من وعده أه وفي الرار به عن أدب القضاء قبل العاصي في الحس جعله العاصي وصيا
 مال اليم له أن يفعل في ماله ما يفعله وصي الأب عسر أن وصي القاصي لا عك أن يصرف بصرفا استسناه
 العاصي كما إذا ماله عن سبع العار ملاحق وصي الأب فان استسناه الأب لا يعمل فمالك وصيه الصرف
 في عملها أه والله تعالى أعلم (افول) د كرواؤه رد الحمار موصيه ومما يجب التساه له أنه إذا أوصى إلى
 رجل بغيره بى ماله في وحوه الحر ملاحق وصا عا ماعلى أولاده وتركته وإن أوصى في ذلك إلى عسره

ولا يورثه ماله إلا بعد
 عتقه ولا يسمع التصوي عليه
 ولا الشهادة بحضرة وصيه
 ولا تثبت بالنسبة الشرعية
 أن سبيده أو كنهه فذلك
 عتقه وصيه ضمان فماله
 على السيد لأنه المستعمل
 له بغير كنه عليه فماله
 والله أعلم (سئل) في رد
 قال لعبد البالغ أقتل فلانا
 فصر به سار وذهبت فاستقر
 صاحب فراش إلى أبي مات
 فما الحكم (أجاب) يجب
 الخصاص على العبد ولا
 شيء على المولى غير العبر
 الشديد لا يتركه المعصية
 الموصية لذلك وذلك لأن
 العبد فيما يوجب الخصاص
 كالحز فلا يصح امر مولاه
 فيه وإذا أربأ يصاح ذلك
 فأنظر ما صرح به مراح
 الهداية وعبرهم في باب
 جناية المملوك في مسئله من
 قال لعبد ابن قلب فلا تأو
 رسمه إلى آخر والله أعلم
 * (باب العسامة) *
 (سئل) في فصل يعرف قربه
 فأدعى أولاد العسل على
 معنى من أهلها هل يسمع

دعواهم هذه العسامة والده عن العسامة أم لا (أجاب) إذا حذر ما يجب لسمع
 الصور منه ولم يكن الموضع الذي وحده مملوكا لعبرهم وحده العسامة والده د على أهلها ولا يسمع من ذلك دعوى أولياء العسل على
 معنى منهم حسب لم يوحده صريح الأراء عنه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على سبه أنهارهم صر بوه على يده فسلب وأنه لاحق له عند عيرهم
 هل يسمع دعواه على عيرهم إذا ثبت عليه ذلك أم لا (أجاب) لا يسمع كجهو صريح أو كالصرخ في كلامهم في فروع متعددة في مواضع مختلفة
 قوله على الكبرية معلق بسمع لا توصي أه منه

على قول أبي حنيفة الهوى به فلا يفسد تصرف أحدهما باقراده والياس بهما في ربا ما عاقلان وهي واحدة
 القسوى وقد نص عليها في الجانب فقال ولو أوصى إلى رجل ٣ بدين وإلى آخر ١ بعقده أو بصدقة وصية
 فهو وصيتان في كل منى وبالأكل واحد وصى على ما يبيع لا يدخل إلا حرمه اهـ (مسئل) فيما إذا باع ع
 حضائنه العاصم من دار مشركه بدين أو بين جماعة ممن المثل وهو مستورا الجبال فهل يكون البيع صحيحا
 (الجواب) نعم ولا يجوز الوصى ببيع العقار إلا بالمسوعاب الشرعية التي ذكرها وهؤلاء السيد أحمد الجوى
 في جوابي الاشياء من الوصايا أن الابن كالأوصى لا يجوز له بيع العقار إلا في المسائل المذكورة كما أن في به
 الخابري اهـ فراجع وهو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يسند الخابري لقبول صحيح ولكن إذا
 صار بالمسوعاب في بيع الابن أيضا كفى الوصى صار حسمه مبيدا أنصافا بالاحد بالاتفاق أو في وصى
 العمادية في ٣٧ الحاصل أن يبيع الابن عقار الصغر مثل العمة محورا إذا كان محورا أو مسورا وإذا
 كان مفسدا لا يجوز إلا بصع العمة اهـ (مسئل) فيما إذا كان لينة أم وصى عليها وحصة معاومه في
 دار ليس لها غيرها وأحاديث البعثة وترد أمها يبيع الحصة ثم المثل لأجل بقاء أهل يسوع لها ذلك
 (الجواب) نعم (مسئل) فيما إذا كان لا يتم عمار ودراهم بحسب نصوصهم السري وريد الوصى يبيع
 العمار من غير حاجه ولا مسوع سري فهل تلك الوصى ببيع عقاره أولا (الجواب) لا غالب ذلك كفى ادب
 الاوصاء مسل فيما لو باع القيم عقار اليتيم لعضاء الدس ثم بلغ الدس وادعى بطلانه لوجود مقول معه فيه وفاة
 بالدين ويرهن على دعواه دفعه المسبى بانه أحاره بعد البلوغ فما الحكم أحاب قد عثر أنه لا يجوز بيع
 عماره عند المتأخرين إلا الحاجة إلى عمة لا قضاء لها الامن عنه كعقده أو دس لا يصى الاسم أو وصى في بدعته
 أو كات عليه لابي عونه أو ببيع نصفه وصد صرحوا عن المسبق بأن بعده لا مسوع باطل وفي التراز به
 وعند انشائي ان في عمة العروس وفاء بصدقه باطل وأفتى العلامة العري بطلانه حسب لاحاصه لاله بانه
 على الوحه المسروح يكون فصولا وإذا كان فصولا ولا يحبر لعقده فلا سعدمه فوفا بل سغال وإذا بطل
 لا يفسد المالك اهـ ووجهه ظاهر ما في التراز به وعبرها والولاه في ماله إلى أسه موصيه إلى أن قال وانا
 أقول مالا يملكه الولي لا يجوز ولا يوصى إلى ما بعد الادراك لانه لا يحبر له حاله العقد اهـ ثم قال فإلم يكن له
 بحبر حاله العقد فهو باطل لا يوصى على تلك الحالة فلا عسره بلفظ الاحاره بعد البلوغ لما في التراز به وعبرها
 ولا لمحله الاحاره بعد البلوغ إلا لفظ يدل على الانشاء فمحبر الاحاره الواقعة لا يكتفى وعلى تعدد مرات يكون
 بصعها انشاءه فكذلك لان البيع ههنا لا يكون بلفظ واحد والحاله هذه والله تعالى اعلم فإوصى الزحمه من
 الوصايا (مسئل) فيما إذا كان لا يتم عمار كرم وسماق فتم بالوجه السري في أرض ووصى بحلهم عن
 أنهم صاعه وصهم من رجل من ماله عمار فاحسن وسلم المسرى المسع فهل يكون المسع المد كود عسر
 صحيح (الجواب) نعم وفي محاربات الوارل ويجوز بيع الوصى وشراؤه بالعين السري ولا يجوز بالمفاحس
 لان ولا يتنظر به وفي العمة الراهدى ولو باع الوصى مال الصبي بها حش العين قال العامى علاء الدس

والفاحش (مسئل) في قبيل يدين من مائة دينار من واحد منها والى الذي يدين من مائة دينار من الثاني والثالث والاربع
 والمقتبل من مائة دينار من اهل القرى ثلاث مائة دينار فيلزم دينه اهل القرى الذين صالوا جميعا مائة دينار الثلاث أم القرى به التي وجد
 في أرضها القليل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا ويجوز التنازل جواب (أجاب) المصريح به في كتب علمائنا فاطمته ادا التي قوم بالاستجة
 فاستقوا عن قبيل فبلى اهل الموضع الذي وجد القليل منه القسامة والله لان القليل وجد بين أظهرهم وفي أرضهم والحط عليهم وبه
 مخرج اجاب المتن ولا يلزم سواهم الاب يدعى عليهم الولي وثبت ذلك بالرهان (٣٢٣) ودعوا على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى
 عسره معهم لا يسمط
 القسامة عليهم وجوب
 القسامة والدية على اهل
 المحلة والقرى التي وجد
 فيها القليل مقروء عسره
 علمائنا مشهور في أغلب
 كتبهم المعتمدة كور وذلك
 نسبت أن الحط وفساد
 الموضع عن أن تهرى فيه
 الدماء وتقبل فيه القليل
 عليهم وهذا الاعسار قالوا
 ادا التي قوم بالاسسوفه
 فأحلوا عن قبيل والقسامة
 والدية على اهل المحلة لا على
 الملحق لا اعسار أنا الحكم
 عليهم بان الفصل منهم يعني
 فافهم ذلك واماسهاده عسره
 أحباب المحل الذي وجد فيه
 الفصل فلا بد في قولها
 لعدم الهمه خصوصاً
 دعوى الولي لانه لا يدفع
 عن نفسه لعدم وجوده في
 محله كما صرحوا به عامة في
 آحراب القسامة والله
 أعلم (سل) في رجل دعى
 وحده فلا نساحه بان المهدي
 المعروف السكائن بقرية
 بت لحسم المفصل عنها
 بالنساحه المد كورة وبه

أو صر به بصدقه مرفعه بدينه وله ربحى بصدقه من حالي المهدي الفصله والسرفه ولا تعلم المرفعه منهم أولا الصار له بصدقه والساحة
 لنسب محصومه لا جديلا مناحه لسائر الناس فما الحكم في ذلك هل يحسب القسامة والدية على أهل المهدي جميعهم أم على أهل القرى من المفصله
 عنهم بالنساحه المد كورة التي هي ابعده عن الفصل من المهدي على الخمس أم يدرى هو بالخواب وعنه في اعظم النواب (أجاب)
 القسامة والدية على أهل المهدي جميعهم ان ادعى الولي عليهم لا يفسد منهم فصد صرحوا فاطمته في حسن هذه المسألة بان الاعسار في وجوب القسامة
 ٣ قوله بدين أي أوصى بعضا بدين عليه أو ناقضه بدين له اهـ منه

الشريفة خديجة بنت خويلد
 السليمانية قوت جنتي راسه
 من سقيا عقد وهو من
 المراسية في ساروقى بدقون
 في طائفة وهو بيت لادوح
 قيسه وسئل من ولا بهل
 غنمهم في ذلك الحادى بان
 غنمهم في ذلك الحادى بان
 وغلان لثلاثه مهر بمهام
 في الحكم في ذلك (أجاب)
 اذالم يكن به اقر القبل
 كسرح أو نروح دم من
 اذنه أو عصبه أو امرحق أو
 صرب أو لثلاثه ولد به
 فبماذا الظاهر به ما من
 انبه وان كان به أو العمل
 نسي بمادكر وكان في
 داخل دار المدكور من
 وادعى عليهم ولهم العمل
 فعلمهم القسامه وعلى
 عاقلهم المدينه وان لم يكن
 مدارهم وكان في محلهم
 فالقسامه والدينه على جمع
 أهل المحله وان لم يكن في
 دارهم ولا في محلهم ولا
 قسامه وولاديه عاقلهم والدينه
 على ولده والبنين عليهم
 ويسقط القسامه عن أهل
 المحله والدار اذ دعوى الولي
 على عاقل أهل المحله والدار

نسطع العسامة عن أهل المحلة والدار ونلحق دعوى الولي بقية الدعاوى السريعة العسامة اد العساس في الدعاوى جميعها
ان النسبة على المدعى والمسن على المذكر وحصل عوى العمل عماد كرمنا بالص على خلاف العساس لخطر الدعاوى هذا مما نصب عليه العلماء
في كتبهم فاطمة والله اعلم (س ل) في جماعته نوارده وعبر نوارده احد فوا انظر حرج من الخرج حرج بسد فم من بسد احد هم فصلت وحلا
مهم ولا تعلم من هي وولي الفصل يقول حتى عده ولا العالوارده جميعهم بعينه عماد احد هم والا كلهم عرمانى هل اذا فاموا على واحد منهم
نسه انه هو الذي حرج بسد فم عليه يعمل بينهم وسب الفصل عليه وسبق دعوى الفصل عنهم ام لا (احا) لا سب الفصل عليه ولا تعمل

عنه (الحاق) بالحق في حق
المرء الأول دعوى الولى
فان ادعى على أهل قربه
ممن ماتوا ثبت كون التبر
فارضية لا لأرض أخرى
كانت القسامة والدية
عليهم وان كانت التبر أقرب
للأخرى أم لا حيث كانت
الأرض التي بها التبر ملكا
وان لم تكن ملكا فعلى
أقربهما للستر خاصة لان
الموجود في التبر كل موجود
على طاهرها والحكم في
الموجود كذلك حتى الملك
أولا فان لم يوجد فعلى أقرب
المرء بين مالم يدع الولى
على الأبعد فادأ أنكر كل
من أهل القرية من مال كنه
الأرض التي بها التبر فالقول
حوله ويرجع الى اعتبار
الأقرب ولا اعتبار الى مجرد
وجود الدم السال من
غير وجوده لعل لا جهال
أنه دم غيره ووجود دم
سائل من غير قتل لا يجب
قسامته ولاديه كاهو طاهر
مالم يتم بینه من ادعى عليهم
الولى وهم أصحاب العرب
من المار بانه بعل من كنه
أنه حصرة وألحق في هذا
الموضع فان ثبت ذلك بالنسبة

البيع وكتبه الى جده فهل يعمل بمضمونه بعد موته (الحوار) نعم وانما ثبت في التبر بغير
العاقب وما روي في الوصى على الكبر العاقب في غير العقار الا الذين أو عرفوا بالذمة كمن عرفه راد
معربا القسامة قلت وفي الرقيق والقسمتان الاصح لانه يادى اه في الحاقه بأحق الوصى المختار خاصة
الوارث الكبر من العقار الذي جعل في ذلك وحكم الحاكم المروى في بيع الخلاف (أقول) قوله
الاصح لانه يادى راجع الى قوله أو عرفوا بالذمة أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه اذا كان
الوارث الكبر عاقبا لان هلاك العقار يادى في قوله الا الذين أو عرفوا بالذمة أي ليس له بيع العقار الذي على
الذمة والحكم كذلك وان كان الوارث الكبر حيا لم يادى في قوله الا الذين أو عرفوا بالذمة أي ليس له بيع العقار الذي على
بذراهم ولا ذراهم في التبر كقول الوارث كجاء في مضمونه يبيع جميع التبر كونه عند مال يجوز الا يبيع
حصه الذين اه وقال في القسامة فبدل القسامة لاهم اذا كانوا حضورا ليس للوصى التصرف في التبر كنه أصلا
الا اذا كان على الميت من أو وصى وصية ولم تقص الورثة الدية ولم ينفذوا الوصية من مالهم فانه يبيع
التبر كنه مكلفا ان كان الذين يحيطون بمقدار الدين ان لم يحيطوا به يبيع ما زاد على الذي أنصاعده حالها
في يهد الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتفدية هاتين التبر كنه لا يحد لها الا جاع وفي الزيادة الخلاف
لأن كور في الذين اه قال في أدب الوصية ويقولها يعني كافي الحاشية في الوصية وسائر الكتب اه
والحاصل أنه اذا كتب التبر كنه مشعرة فله يبيع كلها من عقار ومعتول وان لم تكن مشعرة ولا ذراهم
فها هو في مالها الذي أو بعد منها الوصية فله يبيع قدر الذي أو الوصية بها فاه وكذا له بيع الراثة عند أي حصته
لما قاله الاسر وسعى في أحكام الصغار من أن الأصل عند ما به متى ثبت للوصى ولانه يبيع بعض التبر كنه
ولانه يبيع الباقي وعمام بيان المسئلة فيه وقد ظهر لك مما فر وناهيه في حاديه أو سوى اذالم يكن في التبر كنه
ذراهم بعد منها الوصية فله أن يبيع من العقار بقدر الوصية بها فاه ولا يحتاج الى حكم القاضي الجسلي لكن
يسعى أن يكون ذلك حسب لم يكن في التبر كنه غير العقار فاهو كاب فيها مقول بقصد الوصية ببيعه وبط
و بعد هاهن من مالها الذي أو بعد منها الوصية فله أن يبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الراثة على ذلك سواء على قولها
المفني به والذين كنه الوصية كنه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على مسبد من لرب بالثبته السريعة بنوا
مرعا وقصاه الوارث من ماله و يذ الرجوع بذلك في التبر كنه فهل له ذلك (الحوار) نعم قال في العمادة
الوصى أو الورثة اذا دعوا عن كمن الميت من مال أنفسهم رجوع به في التبر كنه لم يكونوا متطوعين وكذا
اذا وصى الوصى أو الوارث من الميت من مالها اه وفي التبر كنه اذا وصى من الميت رجوع به في التبر كنه
كفى السكينة اه (سئل) فيما اذا كمن الوصى من مال نفسه كمن المثل ارجع في تركه فهل له
ذلك و بعل قوله بمنه في ذلك (الحوار) نعم وكذا الوصى اذا أسرى كسوه للصغير أو ما يقع عليه من مال
نفسه أو وصى من الميت أو كفه من مال نفسه أو أسرى الوارث الكبير طعاما أو كسوه للصغير من مال نفسه
فانه يرجع ولا يكون مطوعا ولو كمن الوصى من مال نفسه فله قوله بنو من فصل شهادة الاوصاء

السرعة ان دفع القسامة والدية عنهم ولم القر به الاخرى لان الباب بالنسبة كالناب عما فاكاه قدسوه تحت وماله
للمرء ولا ينس اعسار المال ولا لم بعده العرب وان ادعى على الاعدول ولم مال كالاقسامه ولاديه واه براني ذلك بالنسبة أو الاقرار والهم
بأنه يكون كمن ادعى أو ان يرضى الولى على دعواه من مدعاه والا فالقول قول المدعى عليهم بالتمس الحصول ان ثبت كون التبر ملكا للاحد
فالقسامة والدية عليه والا فعلى الأقرب منهم مالم ثبت نحو بله وقوله من الاعدالى الا قرب فلا اعسار بالعرب والعدم مع ثبوت الملك ولا مالها مع
دعوى الولى على غيره وكذلك لانه مار بالامر به مع دعوى الولى على غير أهله او قد سأل السال عن الكالع ولا يحالف عند ما في هذا الباب

[illegible]

ومثله في الورث (سئل) في امرأه ماتت عن زوج وعن ورثة عمره ونحوه لم يترك تركته فبقيت ميراثا ورثها ميراثا
عن طعام أو طعاما أو طعاما في تمام ميراثها في غير ذلك من النكاحات العبر الاثنية لا اذن الزوج ولا وجه شرعي
ويكون احتساب الميراث من التركة على الزوج فهل ليس اهم ذلك (الجواب) نعم أحد الورثة أتفق في صحته
الميت من التركة بعد اذن الماتين بحسب من مال الميت ولا يكون ميراثا بخلاف الاثني العاشر وهو ميراثا للسمع
ونحوه بلا وجه ولا اذن من باقي الورثة فانه بحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون ميراثا في ميراث
الراهندي من فصل تصرف الوارث في التركة (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكهنة الاح
من مال نفسه أكثر من كس المثل هل يرجع ميراثه في التركة أم لا (الجواب) لا يرجع والله تعالى
أعلم أحد الورثة اذا كس المثل عماله كس المثل بعد اذن الورثة يرجع في التركة فان كسها أكثر من
كس المثل لا يرجع لان أحد الورثة لا عماله وهل له أن يرجع في التركة بعد كس المثل فالوا لا يرجع
لان اختياره ذلك دليل البرع مجمع المساوي في فصل تصرف الوصي نوع تخصص ميراث من الوصايا
وان كسها أكثر من كس المثل لا يرجع ولا يرجع بعد كس المثل وان قل يرجع بقدر كس المثل فانه
وجه رايه ومثله في الخلاصة وفي العيون اذا كس الوارث الميت من مال نفسه يرجع والا حصى لا يرجع
تتوهم من مسائل متفرقة من الفرائض ولو كس الميت ميراثا من مال نفسه لم يرجع في تركته بعد
أمر الوارث فليس له الرجوع أسعد على الوارث أو لم يشهد ولو كس الوصي من مال نفسه لم يرجع كان له
الرجوع وفي معنى المقي اذا زاد في عدد الكس ضمن الزيادة فان راد في قيمته الكس ضمن الكل ~~ك~~ كذا في
السر اجبه قلب وقد علمه انه اذا راد في القيمة يكون مشتملا بنفسه وهو صام من مال الميت اه ^{تمت النسخة}
من الوصايا (أقول) ما ذكره في معنى المقي ذكره في النسب برقي باب الوصي وجه كونه ميراثا بنفسه
أو الوصي اذا راد في القيمة صار معدنا في الزيادة وهي ميراثه فكيف يستمر بالنفسه ميراثا في تركته
بخلاف ما اذا راد في عدد الكس فانه ضمن الزيادة فقط لا ميراثه والحاصل أن الوصي أو الوارث اذا كس
الميت بأكثر من كس المثل من حصة العدد ضمن الزيادة فقط وان كان من حصة القيمة ضمن الكل
لا ما راد على كس المثل فقط لانه صار ميراثا للكل لعدم التميز وهذا اذا كس من مال الميت بعد وفاته
ضمن وأما ان كس من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما عديم عن مجمع المساوي وعبره وهو أنه لا يرجع
شيء ان راد على كس المثل لا بد ذلك دليل التبرع ولم يذكرها الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد
وطاهره أنه لا رجوع مطلقا لان كلاهما دليل البرع وقول الراية وان قل يرجع بعد كس المثل
فله وجه ولعل مراده بالوجه هو منع كون ذلك دليل البرع في الكل بل هو دليل على البرع في الزيادة فقط
تأمل وهذا كله في الوصي والوارث وأما الاحصى فلا رجوع له مطلقا الا اذا أدله الوارث ثم هذا كله أيضا
اذا كان للميت تركه والادبي الخاوي الراهندي لومان ولا شيء له ووجب كسها على ورثته فكيفه الحاصر
من مال نفسه لم يرجع على الغالب منهم بحسب لئلا الرجوع ولو أتفق بلا اذن القاضي كالخسدة والرجوع

والله في القتل الذي يوجد
في هذه الحالات المتعددة في
كل الدنيا على الجاهل الذي يوجد
فيها القتل بلا شبهة إذ كل
جمله ما أهله عليهم تديرها
والقسامة والدية على من
عليه التدمير مطلقا سواء كان
في عصر أو غيره لأن عليها
التدمير وأهل كل جملة أولى
تسديدها فكان عليهم
خاصة والله أعلم (سئل) في
قتل وجرى دارا ساهل
عليه القسامة والدية على
عائقة لا على أهل مريته
(أجاب) نعم عليه القسامة
والدية على عائقة كما طمعت
عدهم متون المذهب فاطية
وشروعها وقتادها وليس
على أهل العريه من ذلك
سئ والله أعلم مرفع اليه
ما صور به مولانا سمع
الاسلام احدثم أن العسامة
على صاحب الدار والدية
على عاونه بما القسامة وما
الدية وما العاقلة وما مقدار
الدية وهل يحل لأو
موجلا وما مقدار ما يجب
مها على كل واحد منهم وما
يفعل إذا لم يسع الصلوة وما

والله في القتل الذي يوجد
في هذه الحالات المتعددة في
كل الدنيا على الجاهل الذي يوجد
فيها القتل بلا شبهة إذ كل
جمله ما أهله عليهم تديرها
والقسامة والدية على من
عليه التدمير مطلقا سواء كان
في عصر أو غيره لأن عليها
التدمير وأهل كل جملة أولى
تسديدها فكان عليهم
خاصة والله أعلم (سئل) في
قتل وجرى دارا ساهل
عليه القسامة والدية على
عائقة لا على أهل مريته
(أجاب) نعم عليه القسامة
والدية على عائقة كما طمعت
عدهم متون المذهب فاطية
وشروعها وقتادها وليس
على أهل العريه من ذلك
سئ والله أعلم مرفع اليه
ما صور به مولانا سمع
الاسلام احدثم أن العسامة
على صاحب الدار والدية
على عاونه بما القسامة وما
الدية وما العاقلة وما مقدار
الدية وهل يحل لأو
موجلا وما مقدار ما يجب
مها على كل واحد منهم وما
يفعل إذا لم يسع الصلوة وما
والجمل المشهور إذا اتفق أحدهما على بيع على العايب لا مخرج إذا فعله فلا أدب القاضي قال الجمل
الزمي في حاشية الفصولين يستعاضن قوته ويجب كفه على ورثته أنه لو لم يجب عليهم كذكمين الر وخته أو
مرفقه من ماله غير الزوج بلاديه أو أدب القاضي فهو مخرج كالأحصى يستثنى تكفيمه بلاديه مطالعنا
على المقتي به من أنه على زوجه ولو غيبه لا بد أدى عن العير ما هو واجب عليه فكونه مخرج كجاهل طاهر
أه أي يستثنى ذلك من قولهم لو كفن الميت الوصي أو أحد الورثة بكنه المثل رجع لان كفن الر وخته
ليس واجبا حتى يركبها حتى يبع تصرف الوصي أو الوارث بل هو واجب على زوجها فكونه المكف من مخرج
في اسقاطه واجبا على غيره بلاديه كالأحصى عاونه هذا ويؤيد كراخرا الزملي في حاشية الفصولين أنصا
أن هذا كلاما ثابت بالدليل لا يخبر دونه فإلى الخلاصة قول الوصي معتبر في الإبقاء ولكن لا يعمل في
الرجوع في مال الميت إلا بغيره أه وصلة في كثير من الكتب بغيره أه ماد كره الزملي وهو محال لئلا كره
المؤلف في السؤال الذي قسئل هذا عن التورود كرتي رد المحسار أن في المستله فويل حكاها في أدب
الأوصياء ويظهر الخلاف في أسرار ما لا يشهد لأجل رجوع الوصي عما يقتضيه ماله على التسم وقد سأل الكلام
فيه فاعتمت بغير هذا المقام وعملت السلام (سئل) في الوصي إذا كان له على الميت دين فباع في دين الميت شيئا
من الر كره بدون أمر القاضي فقبل يكون حائرا ويوزع ذلك بين العرما عو يا نخدم معهم بالخصه (الحواب)
نعم وفي وصاها للميتي رجل أوصى إلى رجل والوصي على الميتدين فباع الوصي في دين الميت شيئا من ركنه
بدون أمر القاضي فهو حائرم نورع ذلك بين العرما عو يا نخدم معهم بالخصه بمجاده في ٣٨ من مسائل
الر كره والورثه ومثله في الفصولين ونور العن عن السقي (سئل) في الوصي إذا ما من محله مال الميت فقبل
لاصما علمه في ركنه (الحواب) نعم ولا يصح الوصي عونه محله ولو خطه عماله ضمن خبره من الوصايا
وأفق عمله أضافي الوديعه وعرا لمعنا أن صاحب المحط فارحس إلى ما أتى في في الموضوعين بأن فيه ما قد أتى
(سئل) في الأب إذا ما من محله مال أولاده الصغار فهل لأصمما علمه في ركنه (الحواب) نعم كأي الخبريه
من الوديعه (سئل) فيما إذا كان لصغيرة أم مسرور وجبته معلومة من دار ما عاها الأب لها من المثل
وقصه لها من المشري ثم ما من عها وعن ورثه غير هاوتر كره مسألا من المر نورى كره عر محله له فهل
يصممه في ركنه لها بعد الشوب (الحواب) نعم (سئل) في يسم احزه حله أن رأسه من عر ومده معلومة
باحره معلومه من النواهم لأعمال سى احاره سرعه وعمل اليهم الأعمال المر نور لعمر وفي المده طالها الحد
ملا حره فامسح من دفعها بدون وجهه سرعى فهل الحد ذلك (الحواب) نعم في الحاشية والحد حره والخلاصة
لوصي أن نور حرس التسم وعنده ودوانه وعقاراه وأراضيه وسائر أمواله ولو بسر العن لأن له ولا يره
استعمال الصغر نظر في الر ياصه والهدى من عر عوص مع العوص أولى ولانه تلك سى سائر أمواله
فكذلك احاره وماله الأب وكذا الحد أو الأب عر عدم الأب ولم يجر لعبرهم مع فام أحدهم أن نور
التسم ولا سى من ماله ولو كان هو في حره وعمله لا ينعوا ولا يره عرهم نور حره واحد منهم أمواله عرما

القرب من الدار والسنة والحس حب وحب هذا الأمر على مال الدار لا على السكك وفي السعة على
فا حره
من فيها من الر كاه والملاحين وفي الحس على سب المال بنوا السالك مفصلا معلا (أجاب) العسامة الاعمال التي يسمهم مال الدار مثلا
وسنها وحوادث الفصل وركها الحرا على لسانه وسرطها أنواعه وعمله وحريه ووجوده من العمل وكامل الممن جسس وحكمها العسامة
موجب الدية أن حلف والحس أن إلى أن حلف في العمد وماله عر المكل في الخطا والدية المال الذي هو بدل النفس فحب على
تألفه أن ادعى الولي القبل خطا وعنه أن ادعاه عدا كقاض عليه في سرح المجمع لاس مال والعاقلة أهل الدوا فان لم يكن منهم فهي عليه

فصل في ما لا يوجب كل سنة الادبهم او درهم والى كل واحد من كل الله في ثلاث سنين على الاو بعد على
 لا يوجب فان لم يتبع القبيلة ذلك ضم اليها اقرب القبائل تساعلي ترتيب القضاة ثم وادلتهم الله اقرب القبائل كذلك ولم يتبع لا يوجب بالادب
 عند كرمه على السن وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر الحال والقرى الاقرب والاتربو بعضهم قالوا يجب الباقي في بيت
 القبائل وبعضهم يجب الباقي في مال الجاهل ووضع في بعض الكتب انه اذا ضم الى ارضه اعد الدواوين ولم يكتب يضم اليها الحال الاقرب والاقرى
 وهذه المسئلة تدل على ان أهل الجاهل يعمل عن أهل محله أخرى وهكذا ذكره الخياوي رحمه (٣٢٩) انه تعالى في كتابه خلافا لما ذكره القضاة

الشهد وقد تقرروا بوجوب
 أصل الدين عند عدم العاقلة
 في مال الخسائر واية شأده
 وأبصر محله الى أخرى
 خلاف الظاهر من المذهب
 وأب كونه في بيت المال هو
 ظاهر الرواية وعليه العمري
 وكما يحرى ذلك في الكل
 يحرى في البعض فحروا ان
 المذهب وحب الباقى في
 بيت المال على ما عليه
 الفسوى لكن في السراجه
 من ليس له شيء ولا ديوان
 فمن أى حيف وجه الله
 تعالى أنه يكون في ماله وبه
 أخذ عصام وفي ظاهر
 الرواية على بيت المال
 وعليه العمري وفي المحتى
 قلب وفي رمايا يجوز
 لا يكون الا في مال الخسائر
 اذا كان من أهل ماله أم
 محله شاصرون لان العباس
 فيها قدس وجه الشاصر
 منهم وقد رعت بيت المال
 قد أم ذم والقرى من الدوا
 والسفينة أن السفينة يعمل
 ويحول فيكون في السند
 حقه فيعتبر منها البدون
 الملك كافي الدابة بخلاف
 الدار فاهم بالثقل والقرى

فما تحددو ربحهم محرم منه فان كان في حجرهم وما لاله طالب تأدبه في ذلك الجاهل وبالم يكن فالد أبو حنيفة
 ان كان لا يجوز اقرب اليه من هو في عمله كذا كان عند القسمة فخره الامطار وقال محمد لا يجوز ان
 أدب الاوصياء من فضل مسائل الجاهل (سئل) فيما اذا كان لا يتم مال الوصي فختار أم باطلة عليهم
 من قبل أنهم فاقترض الوصي قدر ما من المال من آخر دون أدب الساطرة ولا وجه شرعى ثم تلف المال عند
 المستقرض فهل يصحبه الوصي (الجواب) نعم وفي جامع الفقهاء لا يقرض الوصي مالا ليس له من نفسه
 ولا من غيره ولو فعل من غيره ممن وعده محمد جاز أب يستقرض لنفسه ان احبها وله وفاة أدب الاوصياء من
 فضل القرض (سئل) في الوصي اذ ارضه مال التيمم يدين نفسه من آخر عاشر عما سلفا فهل يكون
 الزهني جائزا (الجواب) نعم ولو رضى الوصي أو الالب مال التيمم يدين نفسه في العباس لا يجوز ويجوز
 استحسانا وعن أنى يوسف انه أخذ بالعباس جاز من نصري الوصي ومسألة في شرح الكبر للعباس وغيره
 وكذا في التتو ومن الزهني وكذلك في أدب الاوصياء مفعلا (سئل) في الوصي هل له اعارة مال التيمم
 (الجواب) نعم في الفصول العمادة ود كرى الجنس عن التوارى انه ليس لا بذلك وفي الذخيرة الاف
 اعارة وانه الصغر أما اعارة ماله فعند البعض له ذلك استحسانا وعند البعض ليس له ذلك وهو العباس
 وفي فوائده صاحب المحط اعطاه الولد اذا كان لخدمته الاستعداد ليعلم الخرفة أمالو كان لخدمته ذلك
 فلا يجوز وفي الخافطه لا يعبر مال التيمم وودعه ومسألة الاب والعمامي اه وفي الخلاصة في نصرفان
 الوصي وفي أدب الصاصي الوصي يودع مال التيمم ويعبر ويضع اه (قلت) ينبغي أن يعطى ماله
 اب كالمستعير ثم يمسأه أمسيلا يحتشى عليه من صياح المال ولا يلقه ولا كرامة فله ذلك ورعا نصي بوا
 كاعاره كان لعالم يسمع به ويضع الناس وكان العالم بالصفاء المد كورة وان كان غير ذلك فليس له ذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان له حقه من حياجه معلوم من مبلغ من الدراهم آل الهام الارث
 عن أمها فخط وصفا عن الجماعة بعض المبلغ المورور وأراههم عنه فهل يكون الخط والاراء عريحيين
 (الجواب) نعم الوصي لا يملك اتراع مالمس ولا أن يحط عنه سالا ولا يوجب له ذلك ان كان له من الدوا واحسانه بعده
 فان كان واحسانه بعده صح البأجل والخط والاراء في قول أى حقه ومحمد و يكون صامبا وعبد أى يوسف
 لا يصح ذلك ولا يصح صامبا فاصحاب والو كمل بالسبع اذا أترأ المشري من المن على هذا التفصيل اه
 والحكم في الاب كالوصي فيما ذكر كله من الاراء كما تقدم في أحكام الصغار وعلى بعضهم أن قول أى
 يوسف استحسان لكن قال بعض الفصلاء لا ينبغي أن يهوى بقوله حاشه الاساء للجمعي (سئل) في الوصي
 المحار اذا ما مع معول التيمم من رجل يمين الممل موحلا الى أهل معلوم غير فاحش ولا يحاف من الرجل يلقه
 بالخود ولا الملع عند حلول الاحل فهل يكون السع المورور حارا (الجواب) نعم الوصي اذا باع مال التيمم
 بأحل جار وماله الاب وفي الخلاصة والمثبه عن السراجه الوصي السبع بالنسبة ان لم يحط بلفه بالخود
 والانسكار ولا الملع عند حلول الاحل وانصاه ولم يكن الاحل فاحشا ذكره في الولوالحه والجاهل ادب

(٤٢ - (ماوى حامده) - ماى)
 سهماو بن السكى أن السكى لا يحصى شخص وكان كالساراع الاعظام والجامع
 وفيه لا تحصى الثمة في حق الكل فلا قسمه فيها على أحد والدته في بيت المال لان العرم بالعم وادالم يكن له عاقلة فالاصح المفتى به أمها في
 بيت المال والرواية يكونها في ماله شاده الله لظاهر الرواية وادافها عليه خاصه دعوى العمل العمد فهي في ثلاث سنين أنصا كما صح
 به الرابعى وقدرها من الذهب الفصد سار ومن الورى عشرة آلاف درهم وهذه المسائل يحتمل محله النكاح نصرا على مالا ندبه والله أعلم
 (سئل) فيما اذا مات بلاء وخال في بيت من دار مما لو كان له رجل من ماله والرجل النسوان أهالي القرية فأصبح أحدهم ميتا لا يحضره والاول
 (سئل) فيما اذا مات بلاء وخال في بيت من دار مما لو كان له رجل من ماله والرجل النسوان أهالي القرية فأصبح أحدهم ميتا لا يحضره والاول

والله اعلم بالصواب فان الحكم بالقسمة والدية على من من الله يكون من بيننا الحكم بشرطه المسمى (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقبة قال في
شرح التلخيص اذا وجد الضيف في دار المضيف قبل ان يوصي المضيف قال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في بيت على حدة ولا
دخول في قسامة وان كان مختلطا فليس له الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اخرجتها في الاصل والاحتياط فيها وجوب القسامة على
صاحب الدار والدية على عاقبة على قولهما (٣٣٠) بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المالك هو المخلص بنصرة النعمة فكان

ولاية القسامة والدية
على النعمة من ان كان
فيها الدماء لا الضيف عليه
بأنه القاتل حقيقة حتى لو
كان داره ممتلئ سكانها
جائعة بأماره أو أعاره مثلا
وهو يبيت المقدس فوجد
فيها قاتل فعليه قال في المحط
وأذا وجد القاتل في دار
فيها سكان وأرأى ما يغضب
والدية والقسامة على أرباب
الدار في قول أبي حنيفة
وقال أبو يوسف على السكان
الخاص ان القسامة والدية
لا تنجب على أهل القرية
ولا على من كانوا بائنين عنده
وأما نكاح القسامة على
صاحب الدار والدية على
عاقبته وأما اللوث بمجاد كره
للاستحلاف بالحقيقة
لا يقول به كما نص عليه
السراج فاطمة والله أعلم
(سئل) في مره موقوفه على
مصلح الحرم الشريف
هل على أهلها قسامة ودية
أم لا قسامة ولاديه عليهم
فمن لو حذر صها فسد
(أجاب) لا قسامة ولاديه
على أهلها وقد صرح علما وأما

الوصية من قبل البيع الوصي اذا أوصى من التيمم ان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز تأخره وان كان تولا
غيره عند أبي حنيفة ويضمن عاقبه في ٣٧ الأب والوصي اذا أجاز أو أجاز ما هو وأجاز الضيف بعد هذا
خارج عن القسامة فلا يوجب وإن لم يكن وأجاز بعد هذا لا يجوز بالاجماع أحكام الصغار من مسائل
البيع (سئل) فيما اذا أقال من دعي أو وصي على رجل زوجته وماتت فهل تكون الوصية المبرورة
غير صحيحة (الجواب) الذي صرحوا به أن الجمل لا يلى ولا يولى عليه وفي المخرج من الوصية ان شخص
وصي في بر كنه ثم مات من أولاده مزارع عن رجل فليس ذلك الوصي أن يتصرف في المال الموقوف العمل
أولا وجوابه انه لا يملك شيئا من ذلك لانه لا يملك على الجسد فصلاح الوصي لقوله الربيعي ولا يلى على
الرجل أحد ويحكم بحقيقته في التبع فظهر بمجاد كره الجواب والله سبحانه الموفق (أقول) أتقى العلامة الشافعي
بأنه نصص وصي على الرجل مستندا الى قولهم ان الوقت على الحاد من أولاده صحيح وقولهم ان الوقت
أحوال الوصية في دحلوا في الوقت فحواها أيضا اهـ ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي تخليق
مضاف الى ما بعد الموت أي تخليق عن أوصيته من التركة فهذه أخت الوقف لانه تصدق بالنعمة وكلاهما في
الوصية التي هي اقامة الغير مقامه وهذه لا تنشأ الوقف ولا يبرم من خواص الوصية للعمل حوارا فامة وصي
عليه واذا كان أبو الجمل لا ولاته له عليه فوصيه مالا ولي هذا وقد كره في القدر في باب اللعان أن تورث
الرجل والوصية له ولا يندل الا بعد الانفصال مشتت للوالد للعمل اهـ وكسب في رد المحتار أن المراد
سبب حكمهما والافهما تاما من قبل الولاد فلا ينافي بصرحهم بانه وصيه الوصية له وألما راد أنه يوصي
الحكم بذلك على الولاد فيظهر بها أن ملكه ما ورثه كان ماسا من حسن موب موريه وكذا الوصي له أو
أوصى به سيده لغيره والمعنى الاول أنسب لقوله فسد للوالد لا الحمل وعلى هذا فيمكن أن يقال ان الوصية
عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يشك حكمها الا بعد الانفصال كما ذكره شيخ مشايخنا العلامة السمع بمجد
التاويل في معنى القسامة السري يعني رساله أنه في هذه المسئلة وفق فيها ذلك أحد اجمالا كره ما عن فتح
القدر في فعل هذا فانه صحت صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصي الا بعد الولاد ولا يحتاج الى نص في حديثه
والله تعالى أعلم (سئل) في سبب لهما مال عن أبيهما ولهما أحد أو أب مبدد لم يملك غير أمين ولهما أم
أمه أهل الوصية من كل وجه فهل للعاصي من المال من يد الحذر نصت أمهما المبرورة وصاها والحال هذه
(الجواب) نعم ويعدم بعلمها أول المال من رجل أوصى الى أبيه أو محمد ودي وفي دار ولو أوصى الى فاس
مخوف في ماله ذكر في الاصل أن الوصية ماطلة فالو أمعاء بحر حمة العاصي من الوصية ويجعل غيره وصا اذا
كان هذا العاصي ممن لا ينسب أن يكون وصيا مجمع العاصي وفيه ولو أن العاصي بعد الوصية فقصي هذا
الوصي من الملب وماع كما يبيع الاوصياء هل أن بحر حمة الوصية كان جمع ما صبح حاروا ولم بحر حمة
حتى نابوا صلح بر كنه وصا على حاله اهـ (سئل) في الوصي المختار اذا ادعى دما لنفسه بدمه الملب ولم يصب ولم
بر منه وامه العاصي وريد أن بحر حمة الوصية و نصب غيره من هو أهل لذلك فهل للعاصي ذلك

ما أن العسل اذا وجد بارص موقوفه على ارباب معلومين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفه
على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على من المالك وفاوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت
المال وهذا من هذا العسل والحاصل انه لا قسامة ولاديه على أهل القرية الموقوفه سواء كانت وقفها على معس أم على غير معس وأما نكاح
ولي الموقوف الموقوف عليهم ان كانوا معس من لطلب القسامة والدية موان كانوا غير معس ينسج بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية
فلا ينسج عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في نساء وصيات نسج من صهر بحر بحر نه سقطت صهره من بينهم نسج في سبب عاقل

عنه على عاقلة من استقى قسامة نوره أم لا يجب وإذا ادعى عليهم أو أنشأوا عليهم دفعوا لها أو دفعها أحد منهم فسمعت في الدين ذلك يلزم فيها علم
بحر دعواهم ما يلزم في القتل إذا وجد في الجرح أو القرية إذا ادعى عليه القتل عليهم القسامة والله أم لا (أجاب) لا يجب لها القسامة ولا
الدين لا احتمال وقوعها زلة قدمها لا يعمل فاعل مختار ووقعها زلة قدمها لا يوجد على أحد شيئا بأجتماع العلماء والقتل الذي يجب فيه
القسامة والله شرطه أن لا احتمال على سب ظاهر قوي منع وجوبها وهي احتمال على سقوطها لأنه سب ظاهر قوي لا اعتبار عليه فإن ادعى
أولادها على أحد آية دونهما حتى وقعت لادنس بينة عادلة وهي عدل أو عدل وأمر (٢٣١) موصوفان بالعدالة ولا تمت ذلك بدون

النية أو الأمر مني نعمني
أمره سر عاوانه أعلم
(سئل) في ساءة الناس
بالأخوي لشخص مكانا
ورم له ساءة ومعه إخوان
تسعون ساءة سقطت
على رأسه أحجار من سقفها
الذي الذي رمى به حال
مرمه فارتفع رأسه فهلك
بذلك هل يجب القسامة
والدين على عاقلة مسعومه
أم لا وهل إذا كسف عليه
فوجد في البيت المد كور
بهم الصفة فادعى أوليائه
السل على المسعوم
وشهدت إخوانه بما رآه
ما من تسب سوط الاختار
عليه من غير فعل المسعوم
تصل شهادتهم ويدفعون
أم لا (أجاب) لا قسامة ولا
دين فيه حديث علم موته
بالتسب المد كور إنما
القسامة والدين في تسب
جعل أمره كأي سائر كتب
العقود مخرم مسطور والذي
هالك تسب سوط الاختار والخال
هذه معلوم الخال لا مرنه
فيه ولا اشكال وتقتل
في ذلك شهادة الإخوان

(الخوان) نعم قال في العمادة وذكر في وصانا الدوازل وصي ادعى دينا ولم يدر على إيمانه تعزله هكذا روى
عن إبراهيم بن صالح وروى به محمد في الخلاصة قال القسامة أو التي المختار في الدين أيضا أن يقول العاصي
أما أن تعين البينة على الدين أو تترثه عن الدين أو تخرجك عن الوصاية فإن أترأه والأخر حجه عن الوصاية
وجعل مكانه آخر اه وفي الحاشية وهذا هو المختار وهو المد كور في الوصاية كذا في أدب الأوصياء وفيه
فالدقيق أنه إذا لم يعلم البينة أن حجه عن الوصاية ويصير يدعي المال أحيانا ونظر الملبس والدين
وهو المختار عن إبراهيم بن صالح ومحمد بن سله اه وتعلمه يمين فصل الدعوى وفي الله وحشي ادعى على
المسدي ولم يدر هل تعزله وهو حله العزل وذو الحظاف من القاضي تنصب من نعم الوصي عليه البينة على
الدين ٣ أو العصبان ادعى العصب والأصممة العاصي فحرجه كذا في الوصاية وفي الحاشية العاصي إذا
أهم الوصي لا يحرجه على قول أبي حنيفة وأما نصم البينة آخر وقال أبو يوسف يحرجه وعليه القوي اه
وأما في ذلك المرحوم العلم والعلامه الحد كما هو مد كور في صاوهما وما دكر من قول أبي حنيفة أنه نصم
البينة آخر ولا يحرجه مد كور في أدب الحظاف وغيره لكن في حاشية الاسماء للحموي قال بعض الفضلاء
والظاهر أن محل هذا إذا كان له بينة على الدين أما إذا لم يكن ولم يرى الملبس فحرجه العاصي للهممة كما هو
قول أبي يوسف المفتي به أن العاصي إذا أهم الوصي يحرجه فحمله ما به المصنف عن الوصاية على هذا اه
والله سبحانه أعلم قال الإمام الخليل في الدين فاصحاب في صاوه المسهور من فصل في تصرف الوصي ما نصه
وصي ادعى على الميت دينه الحظاف أو أن العاصي هل يحرر المالك من يده قال بعضهم إذا لم يكن له بينة على
الدين فإن القاضي يحرجه من الوصاية وقال القسمة أو أن الملبس يقول له العاصي أما أن تترثه عن الدين الذي
يدعي أو تعين البينة عليه حتى يستوي الدين والأخر حجت عن الوصاية فإن لم يقر حجه عن الوصاية وعن
محمد بن سله أن الوصي إذا ادعى دينا على الملبس وله بينة على القاضي تعزله عن الوصاية وإن كان له بينة فإن
العاصي يصب للميت وصاحبه يقيم المدي البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك إن شاء رزق الثاني
وصاوه الأول حاز حاض الوصاية وإن شاء أعاد الأول إلى الوصاية بعد ما نصي دمه ودم كذا الحظاف وحجه
الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في ممدار الدين الذي بدعه صاحبه ولا يحرجه العاصي من الوصاية
وهو أحد المسامح وعليه القوي العاصي إذا أهم الوصي قال أبو حنيفة يجعل العاصي معه غيره ولا يحرجه
وقال أبو يوسف يحرجه وهو الظاهر وعليه القوي لأن الوصي فاهم تمام الملبس ولو كان إلا حاض وحج
من على مال الميت فإن العاصي يحرر المالك من يده فالوصي أولى اه وفي الخلاصة من آخر الفصل
الخامس الوصي إذا ادعى دينا على الميت لا يحرجه العاصي عن الوصاية ولو ادعى سأمس الأيمان يحرجه قال
القسمة أو أن الملبس المختار في الدين أنصأ أن يقول له العاصي أما أن يقيم البينة على الدين أو يترثه عن الدين أو
أخرجك عن الوصاية فإن أترأه والأخر حجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه فتخلص أنه إذا ادعى دينا
وعسا يكون مجع عليه وإن ادعى دينا يقطع فعلى الخلاف والمختار أنه يحرجه وإن ادعى عسا فقط يكون مجع

والعمال إذا لم يترثوا شهادتهم لا ينسبهم معينا ولا يدفعون عنهم معرما والحق أحق أن ينسج ونكاهم الحق ودع وتصدع ومن
فيه الحجر يعرف الشرفه بالأجاء هدر والله أعلم (سئل) في فصل واحد يعرفه ودراسه بران فالبه فلا من ولا من مهمل إذا أقام أهل
المر به البينة من غيرهم أن فالبه فلا المد كور تعزل ويدفع أولادهم أم لا وهل لأهل العريه إذا لم يكن بينة يخلط الأولاد على
ذلك وإن سكاوا وصي عليهم (أجاب) نعم إذا قاموا على ذلك بينة تسدع الأولاد عن أهل العريه ولهم الم يكن بينة يخلطهم على بني
٣ قوله أو العصب أي بأن ادعى أن الملبس عصب عنه شيئا اه منه

والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك

عليه انصافا من ذلك (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة ثم مات وصيه موصيه موصيه اليتيم من قرض
وصيه لا يرجع وشراؤه من غير ان يحصل مال اليتيم السكن في غير ذلك ثم قصص من مدونه بعض الذين وتعدرو
عليه احد الساقى لغير المدون فهل لا ضمان عليه لما بقي من الدين ولا اجر مثل عمله (الجواب) نعم لا ضمان
عليه لما بقي من الدين ولا اجر مثل عمله وفيه ضمان واستحسان اما القاض فلا يأكل ولو محتاجا لا اذا كان
له آخره فيها كل قدر آخره كافي الفصول والعمارة وصح في القضية انه لا اجر له واما الاستحسان فله ذلك
لو محتاجا كافي الحاشية والبراءة في الخبرين حواشي الاشياء العمومية المأخوذة من الاستحسان الا في مسائل
ليست هذه منها ويقتل القضية لا يعارض نقل الحاشية وان كان من اهل الترجيح كما صرح بذلك الشيخ
فاسم في تحصيله والله تعالى اعلم (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في تركه الموصي أعمالا شتى ولم يكن
الموصي رجل له شئ اسمع له اجر مثل عمله (الجواب) نعم له اجر مثل عمله استحسانا ولو محتاجا كافي الحاشية
والبرازنه وهو المأخوذة كافي الخبرية وحواشي الاشياء العمومية (أقول) تقيد به وله لو محتاجا ما هو لها
في الآلة الشريعة ومن كان فقيرا فليأكل كل المعروف وتخص عساة الحاشية هكذا وعن نصير الوصي أن
يا كل من مال اليتيم ويرككب دونه اذا ذهب في سراج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي
الاستحسان عور أن يأكل كل المعروف اذا كان محتاجا مدبر ما سأل اه وهو في البرازنه وهذا صرح في
ان الاستحسان أن له قدر اجر مثل عمله لو محتاجا وظهر أنه له ذلك وان لم يفرص له القاضى آخره في
سامع المصول عن شرح الطحاوى ولا يأكل كل الوصي ولو محتاجا لا اذا كان له آخره فيها كل قدر آخره اه
والظاهر أن هذا مسمى على الله اس من أنه ليس له الا كل قال في أدب الارشاد والقياس أن لا يأكل كل
لعموم قوله تعالى ان الله اس ما كاوا أموال الا ما حى طلبا لعمائيا يكون الخ قال القاضى واهل قوله تعالى ومن
كان فقيرا راسع هذه الآلة فليأكل كل الى احسان الثاني وهو قول الامام قال في القضية قال أبوذر
وهو الصحيح لانه شرع في الوصية مبرعا فلا يوجب ضمانا اه قال الاستحسان في شرحه الا اذا كان له آخر
معاوم ما كل يقدره اه بعد ظهر هذا أن الاستحسان هو أن له الا كل لو محتاجا ولو لم يفرص له آخره أو أن
القياس أن لا يأكل مطلقا الا اذا فرص له آخره على ما قاله الاستحسان في شرح الطحاوى وأن القياس هو قوله
الامام وصححه أبوذر ومال الله القاضى ومداوى بذلك الخبر الرملى حيث سئل عن رجل أفاضه القاضى وصاع على
بنم ولم يفرص له اذا ذلك فعنه ثم فرص له آخره في معاملة عمله فساو له عن المدة المماثلة الحال عن الفرص هل
له ذلك ام لا احاب ليس له ذلك لسروعه مبرعا وهذا مما لا ينسب في حرمه ورواه سليم وانظر الى قوله تعالى
ولا تهر واما مال اليتيم والله تعالى اعلم اه لكن قال في حواش سوال آخر هذه المسئلة فيها اختلاف فاس
واستحسان في الحاشية والبرازنه لذلك لو محتاجا استحسانا وفي الله منه صحح ان لا آخره وقد يقرر أن المأخوذة
به الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واد كان الاستحسان ان له ذلك بدون بعض القاضى فمغنيه
أولى وأسد سر ن هل العساة لا يعارض نقل فاصحان فان فاصحان من اهل الترجيح كما صرح به

والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك
والله اعلم بالصواب الذي افترض عليك

سبحه ولم يصروا احدهم ماصاحب فراس ووصى الله تعالى بوجع الطاعون وما ان احدهما بعصا الله الذي يقول للشيء
كن فيكون فادعى اولناوه أنه مات مال السحى وصاحبه كسجد كون الموت يستبهاو يهر بالصبر هل يلزمه وعافله دبه أم لا لم يعلم عليه منه
بانه مات من تلك الصربة لا سماولم اصبر صاحب فراس مهاولم يعطل عن فصاعده حاله الخارجيه (أجاب) لا يلزمه ولا عافله دبه له ادلا يلزم
من الصبر العسل فاعرافه بالصبر ليس اعرافا فاعمل فلا يلزم الله حتى يقوم عليه منه ماله لم الفراس حتى مات مهاولم الله العافله
وهو كما جحدهم أو يهر بانه صر به ومات من صر به فصار به الله ولا يلى على العافله لا لها لا يعمل ما وحب ما وحر العافله ولا يلى الا فراس من

الشيخ فاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم اهـ ولا يخفى أن ما في العبارة من الاحتياج فلا يخفى ما في
 الحاشية على أن الذي في العبارة من أن يكون متبوعاً على القياس الذي هو قول الامام ومالك والبيهقي وهو
 تصحيح القول الآخر عنه عن غيره تأمل وقال الخبر الرطب أنصاف حاشية على الاشياء في أواسط كتاب
 الامارات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصي الميت إذا امتنع عن القيام بالوصية الا بالاجر لا يجوز على العمل
 لانه مبرع ولا يجوز على المبرع فاذن أي القاصي أن يعمل له أجر المثل في المانع معروفي واقعه بالتقوى وقد
 أثبت به مراراً اهـ وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محله اطلاقاً غير المحتاج لاشروء لانه
 يدخل في الوصية بغيرها من أول الامر وهو وان كان لا يحسن على المحارفي مال اليتيم وعلى اقتضائه
 انكته اذا فعل شيئاً من ذلك يكون قد فعل ما لزم أن يفعله من عاين قوله الوصاية من الميت حتى كانت
 لازمة فلا عمل غير نفسه ولا تلك القاصي عزاه في الصحيح الاحتياط ظاهره أو فسق ظاهره وهذا في وصي
 الميت أما وصي العاصي فله عمل بنفسه لكن في البراءة ينبغي أن يشترط علم العاصي بعزله وللقاصي عزله
 أيضاً وعلى هذا يصح التفصيل بان يقال ان وصي الميت لا يحل له الاداء كان محتاجاً له الا كل من مال اليتيم
 بقدر عمله وللقاصي أن يفرض له ذلك لكن المستعمل لا يماضي لسروعه منه من عاين أو ما وصي العاصي فان
 كان محتاجاً كذلك والافان نصه العاصي وجعل له أجر المثل حار وكذا اذا امتنع بعد النصب عن العمل
 حتى يجعل له أجره فلا وصاية غير لازمة لان له أن يعمل بنفسه كما علمت فله أن يمتنع عن المضي في العمل الا بالاجر
 وفي الفتية الوصي اذا نصه القاصي وعي له أجره بقدر أجر المثل حاراً وما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اهـ
 فقوله على الصحيح امامي على تصحيح ما هو القياس كما قدمنا وعلى الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان
 غير محتاج وعلى كل ولا يخالف ما تقدم من الحاشية كما مره قد ذكر في الحاشية أن الوصي لو أخرجه من
 من اليتيم لم يصح وهذا أيضاً قال لك أجره على أن تكون وصي احلفوا فيه فالصير الاحاره مطلقه ولا
 سئل له وقال أو سلمه الشرط باطل ولما نصه له ويكون وصيهاً به أخذ أو جعفر وأول الثلث اهـ فاذا
 كان استخار الاب له باطلاً فاستخار القاصي أولى الاداء كان محتاجاً لكن الظاهر أن بطلان الاحاره انما هو
 لموت الاب فان الاحاره متعلق بالموت هذا عاين ما حذر في هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا
 كان يردوص استخار ابي اس أحبه العاصر اليتيم عو حبه شرعه وهو أمي كاف لمصالح اليتيم أهل
 للوصاية من كل وجه ما سار لأمور اليتيم بحاشية المصلحة والبيع له نصب القاصي ام اليتيم بالطريقة على الوصي
 بدون مصلحة لليتيم ولا حاشية ظهر من الوصي فصامت تعارض الوصي في إعطى أمور اليتيم بدون وجه
 شرعي راجحه انه ليس له ذلك الا في مهورها أو ما فهل يمنع من ذلك (الحوار) نعم وفي العينة لا تلك القاصي
 المصروف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان مصوبه اهـ وعلى هذا لا تلك القاصي المصروف في الوصي
 مع وجود باطره ولو من قبله أساءه من القاعده السادسة عشر والاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفي
 الحاشية من السوء في فصل سبع الوصي وشرائد كذا القدوري والظاهر في انه ليس لقاض أن يحجر

وهذه فاعلم تحتام الغلاء
 فيها فمما علم والله أعلم
 (ثم سئل) بعد عام من طرف
 صاحب السند في ما حاشية
 ان صاحب العاصر ما صرح بها
 أصاب الثار والقاهها على
 محمل النار ودخس تحت
 السند ففعله (فأجاب)
 وكان قد عارض الخواص
 الاول بعض الحاشية بما
 صوره ان بيت أن صاحب
 العاصر لما صرح بها أصاب
 المال الخاص على محمل
 النار ودخس تحت السند ففعله
 بصفه فالدية على عاقلة
 صاحب العاصر الا بالشر
 والحال هذه والحاصل أن
 وفي المصنف اذا ادعى على
 واحد معنى مهمما عليه
 اثبات الماسره كما وصفا
 فان ادعى على صاحب
 العاصر هو الماسر على
 الكيفية المنروحة وأقام
 بینه على ذلك لزم عاقلة
 الدية وهو كآخدهم وان
 ادعى على صاحب السند
 أنه الماسر على ما شرحا
 وأقام بینه على ذلك لزم
 عاقلة الدية ويدون دعواه

لا يلزم عاقلة واحد مهمما اذا أنكر صاحب السند المصروف وادعى ما حشر تحت فعل صاحب العاصر لا بغيره أما اذا اعترف بوضع النار على
 محمل النار ودادعى أن يحولها لجهة المصروف بفعل صاحب العاصر قد صرح بما الماسر فلم يدرم الدية في ماله ولا يلزم عاقلة اذا العاقلة لا تعقل
 مجداً ولا عذراً ولا يلزم المصطلح والاعتراف وهذه المسئلة دفعة ويشعب منها سبعون حتى على ضعف العلم وسعم الفهم ويحيط بها تحيط
 العسواء ونصف منها ووقوف الجار الموقر في الخيال ويحجر بها بحر العبر الموقر في حن الخيال لب شعري أو ألقب عليه معاطة ففعله له لو اجتلفا
 فقال صاحب السند لصاحب العاصر أس الذي صرح بأمر النار وألقبها على محمل النار ودخس تحت فعل عاقلة الدية وقال صاحب

لا يلزم عاقلة واحد مهمما اذا أنكر صاحب السند المصروف وادعى ما حشر تحت فعل صاحب العاصر لا بغيره أما اذا اعترف بوضع النار على
 محمل النار ودادعى أن يحولها لجهة المصروف بفعل صاحب العاصر قد صرح بما الماسر فلم يدرم الدية في ماله ولا يلزم عاقلة اذا العاقلة لا تعقل
 مجداً ولا عذراً ولا يلزم المصطلح والاعتراف وهذه المسئلة دفعة ويشعب منها سبعون حتى على ضعف العلم وسعم الفهم ويحيط بها تحيط
 العسواء ونصف منها ووقوف الجار الموقر في الخيال ويحجر بها بحر العبر الموقر في حن الخيال لب شعري أو ألقب عليه معاطة ففعله له لو اجتلفا
 فقال صاحب السند لصاحب العاصر أس الذي صرح بأمر النار وألقبها على محمل النار ودخس تحت فعل عاقلة الدية وقال صاحب

المصنف أن الذي ألفت النار على جبل النار وسمى من تحت جبل عاتل أن الذي ماذا تحت في حروب الجاهلية برأوه ورسوله
 أن من عز دوا في هذا الفن إلى الأبد اعترفنا بالفضل ولا يفر من على ولا الامور أن يعانوا بالكف عن أن يقض بسوء فلما عده إلى
 الوصي فأيها أن قال الناس بحملها الحق على عاقبة أعاد الله من شرور وأهس سوسيا ت أعمالا وهذا المصواب وجنا من الوقوع في
 الدعوى وأما بالفضل من الأفعوال الفاسدة ولقد صدق من قال وإذا ما حلا الحنان بأرض * طلب الطعن وحده والترالا والله الوافي
 المصواب والله أعلم (سئل) في ضعف وجد (٣٣٤) معولاني بنت تصفه وقلمه وجوب القسامة والديه على عائلته ولم تسع عائلته وأجبت

الحول بقدر شرعاً على بن
 الباقر منه (أجاب) هرق
 بيت المال كما أشار إلى ذلك
 صاحب الخلاصة في عدم
 ضم حقه إلى أخرى في الباقي
 فأن لا يكون حقه به شخص
 لا عائلته يعني حكمه فيه
 حكم حياته شخص لا عائلته
 له وقد تقرر أن حياته
 الشخص الذي لا عائلته له
 في بيت المال وكذا في غيرها
 من المصوبات والله أعلم
 * (كتاب الوصايا) *
 (سئل) في رجل أوصى
 ما بن دون في مسكنه هل علي
 الورثة مراعاة وصيته أم لا
 (أجاب) ليس عليهم
 مراعاتها والأفضل
 الدفن في دار المسلمين والله
 أعلم (سئل) في رجل فصل
 العاصي وصبا على أيام
 أحبه والمصرف وجهه وكنت
 أباه في المقامه والاسهاد
 والباري العام مع فعل
 واسه بالوكالة الباسه من
 ابنه انه فصل جمع
 ما أسعفه من مبروكات
 روحها ولم ينق لها عسده
 قليل ولا كبير الاسوفه
 ما عدا الدس الذي يدمه أناس

الوصي من الوصاية لا يدخل غبره منه قال طهر بن حنبله أو كان فاستقام عروها بالشرأخر أوصيته
 غيره معصوات كان لله إلا أنه ضعف عارضه الصرف أدخل معه غيره اه (أقول) وفي الوصاية وصي
 الميت إذا كان عدلا غير كاف لا يسمى العاصي أن يعرله لكن يصم اليد آخر كما صومع هذا الوعده بعزل اه
 (سئل) فيما إذا كان لا تمام أوصى بحمار عليهم من قبل أنهم أهل للوصاية ولهم مال تحت يده ثم ورثوا
 من أمهم مالا فصرعهم أوصى آخر لهم أن أمهم جعلته وصيا ور هذا الصرف مما ورثوه من أمهم مع وجود وصي
 أنهم بدون وجه شرعي فهل ليس لوصي الأم ذلك (الجواب) نعم في وكالة السور وعبره والله سبحانه وتعالى
 أعلم (سئل) فيما إذا دفع رد الوصي الدراهم إلى رجل ليصح عن الميت ورد الوصي اسرداد ذلك الدراهم
 من الرجل فهل أن يعرج من يده وصل الاحرام فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم ولو دفع الوصي الدراهم
 لرجل ليصح عن الميت فأردأ أن يسرد كان له ذلك ما لم يحرم لأن المال أمانة في يده فإسردته فعليه أن يرد
 على من تكون ان اسردته متحايه طهر بن حنبله في ماله خاصه وان اسردته لغيره فلا جناح له ولا تمه فالتفقه على
 الوصي في ماله خاصة وان اسردته لصغير رأى فيه أو لغيره ما مور للسلطان فإراد الدفع إلى أصغر منه فنفقته في ماله
 الميت لأنه اسردته لنفسه الميت اه يحرم من باب الحج عن الغير (سئل) فيما إذا أنت عبادة وصي بالوصية الشرعي
 فهل يعرله وتزول الأمانة فلا يصدق بعد ذلك (الجواب) نعم والمستثني في أدب الارشاد من جعل الأمانة
 (سئل) في رجل باع عاقل عرض عليه مبروكات صرف أو ماله عليه في نفقته وكسوة ولوازمه الشرعيه
 الصرور به مصرف المثل في مده تحتله والظاهر لا يكره فيه فهل يقبل قوله في ذلك (الجواب) نعم
 إذا باع الابن مبروكات أو محتوم ما تقي ولا به الاب عليه ماله ونفسه وان باع عاقل من أو غيره هل يعود ولا به
 الاب مهما قال أو بكر الخ ليعود صدأ يوسف وسكوا الولاه للسلطان وقال محمد بن عود ولا به الاب في
 الميسر والمال جميعا استقسانا وقال محمد بن ابراهيم الميذاني صدأ يعود ولا به الاب وعذر فرقت الولايه
 للسلطان عباديه من كتاب السكاح آخر الكتاب (سئل) فيما إذا كان زيدا ولدا قاصرون وأحواله بالعب
 أقام أحدهما وصيا على أولاده والآخر مبروكات عليه ثم مات زيدا عن أولاده لئلا كور من وحلف تركه وصار
 الوصي بمصرف مبروكات دون رأى المشرق وعلمه فهل ليس للوصي التصرف بدون رأى المشرق وعلمه
 (الجواب) نعم كذا الفصل في ماله وصي ومصرف الوصي أولى باسمه المال وفي وأهمل البا طي
 إذا أوصى الخرجل ورجل رجلا آخر مشرفا عليه والمشرق وصي الميت كأنه قال جعلتك وصي من فلان
 لأجد هما أن مصرف دون الآخر فيما لا يهرده أحد الوصيين تتارحانه وفي أدب الارشاد من فصل
 بعدد الاوصياء فالامام الفعلي المشرق ليس وصي ولا يكون المال عنده وإنما لا يجوز للوصي أن مصرف
 بدون رأى المشرق وعلمه وفي الخاص ويصرف الفعلي يفتي اه وأخي الشيخ اسمعيل مفتي دمشق بأن
 الوصي إذا تصرف في أموال النعم بدون علم البا طر فهلك بصمها (سئل) فيما إذا نصب قاضي العرامرة
 من مري البروصيا على أولاده الا سام ولم يوقص المعدل من قبل قاضي القضاة الذي ولاه ذلك ولا من

معلوم من الآن يدعي الاب المدكور بالوكالة عن ابنه على الوصي المروا عسانا يد الوصي غير ما قسم هل سماع دعواه وهل غيره
 مجرد قوله أم لا وهل والعول قول الوصي فيما سده وهل إذا جبت الاعيان بالدراهم وب العسمة لاجل العسمة يلزم الوصي أحدهما ما جبت
 به أم لا (أجاب) لا بل مجرد قوله ولا يعطى بدعواه سأمأ إذا عاه والعول قول الوصي فيما سده انه اول ولد من م كه أخيه أو م كه أخته
 اد كل من كاتبه ما معاينه على سى فالعول قوله فيه يسمه ان طامه مدعوه واما لم الوصي أحد ما جبت عليه لاجل العسمة فلا قبل به بل
 شير أعمال النعم من عسمة لعسمة غير ما تروا لانه كالم كمل ولا يعد لنفسه كما صرح به في الاساء والطاوعا بالشرح المجمع من الوصايا فكيف

لزم بعد النسخ لاجل القيمة الظاهرية لكل واحد من الورقة وفي الترازية لو أرى أحد الورقة الباقي ثم ادعى التمسك بها أو التمسك بها
 وهو ما كان قروا بالمر كذا أمر وأما ما ذكره الله أعلم (سئل) في وصي باع دار التيمم وكتب ملك التسابع وبيع أب الوصي باع لو هو دمشق
 شرعى داغ للبيع وهو الحاجة للفقعة والكسوة ويكون الدار آت إلى الخراج أو أنه لا عين فيه ولا مصاد ولم يتم به تشهد أنه يمسك المثل وكان
 المشرى يهدم من بناء الدار أو شأوا جديدهم بناءه والآن كبر التيمم وادعى عسا فاحشاهل فسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم سمع دعوى التيمم بعد
 الوصي وتقبل منه على أب المبيع كالعين الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في ملك (٢٣٥) السابع فلو أقيم المشرى سنة أن قيمة الدار

في ذلك الوقت مثل الثمن
 وأقام هو نسيه حصة العين
 أولى قال في البرهان يفتي
 الدعوى ولو رهن على أنه
 استبراء من وصيه بالعدل
 والصى بعد يوليه على أنه
 كان بالعين قبل نسيه
 المشرى أولى لأنه ثبت
 بالمرادة والاكثر على أن
 مثبت القلة اعني أولى
 وفي مسهل الأحكام في
 الوصية ادعى محمدا في نسيه
 اربم من حصة أسه فقام
 دوالبسنة أنه استبراء
 من وصيه مثل العمى وأقام
 المدعى سنة أن قيمه بأداة
 على ما أنسبه والندقة ل
 البسنة المنسبة المرادة أولى
 وقال كبر منهم المنسبة لقله
 العمى أولى قيمة وصى سيف
 السائل وصى باع كرم
 الصعر وبلغ الصعر وادعى
 غسا وأقام نسيه وأقام
 المشرى بنيه أن فيه الكرم
 في ذلك الوقت مثل الثمن
 فيه العين أولى فيه اه
 وما عليه الاكثر هو الذي
 عليه الممول ومدا مصر
 عليه السخ بمجد العري

غيره فهل يكون النسيب المدكور غير معتبر (الجواب) نعم (سئل) في رجل أقيم ووجبه من بعده وصي على
 ابنه النسيب غير ممان مصر على ذلك والصغير خذ لا يهل يكون وصي الابن أصلي بذلك من حقه (الجواب)
 نعم كما صرح بذلك في التتويري آخر باب الوصي (سئل) في الجد أبي الاب القادو الا من هل تكون الولاء له
 حيث لم يوص لأب الصغار أو أحد ويكون أولى من الأم (الجواب) نعم كما في الخبر أنه من باب الوصي مفصلا
 ومثله في أدب الأوصياء (سئل) فيما إذا أقيم العاصي وصا سر على أيتام من أحبه ولهم الاحتقان من
 أوقاف أحد ادهم تحت نسيه يقتضيه من التتويري كل سنة بحسبه القاصي العام على ليراده ومضروقه
 نحو حصة غير مضمي بمصانعه بخلافه والآن برعم أم الاسم أن لها بحسبه الوصي بائنا دون وجه شرعى
 فهل تكون ولا له المحاسنة للعاصي لاله (الجواب) نعم وسمى للعاصي ان بحسب الامانة على ما جرى على
 أيديهم من أموال البناي وعلاهم فان أحسن بحسبه عرله واستبدله بعبد وواو وحده أمسا فترده أدب
 الأوصياء من أواخر فصل الانهاى وتقام المسئلة فيه فراجع في ٢٨ من العمادة وذكر العاصي خلال
 الدين في سجله ادا كبر الصغار وأرادوا أب يحاسروا وصيهم لسطر واهل أصلي عليهم بالمعروف أم لا
 وظنوا أن يحاسروه كان للقاصي ولهم المطالبة بالحساب لكن لا يحجر على ذلك لو اوسع والقول قوله في
 الخرج وفيما ينفق الخ اه (سئل) فيما إذا كان لصغير أب ووصيه معلوم في دار شر كماله رديا فها
 فآخر حاله جميع الدار من آخر مده معلومة ما حرة معلومة من الدراهم هي آخر المثل فصها ونصرف ممان دون
 وكالة عن أي الصغير ولا وجه شرعى ولم يدفع من آخر ممانها لجهة الصغير ثم بلغ الصغير رشدا وطالب حاله
 بأمر حصص من الدار التي فيها من المستأجر وهل له ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل السورع من فوائد
 صاحب المحضا ادا استبرى دارا وسكنها ثم طهر أم اوقف أو كانت لصغير يجب آخر المثل صياحه للوقف
 وللصغير وفي أواخر الفصل الثامن من احاراب الدخيرة وهكذا يقول في سكن دار صغيرا وأخوات صغيرا وانه
 معدل لا سعلال له يجب آخر المثل الا اذا انقص نسب سكناه وصحاب النقص أرفع في حق الصغير فبفسد
 يجب صحيان النقصان جامع أحكام الصغار في مسائل الاحاراب (سئل) فيما إذا كان لهم مبلغ من معلوم
 بينهم بد دفعه لوصيه السرى وبلغ التيمم الا أن رشدا واهل يطلب المديون بالمبلغ المدكور راعيا ان
 قضى الوصي غير صحيح فهل لا عبرة بوعده وير المديون بدفعه الى الوصي (الجواب) نعم دفع عزم المسب الى
 الوصي يرى أدب الأوصياء من فصل الاراء عن الخباية وغيرها أدب مديون المسب الى وصي التيمم أو أن لم
 يكن له وصي يدفع الى بعض الورثة برأى حصته خاصة راره آخر الكتاب من تصرفات الاب والوصي
 والقاصي ومهاوى الزادات الواو ان بحسبه عرماه اليه سواء كان على الميسر أو لا وهل له أن يعرض
 يطر ان لم يكن على الميسر بحاصم ولا يعرض بل يعرضه الوصي اه وهذا استفيد مماها حواو حاديه وهي
 أن وحالات في عن صغار وكار للصغار وصي وله ديون على الناس يكون مص ديونه الوصي لا للورثة (سئل)
 فيما إذا مات رجل عن روجه واب صغير مهابوعن أخ وصى على الصغير وحلف بركم تحت يد الوصي ثم مات

في مثله تم ولا نصارى ما بالسهادة وادفع السخ بحكم العين فاحدده المشرى من النساء ان كان بالاب هي ملكه لا خطأ ان
 صاحب المالك تلك البعص وان كان بعض النساء الاول فليس للمشرى رفعه وهو مال لصاحبه فان راذا المشرى في ذلك بأداة أعطي قيمة
 الزاد من غير اعطاء آخر العامل وما هدمه المشرى من ساء الدار نصيب حصه النساء وبصلا لكه ان كان فأنما وان كل استهاسكه نصيب
 قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي باع كرم المهر ووجه الملب وكتب ملك التسابع وبيع أب الوصي باع لو هو دمشق
 ويحل الرعايات فلم يوحده راعايات بار يمس ذلك فبيع المهر الر وجاهد لالاماله سواء وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه يعني فاحش وأقام بنية

لَوْدَاةَ امْرُؤَامَ لَا (أَجَابَ)
 بِأَهْلِهِ الرُّوَّاحَةَ لَا يَرْوِي لَانْ
 يَكْمُ بِشَاوٍ بِشَلِّ الْمَثَلِ وَمِنْ
 الْحَقِّ دَارُ الْبَيْتِ بِالْوَقْفِ
 أَوْجِبْ أَخُو الْمَثَلِ وَاللَّهُ أَجْمَلُ
 (عَنْ) فِي رُؤْيَى أَنْبَاءِ رِجَالِ
 قَصَبِ كَرَمِ لَهُمْ مَشْهُلٌ عَلَى
 أَجْمَارِ تَبِيعٍ وَعَبْدٌ وَعَبِيرُ
 ذَاكَ لِحُلِّ بْنِ كُلِّ رِجَالِ
 مَسْجُودٍ حُلِّ إِلَى سَبْعَةِ وَثَلَاثَةِ
 الْمَشْرِى وَصَارَ بِأَكْلِ عِلَّةِ
 وَبَقِىَ الرُّؤْيَى أَحْمَدُ كُلِّ سَبْعَةِ
 رُبْعِ الثَّمَنِ حَتَّى اسْتَوَى
 الرُّؤْيَى الثَّمَنِ وَاسْمُهُ الْمَشْرِى
 بِأَكْلِهِ حَتَّى مَضَى ثَلَاثَ
 عَشْرَةِ سَنَةٍ وَكَبُرَ الْإِسَامُ
 فَادْعُوا عَلَى الْمَشْرِى بِطَلَابِ
 شَرِّهِ لِعَدَمِ الْمَسْجُودِ
 وَالرُّجُوعِ عَمَّا سَهَّلَكَ
 مِنْ غَرَبِهِ هَلْ نَصَحَ دَعْوَاهُمْ
 أَمْ لَا (أَجَابَ) قَدْ تَقَرَّرَ عَدَمُ
 حُجُوزِ سَبْعَةِ عَمَارِ الْبَيْتِ عِنْدَ
 الْمُنَاسَرَةِ الْإِلَاحَةِ إِلَى عَمَّةِ
 لَا قَضَاءَ لَهَا إِلَّا مَعَ عَمَّةِ كَعَمَّةِ
 أَوْ دُونَ لَا يَتَقَضَى إِلَّا مَعَ
 وَفَعٌ فِي دَمِ مَتَلَبِ أَوْ كَابِ
 عَلَيْهِ لَا تَبِيعُ عَمَّةِ أَوْ سَبْعِ
 نَصَبِ قَمِيمَةٍ وَصَرَحَ فِي
 السَّارِطَانِ مَلَا عَنِ الْمَشْرِى

لا بد من في المسئلة انما يصحها من الوصي فادعى انه قضى به وينبغي ان يثبت له الام
 على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الظهيرية ترك القضاة ان يثبتوا عليه القضاة
 وقعه الوصي اليه قضاء الدين بغير وصاء فذكر التمس وانكر الدين على ابيه ضمن الوصي مادفعه الى العرم
 ان لم يكن العرم بنته عليه فلت ولم يكن الوصي بنته على ثروت الدين وحلف الوارث حين حلفه الوصي على
 عدم عليه ما بين المورث فله دكره لا ناظم الدين في قولهم ان الوصي اذا ادعى ما على الميت وانه كسر
 الورثة نيونه على المورث فالوصي اقامة المسئلة عليهم وان لم يكن الوصي بنته فله ان يخلعهم اذ الوصاء من
 فصل المصالح (سئل) في امرأة اوصفت في مرض موتها ووصاها واما مير يداوصها باختيار اعل تبعد هامن
 ثلثها هامن وسئل ان يدلك اني نسه شرعية ثم ماتت فادعى بعض الورثة انها اقامته وصاها آخر حرم من
 حياتها ويريد ان ياب ما تدعيه ايضا فهل اذا تمت دعواه مالو حله الشرعي يكون ان وصن لا ينفرد احدثها
 ما نصرف يدور اى الاخر (الجواب) نعم قال في السور من باب الوصي ونظير على احدث الوصيين
 كالتولي ولو كان اوصاه لكل منهما على الافراد اه وفي البرر اوصى الى اثنين لا ينفرد احدثها
 بالتصرف بدون الاخر ولو الى كل منهما على الافراد اه وعلم بتحقيقه فيها وفي التتار حاشية الوصي الى
 وسئل ثم مكث زمانا فادعى وصيا الى آخرهما ووصيان كل وصاها مذكر ايضا هل الاول او الثاني لان الوصي
 عندنا لا يعرف له امر الوصي ونحوه من الوصاية بان يقول آخر حتمت عن الوصاية او يقول آخر حتمت
 وصاها اليه حتى لو كان بين وصيته منده سنة او اكثر لا بد من الاول عن الوصاية اذ الوصاية من فصل
 بعدد الاوصياء وتقام بقول هذه المسئلة منه وفيه ايضا ولو وكل احدث الوصيين الاخر عاز انفراد الوكيل في
 جميع التصرفات وفا لا تترأى الوكيل رأى الموكل فيجتمع حديثي نصرة الرأى يجوز عند هما ايضا
 اه (سئل) فيما اذا كان ليبيمن صفا له اخلافة معلومة لمن لهما مع هاولهما ثم وحدها لا يرد الخد
 بسع النصف المذكور يشي المل لاجل بعضهما فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم واعا ما يبيع الخد للنفقة
 لا يبيع العروض والعقار لقضاء الدين لا يجوز للعد واعا ذلك الوصي ولكن هذه المسئلة على ذكره
 فانها ذريعة الى ادب العاصي الوصي الا يبيع البر كقضاء الدين وتنفيد الوصية وليس للعد ذلك واعا
 على السبع للصغير وبه يعني ادب الاوصياء في واسط فصل السبع والخصا ومن اوصاه به بين الوصي والحد
 فقال الوصي المبيع التركة للدين والوصية اما ان المبيع له يبيع التركة للدين الصغير لا للدين اسمه الميت قال
 الخاوي هذه العائنه بخط عن الخصاص وبه يعني نور العيني في ٢٦ بقلا عن الحاشية ولولم يكن للميت
 وصي فلا شبهة وهو الخد يبيع العروض الا انه لو باع التركة للدين او وصاه به بغير خلاف وصي الابن وصاها
 جامع المصيراب وكذا في ٢٧ من جامع العصول بعبارة ابن عروى من الوصاها وبه في ذلك العلائي في
 شرح السور من آخر باب الوصي عن المسئلة في الترابه آخر الكتاب (أمول) والظاهر ان وصي الخد
 كالحد فلا خلاف ذلك ايضا لاولى قال بعض الفصلاء من مع الداس او الموصى له الامر الى العاصي لبيع له

ان سمعوا الحال هذه ما طل فبسط علم ذلك فدعواهم البطالان والرجوع عما كانه المشري حسب لاسموع له عماد كروه ففهمه بغير
سماعها وعصى عوجها وهو صمان ما سهل كالمشري اذا السع الباطل حكمه حكم العدم ومال اليتم معصوم بحرم ورد فيه من الاتان
والاحاديث ما ينفذ من قرب السعي على عابه الدم ومهاله الاسفل فاقبه من العظم وعلى حرمه اجمع الامم والله اعلم (سئل في الحدباء الاب
هل عاك سمع معقول اولادها ام لا وهل السحر العروس في الارض المحسرة من فعل المعقول فحور سمعه اذا قلتم تحوار سمع المعقول (أجاب)
سمعه وهو الحدباء أي حد الاولاد اجمعه

ثم قال ذلك قال في مع العمار من ثم لا يصار أولا عن الفصل العمار ما قامت الرجل ولم يوص الى أحد كان لا يسهو وهو الجديع
 المبرورين والشراء اهـ ومنه في أغلب الكتب ذلك بشرط أن لا يكون خالفا لغيره في شأنه وهو مخرج به في عامة الكتب
 والعقار من قبل القول لاش قبل العمار كما صرح به في الخبر فلاح الأسماء لا خيار وأصل قوله من جعل الشاهد العمل من العمار حيث قال
 وقد غلط بعض المصنفين فجعل العمل من العمار وأما في غيره فصح كعادته اهـ والله أعلم (سئل) في وصي باع حبرا ليعم الموصي في
 أرض الوصي المحذرة هل يحتاج الى مسوع كما يحاج عقاره أم لا (أجاب) لا يحاج الى (٣٣٧) ذلك لأن الشجر من قسم العقول وليس

الوصي مقبول الشجر
 وليس كالعقار لأنه محظوظ
 نفسه والشجر ليس كذلك
 والله أعلم (سئل) في وصي
 الحاكم إذا اشترى لنفسه
 شأنا من مال الشجر من نفسه
 هل يجوز أم لا (أجاب)
 لا يجوز كما صرح به في
 الخلاصة معربا الى نظم
 الرندوسى قال لأنه وكل
 والوكيل لا يملك البيع من
 نفسه ولا يملك له سعادته
 له وكذا في العوائد الربية
 بقلاص سارح المجمع وفي
 البرازيه بسع وصي الاند
 لا وصي القاصي لأنه وكل
 من نفسه ان يسع طاهر
 كسبع ما سواي بسع بعسره
 أو بشري ما سواي عشرة
 بسعه محذور وهذا مما يحفظ
 وبه يعنى وقولهم من نفسه
 أحسن راعى سرائره من
 العامى فافهم والله أعلم
 (سئل) في صبرة مات
 وكان لها أسنان حبيب
 حدثها أم أمها تطلب أرثها
 منها وقد كرها أنها تأعها
 وأنفق عليها في حال
 حياتها هل يعمل قوله بمس
 في ذلك حيب يعنى مسله

بقدر الدس أو الوصية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان له بدعرا ساب فأنشأت في أرض وقف بالوجه
 الشرعى له أولاد فاصرون فاشترى ذلك الشا منهم ثم باعها من أيهم بعد المردور وقال أبوهم بعثنا بعد ما سمع
 دواهم معاملة فهل يجوز البيع والحالة هذه (الجواب) نعم لأن الأب لا يقبل البيع بعد أجاز سرائرها للصغير
 كفى البرازيه وذكر في الذخيرة والتحسيس امرأه اشتريت صبغة ولدها الصغير من مالها وبيع الشراء لازم
 لأهل تلك السراة الولد وتكون الصبغة للولد لأن الأم نصير وأمه والام تلك ذلك ويقع مصداقه أحكام
 الصغار من البيوع وعنها أيضا امرأه اشتريت صبغة ولدها الصغير من مالها على أب يرجع بالنس على الولد سار
 أسجاسا وتكون مشريه لنفسها ثم تصير هذه منها للصغير امرأه قالت لروحها وبنها للصغير استربت
 منك دارك هذه لا يساكنك فقال الأب نعم فأجاز الأب لما قبل البيع بعد أجاز سرائرها للصغير محذور ولو كان
 الدار مشتركة بين الأب والاختى فقال الأم لهما اشترى به هذه الدار مسكلا لاني عماله فقالا لصاحرا لأن الأب
 لما حوز سرائرها حله الدار بعد أن لها سرائرها حله الدار اهـ وفيه فوائد فارح الله (سئل) فيما إذا كان
 له بدعرا على ابنة أخته وصرف في باب العاصي مبلغا من الدراهم في مسع دعوى لوجه على اسمه
 بموجب حجة كتبها العاصي له ولا بدله من دفع المبلغ المر بوزن مال المسبوبة فهل يحسب ذلك له (الجواب)
 نعم وسئل سمع الاسلام اسم على اقدى مسمى دمسق سابعهما فيما أحده وصاحا محذور من أموال السباى من
 أو صباى ثم حذر على كل مسبه وسموه باسماء ما أرسل الله من ساطان وعولون هذا بحاسه فهل لا يصح
 الوصي في حاله فاجاب نعم لا يصح الوصي ولا يرز وازره ورر أخرى أن الدس ما يكون أموال السباى طلبا
 انما ما يكون في بطونهم باز او سبوا من سبوا سأل الله سبحانه السويق والهداية الى أووم طريق اهـ
 (سئل) في الوصي إذا أراد أن يسافر عمال البيم وكاب الطريق يحوز فهل يصح المال إذا هلك (الجواب)
 نعم قال الامام الاستعاضة بكل من الأب والختن والعاصي وأوصاهم أن يسافروا بمال السباى إذا كان
 الطريق آسافا أو أصسوا في الطريق فلا ضمان عليهم ولهم ان يحوزوا أموالهم بالمعروف قال العاصي ولو
 احتجروا في الاح والعم فان ربح حاراس حسنا فالولهم ولا به بيع أموالهم على التقيما كما كرمها ما قبل بعدد
 يتعاضد به الناس أموالا كان بالعين العاصي سطل عفودهم ولا يوفى على الاحارة بعد الملوغ لانه لا يحمله
 حاله العقد ولا بعدد حتى يوفى ما سرائرهم فكذلك لكن إذا كان محاس العين فانه بعدد على أنفسهم
 لصدوره عن اهل في محله فلا يسطل كالتبع الحادد الاوصاء فصل البيع (سئل) فيما إذا كان له
 وصيا على سهم في حجره له سبامال بحب منه مفروض فيه مبلغ من الدراهم لتفهم ما في كل يوم فكان يحاط
 ذلك في ماله وسعه عليه ما وفي ذلك حذر لها ما في بلغا رسد من فامسعا من احتساب العذر المقرر له
 علمه ما راعى انه ليس له حط الحقيقة بفعهم سطل للوصي ذلك (الجواب) نعم للوصي حط الحقيقة
 المقررة للتمس في ماله ان كان حبرا انهما كما صرح بذلك في أدب الاوصاء فصل الصما عن العسة
 (سئل) في امر الوصي العبر الوارب على المسبوبة من بر كعادته لعل هل يكون عبر حاجر (الجواب) نعم

٤٣ - (فأوى حامدته) - نأى (أم لا) (أجاب) نعم يعمل قوله في ذلك بمسح كات يعنى ماله في تلك المدة كفى البرازيه
 عبرها والله أعلم (سئل) في وصي فاص على أسيام أقام العاصي أهمها بطر فأنفق عليهم الوصي والام سكر هل القول قول الوصي فيما
 ربه في بيعهم ولا يكون الام حصما أم لا (أجاب) القول قول الوصي بمسبه فماصر فعه على الحقيقة ما لم يكنه الطاهر والوصي الأفراد بالحقة
 استل في رجل ادعى له وصي بدل مالا من مال السبى في باب العاصي لاثبات ذلك فهل يصح أم لا (أجاب) حيب لم يكن في ذلك مصلحة خسرانية
 نعم يصح كفى الحاسه لأن الوصي عاك ما هو حبر البيم فتاوى رحيمه اهـ

في قول الامام لا يكون حصص في ذلك والحال في ذلك والله اعلم (سئل) هل قيل قول الوصي الذي في مال عليه لم يرجع به أم لا (أجاب) قول الوصي انما يعتبر في الاتفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الا بالقيمة في الخلاصة وغيره وانما اعلم (سئل) في رجل دفع لبرصة او حاشنة شدة درهم من ماله هل يرجع في ماله أم لا (أجاب) لا حيث لم يشهد والله اعلم (سئل) في رجل اقامه القاضي وصيا على يتم ولم يفرص له اذ ذلك بطعه ثم فرض له احقاق ماله ٤٠٠ فتماول عن المدة الماضية اطلاقه من القرض هل له ذلك أم لا (أجاب) لا (٣٣٨) ليس له ذلك لشدة وعسر عاوده اعمالا يشك في حرمه وفهم سليم وانظر الى قوله

دكر في التخيير انه اذا اقر الوصي على المثل بالنسبة لا يصح امراره لكن لا يحرج به عن أن يكون خفيا
 العبر عن اقامه عليه العبر من دينه بالنسبة الذي اقتر به يقبل بنسبة الخوف في المتوسط والحوالي والولو والحقبة والعمالية
 وفي القاماد به والحاقه بغير اقرار الوصي على المثل بالنسبة أو العن أو الوصية ما طل لانه امراره على المثل واقرار
 العبر على العبر عن سائر وان اظهر شهادة فهو شهادة فرد لا يعتبر ايضا الا أن يكون الوصي وار ما تصح امراره
 بالنسبة فقط في نصيبه حسب اعتبار الزر به ويستوي منه أو يشهد به آخر تصح ما اقتر به مطالب في الانصاف
 كلا اعتبار الشهادة أدب الاوصياء من فضل الاقرار ولا يجوز اقراره بدني المثل ولا شيء من تركه انه
 لعلا أن لا يكون الميرور انما يصح في نفسه مورس الوصايا من باب الوصي (سئل) فيما اذا طهر للعاصي
 غير الوصي أصلا بالوجه الشرعي واستند له غيره وبسمل الغير مال السليم فهل يكون ما ذكره (الحوار)
 نعم ولو طهر للعاصي غيره أصلا استدل بغيره من باب الوصي ومثله في الدرر وأدب الاوصياء وغيرهما
 (سئل) فيما اذا أوصى بدين مرض موه الى غيره فان يوصي بدينه بعد موته ويدفع جميع ما حصل في ذلك
 رجل معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركه لم يوجد له وارث شرعي فهل يكون عرق وصيا جميع العاصي
 من التركة العوصية له لا ترأه فيه أحد (الحوار) نعم وفي الخلاصة ولو قال في سره اوصى بدينه
 وصاياي فانه يصير وصيا جاء الخ أدب الاوصياء من فضل في الاوصياء في الخ واد اعدم من تقدم ذكره
 من أوصى له بجميع المال فكذلك له وصيه لانه لا يملكه على الثلث كان لأجل الورثة قائل لم يخدمهم
 أحد فله عند ما عصى له كمال الخ وماله في سائر المثل والسروح (سئل) في رجل قال في مرض موه لروحه
 أم أولاده الامنة سلب المثل ولأدي وقوي باوار هم بعد موتي ثم مات عنها وعن أولادها الميرور
 والمتوفى من هم يعارض الام في صفا أموال أولادها فهل اذا مات ما ذكره يكون الام وصيا على أولادها
 الميرور وسلس لان العم معارضا في ذلك (الحوار) قال في الحاشية والخلاصة والحافطة ولو قال اب
 وصي لم رد أو قال أب وصي في مالي أو قال سلب المثل لأولاد بعد موتي أو تعهدي أولادي بعد موتي أو
 فوي باوارهم بعد موتي أو ما تحري بحري هيذه الاماظ يكون وصيا أدب الاوصياء من الفصل الاول
 (سئل) في الوصي المختار هل له نص ودفع الموصي (الحوار) نعم وفي الحافطة الوصي لو أمر مودع المثل
 بأمر من ماعده من الودعة أو هبها لا تحرقها فوصها أو وهبها فصاعب من المودع لا الوصي لا الوصي
 لا تأكل الاقراض ولا الهبة فلا يرد أمه سبأ أموال المودع يدفعها الى آخر دفعها اليه فصاعب لم يصح
 المودع لان الوصي قد صها منه ولو كبل غيره بالعص وقد وجد امره فيكون بعض المودع له كعنه
 الوصي ولو دفعها الوصي من المودع لكان امره كذاها أدب الاوصياء من العرض (سئل) في الوارث اذا
 كان عاها للعاوي أن يصب وصا عموه يكسب في نسخة الوصاية انه أهله وصا العينة مدة السفر والحالة
 هذه (الحوار) نعم والمسئلة في الفصول عن فواي رسد الدر هذه العبارة (سئل) في الوصي اذا أقرص
 مال السليم من آخر فهل يصح اداها (الحوار) نعم وفي الحاشية ولا تأكل الوصي امر من مال السليم فان

بالحال ولا تقر بكمال التيمم
 والله اعلم (سئل) في وصية
 عتق وانما العتق انما
 الذي كان يدها من قبل
 يقبل قوله ان يمينها أم لا يقبل
 (أجاب) نعم القول قول
 الوصية يمينها في الحال
 صاع أو سرق في الخلاصة
 والطالب وغيرهما والله اعلم
 (سئل) في وصي على مائة
 أخيه كبرك وطلعت حيا
 يسقط هل اطلاق المعروف
 أم لا وطلعت مع القاضية أن
 بحاشية هل له ذلك وهل
 الصول قره أنه عصى
 بالمعصر وفي أم لا (أجاب)
 للقاضي وله بحاشية لكن
 لا يجوز على الحساب لو امتنع
 والصول قوله في الخرج
 وعنها أيضا وفي انه انفق
 بالمعروب ولم يسرق لانه
 آمن من حقه المثل أو من
 حقه العاصي والقول قول
 الامن مع المثل فيما فعل
 كذا فعل في سبيل الاحكام
 عن فصول الاسر وسى والله
 أعلم (سئل) في وصي يحار
 عاب عنه معطعه فصعب
 العاصي وصا لسان حق

الصغار وحفظ ماله من السماع والاتفاق عليهم هل يصح نفيه وترب على ذلك موحة أم لا
 واد اقليم بالصحة في العنة المحور لذلك (أجاب) نعم اذ اعان وصي المبتعد منه معطعه حار للعاصي أن يصب وصيا وترب عليه الاحكام
 المد كوره في وصي العاصي كما افاده اطلاق فوالهم لا يصب العاصي وصيا و خود وصي المثل اذا اعان عنه معطعه أو أمر لم يدي الدين ك
 في الاسماء بعلا عن الخرافه وكذا جامع الفصول والبرار به والعماد به وقد عاها ما ان العنة المعطعه غيره الموب ولا سل انه اذ امان حصه
 ويصب العاصي وصيا حارب جمع نصر فانه المعر رده في وصي العاصي فكداها كما هو ظاهر وأما العنة المعطعه في البرار به بعلا عن

الخصائص في بيان ما يقتضيه كون الوصي الختاري في هذه المقطع من هذا الموقف لا تأتي ولا ذهب القائل اليه في جامع الفصولين من تناقض
 وتعد الدين فيقدر رعايته المهر وتعلمهم بالنظر بعد تقديرها حتى في سماع مال الصغار وضربهم بعدم الاتفاق والظرف في حالهم هذا
 ما هو حجة من الظرف في عتارهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاص نصب وصي على صغار وضرب في المهر كنه حكم الوصاية ظهور وصي
 مختار للمنفذ فأما جميع ما جعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذا أم لا (أجاب) نعم ما فعله المنصوب جائز لما تقرر
 أن الأحكام الملاحية كالوكالة السابقة والبرح به في الكتب حوازيه كماله بكل ما حو له (٣٣٩) فعله منصف وهو عدله بغيره قد فعله وهو
 موجب لا يعقد الوقت

بلاسه والله أعلم (سئل)
 في أن اسم صغار لهم حجة
 لا بد من عصبهم أو وصي
 القاضي وصيه على أولادها
 وورثت لهم بفقعة فادعت
 الأم الأتقى عليهم من مالها
 ويرد الخوج في مالهم
 هل لها ذلك أم لا وهل إذا
 ادعت أمها اسداس مطلقا
 ودفعه إلى أدام في مصالح
 الأولاد فهل مولها وترجع
 في مال الأيتام أم لا وهل
 إذا روجت ما في تسقط
 حصتها أم لا وإذا لم تستطع
 تسقط تكون لهم أم
 لحدهم حسب ما منع لها
 وهل للأب حصص الأيتام
 عدها في ميراثها لأجل
 ما نص عليهم من العتقة
 بالوجه السري وجمع الحدة
 المذكورة من حصصهم
 حتى يسوي ديها أم لا
 وهل إذا قالت أنا قوم بؤنة
 الأيتام من غير رجوع في
 مالهم يحاب إلى ذلك وجمع
 الحدة من الحصص بذلك
 أم لا وهل إذا روجت أمهم
 داوا مسير كنه الأيتام

أمر من كان صامبا والقاضي تلك الأمراض وأختلف المشايخ في أن لا يحسب إلا الراييين عن أي حصة
 والصحيح أن الأب غير الوصي لا يورث القاص ولو أخذ الوصي مال اليتيم فربما يفسد لا يجوز وتكون دسا
 عليه وعن محمد بن الحسن الوصي أن يفسد من مال اليتيم في قول أي حصة من رجاء الله تعالى وقال محمد بن جهم الله
 تعالى وأما إذا روجت الوصي فلا بد من قدر على العضاء لا يأس به حاسة من فصل تصرفات الوصي ولا يقرض أي
 الوصي مال اليتيم لأنه يترع وهو عاوي استخلاصه بخلاف القاصي لأنه قادر عليه ولا يورث من مال الوقف
 والعائد دور من الفصل الثاني في الانصاف (أقول) في جامع الفصولين القاضي امتلاك الأمراء إذا لم يحد
 ما يشترطه يكون عدله لليتيم لا لو وحده أو وحده من يصار بوفى الخاوي الراهدى القاصي باسم الوصي
 بالانحوا والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لأجل الرجحان وأما إذا روجت أمها فادعوى أن ما فعله بعض جهله العضاء من
 أهم بقضوب الرجح من غير معاملة في ماله إذا عومل فيه أولا من هو يسدود في ذلك لم يعأ بكلامه في
 المذهب فهو قضاء بالر بالمحرم في سائر الأديان مجرد خيالات فادعوه هي الظرف إلى اليتيم وهل فيما سويها الله
 تعالى نظر ما هذا الأصل بعد اه ملخصا وفي نور العيون عن مجمع الفتاوى لا يحسن الوصي على الخاوة
 والتصرف بمال اليتيم اه فيسند فعول الخاوي القاضي بامر بالانحوا هو أمر ارشاد لا امر احكام فسد
 (سئل) فيما إذا كان له الميراث وطائف فرع عنها لا منه العاصم ثمانية دفع وصي اليتيم لكتابه صل
 الفراع وغيرهما لا بد منه أخر معلوم من الدراهم هي أخر الميراث لما رأى الوصي في ذلك من الخطأ المصلحة
 لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم (الحوار) نعم لأن ذلك من مال اليتيم يحاز على عمل لأجل اليتيم
 وملكه الوصي كما علم من أدب الأوصياء وغيره * (كفى الفرائض) *

(سئل) في رجل مات عن زوجة وص ابن ابن وحلف بر كنه فوضع ابن الابن يده عليها ولم يدفع للزوجة
 شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصمه وعن ابن حال لا نوس فهل يرفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة
 من الميراث كدومن يرث نصيبها المرنور (الحوار) نعم يرفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من الميراث
 وهو الميراث ويقسم الباقي بالنسبة العصبه للابن ولأن الحال لا نوس البتة على ما في الملبس فانه قال
 و يرحون يهرب الدر حسم بقوه العزاهم يكون الأصل وأما بعد اتحاد الجهه وان اختلف فلغزاه
 الابن للابن والعزاهم الام الثلث اه وقد أفي الخبر الرمي رجاء الله تعالى بخلافه حسب سئل في
 هالك هالك عن بنت عم لا نوس وابن حال لا نوس وأما الحكم الخواص همد مسئلة اختلاف حسب سئل في
 بعصمهم طاهر الزاونه أن الثلث ليس لبس العم واللب لا من الحال وهو المذكور في فراص الميراث وعليه
 صاحب الهداية ومن الكبرو لمبق الانحروا غائب شر وح الكبر والهداية جعل بعصمهم طاهر الزاونه
 أن لا شيء لاس الحال وأن البكر ليس للعم واللب لا من الحال وهو المذكور في فراص الميراث وعليه
 من الامعة السرحسني وانه واقروا به الميراث في روايته وبموجب في المصيراب وعليه صاحب الخلاصة
 قال في النصوص شرح السرحسني فالاخذ للميراث في روايته يعني سهم الأئمة أول من الاحدروا بينهما يعني

وعصمهم بغير احراز الميراث وصح الرهن وسعدام لا (أجاب) أما مسئلة رجوع الامعاء فثبت من مالها فبها بفصل ان اسداسها انصفت
 لرجوع رجوع في مالهم والا لا وأما مسلة دعوى الاسداس في مصالح الايتام فلا بد لها من شبه على ذلك بان أقامها رجوع والا وأما مسئلة
 سقوط الحصصه بروح الاحصى فلا شبهة في السقوط وانتم لها العدة وأما مسئلة حسن الاسام عدها في ميراثها فثبت لها من العدة فلا فائل
 به وأما مسئلة العمام بموت الاسام الخ فلا يحاب إلى ذلك ولا يجمع الحدة من الحصصه بذلك وأما مسئلة الرهن فلا يملك ذلك بأجماع العلماء والله أعلم
 (سئل) في وصي باع رجل حصه للايتام في عمار لصر وره البقعه والكسوه وحبص الوصي الميراث واحد من الايتام وهل لا أحد من يرث

ما في كبريائه أسرار قد صرنا
 على أن كل أمين يقبل قوله
 في إيصال الامانة الى مستحقها
 وفي تحليفه خلاف كما صرنا
 عليه في مسئلة دعوى
 الامان عند اوائت صلا
 ح الاسلام محمد الطائفي
 احاط في واقعه و أقول
 الظاهر انه لم يحد في المسئلة
 سوى الصابط المذكور
 وهي داخله فهو كذا
 العهد الضعيف أو من نص
 عليها بغيرها و قد ادرك
 الحجاب بالان كسب تلك
 أحد من الصابط المذكور
 ثم اني بفضل الله رأيتها
 بخصوصها في كسب التفسير
 و النماوي و الكشاف
 و الرازي و المستفي في قوله
 تعالى فاذا دعيتهم باسم
 أعز إليهم فأسأله و أعلمهم
 و قد صرحوا بها بان الوجي
 ثم صدق في الدع مع المني
 عند أي حسمه حلاها لما لك
 و الساذي فراجع تلك
 الكتب است و الظاهر
 من علمنا اهم اسم اعلم
 بصرحوا بها بخصوصها
 لظهورها من الصابط

المذكور وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في وصية صوفى بن حاتم الخالكم فرض العاصي بعد الإلزام الذي في الاستد
حضره وقد راعوا ما كل يوم وأمر بالصرف عليهم ومصب مدته حتى في كسوتهم أنصاف ما لهم كذا زاد عن البعثة المقررة
فهل يدل قوله فيها ولا يكون مدرا العاصي البعثة المذكور ما نعام في قوله في الكسوة أم يكون ما نعال حول الكسوة في معنى البعثة
(أجاب) نعم يدل قوله في ما يكد به الطاهر فمه ولا يدل قوله فيما يكد به الطاهر فمه كما صرح به في الخلاصة والبراهين والخاتمة وغالب كتب
الكتاب المذكور مع عدم الجواب عند مؤخر اهـ

الذهب وصاروا الغلاة على هذا القول وإذا استمر الوصي بالشغل والشرع قبل قوله فيما يحفل به ولا يمنع قبول قوله فقد رافقوا في الذهب
 لا يجوز من ان الذهب قد رافقوا في الذهب والشرع قبل قوله فيما يحفل به ولا يمنع قبول قوله فقد رافقوا في الذهب
 الذهب والشرع قبل قوله فيما يحفل به ولا يمنع قبول قوله فقد رافقوا في الذهب
 لا يجوز من ان الذهب قد رافقوا في الذهب والشرع قبل قوله فيما يحفل به ولا يمنع قبول قوله فقد رافقوا في الذهب
 الذهب والشرع قبل قوله فيما يحفل به ولا يمنع قبول قوله فقد رافقوا في الذهب

من مال المسجد للامام في
 فامره القاضي فافترض
 ما به فليس لا يضمن القسم
 اه مع ان القسم ليس له
 اقراض مال المسجد اه
 والوصي مثل القيم لقولهم
 الوصية والوصف اخوان
 وقول الرابي واعلمت شرح
 الكبر والهداية في العروق
 من القاضي والوصي انه
 ما عراض القاضي بوم
 البوي نحو المستقرض
 والحال هذه يكونه معلوما
 للقاضي والله اعلم (سئل)
 فيما اذا اقر الوصي بدين على
 المبت هل يصح ام لا يصح
 ويضمن بالدفع المقر له
 وفيما اذا كان نظمه من
 مرفعه وخبره هل لقان
 يحسبه على اليمين ويسأله
 من ماله ام لا (اجاب) اقراض
 الوصي على المبتدين باطل
 وليس له اذا اطعمه من
 مرفعه وخبره ان يرجع
 بأحد ماله في القصة
 والحاوي الزاهدي وصي
 يعق على الصبي من مرفعه
 وخبره حتى لم موضع ذلك
 عليه ليس له ذلك الا اذا كان
 أفعه ليرجع عليه اه

الاستدلال في كماله وبعده عنه أيضا في معراج الدراية شرح الهداية وقول المؤلف ان المتن وموضوعه ليعمل
 المذهب لا يطلع على ترجيح ما به في مسائل الخلاف ايراد المذهب ما ذكر في كتب طاهر الرواية الحقة التي هي
 المصنوع والسير الكبير والصغير والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن
 وكل من العوائين قد صرحوا انه طاهر الرواية بحيث كان كذلك فعليا سماع ما صرحوا به من المصنف وهو
 تقدم ولذا الوارث مطلقا سواء كان ولد العصبة او ولد صاحب عرض وسواء تحدث الخلفه كذبتهم وان علة
 او اجابفت كذبتهم وان حال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبة عند اتحاد الخلفه الا اذا كان ولد الرحم
 أقوى من ائمة صحت عم سفيق أولى من ابن عمه شقة به على ما اذا كان العم لاب فان ابن العمه الشقيقة أولى
 لا به ترجيح شخص معنى وهو قوة العزاه بها أولى من الرحم بمعنى في غير وهو كون الاصل عصمه وهذا
 طاهر الرواية وقال بعضهم بان العم لاب أولى ورجح على طاهر الرواية كذا في شرح النسخة للسيد لكن
 في سكت الامر بان الاول به يعني اه وهو المبادر من اطلاق قول الملقى ورجح عن البرجعة موقو
 القرانه ثم يكون الاصل وارثا بعد اتحاد الخلفه الخ جعل قوة القرانه مقدمة في الرحم على كون الاصل وارثا
 يعني ما اذا احل المبت الخلفه فهل يرجح بقوة القرانه ام لا أماعلى رواية لا يرجح ولذا العصبة على ولد الرحم
 قد صرحوا بما لا يرجح أصنافه العرب فلا يرجح ولذا العمه لا يورث على ولد الحال أو الحال له لا قالوا واما
 بعد ذلك في كل فرق مخصوصه والمطلوب بعزاه الاب بعد ممانيتهم قوة القرانه ثم ولد العصبة أى مقدم
 ولذا العمه لا يورث على ولد العمه أو العم لا يورث وكذا المدلول بعزاه الام فيعتبر فيهم قوة القرانه ولا يصور
 عصوه في قرانه الام حوالا الحالة لا يورث مقدم على ولد الحال لا يورث واما على رواية ترجح ولد العصبة عند
 اختلاف الخلفه فلم أر من ذكر أنه يرجح قوة القرانه بل طاهر اطلاق هذه الرواية ترجح بان العم لاب على
 ابن الحال لا يورث وان كان ابن الحال أقوى منها ومعه من ماض عن السيد من العلل بان يرجح شخص
 معنى به أقوى من الرحم معنى في غير يقتضى رجح ابن الحال في المال المدكور وروى انه ان ترجح
 بقوة القرانه أقوى من الرحم يكون الاصل وارثا من قال يرجح ولد العصبة على ولد الرحم بلزمه ان
 يرجح بقوة القرانه أصنافا أقوى فأمل وراحم (سئل) في رجل مات عن روحه وعن ابن أخ
 لام وعن بنى عم عصبة وتخلط تركه كعصبة قسم (الجواب) بقسم الرحم كعصبة ارجح ما يجب ارجاحه
 شرعا من أربعة أسهم للروح ربع سهم واحد والباقي لابي الاح لام ولا لى لى العم العصبة والحال هذه
 لانه يقدم حرم المبت أصنافا ثم حرمه فاس الاح لام من القسم الثالث ويسأل العم العصبة من
 القسم الرابع وهما وان كانا بنى وارث لكن لم يستويا مع ابن الاح في الخلفه واما مقدم ولد الوارث
 بالعرض أو بالعصبه اذا استسودا في الدرجه والمحدث الخلفه كذا في الحاوي العدسي والملقى والسو بر
 وعبرها (أقول) الاولى للعلل بان ترجح يكون الاصل وارثا لعمه عنى أفراد كل قسم من الاقسام
 الاربعة لا يورث أفراد قسم مع أفراد قسم آخر فالاقسام الاربعه المترتبة هي حرم المبت ثم أصله الخ رجح أفراد

فلو أسد يرجع والا والله اعلم (سئل) في رجل أسرى ماء من مرفوع على أرض وقف وعلم بماعلى الارض لحقه الوصف بطريق الحكم
 أوصى في مرض موته اذا بر له حادث الموت بجميع كل يوم رجلا من اهلان وفلان بقرآن يس وتشارك والاحلاص والمقودين واصلاب
 على النبي صلى الله عليه وسلم وهدى ان يواكب ذلك الى روحه وعي لهما كل يوم قطعة مصره يؤخذ من آخر القرن المذكور وادامات أحد همل
 يهرز ولده ان كان له أهله والا يقر بالصاى من له اهلية ويأخذ من مرفوع والرجلان يهرآن ويسأولان عاوفتهما كعصبة المبت
 آخر القرن مرفوعه وارث الموصى عشرين سنة ثم ان أحد العراء ادعى أن القرن وقف وانه ما طر عليه واستند به من رجل آخر فادله بطريق

في غير هذه القارئين الواقع والاحال ان القارئ ليس له سوى عاقبة من أحسن الطرق قبل هذه الوصية بصير القرن وقد اهل القارئين أبا
 من هذا المذهب قبل هذه الوصية بحكمه لا وهل هناك أحد القارئين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال
 أم لا (أجاب) هذه الوصية باطله ولا يصير القرن ويقا ولا مال أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولو رتبة الموصي
 التصرف في سنة القرن لا هو الحال هذه ما ترك المت فخرى على فراض الله تعالى قال في وصايا الزارة أوصي لقارئي بقرا القرآن عند قبوري
 بقرا القرآن في سنة القرن لا هو الحال هذه ما ترك المت فخرى على فراض الله تعالى قال في وصايا الزارة أوصي لقارئي بقرا القرآن عند قبوري
 بقرا القرآن في سنة القرن لا هو الحال هذه ما ترك المت فخرى على فراض الله تعالى قال في وصايا الزارة أوصي لقارئي بقرا القرآن عند قبوري

على غيره فهدده وصيه باظهاره
لا يجوز زوجه سواء كان القاري
معتقاً أو غير معتق وعملوا
ذلك ما تدينه الشريعة الا حرمه
ولا يجوز اחד الا حرمه على
طاعة الله تعالى وان كانوا
انفسهم لا يحرمونها على
تعليم القرآن فذلك التصريح
لا ضرورة الى التمسك
بحرماتها على القراءه بل
مجرد الامور فلهذا والله اعلم
(سئل) في زوجين لا وارث
لواحد منهما سوى الآخر
آراد أن لا يتخرج من تركه
واحد منهما متى تغير وجهه
سأله الخليله (أجاب) الخليله
أن يوصي كل واحد منهما
بما لا يتخرج ماله ولا
يجمعه من المال بعد ماله
غير وارث والله أعلم (سئل)
في صغار ماتت أمهم معهم
وعن أنهم هل التصرف
في مالهم (أجاب) فذا تصعب
صعكب الخليله على ان
التصرف في مال الصغير
لا لأن ثم لا بال الاب ثم وصى
الاب ثم وصى أب الاب فال
في الحر بعد اعلان حوايه
المف من السوء ع الولايه

في مال الصعير الى الاب ووصيه موصي وصيه م الى اب الاسم الى وصيه ثم بعد من ذكر الى القاصي ثم الى من
نصبه القاصي اه وفي الاس اهل ذلك القاصي المصروف في مال النعم مع وجود وصيه يعني وصي النعم ولو كان منصوبه وفي جامع المصولين
الولاية في مال الصعير الى الاب ووصيه موصي وصيه ولو بعد فلو كان أهوه ولم يوص الولاه الى اب الاسم الى وصيه ثم الى وصيه فان
لم يكن ذلك القاصي ومن نصبه القاصي وليس لغير أهوه وحده ووصيه المصروف في ماله اه وكذا في كثير من الكتب المعبر والمستله في
وسايفه كتاب الحنفية كالبر ووعرها والحاصل أن ولاية القاصي في مال الصعير مأخوذه من ولاية الاب والحدود وصي كل واحد منهما موصي

الغاي في الزاوية من كتاب السور في فعل سبع الاب والام والحد والوعى والقاضي والمكتف والاش والام الصغير وشراهم وسائر تصرفاتهم
 من باب القامى يجوز من التصرف في مال الميت عكس ما في الميت وعبد من بعده هو وصيه الميت فراجع ان شئت (أقول) فكيف مع
 الاب وهو اولي الناس بالارثه على والده وقد شاهدت ما في بعض القضايا في هذا الامر أعجب العجائب وهو أنهم يسمون مع الاب العظم وصيه
 والزمون الاب بأخذ مال اسمه الحق ويكسبون ذلك في بخلهم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليراجعون والله أعلم (سئل)
 بيان ذلك ان علي بن عبد محمد توفد الصفت من الاموال والعدد من السور وعفكات (٣٤٣) الميت عن ثلاثة اخوة لام وعن اثنين

تسعين وعن اثنين
 تسعين وعن احوال
 واخوة لان واذا كان كذلك
 فالاحصوه الام السلب
 والسققتين والسققتين
 الباقي للسيد كرمه لخط
 الانس ولائق للاخوان
 والاخوة لان تم ما اصاب
 كل واحد من المدكورين
 اعطى لغروه وأصل المسألة
 من لانه لان فيها السلب
 والباقي فالسلب سهم واحد

١	٢٤	٨٠
روحه	٦٣	
اس حال	٧	٢٤
اس حاله	٥	١٨
سب حاله	٧	٢
سب حاله	٧	٢٠٩

لاولاد الاح لام وهم ثلاثة
 سوي به منهم والواحد
 لا ينقسم عليهم وبناس
 والسهمان الباقيان لاولاد
 السعق والسققة وهم
 اس وثلاث سب والاس
 كنس فصار روسهم
 حصة وتصرفهم سهمان
 لا ينقسم عليهم وبناس

الميت الاحب السققة ثلاثة أسهم ولكل واحد من اس الاح وشب الاح سهم واحد المذكور والاثني منه
 سوا كافي الاجتناب وهذا الحكم في هذه المسئلة على قول الصاحب الباقي العالم اني محمد بن الحسن
 السعق في قول محمد بن يحيى كافي الملتقى وغيره فقدمه توفد الصفت من الاموال والعدد من السور وعفكات
 ما بين من أحب شقيقه فلها النصف وعن اخو س لأم فلهم الثلث والباقي برز عليه فاصل المسئلة من ستة
 الذبح للسققة ثلاثة والاخوان السلب اثنا والسهم الباقي برز عليهم فكون من خمسة ككسهما
 (أقول) سئل شيخنا الشيخ ابراهيم الساجي رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة اولاد أح لام
 وعن ابن وشب أح شقيقه وعن بني أح سبيع وعن أولاد أخت لاب وسب أخ لاب وخلف تركه
 فكيف تقسم ٣ أحاب تقسم لاولاد الاح لام السلب اثنا ماد كورهم مثل ما بهم ولولدي السققة السلب
 الباقي لأمهما كسبعين للسيد كرمه لخط الاثني والسبي الشص الباقي لأمهما كسبعين والسبي لاولاد
 العلات لسعوطهم بني الاعيان اه (سئل) في رجل مات عن روحه واس حال لاب وأم واس وبني حاله
 لاب وأم وخلف تركه كيف يقسم (الحواب) تقسم الر كع بعد اخراج ما يحا اراحه سرعاس
 عسر س سهم ٤ للروح والروح خمسة أسهم ولاس الحال س سهم ولاس الحالة أربع أسهم ونصف
 سهم ولا خمسة أربع أسهم ونصف سهم لكل أح سهمان وربع سهم على قول محمد رحمه الله تعالى وهو
 الملتقى به لانه يعسر الصفت في الاموال والعدد في السور وعفكات ما بين من سب ولاس حالات باعسار عدد
 فروعهم وصفت اصولهم ما اصاب كل أصل يعطى لفرعه واد اجمع مد كروا في من تبه واحد يعطى
 الله كرهت دار الاثني مرتين فالتى اصاب الحال الحسان ستة أسهم بعد اخراج حصة الروح يعطى لانه وما
 اصاب الحالة باعسار عدد فر وعها سبعة بعد اخراج حصة الروح يعطى لفر وبها الد كرمه لخط الاس
 للاس أربع ونصف والسبي أربع ونصف والله سبحانه أعلم (أقول) ويصح المسئلة من عباس لانكسار
 السبعة حصة الحاله على اولادها ورؤسهم أربع بعد الاس سبي وس السهام والرؤس مائة فصر
 الاربعه في العسر س أصل المسئلة سلع عباس ومها صرح للروح ونحوها عسر وس سبي سبون تقسم على
 حاله كرو ثلاث حالات فكأنهم خمس حالات والحال حسا الستين وذلك أربع وعسرون مدفع لانه
 والحاله التي عرله ثلث حالات ثلاثة اجناس السبي وذلك سب وثلاثون مدفع الى اولادها مائة مائة
 عسر وكل سب سبعة واد اقسما على صرح الصراط مخرج للروح سبعة فرار بطولاس الحال سبعة
 فرار بطولاس فرار ولاس الحالة حصة فرار بطولاس فرار ولاس الحال سبعة فرار بطولاس وسبعة
 أعسار فرار (سئل) في رجل مات عن اس اس عمه سبعة واس سب عمه سبعة أخرى وعن أولاد اس حال
 سبيع وخلف تركه والكل ذميون فكيف يقسم تركه (الحواب) لانه العسر السب والاس والاربعه
 الحال السلب فقس من سبعة أسهم لاس اس العمه أربع أسهم ولاس سب العمه الاخرى سهمان ولاولاد
 اس الحال ثلاثة أسهم والله تعالى أعلم (أقول) ووجه دلالة على قول محمد يعطى لفره الاب الثلثان

فصل الانكسار على الفر يقس وبن رؤسهما مائة فصر سارؤس الفر بن الاول وهم ثلاثة من الفر بن الباقي وهم خمسة
 عسر هي حصة السهم ثم صر سبالجسة عسر في ثلاثة أصل المسئلة لبع خمسة وأربعين ومها صرح الفر بن الاول كان له سهم واحد يأخذه
 مصر وناي جسسه عسر الى هي حصة السهم يحصل له جسسه عسر فكل راس من رؤس خمسة والفر بن الباقي كان له من أصل المسئلة مائة
 باحد هما مصر وبن في حصة السهم اصاب حصل له لايون فلكل رأس من رؤس ستة لاولاد الشعة مائة عسر للسيد كرمه لخط الاثني
 والسبي الاح السعق اما عسر والله تعالى أعلم اه

ثم يستمن الثالث ثم لا يزال
 أدهو ما بلغ التيم فالتيم
 الوصية وأنى الوصى له
 يشاهد ويحكم بها
 الحاكم الشافعي هل
 يرضى حكمه أم لا (أجاب)
 نعم يسوع الوصى يفتقر
 وصيته للمبرحة أعلاه
 كيف لا وهى محرم بحرم
 قطعه وهذا ما جاع من الأثم
 وإذا لمع التيم وأكرهه
 وأنى الوصى له شاهد مع
 يمشه عليه وأحكم له القاضي
 الشافعي بما را مداد ورد
 فى صلاة الرحم ما ورد ولا
 يسعى أن رد ادهو حصر
 يحصى عليه ا واحد بنص
 والله أعلم (سئل) فى تيم له
 أعوام منهم من هو عم لاب
 وأم ومنهم من هو عم لاب
 هل يجوز لأحدهم
 البصر فى ماله بعد وصايته
 أم لا والحال أن هناك فأصبا
 يمكن رفع أمر التيم الله
 (أجاب) ليس لام البصر
 فى مال التيم بعد وصايته
 مطلقا سواء كان عم لاب
 وأم أو لاب والله أعلم
 (سئل) فى الوصى إذا مات

في المثلث بالثلاثين قرينة الاموال والاسماء من ثلاثة وثلاثين اسما كل قرينة يعطى
 قرينها لكن ان وقع اختلاف في السطون يقسم على اول بطن اختلاف وهذا وقع الاختلاف في البطان
 الثاني من قرينات الاب وقد كان القرينة الاولى سهمان فيقسمان على اول بطن اختلاف وهو هذان عنده وبنات
 عندهن وهما بالسطون ثلاثة والثمان على ثلاثة لا ينقسم وتساوي فيصير البان ثلاثة عشر في ثلاثة اصل
 المسئلة تبلغ ستة لقرينة الاموال اثنا ثلاثة والقرينة الاب اثنا ستة فيقسم الستة على اول بطن اختلاف
 يعطى لاول العمة اربعة تدفع لانه واثنتان لعمته اثنا بدعان لانهما (مسئلة) في امر اعمامنا عن ابن حبه
 شقيقه وبنات خال شقيقه ونخلف تركه كيف نعسم (الجواب) لاس الخالة الشقيقة الثلث ولمنت الخال
 بالسبع الثلث على قول بحجر جهاته تعالى اعتبار الاصول والمسئلة في الخبر به (مسئلة) في امر اعمام
 عن زوج وعن بنت اعم شقيق وعن بنت العم المرور ونخلف تركه كيف نعسم (الجواب)
 حسب اسلوب القرب والعزاة وكان حجر من ابهما محمدا او لدا العصة اولى بمن لا يكون والد العصة فالزوج
 النصف وبنات اس العم النصف والله تعالى اعلم (مسئلة) في رجل ماب عن ابن بنت عمه شقيقة ابنة وعن ابن
 وبنت ماب حاله شقيقه اعم عن اولاد ابن حنيفة وبنات حنيفة اعمه وعن اولاد بنت حنيفة اعمه وعن ابنة
 (الجواب) بناتها ان بنت عمته وله الثلثان واس وبنات حنيفة وله الثلثان لاس ثلثاء ولدت ثلثه
 (أقول) ويصح المسئلة من سبعة لاس الاول سبعة وللثاني اثمان ولا حبه واحد (مسئلة) في رجل ماب
 عن حال وحاله هما شقيقا اعمه وعن اولادهم اعم الام ونخلف تركه كيف نعسم (الجواب) التركة لخال
 والحالة الا لا والحالة هذه الاحوال والحيالات ادا ساووا في القرينة وهم من خمس واحدا المال بينهم
 للد كرمثل حظ الا شبي احبار وان ترك خالا وحالة فالمال بينهما بالاماز عن أي يوسف المال بينهما
 بصفتان خلاصه وان اجمعوا وكان حجر من ابنتهم متحدا كالا عمهم لأم والاحوال والحيالات لا قوي معهم
 اولى بالا حجاج د كورا كانوا ابا ما بعمه لاس اعم اولى من عمته لاب ومن عم وعمه لأم وكذا الحال لاب وام
 اولى بالمرأه من حال أو حالة لاب وان كانوا كورا ابا ما واستوت قرانته في القوة ولد كرمثل حظ الاسمين
 كعمه وعم كلاهما لأم أو حاله وحاله كلاهما لاب وام أو لام شرح سراج له للسند (سئل) في رجل ماب عن
 روحه وابني أحب شقيقه وبنى أحب شقيقه ونخلف تركه كيف نعسم (الجواب) يقسم بينهم للد كرمثل
 مثل حظ الابن والله تعالى اعلم وبعد الاسماء في القرين والعق والحجه لاد كرمثل حظ الانثيين ويعتبر
 ابدان المروء ان المحدث الاصول كذا في المثلثي (سئل) في رجل ماب عن ابني أحب شقيق وبنى أحب شقيقه
 ونخلف تركه كيف نعسم (الجواب) لنتي الاح الشقيق الثلثان وبنى الانثى الثلث (سئل) في رجل
 ماب عن روحه وبنى عمه العصى وعن ابني عمه واس حاله وبنات حاله ونخلف تركه كيف نعسم
 (الجواب) يقسم بعد احوال ما يحب احواله شرعاً من ابني عسر سهمها للزوج والربع لثلاثة أسهم بنى نسبه
 أسهم لها لاصا سه أسهم لكونها اب عم ولا بنى لابي العمة لكونها اب عصة فهي معذمة عليها اولاس

بعد أن حلت مال الاسام بحاله هل يكون صامنا له نسبت ذلك و يوجد صمنا به من تركه أم لا وهل اذا كان قد مات بمجهلا من الخاله
عبر حلت نصي ام لا (أجاب) لا كلام في انه نصي في المسئلة الاولى فولا واحد في الباسه خلاف وقد قال فاصحاب في الوفاء ما فاعل الباطم
اب الامانات بعلت مصمونه بالموت عن محمل الا في ثلاث احوال هي الوفاء بالناسه السلطان اذا خرج الى العرو و عسما و اودع بعض
العصمه في بعض العائس ومات من عدم اودع و بالناسه العاصي اذا احدث مال اسم و اودعه غيره ماب لم ين عدم اودع لاصحاب
عليه اه رد كفي النعمه الامانات بعلت مصمونه بالموت اذا لم ين الا في ثلاث مسائل و ذلك مسئلتنا فاصحاب في الموتى والسلطان و ان الله

على الوصي ما هو اذ لا له اقرار
 الغير على الغير مكان اطلاق
 لا عبره والله أعلم (سئل)
 في رجل مرض فجعل عام
 لامه وصبا على اولاده
 هل هو أولى بالوصف في
 أمو اليهم من جميع العصة
 حتى الخدلاب والقاصي
 أم لا (أجاب) نعم هو أولى
 بذلك من كل أحد حتى من
 الخدلاب ومن القاصي
 غيره ما والله أعلم (سئل)
 في الخداب الام هل له ولاية
 في مال الصعر مع أمه أم لا
 (أجاب) الولاية في مال
 الصعر الى الاب ثم وصيه ثم
 وصي وصه ولو بعدم الى
 أب الاب ثم الى وصيه فان لم
 يكن القاصي ومن وصيه
 القاصي كذا صرح به كثير
 من علما ما فاذا كان كل
 من الاب ووصيه ووصي
 وصه وان بعدو كذا أو اب
 بعدما في التصرف في مال
 صعر على القاصي فكيف
 سيكون لاب الام معه بطر
 ونصرف في مال اولاد اسبه
 وهو لا ولاية له أصل هذا
 فاقبل به والله أعلم (سئل)

(٤٤ -) (مناوی حامدہ) - مانی) فی امر اہماعب روحہا عوارا فی مرض موہما انحما ولادس علما و مات عن روحہا و عن
بیب المال وھل یفدحما ہا و لنس لیب المال ردحما ہا ہا معہ وال روحہا الی فہمہ المل ام لا یفد و لہ ذلک (احاب) نعم یفدحما ہا ہا معہ ل و صفتہا
لہ و لنس لیب المال ردحما ہا ہا لہ لنس نوارث و اما نوصع فی نسب المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصائب و ذوی الارحام و الموصی لہ ہما
و ادعی الی نسب من حب ابہ مال صابع لامن طریق الارث و التوہد فی الوصیۃ للوارث و فی الحماہ اعماہو لحنی الورثہ و حبیب لا وارث یفد
حما ہا ہا ہا مع روحہا لا یوف بل و لای و ص نکل مالہا لہ یفد و صفتہا لہ و الحال ہذہ و قد صرح بعض المسالہ صاحب الخوہر فی الوصایا و جمیع

على الوصي المدكور بالمر
وتقف بلد المتوفى وحده
وتوعده بالقرى وأهلها
قال الأسياف مياها عظميا
تستعرق غالب ما لهم بعد
حاش الوصي المسد كوز
وأهانه وتوعده على الوصي
المحار أن يرفع الأمر إلى الولاة
الأمور استخلصوا مال
الامام منه و ردوا اليهم
أم لا (أجاب) نعم الوصي
المسد كوز بل عليه ذلك

			۱۸	۲۴	۳۰
روح	۹				
اس حال	۳	۱۴	۰۲		
این حال	۰۲	۲	۰۲		
بست حال	۰۱	۰۱	۰۱		
اس حال	۰۲	۰۲	۰۲		
اس حال	۲	۲	۲		

حدث لاسيدل الى برده على
الاسام الامار مع الى اوليك
اذا الحق يطلب صاله ولا
سئل الى بردها الاداء
ومد فال تعالى ولورده الى
الرسول والى اولى الامر
مهمم الاية وهم في ذاك
الغايه القصوى والمهمه

وطالبان عن محمد بن الحسن عن أبي حمزة أن النصف الثاني مقدم على الأول والأول هو الصحيح المتي به
 أم وفولهم رجوع بقرب الأب من أبيه فيصنف كان الأب من ذلك النصف فقط
 من حكمهم كالنصف لأن الأقرب مقدم على الأبعد أي نصف كان فإنه قول مترك وإنه سبحانه
 أعلم (سئل) في أمر أثمان عن روح هو أم من أم جها الشبه يق ومن بنت غالة لام وحلفت بركه
 كيف تقسم (الجواب) للروح النصف ولت غالة لام النصف الباقي لكونها أقرب منه (سئل) في
 رجل مات عن ابن عمه لاني ومن بنت غالة لام وحلفت بركه كيف تقسم (الجواب) حيث أسدوا في
 القرب واختلف خبر قرأتهما فلا يمس لاني من الثلث ولت غالة لام الثلث ولا تضار له وهو الغرابة
 كما نص عليها في السراجية وغيرها (سئل) في أمر أثمان عن روح هو أم حالها لاني ومن عن ابن وسب
 حال آخر لاني ومن ابن حال آخر لاني ومن وحلفت بركه كيف تقسم (الجواب) حيث يقع مصفة
 الأصول ذكره تعبير أبا عن العروغ اتفاقا عند أبي يوسف ومحمد وسهم الله تعالى كما في شروح السراجية
 وغيرها فتقسم التركة بعد اخراج ما يحب أخاؤه شرعاً من ثمانية عشر سهماً للروح أحد عشر سهماً ولكل
 واحد من ابني الحال وابن الحال الآخر سهمان وأنت الحال سهم واحد (أقول) إما كان للروح أحد
 عشر سهماً لأن النصف يكون روحاً ولما كان ابن حال أيضاً شارك أولاد الحال في الآخر من صغار
 وقسمهم بالنسبة تسعة وأحدهما أقل عدده نصف ونصفه متقسم على تسعة وذلك ثمانية عشر لا غير فأحد
 الزوج تسعة والزوجية واثنان بالغرابة الزوجية وإن قسمت المسئلة على مخرج الغرابة حصل له أو ثمانية عشر
 غيراً ولو لم يرأط ولكل واحد من أمهما الحال الباقي غيراً طان ولما غيراً ط ولسب الحال غيراً واحد
 ولت غيراً ط والله تعالى أعلم (سئل) في أمر أثمان عن ثلاثة أمنا حال لاني من أحد عشر روحاً ومن بنت
 بنتهم وحلفت بركه كيف تقسم (الجواب) لزوجها النصف من صاها النصف الثاني يشبه بين أخوته
 بالسوية نصبره اللسان ولا حقه الثلث ولا يمس للسب السب الم حب كتب أن عدم أولاد الحال (أقول)
 ويصح المسألة من سه لهما أقل عدده نصف ونصفه متقسم على ثلاثة (سئل) في أمر أثمان عن سب
 وابن أخ شقيق وعن بني ابن وحلفت بركه كيف تقسم (الجواب) للسب واللسان والباقي لاس الأخ
 الشقيق وهو لا يعصب بنى لاني أعلى منهم وأما إذا كان محراث أو أسفل منهم فإنه يعصب كما
 صرح بذلك المدعي العلاني البخاري في سرحه للسراجية المسمى بالحقة (أقول) ابن الأخ لا يعصب أحته
 ولا من بني أعلى منه أو أسفل فصلا عن كونه يعصب بنى لاني

وليس اس الاخ بالعصب * من مله أو وقع في السب

ثم ان الاس بعصب من الاس اذا كاتب بعد ايه أو اهل منه لاهما صا حنه فرض وعصها احوها كالسب
الصليه بعصها احوها فلما علف بعصب الاح فاهل الا فرض لها فلا بعصها أحد فلما الاصل أن من لا فرض
لها من الاباء لا تصير عصبها حواها وعصها في رد الحصار (سئل) في رجل مات عن أخت سبعة وأح لاب

والنظر العاقل أو العبد من الفاعل بوصول الحق إلى أهله عند رده إليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا ينط بولاه الأمور إلا الانصاف والعدل في وجه الخور والاعتساف وحفظ مال النعم حيث لا يباين إلا بالرفع إليهم فهو واجب على الوصي المحار ومحرّم عليه تركه بلا شبهة ولا استكراه ولا رفع ذلك إليهم ورد وأمال النعم بعد حرج عن عهده الواجب عليه وحصل النوايا الحرييل لهم بمحصل ما يوجبهم همته إليه وذهب كل بالأحرار والموافق باليوم الآخر وحرج كل من عهده الواجب ورد على كل طام مأ كل أموال اليتامى ويحلب النعمه بذلك المال والمغاطب وهم ومفهم الله تعالى يعرض عليهم رد عن تعدى حدود الله تعالى وبأ كل أموال اليتامى طام مأ ينقل نفسه حرم

[illegible]

ولا تزل أحتل من الابد * مع صمود الشقيق فاحفظ اصـ

فأما أن يصرفه في تطهير
فقد مضى عن الدنيا ما كورده
أمره فصرفه في قدر أو غير
ذلك القاصي وولي عليه
عامة ردها من قبل هي حق
الوصي ولا يجوز إيفادها
منه أم ليست حقه (أجاب)
إن كان شرع مبرعاً فليست
حقه فصرفه فيه وإن
القاضي له أجره لعمله حين
تصريفه فليعمل فليجعله في
حقه ولا يحوز راستردادها
والله أعلم (سئل) في الوصي
المصروف من جهته القاصي
هل له أن يعرض مال التيم
للبيم ويدفعه مضاربه
ويضايع ويشتري من أحواله
العسرة مسيلاً ما في عسر
أحباطاً أم لا ينبغي أن
الجواب مضافاً (أجاب)
نعم للوصي ذلك كما صرحوا
به في الحاشية وشرح
مثلاً حسرو وغيرهما من
المعسر وإن أطلق عدم
التجاوز من أحكام المبرور
أفراد بحال الوصي لنفسه كما
فيه عليه السراح والله أعلم
(سئل) في تركه فيها صبر
هل لانه أن يصالح على
ما حصه من عار وعرص

ومواس وعبره ذلك لعمال معلوم ام لا (احاب) نعم الاب ان يصلح اذا لم يكن فيه ضرر وعلى الصعير كباد كرا التراب في ثياب الصلح في مونة
السادس في صلح الاب والوصى ومسا ل البركه والخارج لكن بشرط وجود سرائط الخارح ومسوعات سبع عمار الصعير فيه والحال هذه
والله اعلم (سئل) في تركه مسعره الدس فيها صعر ووصى مصوب نجهه الخا كم دفع الوصى لبعض العرما من عرا انا دينا
ثم ما لب الصعير عن وره فيها اح لام صعره اب مر بالدس المد كورهل يصي الوصى المد كور ماد دفعه من عرا اب أم لا يصي ويصح
اقصد في الاب على انه الصعير ام لا (احاب) الوصى صامس بالدفع على الوجه المد كور ولا عمره بصديق الاب على انه الصعير المد كور اب امر

مستبلا على نفسه
 فوفا كبر ولا يفسد
 ما هو من حيا أمية
 في القائل في الحيا
 فوالسج في سله الحيا
 والساد في القائل
 الميتة عليها مثل الحيا
 صلا قبل أن يستبين أمره
 قال القائل في ذلك قول
 القائل أنه ذكر أو أني
 وكانت إليه تحب عيلى
 القائل ما لم يكن له عاقله
 فان كان له عاقله فالقول
 قول العاقلة فان قالوا انه
 ذكر فالقول قولهم وحب
 عليهم ذبه الذ كروا فان قالوا
 انه أني وورثته ادعوا الله
 في كره القول قول العاقلة
 لانهم يدعون على العاقل
 والعاقلة زيادة حجة آلا في
 ذههم والقائل والعاقلة
 منكرين ذلك فيعصى عليهم
 فيه المرأة ويتوقف
 الفضل الى أن يستبين أمره
 أنه ذكر أو أني * وحل
 ما بوترل وادى أحدهما
 حتى ما يقدموب آية
 فادع أم الحيا آية ذكر
 وأنه كان وورث من أسسه

نصيبه كذا كذا وان ظهر أنه أني فلها البصف أو بعد أسسهم من عاين أسسهم والباقي وورثته
 أسسهم لا حسب الحقيقة لان أسسهم عصبه بالثب للقول أصحاب الفراض أجدوا الاخوات مع البنات حصصا
 ولا أني لا خيرة لا يلى كل حال والله سبحانه أعلم قال في الحيا في اختلاف الروايات وفي الدائع هذا
 اذ لم يقر المرأ أن هذا المذاع اشترا قال أقرب بذالك سقط قولها لان أقرب بالمال لا وبها تم ادعت الانتقال
 اليها فلا يثبت الانتقال الا باليتم اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي الخطا ولا يحصى البطلان على
 سرائه كان كراهها شرا له ولا تمن بسعة على الانتقال اليها منه بينة أو بحود ذلك ولا يكون استبناها بغيره
 ورواها بذلك دليل على انه ملكه فاذك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مروا اه كلام البحر
 والله سبحانه وبها على أعلم (أقول) وكتب فيما عاينه على الحيا من هذا الحل ان طاهر كلام المذاع سقوط
 قولها ولو كان مذهبها مما يحتص بالنساء وأنه ينبغي تبيده عالم كن من ثياب الكسوة الواحدة على الزوج
 تمثل (سل) فيما ادفع سعت ست على زوجين فمبين وما تأول يدراهم سلمات أو لا وحلها تركه وللزوج
 بدمة لزوج موحصان معلوم فكيف الحكم (الجواب) لا يرث كل منهما من الآخر يعصم مال كل
 على وورثته دون الزوجية وورثة الزوجية حصة الزوجية من تركه الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في
 عتيق مات عن زوجة معتمعه وعن أخت معتمعه وعن أم معتمعه وعن ابن أخت معتمعه لا يرث وأخت بركتين
 برته (الجواب) رتبة ابن أخت معتمعه العصبية والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مد ومات عن أم له معتمعه
 وعن سدة وكان سدة مال فهل يكون مائدة لسيده ولا يرث أمه ميسا (الجواب) نعم (سئل) فيما ادعيات
 وحل مسلم في دار الاسلام عن امرأة مسلمين موطنين في دار الحرب وعن أم مسلمة موطنية في دار الاسلام
 وحلف تركه فهل ربهما المذاع بطريقه الشرعي (الجواب) ربهما جميع أولاده وأمه لان اختلاف الدار
 مانع في حق الكفورة دون المسلمين قال في التارحاه من فصل ما يسحق به الارث وكذلك اختلاف الدار
 سبب لحرمان الميراث لانه انما يسحق بالنسبة ولا ينتصر أحد من صاحبه بل كل من هذا الحكم في حق أهل
 الكفر لا في حق المسلمين حتى أب المسلم اذ مات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند والترك يرث اه وروى
 اوصيه في المذاع (سئل) في رجل أم حرة الأصل مات عن أخت وأختين لام لا تحسب وحلف تركه ورثهم
 وبدأت المولى ابن ابن معتق ابنه وأنه رث الباقي بعد فرض الأختين والأخ يتر بق الولاء فهل لا ولا عليه
 لا أحد حبيب كانت أم حرة الأصل وتر كتمه خاصة ما حوته لأمه لا لا ولا لا غير تركهم زيد (الجواب) يحتص
 بر كتمه لثبوت لأمه بينهم أثلا فامروا بذلك كرميل الا أني فانه يجب كتاب أم حرة الأصل فلا ولا أحد
 على ولدها وان كان الاب معتمعا فالولد يسبق الام في الرق والحرة ولا ولا لا أحد على أمه فلا ولا على ولدها
 كما صرح بذلك في الدور وغيرها والمسئلة في شكب الام برأصا في العاقل من الولاء (سئل) فيما ادعيات
 وحل عن سب وأخت شيعية وعن ابن عم عصمة وله حارة كان أعنتها في محبة فهل ينتقل ولاؤها لاس النعم
 العصمة دون البنت والاحب (الجواب) نعم (أقول) أي لان العتيق اعما رته معتمعه وعصمة معتمعه بالمعصية

نصيب المال بعد المي لانه مات وترك ابنه وامرأه ثم مات الحيا فورثت أمه ثلاث ذلك البصف لان الحيا مات
 وترك أمها وأختها ورثت الام ثلث ذلك البصف وقال ابن المذاع هو أرح الحيا لأبل كانت الحيا حارة وورثت البنت من الميت بعد المي ثم
 ماتت فمورثت أم ثلث ذلك البصف فالحيا قول الحيا الآلا لا يحسب على بق العلم بالله تعالى ما نعلم انه كان ذكر أو أن أفامت
 الام بئنه أنه كان يقول من ممال الى حال ولا يقول من ممال النساء فانه يرث من أسس ممال البصف بعد المي ثم رث الام ثلث ذلك البصف من
 الحيا وان أفام أرح الحيا بئنه أنه يقول من ممال النساء ولا يقول من ممال الرجال وامرأه ورثت البنت من الاب بعد المي ولا مالحيا بئنه

ما من النبوة الا نرى بعد
 ذلك قال لا يسل النبوة
 الثالثة وان كان هذا
 الحثي الشكل من اهل
 الكتاب فادعى رجل سلم
 ان اياه روجه انه على مهر
 سمى رضاءها واما يسه
 من اهل الكتاب على ذلك
 فادعت امرأته من اهل
 الكتاب انه روجه واما
 على ذلك بيته من اهل
 الكتاب قال اقصى منه
 المسلم واسعه امرأه او اطل
 منه المرأة وكذلك لو كان
 الرجل من اهل الكتاب
 ويمنع من اهل الاسلام
 يقضى له رجل دون المرأة
 ثم قال طوبى هذا الحثي
 فادعت امرأته ميراث
 وامر الوصي بذلك وحسد
 بعه الزوجه وقال هي حارة
 قال ادا جاء الاموال
 والديوى لم يصدق الوصي
 ولا الام على ما ادعى وان
 كان هذا الحثي حيا لم عث
 فقال انا اعلام وطلب ميراث
 اعلام من ابيه وصدقه الوصي
 في ذلك واسكر بيه الزوجه
 ذلك وقالوا هي حارة قال

لا أعطيه مبرأ علام ولا أضدده
مسألة الهدائه وعبرها فلا رد لا
النسب وفي باب الشهاد على الز
كتاب السكر اثم وفي الخمار ادا ما
الاسود العنسي هو الذي ادعي

25

أنه يتم فيه الرأى الذى لا يشكى على حكمه من حكم الصبر والصبر فثبت أحراز الرجل والمرأة أن يفسلها ولا يشبهان
 محل كلام النهاية في الشبهة قال من التمس في دليل الامام ووافقه على ما اعطى عليه حاله من غير ان يطالع عليه اذا دخلت المرأة من غير
 بما علمون ان ليس بمعتبر فيهم من حيث جمع الزنا فاعلموا انهم لا يشبهون الباطل ووقع انما هو من الشبهة ما قد اورد من ان
 شهادة الزنا لا يسلطون فيفسد فلا تقبل في الخبر وأما قوله بشهادة رجل قبل شهادة الزنا على الزنا فمن الاحكام التي لا يفسد
 الباطل في صورها انما يكون في بعض ذلك من غير قصد بطر ولا بعد أو الضرورة كفى في شهود الزنا وما في الزنا يلقى وغيره والحاصل ان
 قبول الشهادة على الشبهة صريح بما في كلامهم وليس بخلافه لاجل من أصولهم ولا (٢٥٣) مصادمه ليس من فروعه بل هي الظاهرة

والله سبحانه وتعالى اعلم
 (مثل) من غير هذا
 الشيخ صالح مفتي عزي
 صاحب التوبة برصاصه
 ودفع في المباحة والخلاوة
 مسئلة وهي ربه حق
 وبكره حسي وهما غيران
 روي ريد حسنة الصبر من
 حتى بكره فلما كبر فادا
 الروح امرأه والزوج
 وحل فقال القبيح يسي
 القول بوجه الكاح فاب
 قوله روي حل يستوي من
 الخلف في حوار الكاح
 ولعل ان يقول لا يصح
 الكاح لان المسالك تتأني
 المبالغة وما يقال
 لا يحكم بحسنة الكاح ولا
 بطلانه حتى ينشأ الحال
 بعد فولي هذا على طريق
 البحث رأيت المسئلة مقولة
 عن القصة والظهير به ان
 الكاح صحيح وعلى في القصة
 بما عاين فاحسب الداعي
 عرس ذلك على حكم

الرواية في (الحوادث) لا يروى الا في صورة شربا وان في هذا روي والله سبحانه والوفيق والسديد في
 الاشياء من الخطر والاباحة في صلبها في حواشي (سئل) في رجل دخل على امرأة اخيه فوجد بها
 معالاة وكنيل على مصلحتها وبعثا رويهم ذلك فهل له ذلك ولا عبرة به على الرجل المذکور
 (الجواب) نعم قال في الاشياء من الخطر والاباحة الخلوة الاجنبية حرام الا لارادة مدونه هر ب ودخل
 خربة وفيما اذا كانت غيرة وشهوة فيما اذا كان بينهما ما قبل (سئل) فيما اذا روي ريد شفه من غيرة
 روي بجا سر عباد ريد ام روي حقه ام البتة المبرورة ولا حوا في هل يجوز لعمره والمسرور من النظر الى
 المذکور ان آمن الشهوة من الخافين (الجواب) يجوز النظر الى المحارم وكل من لا يحمل سكاها على
 التأييد كآمر وجهه وحده ان آمن الشهوة الى الرأس والوجه والصدر والساقي والعصا وحكم أمة مدونه
 في النظر حكم محارمه ولا يسلط الى الطهر والباطن والعجلا لها ليس بموضع الرسة وهذا كله ان آمن
 الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر لجمع ما ذكر كما نص على ذلك في السور والمخوع غيرهما والله سبحانه
 اعلم (سئل) في الرجل هل يسلط من محرمه مضاف الى وجهها ورأسها مع أمن الشهوة منهما (الجواب)
 له ان يسلط من محارمه بسبب اوسب كالصانع الى الوجه والرأس والصدر والساقي والعصا بسبب أمن
 الشهوة منهما كفى في النهاية من فصر طره على الرجل فذكر في كفى العلائق عن اس كمال والله تعالى
 الوفيق والسديد في المتنق والمخوع غيرهما من فصل في النظر من باب الخطر والاباحة (سئل) فيما اذا
 اشترى ريد جارية واستولد بها ام اشترى جارية اخرى لتسري فرعتا انهما احسان فكيف الحكم
 (الجواب) ان وقع في قلبه أنها مصادفة فلا يجمع بينهما لحرمة الجمع بين الاثنين سكاها وطأه عين
 قال الله تعالى وان يجمعوا بين الاثنين الا ما قد سلب وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يجمع ما في رجم احسن وان وقع في قلبه انها مصادفة فلا يجمع بينهما شي في التسري
 هما على ما نقله العلامة يري راده في حواشي الاسماء كتاب الخطر والاباحة عاينه ٣ خلف عن أبي يوسف
 فمن اشترى جارية ريد ريد احسان فان وقع في قلبه انها مصادفة فلا يجمع بينهما وان وقع في قلبه
 انها كاديتان فليس عليه شيء كفى في الحاوي الخصبري والله سبحانه اعلم (سئل) في مؤذن جامع يؤذن
 في مباركة وبلغ الامامة في صواب الجماعة وهو معمم تسلم من روي رأسه فهل يجمع من لسه (الجواب)
 يحرم ليس الحر بل حال ولو محال بنه وبن يده على المذهب الصحيح * وفي الحارثي من كتاب العبد
 قال لي عمر حبه من اسرى تناع في السوق فأخذه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 اتبع هذه يحمل ما في العبد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبع هذه لئلا من لاحادله

(٤٥ - (فادى حامده) - نافي) العلماء وسدد الصلا موعين السلام لان مولانا لاجل المسكالات كشف
 المعصيات لاجرم أنهم منه السلف ومرجع الخلف فالرجوع بمسك في هذا المقام عاينه الحريز واصباح التقر ردمتم ودام البقع
 بمالوكم للعناد الى يوم الساد والعصا تعرض ذلك على حسانكم الفائدة لا عبر والله أعلم بالمقاصد وسه كل فاصد (أجاب) الخشي اذا روي
 بالخشى فعد من حى السارحاصه والقص والريعي ومع العفار وغيره انما موقوف حتى ينس وكذا لئلا يص كثير من علماءنا لعدم حوار حتى
 ينس وعنده السارحاصه لروح حسي من حى وهما مسكالات وفي الكاح فان ما قبل النسي لم يوارى وعبار القص مثلها وعبار
 الريعي فان رويحه أو مولاه امرأه أو رجلا لا يحكم بحسنة حتى ينس حاله انه روي او امرأه فاد اظهر انه بخلاف ما روي حه تنس ان العبد
 كان صحيحا ولا ماطلا لعدم مصادفة المجل وكذا اذا روي الخشي من حى آخر لا يحكم بحسنة الكاح حتى يظاهر احدهما كروا لا حواشي
 ٣ قوله خلف أي روي خلف اه منه

[illegible]

انما ينبغي هذا وقد
 شربوا الماء من الوعد
 فيمنع من الشكاح مع
 البصيص ثم رأيت في
 الظهور بؤرة ذات قاع
 والشرط انما زال بالنس
 والكليه وغياب الشلانة
 فبينما نحن ان قال أبو
 أحمد هذا الا شعر بمحضر
 من الشهود وروى عن أبي
 حنيفة عن ابيه هذا فقال
 الا شعر ثم ظهر ان الجارية
 كانت غلاما والعلامة كانت
 طرية كان الشكاح حائرا
 وزاد في الظاهر بقوة وهو
 ظاهر ما ذكرناه اجل
 الرجلى في عقد الشكاح
 فليس هذا الشكاح اه وبه
 قبل في التلم الوهاني
 قولنا فقال
 وورد في الخطى صغيرا
 يعرج وي الشيبير قد قبل
 يسكن
 قال ان الشخص في شرحه
 طاهر كلام الهامة عدم
 العلة وهو خلاف ما

في هذا الكتاب من غير ان يذكر على انفسه انه جليل اما في الوقت فكانوا قد اختلفوا في ذلك ولا يسمع خارج الوقت
في ذلك الوقت من ركنه في وجوب الركنين وهذا حكم صحيح وديم المالك على الوقت حيثما كانت لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ركن
يؤخر ركنه عن صاحب ركنه او لا يخرج من ركنه من ركنه او لا يخرج من ركنه من ركنه او لا يخرج من ركنه من ركنه او لا يخرج من ركنه من ركنه
فهل هذا ان جليل في الوقت من ركنه او لا يخرج من ركنه من ركنه او لا يخرج من ركنه من ركنه او لا يخرج من ركنه من ركنه او لا يخرج من ركنه من ركنه
وهو الجليل الثاني كتاب في الطهارة الذي يراه في بلاد مصر في القناري وما كان من الركنين القليل على غير التمر كالحجر ونحوه لا بأس ويكره ما كان
ظاهر الفرد كدما كان خط من خط (٢٥٠) من غير وهو ظاهر لا يعرف وفيه خلاف لا يمكن ان يظهر المذهب عدم الحج في

الطهارة في الاذان كان خط
من غير خط من غير خط
في كبره في اذان الجوارح
كر في حب اما اذا كان
كل واحد مستبنا كالطرا
في العمامة فظاهر المذهب
انه لا يجمع ويؤيد بالماث
ويقيم وكذا في العوات
وفي غير في الاذان الثاني فاب
سواء اذن لسكن وان شاء
اقصر على الاقامة بهذا
اذا كان في صلاب فظهرها
في مجلس وان قضاه في
مجلس يؤيد لكل ويقيم
لكل كما صرح به اس ملب
فقال في الكفاية والقصر
المستأجر واجب حتى لو أم
يكون آتيا عاصيا لانه
في جوارحه قال تعالى
أبى قلب لعمر انما قال الله
ان حكمهم وقد آمن بالاس
فقال عتب مما عتب منه
فسألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال صدقه
بصدق الله ما عاكف فافوا
منه صدقه رواه مسلم وأما
صلاة الطهر بعد صلاة الجمعة

وروي محمد بن النضر بن الكبر بن الرضا بن الحسن بن المصنف في المراد من ان ليس المصنف لصحبته
في النساء وقيل للنهي عن ليس المصنف والاعتراف بطلان ما عتب عن ابن عمر وصلى الله تعالى عليهم قال
ثماني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليس المصنف واما كبره في طهر فاهم النضر بن طهر فاهم النضر بن طهر
الاستحسان من المصنف العاصي في لباسه ونقل الانقري في فتاويه من الكراهية في كتاب الكتب من
الخير هكذا يذكره ليس النضر بن طهر والمصنف اه وما في القهستاني وشيخ البقاعي في المكارم الحنفية
لا بأس بنس النضر بن طهر كراهية التبريد قلبه من جرحه نقل القهستاني الى الرازي في محبيه
وحاوله ونقل الرازي لا يعارض من الجوارح العمامة فاهم كبره وهذا في ان لا يذهب الى ما نقله
صاحب القية يعني الرازي في جملته القوا عدم ما يعصده من غير ومثله في الهرة انصاف في الرسائل
الرسالة في رسالة فرغ العشاء عن وقتي العصر والعشاء لا يعرفه يقول الله تعالى اذا عارضها تقول المذهب
انما يستأنس بخلاف الفتاوى اذا لم يوجد ما يعارضها من كتب المذهب وفي الرسائل التي يسهل انصاف ولا يعمل
الاقتناع من الكتب العربية اه والذين احتلوا والكراهية الاكثر في كتابه اما قاله النضر بن طهر في
رسالة المشهور في ليس الاجر من جوارح ليس الاجر عن الاكل وعصمه وليس في عبارته النص على ليس
الاجر بل ليس المصنف وعبارته هكذا اختلف الجاهل والتابعون في ليس المصنف قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي رحمهم الله تعالى يجوز لكل من كان له التبريد في فصله من جوارح النص على جوارح ليس الاجر
وقول السكاك كان عليه الصلاة والسلام بنس يوم المدة ووجهه على أن دينه بطوطه اجرا وحصره
كما تأول ذلك أهل الحديث وما نقله النضر بن طهر في القية في استحباب الاحكام من جوارح ليس الاجر من
الحديث السري ففداه من حيث الاستحباب لاسيما حيث نقل المذهب والامام في الكراهية كشيء على
أكثر والامام في العمل بما عليه الاكثر كما نقله النضر بن طهر في شرحه اذ افتتح من باب صلاة
المريض ومن نقل الكراهية الحادة في السراج الوهاج وفي المحيط والاحياء والنوحر والملق وفي
الاجز من مجدي السراج الكبير والنوحر وأقربه العلامة قاسم وهو من جوارح في حقه المأول وأقره عليه
العيني في شرحه ما لحديث الشريفة في من مواهب الرحمن على الحرمة أنصا وعبارته كما نقله
النضر بن طهر في رسالة النضر بن طهر اه على أبي الذي يجب على الملقا باع مسددها ما
والظاهر أن ما نقله هؤلاء الا انه هو مذهب الامام لا ما نقله أبو المكارم فانه رجل مجهول وكذا ذلك
والقهستاني كحارفي سبل وحاطب ليل خصوصاً واستناده الى كتب الرازي المغربي فكان الايق في حقه
أن يقول الاختلاف يوصله الى الكراهية السري ففداه من حيث الاستحباب لاسيما حيث نقل المذهب والامام في الكراهية كشيء على

للاختصاص وهذا مع ما كبر السراج وصرحوا ان الاحتياط في تركها وذلك مبني على حوار البعد وعدم حوارها لكن ذكر في العلم
التلويح انه احتياط المساج في العري الكبر اذا لم يعلم بالحكم والعشاء فيها فالنصر على الفرض وصلى الجمعة احتياطاً وقال بعضهم
نصلي الاربعه سنة الطهر في سنة أوى المسجداً ولا ثم نسعى وسرع في الجمعة فان كانت الجمعة حارة صارت الطهر تطوعاً والجمعة صححة وقال بعضهم
نصلي الجمعة ولا نصلي السنة أو نعاد ركعتين نصلي الطهر فان كانت الجمعة حارة فهذا يكون معالوا لم يكن الجمعة حارة فهذا فرضه وقال في
الجمعة هدا في العري الكبره واما في البلاد فلا سبل في الحوار ولا نعاد الفرض والاحتياط في العري نصلي السنة أو نعام الجمعة ثم يوي أو يعا
سبه الجمعة نصلي الطهر ثم ركعتين سنة الوقت هدا والصحيح المحار فلو كل اداء الجمعة صححة فهداها وسبها وان لم يكن الجمعة صححة فقد
نصلي الطهر والاربعه سنة والاربعه ركعتين بعد هداها سنة قال القية أو جعفر السبي رأيت الامام أبا جعفر الهادي صلى الجمعة

العلم بركة التي انعم الله على النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ثم رأيت العلامة الجوى حفي
 الأستاذ في طائفة من أحكام الجماعة وروى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العید ردة
 خرامه وهي كافي القم صابرة من بين من اليمن فبها مضطربا وخر وضر لا أهم اجراء بحث فليكن مجمل البردة
 أسد هياكل من عن لبس الاجرام واه آية اود والقول مقدم على الفعل والخاطر على المسح لو اعادوا
 فكيف اظلم تعارضا على المذکور اهـ * (فائدة) * وضع السجود والعمامة واللباس على قبور
 الصالحين والاولياء كراهية فيهم احيى قال في ثاوي الخ وذكروا السجود على القبور اهـ ولكن يحسن
 الا ان يقول ان كان القصد بذلك التعظيم في اعين العامة حتى لا يحقر واصحاب هذا الصبر الذي وضع
 عليه الثياب والعمامة واللباس والادب لقابول المعاملات الراس لان ولو هم باخرة بعد الحضور في
 الثاوي من معنى اولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كذا كرنا من حضور وحنينهم الماركة عبد
 فيورهم هو امر حائرا لا ينبغي التهي عنه لان الاعمال ماله ان ولكل امرى ماوى فانه وان كان بدعة على
 خلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من مسيل قول الفقهاء في كان الخ انه بعد طواف الوداع يرجع
 القهقري حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلالا لميت حتى قال في مباح السالكين وما فعله الناس
 من الرجوع القهقري بعد الوداع وانس منه شئ منه ولا يترجمي وقد فعله أصحابنا الخ اهـ من كسب
 البور عن أصحاب القبور للشيخ عبد القوي الباقلي يعني الله آمين * (فائدة) * في تفسير الوهاب المأوى
 من آخر الفصل الثالث وقد ذكرنا الحاداة العباد من كثيرى تاريخه ان علماء بغداد معوا في بعض الس
 بعلم الاطفال في المساجد الاختصاصا واحدا كان موصوفا بالصالح والخير فاستدسوا من المسح واستمدوا
 الماوردى من أئمة والعدوى من الجماعة وغيرهما فاقوا باسئانه مستدلسا بان المصطفى صلى الله
 عليه وسلم أمر بسد كل حوكة الاحوكة أى بكر رمى الله تعالى عنه فمساوا اسماءهم لذلك الرجل على
 استئناسه حوكة أى بكر رمى الله تعالى عنه قال وهذا اسما طمس لا يدرى الا ائمة المحمديون اهـ
 * (فائدة) * أجمع العلماء على ان الدعاء للاموات بغيرهم لعوله تعالى والذين ساءوا من بعدهم يقولون ربنا
 اعمر لنا ولأحوا ما الديق سقونا بالانعام وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اعمر لاهل البصع وقوله اللهم
 اعفر لحمة ماؤمنا واحلفوا في وصول نواب مرارة القرآن اذا قال العارضى اللهم أوصل نواب ما فرأه الى
 فالن قال بعضهم لا يصل لانه مأهوس سعى الميت والانسان ليس له الاماسى وقال بعضهم يصل اليه وهو
 المحبار وقد روى أب النبي صلى الله عليه وسلم قال ادا مات العبد انقطع عمله الا من بلب صدقة خاره و ولد
 صالح يدعو له وعلم بتمتع به بعده وعن أس رضى الله تعالى عنه قال سمع بحرى نوابها الميت في قبره من

من لم يملك وكنت من صلى ان ما فقلت ما هذا ان كتمان الاربع احدث صلاة الظهر والجمعة في وقت لا يكون صاحب الجسد
 صليبا وكنت من ارى على مذهب على يقول الناس صلى ان بعدانية الظهر أو بنية تأخر صلاة على ليس الاصل في الر والآن ولا شك في جواز
 الخ في البلاد والقصبات وفي شرح الجميع في قوله ويجعلها أى أبو يوسف السبى بعد هاستا لم استألفوا في سنة الثا لاربع م في نوى السنة
 والنسب والاحوط في موضع الشك في صور الجمعة وثبت شرطها بالية وله ثبوت أصلي آخر ظهور أذركت وقتها في أصله بعد وقت الغداة
 ان صلى الظهر في وقتها صلى ان بعدانية السنة كذا في القى والمسئلة أوردت بالتصانيف والشيخ من هذا الشيخ على المصنفى رسالة في
 مقصد فيها وادامى فالدعاء التيمم لا اعاده عليه سواء كان صحيحا أم صابرا عذروا (٢٥٧) مسئلة الرابعة في الوقت مع كونها حرة
 المثل على اضرار وتعب
 فلا يغسل من جبهه اليك
 والله اعلم (مجل) في قول
 البصحاء وحسبهم الله تعالى
 هذا قول ضعيف ما المراه
 بالقول الضعيف الذي وضع
 على قضاء الاسلام الحكيم
 وعلى المصنف الاعناء وهل
 هو رسول مبسوط للامام
 الاعظم لكن في سنة
 الله ضعف أم هو قول
 بعض علماء المذهب
 (أجاب) القول الضعيف
 ما قابل القول الصحيح كمال
 الزاخر ما قال المرحوم
 ونعم ذلك من بصفتهم
 وبرحمتهم في الكتب
 المتداوله الملقاه بالقول
 وقد سهدت بصفتهم
 بترحم دليل أى جسه
 والاخذ بعوله الا في مسائل
 يسيرة احبار والقوى فيها
 على قولها أم وقول أحد هما
 وان كان الاخر مع الانعام
 كما احبار وقول أحد هما
 فيما لا نص فيه الا ما قبل

اختاروا قولهم في مقابلة قول الكل في بعض مسائل فعليا ما عاوى حموه وحجوه والعمل به كالأقربا به في حياتهم فكانت عليه العلامة فاسم
 أن قتلوا يعانى كتاب الرجح والتصح قال فان قل في غير الروايات عن الأئمة فيمكن أن لا يرجح وقد يخلفون في الصحيح قلت لعل
 بمسائل ما عاوى من اعتبار غير العرف واحوال الناس وما هو الارض بالناس وما ظهر علمه العامل وماوى وجهه ولا تحالو حوده من غير هذا
 حقيقه لا طباسه ويرجع من لم يجرى غير لبراءه منه اهـ وفي أول المصمرا بأمال العلامان للاصافه وقوله عليه اله وى به يهى وبه يأخذ
 وعلمه الاعمال وعلمه عمل اليوم وعلمه عمل الامتوه والصم وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار في رما سواوى مساجدا وهو الاسم وهو
 الاو حبه وبغيرها من الالفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في حاسه البردوى اهـ وبعض هذه الالفاظ كدمن بعض نطق
 العموى آكد من لفظ الصم والاصم والاسم وبغيرها ولفظ وبه هى آكد من العموى عليه والاصم آكد من الصم والاحوط آكد من

والله اعلم
بما كنا
نقوم
عليه
والله
اعلم
بما كنا
نقوم
عليه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فان هذا الصنيع من اجله الشرح في نهاية (٢٦٠) ان الاثر في بيعه الاصل والعقبة بل الدم والهدم والهدم اي انكم تطلعون في
 على ان الحبيب حار به وفيه الصبر على شرف هذه الاخبار ومع الموضع من الحب فاعلم ان هذا الصنيع في كل شيء حتى فوائده الطير العصف
 وكتب على ابي القاسم في الحبيب بصفة الطير بمعنى من التواضع لصفة الاجازة كلامه ولا يرب ان الاصل والهدم والهدم اي انكم تطلعون في
 طوافه من الاصل الى الاثر في اجزاء العرب العز بالكثر ان على الاستمرار والهدم والعقبة والعقبة في التواضع لصفة الطير العصف
 للولاة في كونه صبرا على الاعداء في كونه في ولاه العاقبة ولا الاثر في ارام احكام ذلك في جميع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية
 فان هذا الصنيع من اجله الشرح في نهاية (٢٦٠) ان الاثر في بيعه الاصل والعقبة بل الدم والهدم والهدم اي انكم تطلعون في

ورفع الصوت حتى لا يسمع معنى الذي وما ارادة الشاعر شعره في معنى عليه وقد روي عن عمر رضي الله
 تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالجليل يسمى النصب الا انه يرقق اه * (فائدة) * في
 البرار به تحاصم ضارب الحيوان لا يوجهه الا بوجهه ولا يمتحن على التدرب والتدبر والتبصير بالخير
 ان في هذا اعياء الى ما ورد في الحديث الشريف نصرت الدابة على الثمار ولا تصير على الغار وعلى هذا
 والصبر في قوله اولالا بوجهه عائد الى الضرب الذي دل عليه ضارب فهو من قبيل اعدوا على ضرب الثمار
 أي العدل فعلمه بخصم ضارب الحيوان أي يهي عن صبر به حال كون صبره لا على وجهه الذي
 ارجه الشارع بأن ضرب الدابة على الثمار مثلان العيار من سوما مسالة الا كتب الحنك لامن الدابة فيهي
 في هذه الحالة ضارب الحيوان عن صبره وقوله ما يبالا بوجهه أي لا يحاصم ضارب الحيوان اذا كان صبره
 على وجه الصبر الذي ارجه الشارع بأن كان صبره على الثمار مثلان الثمار من سوما مطلق الدابة فوذن
 على ذلك فالصبر في قوله ما يبالا بوجهه عائد الى الضرب المذلول عليه بضارب اصابه فذا يشهد هذا النبي من
 النبي ما وقع في الكافي من الاستثناء حيث قال في طائفة فيهم ما صد الا اذا كان حيا لا ان يصد الا في حال
 وقوله الا بوجهه الصبر فيه عائد الى الحيوان والمراد به حيث العضو وهو استثناء من النبي الثاني الذي دل
 مفهومه على عدم تحاصم ضارب الحيوان حيث صبر به مثلا على الثمار الذي ارجه الشارع أي لا يجوز
 تحاصمه في هذه الحالة أي لا يهي عن ذلك الا اذا صبر به على وجهه أي عضوه فانه يهي عن ذلك لانه
 الشارع عن الضرب على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذي وصفه صاحب العارضة من عبارة التي أعرب فيها
 ولكل وجهه فهو مولها كدارية عما يفيض الفضلاء قال في سواهر الفتاوى وان رحلا من أهل الاجهاد
 روي من مذهبه في مسألة أوى أكثر منها باحتسابه لوضع له من دليل الكتاب والسنة أو غيره مما من الطبع
 لم يكن ملوما ولا مدسوا بل كان مأجورا مجودا وهو في سببه من ذلك أفعال الأغنياء المتقدمين مما الذي
 لم يكن من أهل الاجتهاد باسفل من قول الى قول من غير دليل لكن لما رعب من قرص الديار وهو ثمافهو
 مذهبه ومآثره مستحق حب القديس والعز ولا يركبه المبكر في الدين واستحقاقه مدنيته ومذهبه اه ونقل
 السسوطي في رسالته المشهورة في المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب الى
 مذهب وهو حائر الى ان قال وأقول المقتل أحوال * الاول أن يكون النسب الخامل له على الانتقال أمرا
 دينيا ما يحصل وطبعة أو مرسأ أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فهد احكامه كما حرأتم فليس لان الامور
 مما صد هاتم له حال الاول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعي أو حنفي
 كعالم معلمي وما سائر ان الوطائف في المدارس حتى ان رحلا سأل شعبا العلامة الكافي رحمه الله

واطلب منكم في ذلك
 في واحدة كفي حرق
 الهام والبال في جملة العقبة
 بل الدم والهدم والهدم
 روي بكون الدال
 وفيها فالهدم بالجريل
 القبر يعني أي أقبر حيث
 يترويت وقيل هو المنزل
 أي منكم مربي حديث
 آخرها كذا في المصنفات
 مما في أي لا آثار فيكم
 والهدم بالسكون والهدم
 أيضا هو الهدم القتل
 يقال دماؤهم بدمهم هدم
 أي هدموه والمعنى ان طلبت
 منكم قتلهم في ذلك
 أهدركم بعد أهدركم
 لا تحاكم الا لصفة بيننا
 وهو قوله معروف للعرب
 يقولون دمي دمك وهدي
 هدمك وذلك عند المعاهدة
 اه والكلام بطول عسلي
 هذين الحديثين لصدرهما
 عن بحر لا يكثره الدلاء ولا
 به نص يتوارد الرواء ولا
 يساحل ولا يحايل اللهم

وجه من ماله العبد ادس بالها الا بطمأط لا سعيانه عن كل صب وسأل الله سبحانه أن يكون من
 سعيه السعادة الابدية والسعادة الاخرية اه على كل شيء قدر وبالا حاه حذر بأثم الخس الا في مسألة * روج القلب
 يقضي بالسر ان عينا بل يد القول فانسرح * مما الصدور ودرمان الثراب فلا أثر من الدس العوم ولا * أشهى لنامي كلام
 أهل العنايات أزال عناهم وما لاعدادها * فيما مضى وعساهاه ناي والله ما الذهب الاور مع جل * من الخواهر عدي كالمثوبات
 وافي السؤال وحسبي كله سعم * وفي ما شاءه رب السموات من كل هم وضعف واحلاف هو * فيه الصناديق والعمارات
 لولا الله في الافعال قد سعت * لكان للمرء ما رده بالذات انك شاهد ها طعنا ما رتب * فيه عناه جل المشقات
 فما الهى حيا من الجبر رساله * عسعد الله خير الدين في الآتي ليقسه وجميع المسلمين ومن * مهم مصي وكذا نار من باي

الزناش وأصوامه في عبادة
السرطى وأبنته في سر
الانصار يوكذ في القسمة
ونقله في جامع النصارى
والله أعلم (سئل) في أسفل
رجل وعسل ولا تحري
صاحب العار السفل بأذن
صاحب ليرجع هل له أن
يرجع عليه فجمع ما أتفق
وأذا أمتنع بحسنه حتى يدفع
ما أتفق ثم ما هو أم لا
(أجاب) نعم له أن يرجع
عما أتفق على عاربه وإذا
امتنع دوالسفل على أدائه
فجلس معه أحسن في سائر
الدول والله أعلم (سئل)
في منعه عزم أهلها شرطى
غير أنه فاستدان جماعة
مهم على عائته ما لا ودفعوه
للسرطى عنه والاثنين
دعوا النوبة فهل طرده ذلك
حسب لم يفرهم بذلك أم لا
(أجاب) لا يلزم العائت
ما أسدوا أو أعلوه ودفعوه
فصاحب السرطى نعت
أمره فيلأرجعون عليه

(٤٦ - (مناوي حامديه) - ماي) ، والحاله هذه والله أعلم (مثل) في يوم يصون الخوامس وليس قهيم من تلك تصابها
بها وتزعم ان الكلال المناع وجاعة يعرضون لهم ويكفونهم الى شيء من المال والخس دعاء عليهم فهل هو حلال شرعي أم حرام لا وجه لخلل شرعا
يؤسسها آكله بالنفس ومسجله ما لكفر أم لا (أجاب) ساول ذلك حرام ما جاع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال
صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم ما كعن ربه أنه قال ما عا دى الى حرمت العالم على
فهمي وجعله نسك محرما ولا يظلموا ولا خلاف في حرمة مال العرفطعا واحلف في تكفير مسجله والا صرح عنه لكن مع الالتفات على أنه كثر
وجه للنفس لا يعضها الا دوا حواء على الله تعالى في اتهامك محارمه عصمه بالله والمسلمين من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ساقى طلب
العلم الشرعي فوصل حتى اهترق في الدر اس والبصير وقد جعه مجلس برحلي جاهل يدعي أنه قرشي فارفع عليه وأراجه عن مرصعه ونجاش

ولا يخلص منك وإن غاب
لا بد عليك كلاس ولا يخلص
عليك في مشيئة المولى
المستقلة كثير بطولته كره
وأما الاستخفاف بالعمل
والعام في التعلم أو هناك
ولكن به من يستحق كفو
كذلك لعلنا المقصود
قال العلامة عبد البرهنة
هذا الباب وإن كانت
مشهورة عندنا لخصبة
الآي ثم أقصر عليها الآي
الحاوي القدسي والجميع
استحق بالنبي أو شي من
الاشياء يكفر وكذلك
استحق العلماء العالمين
أئمة الدين والشرع وروى
أن من قال لفتية فتية
بالتصغير على وجه التحقير
تكفر والكلام في ذلك
يطول وعما كذا
كما به إن شاء الله تعالى
وأنه أعلم (سئل) في مرة
ما تحررتون ومخبر
القرية يدور عابداً ينادي
فهل إذا أشغل من شخص

الى شخص يار من معرفه ولا يحرم ويحمله بل اسفل عنه ام لا (امان) حيث كانت الفرافسة ملقبة فهي ذات رقعته آية عبادا وقد صرحوا ان
الفرافسة ان كانت تحفظ الامانة والعصمة على عدد الملك وان كانت تحفظ الانفس فهي على عسكدة الزو من وقع عليه الواو الجي تسمى
الخطاطب اهل قرية تاهما تقسم على هذا والله اعلم (سلي) فيما بعده أو باب الحرف من أ ب كل من ينسب حرفته الى صاحبها الذي اخترعها
لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها وبحرم عليه ساول آخر عمله فيها كالخطاطبة الى ادريس والصاره الى نوح والحلاقة الى سلمان المارسي وسياحة
الجل الى قنبر ومحمد ذلك ويعتدون ذلك شيا يسمى الشفعة هم وهو ان يجتمع اهل الحرف الذين في البلدة يحدوهم من يريد الشفعة فليأخذ
ولغيرهم ممن حضر المجلس ورعا أحدهم ذلك وتدين عنه وشي عليه الى العانة ويدفع الى رجل يسمى شيخ الشفعة فليدفعه على احواله والعامل
الى عسر ذلك من البدع التي ترد في كتاب ولا حنة ولا مله ولا تحل هل حيث أدى ذلك الى تكليف العقر اعني ذوي الحرف يبيع شراوا ويبيع

أعني عليك شهوات التي
في بطركم وقروكم
ومقتلات الهوى وروا
أجدوا النور والطريق في
جماعة الثلاث وفي الحديث
أما بعد فإن أسبق الخلق
كلهم التمرن أصل الهدى
هدى يونس وشر الأمور
معهما ما وكل محبة مدعة
وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة
في النار زأفا جدي مستند
ومسند السلف وابن ماجة
عن جابر وعيسى قوله كل
بدعة ضلالة أي كل بدعة
أعدت على خلاف الشرع
ضلالة أي وصف ذلك
لا خلافا أو الحق فيها حاشا
الشارع وماذا بعد الحق إلا
الضلال ولا قبل أن الشارع
ما حاشا لشد المد كقول ولا
أزوم من أراد الاحتراز
لأهله بحجة لشع صعبه ولا
ماتخاذ طعام لعامة أهل
حرفته في بلدته ولا يحفظ
نسيبه الصعبة إلى أول من
تعاطاها من حاشا الله

وہابی

(فائدة) * من مات على التكبر أربع لعنة الأولادى رسول الله صلى الله عليه وسلم لسوت أن الله تعالى أحياهم له حتى آتاه كذا فى الاشهاد عن مناقب الكردي وحياته تعالى وقد ذكر هذا الحديث طائفة من الحفاظ ولم يلقوا من طعن فيه وهو صحيح لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ حمايته الى من يرد فصل * على فصل وكان يرقوا * فأحيأهم وصعدا أناه لاعان به فصلا لطفا * فسلم والقدم بنا قدر * وان كان الحديث به ضعيفا

مجلس

لا ينبغي عليه الاحتراف الا بعد اتساعه بمحمد مع ذلك وما ذلك الا صلال لا رضاء المهتمين المغال والله أعلم (سئل) في امر آه مات عن أبوين
ورزوج وبصغيره وعن تركته من جملها مهرها المأخوذ منه وروحها المذكور فصب العاصي أحد الصغيره لأمها وصيا مع وجود الأب والجد
أب الألف فباع ما حصها من الاسنان لابنها من معلوم بدمه العشرة مائة عشرين كل سنة وطلب منه زوجها على ذلك فقال الجد أب الألف داري
الغلام رهن به ولم يصب ومات الوالد لابن تركته مات أبوه عن ام ومضى على ذلك مده سنين والآب الجد لام يطلب من ام الجد الزاهر
وأمن المال ورجمه عن السنين المأخوذة الخالي عن حيله الرماو ويندفع الدار في الحكم السري (أجاب) كل ما ذكره مما يدل من علمائنا
آه مات عن العاصي أحد الصغيره لأمها فصب العاصي ما حره عن ولاته الأب والوصي يعنون به وصي الأب فكيف يصيب

اتفق المباني على العسارة
 لئلا تكون أم لا (أجاب)
 بحث حجر بأذن المالك
 فالعمارة لها والمطقة من
 عليها رجع بها في تركتها
 ورث العسارة ورواها
 والخاله هذه والله أعلم
 (سئل) في دار مشتركة
 من اثنين أذن أحدهما
 للآخر بالانفاق عليها
 ومات الآخر هل العنق
 لرجوع في تركتها أم لا
 على حصته أم لا (أجاب)
 نعم له الرجوع والخاله هذه
 والله أعلم (سئل) في رجل
 له على آخر لانه مكر وش
 أحوه أرض واثنا عشر فرسا
 أنصب من مطلقه أعلم
 بالله أن دفع له عن الحصة
 يبرئه عن أحوه الأرض فهل
 للمبايعي حده على ذلك إذا
 امتنع أم لا (أجاب) ليس
 للمبايعي ذلك إذ لا تصح
 الدعوى بفساد ما لم يبيع
 حوازا امتداده وعقد
 الفور فيه والله أعلم

(سئل) في رجل له ولادة على بلد وروية عليه صب قب كاهه فطرح على أهل البلد عرامة عوض ذلك هل له ذلك (أجاب) نكس له ذلك بل هو طم بمحض بخت اعدامه ويحرم تهره من أحياء المثل والتخليل ومن لا يتخلل ولا يحد وأنه أعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج ورثه أمه ولم تكن وصية له استطلع رأي العاصي خوفاً من الصبي وأشهد أنه ليس شتر عاقره الجمل والحنايه علماء ما عاها ما عاها القميه وأودع معها الدي الرجوع الى بلد الد الحفظ هر حب الاصوص وأحدوا بعض الودع مع أهل هذا الرقيق أمس محض كى ألب الرخ ثوب غيره أم لا وهل له الرجوع بموته الجمل والحنايه على الورثه حيث لم يكن استطلاع العاصي وأشهد أم لا (أجاب) نعم هو والرجل من قابل ما على الخمسين من سئل فابى عنه الصبيان هذا الفعل الجليل وصريح علماء وان رجم الله تع

وأولهم من أخرج وهو
 آزر في نفسه الجلال في
 قهره تعالى وأذا قال إبراهيم
 لا اله الا هو فليبه
 وأما من أخرج وفي شرح
 البشير ولا يخرج ولا يدخل
 على الاظم آزره كقوله
 ثم ان الله انزل في
 قوله المورث ما يؤرخهم
 حتى لا يفسدوا له
 لان اهل الخطاب هم
 على انه لم يكن الياسفة
 وانما كان عبداً للميت
 تسمى الامم اهل في القرآن
 ذلك قال تعالى ولا تأمنا
 ابراهيم واسماعيل مع انه هم
 ليضرب على ولم يحموا علي
 والزوج ماؤس له بذلك
 مما بين الاحاديث وأما من
 اتعد بظاهره كالنضوى
 وغيره فقد تساهل الله
 والحاصل ان المسألة طوية
 الادبالي واسمها الدلائل
 كثيرة الاحوال والله اعلم
 بصحة الحال (ستل) من
 بيت المقدس من الرحوم
 الشيخ صالح الدحاى

[illegible]

مروية الرجوم من خطبته في العلوم العلم بالسطوف والمعلوم أن بسبب لنا التواء المزبوع الذي عدها الحروري في حاله الدارج لم
والوقوف وسماها في الحاشية غير محتمه وان كانت مقروبه فالقائمة الخمسة وهي التي امتحن في الشاشم او قبل له في حاله الامتحان الثاني
وسأله حروري احدى كتبها بنعمها القط وحروف الاخرى لم يحسم قط قال منها واطراح دى الحرمة في محرمة بني الامال بني وقال منها بقيت
الماطه تحت واعطاء تشب ومداواة شكن ومراعاة نفس ذاتي بالحرمة ومحرمة واماطه ومداواة في السكامة التي عرفت غير محتمه في
حالة الروح كما يرى وقال في الرسالة الرضا وهي الى الترم فيها حروري غير معطو ليس يوما عند مده شربل اذ عطف وقال
فيها من وضع ثدي لسانه شخص نافضة تساهه ومهادا احاس لحطة فلا يوجد قائل ومنها سطوما فلا جلا داج به بتدطل بحسه وقال في
خطبته الى الترم فيها عدم البعطي جسم ألفاظها منها الام مداومه الله ومواصله السهو واطراح كلام الحكماء ومعاصاة اله اسماء اما
في قوله الامام هو غير الدرس او عند الله الزاري والمحصل اسم كتابه في اصول الفقه اه مع

وأما تقديم الرابع على
مستند من الاستدلال فلم
يطلع على رواه فهو مولا
منه فيكون تقديم الخامس
على الرابع والخاص على
العام في مستند التي
هي وانما هذا الأمر يخص
عنها بالارتباط بالاول
لان عمدة الاب لا يوزن حال
والله اعلم (مثل) في امرأة
ما منع من زوج واماحت
لا بدوامه بل ايج لا بدوام
فالسكن (اجاب) للزوج
النصف والباقي لابن الابنت
ثلاثة وثلث الاخ الثلث على
مذهب أي يوسف اعتبارا
لوصف المذكور به والاولثة
وهما ويحمد يعكس الحكم
اعتبار الاصطفاة أو أسي
بعض المشايخ بالاول تسيرا

[illegible]

والأكثر الثاني وعليه غالب أصحاب المتون والشرح وعلى كل المستند يصح من سه الروح
ثلاثة والمباقي يقسم الأتباع في مائتي أعلاه ولا يحق أب أب الاحت مدل بذان فرض وثب الاح بعصه فلم يحجب أحدهما إلا عن والده أعلم
(سئل) من بيت المقدس من رجل مات عن أولاد حلة وأولاد حلة في الحكم (أجاب) الحكم عبد أبي يوسف العتمة على الأبدان جميعهم من
أولاد الحلة والحالة حيث كان الأب وأم أولاد فقط فيكون الد كرمهم مثل حظ الاثنين وعلى قول محمد بن الحسن لأولاد الحلة
يقسمان عليهم الد كرم مثل حظ الاثنين والثالث لأولاد الحلة يقسم بينهم الد كرم مثل حظ الاثنين وإن كان أحدهما الأب وأم والأولاد
فقط وأولاد فقط فلا يسي إلا حرم الأول وعد محمد العتمة على الأصول فلا أولاد الحلة والثالث لأولاد الحلة وقد تقرر عندهم أر حجة
قول محمد رحمه الله تعالى في جميع مسائل دوى الارحام والله أعلم (سئل) في أبي مات عن أم وعن أخ لام وعن عبات ثلاث ولها حصص في كرم
أر بعصه فرار بط فهل للعبات سبي مع الام والاح المد كور أم ليس لهن شيء وما يخص الاح والام من ذلك (أجاب) ليس للعبات شيء والحصة
المد كوره وما خلفه المسببه بموتهم من الام والاح المد كور أم لا ما فر صاودة اقل الام وما طاب ونا اقراط ولا اح فرراط وثلاث فرراط من الحصة

[illegible]

١٠٠٠

الحلبي دى الم والنصر في شهر

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

نام الفبا

31

۵۰۰	داغلیب
۲۵۰	قن
۴۰	تخت

أحدى وعشرين ألفاً وكان ذلك في سنة ١٢٨١ هـ فقام على خطبته يوم الجمعة ١٢٨١ هـ في آخر جمادى الأولى سنة ١٢٨١ هـ

6299
SIA

6299
SIA

